

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية



قسم التاريخ

\*\*\*\*\*

العلاقات الفرنسية الأمريكية و المسألة الجزائرية  
1942 - 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر  
إشراف الأستاذ الدكتور:  
يوسف  
إعداد الطالب:  
معمار العايب  
مناصرية

لجنة المناقشة  
أستاذ التعليم العالي  
أستاذ التعليم العالي  
جامعة تلمسان رئيسا  
جامعة باتنة  
أستاذ محاضر  
أستاذ محاضر  
جامعة تلمسان  
جامعة تلمسان  
أستاذ التعليم العالي  
جامعة وهران  
أستاذ محاضر  
جامعة قسنطينة  
- أ.د عبد الحميد حاجيات  
- أ.د يوسف مناصرية  
مشرفا  
- د.عبدلي لخضر  
عضوا  
- د.مبخوت بودواية  
عضوا  
- أ.د بوعلام بلقاسمي  
عضوا  
- د.شايب قدارة  
عضوا

السنة الجامعية: 2008 - 2009 .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

- إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله سائلين المولى عزوجل أن يتغمدها  
برحمته الواسعة.

- إلى والدي الكريم داعين الله له بأن يبارك في أيامه وننال رضاه.

- إلى كل أفراد العائلة الكريمة؛ أم طارق والإخوة و الأخوات على دعمهم  
المعنوي المستمر.

اهدي هذه الدراسة

## كلمة شكر وعرفان

وأنا على عتبة تخريج هذا البحث بالصورة التي هو عليها، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان الخالص إلى كل من أمدني يد العون وأسداني النصح والإرشاد في سبيل إخراج هذا البحث إلى نور الوجود، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف، الدكتور يوسف مناصرية الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته السديدة، طيلة مراحل إعداد هذا البحث بلا كلل ولا ملل، وما تكبده من مشاق البحث العلمي المحكم؛ وإلى كل الأصدقاء والزملاء في قسم التاريخ جامعة تلمسان؛ وأسرة اتحاد المؤرخين الجزائريين وأخص بالذكر بوعلام بلقاسمي، الغالي الغربي، بوعزة بوضرساية، تلمساني بن يوسف، مبخوت بودواية، عبدلي لخضر، عبد المجيد بوجلة، الطاهر جبلي، نصر الدين بن داود وإلى كل الإخوة المشتغلين بأقسام التاريخ في الجامعات الجزائرية؛ وإلى السيد المحترم جمال يحيياوي مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية؛ فإلى كل هؤلاء، أجدد لهم شكري وعرفاني بفضلهم علي مرة ثانية، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

معمر العايب

المقدمة

## - المقدمة :

بقيت الكتابات التاريخية الجزائرية والأجنبية حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية رغم ثرائها وتنوعها، محصورة في معالجة الجوانب السياسية والعسكرية من تاريخ نضالنا الوطني، دون التطرق إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الجوانب الدبلوماسية المتعلقة بالنشاط الخارجي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، وموقف الدول الكبرى من القضية الجزائرية. ضمن هذا التصور جاء اختياري لموضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، كموضوع بحث الغرض منه محاولة الإجابة عن بعض المسائل التي ارتبطت بالعلاقات الفرنسية الأمريكية وكانت الجزائر إحدى محاورها الأساسية، ومحاولة معرفة أهمية موقع الجزائر في ميزان العلاقات الدولية خلال مرحلة النضال الوطني، على اعتبار أن هذا الموضوع يسمح بجمع معلومات حول نظرة القوى الكبرى للجزائر، وهي في اعتقادي كلها مسائل لازالت في حاجة إلى اهتمام الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية، والتطرق إليها لا يمكن أن يقوم به باحثا بمفرده وإنما يجب أن تتولاها مراكز البحث والمخابر المتخصصة في هذا الميدان من الدراسات التاريخية.

هذا عن الدوافع العلمية التي كانت وراء اختياري لهذا الموضوع دون غيره، أما الدوافع الذاتية فكان لها وقعها الخاص في تعلقي بالموضوع وهي تنطلق من التنافس الخفي الأمريكي- الفرنسي حول الجزائر، الذي بدأ يطفو على سطح العلاقات الفرنسية الأمريكية، عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، هذا ما زاد من تمسكي بالموضوع في محاولة البحث عن المرجعيات والمنطلقات المتحكمة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، ومحاورها المرتبطة بالجزائر، وعليه فإن الرجوع إلى البحث التاريخي المتعلق بهذا الموضوع، كفيل بتقديم رؤية واضحة لأهمية موقع الجزائر على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية بشكل خاص، وعلى مستوى العلاقات الدولية بشكل عام.

## 1- إشكالية البحث :

إن موضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية خلال الفترة 1942 - 1962، يكتسي أهمية كبيرة في فهم بعض جوانب تاريخنا المعاصر لكونه يجيب على عدة تساؤلات ارتبطت بتاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، وعليه فإن إشكالية البحث تتوقف على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية وهذه التساؤلات على شاكلة:

- ما هي طبيعة الصراع الأمريكي الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية؟ وما هي تأثيراتها على الجزائر؟
- ما هي دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر؟
- ما موقف فرنسا من السياسة الأمريكية في الجزائر؟
- هل تأثرت الحركة الوطنية بالسياسة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية؟
- كيف تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة؟
- بماذا تميزت العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة؟ وما هي انعكاساتها على الجزائر؟ وكيف تعاملت الحركة الوطنية معها؟
- هل استفادت فرنسا من تحالفها مع أمريكا في مواجهة الثورة الجزائرية؟
- بماذا تميز الموقف الأمريكي من السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية؟ وما هي ردود الفعل الفرنسية عليها؟
- ما هي الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعيد النظر في سياستها تجاه الثورة الجزائرية؟
- هل كان الجنرال ديغول دور في تغيير مسار العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء هذه الفترة؟ أما أن هناك أسباب أخرى ساهمت في هذا التغيير؟ وما هي تأثيراتها على القضية الجزائرية؟
- كيف تعاملت الثورة الجزائرية مع هذا الوضع الجديد؟

- محتوى البحث:

ومحاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع (خطة) تضمنت: مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وقائمة متنوعة باللغتين العربية والأجنبية من المصادر والمراجع.

ففي المدخل حاولت إعطاء فكرة عامة عن الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية وطبيعة تشكلها والعوامل المتحكمة فيها، وموقع الجزائر في السياسة الأمريكية، واثار السياسة الفرنسية على الوضع العام في الجزائر قبل الفترة التي يشملها البحث.

واشتمل الفصل الأول المعنون بـ **الصراع الفرنسي الأمريكي في الجزائر 1942 - 1945**، على ثلاثة عناصر، حيث تناول العنصر الأول موضوع انضمام أمريكا للحرب واهتمامها بالجزائر، أما العنصر الثاني فقد تطرقت فيه إلى موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود فعل فرنسا منها، وفي العنصر الثالث فقد حاولت فيه تحليل طبيعة تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان **التحالف الأمريكي الفرنسي في الجزائر 1945 - 1954**، وتفرغ إلى أربعة عناصر، أبرزت في العنصر الأول منه ظروف ظهور التحالف الفرنسي الأمريكي ودوره في مواجهة الشيوعية العالمية، أما العنصر الثاني فكان الحديث فيه عن المشاريع الأمريكية نحو الجزائريين، وفي العنصر الثالث فقد عالج موضوع الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر، أما العنصر الرابع والأخير فقد تطرقت فيه إلى جهود الحركة الوطنية في تدويل القضية الجزائرية ومواجهة الإستراتيجية الأمريكية.

**الفصل الثالث** وتناول موضوع القضية الجزائرية بين سياسة التحرر والاستعمار 1954 - 1958، واشتمل على عناصر فرعية حيث تناول العنصر الأول علاقات الثورة الجزائرية بالحركات التحررية، ودورها في تقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، أما العنصر الثاني فكان الحديث عن موقف أمريكا الداعم للسياسة الفرنسية في الجزائر، وتحدثت في العنصر الثالث عن المحاولات الأمريكية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، أما العنصر الرابع شرحت فيه ردود فعل فرنسا على السياسة الأمريكية في الجزائر.

أما **الفصل الرابع** فتناول موضوع الوجه الجديد للسياسة الدولية الأمريكية نحو الثورة الجزائرية 1958 - 1962، واحتوى على عنصرين اثنين، الأول منه تناول القضية الجزائرية وتصديها لسياسة الفرنسية، أما العنصر الثاني فتطرق إلى القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

## - المنهج المتبع :

حاولت الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي خاصة في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها كرونولوجيا متصاعداً، لأنّ وصف الوقائع أو الظواهر في أي علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية يكون سابقاً لغيره من المناهج الأخرى، ثم ملت إلى تحليل المادة الوثائقية المعتمدة وحاولت توظيفها بموضوعية علمية خاصة أن مصادر الموضوع في أغلبها عبارة على وثائق ومذكرات.

## - المصادر والمراجع:

تعتبر مصادر الموضوع في معظمها وثائق أمريكية ومثلت العمود الفقري للموضوع وقد تلتها الكتب والدراسات الأكاديمية، والمقالات العلمية المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، إضافة إلى الرسائل الجامعية، والقواميس والموسوعات، كما استفدت من بعض المواقع الالكترونية خصوصاً تلك المتعلقة بالمجلات الالكترونية المحكمة، وهي مرتبة في آخر البحث، نكتفي بذكر أبرزها وأكثرها استعمالاً في متون البحث.

## 1- الوثائق الأرشيفية:

عدت إلى وثائق الخارجية الأمريكية (1942-1960) Archives du département d'état - ويطلق عليه اختصاراً بـ FRUS (foreign relations of the United states) وهي منشورة عبر شبكة الانترنت، حيث قمت بتوظيف العديد من هذه الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، وهي عبارة عن برقيات وتقارير واتفاقيات وتغطية لأشغال مؤتمرات دولة كبرى، غطت تقريباً كل المرحلة المعنية بالدراسة (1942 - 1960)، وهي تقدم معلومات هامة عن السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر على وجه التحديد، وتبين أيضاً بوضوح طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية ومواقفها من المسألة الجزائرية، وعليه فلا يمكن لأي باحث في هذه الفترة أن يستغني عنها.

أما الوثائق الفرنسية فاكتملت بتوظيف مجموعة من المذكرات اليومية والبرقيات والتصريحات الصادرة عن اللجنة الوطنية الفرنسية واللجنة الفرنسية لتحرير الوطني (C.F.L.N) والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) وهي تغطي المرحلة الأولى من البحث (1942، 1946) وأغلب هذه الوثائق منشورة في مذكرات الجنرال ديغول، وهي أيضاً موجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس، وظفت عدداً منها في البحث خاصة تلك المتعلقة بالبرقيات المتبادلة بين القادة الفرنسيين والأمريكان أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وهي تبين بوضوح موقف فرنسا من السياسة الأمريكية وتسلط الضوء على طبيعة العلاقات الفرنسية خلال هذه المرحلة.

وبخصوص وثائق أرشيف الثورة الجزائرية وهي مجموعة من الوثائق المتعلقة بنشاط الثورة الجزائرية، وهي تغطي المرحلة الأخيرة من البحث الفصل الثالث والرابع، وتمثل جزء من نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A، وهي منشورة في كتاب أرشيف الثورة الجزائرية للمؤرخ محمد حربي، قمت بتوظيف ما له علاقة بصلب هذا البحث، على اعتبار أنها تبين بوضوح أيضاً موقف الثورة الجزائرية من السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية ونشاطها السياسي والدبلوماسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

## 2- المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع نجد مذكرات القادة السياسيين والعسكريين الذين عاصرو المرحلة وكانوا صناع أحداثها، ولعل أبرزها مذكرات الحرب لمؤلفها الجنرال شارل ديغول، وتعتبر هذه المذكرات مصدراً أساسياً في هذا البحث ولدراسة طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، خلال هذه المرحلة التي يغطيها البحث وكتاب ليل الاستعمار لمؤلفه فرحات عباس، وهي أيضاً تمثل مصدراً مهماً لهذا البحث حيث يتعرض صاحبها إلى نشاطه السياسي منذ الحرب العالمية الثانية وإلى غاية نهاية الثورة الجزائرية، أما كتاب أصول الفاتح نوفمبر 1954، لمؤلفه يوسف بن خدة، حاول من خلالها صاحبه البحث عن جذور التي كانت وراء اندلاع الثورة الجزائرية، وبالتالي قدم لنا معلومات قيمة عن نشاط الحركة الوطنية وعلى وجه الخصوص نشاط حزب الشعب الجزائري خلال مرحلة السرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ومواقفه من السياسة الفرنسية وأهمية نشاطه في تجذير فكرة الاستقلال الوطني لدى غالبية الشعب الجزائري، وكتاب الحركة الثورية في الجزائر، لصاحبه أحمد مهساس من الحرب العالمية الأولى وإلى غاية 1954، وهو أيضاً لا يمكن الاستغناء عنه في تتبع نشاط الحركة الوطنية الثورية.

أما الصحف فتنوعت بين فرنسية وأمريكية وتونسية وجزائرية، وهي تحتوي على معلومات مهمة تتعلق بموضوع البحث، وهي تحتوي على تصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والفرنسيين وهي تبين بوضوح طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية، وموقف هذه الأخيرة من المسألة الجزائرية، ومن أهم هذه الصحف نذكر جريدة المجاهد وهي لسان الثورة الجزائرية وقد مثلت مصدراً أساسياً لمعرفة مواقف الثورة الجزائرية من السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، حيث احتوت صفحات المجاهد على عدد هام من المقالات التحليلية للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، وقد برز ذلك خاصة في تصريحات قادة الثورة.

ومن أهم الكتب المعتمدة والتي استفدت منها بصفة خاصة نذكر:

- كتاب " التأثير الأمريكي على السياسة الفرنسية" لصاحبه اروين م. وال . *L'influence* .

**Irwin.M.Wall américaine sur la politique française ( 1945- 1954), ed, Bolland, 1989 p514**

ومؤلفه باحث أمريكي هو أحد أكبر المتخصصين في تاريخ العلاقات الفرنسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مرجع مهم في فهم العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال هذه المرحلة، وهو يغطي فترة مهمة من مراحل البحث وله كتاب آخر ويحمل عنوان الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية.  
- **Irwin.M.Wall, Les Etats Unis et la guerre d'Algérie, tr, Philippe Etienne raviraht, ed, Soleb, paris, sep 2006.**

وهو نتيجة بحث علمي دقيق أعتمد فيه خاصة على مجموعة من الوثائق الأرشيفية الصادرة عن الخارجية الفرنسية والأمريكية، ولهذا الباحث أيضا العديد من الإسهامات العلمية، من مقالات ودراسات أكاديمية، نشر في أهم المجالات العلمية على غرار تلك المنشورة في مجلة التاريخ الدبلوماسي  
- **Revue d'Histoire diplomatique N° 314, 1996.**

أما كتاب الولايات المتحدة والجزائر من عدم الاعتراف إلى الاعتراف ( 1954 - 1962 ) -

- **Somya el Machat, Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954-1962), paris, L'Harmattan 1996, 247.**

للباحثة التونسية المتخصصة في تاريخ المغرب العربي المعاصر، فهو نتاج بحث أكاديمي معتمد على وثائق دور الأرشيف الفرنسية والأمريكية والمراجع الأساسية لتاريخ الثورة الجزائرية، ولنفس الباحثة كتاب آخر يتناول الولايات المتحدة وتونس من الغموض إلى الوفاق ( 1945 - 1959 ):

- **Somya el Machat, Les états Unis et la tunise de l'ambiguïté a l'entente 1945- 1959, éditions l'Harmattan 1996, 213p.**

وتضمن معلومات هامة عن موضوع البحث، سلط الضوء على دور تونس وارتباطاتها بالثورة الجزائرية في العلاقات الفرنسية الأمريكية، خاصة ما تعلق بموضوع الاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف عام 1958.

- كتاب جذور حرب الجزائر (1940-1945)، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، وهو من تأليف أني راي غولد زيغر وهو مرجع غزير بالمعلومات.

- كتاب السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها وأثارها، وهو للباحث فرحات جمال والكتاب يتتبع السياسة الأمريكية بالجزائر منذ عهد الرئيس روزفلت مرورًا بـ الرئيس هاري ترومان وإيزنهاور إلى غاية مرحلة الرئيس كيندي.

- كتاب العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954 - 1980 توازن بين المصلحة والمبدأ، وهو من تأليف الباحث الجزائري عبد الكريم بلخيري ويحوي على معلومات لها علاقة بالبحث خاصة في الفصول الأخيرة منه.

وكتاب العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ( 1945 - 2000)، وهو مؤلف مشترك لباحثين مصريين مختصين في التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية، وهما ليلي مرسي وأحمد وهبان، والكتاب يحوي معلومات قيمة حول طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية عام 2000.

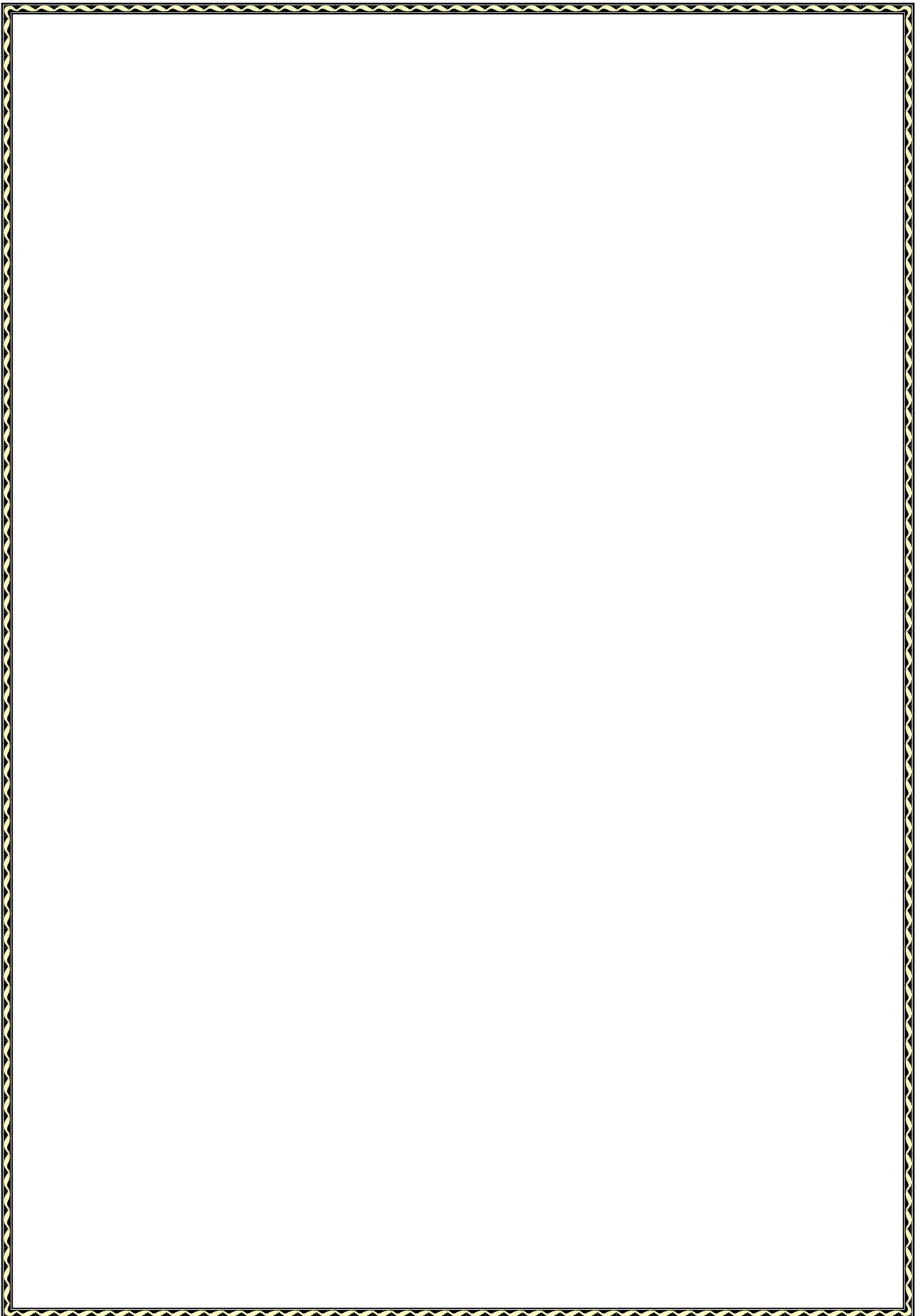
دون أن أنسى الكتاب القيم للباحث التونسي محي الدين حضري الاتحاد السوفيتي والمغرب العربي من ثورة أكتوبر 1917 إلى غاية استقلال الجزائر 1962:

-Mohiédine Hadhri, L'URSS et le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie (1917-1962), ed, l'harmattan, 1985-p 99.

وقد أبرز إستراتيجية الاتحاد السوفيتي نحو بلاد المغرب ويبين بوضوح كيف كان المغرب العربي ميدان للتنافس بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي.

واعتمدت أيضا على مجموعة من المقالات والدراسات المتخصصة لباحثين بارزين في التاريخ العلاقات الدولية تناولت موضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أذكر على سبيل المثال لا الحصر أسماء ابرز هؤلاء، شارل رويبر اجرون C.R Ageron، وجان باتيست دروزيل J.p Duroselle واني لاکرو ريز Annie Lacroix riz واندري كاسبي A.Kaspi وموريس فايس Maurice Vaisse وجوليت بسيس Juliette Bessis، بالإضافة إلى كتابات باحثين جزائريين وتونسيين اهتموا بهذا الموضوع.

لابد من الإقرار أن طبيعة الموضوع وتشعبه والفترة الزمنية التي يغطيها، كانت العائق الكبير الذي صادفني أثناء معالجة فصول هذا البحث، لا يسعني في الأخير إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور يوسف مناصرية، الذي شرفني بالإشراف على هذا البحث وراعي بنصائحه السديدة والقيمة والتي لولاها ما كان هذا البحث ليشراف على نهايته، وأوجه شكري وتقديري أيضا إلى لجنة المناقشة التي قبلت وتحملت عبئ قراءة هذا البحث رغم كثرة المشاغل والالتزامات، وسأكون منفتح الصدر في تقبل الملاحظات والانتقادات التي يبديها أعضاء اللجنة الموقرة لاعتقادي الراسخ أنها ستثري هذا البحث وتسد ثغراته.



# المدخل:

العلاقات الفرنسية الامريكية وأثرها على  
الوضع العام في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية

\* - محاصر المدخل:

- 1- الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية
- 2- موقع الجزائر في السياسة الأمريكية قبل الحرب
- 3- الوضع العام في الجزائر قبل الحرب

قبل الخوض في معالجة صلب موضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942-1962)، من المفيد تخصيص مدخل للحديث عن الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية والعوامل المتحركة فيها، فتتبع جذور هذه العلاقات من شأنه تفسير طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية في الفترة التي يشملها موضوع البحث وفي الوقت الراهن أيضا.

إن المساندة الفرنسية للثورة الأمريكية ودعمها لها ضد الاستعمار الإنجليزي في القرن الثامن عشر، قد أسس لصداقة تاريخية متينة بين الشعبين الفرنسي والأمريكي، استمدت جذورها ومقوماتها من التراث الروماني الإغريقي والمسيحي المشترك، ولاشك أن هذه الصداقة التاريخية انعكست إيجابا على مستقبل العلاقات الفرنسية الأمريكية، رغم أنها شهدت بعض حالات الفتور وتوتر في القرن التاسع عشر بسبب سياسة العزلة المنتهجة من قبل أمريكا حينذاك، لكنها سرعان ما عادت إلى الواجهة بعد خروجها من العزلة في القرن العشرين، ويعود الفضل للولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ دولة فرنسا العريقة من أزمة حقيقية كادت أن تعصف بأركانها أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، وتخليصها أيضا من مخالب الشيوعية العالمية بعد الحرب الثانية.

ضمن تقاطع هذه العلاقات وتوافقها حاولت معرفة موقع الجزائر في العلاقات الفرنسية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، ومنذ الوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن كل من فرنسا والجزائر معا يعود لهما الفضل في دعم دولة أمريكا الفتية في القرن الثامن عشر والاعتراف بها وحماية مصالحها التجارية التي بدأت في الظهور في غرب المتوسط، غير أننا سرعان ما نلاحظ أن الدولة الفتية اختارت الميل إلى فرنسا وشاركت في التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 1815، وباركت احتلال فرنسا للجزائر، التي كان لها مطلق الحرية التصرف بمصير الجزائر ومستقبلها، ورغم تعلق الجزائريين كغيرهم من شعوب العالم بمبادئ ويلسون الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أن ويلسون وأمريكا لم يكن بمقدورهم حينذاك كبح طموحات الدول الاستعمارية في المستعمرات هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المدخل.

## 1 - الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية:

يعود تاريخ العلاقات الفرنسية الأمريكية إلى الفترة التي سبقت الاستقلال عندما كانت أمريكا مستعمرة إنجليزية، و هي الفترة التي سمحت لأمريكا بالاحتكاك بعالم البحر الأبيض المتوسط من خلال تعاملاتها التجارية خصوصا مع فرنسا ثم الجزائر، وفرنسا هي التي فتحت أعين أمريكا على البحر الأبيض المتوسط عندما كانت تقدم الدعم و المساندة للثورة الأمريكية<sup>1</sup>، ومنذ إعلان الاستقلال سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى الحصول على اعتراف الدول الأوربية باستقلالها، وتحقيق دعم سياسي دولي لها فأرسلت ممثلها إلى عواصم أوروبا الغربية لعقد معاهدات صداقة وتجارة معها، وكانت فرنسا من أوائل الدول الأوربية التي اعترفت باستقلالها عام 1776، وهذا الاعتراف كان نكاية في بريطانيا وتبعه عقد معاهدين بين البلدين الأول سنة 1776، والثانية عام 1778.

كان لحركة الاستنارة تأثيرها أيضا على الشعب الأمريكي، ولعل أفكار لوك وروسو و مونتسكيو تبدو إلى حد كبير السند الإيديولوجي والفلسفي لكثير من مبادئ وثيقة الاستقلال الأمريكية، لذا لعبت فرنسا دورا بارزا في حرب الاستقلال الأمريكية، فالمنتبع لتاريخ العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر، يلاحظ أن فرنسا كانت تراقب باهتمام تطور الأحداث في المستعمرات الأمريكية إذ كان من مصلحتها أن ترى غريمتها التقليدية إنجلترا تواجه الحروب في العالم الجديد، كما أنها كانت تنتظر الفرصة المناسبة لتثار من هزيمتها في حروب السبع السنوات التي أفقدتها إمبراطوريتها الأولى.

وبعد استيلاء وزير خارجية فرنسا الكونت دي فرجين (conte de vergenes) على السلطة في مجلس الوزراء الفرنسي عاد اهتمام فرنسا بالثورة في أمريكا، وكان ذلك عام 1774 إذ أن المناقشات التي دارت عندئذ في المؤتمر العام أصبحت موضع الاهتمام الشديد، وبمجرد أن بدأت الاحتكاكات الدامية بين الانجليز والمستوطنين الأمريكان في ابريل عام 1775، حتى بدأ الفرنسيون يستكشفون إمكانات العمل لمساعدة الثورة الأمريكية على زيادة الاشتعال لتخلص من شروط معاهدة باريس 1763 التي أفضت إلى سيطرة بريطانيا على النصف الشمالي للقارة الأمريكية، لذا نجد الخارجية الفرنسية تكثف

<sup>1</sup> - كان لهذه الثورة أسباب عديدة و السبب المعلوم أكثر من غيره هو إصرار الحكومة البريطانية انطلاقا من 1768 على مستعمراتها بطلب مشاركتها المالية التي تتناسب مع النفقات التي اقتضاها دفاعها الخاص ضد هجوم الفرنسيين و الأسبان و الهنود وحاولت الحكومة البريطانية بلوغ ذلك بوضعها موضع التنفيذ بعض القوانين الجمدة منذ سنوات. للمزيد من التفصيل أنظر: ماتيو أندرسون، تاريخ أوروبا القرن الثامن عشر، (تر) نور الدين حاطوم، ط1، دار الفكر، 1977، ص345. وانظرا أيضا: دان ليسي، الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها، تر، سامي ناشد، ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966، ص146 ومابعدها.

من نشاطاتها في تحضير الاتصالات السرية المتواصلة مع بعض رجال الثورة الأمريكية مقدمة لهم المساعدات المعنوية و المادية كلما كان المناخ مناسباً لذلك، وكثيراً ما أرسلت لهم شحنات من الأسلحة و الذخيرة بعيداً عن أعين الأسطول الإنجليزي<sup>1</sup>، ونسجل في هذا الإطار الدور الذي لعبته شركة هورتاليتز "herttales" التي استخدمت كواجهة مظهرها المشروعات التجارية ومخبئها شراء الأسلحة للمستوطنين الأمريكيين<sup>2</sup>.

أما على المستوى الشعبي فكان حماس الأحرار الفرنسيين لا يوصف حيث اعتبروا أن الثورة الأمريكية هي انتصار لمثلهم و مبادئهم في الحرية و العدالة و المساواة، ومنذ بداية الثورة التحق الكثير من المتطوعين الفرنسيين إلى العالم الجديد ليدعموا الثورة الأمريكية بخدماتهم الحربية، ونجد من بين هؤلاء على سبيل المثال القائد الشهير لافايت الذي كان حينها ضابط في الجيش الفرنسي التحق بجيش جورج واشنطن برتبة جنرال و خدم القضية الأمريكية بإخلاص، الملفت للانتباه أن المساعدة الفرنسية للثورة الأمريكية حتى سنة 1777 بقيت محددة و غير معلنة ذلك أن حكومة باريس لم ترى من الضروري أن تتخذ موقف صريح من إنجلترا قبل التأكد من استمرار الأمريكان في ثورتهم و من قدرتهم على الصمود.

إن الانتصارات التي حققتها الثورة الأمريكية خلال سنة 1777 و صمودهم أمام القوات البريطانية المتفوقة في العدد و العتاد جعل فرنسا تتخذ موقفاً صريحاً ومؤيداً للثورة الأمريكية، و ضمن هذا السياق استقبل بنيامين فرانكلين عضو الكونغرس بصورة رسمية في البلاط الفرنسي، وفي سنة 1778 اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية و عقدت معها معاهدة تحالف في 6 فيفري 1778 تعهدت فيه الدولتان بمتابعة الحرب إلى غاية رضوخ بريطانيا و قبولها توقيع الصلح و بالتالي أصبحت فرنسا في دائرة المواجهة مع بريطانيا، ونتج عن هذا الموقف أن زادت إمداداتها للثورة الأمريكية حيث أمدت الكونغرس بقرض كبير تبعته قروض أخرى هذا عن المساعدات المالية، أما المساعدات العسكرية نسجل إبحار الأسطول الفرنسي إلى السواحل الأمريكية حاملاً معه حوالي ستة آلاف جندي بقيادة (الضابط روشامبو Rochambeau)، وخلال مرحلة حكم جون آدامز، كان عليه أن يعالج مشكل تدهور العلاقات الفرنسية الأمريكية بسبب توقيع الولايات المتحدة معاهدة مع الإنجليز، وأرسل جون آدامز وفداً إلى العاصمة باريس في محاولة لإعادة العلاقات من جديد بين

<sup>1</sup> - عبد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط 2، دار النهضة العربية بيروت 1974، ص 83.

<sup>2</sup> - دان ليسبي، المرجع السابق، ج 2، ص 64.

البلدين إلا أن مندوبيه استقبلوا بنوع من الاستهزاء و هذا ما أدى إلى توتر العلاقات بين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد وقوع عدة معارك بحرية بين أسطولي البلدين و كان النصر فيها للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

استمرت الحرب بين البلدين خلال سنة 1798 حتى كادت أن تصبح شاملة، غير أن حكمة الرئيس آدمز و تمسكه بالسلم حالا دون وقوع هذه الحرب، عند انتقال الحكم في فرنسا إلى أيدي نابليون بونابرت أرسل الرئيس الأمريكي وزيرا جديد إلى باريس لقي كل ترحيب من نابليون مما أدى إلى زوال خطر الحرب، لكن في نفس الوقت أصبح الأمريكان يتوجسون خوفا من مطامع نابليون التوسعية خصوصا عندما أرغم ملك إسبانيا على أن يعيد لفرنسا كل الأراضي المعروفة باسم مستعمرة لوزيانا.

أثار هذا العمل مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها رغبة نابليون في إقامة إمبراطورية فرنسية في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تهديدا لسلامة أراضيها و تفاديا لهذا الخطر قرر جفرسون التحرك بسرعة مستعملا كل الوسائل المتاحة حتى و إن استدعى الأمر المواجهة العسكرية مع فرنسا إلى جانب الإنجليز، إن رغبة نابليون في تحقيق انتصار على الإنجليز جعلته في حاجة كبيرة للمال وكانت الفرصة مواتية لذلك عندما وفد عليه مبعوثو الرئيس جفرسون سنة 1803 الذين لم يجدوا صعوبة كبيرة في الاتفاق معه لشراء مستعمرة لوزيانا مقابل خمسة عشر مليون دولار<sup>2</sup>. ما يمكن ملاحظته خلال فترة حكم الرئيس توماس جفرسون التي بدأت عام 1805، أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت مشكلة كبيرة في علاقاتها الخارجية مع أوروبا، وهذا نتيجة انعكاسات الصراع الذي عرفته أوروبا خلال تلك الفترة بين فرنسا من جهة و إنجلترا و حلفائها من جهة أخرى، وكانت النتيجة أن فرضت كل من الدولتين الحصار على شواطئ الأخرى ولم يعد بإمكان السفن الأمريكية حمل البضائع و السلع إلى الموانئ الفرنسية التابعة لها، ثم أصدرت فرنسا قرارا بمصادرة كل السفن التي تقبل تفتيش الأسطول البريطاني لها أو تدخل الشواطئ الإنجليزية، و نتيجة لذلك شلت تجارة أمريكا مع المنطقة الواسعة التي كانت خاضعة لفرنسا في أوروبا.

خلال فترة حكم جيمس ماديسون كانت العلاقات الأمريكية الإنجليزية متدهورة، فالإنجليز واصلوا التعرض للسفن الأمريكية في عرض البحر و عرقلوا التجارة الأمريكية مع فرنسا، وذكر الرئيس

<sup>1</sup> - عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق ، ص 110.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 111.

الأمريكي في تقرير قدمه إلى الكونغرس أنه تم تسجيل حوالي 6057 حادثة تعرض فيها الإنجليز للسفن الأمريكية، وخلال سنة 1815 وقعت الدول الكبرى روسيا و بروسيا و فرنسا معاهدة (التحالف المقدس)، الذي أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين في أوروبا من الثورات و الأنظمة الحرة في هذا الظرف الجديد اقتنع الرئيس الأمريكي الجديد جيمس مونرو<sup>1</sup>، بأن تتصرف الولايات المتحدة لوحدها انطلاقاً من سياسة العزلة و عدم التدخل في الشؤون الأوروبية التي سار عليها أسلافه، ونتيجة لذلك عرض في الرسالة السنوية التي وجهها الكونغرس في 2 ديسمبر 1823 سياسته تجاه أوروبا و أمريكا اللاتينية و التي أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبدأ مونرو) و أبرز نقاط هذا المبدأ:

- إن قارتي أمريكا بما تتمتعان به و تحافظان عليه من حرية و استقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوروبية في المستقبل.

إن النظام السياسي للدول المتحالفة يختلف تماماً عن نظام أمريكا و يجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء من هذا الجزء من الكرة الأرضية خطراً على سلامتنا و أمننا لم نساهم بتاتا في الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية لأمر خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك.

أما خلال القرن التاسع عشر فقد تميزت العلاقات الفرنسية الأمريكية بتوتر شديد، و هذا بسبب انشغالها طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحرب المكسيك (1846-1848) و الحرب الأهلية (1861-1865)، ومحاولة نابليون الثالث دفع أوروبا لتدخل جماعي في العالم الجديد و اهتمامه الشديد منذ عام 1863 بتثبيت دعائم عرش صديقه الإمبراطور مكسيميليان في المكسيك، وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية عليه مباشرة بعد انتهائها من الحرب الأهلية، حيث اهتمت بقضية تدخل نابليون الثالث في المكسيك التي حاول من خلالها البدء في إقامة إمبراطورية موالية لفرنسا تحت عرش ماكسيميليان، فأرسلت إليه جيشها إلى حدود المكسيك و طلبت من فرنسا الانسحاب لم يكن أمام نابليون الثالث سوى الانصياع لمطالب الأمريكيين وخاصة بعد رفضهم لتدخل الفرنسيين في بلادهم، وانتهت هذه المسألة بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية و انتصار وجهة نظرها يمنع الدول

<sup>1</sup> - جيمس مونرو: James Monroe هو خامس رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في مقاطعة ويستمورلاند (Westmoreland) بولاية فرجينيا. (1758-1831) تولى مختلف المهام و منها سفارته في باريس، قبل أن ينتخب رئيساً للولايات المتحدة (1817-1825) و قد ارتبط اسمه في السياسة الخارجية الأمريكية خصوصاً بالنظرية المعروفة تحت اسم نظرية مونرو التي أعلنها سنة 1793 و التي تستبعد كل تدخل أوروبي في شؤون القارة الأمريكية و التدخل الأمريكي في الشؤون الأوروبية.

الأوروبية في التدخل في شؤون أمريكا، وسقط الإمبراطور مكسيميليان و اعدم على أيدي معارضيهِ المكسيكيين عام 1867 .

يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ تخليها عن مبدأ العزلة- مع بداية القرن العشرين بدأت تشارك في المؤتمرات الدولية ومن بينها مؤتمر الجزيرة عام 1906 ، حيث لعبت دورا بارزا في البحث عن مخرج لتوفيق بين الأطروحات الفرنسية والألمانية<sup>1</sup>، بشأن الأزمة المراكشية يضاف إلى ذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى، إلى جانب فرنسا والحلفاء سنة 1917 بعد انسحاب روسيا منه، حيث ساهمت أمريكا في قلب موازين الحرب إلى صالح الحلفاء وكان دور الرئيس ويلسون فعالا في هذا المجال وفي إنهاء الحرب لصالح الحلفاء والترويج لمبدأ حق الشعوب في حق تقرير مصيرها<sup>2</sup>.

غير أننا نلاحظ أن مبادئ ويلسون وجدت معارضة شديدة من طرف الحلفاء وأنصار الاستعمار وخصوصا مبدأ حق تقرير المصير من زعماء الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا ومن بينهم جورج كليمنصو الفرنسي ولويد جورج الانجليزي، بل إن فرنسا وبريطانيا قامت بتوظيف مبدأ تقرير المصير الذي نادى به ويلسون وحصره على شعوب البلقان التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني فقط، هذا ما جعل مجهودات ويلسون من اجل إقامة سلم عالمي تذهب أدراج الرياح خصوصا بعد عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج سياسة العزلة وفشل عصبة الأمم في الحفاظ وتحقيق السلم العالمي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عادت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد إلى تبني خيار العزلة في سياستها الخارجية، بعد خيبة الأمل واللامبالاة التي تلت معاهدة الصلح التي لم تكن مقبولة عند الشعب الأمريكي، فالرئيس ويلسون الذي ذهب إلى مؤتمر الصلح بباريس ذهب بدون أي مصالح لأمريكا ونتيجة لذلك فان الشعب الأمريكي الذي انخرط معه في حربه المثالية قد تخلى عنه أثناء الانتخابات الرئاسية بعد نهاية الحرب، أما العلاقات الأمريكية الفرنسية خلال عشرينيات القرن الماضي فقد تميزت بالاختلاف حول العديد من القضايا، أبرزها مشكلة ديون الحرب المترتبة على فرنسا حيث اشترطت واشنطن عليها أن تدفع ديونها الأصلية وعدم ربط هذه الديون بالمشكل الألماني، حيث كانت فرنسا تتحجج بأنها كانت تحارب من اجل قضية مشتركة، فعلى خلاف الانجليز الذين اتفقوا مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1923 على تحديد معالم ورزنامة للتسديد، فان الفرنسيين قد

<sup>1</sup> Hassine Raouf Hamza Les États-Unis et la question tunisienne.1939-1943 dans I.S.H.M.N.Tunisie1989, p215-

<sup>2</sup> - عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، م، و، ك، الجزائر، 1986، ص40، 41.

تأملوا في المحادثات إلى غاية عام 1926، ليحصلوا في نهاية المطاف على شروط أكثر امتيازاً عن نظرائهم الانجليز وانتظارهم لمدة ثلاث سنوات أخرى قبل التوقيع على العقد المبرم<sup>1</sup>

إن عدم التفاهم المتبادل بين الطرفين هي ميزة المرحلة ومن الأمثلة على ذلك نذكر انه في عام 1922 استقبل الرئيس "هاردينغ" رئيس وزراء فرنسا "كليمنصو"، الذي أدى زيارة رسمية لواشنطن وقال هاردينغ لكليمنصو عند استقباله: (...إن خسارة ألمانيا هي بمثابة النكبة العظمى في التاريخ...)، ونتيجة لذلك نلاحظ خلال هذه الفترة كذلك فشل نزع الأسلحة المقترحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب معارضة فرنسا ونسجل أن الولايات المتحدة كانت من أشد المعارضين لفرنسا عندما قامت هذه الأخيرة بغزو "الريهر"، من أجل إجبار ألمانيا على دفع مستحقات خسائر الحرب، خلال سنوات 1924 و1929 اقترحت الولايات المتحدة مخطط عرف بـ "دوايس" و"ينوغ"، ينصان على تخفيض مستحقات خسائر الحرب المفروضة على ألمانيا هذا المخطط لم ترضى به فرنسا إلا وهي مرغمة<sup>2</sup>.

السمة الأخرى التي ميزت العلاقات الفرنسية الأمريكية تمثلت في محاولة الدول الأوروبية استقطاب الولايات المتحدة، وتوريثها أكثر في شؤون القارة الأوروبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحد من التأثير الأمريكي على مجريات الأحداث فميثاق المصالحة العامة، والذي كان في الأصل مقترح فرنسي موجه لواشنطن دون سواها، قصد إثبات وجود روابط خاصة أو بالأحرى تحالف بين البلدين، إلا أن هذا الميثاق قد ميع عن طبيعته في نظر الفرنسيين حينما أقدم كاتب الدولة الأمريكية، على إعادة صياغة الميثاق وفق النظرة الأمريكية وتحويله إلى اتفاق عام مفتوح لجميع الدول الأوروبية<sup>3</sup>.

مع مطلع ثلاثينات القرن الماضي بقي مشكل الديون يطغى على العلاقات الفرنسية الأمريكية، ففي شهر ديسمبر 1932 رفضت غرفة البرلمان الفرنسي دفع الديون المتبقية بالرغم من صغر حجمها، هذا التصرف بالنسبة لأمريكا كان دليل على وجود نية من طرف الفرنسيين ترفض تسديد الديون المتبقية في ذمتها، جاء الرد الأمريكي عام 1934 في شكل قرار سمي قرار جونسون، والذي يقضي بمنع تقديم قروض جديدة للبلدان التي لم تسدد جميع مستحقات ديونها السابقة، يضاف إلى

- Irwin.M.wall, l influence américaine sur la politique française 1945 1954, traduit par Philippe Etienne raviart, balland, 1989, p24  
-IBID, p24.  
- IBID, p24 .

\_1  
\_2  
\_3

ذلك المصادقة على التزام الحياد في ظل الصراع المتنامي في أوروبا بين القوى الديمقراطية والمد الفاشي ورغبة أمريكا في مصالحة ألمانيا.

أن توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين، سمح للإدارة الأمريكية من الوقوف على مدى ضعف المؤسسات الفرنسية خاصة داخل أجهزة المؤسسة العسكرية، التي أصبحت غير قادرة على مواجهة تهديدات القوى الشمولية، ففي نظر واشنطن أن فرنسا بعد الهزيمة 1940 أصبحت أمام ثورة وطنية قد تؤدي إلى تغيير النظام الفرنسي، "روبرت ميرفي" احد ممثلي الإدارة الأمريكية في فرنسا، كان يرى أن الجبهة الشعبية وليون بلوم هم المتسببون في حالة الضعف التي أصابت الجيش الفرنسي عام 1940، ففي الرسالة التي وجهها الرئيس روزفلت إلى الجمهورية الثالثة رأى انه من الضروري على فرنسا "أمركت" نظامها السياسي، وان تملك هيئة تنفيذية قوية ومستقرة وان تحدد عدد الأحزاب السياسية، وكان روزفلت يتمنى أن يكون المارشال بيتان الوسيلة والأداة لهذا التغيير، نلاحظ هذا في خطابات المودة والتفاهم المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة فيشي عند قيامها<sup>1</sup>.

## 2 - موقع الجزائر في السياسة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية:

دأب الخطاب السياسي الجزائري عند ذكر جذور العلاقات الجزائرية الأمريكية التأكيد والتمسك بتريد أن الجزائر كانت من بين أولى الدول التي أعلنت اعترافها باستقلال الولايات

- Irwin.M.wall, l influence américaine...,op.cit, p35.

المتحدة الأمريكية بعد أن وقعت معها معاهدة 1795، غير أن هذا الخطاب تناسى في الوقت نفسه أن هذه الدولة الفتية القريبة إيديولوجيا وعقائديا من الغرب الأوربي، كانت من بين أهم الدول المسيحية إلحاحا في الدعوة للقضاء ووضع حد لنشاط الأسطول الجزائري في المتوسط والمحيط الأطلسي، وفي المقابل نجد أن الكتابات التاريخية الجزائرية تأليفا وترجمة ونذكر هنا على سبيل المثال بمجهودات كل من الدكتور ابوالقاسم سعد الله والمرحوم الأستاذ إسماعيل العربي<sup>1</sup>، التي نبهت عند تناولها لموضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية حقيقة الموقف الأمريكي من الاحتلال الفرنسي للجزائر، فالولايات المتحدة الأمريكية حسب هذه الأدبيات قد اتضح موقفها العدواني من الجزائر قبل احتلالها من طرف فرنسا، حيث دعت بشكل جدي لمناقشة المسألة الجزائرية وتكوين حلف أوربي ضد الجزائر قبل انعقاد مؤتمر فينا 1815.

ونجدها تحتل مكانة اسبانيا وتعوضها في قيادة الأمم الأوربية المسيحية لمواجهة الجزائر<sup>2</sup>، والأكثر من ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبابة في إضعاف القوة البحرية الجزائرية، بعد أن استطاع الأسطول الأمريكي بقيادة ستيفان ديكاتور في عام 1812 القضاء على "الرايس حميدو"، وكان هذا عشية التحالف الأوربي ضد الجزائر أثناء مؤتمر فينا 1815 والذي انضمت إليه أمريكا بصورة غير مباشرة، عندما استغلت ضعف الأسطول الجزائري وفرضت على الجزائر معاهدي 1815 و1816، وقبل احتلال فرنسا للجزائر نجد قنصلها بالجزائر "وليام شالر"، يقترح في مذكراته على ضرورة احتلال الجزائر من طرف إحدى الدول الأوربية كاشفا نقاط الضعف والقوة في المنظومة الدفاعية الجزائرية.

أما بعد الاحتلال فان الأمير عبد القادر حاول إجراء اتصالات بالأمريكان من خلال مراسلة قنصلها بطنججة السيد "جيمس ليب"، ثم تعيين قنصلها بالجزائر "جرافيني" كمثل له بمدينة الجزائر، ان اتصال الأمير عبد القادر بالقنصل الأمريكي في مدينة طنجة هي أولى المحاولات التي قام

<sup>1</sup> - من كتابات ابوالقاسم سعد الله، في هذا المجال نذكر:

- الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال"، مجلة المعرفة الجزائرية، العدد، 15، 16، 1964، ص 6-25. وكذلك؛-العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830)، -، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث، ج1، ش، و، ن، ت، الجزائر 1978. ص 203-225.

أما جهودات المرشح الأستاذ إسماعيل العربي فتمثلت في ترجمته لمؤلفين اثنين :

الأول لصاحبه:- راي ويل آرلين:العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة (1776-1816) ، ش و ن ت الجزائر 1978،  
والتأليف الثاني المترجم وهو لتشارلز اوسكار بولان،- المفاوضات الدبلوماسية بين ضباط البحرية الأمريكية ودول المغرب (1778-1883)، نشره في كتابه، فصول في العلاقات الدولية، م و ك، الجزائر، 1990.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثة مئة سنة بين الجزائر واسبانيا، (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

بها الأمير عبد القادر لربط اتصالات خارجية قصد كسب الدعم و المساندة في جهاده ضد الفرنسيين، حيث عرض عليهم تملكهم أحد المراسي الجزائرية مقابل الحصول على الدعم و المساندة ، العرض مشابه للعرض البريطاني الذي كان الأمير قد تقدم به إلى بريطانيا من قبل<sup>1</sup>، مع اختلاف بسيط ففي مقابل المعاهدة عرض عبد القادر على الأمريكي أن يمتلكوا مرسى جزائريا بالإضافة إلى تموينه من داخل البلاد، بينما لم يعرض على الانجليز سوى المتاجرة في احد المراسي<sup>2</sup>.

و لعل الأمر الذي شجع الأمير عبد القادر على الاتصال بالأمريكان هو إطلاعه على توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال هذه الفترة: (... حيث كان الأمير عبد القادر يتابع باهتمام تطورات الموقف الدولي و لا سيما ما يتصل بالجزائر بواسطة الصحف الأوروبية التي كان يترجمها له ليون روش...)<sup>3</sup>، ومن خلال مراسلة القنصل الأمريكي يتضح انه كان على اطلاع على وضع العلاقات الفرنسية الأمريكية، وان الأمير أراد توظيف تأزم العلاقات الفرنسية الأمريكية لصالحه، لكن يبدو انه لم يكن على دراية بما وقع من تطورات دبلوماسية بين أمريكا و فرنسا، فمن سوء الحظ أن توقيت المراسلة التي بعثها بها الأمير إلى القنصل الأمريكي في شهر أبريل 1836، كانت متزامنة مع عودت الهدوء للعلاقات الفرنسية الأمريكية وبالتالي فإنه من المنطقي أن يكون الرد الأمريكي على الرسالة سلبيا، لو أن الأزمة الفرنسية الأمريكية استمرت لكان لعرض الأمير عبد القادر له أهمية أكبر بالنسبة للأمريكيين، وقد قال القنصل الأمريكي بان رسالة عبد القادر قد أظهرت: (... انه لو كان سوء تفاهمنا مع فرنسا قد انتهى إلى نزاع لا وجدنا أصدقاء لنا في الجزائر...)<sup>4</sup>.

أما بخصوص الموقف الأمريكي من وضع الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي فقد عبر عنه بصراحة الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت خلال عهده الرئاسية عند إشادته بالمهمة الفرنسية الحضارية بالجزائر و قضاء فرنسا على القرصنة الجزائرية، وتخليص أمريكا و أوروبا من الضريبة التي كانت مفروضة عليها<sup>5</sup> حسب ما ذكره جول كامبون سفير فرنسا في واشنطن<sup>6</sup>.

1- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر، تونس، ليبيا (1816-1871) د.م.ج، الجزائر، 1985، ص 44 - 53 .

2- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ش و ن ت، الجزائر 1978 ص27

3- حول نشاط ليون روش راجع: مناصرة يوسف، "مهمة ليون روش، في المغرب و محاولته الإيقاع بين السلطان عبد الرحمان و الأمير عبد القادر (1847-1848)"، مجلة التاريخ - عدد خاص (المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائري) ص 25-37.

4- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص، 29.

5- أبو القاسم سعد الله، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ جامعة الجزائر العدد 05، ص 142.

6- أصبح جول كامبون حاكما عاما على الجزائر خلال الفترة 1891-1897

مع أواخر القرن التاسع عشر يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية،-بعد تخليها عن مبدأ العزلة-، بدأت تشارك في المؤتمرات الدولية ومن بينها مؤتمر الجزيرة عام 1906 حيث لعبت دورا بارز في البحث عن مخرج لتوفيق بين الأطروحات الفرنسية والألمانية بشأن الأزمة المراكشية<sup>1</sup>، فإذا حاولنا تتبع الاهتمام الأمريكي بالجزائر خلال هذه المرحلة، سنجده يكاد يكون منعما فالاستثمارات الأمريكية كانت محدودة، فهي وان وجدت فإنها مقتصرة على بعض الشركات المختصة في التصدير و الاستيراد وتوزيع البترول المعروفة باسم ستندار أويل (la standard oil)، فعلاقات أمريكا بالجزائر قد تغير وضعها تماما بعد سنة 1830 حيث غادرها عددا من قناصل الدول الأجنبية بصفة نهائية<sup>2</sup> وأصبحت أمريكا لا تولي اهتمام للجزائر كما كانت في السابق.

أما بعد الحرب العالمية الأولى فان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تحتك بهذه المنطقة في صورة نشاط اقتصادي وثقافي جد متواضع ونتيجة إعلان الرئيس الأمريكي ولسون عن مبادئه المشهورة وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة الأمريكية كنصيرة للشعوب الضعيفة المتطلعة إلى الحرية والاستقلال، وما أن انتهت الحرب إلا وبدأت بريطانيا وفرنسا في تقسيم خريطة العالم من جديد فيما بينها طبقا لأهوائهم وأطماعهم وبدأت مبادئ ولسون المثالية تصطدم بالواقع الاستعماري<sup>3</sup>، ورغم تحمس ولسون لإنشاء عصبة الأمم إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك فيها، وأثرت سياسة العزلة من جديد بعد أن أمنت مستقبل العالم الديمقراطي تاركة المجال لبريطاني وفرنسا حرية التصرف في المجال الدولي.

لهذا يمكن القول أن التواجد الأمريكي في المنطقة العربية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، لم يكن ذا أهمية قبل الحرب العالمية الثانية، كان انسحاب الولايات المتحدة من مسرح السياسة العالمية بعد قرار الكونغرس بعدم الانضمام إلى عصبة الأمم وتوقيع معاهدات الصلح، بداية فترة جديدة من العلاقات الأمريكية تميزت بمظهرين:

### أولهما:

أدارت الولايات المتحدة ظهرها لمطامع الدول الأوروبية في تقاسم الوطن العربي، فوقع أجزاءه الآسيوية عدا وسط الجزيرة العربية وغربها تحت أشكال مختلفة من الاحتلال الأوربي، وترسخت أقدم

<sup>1</sup> - Hassine Raouf Hamza, Les États-Unis et la question tunisienne, 1939-1943 dans i.s.h.m.n, Tunisie, 1989, p215.

<sup>2</sup> - هيفاء معلوف الإمام، العلاقات الأمريكية الشمال الإفريقية في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية العدد 15، 16، جويلية 1975، ص78

<sup>3</sup> - محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال والى غاية منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص289.

الاحتلال الايطالي والفرنسي والاسباني على أجزائه الإفريقية، التي احتلت قبل الحرب وتطابقت هذه السياسة مع الخط الأمريكي العام، في عدم التورط في مسؤوليات السياسة الخارجية<sup>1</sup>، واعترفت لفرنسا وانكلترا بالتفوق السياسي في المنطقة العربية طالما ضمنت هاتان الدولتان مصالح الأفراد والشركات الأمريكية، وكانت جميع القضايا التي تقتضي تدخلا خارجيا لصالح المصالح الأمريكية تحل مع الدول الأوروبية.

### ثانيهما:

وقفت الولايات المتحدة من قضايا الوطن العربي السياسية في فترة ما بين الحربين موقف سلبيا، واكتفت برعاية الأنشطة الغير السياسية: الثقافية والاقتصادية، وكانت هذه الفترة التي أعقبت الحرب خيبة الأمل الناتجة عن آثار الحرب، وشهدت انتشار موجة العداة ضد القوى الامبريالية ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت لا تزال مرتبطة في الذهن العربي بمبادئ تقرير المصير ومعاداة الاستعمار فقد احتفظت بدور المراقب في الأحداث السياسية العربية<sup>2</sup>.

كانت العلاقات الدبلوماسية للولايات المتحدة مع الوطن العربي على مستوى محدود وتفاوتت من منطقة إلى أخرى طبقا لأهمية المصالح الأمريكية، ففي مصر رفعت درجة تمثيلها عام 1922 واستمر وجود عضو أمريكي في المحاكم المختلطة من مظاهر نظام الامتيازات الذي الغي عام 1936<sup>3</sup>.

أما في منطقة المغرب العربي حيث كان الاحتلال الايطالي والفرنسي والاسباني، فلم تبدي أي اهتمام بإنشاء علاقات دبلوماسية إلا في المغرب ومن باب حماية مصالحها التجارية، التي ضمنها سلسلة من الاتفاقيات الدولية منذ سنة 1836، واستمرت الولايات المتحدة في ظل الحماية الفرنسية والاسبانية، ولم تعترف الإدارة الأمريكية إلا بالأولى فقط في الدفاع عن مصالحها وتمسكت بمبدأ سيادة السلطان من اجل حماية الامتيازات الأجنبية التي منحها أسلافه للأمريكيين، واحتجت بعنف ضد انتهاكات الفرنسيين لهذه الامتيازات، وحافظت على بعثة دبلوماسية في مراكش، وفي عشرينات القرن الماضي شدة ثورة الريف<sup>4</sup>، إلى حد ما الرأي العام الأمريكي وكتب بعض الصحفيين بتعاطف مع قضية

<sup>1</sup> - خيرية قاسمية، الولايات المتحدة والوطن العربي في فترة ما بين الحربين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1985، ص، 25.

<sup>2</sup> - نفسه، ص، 25.

<sup>3</sup> - خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص، 26.

<sup>4</sup> - زعيم هذه الثورة هو محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882 - 1963)، ورث الزعامة عن والده (عبد الكريم الخطابي)، زعيم قبيلة "وريا غل" التي تقطن جبال الريف المغربية، انتخبته قبيلته خليفة لأبيه، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من حياة محمد بن عبد الكريم الخطابي، بدأها بأن أكمل ما كان قد بدأه والده فجهز حملة لقتال الأسيبان وأشتبك معهم في أولى معاركه في شهر ماي سنة 1921، بعد انهزام الأسيبان أمام الخطابي وتراجعهم قرر الفرنسيون التدخل في القتال ضد الأمير لمصلحة الأسيبان وتمكنت من القضاء على ثورته سنة 1925، ونفته إلى جزيرة "رنيونون" بالمحيط الهندي وهي مستعمرة فرنسية، في سنة 1947 طلب اللجوء السياسي من سلطات مصر، فسمحت له بذلك حيث تابع نشاطه السياسي إذ أسهم مساهمة فعالة في أعمال لجنة

الريف، ونظمت بعثة أمريكية للمطالبة بتأمين العدالة والاستقلال الذاتي للريف، ومن جهة أخرى تطوع عدد من الطيارين الأمريكيين للخدمة ضد الثورة، وبعد احتجاج عصابة المرأة للسلام والحرية الأمريكية أوعزت وزارة الخارجية الأمريكية إلى ممثليها في مراكش بتحذير الطيارين لان تطوعهم يتناقض مع قوانين الولايات المتحدة<sup>1</sup>.

### 3- الوضع العام في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في سنة 1918 حاولت فرنسا أن تخفف من معاناة الجزائريين، بإصدارها إصلاحات جاء بها جورج كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي في 04 فيفري 1919 وتضمنت إلغاء قانون الأهالي *l'indigénat* وتوسيع حقوق الجزائريين في انتخاب نوابهم في المجالس المالية والبلدية، وإعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية شريطة التخلي على القانون الإسلامي وضرورة معرفة اللغة الفرنسية، والفئة التي ينالها حق الانتخاب لا ينالها قانون الأهالي سوى في المخالفات ويكون لها حق شراء السلاح والحصول على بعض الوظائف في الدولة، لم تكن هذه الإصلاحات في الواقع سوى مجرد تلهية للشعب الجزائري.

رغم هذا فإنها لقيت رفضا واسعا من قبل المعمرين أما مشروع موريس فيوليت *Maurice Violette*، الذي تناوله صاحبه في مؤلفه هل ستعيش الجزائر؟ عرض فيه أفكاره السياسية والإصلاحية برؤية فرنسية، هذه الأفكار حولها إلى مشروع<sup>2</sup>، تضمن منح الجنسية الفرنسية إلى عدد محدود من الجزائريين الذين يتراوح عددهم ما بين 20 إلى 25 ألف شخص، وهم حملة الشهادات العليا وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال وحملة الأوسمة العسكرية، هؤلاء يصبحون فرنسيين يطبق عليهم القانون الفرنسي باستثناء أمور الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث التي يخضعون فيها لقانون الشريعة الإسلامية<sup>3</sup>، وقدم هذا المشروع إلى مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ديسمبر 1936، لقي المشروع ردود

تحرير المغرب العربي، وبقي في مصر إلى أن وافته المنية سنة 1963، أنظر: الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص ص 107 - 108.

<sup>1</sup> - خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص، 26. وللمزيد حول هذا الموضوع راجع:

- William Dean, les américaine dans la rébellion du rif ,revue historique des armées ,N=246.1/2007, Dossier France-etats Unis, - للاطلاع على هذه المجلة عبر شبكة الانترنت انظر الموقع:

<http://www.cheminsdememoire.gouv.fr>

<sup>2</sup> - غزواني قدارة شايب، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، الإسكندرية، 1991، ص 81.

<sup>3</sup> - رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 79.

أفعال متباينة حيث رفضه المستوطنون لأنهم لم يقبلوا بدخول الجزائري إلى البرلمان الفرنسي حتى لو باع جنسيته ودينه وشرفه، إضافة إلى أنه لقي احتجاج ومعارضة قوية من طرف تشكيلات الحركة الوطنية الجزائرية، فدعاة الإدماج رحبوا به واعتبروه خطوة إيجابية خاصة فيما يخص منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات، ومنحهم بعض الحريات وفي المقابل عارضه نجم شمال إفريقيا لأنه يتناقض مع مبادئه الاستقلالية.

إن تجربة المقاومة الشعبية التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع تعتبر تجربة طويلة وقاسية جدا، بالنظر إلى أنها دامت حوالي سبعون عاما إذ استشهد الملايين من الجزائريين وشرذ آخرون وجرى الباقون من أملاكهم وثرواتهم<sup>1</sup>، إضافة إلى أن القوانين الاستثنائية الفرنسية دفعت ببعض الجزائريين ممن تحصلوا على وظائف إلى الانخراط في السياسة الفرنسية لتمثيل وطنهم أمام الحكومة الفرنسية سواء في الجزائر أو في باريس، ومن تلك القوانين نذكر قانون التجنيد الإجباري الصادر في سنة 1912، الذي أثار سخط أغلبية الجزائريين حيث صرحوا قائلين: (. . إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا فلن نستطيع أن تأخذ منا أبناءنا...)<sup>2</sup>.

لقد أفرزت فترة الحرب العالمية الأولى عدة مفاهيم جديدة كالحرية والاستقلال وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، كانت بمثابة الانطلاقة لظهور وتشكل الحركة الوطنية الجزائرية والتي تجسدت في عدة أحزاب وتيارات سياسية اقتربت في مطالبها الوطنية، ولكنها اختلفت في طرق ووسائل عملها، وكان من أبرزها الاتجاه المحافظ الذي سيطر عليه بعض الإقطاعيين الجزائريين والاتجاه الليبرالي، ومثله النخبة الجزائرية والاتجاه الثوري بزعامة الأمير خالد الحسيني والاتجاه العربي الإسلامي الذي تزعمه الشيخ عبد الحميد بن باديس في إطار ما عرف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأخيرا الاتجاه الأممي الذي نادى به الشيوعيون والاشتراكيون الجزائريون<sup>3</sup>.

في خضم أجواء الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر بالجزائر إرهابات الوعي الوطني كمؤشر قوي لبداية النضال السياسي حيث تصدر الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، النشاط السياسي ذو

<sup>1</sup> - يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، (د.ط)، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 8.

<sup>2</sup> - يوسف منصورية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 10.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 9-10.

التوجه الوطني خلال السنوات الأربع التي أتاحت له (1919-1923) قبل نفيه وإبعاده عن الجزائر<sup>1</sup> نضال الأمير خالد كان على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة داخل المؤسسات التمثيلية المحلية وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة الإقدام، وضمن إطار جمعية الأخوة الجزائرية التي من خلالها تمكن من إلقاء محاضرات وتنظيم زيارات لمختلف مناطق الجزائر قصد نشر الوعي الوطني وتثقيف الجماهير وتوعيتها بأساليب العمل المجدي<sup>2</sup>، ومعه أيضا كانت المحاولة الأولى، لتدويل المسألة الجزائرية حيث قام رفقة وفد من الجزائريين بتقديم عريضة مطالب الجزائر إلى الرئيس الأمريكي ويلسون عام 1919<sup>3</sup>، ونتيجة لهذا النشاط قامت الإدارة الاستعمارية باتهام الأمير خالد ووصفه بـ "وطني مسلم و الشيوعي وقامت بمضايقته كما استغل المستوطنون الأوروبيون الوضع الذي مر به الأمير خالد وحركته، فرصة لشن حملة دعائية ضده وعلى قانون 4 فيفري 1919 الذي أعاد العمل بقانون الأهالي<sup>4</sup>

وبخصوص جماعة النخبة فهي تلك الطائفة المحظوظة في علاقتها مع الإدارة الاستعمارية<sup>5</sup>، والتي كان أغلب عناصرها من العائلات الكبيرة ذات النفوذ و المال من جهة وذات السوابق في خدمة الوجود الأجنبي منذ بداية الاحتلال من جهة أخرى، تشكل التيار الاندماجي على تكوين أساسه الفكر الغربي من كل النواحي، سواء من ناحية المعيشة أو الثقافية وكذا طريقة العمل ولهذا فقد جاءت مطالب هذه النخبة في مجملها تركز على:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين

- إلغاء قانون الأهالي " الأنديجينا "

دمج الجزائر بفرنسا مع التمثيل النيابي الكلي بالنسبة للجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية .

<sup>1</sup>- Kaddache (M) ,L émir Khaled ,Alger,1987,pp 15-49-

<sup>2</sup>- جمال قنان، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919-1939، مجلة المصادر، العدد، 13، 2006.

<sup>3</sup>- حول الموضوع راجع:

- CH, R, Ageron, La pétition de L émir Khaled au président willson (mai 1919), Revue d histoire maghrébine, octobre, Tunis, 1980, p199-209

<sup>4</sup>- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ( 1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 79.

<sup>5</sup>- إن الإشارة للنخبة في الحركة الوطنية الجزائرية غالبا ما يتضمن الإشارة إلى الفئة المتفرنسة التي تلقت قسطا وافرا من التكوين الثقافي في أحضان المدرسة الفرنسية في الجزائر المستعمرة . أنظر : أحمد طالب الإبراهيمي ، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972 ، (ش،و،ن،ت) ، الجزائر ، ص 18 . أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج 2 ، ط 4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 159-160 . عبد القادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، ط 1، دار الأمة ، الجزائر ، 1999 ، ص 252

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الانطلاقة الجديدة للنخبة مع الانتخابات البلدية التي جرت في سبتمبر 1919 بالجزائر العاصمة<sup>1</sup>، لقد اختلفت جماعة النخبة مع الأمير خالد في مسألة إدماج الجزائريين وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية، وهذا ما أفقدها شعبيتها ومركزها في الأوساط الجزائرية منها والفرنسية، لكن مع حلول سنة 1923 عادت النخبة من جديد ودعمت بعناصر جديدة على رأسها الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس، وفي جوان من سنة 1927 أسست جماعة النخبة منظمة حملت اسم " اتحادية النواب المسلمين الجزائريين و الملاحظ على مطالب النخبة أنها لم تخرج في نطاقها عن ضوابط السياسة الفرنسية، وأنها جاءت كرد فعل عن ذلك التنظيم القوي المشكل من طرف رؤساء بلديات الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى لمجابهة قانون 04 فيفري 1919<sup>2</sup>، وفي سنة 1935 وهي السنة التي شهدت نوع من التفاهم والتوافق بين كل من الجمعية واتحاد النواب المسلمين الجزائريين من جهة والحزب الشيوعي من جهة أخرى، كما أن جريدتي التقدم والوفاق قد لعبتا دورا كبير وتجلت فيهما كتابات ومساهمات فرحات عباس، هذا الأخير الذي قام بتأسيس " اتحاد الشعب الجزائري " في جويلية 1938 ومن أبرز ما جاء فيه:

- المطالبة بالمساواة وبوضع نظام اقتصادي لضمان الخبز للجميع

- تأسيس جمهورية جزائرية فرنسية حقيقية في إطار حزبه الجديد

وقد استمر نشاط اتحادية المنتحبين المسلمين الجزائريين في ممارسة عملها حتى صدر قرار حلها في سنة 1941<sup>3</sup>، وهي السنة التي شهدت أيضا انسحاب فرحات عباس من هذه الاتحادية.

أما الحزب الشيوعي الجزائري هو الآخر بدأت عناصره في البروز عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتعود منطلقاته وجذوره منذ تأسيس الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين سنة 1902، وقد ضم في صفوفه ثلاث اتحاديات سميت بـ " اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري، ومن صحف الحزب الشيوعي الجزائري جريدة "الصراع الطبقي" لسان حال الاتحاد الشيوعي الجزائري في سنة 1925م، هذه الأخيرة

<sup>1</sup> - يوسف منصارية، الاتجاه الثوري.....، المرجع السابق، ص 11- 12.

<sup>2</sup> - أهم ما جاء به هذا القانون إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضريبة العربية، منح حق الانتخاب لأكثر من 400 ألف جزائري الذين تتوفر فيه الشروط منها ( تأدية الخدمة العسكرية أو حامل للنياشين أو مالك للأرض أو موظف أو تاجر أو حاصل على شهادة تعليم المتوسط أو العليا)، فتح باب التوظيف أما بعض الجزائريين.

<sup>3</sup> - عبد الكريم الصنصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية ( 1925 - 1945م)، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1981، ص 234.

التي قامت بنشر نداء إلى الجزائريين بقولها<sup>1</sup>: (... ليس أمامكم إلا باب سلام واحد هو انخراطكم في الحزب الشيوعي أدخلوا إذن تحت الشعار الأحمر الذي يؤدي إلى تحرير كل الشعوب المضطهدة والطبقات المهضومة حقوقها...)، وفي سنة 1934م بدأ الحزب الشيوعي الجزائري يستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي وارتكزت مطالبه حول ما يلي:

- المساواة في الحقوق السياسية وفصل الدين عن الدولة، كما طالب بحرية الصحافة والهجرة إلى الخارج

- إلغاء الضرائب عن الفلاح والعامل الجزائري ككل

- المطالبة بحقوق المرأة السياسية والمدنية والمساواة في الأجور مثلها مثل الرجل

ويمكن القول بأن أغلب أعضاء هذا الحزب كانوا أوروبيين باستثناء قلة من المناضلين الجزائريين، ولم يكن له أدنى قبول من شرائح المجتمع الجزائري، ومرد ذلك لعدم تقبلهم للفكرة الشيوعية، التي هي معارضة للعقيدة الإسلامية ومما يبرز تبعية الحزب الشيوعي الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي، ما صرح به أمينه العام عمار أوزقان بقوله: (... نطلب من الحزب الشيوعي الفرنسي أن يبقى دليلنا ومرشدنا، إننا نقوم باستقلال داخلي للحزب عن أخيه الأكبر ولا نريد استقلالاً تاماً عنه...)<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بالتيار الوطني الاستقلالي فيعود تاريخ ظهوره مع نجم شمال إفريقيا، إلى سنة 1926 حيث قام مصالي الحاج بتأسيسه للدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية<sup>3</sup>، يذهب أبو القاسم سعد الله إلى تعريفه بأنه منظمة سياسية وطنية بالمعنى المتعارف عليه فقد ظهر في فرنسا لا في الجزائر، وأسندت الرئاسة الشرفية للحزب للأمير خالد والرئاسة الفعلية كانت للمناضل حاج علي عيد القادر، أما الأمانة العامة للحزب فأسندت للمناضل الحاج أحمد مصالي فبعد

<sup>1</sup> - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري...، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup> - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري...، المرجع السابق، ص 47.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو، التطور السياسي والإيديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا (1919-1939)، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، تونس، جانفي

1976، ص 21، ص 34.

توليه الرئاسة الفعلية للنجم سنة 1927 شارك في مؤتمر بروكسل Bruxelles المعادي والرافض الاستعمار<sup>1</sup> وارتكزت مطالب النجم فيما يلي:

- الاستقلال الكامل للجزائر وجملاء القوات الفرنسية من التراب الجزائري وكذا إنشاء جيش وطني

- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الكولون وإرجاع الغابات والراضي للجزائريين.

- إلغاء قانون الأهالي وحرية الصحافة وممارسة الحقوق السياسية والنقابية

- إنشاء مجلس وطني منتخب، وحق الجزائريين في التمتع بجميع أنواع التعليم والمطالبة بإنشاء مدارس باللغة العربية.

- تطبيق القوانين الاجتماعية وإعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة<sup>2</sup>.

إن المطالب التي نادى بها النجم رفضتها العناصر الشيوعية الموجودة داخل النجم الأمر الذي أدى بها إلى مغادرته وعلى رأسهم الحاج علي عبد القادر، وسبب يعود لكون الشيوعيين كان همهم الوحيد خدمة المصالح الشيوعية وليس استقلال الجزائر، وفي فبراير من سنة 1935 أسس مصالي منظمة جديدة وهي "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، وهنا ظهرت نية مصالي في التخلص من التبعية إلى الحزب الشيوعي الفرنسي<sup>3</sup> ومن العوامل التي شجعت مصالي على الابتعاد عن الشيوعيين والتمسك بالفكر الوطني القومي، هو احتكاكه بشخصية شكيب أرسلان الذي التقى به شهر سبتمبر سنة 1935، وحثه على العمل على بعث الشعور الإسلامي في صفوف الشعب الجزائري بأكمله، أمام الخيار الوطني الجديد الذي تبناه النجم في عمله السياسي قامت الإدارة الفرنسية بحله، ليظهر من جديد في ساحة العمل السياسي سنة 1933، النجم بتسمية جديدة تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد"<sup>4</sup>، إن نشاط النجم الواسع أصبح يشكل خطرا على الإدارة الفرنسية، فقامت بحله سنة 1937 وقرار الحل هذا أثار موجة من الاحتجاج والاستنكار من طرف مختلف الجهات، ففي

<sup>1</sup> - ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية .....، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 222.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 72-73.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص 142-143.

المؤتمر الذي عقده حزب الدستور التونسي الجديد عام 1937 عبر فيه الحبيب بورقيبة الكاتب العام للحزب في باريس لمصالي الحاج عن تضامن حزبه مع النجم ومع القضية الجزائرية<sup>1</sup>، تواصل نشاط هذا التيار عقب حل نجم شمال إفريقيا حيث لم يبقى مناظله مكتوفي الأيدي بل قاموا يوم 11 مارس 1937، بتقديم قانون أساسي جديد إلى محافظة الشرطة بالضاحية الباريسية وبناء على اجتماع عقد بمنطقة "نانتير" تم الإعلان عن تأسيس حزب الشعب الجزائري، بنفس القيادة التي كانت على رأس نجم شمال إفريقيا وهي مصالي الحاج، عمار عيماش، موساوي رابح، بالقاسم راجف، ارزقي كحال وغيرهم...<sup>2</sup>، أما فيما يخص برنامجه ومطالبه فهي العمل على إعادة إحياء مجموعة المطالب السياسية والإدارية والاجتماعية التي كان قد قدمها النجم في السابق، فالبرنامج السياسي شمل معارضة ربط الجزائر بفرنسا وكذا مشروع بلوم فيوليت، حث على النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الجزائر ومحاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله، وإلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات، ودعا إلى تأمين الحريات الديمقراطية وحرية الصحافة والجمعيات والعمل نقابي، وحرية السفر والتنقل إلى فرنسا والبلاد الأجنبية، وتحويل النيابة المالية ( المجالس المالية) إلى مجلس جزائرية، إضافة إلى المطالبة بالفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وعلى إثر المظاهرات التي نظمها الحزب في 14 جويلية 1937 ورفع العلم الجزائري، وجهت له عدة اتهامات من طرف السلطات الاستعمارية، منها العمل بمنظمة محلة قانونيا والمس بالقانون والأمن وسيادة الدولة الفرنسية، وفي 26 سبتمبر سنة 1939 صدر قرار حل حزب الشعب الجزائري بحكم أنه يتعامل مع ألمانيا النازية ويتحالف معها، وفي 04 أكتوبر 1939 اعتقلت الشرطة الفرنسية 28 شخصية سياسية بارزة من حزب الشعب على رأسها مصالي الحاج<sup>3</sup>

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فإنها تأسست على أسس إسلامية خالصة سنة 1931 وانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس غيايبا رئيسا لها بالإجماع والشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، وتكونت قيادة الجمعية من نخبة من العلماء من بينهم أحمد توفيق المدني والشيخ الطيب العقي وآخرون<sup>4</sup>، وتعتبر الجمعية حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية واجتماعية، هدفها حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الغربية، وبعث الروح الوطنية في المجتمع الجزائري عن طريق تعليم

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 143.

<sup>2</sup> - Ali Haroun, Messali de L E.N.A au M.N.A, aperçu D inparcours Réflexions, ouvrage collectif, juin 1998, p5

<sup>3</sup> - Charles Robert Agéron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 2, P.U.F, Paris, 1979, P 585.

<sup>4</sup> - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية النهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 244.

الشباب، ومحاربة رجال الدين المزيفين هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الجمعية برزت إلى الوجود كحركة سياسية إسلامية لها جذور اجتماعية قوية<sup>1</sup>

اشتمل القانون الأساسي للجمعية على ثلاثة وعشرين فصلا ففي الفصل الثالث أكد بأنه لا يسوغ للجمعية أن تخوض في الأمور السياسية بأي حال من الأحوال، ويرتكز منهاج الجمعية على ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والسلف الصالح، هذا لخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر، ومن أجل بلوغ هذه الغاية أسست الجمعية مدارس في مختلف جهات البلاد لنشر الثقافة العربية الإسلامية، كما أصدرت جريدتي الشهاب والبصائر ولعل ما ساعدها على النجاح، ونشر آرائها في كافة القطر الجزائري خاصة عندما سمحت لهم السلطات الاستعمارية بفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي، ومن جهة أخرى فقد رد الشيخ عبد الحميد بن باديس بلهجة شديدة على ما قاله فرحات عباس بقوله: "فرنسا هي أنا" فأجابه بالخطاب التالي: (... إنكم لا تمثلوننا أبدا، ولا تتكلمون باسمنا، ولا تعبرون عن إحساسنا وأفكارنا.... لقد بحثنا في صفحات تاريخ الجزائر ماضيها وحاضرها، فوجدنا الأمة الجزائرية إسلامية متكونة... وأيضا أن هذه الأمة الجزائرية مسلمة وليست هي فرنسا ولا تستطيع أن تكون فرنسا...)<sup>2</sup>، ومن مواقف الجمعية معارضتها لقضية الاندماج، إذ "اعتبرته خطرا كبيرا على الكيان الجزائري<sup>3</sup> والطرق الصوفية حسب رأيها هي بمثابة "علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور"، حيث قال الشيخ عبد الحميد بن باديس "إن كل ما هو متفش في الأمة من ابتداء في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة والحاد في الناشئة، فمنشئه من الطرق ومرجعه إليها، وبقيت العلاقات بين الجمعية والإدارة الفرنسية في توتر، وازدادت حدة مع رفض الجمعية الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية<sup>4</sup> .

ويعتبر المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالجزائر العاصمة في 7 جوان 1936، أول محاولة جمعت بعض الاتجاهات السياسية الوطنية، وترجع فكرة الدعوة لعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس من خلال صحيفة الدفاع التي دعا فيها جميع الأحزاب السياسية الجزائرية لحضور المؤتمر، وقد جاء على لسان الشيخ عبد الحميد بن باديس "المرجع في مسائل الأمة هو الأمة،

<sup>1</sup> - عبد الكريم بو صفصاف، المرجع السابق، ص 105 - 107.

<sup>2</sup> - يوسف مناصرة، الاتجاه الثوري.....، المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 245.

<sup>4</sup> - يوسف مناصرة، الاتجاه الثوري.....، المرجع السابق، ص 35.

والواسطة لذلك هي المؤتمرات<sup>1</sup>، والنقطة التي ارتكز عليها المؤتمر هي مناقشة مشروع بلوم فيوليت ومنح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين من الجزائريين، دون التخلي عن أحوالهم الدينية، وكذا احترام حقوق الفئة الأخرى من الجزائريين في الحياة بروح القرآن ونصوصه، وإلغاء قانون الأهالي<sup>2</sup>.

وفي 07 جوان 1936 عين وفد من جانب المؤتمر سافر إلى باريس ، وقدمت هذه المطالب إلى رئيس الحكومة في باريس " ليون بلوم " **Leon Blum** " الذي وعدهم بالنظر في هذه المطالب ويمكن القول بأن قضية ربط الجزائر بفرنسا، وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي قد رفضها النجم وهذا ما كان سببا في عدم مشاركته في المؤتمر، أما الشيوعيون والاشتراكيون فكان يهتمهم جمع قوى الشعب الجزائري وراء الجبهة الشعبية، التي جعلت من شعاراتها محاربة الاضطهاد والظلم في المستعمرات، ومع سقوط هذه الجبهة ضاعت آمال الشيخ عبد الحميد بن باديس في ديمقراطية فرنسا، أما مصالي الحاج فقد قيد بالسجن هو وزملاءه، بعد ذلك عقد المؤتمر الثاني في جويلية سنة 1937، وقد تمسك بنفس مطالب المؤتمر الأول إلا أنه فشل أمام السياسة الفرنسية، التي لا تعترف بأي حق كان للجزائريين، ولا حتى إصلاحات إلا إذا كانت موجهة لصالح المعمرين الأوروبيين<sup>3</sup>

أما الوضع الاقتصادي للجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد تزايدت ملكية الطبقة الإقطاعية والبرجوازية الفرنسية، وبالتالي تما القضاء على الملكية الصغيرة، إذ أصبح 2% من المزارعين الأوروبيين يملكون 25% من الأراضي الصالحة للزراعة، حصلوا عليها بطرق مختلفة، منها عن طريق مصادرة الأراضي والحيل القانونية، فالمساحات المخصصة لإنتاج الحبوب حولت لإنتاج الخمر، إذ بلغت حوالي 400 ألف هكتار في سنة 1935، عكس إنتاج الحبوب الذي لم يتجاوز نسبة 44% سنة 1938، ولقد فرضت على الفلاح الجزائري ضرائب باهظة، طالب بها المعمرون الأوروبيون مقابل السماح له بالرعي في أرضهم بعد حصادها<sup>4</sup>، زيادة على ذلك فان الجزائريين استخدموا من طرف السلطات الاستعمارية، كعمال لتعبيد الطرقات وإقامة السكك الحديدية بأجنس الأثمان<sup>5</sup>، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن ما أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى، من نتائج قد ساهمت بشكل كبير في فتح

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 162.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 164.

<sup>3</sup> - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 111.

<sup>4</sup> - يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1930-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 78-79.

<sup>5</sup> - عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص 16.

باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، وفي هذا الإطار صرح فرحات عباس قائلاً: (... إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فقد كان من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عندها بدت لهم كأنها أرض الميعاد...)<sup>1</sup>

وفي سنة 1929م وبسبب الكساد الاقتصادي الذي عرفته فرنسا، قد افتقر أغلبية الجزائريين لأدنى شروط الحياة فمساكنه عبارة عن أكواخ إضافة إلى انتشار مباني مهددة بالانهيار وكثرة الأفراد في البيت الواحد، حيث تدهورت وضعيتهم الصحية وذلك بسبب انتشار الأمراض والأوبئة<sup>2</sup> كالزهري والسل، التي جلبها المستعمر، إضافة إلى غلاء المعيشة من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فانتشر الفقر مما زاد من معاناة الشعب الجزائري، في ظل استمرارية التسلط الاستعماري.

وفيما يخص الجوانب الثقافية فإنها تميزت بسياسة تعليمية فرنسية ذات أهداف استعمارية، لذلك سعت إلى إيجاد نوع من التعليم خصت به الأهالي، استهدف القضاء على اللغة العربية وتهميش الجزائريين، مع التركيز على إعطاء تعليم جاد لأبناء المستوطنين الأوروبيين، وفي سنة 1932 قامت مظاهرات عارمة في العاصمة ضد قانون ميشيل Muchel الذي يمنح العلماء من الوعظ في المساجد، وبعد صدور قرار شوطان الذي يخول للشرطة التدخل في المساجد، عارضته الحركة الوطنية والشعب الجزائري بصفة عامة، ومن جهة أخرى كان الاستعمار وحده المسئول على تدهور المستوى التعليمي باللغة العربية، وحرص على إبقاء الأمية والجهالة<sup>3</sup>، من خلال إنشاء المدارس الأهلية، وهي نفس السياسة التعليمية التي بقيت الإدارة الاستعمارية تتبعها في الجزائر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا (1926 - 1937)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 27.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية (1936 - 1945م)، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 92 - 94.

<sup>3</sup> - محمد قنانش، المصدر السابق، ص 63.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي ....، ج1، المصدر السابق، ص 109.

# الفصل الأول:

## الصراع الامريكى الفرنسى فى الجزائر 1942-1945

- عناصر الفصل الأول:

- 1- انضمام أمريكا للحرب واهتمامها بالجزائر.
- 2- موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الفرنسية فى الجزائر ورد فعل فرنسا.
- 3- موقف الفرنسيين من مطالب الحركة الوطنية.
- 4- تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية وتأثيراتها على الحركة الوطنية.

برز الاهتمام الأمريكي بالجزائر منذ نزولهم بالساحل الجزائري خريف عام 1942، تنفيذ لعملية عسكرية (عملية المشعل) للسيطرة على المنطقة وصد دول المحور عنها، استدعى هذا من الإدارة الأمريكية إلى صياغة سياسة متكاملة حول منطقة المغرب العربي، كان محركها القنصل روبر ميرفي الممثل الخاص لرئيس روزفلت في شمال إفريقيا، واقتضت الضرورة أن تتعامل الإدارة الأمريكية، لأول مرة مع الوطنيين الجزائريين وتحاورهم حول مستقبل بلادهم السياسي، وتقدم لشعبهم المساعدات الغذائية والوعود بالاستقلال القريب، وبسرعة البرق مرت الإدارة الأمريكية وعودها وشعاراتها النابعة من روح الميثاق الأطلسي 1941 بخصوص حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بين الجزائريين، حتى أصبح الكل يعتقد ويكاد يجزم أن الجزائر ستنال استقلالها عندما تضع الحرب أوزارها.

وفي ظل الهالة الدعائية الضخمة وبريق الشعارات والتفوق الأمريكي العسكري الميداني، كانت تجرى اتصالات دقيقة ومصيرية بين الفرنسيين والأمريكان - اتفاق ميرفي ويقان 1940 و اتفاق دارلان كلارك 1942- تحدد وتضبط طبيعة التواجد الأمريكي بالجزائر، رغم تشنج العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء الحرب، بسبب الخلافات الشخصية بين روزفلت وديغول، إلا أن الفرنسيين فيشين وأحرار اتفقوا على حصر مهمة الأمريكان في الجزائر، حول هدف واحد هو استعادة المستعمرات كاملة موحدة، ازدادت صرامة الفرنسيين تجاه الطموحات الأمريكية في الجزائر، عندما انفرد ديغول برئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، وانتصر على غريمه هنري جيرو المدعوم من طرف روزفلت. استعمل ديغول كامل صلاحياته باعتباره موحد الفصائل الفرنسية، في الحد من التأثير المتزايد للدعاية الأمريكية بالجزائر، عندما استعان بالشيوعيين ومنحهم المناصب العليا في الجزائر، بغرض توظيفهم ضد مطالب الوطنيين الملتفين حول البيان الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية، هذا العمل أنبا بقوة بديهية الجنرال ديغول في فهمه للتحويلات العميقة التي كان العالم يشهدها آنذاك قبل نهاية الحرب، من صراع إيديولوجي خفي بدأ يلوح في الأفق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والجزائر كانت منذ الوهلة الأولى ميدانا خصبا لهذا الصراع.

لذا لم يتوانى الجنرال ديغول في توجيه رسائله للأمريكان في الكثير من المناسبات، وكان مؤتمر برازافيل 1944، المناسبة الأولى لقطع الطريق أمام دعاة الفيدرالية في الجزائر وفي باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى، إذ أعاد هيكله وتوحيد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، بما يتماشى والمصالح الفرنسية، وألزم الإدارة الأمريكية التقيد بالاتفاقات الموقعة معهم السالفة الذكر، حول ضرورة التدخل في

حال تعرض المستعمرات الفرنسية لثورات وانتفاضات داخلية، كانت توقعات الفرنسيين في محلها، فما أن وقعت مجازر الثامن مايو 1945 حتى سارع الفرنسيون إلى تسخير العتاد العسكري الأمريكي الثقيل، في قمع المظاهرات السلمية بالشرق الجزائري، وأمام أعين الأميركيان استشهد حوالي 45 ألف جزائري حسب التقديرات الأمريكية، ولم يتركوا ساكنا حول ما وقع في الجزائر واكتفوا بتقديم الدعم المتستر لفرنسا ونصحها بتفادي ثورة تكون اشد وطأ على مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر، حتى هذا النصح انزعج منه ديغول واعتبره تدخلا في الشأن الداخلي الفرنسي، ردا على تصريحات السفير الأمريكي بالقاهرة **جيفرسون كافري**، وهدد ديغول الأميركيان بإغلاق قواعدهم في الجزائر والسنغال.

فسر بعض الباحثين الموقف الأمريكي من مطالب الجزائريين الاستقلالية وحيال ما وقع في شهر مايو من قمع، على انه تم وفق صفقة سرية أبرمت مع السلطات الفرنسية، فحواها كسب الصمت الأمريكي المدعوم، مقابل الحصول على مصالح إستراتيجية في الجزائر، وتزامن هذا أيضا مع تحول موقف الولايات المتحدة تجاه المسألة الاستعمارية، التي كانت تطالب بتصنيفتها مع بداية الحرب، تحول هذا الموقف بطريقة مفاجئة إلى النقيض من ذلك، فأصبحت من اشد المتمسكين بضرورة الحفاظ على المستعمرات الأوربية.

محمل هذه النقاط نحاول الإجابة عليه بشيء من التفصيل والتحليل في هذا الفصل الموسوم بالعلاقات الفرنسية الأمريكية خلال الفترة 1942 – 1945 .

## 1- انضمام أمريكا للحرب واهتمامها بالجزائر :

عندما تصاعدت وتيرة الحرب في أوروبا بعد سقوط فرنسا جوان 1940، بدأ الرئيس الأمريكي روزفلت يراجع السياسة الأمريكية، التي كانت لا تزال رسميا محافظة على الحياد، وسعيا منها إلى إيجاد

تسوية سلمية لهذه الأزمة، اشترك روزفلت وتشمبرلين ورئيس الوزراء الفرنسي دالاديه لحث موسوليني لإقناع هتلر أن يقبل حلا سلميا ويحقق له ما يريد، لكن هذا الأخير ظل متمسكا بسياسته العسكرية التوسعية وتحقيق مشروعه، مما جعل روزفلت ووزير خارجيته **كوردال هال** يدركان أخيرا أن قانون الحياد الأمريكي -على الأخص ما كان يتعلق بشحن الأسلحة- شجع فعلا سياسة العدوان الألمانية، لأنها أقتعت هتلر انه في حالة قيام حرب أوروبية فان بريطانيا وفرنسا، لا يستطيعان شراء الأسلحة والذخائر أو معدات من الولايات المتحدة، أما إذا الغي ذلك القانون فان هتلر سوف يفكر مرتين قبل الإقدام على إعلان الحرب على دول غرب أوروبا.

لذلك أخذ الرئيس روزفلت ووزير خارجيته يجتمعان بأعضاء مجلس الشيوخ لإقناعهم بان خير سبيل لتأمين سلامة الولايات المتحدة نفسها، هو مد بريطانيا وفرنسا بكل ما يحتاجونه لمجابهة الخطر، ورأى روزفلت أن يبين للشعب الأمريكي الأخطار الكثيرة الناشئة عن ظهور القوى الجديدة التي أصبحت تعبت في نظره بالسلام العالمي وان السياسة الأمريكية يجب أن تساعد الشعوب لاختيار حكومات ديمقراطية تستطيع التعبير عن رأيها، ويجب أن تكون مؤيدة للحرية مناهضة لنظام الاسترقاق ويجب أن تحافظ على كل ما هو عزيز لدى الإنسانية من حرية الاعتقاد والعدالة والحريات الفردية وحرية التعبير<sup>1</sup>.

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن الحرب، لكنها كانت تراقب تطورها عن كثب وان روزفلت كان عازما على منع المحور من تحقيق النصر، لان هزيمة فرنسا وبريطانيا تشكل أكبر كارثة تحل بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ يترتب عليه أن تقوم دول المحور الثلاث ألمانيا وإيطاليا واليابان بفرض حصار حول الولايات المتحدة الأمريكية، ينتج عنه خنق الاقتصاد الأمريكي وقد يتبعه كارثة عسكرية، لذلك فقد خير للإدارة الأمريكية أن تخوض الحرب إلى جانب الحلفاء، كانت أول خطوة خطاها روزفلت في اتجاه مساعدة الحلفاء، دعوته للكونغرس في 21 سبتمبر 1939 وطلب الموافقة على بيع الأسلحة للحلفاء، بعد ستة أسابيع ضاعت في المناقشة تقرر في 4 نوفمبر تعديل قانون الحياد بحيث يسمح بتصدير الأسلحة والذخيرة وأدوات الحرب، وقد حدث ما توقعه روزفلت من اجتياح ألمانيا لبولندا وغرب أوروبا، وبذلك تحطمت الجيوش الفرنسية ونجت القوات البريطانية، واستسلمت فرنسا بتاريخ 22 جوان 1940 في آخر شهر ديسمبر 1940 قرر روزفلت القيام بعمل حاسم لتأييد الديمقراطية الغربية في صراعها مع النازية، بإرسال السلاح والعتاد العسكري اللازم

<sup>1</sup> - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، 155.

لمواصلة، فالولايات المتحدة في نظره يجب أن تكون ترسانة الديمقراطية وحصنها الحصين وانه لا يمكن لأي دكتاتور أن يقعد الولايات المتحدة عن عزمها الأكيد في تنفيذ سياستها هذه<sup>1</sup>. إن سقوط فرنسا السريع في جوان 1940، هز مشاعر الأمريكيين، وشعرت الحكومة الأمريكية أن بريطانيا أصبحت خط الدفاع الأول بالنسبة لها ضد المحور وان عليها بذل أقصى الجهود لمساعدة البريطانيين، وهكذا كان الحال ففي 11 مارس 1941، اصدر الكونغرس الأمريكي قرارا يقضي بتفويض الرئيس حق منح القروض والمعونات وغيرها لأي حكومة يرى أن الدفاع عنها ضروري لأمن الولايات المتحدة نفسها، وهكذا استعمل روزفلت حقه هذا في دعم النضال الانجليزي ضد دول المحور، فقد رأى أن المعونة الأمريكية لبريطانيا يجب أن تكون سريعة وفعالة وبدون انتظار، وذلك تحت ستار قانون جديد هو قانون الإعارة والتأجير، هذا القانون وضع كل موارد الولايات المتحدة في خدمة بريطانيا أولا، ثم جميع الدول التي أصبحت ضحية الاعتداء الألماني، لقد بلغت قيمة المعونات الأمريكية لتلك الدول حوالي خمسين ألف مليون دولار، بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب رسميا طرفا في الحرب إلى جانب الحلفاء، أصبح العالم كله ساحة لهذه الحرب، التي جرت في قارات أوروبا وإفريقيا واسيا، وأسفرت هذه الحرب عن تغيير كبير في نمط التحالفات الدولية<sup>2</sup>.

#### أ- مواجهة دعاية المحور في الجزائر:

وقع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر اثر انفتاحها على أوروبا واهتمامها بالمغرب العربي خاصة، ومع ظهور التنافس الايطالي الفرنسي على تونس، وازدياد الضغوطات الفرنسية على نشاط الوطنين المغاربة خلال سنوات 1937-1938، أثارت انتباه الرأي العام والصحافة الأمريكية، وأصبح المغرب العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، محل أنظار عدد كبير من السياح

<sup>1</sup> - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، 157.

<sup>2</sup> - محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002، ص، 128.

الأمريكان، وأصبحوا على اطلاع كبير بالمواقع الأثرية والسياحية التي تزخر بها المنطقة، فقبل هذه المرحلة نلاحظ أنهم كانوا لا يتوفرون إلا على نزر القليل من المعلومات حول الجزائر، وهي نفس الملاحظة التي سجلها الدكتور أبو القاسم سعد الله، حيث لاحظ غياب التأليف الأمريكي عن الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي لها، باستثناء استمرار القناصل الأمريكيون في مراسلاتهم الرسمية فوثائق الخارجية الأمريكية مليئة، بالملاحظات والمعلومات عن أوضاع الجزائر منذ الاحتلال<sup>1</sup>.

حتى الحرب العالمية الثانية لا نجد أي بحث علمي أو أي عمل آخر حول المغرب العربي في الجامعات الأمريكية، حتى الصحافة اقتصر اهتمامها على الجوانب العلمية التاريخية والأثرية والجغرافية للمنطقة<sup>2</sup>، وأصبحت المنطقة أيضا محط أنظار رجال السينما الأمريكية، حيث أنه تم تسجيل بعض الأفلام في المغرب العربي وبلغ عددها ثلاثة أفلام بالجزائر من بينها "فيلم حديقة الله"، وفلمين اثنين بالمغرب الأقصى وفيلم بتونس عام 1924، هذا بالإضافة إلى اهتمامهم بتسجيل الأفلام الوثائقية حول المغرب العربي، وتواصلت أيضا نشاطات السينما توغرافية، والبعثات الأمريكية، حيث نسجل حضور أحد أهم الخبراء الأمريكيين وهو، بيندر.ك (Kenneth.Pendar)، الذي أرسل إلى المغرب العربي، عام 1941، لمراقبة تنفيذ اتفاق ميرفي-ويغان (Murphy-Weygand)، فإنه لاحظ عند توجهه إلى واشنطن في ربيع 1941، لاستلام أوامر المهمة التي كان بصدد القيام بها بالمنطقة، انه وجد صعوبة في الحصول على المعلومات الكافية حول المغرب العربي داخل أروقة مكاتب كتابة الدولة أو حتى في باقي الوزارات الأخرى<sup>3</sup>، وهي نفس الملاحظة التي ذكرها القنصل الأمريكي روبر ميرفي حيث أكد أن الحكومة الأمريكية قد أهملت أفريقيا الشمالية قبل الحرب العالمية الثانية<sup>4</sup>، وخلاصة القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت بعيدة عن واقع شمال إفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص منذ أمد طويل في حين كانت لها معاهدات تربطها بالمملكة المغربية، فقد زال كل تواصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر بعد الاحتلال الفرنسي<sup>5</sup>.

انطلقت ألمانيا في دعايتها بالجزائر عشية الحرب العالمية الثانية، واستفادت من تجربتها السابقة أثناء الحرب العالمية الأولى فقد شكلت هذه الحرب ذروة سياسة ألمانيا الإسلامية في المشرق والمغرب

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، نظرة الأمريكيين لتاريخ الجزائر....، المرجع السابق، ص142.

<sup>2</sup> - Hassine Raouf Hamza, Les États-Unis et la question tunisienne ....., p219.

<sup>3</sup> - IBID, p219.

<sup>4</sup> - Robert Murphy, diplomate parmi les guerriers, paris, ed, robert Laffont ,1965.494p.

<sup>5</sup> - جمال فرحات، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب، 2006، ص27.

العربيين، ويعتبر المستشرق ماكس فون أوبنهايم<sup>1</sup> (freihen max von Oppenheim) 1860-1946 أحد كبار الشخصيات الألمانية التي لفتت الانتباه قبل الحرب وأثنائها إلى أهمية استخدام الجامعة الإسلامية والجهاد و صفة السلطان العثماني كخليفة من أجل استمالة الشعوب الإسلامية الخاضعة لبريطانيا وفرنسا وروسيا وتوظيف ذلك في انتفاضات تنهك الدول الاستعمارية وتشغل قواها .

ونتيجة لذلك ظهر إلى الوجود في برلين عام 1915 مؤسسة وكالة أخبار الشرق ( Fur den orient Nachrichtenstelle ) برئاسة أوبنهايم هدفها تنشيط الدعاية الألمانية في البلدان الشرقية والإسلامية بشكل خاص، وأشرف عليها عدد من المستشرقين وعلماء الإسلاميات الألمان<sup>2</sup>، ومن دون شك فإن ألمانيا قد استفادت من هذا الرصيد الاستخباراتي في المنطقة، فاستطاعت الدعاية الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية أن تغذي السخط الشعبي ضد فرنسا، وذلك بوسائل مختلفة، حصص إذاعية، مقالات صحفية، مجلات، وإرسال الأعوان إلى الجزائر وصل صدق هذه الوسائل إلى الجزائر بعد جوان 1941، وعلى اثر سقوط فرنسا السريع لقيت الدعاية الألمانية رواجاً كبيراً بين الأوساط الشعبية<sup>3</sup>، وقد أعلنوا في إذاعة باريس التي افتتحوها في 20 من جويلية 1940: (... إن أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي طالما خنقتها فرنسا، سيكون بوسعها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها...)<sup>4</sup>.

حيث تم تصوير ادلف هتلر على انه صاحب الفضل في تحرير الشعوب المحرومة، ومنقذها من عبودية الاستعمار ومن ابرز وسائل الدعاية الألمانية آنذاك، نذكر راديو برلين الذي أفتتح منذ سبتمبر 1939 ومحطة باريس مونديال (Paris Mondial) التي كانت تذيع برامجها باللغتين العربية والفرنسية<sup>5</sup>، وكان لها أعوان من شمال إفريقيا يقدمون الحصص ويديرون المحادثات، وعلى رأسهم عبد الرحمن ياسين التونسي الأصل، الذي كانت تربطه علاقات بالألمان وكان يتكلم لغتهم<sup>6</sup>.

2- مستشرق ألماني من أصل يهودي قام برحلات استكشاف إلى المغرب والصحراء الغربية وسوريا والعراق واسيا الصغرى والخليج العربي، وأقام في مصر بين 1896-1909، وضع اثني عشر مجلداً تضمنت تقارير حول كيفية استغلال الإسلام والجامعة الإسلامية في صراعها ضد بريطانيا وفرنسا ووضع أيضاً عدة تقارير ومذكرات تتعلق بالتطورات في مصر وشمال إفريقيا للمزيد من التفصيل راجع: عبد الرؤوف سنو، سياسة، ألمانيا الإسلامية في حوض المتوسط، 1885-1918، في العثمانيون والعالم المتوسطي، منشورات كلية الآداب، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2003، ص 229، وانظر أيضاً، يوسف مناصرية، الشيخ صالح الشريف، المفكر الإسلامي 1859-1919، حولية المؤرخ، العدد الأول، 2002، ص 233

2- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص 213

3- يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2003، ص 142

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ط 3، م، و، ك، الجزائر، 1986، ص 177

5- Belkacem Recham, Les musulmans Algériens dans l'Armée française (1919 - 1945), Paris, L'harmattan 1996, p146.

6- يوسف مناصرية، وجهة نظر...، المرجع السابق، ص 142

كان هدف الدعاية الألمانية هو مواجهة وعرقلت سياسة التجنيد العسكري لسكان شمال إفريقيا إلى جانب والحلفاء، وجعل الجزائريين يمتنعون ويرفضون التجنيد، فالبرامج التي كانت تديعها هذه المحطات كانت تلقى متابعة واسعة من قبل السكان، رغم صعوبة فهم مضمون الحصاص التي كان يديرها العراقي يونس بحري (yunis bahri)، لأنه كان يتكلم باللغة العربية الفصحى، هذا بالإضافة إلى أن القليل من الجزائريين من كان يملك أجهزة الراديو - المذياع-<sup>1</sup> .

وقد لعبت كل من العاصمتين برلين وباريس دورا محوريا في إيصال الدعاية الألمانية، إلى منطقة شمال إفريقيا، حيث أسس الألمان في العاصمة الفرنسية المحتلة مكتب الدعاية الموجه للمغرب العربي، وأطلق عليه اسم خلية الشؤون الإسلامية، وكان على رأس الخلية السيد بلقا سم راجف<sup>2</sup>، ومن بين معاونيه محمد طالب أقاربوشن وسي جيلاني<sup>3</sup> .

بعد اعتلاء حكومة فيشي حكم فرنسا (1940-1944)، انتشرت في الجزائر الدعاية الألمانية بين الفرنسيين أنفسهم، لاسيما المعمرين الذين لم يحاولوا بأية صورة إخفاء تعاطفهم مع حكومة فيشي، فظهرت صحف ذات توجه جديد ما بين (1940-1942)، وأشادت بالنظام الجديد الذي يمثله هتلر واستنكرت أعمال الديمقراطيات الغربية (بريطانيا-أمريكا)، وهاجمت أيضا روسيا البلشفية ومن صحافة المعمرين في الجزائر خلال هذه المرحلة، نجد لاديباش الجيربان، دارنيير نوفيل ولافو دي كولون، وكانت هذه الصحف وغيرها تنشر أخبار بارزة عن الألمان وعن سياسة المارشال بيتان وشعارات حكومة فيشي وتنتقد اليساريين و الانجليز<sup>4</sup>، يذكر فرحات عباس أن ثمانين بالمائة 80%، من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، كانوا مواليين لحكومة فيشي وللألمان وكان همهم الوحيد هو الاحتفاظ بالجزائر تحت نفوذهم، وظهرت فيهم روح التمرد على حكومة باريس حتى أن المسؤولين آنذاك منعوا مقالا من الظهور في إحدى الصحف جاء فيه: (...لقد ارتكبت فرنسا أخطاء، وعليها أن تدفع

<sup>1</sup> - Belkacem recham, op.cit., p147

<sup>2</sup> - هو احد الأعضاء النشطين في حزب الشعب الجزائري، وقع في اتصالات مع القيادة الألمانية ببرلين مع بداية الحرب العالمية الثانية واقترحوا عليه تقليم مساعدا للحزب الشعب للقيام بالثورة ضد فرنسا، للمزيد راجع: مناصرة، وجهة نظر...، المرجع السابق، ص 147.

<sup>3</sup> - Belkacem recham, op.cit., p153.

وانظر أيضا: أني راي غولد زيغر، جذور حرب الجزائر (1940-1945)، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، (تر) وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، صفحات 66، 64، 65.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص، 178

الثمن ولسنا على استعداد لدفعه بدلها...)<sup>1</sup>، ومن الوسائل الدعائية الألمانية الأخرى نجد الصحف التالية: (parezer zeinting)، (deutsche colonial zeinting)، و zeinting dozreich<sup>2</sup> و أبرزت الحقائق التالية:

- عدم اكتراث فرنسا بمسائل المسلمين بشمال إفريقيا، ولم تحاول تطوير مصيرهم وارتكز اهتمامها على تقديم الامتيازات إلى الكولون .

- اعتبار فرنسا دولة ضعيفة وليست في مصاف الدول العظمى .

- إبراز تفوق ألمانيا على فرنسا في جميع المجالات .

- الاهتمام الكبير بالمسائل الإسلامية وأمر المسلمين، والتأكيد في تصريحاتهم بتقديم الدعم والمساعدة للشعوب الإسلامية وتحقيق رغبتها في الاستقلال .

مالت كفة الدعاية الألمانية في الجزائر خصوصا بعد جوان 1940، واستمرت إلى غاية عام 1942 وخلالها طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر، وهذا ما شجع الدعاية الإيطالية والإسبانية في الجزائر<sup>3</sup>، لقد أدرك الألمان منذ البداية أهمية مصالي الحاج<sup>4</sup>، في الاتصال بالمجتمع الجزائري، وحاولوا استمالاته واتصلوا به عدة مرات وكان رده دائما الرفض، لأنه أدرك خبث السياسة الألمانية التي كانت تهدف إلى استغلاله من أجل تحقيق مآربها بالجزائر .

ولعل هي الأسباب التي دفعتهم عام 1939، رفض تقديم بعض الدعم اللوجستيكي (المال والسلاح)، للجنة النشاط الثوري لشمال إفريقيا (C.A.R.N.A)، التي كانت تطالب بالسلاح والمال من أجل إشعال الثورة في الجزائر ضد فرنسا، هذا الرفض والامتناع يفسر باختيارات هتلر، الذي كان يعمل على جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة للتوسع الألماني الإيطالي مادام لم يقضي بعد على الاتحاد السوفيتي، وقد أظهرت ألمانيا في الكثير من المناسبات بمطالبها في إقامة قواعد بالمغرب العربي، فإنها كانت لا تفكر في ترك المغرب كله لإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وإنها ستهتم هي أيضا بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حتى عند انتصارها المحتمل على روسيا ومع هذا فإن ألمانيا لم تمتنع من تقديم دعاية كاذبة في بلاد المغرب العربي، وبين العمال والجنود المغاربة الموجودين بأوربا بشكل عام وفرنسا

<sup>1</sup> - فرحات عباس، الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، تر، ابوبكر رحال، ج1، (ب.ت)، ص144 .

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, Contribution a l'étude de la propagande allemande au Maghreb pendant la deuxième guerre Mondiale, Revue d'histoire maghrébine, N=7-8, jan. 1977

<sup>3</sup> - مناصرية يوسف، وجهة نظر... المرجع السابق، ص152 .

<sup>4</sup> - مصالي الحاج: اسمه الحقيقي أحمد مصلي، من مواليد 16 مايو 1898 بتلمسان، بعد انقطاع عن التعليم الفرنسي تتلمذ بالزاوية الدرقاوية. مجند خلال الحرب العالمية الأولى، و أسس نجم شمال إفريقيا بباريس، 1926 و حزب الشعب الجزائري (1937)، و نضاله جعله رهن الاعتقال و السجن لمدة طويلة، وبإطلاق سراحه في 1946 أعاد تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1947)... توفي في 21 جوان 1974

بوجه خاص<sup>1</sup>، وفي 29 جويلية 1941 وجهت ألمانيا لحكومة فيشي، إنذار مطالبة منها بتسليمها القواعد الحربية البحرية الموجودة بالجزائر والدار البيضاء ودكار، وكانت حكومة فيشي قد باشرت قبل ذلك بمد خط حديدي يخرق الصحراء بناء على طلب هتلر، وكان على هذا الخط أن يربط ميناء وهران بإفريقيا الغربية الفرنسية، لتسهيل استعمال موارد هذه المستعمرة لصالح الفاشيين .

اكتست إفريقيا الشمالية أهمية بالغة في الإستراتيجية الاقتصادية الألمانية، خلال الحرب العالمية الثانية وهذا لعدة عوامل أهمها أن ألمانيا النازية، كانت تدرك أهمية المنطقة حسب تقارير مصلحة الإحصاء التابعة للرايخ RAICH، التي تؤكد أن المنطقة تحتوي على موارد باطنية مثل البترول، الزيت ومناجم الحديد والفوسفات، المغنيزيوم، النيكل، فالمغرب يحتوي على 10 بالمائة من الإنتاج العالمي من الفوسفات- الجزائر تنتج قدرا مهم من الزيوت والحديد والفوسفات ونفس الأمر بالنسبة لتونس<sup>2</sup>، أما الأميرال دارلان فكان يرى من الضروري إدماج تصنيع إفريقيا الشمالية، في مخطط أوروبا الألمانية<sup>3</sup>، وهنا يمكن ملاحظة التقرير العام لتطوير التصنيع في إفريقيا الشمالية الذي قدمه ويقان إلى حكومة فيشي بتاريخ 2 جويلية 1941<sup>4</sup>، وأصبح هذا الأمر في نظر ويقان بالمسألة الحيوية بالنسبة للدولة الفرنسية، ففي هذا التقرير أكد ويقان بقوله: (...انه ليس التصنيع فقط ولكن قبل كل شيء، المشكل سياسي واجتماعي الذي أصبح يطرح الآن فهو مشكل حكومة....)، حسب ويقان أن هذا البرنامج ينطوي على هدفين اثنين، رفع مستوى فرنسا وحفظ ارتباطها بمستعمراتها، والتحضير لدخول فرنسا المحتمل في الحرب إلى جانب الحلفاء<sup>5</sup>، وفي هذا الإطار وضعت خطة لتصنيع شمال إفريقيا بمشاركة ألمانيا، وشرعت في البحث عن البترول في الصحراء وعن الفحم، وكانت هناك محاولات لزراعة القطن، وأخطرت الحكومة بنك الجزائر أن يرفع العملة الورقية التي يصدرها من ثلاثة إلى عشرة مليارات فرنك<sup>6</sup> .

شكل موقع الجزائر الاستراتيجي في الحوض الغربي للمتوسط، أثناء الحرب العالمية الثانية ميدان للتنافس العسكري بين قوات المحور والحلفاء، ويعود أصل هذا التنافس إلى رغبة الجانبين في الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية التي تزخر بها المنطقة، انطلاقا من هذه الحقيقة حاولت الإدارة

<sup>1</sup> - Charles Robert Ageron, Contribution a l'étude de la propagande ..., op.cit.p18 .

<sup>2</sup> -Mohieddine Hadhri, compétitions et rivalités entre les puissances européennes en méditerranée enjeu en tunisien, 1939-1945, (séminaire), i s h m n, Tunis, 1985, p340-342.

<sup>3</sup> -Daniel lefeuver, Vichy et modernisation de l'Algérie, Revue D'Histoire, Année 1994, vol 42, p7-16.

<sup>4</sup> -Rapport du Delegeue général du Gouvernement en Afrique Française a Marchal de France chef de l'états, objet : développement industriel de l'Afrique du nord, juillet 1941, SHAT, Dossier 1, p90.

<sup>5</sup> - Daniel lefeuver, op.cit.p11-12.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية... المرجع السابق، ص175.

الأمريكية، صياغة سياسة جديدة تجاه الجزائر كان هدفها الأساسي هو منع المحور من السيطرة على الجزائر وإبقائها تحت النفوذ الفرنسي، لذا فإنها حافظت على علاقاتها مع حكومة فيشي الموالية للمحور في فرنسا وعناصرها في الجزائر، من أجل تنفيذ مخطط التدخل العسكري المعروف بعملية **المصباح** في خريف - نوفمبر - 1942 وهذا ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية، بالاحتكاك عن قرب بالمجتمع الجزائري والاطلاع على معاناته لأول مرة، واستمعت لمطالب حركته الوطنية.

منذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة العزلة، حاولت البحث عن حماية واسعة لمصالحها الاقتصادية والتجارية، الشيء الذي سمح لها أن تلعب دورا أساسيا في العمليات العسكرية باتجاه القضايا الدولية، والحرب العالمية الثانية كانت مناسبة سانحة لها في الدخول بقوة في الساحة السياسية لمنطقة المغرب العربي، من خلال عملية النزول عام 1942 وإلى غاية نهاية الحرب، وهو ما جعلها تهتم عن قرب بقضايا المنطقة، التي أصبحت إحدى ميادين القتال الأكثر أهمية في هذا الصراع الدولي، فالتحكم فيها يعني السيطرة على البحر الأبيض المتوسط ككل<sup>1</sup>، حيث أصبح مفتاح للحلول العسكرية للحلفاء، ضد دول المحور وعنصر أساسي بالنسبة للامريكا في سياستها الإستراتيجية الرامية إلى حماية مصالحها الاقتصادية، - بالرغم من أن حجم تجارتها عبر قناة السويس لم يكن يتجاوز رقم **1,1 بالمئة عام 1938** - المبنية على استغلال وحماية المناطق البترولية في الشرق الأوسط<sup>2</sup>، خصوصا بعد توقيع اتفاقيات استغلال النفط مع العربية السعودية و شركة ستندار اويل اوف كاليفورنيا - **standar oil of california** -، ثم بعد ذلك عقد اتفاقات مماثلة مع البحرين والكويت<sup>3</sup>، ولهذا الغرض فإننا نلاحظ أن القيادة الأمريكية بدأت مع نهاية سنة 1938، تؤكد وبالإلحاح على قنصلها بالإسراع في تقديم تقاريرهم بصورة منتظمة ومفصلة حول تطور الأوضاع السياسية في منطقة المغرب العربي، وهنا نلاحظ ارتفاع عدد التقارير واليوميات الموجهة إلى القيادة الأمريكية خلال فترة ثلاث سنوات (1941-1943)، وهي تقريبا تساوي أو تفوق التقارير التي أرسلت في الفترة السابقة بأكملها 1930-1938<sup>4</sup>، مع بداية توسع دائرة السيطرة الألمانية في أوروبا بدأت أمريكا الاهتمام بشمال إفريقيا أكثر من ذي قبل، ففي 24 جوان 1940 كتب وزير الخارجية الأمريكي "**كور دال هال**" (Cordell Hull)، إلى القنصل

<sup>1</sup> - حول الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط خلال هذه الفترة راجع :

-J.B.Duroselle, A Kaspi, considérations sur la stratégie en méditerranée, (colloque), ed, C N R S, paris, 1969, p359-368.

-Hassine Raouf Hamza, les états unis..., op.cit, p21.

- J.B.Duroselle, A Kaspi, considérations....., op.cit, p361.

-IBID, p336.

-2

-3

-4

العام "فليكس كول" في الجزائر يطلب منه أن يبرق لوزارته أية معلومات حول موقف حكام تونس من الحرب، وكذلك أية تطورات مماثلة تتعلق بالجزائر<sup>1</sup>، وتعتبر هذه المراسلة المحاولة الأولى لتأسيس سياسة أمريكية تجاه الجزائر، وتتضح السياسة الأمريكية في الجزائر في المراسلة الثانية، بين الرجلين في 26 أكتوبر 1940، الرسالة تضمنت أمر الوزير "ك. هال"، للقنصل العام كول بأن يخبر "ماكسيم ويقان" بالاتفاق الجديد بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا ويقضي هذا الاتفاق بإدارة ثلاثية لشمال إفريقيا<sup>2</sup>.

عند تزايد نشاط دعاية المحور بشمال إفريقيا، خصوصا عند تشجيعها لبعض قادة نظام فيشي على وجه الخصوص الجنرال ويقان (Weygand)<sup>3</sup>، الذي أصبح في سبتمبر 1940 المندوب العام لإفريقيا الشمالية الفرنسية، وهو ما يعكس اهتمام الألمان والإيطاليين بمخططاتهم بشمال إفريقيا، الأمر الذي جعل أمريكا تتحرك للقيام بعمل مضاد لهذه السياسة وكانت موجهة أساسا إلى المستوطنين الفرنسيين، الذين لم يحاولوا بأية صورة إخفاء تعاطفهم مع نظام فيشي الفاشي، فأول إجراء قامت به في هذا الإطار، هو تعيين "روبير ميرفي"<sup>4</sup>، قي منصب مكلف بالمصالح الأمريكية لدى حكومة فيشي في ديسمبر 1940، من ضمن مهامه الجديدة أرسل إلى إفريقيا الشمالية، وكلف بتقديم تقرير حول الوضعية العامة بالمنطقة، وضمن نفس المهمة عقد اتفاق مع الجنرال "ماكسيم ويقان" (M. Weygand)، ويهدف الاتفاق إلى تقديم مساعدة اقتصادية لسكان منطقة المغرب العربي<sup>5</sup> الاتفاقية جاءت في شكل معاهدة تبادل تجاري بين حكومة فيشي والحكومة الأمريكية، لكنها في الحقيقة كانت تنطوي على برنامج تجسسي واستعلاماتي لرصد مجريات الأمور في المنطقة<sup>6</sup>.

لقد وصف "كوردال هال الاتفاقية قائلا: (... كل عملية احتلال جديدة توفر للمعتدي الألماني موارد للاستعمال ضد الشعوب الحرة المتبقية، إن مساعدتنا للأمم المقاومة ضد النازية

<sup>1</sup> - انظر نص المراسلة في الملحق رقم (1) :

-The secretary of state (HULL) to the consul General at Algiers (COLE) .Jun 24.1940.U.S department of state. Foreign relations of the united .states General and Europe.1940.(F.R.U.S).VOL II ,p570 ,571,572.

وأيا:

- Hassine Raouf Hamza,les états - unis et la question tunisienne.... , op.cit, p22-42 .

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 28-29.

<sup>3</sup> - كان ماكسيم ويقان، يحظى بقدر من الاحترام لدى السلطات الأمريكية، باعتباره كان يرفض التجاوزات الألمانية في المستعمرات الفرنسية لهذا سعت الحكومة الأمريكية إلى تشجيع القادة الفرنسيين على التصدي للتجاوزات الألمانية. راجع جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 29.

<sup>4</sup> - عاش بفرنسا ابتداء من 1930، وبصفته دبلوماسي بقي هناك بعد الهزيمة، فكلفه "روزفلت" بمهمة بإفريقيا الشمالية الفرنسية، في الوقت الذي عين فيه الأميرال "ليهي" سفيرا للولايات المتحدة عند حكومة فيشي، راجع: أني راي غولدزيفر، المرجع السابق، ص، 135.

<sup>5</sup> - لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، في تقديم المساعدات الإنسانية مع انتهاجها سياسة "الجار الطيب"، التي أعلنتها الدوائر الأمريكية عام 1933 حول الموضوع راجع: فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، (ب)، ص، 140.

<sup>6</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 29.

ليست مجرد فعل لمتبرع خيري، بل إنها قائمة على القناعة بان كل أمة لاتزال حرة في أي مكان من العالم هي حلقة وصل لبقية الأمم الحرة، في أي مكان آخر...<sup>1</sup>.

من خلال هذا الكلام نستنتج أن غرب الحوض المتوسط وشمال إفريقيا، أصبح محور تحرك السياسة الأمريكية ومنطلق هذه السياسة كان الجزائر وقد اختيرت الموانئ الجزائرية، كمناطق عبور للمساعدات الأمريكية لصالح فرنسا ضمن اتفاقية ميرفي- ويقان وتعد مدينة وهران المعبر الرئيسي في هذه الخطة<sup>2</sup>. لتنفيذ هذه الإستراتيجية نلاحظ أنه خلال شهر مارس 1941، تم الاستعانة بحوالي عشرة أعوان يتقنون اللغة الفرنسية وكانوا على دراية بالقضايا الفرنسية، وأغلبهم كانت له إقامة طويلة بفرنسا قبل الحرب، تم تجنيدهم من قبل مصالح الاستعلامات التابعة لوزارة الحربية الأمريكية (S.R.D.G)، هذا قبل التحاقهم بمصالح الرئاسة الأمريكية، وعملوا كنواب قناصل ووضعوا تحت سلطة روبر ميرفي، الذي أصبح الممثل الأعلى للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، وبالتالي سيطر على كافة الأنشطة الدبلوماسية الأمريكية بشمال إفريقيا، هؤلاء الأعوان قاموا بتحقيق عمل كبير في مجال الاستعلامات والدعاية، وكان نجحهم ليس فقط في اختراق المحور داخل الأوساط الأوربية والجزائريين، ولكن كذلك تقديم معلومات دقيقة للإدارة الأمريكية، وكانت هذه المعلومات ذات طابع عسكري وسياسي وتجاري<sup>3</sup>.

اعتمدت هذه البعثة في عملها على مجموعة الخمسة من الديغوليين الأحرار<sup>4</sup>، وبدأت البعثة تتعرف على الجزائر حيث تحولت في كافة أنحاء البلاد، ودخلت في اتصالات مع أعوانهم الفرنسيين، وتحصلت من مجموعة الخمسة على العديد من التقارير، وأطلعته على مشاريعها فشجعها ميرفي وأكثر من الوعود والاتفاقات، رغم هذا فان المخابرات الأمريكية كانت تحتس كثيرا من الفرنسيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بالأسرار، وبسرعة دعمت البعثة بأصحاب البنوك والجامعيين والمقاولين، وقد شارك "كنيث بيندر" في هذه البعثة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 29.

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم (2):

-The consul general at Casablanca (Goold), To the secretary of state, F.R.U.S, sep, 7, 1940, p585,

- Hossine raouf hamza, les états unis et la question tunisienne...., op.cit, p 227. <sup>3</sup>

<sup>3</sup> - تتشكل من "جاك لوما غر دوبريل"، "جان ريفو"، "جاك تاربي دوسان هاردين"، و"هنري داستي دو لافيغري"، والقس "كوردباي" للمزيد

راجع: أي راي غولدزيغر، المرجع السابق، صفحات، 129، 130، 131.

<sup>5</sup> - هو صاحب كتاب الجزائر عام 1942، وهو مصدر هام عن الجزائر خلال هذه الفترة.

ظروف الحرب جعلت الإدارة الأمريكية في حاجة إلى مصلحة استعلامات، فقامت بتأسيس الوكالة الإستراتيجية للمصالح **O.S.S Office of Stratagic Service** في شهر جويلية 1941<sup>1</sup>، وهذا من اجل تنظيم مصالح الاستعلامات السرية، والقيام بعمليات خاصة فالولايات المتحدة الأمريكية، حتى قبل دخولها الحرب كانت تبحث عن التوغل واختراق بعض الأوساط الأوربية والجزائرية، وهذا من اجل تشجيعها على تأسيس داخل هذه الأوساط خلايا المقاومة المعادية لدول المحور<sup>2</sup>، هذا العمل جاء بعد تساءل طرحه القادة الأمريكيان على مندوب ديغول بأمریکا السيد "أندري فليب"، هل ثمة حركة ديغولية بالجزائر؟ كان رده: "لا توجد أية خلية ديغولية بهذا البلد"، لم يكن عمل هذه المصالح داخل الأوساط الأوربية والجزائرية بالأمر السهل، بالنظر إلى تلك الصراعات الموجودة بين مختلف الفصائل والتيارات السياسية، كان أبرزها التنافس الدائر بين مؤيدي نظام فيشي بيتان من جهة، وأتباع الجنرال ديغول من جهة أخرى، اشتهرت هذه الفصائل بالتنافس الحاد على توطيد أقدامها في المستعمرات الفرنسية، وتحديدًا في الجزائر على وجه الخصوص.

نتج عن هذا الصراع غياب اتجاه سياسي فرنسي واضح، أثر سلبيا على الأداء الإداري للمسؤولين والحكام على مختلف مستوياتهم، وللخص القنصل الأمريكي (كول) هذا بوضوح حين قال: (... تولد لدى الفرنسيين الشك حول مكنم ولاءهم الوطني...<sup>3</sup>)، إلى هذا التاريخ لم يكن الوجود الأمريكي بالمنطقة يدل على أي مصالح خاصة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة نفوذ الإمبراطورية الفرنسية، ولكن بعد هذا التاريخ بدأت تتطور السياسة الأمريكية في بلاد المغرب العربي، بعد اطلاعهم على المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها المنطقة، وتوصلوهم أيضا إلى نتيجة مفادها أن شعوب المغرب العربي مثلها، مثل باقي الشعوب العربية في غالبيتهم أصبحوا أكثر انجذابا لدول المحور<sup>4</sup>، وهذا كان من بين أهم العوامل التي جعلتها تكثف من دعايتها وتواجدها ونشاطها في المنطقة .

<sup>1</sup> - مدير مكتب هذه الوكالة خلال هذه الفترة بشمال إفريقيا هو وليام دانفون (William danvon)، ومن بين أهم معاونيه المسمى وليام أيدي

william Eddy بقاعدة طنجة وجون ايتز بتونس مكث بها مدة قصيرة حيث انتقل إلى الدار البيضاء، للمزيد انظر:

- Hossine raouf hamza, les états unis et la question tunisienne...., op.cit, p199.

<sup>2</sup> - أني راي غولدزيغر، المرجع السابق، ص، 127

<sup>3</sup> - أ نظر نص هذه المراسلة في الملحق رقم (3):

The consul General at Algiers (cole) to the to the secretary of state, July 26, 1942, F.R.U.S, Europe, 1942 II, .345p

<sup>4</sup> - Juliette bessis, Les États-Unis et le protectorat tunisien dans I.S.H.M.N.Tunisie 1989, p199.

بدأت الإيديولوجية الأمريكية تدخل الجزائر ببطء مع وصول البعثة الأمريكية، بقيادة روبر مير في سنة 1941<sup>1</sup>، على هذا الأساس يمكن تلخيص العمل الدعائي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي، من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية لسكان المنطقة ثم الاقتراب من نظام فيشي الموالي للألمان، وصولاً إلى الترويج لأفكار وشعارات الميثاق الأطلسي<sup>2</sup>.

ففي أول جانفي 1942، صدر عن بريطانيا وأمريكا، ممثلين على التوالي في ونستون تشرشل وفرنكلين روزفلت، وثيقة هامة تعرف باسم الميثاق الأطلسي، وتكمن أهميتها في كونها تعتبر كإعلان للمبادئ المشتركة التي تتضمنها سياسة كل من البلدين، والتي يمكن على أساسها بناء عالم أفضل، ثم أنه فوق ذلك يعتبر خطوة نحو وضع ميثاق الأمم المتحدة، بدليل أن ثلاث وعشرين أمة بادرت إلى التوقيع على هذا الميثاق بعد أن صيغ في شكل "إعلان الأمم المتحدة"، والتزمت فيه بالمبادئ التي وردت بالميثاق، وقد تضمن الميثاق ثمانية مبادئ، وجاء فيه عن مبدأ تقرير المصير مايلي: (... أن الدولتين ترغبان في عدم إحداث تغييرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الحرة للشعوب المعنية". وكذلك: "أن الدولتين تحترمان حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي ترغب العيش في ظلها، وأنهما ترغبان في رؤية حقوق السيادة والحكم الذاتي وقد استعيدت لتلك الشعوب التي جردت منها عن طريق القوة...".<sup>3</sup>

من الملاحظات التي سجلها الأستاذ عمر سعد الله، على ميثاق الأمم المتحدة أنها لا تذكر صراحة مبدأ تقرير المصير، وإنما هناك إشارات تدل على معناه فقط ويضيف أنه إذا تم تحليل النقاط الواردة بشأن مبدأ تقرير المصير، فإنه يتأكد لدينا أن هناك محاولة لإظهار رغبة الدولتين في احترام حرية الشعوب وضمان حقها في تقرير مصيرها، ويلاحظ أيضاً أن غاية الدولتين من الإشارة إلى هذا المبدأ، يدخل في إطار حث الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية على المساهمة في الحرب

<sup>1</sup> - أني راي غولدزيغر، المرجع السابق، ص 134.

<sup>2</sup> - صدر بعد اجتماع روزفلت وتشرشل في نيوفونلاند، شهراً 1941، حيث تم وضع بنود الميثاق الأطلسي، لأهداف السلم، وفي 30 نوفمبر 1943، توصل الوزير "كور دال هال" مع وزير خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وسفير الصين، إلى "بيان الأمم الأربع" حول إنشاء منظمة دولية، وصياغة ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي دفع إلى عقد مؤتمر "دمبرتون أوكس" في 21 أوت 1944، عندما نشرت مقترحات هذا المؤتمر في أكتوبر 1944، قبلت مع بعض التحفظات، ولمراجعتها وتنقيحها عقد مؤتمر دولي آخر في سان فرانسيسكو عام 1945، أهم نتيجة لهذا المؤتمر هو قبول مقترحات الاتحاد السوفيتي، المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، للمزيد راجع: محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 155، 156.

<sup>3</sup> - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 49.

ومساندتها للحلفاء لإلحاق الهزيمة بألمانيا<sup>1</sup>، وطلب الرئيس روزفلت من ممثله المدني لدى قيادة إيزنهاور أن يقدم له ما يراه صالحاً للموافقة عليه:

أولاً- توصيات بشأن السياسة التي على أمريكا أن تسلكها بالمنطقة.

ثانياً- مسودة المنشور الذي يوزع على السكان في المناطق التي سيحتلها الحلفاء.

ثالثاً- مسودة المنشورات أو الرسائل التي سيوجهها الرئيس إلى الدولة الفرنسية والرسميين في شمال إفريقيا الفرنسية.<sup>2</sup>

وموضوعات الدعاية الغربية تمحورت حول الحرية والاستقلال و تقرير مصير الشعوب، والمساواة في الحقوق والواجبات و استنكار الأنظمة الشمولية، وفي هذا المجال نسجل الدور الذي لعبته المخابرات الأمريكية في نشر و توزيع نصوص الميثاق الأطلسي، مترجماً إلى اللغة العربية على نطاق واسع بين الجزائريين.<sup>3</sup>

اعتمدت الإدارة الأمريكية في نشر هذه المبادئ على الدعاية الإنجليزية، وكان رجال الدعاية الإنجليزية من اليهود على وجه الخصوص الذين لم يكونوا محل عداوة من طرف مسلمي شمال إفريقيا، وكانوا يعيشون حينذاك مع المسلمين في حالة جد حسنة يشملها الاتحاد الوثيق<sup>4</sup>، وكانت بريطانيا تملك أعواناً آخرين كثيرين من اليهود المنتشرين عبر القطر الجزائري، وكانوا مصممون أكثر على مساندة قضيتهم وحقوقهم كفرنسيين، وكانوا يأملون في إمكانية انتصار الإنجليز، لقد احتل هؤلاء الأعوان مواقع مهمة ساعدتهم على القيام بالوساطة لدى المسلمين، وتركت انتصارات الإنجليز على الإيطاليين في ليبيا، أثراً بليغاً في نفوس المعمرين بالجزائر مما أدى إلى ارتفاع عدد المؤمنين بالنصر النهائي للحلفاء وهذا ما اضعف هيبة فرنسا في أعين الجزائريين<sup>5</sup>، وفي نفس الاتجاه كانت الدعاية الديغولية موجهة إلى شعوب المستعمرات الفرنسية، فدعت إلى الدفاع عن فرنسا، من خلال نداء الجنرال ديغول بتاريخ 18 جوان 1940، يظهر ذلك حيث قال: (... خسرت فرنسا المعركة ولم تخسر الحرب، لم تخسر شيئاً لأن هذه الحرب عالمية لذا أطلب من جميع الفرنسيين، أينما كانوا أن يتحدثوا معي

<sup>1</sup> - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص، 49.

<sup>2</sup> - انظر تعليمات الرئيس روزفلت إلى ممثله الشخصي في شمال إفريقيا روبرت ميرفي في الملحق رقم (4):

Directive by président Roosevelt to Mr. Robert D. Murphy, Washington, September 22, 1942, F R U S, Vol. II, 1942, p379-380.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص، 195.

<sup>4</sup> - مناصرة يوسف، وجهة نظر...، المرجع السابق، ص، 144.

<sup>5</sup> - نفسه، ص، 144.

في العمل والتضحية، لمواجهة الخطر لندافع من أجل إنقاذ فرنسا فهي ليست وحيدة لها إمبراطورية واسعة خلفها..<sup>1</sup>، تقول المؤرخة أبي راي غولدزيغر: (... إن لم تكن هنالك شبكات ديغولية حقيقية، على الأقل كان لديغول العديد من المناصرين الشباب، خاصة اليهود منهم وكانت البرجوازية المثقفة، تزودهم بالمال والمقرات والأدمغة....)<sup>2</sup>.

بفضل التنسيق الكبير بين الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة، حيث قدمت هذه الأخيرة حسب الجنرال ديغول خدمات كبيرة للقوات الأمريكية<sup>3</sup>، بفضل هذا العمل تمكنوا من إنزال قواتهم العسكرية في 8 نوفمبر 1942، بسواحل المغرب العربي بنجاح وكان هذا تحولا كبيرا في مصير الحرب وحسمها لصالح الحلفاء، ومن جهة أخرى ظهرت دعاية جديدة لنظام الجنرال ديغول وللحلفاء أيضا، من خلال توزيع المناشير وعرض الأفلام وانطلاق بث صوت أمريكا من واشنطن، وإذاعة موسكو التي أصبح بالإمكان التقاطها منذ جوان 1943، والتي نادى بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب، من خلال ما سبق ذكره يتضح أن الدور الأمريكي كان أساسيا، في التمهيد لعملية نزول الحلفاء بسواحل المغرب العربي من خلال العمل الدعائي الواسع بين المستوطنين وبين المغاربة بعد توقيع اتفاق ميرفي ويقان، وعشية نزول الحلفاء أذاعوا منشورا وزعوه بالطائرات فوق التراب الفرنسي وعلى شمال إفريقيا، وكان الجنرال أيزنهاور هو من أذاع المنشور، وأعلن أن هدفهم هو إيقاع الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث في سنة 1917.

خاطب إيزنهاور فرنسي شمال افريقية قائلا: (...إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها الخطر الألماني والإيطالي، وإن السيادة الفرنسية على المناطق ستظل بدون تغيير...). وهكذا يتضح أن مبادئ الأطلسي غير واردة بالنسبة للشعوب المستعمرة<sup>4</sup>.

ويعود اهتمام الحلفاء بشمال إفريقيا، مباشرة بعد وقوع فرنسا تحت سيطرة الألمان وتثبيت حكومة فيشي العميلة لهم، ومن المخاوف التي أثارها الإدارة الأمريكية، هو استحواذ ألمانيا على الأسطول الفرنسي، وتوجيهه ضد الحلفاء هذا ما دفع ببريطانيا في توجيه ضربة جوية ضد قاعدة المرسى الكبير البحرية، في 3 جويلية 1940 في محاولة لتدمير الأسطول الفرنسي، ومن بين أهداف روبرت ميرفي كان

<sup>1</sup> - Charles robert Ageron, L Algérie des français, ed, suoil, 1993. p174.

<sup>2</sup> - أبي راي غولدزيغر، المرجع السابق، ص، 129، 130.

<sup>3</sup> - Charles de Gaulle, mémoires de guerre, le salut (1944-1946), ed, plon, paris, 1972.p 494.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص، 194.

يعمل على إقناع الحاكم العام في الجزائر، مهما كان انتمائه بضرورة الالتحاق بالمقاومة إلى جانب الحلفاء، كان على ميرفي تحقيق هذا الهدف، ولو كلفه الأمر فصل الجزائر عن فرنسا وضمن هذا الإطار، جاء اتصال ميرفي بالسفير البريطاني في واشنطن اللورد لوثيران في 27 نوفمبر 1941، حيث جاء في المراسلة مايلي: (... أنه في حالة رضوخ حكومة فيشي لضغوط الألمان، من خلال الوزير بيار لافال، يمكن إقامة نظام مستقل في الجزائر تحت قيادة ويقان وجلب الأسطول الفرنسي عبر المتوسط...) <sup>1</sup>.

وعليه جاء نزول الحلفاء بالمغرب العربي، تنفيذًا لهذه الخطة ذات الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية لتوسع تجاه شرق إفريقيا الشمالية، ومحاصرة دول المحور من الجنوب، ثم الاتجاه نحو أوروبا لتحريرها، لقد اتخذ قرار الإنزال في اجتماع بين الحلفاء ( الأمريكيان والبريطانيون وحكومة المنفى)، يوم 23 جويلية 1942، حيث تم الاتفاق على بداية النزول في شمال إفريقيا من الناحية الغربية، سميت هذه العملية في البداية بتسمية سوبر جيمناست - **super Gymnaste** -، ثم قام ونستون تشرشل بتغيير التسمية، وأطلق عليها اسم "المشعل" **Torche**، وكلف الجنرال ايزنهاور بالقيادة العليا لهذه العملية <sup>2</sup>

برر الرئيس الأمريكي روزفلت عملية الإنزال بشمال أفريقيا، لما تكتسبه المنطقة من أهمية إستراتيجية وكان من بين انشغالاته حماية منطقة النفوذ الفرنسي من هيمنة دول المحور، ففي رسالة وجهها إلى المارشال بيتان (petain)، يوم 8 نوفمبر 1942 جاء فيها: (... الآن نرى أمام أنظارنا الإمبراطورية التي أسستها فرنسا، وقد أصبحت مهددة من طرف الهجوم الألماني والإيطالي، الذين يحاولون السيطرة على إفريقيا الشمالية، وتنفيذ مخطط السيطرة عليها، على ضوء هذه المخططات التي يعدها العدو، قررت إرسال إلى إفريقيا الشمالية قوة عسكرية فعالة، وهذا لتعاون مع السلطات في الجزائر وتونس والمغرب، لوضع حدا للجرائم الدولية التي ترتكبها ألمانيا وإيطاليا... ) <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أنظر نص المذكرة في الملحق رقم (5) -: Memorandum (from)The British embassy to the department of state January 24.1941.F.R.U.S.1941,II,p,245,246.

<sup>2</sup> - حول الاختلافات في رسم الإستراتيجية الحربية لهذه العملية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية راجع: - J.B duroselle, le conflit stratégique anglo-américain de juin 1940 a juin 1944, revue d histoire modern et contemporaine, Tome, X, juillet, septembre, 1963, pp161-184.

-Basil liddellhart, Le point de vue britannique, historia, 2eme guerre mondial, N=44, 19sep, paris, 1968, p1209.

-Mohieddine hadhri, L Afrique du nord en guerre, réflexion sur la stratégie, Des puissances, Belligérantes, -1 Dans, I.S.H.M.N, Tunisie, 1989, p 216.

قامت مؤخرًا المخابرات الأمريكية بتسليم مجموعة من الخرائط والمخططات لأهم المدن الجزائرية، وضعتها البحرية الأمريكية عام 1942 قبل الإنزال إلى جامعة تكساس وهذا ما يعكس قيمة هذه الوثائق على أن الولايات المتحدة الأمريكية أولت أهمية كبيرة لمعرفة الجزائر، للاطلاع على هذه الخرائط والمخططات راجع الموقع التالي:

- [www.lib-utexas.edu/maps/ams/algeria\\_city-plans](http://www.lib-utexas.edu/maps/ams/algeria_city-plans)

في السادس والعشرين جوان 1942، أستدعى الجنرال ايزنهاور، الجنرال مارشال وأطلععه على اختياره قائدا على عملية (المشعل)، وطلب منه كتم السر حتى تعلن القيادة المشتركة عن الخبر رسميا، انطلق التحضير للعملية منذ ليلة عشرين أكتوبر من نفس السنة، قرب مدينة شرشال غرب الجزائر العاصمة في سرية تامة حيث قام الجنرال كلارك (Clark)، مساعد الجنرال ايزنهاور (esenhower)، الذي كان قد وصل إلى الساحل الجزائري منذ 23 اوت 1942، على إحدى الغواصات بالقرب من ساحل شرشال، والتقى في منزل احد المستوطنين الفرنسيين بالجنرال الفرنسي "شارل ماست" Charles.Mast، الذي كان يعمل تحت قيادة أركان منطقة الجزائر، فهو من أوائل المتعاونين مع المخابرات الأمريكية<sup>1</sup>، وزوده بجميع المعلومات المتعلقة بخطة نزول جيوش الحلفاء بالمنطقة<sup>2</sup>، حضر هذا اللقاء رويبرت ميرفي، لتنسيق الإجراءات الميدانية للعملية، مع أحد مستشاري الجنرال ديغول ومستشارين عسكريين انجليز<sup>3</sup>، وبعض الضباط المرتبطين بالمقاومة وتم الاتفاق على سير الخطة، وحدد تاريخها بداية من أيام 7، 8 و9 نوفمبر 1942.

جرت هذه العمليات في ظروف خاصة تزامنت مع انتصارات الحلفاء وتراجع المحور، خاصة بعد انتصار الانجليز في معركة العالمين بمصر<sup>4</sup>، بعد نجاح عملية الإنزال في الساحل الجزائري، سارع "الأميرال دارلان"<sup>5</sup>، لعقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث وقع الاتفاق كل من الجنرال

<sup>1</sup> - أني راي غولدزيفر، المرجع السابق، ص، 130.

<sup>3</sup> - محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، «المنظمة الخاصة»، (تر)، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، 2002، ص، 27.

<sup>3</sup> - Basil liddellhart, op.cit., p1209.

<sup>4</sup> - شكري محمود ندم، حرب إفريقيا الشمالية (1940-1942)، الطبعة 5، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1954، ص 18.

<sup>2</sup> - يقول عنه بعض من ترجموا له: انه جندي بحري ممتاز، فقد بدا حياته العسكرية في الصين ثم أصبح أستاذا مدبرا في الباخرة العسكرية جان دارك، عام 1912 وشارك في الحرب العالمية الأولى كقائد للمدفعية البحرية وفي عام 1922 اصبح مديرا لمدرسة القيادة البحرية، ليعين في عام 1926 قائد باخرة عسكرية، ثم مسئول الديوان العسكري لوزير البحرية لينتهي عام 1939 اميرالا مسئولوا عن البحرية العسكرية عن عمر يناهز 58 سنة وقد سبق له أن عرف الجزائر عام 1930 عندما عين في احد مراكز البحرية بالجزائر العاصمة وكان دارلان من دعاة التعاون مع ألمانيا في جميع الميادين، اغتيل عشية أعياد الميلاد من طرف أحد الديغوليين، حول ظروف وملابسات سيرة هذا الرجل وظروف اغتياله راجع:

-George.Melton, Darlan amiral et homme d état française, 1881-1942, traduit de l américain, par louis hourcade, Pygmalion, Gérard watelet, paris, 2002, 341p.

- robert o.paxton, Darlan, un amiral entre deux blocs réflexions sur une biographie récente, vingtième siècle, Revue d histoire, année 1992, Volume, 36, N36, p3-20.

"مارك كلارك" عن الجانب الأمريكي، وقد بينت الاتفاقية بوضوح أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، تمت عملية الإنزال في أربعة أيام من 6 إلى 9 نوفمبر 1942<sup>1</sup>.

خلق انتصار نزول الحلفاء بشمال إفريقيا، ترحيبا كبيرا عند الحلفاء وعند تفحص مراسلات ستالين وتشرشل، روزفلت، فيما يتعلق بالنزول بشمال إفريقيا، نجد أن السوفيت كانوا يتابعون باهتمام تطور العمليات العسكرية بين الانجليز والألمان في مصر وطرابلس، عقب انتصار بريطانيا في معركة العلمين، فان ستالين بعث برسالة تهنئة إلى تشرشل وتاريخ الرسالة يتزامن مع تاريخ نزول الحلفاء بالجزائر، كتب عليها رسالة شخصية وسرية للغاية من الرئيس ستالين إلى الوزير الأول تشرشل ومن مضمون الرسالة نجد أن ستالين كان يؤكد على ضرورة الإسراع في انجاز "عملية المشعل"، وفي الرسالة تعبير عن اعترافه بالقرار الشجاع، الذي اتخذته الرئيس الأمريكي روزفلت المتعلق بإرسال قوات أمريكية إلى شمال إفريقيا، وفتح جبهة عمليات عسكرية بالمنطقة، بالنسبة لستالين يعني تخفيف الضغط على جبهة روسيا<sup>2</sup>.

## 2 - موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الفرنسية في الجزائر ورد فعل فرنسا: طبيعة مواقفها مع حكومة فيشي:

مرت السياسة الأمريكية بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، بمرحلتين فالمرحلة الأولى تبدأ مع هزيمة فرنسا أمام الألمان جوان 1940 وتنتهي في جوان 1943 عندما يتمكن الجنرال ديغول من توحيد الفصائل الفرنسية في جبهة واحدة، أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ شهر جوان 1943 إلى تاريخ انتصار الحلفاء على النازية يوم 8 مايو 1945 المصادف لوقوع مجازر الثامن مايو بالجزائر.

في سنة 1947 ظهر كتاب بعنوان "اللعبة الأمريكية مع فيشي" (Le jeu américain a vichy)، لأحد المختصين في التاريخ الأوربي، أستاذ بجامعة هارفرد (Harvard) السيد "وليام لنجر" (William Langer) هذا الكتاب جاء ليدافع ويبرر السياسة الأمريكية مع حكومة فيشي، ويمكن القول انه جاء كاستجابة لطلب الحكومة الأمريكية "الأستاذ لنجر"، استطاع أن يطلع على عدد من الوثائق الأرشيفية التي لا يمكن لأي مؤرخ آخر الاطلاع عليها، إلا بعد ثلاثين سنة أخرى ومن خلال هذا المؤلف، حاول

<sup>1</sup> -Historia, De barquement en Afrique du nord, (Torche), 3eme trimestre, N=44, paris, 19sep, 1968.

<sup>2</sup> -Mohieddine hadhri ,op.cit, p, 262.

الأستاذ لنجر أن يقلل من أهمية العلاقات الأمريكية مع حكومة فيشي، مبرزاً على أن هذه العلاقات جاءت فقط من أجل دوافع متعلقة بقضية الأمن القومي التي لخصها في الأسباب التالية:

- حماية الأسطول الفرنسي المتواجد بشمال إفريقيا خصوصاً بالجزائر، حتى لا يقع في أيدي ألمانيا النازية.

مواجهة الدعاية الألمانية التي أصبحت تهدد الاستعمار الفرنسي، خاصة في شمال إفريقيا، وتحضير المنطقة لإحاقها إلى صف الحلفاء في مواجهة النازية، وضمن هذه الخطة الأمريكية تم تعيين الأميرال لاهي (L amiral Laehy)، سفيراً لدى حكومة فيشي وحتى يكون قريباً قدر المستطاع من المارشال بيتان، ويكون على اطلاع حول ما يدور حوله وما يتخذ باسمه، خصوصاً وأن المارشال كان كبير السن وغير قادر على مراقبة كل الشؤون الفرنسية لوحده، وفي هذا الإطار قدمت الحكومة الأمريكية لحكومة فيشي معلومات دقيقة حول الموظفين المهيين للعمل مع أمريكا .

- استثمار العلاقات مع حكومة فيشي في الحصول على معطيات كافية، لتفكير في الجنرال ويقان لإرساله من قبل حكومة فيشي إلى شمال إفريقيا، وهذا لوضع المنطقة نهائياً تحت يد الحلفاء. وضمن هذا المخطط دائماً فإنه تم إرسال روبير ميرفي كممثل للسلطات الأمريكية في شمال إفريقيا، وبنال ثقة الجنرال ويقان وترك أعوان المخابرات الأمريكية يتحركون بحرية في شمال إفريقيا تحت غطاء تقديم المساعدات الغذائية، وبهذا الشكل حسب الأستاذ لنجر تم التحضير لعملية الإنزال في شمال الأطلسي، التي لم تلقى الكثير من المقاومة الفرنسية.

أما الأستاذ اروين وال (Irwin M.Wall)، في مؤلفه الذي حمل عنوان "التأثير الأمريكي على السياسة الفرنسية" (1954-1954 L influence américaine sur la politique française)، فإنه لا ينفي هذه الأسباب لكنه يرى أنها ليست هي الوحيدة التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقترب من حكومة فيشي، ومن هاته الأسباب التي أضافها الأستاذ "اروين وال" و لخصها فيما يلي:

1 - أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية على الحكومات الفرنسية السابقة (الجمهورية الثالثة) المعروفة بالديمقراطية البرلمانية، الإدارة الأمريكية كانت تطلب من الفرنسيين أمرت النظام السياسي الفرنسي، وهذا حسب وال اروين واضح من خلال رسالة روزفلت إلى الجمهورية الثالثة، وهذا حتى يكون الجهاز التنفيذي فعال ومستقر وتقليص عدد الأحزاب السياسية، أمريكا كانت ترى في المارشال بيتان الأداة أو الوسيلة الضرورية لإحداث هذا التغيير.

2 - الخلافات الكبيرة التي كانت بين زعيم المقاومة الفرنسية الجنرال ديغول، والرئيس الأمريكي الذي كان يضم كراهية كبيرة للجنرال ديغول، ولعلى هذا واحد من الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية على عهد روزفلت تواصل العمل مع عناصر حكومة فيشي، حتى بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا.

3- استثمار العلاقات مع حكومة فيشي في الحصول على مصالح اقتصادية في المستعمرات الفرنسية، ويمكن ملاحظة هذا منذ 1941 عندما اضطرت واشنطن إلى عقد اتفاق مع لجنة فرنسا الحرة، وبموجب هذا الاتفاق تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتراف بمراقبة عدد من أقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، وفي المقابل اعترفت الإدارة الأمريكية بممثل لجنة فرنسا الحرة بواشنطن، وبذلك أصبحت الإدارة الأمريكية تتدخل في المستعمرات الفرنسية، خصوصاً في المحيط الهادي وهذا لمواجهة الخطر الياباني باستعمال أراضي كاليدونيا الجديدة لضرب اليابان.

غير أن نوايا أمريكا تطورت فيما بعد وأصبحت تتجه إلى تعويض فرنسا في مستعمراتها بعد الحرب، وهذا ما جعل ديغول يعارض التوجه الأمريكي<sup>1</sup>، ضمن هذا السياق التاريخي سأحاول تتبع الموقف الفرنسي من السياسة الأمريكية في الجزائر، خلال فترة الحرب العالمية الثانية ومدى تأثيرها على الوضع السياسي في الجزائر.

#### - الخطوة الأولى: اتفاق روبر ميرفي - ماكسيم ويقان :

أتبعت الإدارة الأمريكية إستراتيجية واضحة في السيطرة على الجزائر، باعتبارها منطقة عبور هامة في غرب المتوسط، وهذا لقطع الطريق أمام دول المحور في المنطقة وتنفيذا لهذه الإستراتيجية، فإنها أتبعت الخطوات التالية - كنا قد أشرنا إلى هذا الاتفاق بالتفصيل في العنصر السابق - ويهدف كما أشرنا إلى الحفاظ على العلاقات مع حكومة فيشي، بما يساعد على مواصلة الحلفاء للمجهود الحربي ضد النازية، وارتكز الاتفاق على توفير المساعدات والسلع الأساسية، من مواد غذائية لتشجيع سكان الجزائر على الالتحاق بصفوف الحلفاء، و الاتصال بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية المعتدلين، وتقديم وعود بتحقيق تقرير المصير في حال القضاء على النازية، عن طريق الترويج لشعارات وأفكار الأطلسي - وهي اللعبة الأمريكية التي وقع في فخها السيد فرحات عباس، من خلال اتصالاته بالسيد روبر ميرفي - للحيلولة دون احتلالها أو استغلالها من طرف دول المحور، ومن نتائج هذه الخطوة أيضا هو استغلال الجزائر وطنا وشعبا، لتجسيد وبعث الاحتلال الفرنسي من جديد، تذكر وثائق الخارجية الأمريكية أن السيد " روبر ميرفي"، الممثل الشخصي للرئيس روزفلت في الجزائر، قد اتصل بالجنرال جيرو، قائد القوات

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p38.

الفرنسية في الجزائر المؤيدة للحلفاء، قبل عملية النزول بستة أيام فقط، وحدد له أهداف سياسة أمريكا في شمال أفريقيا<sup>1</sup> والتي تمثلت فيما يلي:

- استعادة استقلال فرنسا في أوروبا وفي ما وراء البحار

- إعادة السيادة الفرنسية في جميع المناطق التي سبق للعلم الفرنسي أن زفر عليها عام 1939

- في حالة القيام بعمليات عسكرية في فرنسا أو في المستعمرات، فإن السلطات الأمريكية لن تتدخل بأية طريقة في هذه القضايا لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية .

### الخطوة الثانية: اتفاق كلارك-دارلان :

حسب "اروين وال" فان سبب الاتصالات الأمريكية مع حكومة فيشي، التي أجراها روبرت ميرفي مع الأميرال دارلان، وهذا لكي تتجنب المواجهة مع القوات الفرنسية بالجزائر أثناء النزول، فقبل توقيع اتفاقية دارلان - كلارك<sup>2</sup>، كانت القوات الفرنسية تطلق النار على الجيش الأمريكي (الحلفاء)، التي راح ضحيتها آلاف القتلى من الجانبين، في نهاية المطاف استطاع دارلان من إقناع المارشال بيتان بالموافقة على وقف إطلاق النار وإنهاء المواجهة الفرو نكو أمريكية، لكن على شرط هو أن توافق واشنطن على مواصلة حكومة فيشي الحكم في الجزائر، وتحت إدارة الأميرال دارلان، وهي الفترة التي يصطلح على تسميتها "حكومة فيشي تحت الحماية الأمريكية، وهذا تما مع الأميرال دارلان، هذا الاتفاق لم يكن سوى لعبة أمريكية ضد حكومة فيشي، للسيطرة على شمال إفريقيا (jeu américain a vichy)<sup>3</sup> .

أما الباحثة المتخصصة في العلاقات الفرنسية الأمريكية الأستاذة "أنني لأكروا ريز" (Annie Lacroix - riz)، فانه ترى في هذا الاتفاق انه جاء بعد انتصار الحلفاء في عملية المشعل، وهو الانتصار الذي حقق فصل وعزل حكومة المارشال بيتان عن الجزائر بفضل التدخل الأمريكي، وجاء هذا الاتفاق لتسيير الجزائر تحت سيطرة مشتركة فرنسية- أمريكية، الاتفاق وضع إفريقيا الشمالية ومعها الجزائر في متناول الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح لها الحرية المطلقة في الحصول على الامتيازات الإستراتيجية وتحويل فرق الجيش الفرنسي، ومراقبة قيادات الموانئ والقواعد الجوية والمواصلات السلوكية والملاحة البحرية وإدارة القواعد العسكرية المثبت من طرفهم، وبعض النشاطات الأخرى سيرت من طرف لجان

<sup>1</sup> - وثائق الخارجية الأمريكية FRUS - الجزء الثاني، أوروبا، 1942، ص، 416 انظر الملحق رقم (6):

<sup>1</sup> - للمزيد من التفصيل حول محتوى هذا الاتفاق انظر الملحق رقم (7):

- Agreement between General Mark Clark and Admiral François Darlan, Algiers, November 22, 1942, F.R.U.S, 1942, II, 453.

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p37.

مختلطة<sup>1</sup>، ففي 12 نوفمبر 1942 وقع الجنرال كلارك والأميرال دارلان الاتفاق ولا توجد فيه الإشارة إلى قضية مصير شعوب شمال إفريقيا، وإنما ركز فيه على السيادة الفرنسية بالمنطقة، وجاء في هذا الاتفاق أيضا أنه في حالة الخطر على الوضع الداخلي، فإن على السلطات الفرنسية أن تتخذ الإجراءات الضرورية بالتنسيق مع القائد العام للجيش الأمريكي<sup>2</sup>.

إن أهم ملاحظة تسجل على هذا الاتفاق أنه قد نص على إطلاق مساجين الأمم المتحدة (الدول الحليفة عندئذ والقابلة للميثاق الأطلسي) في الجزائر، ولكن لم يتعرض إلى المساجين السياسيين الجزائريين<sup>3</sup>، يضيف المؤرخ الأمريكي "اروين ويل" أنه من بين شروط استسلام القوات الفرنسية، التي وضعها دارلان بعد الإنزال الشرط المتعلق بالإبقاء على نظام فيشي في الجزائر، تحت قيادة دارلان (فيشي تحت الحماية الأمريكية)، وحتى بعد اغتيال دارلان فإن الإدارة الأمريكية لم تغير من سياستها تجاه نظام فيشي وتركت عناصره وتشريعات حكمه تستمر في الجزائر، تحت قيادة "جيرو" في ظل الحماية الأمريكية، بالرغم من معارضة الرأي العام الأمريكي لهذا التوجه وانتقاداته لهذه السياسة، بسبب علاقات روزفلت الجيدة والطيبة مع حكومة فيشي هذا ما جعل ديغول ولجنة فرنسا الحرة تحتج على استمرار هذه العلاقات المشبوهة<sup>4</sup>.

### الخطوة الثالثة: مؤتمر الدار البيضاء 17-23 جانفي 1943 :

هذه الخطوة هي امتداد للخطوة الثانية ومكملة لها، وجاءت أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بمنطقة أنفا (ANFA) بالمغرب الأقصى، وبموجب هذا المؤتمر تم الاعتراف بإدارة الحلفاء للجزائر- وضعت الجزائر تحت الحماية الأمريكية- إلى حين تكوين إدارة فرنسية مستقرة، وقد جاء هذا الاتفاق بين هنري جيرو وفرنكلين روزفلت في شكل اعتراف بغياب الدولة الفرنسية، المسئولة بالجزائر، واعترفت ألمانيا باحتلال الحلفاء لشمال إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك تم تعيين الجنرال جيرو في منصب القائد الأعلى في الجزائر خلفا لدارلان، مع صلاحيات الإشراف على جميع المصالح الفرنسية، وضمن هذا السياق لا بد من التذكير أنه بعد نزول الحلفاء بالجزائر قد اجتمع مجلس إمبراطوري في الجزائر " Conseil Impérial" في 27 ديسمبر سنة 1942، جمع الحكام والمقيمين العامين لأقاليم ما وراء البحار في شمال وغرب إفريقيا، واتخذوا من الجنرال جيرو (Henri Honore Giraud)، القائد الأعلى المدني

- Annie Lacroix -riz, Quand les américains voulaient gouverner la France, Voire : www.Monde-diplomatique .FR./2003/05/lacroix-riz/10168

<sup>2</sup>- يمكن القول أن هذا البند الأخير ينطبق على موقف أمريكا من مجازر الثامن مايو 1945.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص، 195.

<sup>4</sup>- Irwin.M.wall, L influence américaine ...., op.cit, p37.

والعسكري<sup>1</sup>، وتنفيذا لتوصيات هذا الاجتماع وتوصيات مؤتمر دار البيضاء الأنف الذكر، صدر في 14 مارس 1943 مرسوما أكد الانفصال عن حكومة فيشي<sup>2</sup>.

أوصى مؤتمر الدار البيضاء أيضا على ضرورة توحيد الصفوف الفرنسية، المنقسمة بين جيرو وديغول وهنا حاول روزفلت فصل الصراع الفرنسي - الفرنسي لصالح جيرو، بمعنى آخر أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى وتميل لدعم الجنرال جيرو وأحاطته بمجموعة من المخلصين للجمهورية منهم ريني ميار *rene meyer*، وجون موني *jean monnet*، اندري لاباتر *andre labarthe*، وموريس كوف دي مورفيل، *murice couve de murville*، لقد نجح جون موني<sup>3</sup> في تقويض عناد جيرو وأقنعه بضرورة ديمقراطية النظام مقابل الحصول على الدعم الأمريكي<sup>4</sup>، على حساب الجنرال ديغول وهنا طرح السؤال التالي كيف كانت طبيعة علاقات الإدارة الأمريكية مع الجنرال ديغول؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تميل لدعم غريمه جيرو؟ هذا ما سنحاول الحديث عنه في العنصر الموالي.

#### ب- طبيعة مواقفها مع لجنة فرنسا الحرة:

قبل الحديث عن هذه المرحلة لابد من التذكير بالظروف، التي أحاطت بظهور الجنرال "شارل ديغول" كمنقذ لفرنسا ولجنة فرنسا الحرة (*Comite national français*)، التي تلقت الدعم من قبل الحكومة البريطانية و قد أنشئها ديغول في لندن في 24 سبتمبر 1941، واعترفت به بريطانيا زعيما للفرنسيين الأحرار، منذ 28 جوان 1940 وكانت اللجنة على نمط اللجان الوطنية التي أنشئها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد انضمت لحركة ديغول جزيرة كورسيكا وحكام الممتلكات الاستعمارية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية والكاميرون<sup>5</sup>، نشطت اللجنة تحت مظلة الحلفاء والإشراف الشخصي "لونستون تشرشل"، وتبنت اللجنة منذ البداية مبادئ الميثاق الأطلسي، لتأكيد مشاركتها في الأهداف الحربية للحلفاء، بهذه الطريقة استفادة اللجنة من المساعدة الأمريكية، تمهيدا لصعودها كرمز موحد للفصائل

<sup>1</sup> - محمد حسنين، المرجع السابق، ص 231.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 231.

1- اختارت الإدارة الأمريكية جون موني كمستشار لجيرو لأنه في نظرها الرجل المناسب الذي بقي بعيدا عن الدسائس السياسية وكان لها انطباع جيد على شخصيته لذلك أرسلته إلى الجزائر كممثل لمكتب توزيع الأسلحة رغم معارضة "كوردال هال" بسبب ارتباطات موني الديغولية الوثيقة عن الدور الأمريكي في بروز جون موني راجع :

- Gérard bossiat, jean Monnet, la mesure d une influence , Vingtième siècle, Revue d histoire, année, 1996, V.51, pp68-84.

2- أني ري غولدزيغر، المرجع السابق، ص ص 159-164.

1- محمد حسنين، المرجع السابق، ص 231.

الفرنسية المحاربة ضد ألمانيا النازية<sup>1</sup>، غير أنه في الوقت الذي كانت فيه علاقات روزفلت طيبة مع حكومة فيشي، كانت عكس ذلك مع ديغول ولجنة فرنسا الحرة فقد تميزت بالحناء والخلافات المستمرة<sup>2</sup>.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد منها في البداية، و لم يعن لها سقوط فرنسا في يد الألمان الشيء الكثير، و احتفظت بعلاقات دبلوماسية و اقتصادية مع النظام الفرنسي الجديد وفي هذه الأثناء بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفتح أعينها صوب الجزائر التي استقرت فيها بقنصلياتها بقيادة روبرت مورفي ( Robert Murphy ) الذي ربط مجموعة من الصلات مع مختلف الأطياف المتواجدة بالجزائر، سواء المساندة للسلطة الرسمية الفرنسية أو المعارضة لها، أو حتى الجزائريين، وكل هذا كان يجري تحت أعين الجنرال ديغول، الذي كان ينظر بعين الريبة و الخوف من المطامع الأمريكية بخصوص الجزائر، و محاولة إبعاده شخصيا عن الواجهة حتى يخلو لها الجو، و من ثمة تستطيع التحكم في حاضر ومستقبل فرنسا.

تمكنت لجنة فرنسا الحرة بعد ظهورها مباشرة من ربط عدة اتصالات وعلاقات بالعديد من و الدول، و كان من ضمن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعتقد ديغول أنه سيأتي اليوم الذي تهم فيه بدخول الحرب، و بالتالي فإن ربط علاقات معها كان من أولوياته، على غرار باقي دول الحلفاء، و لكن على أساس احترام حقوق منظمة فرنسا المحاربة التي يقودها وإفراد حصتها من النصر.<sup>3</sup>

يرى أنصار لجنة فرنسا المحاربة، ومن أبرزهم جاك سوستيل أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها سياسة غير متوازنة مع الفرنسيين، لأنها اعترفت بسلطة بيتان و أقامت معها علاقات دبلوماسية، و حاولت صدّ هذا الباب أمام ديغول و رفضت تقديم الدعم له، و أنكرت عليه محاولة السيطرة على السنغال بعد معركة دكار في سبتمبر 1940،<sup>4</sup> و الأهم من ذلك بحسب سوستيل دائما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى السيطرة على الجزائر البيتانية، منذ

2- جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 31.

2- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p35.

1- ديغول شارل، مذكرات الحرب، النفيير 1940-1942، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات بيروت، 1976، ص254.

2- Jaques Soustelle, Envers et contre tout, de Londres à Alger souvenirs et documents sur la France libre 1940-1942, T1, Ed. Robert Laffont, Paris, 1947, p76.

سنة 1942، ومما يذكره ديغول عن تلك العلاقة التي جمعت حركته بالولايات المتحدة الأمريكية، أنها امتازت بالبرودة و عدم الاكتراث من الجانب الأمريكي شبه رسمي، أما الرسمي فقد فضل إقامة علاقات مع فيشي مفضلة عدم ربط علاقة مع فرنسا الحرة و الابتعاد عنها<sup>1</sup>.

لكن ذلك لم يمنع ديغول في ربيع سنة 1941، من إعادة التفكير في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، و أن يرسل إليها مفوضا خاصا باسمه في شهر جوان، و هذا المفود هو رينيه بليفن ( René Plevén)، الذي كان على معرفة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>، ويعد استقبال بليفن في الفاتح أكتوبر من طرف وزارة الخارجية الأمريكية، أول لقاء رسمي يجمع بين لجنة فرنسا الحرة و الإدارة الأمريكية، حاول كل طرف من خلاله جس نبض الآخر، فديغول أراد أن تتحقق الأهداف التي حددها لموفده أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حاولت معرفة مدى قابلية ديغول في أن يكون لها موضعا في إفريقيا، و هو المؤشر الذي تبني عليه أسس للثقة المتبادلة بينهما، غير أن أنصار لجنة فرنسا المحاربة وصفوا اللقاء بالفاشل، بعدما حاولت الولايات المتحدة فرض شروطها التعجيزية عليهم، لذلك كان رفض ديغول الانصياع لهذه الشروط بعد أن أبدى تخوفه و شكه من النوايا الأمريكية، و ما عزز هذه الشكوك بحسب ديغول هو الاتصالات التي جرت في نفس الفترة بين الأمريكيين والمندوب السامي الفرنسي في الجزائر، الجنرال ويقاند و تحميله رؤية أمريكية إلى سلطة فيشي، مفادها أن واشنطن لم تقرر بعد إلى أي طرف تنحاز<sup>3</sup>.

و في هذه الأثناء بلغت العلاقة بين الطرفين قمة المد و الجزر، فالأمريكيون يتحدثون عن إمداد الجنرال ديغول و مجموعاته في نوفمبر 1941 بمساعدات مادية بواسطة إنكلترا<sup>4</sup>، و ديغول يتطرق إلى إقامة صلات منتظمة بين حركته والسفير الأمريكي في لندن، غير أن هذا لم يقض على شكوكه و مخاوفه من مطامح الأمريكيين في المستعمرات الفرنسية.

<sup>1</sup>- ديغول، النفير، المصدر السابق، ص 254.

<sup>2</sup>- نفسه، ص 255.

<sup>3</sup>- ديغول، النفير، المصدر السابق، ص 256.

<sup>4</sup>- Kenneth Pendar, Alger 1942, Le débarquement et De Gaulle vus par un diplomate Américain, Trad. de Langlais par Jean Bourdier, Ed. La table ronde, Paris 1967, p 101.

و هو ما زاد من سخط الولايات المتحدة الأمريكية عليه، و بعد تحسن نسبي في العلاقة الرسمية الأمريكية، مع لجنة فرنسا المحاربة في مطلع سنة 1942، حسب ما ذكره ديغول نفسه، و تمكنهما من تقصير المسافة بينهما عاد التوتر من جديد في خريف نفس السنة، بسبب استبعاد ديغول و أنصاره من عملية التحضير للإنزال في الجزائر و المغرب، و المزمع أن يكون في خريف السنة نفسها، و هو ما دفع بالديغوليين إلى اعتبار التحضير للإنزال في سرية والذي كان يقوده مورفي، بعيدا عن الفرنسيين الأحرار، عملا ضدهم<sup>1</sup>.

كما وجهوا الاتهام لروزفلت، بأنه وراء الطلب من رئيس الحكومة البريطانية تشرشل القاضي بمنع ديغول من التواجد في إفريقيا الشمالية، و بحثها عن المساندين لها في هذه العملية من داخل نظام فيشي، مما دفعها إلى الاتصال بالأميرال دارلان François Darlan رئيس الحكومة الفرنسية الأسبق و عرض الفكرة عليه، و ذلك في شهر سبتمبر 1942.

من جهتهم لم تحاول الإدارة الأمريكية تحسين العلاقة مع ديغول، بل الأكثر من ذلك أظهرت عدم رغبتها في رؤيته يتبوأ أية مكانة في فرنسا الحاضر و المستقبل، مؤكدين على أن لا شعبية له في شمال إفريقيا، و هو حافز لعدم إقحامه في عملية التحضير للإنزال<sup>2</sup>.

كما أبدت واشنطن تحفظها منه لعدة أسباب أخرى، أبرزها، أن ديغول لا يفتأ في إعلان مواقفه المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، و رغم التوتر الذي ميز العلاقات الأمريكية مع زعيم لجنة فرنسا المحاربة، إلا أن هذه الأخيرة نجحت في ربط علاقات قوية مع المجتمع والرأي العام الأمريكي عن طريق المكاتب التي تم فتحها هناك، و مما تجدر ملاحظته هنا، أنه بالرغم من التوتر الذي ساد العلاقة الرسمية بين ديغول و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه الأخيرة سمحت للموالين لفرنسا المحاربة من تشكيل منظمات لهم، منذ نهاية جوان 1940 في مدينة نيويورك<sup>3</sup>.

مهما يكن من فان الجنرال ديغول شكل بمواقفه المعارضة لطموحات الأمريكية، أكبر التحديات التي واجهت السياسة الأمريكية في الجزائر، وكان على ساستها مواجهة إصراره على معارضة

- Soustelle. Envers..., T1, Op.cit, p 76-77. - 1

-K. Pendar, Op.cit, p 101. - 2

- Raoul Aglion, De Gaulle et Roosevelt, 2em édition, Ed, La bruyère, Paris, 1997 , p 105-111. - 3

المشاريع والخطط الأمريكية في المستعمرات، حتى نهاية الحرب كانت لجنة فرنسا الحرة تنكر كل وجود لفصائل بيتان ونظامه، وكانت ناقمة على العلاقات الأمريكية مع حكومة فيشي المشبوهة، ومع هذا بقيت مؤيدة لبقائها وتقويتها، ذلك أن ديغول أدرك على ضرورة الاستعانة بأمريكا لتحرير فرنسا من الألمان واستعادة مكانتها السابقة كقوى عظمى<sup>1</sup>.

وفي الوقت نفسه حذر ديغول إدارة روزفلت من مغبة التدخل في الشأن الفرنسي، أو في قضايا المستعمرات وهذا منذ انعقاد مؤتمر الدار البيضاء عام 1943<sup>2</sup>، لقد صرح "هاري هوبكنز" - مستشار الرئيس فرنكلين روزفلت - ديغول بأن أسلوبه المزعج كان السبب وراء سوء التفاهم المسجل في العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء الحرب، وفي هذا الشأن صرح هوبكنز: (... إن أسباب سوء التفاهم مع ديغول يرجع تاريخها، إلى فترة انهزام الجيوش الفرنسية عام 1940، التي حيرت الشارع الأمريكي، بالإضافة إلى استمرار العلاقات مع فيشي هي التي أغضبت لجنة فرنسا الحرة التي اختارت مواصلة الحرب....)، ويواصل قائلاً: (... لقد تابعنا مواصلة هذه السياسة مع حكومة فيشي حتى نوفمبر 1942، بالرغم من أنها أزعجت جزءاً من الشعب الفرنسي وكذلك الرأي العام الأمريكي، لكن وقتها كان السبب وراء إتباع هذه السياسة هو إعداد القوة العسكرية ودخول الحرب ضد ألمانيا، وبالتدريج أصبح انشغال أمريكا الوحيد يتلخص في هزم العدو...)<sup>3</sup>.

من خلال هذا الكلام يفهم سبب الخلاف بين ديغول و روزفلت، حسب "هوبكنز" كان نتيجة سوء فهم ديغول للخطة الأمريكية في الجزائر، بحيث أن ديغول لم يستسغ تعامل أمريكا مع حكومة فيشي، بسبب ضيق رؤيته للمصالح الفرنسية وطموحه الشخصي في تلك الظروف الصعبة<sup>4</sup>، وحول نفس الموضوع كتبت "أني راي غولدزيغر" تقول: (... الكل يعرف الكراهية التي كان يضمها الرئيس روزفلت لجنرال ديغول، واشتمئزازه من سلوكه اللفظي ومناهجه الأنانية، التي تنقصها الديمقراطية، فشل داكار، والصعوبات في لبنان وسوريا وقضية سان بيار، زادت في عداوة روزفلت ونفوره من سوء نية قائد القوات الفرنسية، تصلبه ورغبته في إنشاء هيئات إدارية - مجلس الدفاع عن

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 31.

<sup>2</sup> - راجع الملحق رقم (8):

-the charge in the united kingdom (mattheos) to the secretary of state London, January, 18. 1943, p816-817.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 53

<sup>4</sup> - حول خلافات روزفلت - ديغول انظر:

-Raoul Aiglion. De Gaulle et Roosevelt. Ed. Plon.paris.1984

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p35

الإمبراطورية (1942)، والمجلس الوطني لفرنسا الحرة (سبتمبر 1940)، جعلت الأمريكيان يحترسون منه أكثر، لذا اشترط روزفلت، أن يبقى ديغول بعيدا عن كل مراحل تحضير عملية المشعل...<sup>1</sup>.

هناك مؤرخ آخر أضاف عامل لا يقل أهمية عن الأسباب الأخرى، كان سببا في خلافات روزفلت مع ديغول فيقول: (... إن من أسباب تأليب روزفلت ضد ديغول هو الشكوك التي كان يثيرها ممثل لجنة فرنسا الحرة بواشنطن السيد "تكسيه أدريان" (Tixer Adrien)، أمام المسؤولين الأمريكيين حول قائد لجنة فرنسا الحرة. ..)<sup>2</sup>، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، لماذا مالت الإدارة الأمريكية إلى جانب الجنرال جيرو ونصبته في مؤتمر الدار البيضاء قائدا أعلى لقيادة الجزائر والممتلكات الفرنسية الأخرى؟ وغذت الطرف عن زعيم لجنة فرنسا الحرة وبماذا نفسر ميول بريطانيا لتأييد ومساندة ديغول ووقوفها ضد حكومة فيشي وأنصارها بالجزائر؟

دعم الانجليز الجنرال ديغول و لجنة فرنسا الحرة، منذ قيام بريطانيا بتعطيل برنامج المساعدات الأمريكي الموجه لسكان المغرب العربي (اتفاقية ميرفي ويقان)، نكايه في حكومة فيشي من جهة ولتأكيد دعمها لجنرال ديغول من جهة أخرى، وهذا ما أكده مسئول السفارة البريطانية في واشنطن ديفيد أكليس (David Eccles) قائلا: (... إن بريطانيا تتحكم في العقود التجارية الفرنسية - الأمريكية، ولم توافق على توزيع السلع التي على أساس فصلي إلا بما يسمح للتحضير للعملية العسكرية المنتظرة (يقصد عملية المشعل...)).<sup>3</sup>

المؤرخ اروين وال حاول تفسير طبيعة علاقات بريطانيا مع الجنرال ديغول، فانه يذهب إلى ابعده من ذلك، فهو يرى انه حتى علاقات تشرشل مع ديغول كانت متوترة<sup>4</sup>، وكان الرجلان على خلاف في الكثير من القضايا وفي المقابل كان هناك اتفاق بين روزفلت و تشرشل، لإقضاء ديغول لكن هذا لم يتحقق لان ديوان تشرشل بعد الحرب، كان يرى من اجل حماية امن المصالح البريطانية يجب أن يكون

<sup>1</sup> - أي رأي غولدزيفر، المرجع السابق، ص 133. 134.

<sup>2</sup> - Raoul Aiglion, op.cit, p39.

<sup>3</sup> - أنظر نص هذه الوثيقة في الملحق (9):

Mr. David Eccles of the British Embassy to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray)  
2. 1941.F.R.U.S.1941.II.p359-360. Jun

<sup>4</sup> - François.Kersaudy, de Gaulle et churchill, ed. plon. paris. 1981.

<sup>4</sup> - حول علاقات ديغول - تشرشل انظر:

لها ضمانات بأن تبقى فرنسا تحت مراقبتها وسيطرتها، وفي هذه الحالة لا يمكن الاستغناء عن الجنرال ديغول<sup>1</sup>.

في نهاية المطاف نلاحظ أن الإدارة الأمريكية اضطرت إلى التعامل مع ديغول ولجنة فرنسا الحرة، بعد خيبة أملها في الجنرال جيرو، خاصة بعد أن قادت الصحف الأمريكية بإيعاز من المقاومة الفرنسية، حملة شديدة اللهجة ضد الإبقاء على قوانين فيشي التي نزعت صفة الجنسية الفرنسية عن اليهود، عدم إطلاق سراح السجناء السياسيين، الدسائس الملكية والطابع الرجعي لجيرو، خاصة عندما نصب مارسيل بيروتون حاكم عام للجزائر خلف استنكار كبير، بالإضافة إلى تطاير جيشه من إطاراته

المالية لبيتان وصف بالشيء الخطير

إطارته الخبير

حيث شعر روزفلت بالقلق حينها صرح وزير خارجيته "كوردال هال" قائلاً: (... يبدو أن جيرو غير ملم بخبايا السياسة...)<sup>2</sup>، وعند تأكد الإدارة الأمريكية أن جيرو لم يكن اختياراً صائباً من طرفهم، ولم يكن فعالاً في تنفيذ سياستهم في الجزائر ولا حتى في مواجهة ديغول، فالرئيس روزفلت شخصياً كان مقتنعاً بضعف مستواه، ولم تكن القوات الفرنسية المشتتة لتقبل بقيادته، لهذا كان رأي وزير الخارجية الأمريكي "كوردال هال": (... أن يتم اختيار قائداً فرنسياً يحمل خصال الرزانة والولاء، لكسب أحسن العناصر الفرنسية...)<sup>3</sup>، ونتيجة لذلك ظلت سلطة جيرو تتراجع أمام تنامي سلطة الجنرال ديغول وبعد مفاوضات دقيقة وشاقة بين الرجلين، توصل الاثنان إلى إنشاء جهاز حكومي ثنائي، برئاسة مزدوجة في 3 جوان 1943 باسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، (C.F.L.N) **Comite Français de la libération nationale**<sup>4</sup> وفي 16 نوفمبر من العام ذاته ألغي ذلك النظام

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p38.

-2 أي راي غولدزيغر، المرجع السابق، ص، 143.

-3 انظر الوثيقة في الملحق رقم (10) : The Conferences at Washington (1941-1942) and Casablanca, 1943, F.R.U.S. : pp 810-816.

-4 - Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p43-41.

الثنائي، وانفرد ديغول بالرئاسة وفي 3 جوان 1944 اتخذ لحركته اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، واستقر بالجزائر وأصبحت جميع أقطار ما وراء البحار تابعة لحكومة ديغول<sup>1</sup>

### 3- موقف الفرنسيين من مطالب الحركة الوطنية:

تميزت الساحة السياسية في الجزائر في الفترة ما بين 1940-1942 بفراغ سياسي، حيث فقدت الحركة الوطنية أقوى قادتها، مصالي ادخل إلى سجن منذ بداية الحرب والشيخ عبد الحميد بن باديس لازمه المرض حتى وفاته، وسحب الشعب الجزائري ثقته من ابن جلول الذي ظلت مواقفه غامضة<sup>2</sup>، أما فرحات عباس فظهر بوجه جديد واعتبر نفسه زعيما للحركة الوطنية في هذه الفترة، إذ صرح بشأن إلغاء قانون كريميو قائلا: (... إن تجريد اليهود من امتيازاتهم لا يؤدي حتما إلى ترقية أوضاع الجزائريين....)، أما مصالي الحاج فقد صرح من مكان اعتقاله في هذا الصدد مخاطبا حكومة فيشي: (... بنزع الحقوق لليهود لن تعطوا أي حق جديد...) ويضيف: (... إن إلغاء مرسوم كريميو لا يمكن اعتباره كخطوة نحو تقدم الشعب الجزائري...)، أما أحمد توفيق المدني فقام بتوضيح السياسة الألمانية في الجزائر خلال هذه الفترة بعد اطلاعه على تصريحات الخارجية الألمانية<sup>3</sup> آنذاك ولخصها في النقاط التالية:

- تسوية قضايا الاستعمار لا يتم إلا بعد نهاية الحرب .
- سعى ألمانيا لكسب الفرنسيين إلى جانب المحور.
- من مصلحة ألمانيا إبقاء المستعمرات الفرنسية خاضعة لحكومة فيشي.
- دعوة شعوب شمال إفريقيا بقبول الوضع الجديد وانتظار نتائج الحرب .

<sup>1</sup> - محمد حسنين، المرجع السابق، ص، 232.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 188.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني، أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (د.ت). ص 335.

واتبعت حكومة فيشي في البداية سياسة الوفاق مع أعضاء حزب الشعب الجزائري المحل، وأجرت اتصالات مع مصالي الحاج في نوفمبر 1940 ومارس 1941، بهدف إقناعه على التعاون معها وبشرط أن يتراجع عن المطالبة بالاستقلال، لكن مصالي رفض ذلك وهذا ما جعل حكومة فيشي تقدم على محاكمته يوم 28 مارس 1941<sup>1</sup>، وأصدرت المحكمة العسكرية في حقه حكما بـ 16 سنة سجنًا مع الأعمال الشاقة، والنفي لمدة 20 سنة وغرامة مالية ومصادرة أملاكه الخاصة<sup>2</sup> ولفقت له تهمة المساس بأمن الدولة<sup>3</sup>، أما جمعية العلماء كانت في هذه الفترة تعيش ظروفًا صعبة، إلا أنها عبرت عن موقفها من خلال التنديد بسياسة الاستعمار، عقب محاكمة مصالي الحاج وواصلت نشاطها رغم تشديد المراقبة عليها، وغياب زعيمها الشيخ البشير الإبراهيمي<sup>4</sup>، أما جماعة النخبة فقد برزت من خلال نشاط فرحات عباس، الذي راسل باسم الشبان الجزائريين والفلاحين والعملة والمناضلين إلى الماريشال بيتان في شكل برنامج عملي تضمن مجموعة من المطالب، إصلاح نظام البلديات، تطوير التعليم والاعتراف باللغة العربية، المساواة في الخدمة وفتح باب التوظيف للجزائريين وإلغاء النظام العسكري في الجنوب.

رد الماريشال بيتان على المراسلة كان غامضًا، ولم يعد بصراحة بإدخال الإصلاحات المذكورة، ونلاحظ أن مراسلة عباس إلى بيتان أبدى موقف غير معارض لحكومة فيشي، حيث جاء فيها: (...عندئذ تتولد في قلب الجالية الأوربية وفي أعماق ضمير جماهيرنا المتجددة الرغبة في التواجد التي هي العنصر المكون للأمة..) ويضيف: (...لقد دافعت في هذا التقرير عن آراء الجمهورية والديمقراطية، وكانت لي الشجاعة لأن أقوم بذلك تحت نظام فيشي..)<sup>5</sup>، ومنذ ذلك الوقت بدأ فرحات عباس يتخلى عن سياسة الإدماج<sup>6</sup>، واقتنع بأن السياسة الرامية إلى المساواة في الحقوق، ليست كافية بل يجب تكملتها بالفكرة الوطنية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - يذكر بن يوسف بن خدة بأن المحاكمة تمت يوم 16 مارس 1941، انظر :

- Ben youcef Ben khada, les origines du 1<sup>er</sup> Novembre 1954, op. cit. p 88.

<sup>2</sup> - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، الطيب مهري وآخرون، (د. ط)، الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع، الدار التونسية، تونس، 1976، ص 308.

<sup>3</sup> - عباس فرحات، ليل الاستعمار....، المصدر السابق، ص 245.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 336.

<sup>5</sup> - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 310.

<sup>6</sup> - عباس فرحات، ليل الاستعمار....، المصدر السابق، ص 248.

<sup>7</sup> - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 266.

تزامن نشاط فرحات عباس مع نقطة تحول هامة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر بشكل خاص، وتاريخ فرنسا المعاصر بوجه عام، فبينما كان النقاش السياسي حاد بين الفرنسيين والجزائريين حول إمكانية تحقيق مطالب الحركة الوطنية، كانت تجري مفاوضات دقيقة بين الجنرال جيرو والجنرال ديغول حول إنشاء جهاز حكومي ثنائي بينهما لرئاسته معا.

وأنشئ هذا الجهاز بالفعل يوم 3 جوان 1943، وحمل " اسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (Comite français de la libération national) وفي 16 نوفمبر 1943، ألغى ديغول هذا الجهاز الثنائي وأنفرد بالرئاسة لوحده<sup>1</sup>، وفي 3 جوان 1944 اتخذ حركته اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية واستقر بالجزائر وكانت جميع أقطار ما وراء البحار في إفريقيا السوداء ومدغشقر تابعة لحكومة ديغول<sup>2</sup>.

ما يمكن استنتاجه هو أن الظرف الذي قدم فيه البيان كان الطرف الفرنسي مشغولا بصراعه الداخلي (الصراع بين ديغول وجيرو) وبالتالي كانت ردود الفرنسيين على مطالب البيان غامضة مقصدها ربح المزيد من الوقت ومنذ استلام ديغول الحكم أخذ العزم على سد الطريق أمام مساعي فرحات عباس وفي هذا الإطار صرح ديغول: (... إن فترة سقوط فرنسا قد انتهت...) باختصار يمكن القول انه مع تنصيب حكومة الجنرال كاترو في جوان 1943، عوض أن يجد الوطنيون الجزائريون فرنسا مرتبكة ومستعدة لتقديم تنازلات فإنهم وجدوا أمامهم قيادة جديدة عازمة على إحباط مساعي فرحات عباس في إيجاد حل للمسألة الجزائرية<sup>3</sup>، فعادت سياسة القمع من جديد، وشكلت هذه السياسة مرة أخرى خيبة أمل كبيرة لفرحات عباس وللوطنيين الجزائريين بشكل عام، وعبر عباس عن استيائه من هذه السياسة حينما قرر دعوة المندوبين الجزائريين في المأموريات المالية الجزائرية إلى مقاطعة الدورة الغير العادية لهذه الهيئة التي دعاها الجنرال كاترو للانعقاد في 22 سبتمبر 1943.

<sup>1</sup> - للإشارة انه بعد شهر من هذا الحادث تم لقاء الجنرال ديغول بجنرال إيزنهاور بالجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 1943، ولم يتطرق الطرفين إلى موضوع الجزائر، واكتفى إيزنهاور بتأكيد على ضرورة إنهاء الحرب لصالح الحلفاء، راجع نص المقابلة في الملحق رقم (11):

-Entretien avec le général Eisenhower, a la villa des Glycines, Alger, Le 30 decembar 1943, in Charles De gaulles, Mémoires de guerre, L'unité (1942-1944), T2, Paris, Ed, plan, 1956.

<sup>2</sup> - حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 231.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 56.

كان رد فعل كاترو عنيفا ضد عباس حين ألقى عليه القبض مع احد رفاقه المسمى عبد القادر سايح<sup>1</sup>، ولم يطلق صراحة إلا بعد أن تدخلت جماعته لدى أوغستين بيرك المكلف بالشؤون الإسلامية آنذاك، بعد أن نصحهم في الإسراع إلى تقديم تصريح لسلطات الفرنسية يتخلون من خلاله عن أفكارهم السابقة ومما جاء في هذا التصريح:

(... يحرص وفد الوطنيين - المقصود هنا الدكتور بن جلول وتمزالي وآخرون وهم اثني عشر عضوا-، بالإجماع على التأكيد بأنه يؤسف على حادث 22 سبتمبر 1943، الذي لم يكن من تفكيره ولا في حسابه أنه يتمسك بالرغبة في الإصلاحات البناءة التي يلتمسها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي يتمنى أن تتحقق سريعا من حيث المشروعية والنظام للمجتمع الفرنسي وطبعا للمثل الأعلى الديمقراطي الفرنسي، ويؤكد بأوضح صورة وطنيته وإخلاصه لفرنسا التي يتمنى لها بحرارة أن تتحرر بأسرع وأكمل ما يمكن ويؤكد للجنة التحرير القومي وللجنرال كاترو ولاءه الدائم، واستعداده للتعاون في المجهود الحربي من أجل تحرير الوطن وانتصار الديمقراطيات....)<sup>2</sup>.

ونلاحظ أن إدارة الجنرال ديغول كانت منذ البداية حازمة مع مطالب الوطنيين الجزائريين، وتؤكد هذا الموقف المعادي لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية، بشكل واضح في مؤتمر الكونغو - برازافيل المنعقد في فيفري 1944، تناول هذا المؤتمر مشاكل المستعمرات الفرنسية تحديدا ويمكن معرفة قراراته بخصوص الجزائر ضميا في النصوص الصادرة عن المؤتمر، حيث ورد مايلي: (...إن أهداف المهمة الحضارية الفرنسية في المستعمرات، تلغي أية فكرة تتعلق بالاستقلال الذاتي، كذلك فإن كل احتمالات التطور خارج الإمبراطورية الفرنسية، أو إمكانية اعتماد فكرة تقرير المصير في المستعمرات، ولو على المدى البعيد ليست واردة...)<sup>3</sup>.

ان أهم نتيجة للمؤتمر كانت رفض مبدأ نظام الفيدرالي داخل الإمبراطورية الفرنسية، ليس هناك دليل بان هذا الموقف يعني الجزائر بالذات، لكن المؤكد هو أن المؤتمر قطع الطريق أمام أية محاولة في هذا الاتجاه، وفي هذا الإطار يرى المؤرخ محمد حربي أن ديغول كان متخوفا أساسا من أن تحل الدول

<sup>1</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 214.

<sup>2</sup>- بعد هذا التصريح المهين الذي أعلنته جماعة فرحات عباس، يوم 15/10/1943، تم الإفراج عن عباس يوم 30/10/1943، وكان اقتراح أوغستين بيرك يهدف إلى إرغام عباس على التحلي عن مطالب البيان والرجوع إلى الخضوع والولاء التام للسلطات الفرنسية .

<sup>3</sup>- جمال فرحات، المرجع السابق، ص 56.

العظمى الأخرى محلها في مستعمراتها بعد انتهاء الحرب<sup>1</sup>، ويوافقه الرأي في هذا الشأن فاخروشيف حيث يقول:

(... إن ازدياد ضعف الدول الاستعمارية القديمة، أدى إلى نشوء امبريالية جديدة لاتتورع عن إعادة تقسيم العالم لمصلحتها، فحتى في سير الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى توسيع ممتلكاتها ومناطق نفوذها على حساب شركائها الامبرياليين، فمثلا في نوفمبر 1942 لمح الأميركيون إلى أنهم يودون أخذ بعض المستعمرات البريطانية مقابل الديون المالية المترتبة عن بريطانيا...)<sup>2</sup>

إن كلام محمد حربي و فاخروشيف يتوافق في بعض جوانبه مع السياسة الأمريكية في الجزائر، خاصة وان أفكارها الفيدرالية وجدت قبولا كبيرا عند فرحات عباس محرر البيان الجزائري والمعروف بحبه الشديد للثقافة والفكر الفرنسي<sup>3</sup>، وعليه جاء مؤتمر برازافيل ليوحد الإمبراطورية الفرنسية، دون المساس بنظام الاستعمار بل أن المؤتمر جاء ليمنع أن تنفصل بعض المستعمرات، جراء تأثيرات انتقادات الحلفاء كما حدث في لبنان وسوريا، فقد ذهب بعض المختصين لترجيح هذا الرأي بقولهم: (... إن تحسن حالة الحرب العالمية واستعداد الدول الاستعمارية، لمتطلبات السلم المستقبلي جعل هذه الدول تخطط لإصلاحات حتى تتجنب أي تدخل خارجي أو تدويلا لمشاكلها الاستعمارية...)<sup>4</sup>، وعليه فإن رغبة زعيم لجنة فرنسا الحرة تمثلت في حصوله على التفهم المشروع حول تحقيق الهوية والوحدة الفرنسية، المهدة والوقوف في وجه رغبات الانجلوساكسون<sup>5</sup>، تنفيذًا للاتجاه الإمبريالي الجديد فقد صادقت الحكومة الفرنسية، على قرارات مؤتمر برازافيل نهائيا في 24 مارس 1945، وتم الإعلان رسميا عن توحيد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية وجاءت الهيكلية على مستويين:

<sup>1</sup> - محمد حربي، الثورة الجزائرية، سلسلة صاد، موفم للنشر، 1994، ص، 06.

<sup>2</sup> - فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، (ب، ت)، ص، 07.

<sup>3</sup> - ليس فقط فرحات عباس من الأفارقة الذين تأثروا خلال هذه الفترة بالنظام الفيدرالي ولكن هناك أفارقة تأثروا هم أيضا بالفكر الفيدرالي، على غرار البروفسور سنغور السنغالي مقترحا جمع شعوب المستعمرات في اتحاد فيدرالي، وقدم الزعيم السوداني سيسكو، تقريرا إلى مؤتمر برازافيل أوضح فيه خطر سياسة الإدماج، وأبدى لابي اقتراحا بإنشاء اتحاد فيدرالي وبرلمان لجميع شعوب المستعمرات، ولذلك فقد تنازعت مؤتمر برازافيل نظريتان (نظرية الحكم الذاتي ونظرية الإدماج)، للمزيد راجع: محمد حسنين، المرجع السابق، ص، 58.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 58.

<sup>5</sup> - يمكن ملاحظة هذه الحقيقة بوضوح أثناء الخلاف الذي وقع بين الجنرال ديغول والرئيس روزفلت عقب قيام هذا الأخير بتوجيه دعوة لجنرال ديغول للالتقاء في مدينة الجزائر، وهذا اعتبره ديغول اهانة لفرنسا واحتج قائلا كيف يجزأ رئيس دولة أجنبية أن يقوم بتوجيه الدعوة لرئيس فرنسا لزيارة إقليم تابع لفرنسا، حول الموضوع راجع:

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit.p382

فالمستوى الأول يضم الأراضي التي تكون المجموعة الفرنسية، ويضم المستوى الثاني المستعمرات التي تكون الاتحاد الفرنسي و جاءت الجزائر في المستوى الثاني لكونها جزءا من التراب الفرنسي حسب قرار الإدماج لسنة 1844، وعليه يمكن القول إن استحواذ ديغول على الحكم نتج عنه رجوع بالوضع الاستعماري، إلى بداية الاحتلال على الأقل من الناحية الإدارية، والملاحظ أن الجنرال ديغول في معارضته لسياسة الأمريكية، فانه استعان بشكل كبير بالعناصر الشيوعية، التي أوكل لها العديد من المناصب وكان غرضه توظيفها في مواجهة الإيديولوجية الأمريكية وفي هذا الصدد ذكر محمد حربي قائلاً: (... انه بإمكاننا أن نقرأ في برنامج الحزب الشيوعي الفرنسي.... إن الهدف الذي ينبغي بلوغه واضح، وحدة فرنسا الكبرى، وتمامها من الأنتيل إلى مدغشقر، ومن دكار إلى الدار البيضاء وإلى الهند الصينية وأوقيانيا، بلدنا قوة عظمى من أجزاء العالم الخمس، ولا توجد حجة لأجلها أن يتوقف عن ذلك لصالح الدول الكبرى، عن طريق التنازل لها عن سيادته على الأراضي أو على الثروات والموافقة إما على انحرافات السياسة أو على تنازلات اقتصادية كبيرة جدا....)<sup>1</sup>

الشيوعيون يلمحون هنا إلى المبادرة الأمريكية، التي جاءت على لسان روزفلت في شهر جويلية 1940، حيث اقترح مبدأ تدويل المستعمرات الأوربية أولاً، ثم المستعمرات الفرنسية وحدها فيما بعد، هذا النزعة القومية نجد امتدادها في سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اتهم الشيوعيون فرحات عباس بأنه استوحى موقفه من الأمريكيان، وانه أراد في البيان الجزائري أن يقلد الدستور الاتحادي الأمريكي، غير أن البيان ولا ملحقه لا يلمحان إلى اتحاد فرنسي جزائري، إلا انه بتاريخ 14 مارس 1944. نادى فرحات عباس بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة متحالفة مع جمهورية فرنسية جديدة، غير استعمارية ولا استبدادية حتى أن احد المؤرخين الماركسيين أكد قائلاً: (... إن البيان ما هو إلا محاولة أمريكية لإيجاد حل للمسألة الجزائرية، داخل الإطار الفرنسي وان ميرفي كان يحاول كسب الوطنيين الجزائريين المتفتحين قبل انتهاء الحرب.... قبل انفجار الصراع الإيديولوجي المعلن مع نهاية الحرب....)، وحول التأثير المزعوم لروبير ميرفي على فرحات عباس، حسب احد المؤرخين مجرد افتراض ومع هذا لا يوجد أي نص خلال سنة 1943، وحتى في البرقيات السياسية

<sup>1</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954 - 1962)، ترجمة كميل قيصر داغر، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 32.

الأمريكية، يسمح بتأكيد أي شيء حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى ذلك لا يتحدث ميرفي ولا عباس في مذكراتهم عن هذه المسألة<sup>1</sup>.

#### 4- تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية وتأثيرها على الحركة الوطنية:

بالرغم من مرور أزيد من نصف قرن على مجازر الثامن مايو 1945، إلا أن هناك العديد من الاستفسارات التي لازالت تطرح أمام الباحثين، حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ارتكاب فرنسا هذه الجريمة في حق الجزائريين، بالرغم ما خصص لهذا الموضوع من دراسات أكاديمية وملتقيات علمية، إلا أن هناك بعض الجوانب الأخرى لم تحظى بالاهتمام من قبل الباحثين، وهنا يمكن الحديث عن السياق الدولي الذي وقعت فيه مجازر الثامن مايو، ودور القوى الكبرى المتنافسة حول تقاسم مناطق النفوذ قبل بداية تشكل النظام الدولي الثنائي القطبية.

نحاول في هذا العنصر التركيز على تأثيرات الحرب (الصراع الدولي) على الجزائر، وعلى مطالب الحركة الوطنية من خلال محاولة فهم طبيعة تعاملها مع الحلفاء بشكل عام، ودور السياسة الأمريكية في الجزائر بعد الإنزال تحديداً، وهل استطاعت الحركة الوطنية توظيف اتصالاتها بالحلفاء لصالح القضية الجزائرية؟ وما هو موقف الأمريكي من القضية الجزائرية خلال هذه؟ وهذا يقودنا إلى الحديث عن الاتصالات الجزائرية الأمريكية، التي بدأت مع عباس روبير ميرفي وأثر ذلك على نشاط الحركة الوطنية. كانت مواقف الأحزاب الوطنية من المشاركة في الحرب متباينة، فحزب الشعب الجزائري وهو احد أهم الأحزاب الوطنية، رفض المشاركة فيها أو تأييدها فرغم محاولات حكومة فيشي والنازيين الاتصال بمصالي رئيس الحزب عدة مرات في سجنه، إلا انه كان يجيبهم بالرفض واقترحوا عليه إطلاق سراحه مع زملائه بشرط أن يتخلى عن مطالبه بالاستقلال السياسي للجزائر، وان يؤيد السياسة المعادية لليهود، وتذكر المصادر أن مصالي الحاج قد أجاب مفدي زكرياء في نوفمبر 1940 والسيد بومنجل في

- Ch.R.Ageron, frahat Abbas, et l'évolution politique de L Algérie musulmane, pendant la deuxième Guerre mondiale, in revue d histoire maghrébine n=4 Juillet 1975.p125. <sup>1</sup>

ديسمبر من نفس السنة، بأنه يرفض التعاون مع أي طرف<sup>1</sup>، ونقرأ في أدبيات حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، ماجاء على لسان زعيم الحزب مصالي الحاج، الذي اعتبر أن الجزائر أخطأت في تاريخ تحررها في شهر نوفمبر 1942، تاريخ نزول الحلفاء، حيث رأى أن الحركة الشعبية تعرضت للكبح في ذلك التاريخ لعدة أسباب منها، تحمل البرجوازية والشيوعية مسؤولية كاملة في المجرى الذي أخذته المسألة الوطنية، خلال الحرب العالمية الثانية، وحول هذه المسألة يقول المؤرخ محمد حربي: (... لو أنهم لم يساعدوا الإدارة الاستعمارية عام 1936، دون قصد منهم فان نوفمبر 1942 كان سيسجل بداية تحرر الجزائر، ففي هذا التاريخ كانت فرنسا كلها تحت الاحتلال الألماني ولم يكن هنالك في الجزائر، غير قوات قليلة جدا، ويرجع سبب ضياع هذه الفرصة، إلى جماعة المؤتمر الإسلامي....) ويضيف قائلا: (... لم يؤخر جماعة المؤتمر عام 1936، مسيرة حركة التحرر بسياستهم الاندماجية فحسب بل أنهم لم يريدوا في 8 نوفمبر 1942، أن يستفيدوا من تلك الفرصة الرائعة لإعلان استقلال الجزائر، وتحرير المعتقلين وتشكيل حكومة جزائرية للمقاومة....)<sup>2</sup>، ويعتقد الأمين دباغين الذي كان يقود حزب الشعب الجزائري في مرحلة السرية، أن الحزب فوت فرصة 8 نوفمبر 1942، إذ كان ينبغي أن يشن الهجوم من أجل التحرير، ولكونه من أنصار العمل العسكري الفوري، فقد تحسر كثيرا على الاحتراس الكبير لأعضاء المكتب السياسي، حيث صرح قائلا: (... كانت الفرصة مواتية وكان بإمكاننا استغلالها....)، ولعل هذا ما جعل حزب الشعب يسارع في مساندة مبادرة فرحات عباس، في تحرك جماعي بين أهم تشكيلات الحركة الوطنية آنذاك<sup>3</sup>.

أما جمعية العلماء المسلمين فقد طلب رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، أعضاء الجمعية البقاء على الحياد وانتظار النتيجة التي تسفر عليها الحرب، وصرح قبل وفاته قائلا: (... أن هذه الحرب لا تهم المسلمين ولا دخل لهم فيها...)<sup>4</sup>، كان ابن باديس قد رفض في بداية الحرب تأييد فرنسا ضد إيطاليا وألمانيا، وكان يخطط للقيام بحركة ضدها عندما تواجه فرنسا صعوبات سياسية، وكان

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية... المرجع السابق، ص 181.

2- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني... المرجع السابق، ص، 40، 41.

2- أبي راي غولديغفر، المرجع السابق، ص، 147.

3- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى، 1931-1945، منشورات المتحف الوطني

للمجاهد 1996، ص 167.

قد خاطب الأصدقاء ومحل ثقته بأنه سيعلم الثورة ضد فرنسا عندما تحين الفرصة، وقد شعر الفرنسيون بخطورته فحددوا إقامته في قسنطينة منذ بداية الحرب<sup>1</sup>.

بالنسبة للحزب الشيوعي واتحادية المنتخبين فإننا نلاحظ أن هناك نوع من التوافق الظرفي حول تأييد الحرب والمشاركة فيها، فالحزب الشيوعي الجزائري قد عبر زعمائه عن موقفهم المساند والداعي لمواجهة النازية، وعند نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942 أعلنوا أنهم يعملون من أجل تكوين اتحاد شامل يجمع بين الجزائريين والفرنسيين، وهذا قصد محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة<sup>2</sup>. أما اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين، ممثلة في زعيمها فرحات عباس فقد أيد المشاركة في الحرب وانخرط متطوعاً في صفوف الجيش الفرنسي، وقد جنبه هذا عدم الوقوع تحت طائلة الاضطهاد الفرنسي، وعند اندلاع الحرب صرح فرحات عباس قائلاً: (... سأوقف كل نشاط سياسي لأتفرغ كلياً لإنقاذ الأمة الفرنسية التي يرتبط بها مستقبلنا، لأنه لو قدر لفرنسا أن تفقد مكانتها كقوة كبرى فإن مثالنا الأعلى للحرية سوف يدفن إلى الأبد....)<sup>3</sup>.

أ- بداية الاتصالات الجزائرية الأمريكية:

- اتصالات عباس-ميرفي

يمكن القول أن الأسباب البعيدة التي أدت إلى بداية هذه الاتصالات، فهي تعود إلى تلك الاتصالات التي أجراها مع السلطات الفرنسية، بعد خروجه من الخدمة العسكرية التطوعية ومنها قيامه بمراسلة، نائب الحاكم العام الأميرال أبريال (Abrial)، في 16 ديسمبر 1940 وطلب مقابلته وكان طلبه يتعلق بتعيينه في منصب وكيل الإدارة المالية الجزائرية، مكافأة على مجهوده الحربي وسمح لفرحات عباس بالمقابلة التي طلبها غير أن "أبريال" اضطر لقطع المقابلة وطرده من مكتبه، بعد أن وجه له توبيخاً

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 181.

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 305، ص 305.

2- سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)، ج2، الطبعة 2، دار الأمل للطباعة، الجزائر 2004، ص 79-80.

شديد اللهجة، وأكد شارل أندري جوليان هذا الكلام بقوله: (.. لقد قابله وطرده بكلمة جافة للغة).<sup>1</sup>

بعد هذه الانتكاسة التي تعرض لها فرحات عباس، اضطر إلى الاتصال مباشرة بالقيادة العليا لحكومة فيشي، وفي هذا الإطار راسل المارشال بيتان في 10 أبريل 1941، عن طريق عامل عمالة قسنطينة ماكس بونافوس (Maxe bounafousse)، الرسالة جاءت في شكل برنامج عمل تضمن المقترحات التالية<sup>2</sup>:

- إنشاء صندوق فلاحي يخضع لمراقبة للجان الفلاحية للدوائر للحفاظ على الفلاحين وأراضيهم
- استعادة ملكية المؤسسات الكبرى وتسليم أراضيها على الفلاحين
- تطوير التعليم الذي لا يمكن لأي إصلاح بدونه أن يكون جادا
- إنشاء شكل جديد من البلديات يكون أساسه الدوار.

كانت هذه الرسالة أكثر حدة من مطالب فرحات عباس في العقود السابقة، تحدث فيه إلى بيتان عن جزائر الغد كما كان يتصورها وانتقد بشدة النظام الاستعماري، الذي خضعت له الجزائر منذ أكثر من قرن، واقترح مجموعة من الإصلاحات الكفيلة، بتحسين أوضاع الجزائريين المتدهورة، لكن رد المارشال بيتان على الرسالة كان غامضا، فبعد طول انتظار جاء الرد- في 14 أوت 1941- مختصرا في العبارة التالية (.. سأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتكم...)<sup>3</sup>.

لم يعلن صراحة المارشال بيتان عن إدخال الإصلاحات، ولكن اصدر أمره إلى ممثله في الجزائر الجنرال ويقان "Weygand" المفوض العام للحكومة في إفريقيا الفرنسية، بتعيين فرحات عباس في المنصب الذي كان يريد، عندما أدرك فرحات عباس أن حكومة فيشي، لا ترغب في إجراء إصلاحات فانه اقتنع أن هناك تغييرات قد طرأت على العالم منذ سنة 1939، وأصبحت هناك ضرورة حتمية ليتخلى عباس عن قناعاته السابقة، حتى يكون في مستوى تطورات الشعب الجزائري، التي كان يشعر أنه يدافع عنها وبذلك بدأ يتخلى عن فكرة الاندماج، وأصبح مقتنعا بان السياسة الرامية إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق ليست كافية بل يجب تكملتها بالفكرة الوطنية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Charles André Julien, L Afrique du nord en marche, 3eme, ed, Julliard, paris, 1972.p224.

<sup>2</sup> - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، ط 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1992، ص 193-194.

<sup>3</sup> - حميد عبد القادر، فرحات عباس - رجل الجمهورية، الجزائر، دار المعرفة، 2001، ص 84.

<sup>4</sup> - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 266.

إن التاريخ الحقيقي للاتصالات الأولى بين الأمريكان والمغاربة، بدأ في المغرب ثم تواصلت في الجزائر عن طريق أحد العسكريين الأمريكان، وهو مسلم من أصل لبناني يدعى "الحاج محمد سبليني" (hadj Mohamed seblini)، الذي نجح في التوغل داخل أوساط مسلمي مدينة الجزائر، سبليني التقى فرحات عباس والدكتور سعدان وعسلة حسين وهني والدكتور تامزالي هو من نظم لهم لقاء حول مائدة غداء، حضرها عباس وبن جلول ولخضاري والقنصل روبر ميرفي، والخلاصة العامة لهذه المحادثات كان حول وضع الجزائر، وتناولت المحادثات حتى مسألة تشكيل حكومة جزائرية<sup>1</sup>، وفي هذا الشأن يذكر المرحوم يوسف بن خدة: (... أن عناصر حزب الشعب التي كانت تنشط في السرية، كانت ترى من الضروري الاستعداد للقيام بعمل موحد بين أطراف الحركة الوطنية، ترقبا لقدم الأمريكان وهذا للاستفادة من الأخطاء التي ارتكبنا ها في الحرب العالمية الأولى....)<sup>2</sup>، إن نزول الحلفاء بالمغرب العربي كان مناسبة مشجعة لطبقة السياسية الجزائرية لطرح قضية الشعب الجزائري في تقرير مصيره<sup>3</sup>

أما شارل أندري جوليان فرأى في هذا الشأن: (... إن روبر ميرفي قد مارس تأثير في بعض الحالات غير سري ولكنه مصيري، لقد استقبل فرحات عباس عدة مرات وتحادث معه حول إمكانية تطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي على الجزائر، وكان هدف روبر ميرفي من هذه المحادثات هو توحيد القوات الجزائرية ضد العدو المشترك.. )<sup>4</sup>، مع بداية هذه الاتصالات استعاد فرحات عباس الأمل في تحقيق مطالب الشعب الجزائري في الاستقلال، حيث رأى أن الأمريكين هم من سيتولى زمام تقرير حق مصير شعوب العالم، فاتصل بالسيد روبرت ميرفي ( Robert Murphy)، وفحوى المحادثات كانت حول تطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي في الجزائر<sup>5</sup>.

يمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية استخدمت هذا الخطاب الجديد، وهو في حقيقة الأمر جوهر الدعاية الغربية ضد دول المحور، معتمدين في ذلك على شعارات الميثاق الأطلسي، التي وجدت ترحيبا منقطع النظير بين الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار يمكننا تتبع تحركات فرحات عباس وسعيه لدى

<sup>1</sup> - Mahfoud kaddache, Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, tome II, SNED, Alger, 1980, p631.

<sup>2</sup> - Benyoucef Benkhadda, Les origines du 1<sup>er</sup> novembre 1954, ed, dahlab, Alger, 1989. p227.

<sup>3</sup> - عامر رخييلة، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 36.

<sup>4</sup> - Charles André Julien, op. cit, p 244.

<sup>5</sup> - أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، (تر)، مسعود الحاج، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص: 188.

ممثل الإدارة الأمريكية، على أمل الوصول إلى إيجاد حل للمسألة الجزائرية، باستغلال ظروف الحرب وتقديم جهود حربي إلى جانب الحلفاء، ومن تأثيرات السياسة الأمريكية هو انتعاش الشعور الوطني<sup>1</sup>.  
لذا وجدنا أن السلطات الفرنسية على الرغم من التناقضات والخلافات التي كانت موجودة بين الفصائل الفرنسية في الجزائر، صارمة في منع أسباب اتصال الجزائريين بالحلفاء، وحجب حقيقة الحرب عنهم حتى أن روبر ميرفي نفسه قد تلقى تعليمات بان يحدد اتصالاته بالمسؤولين الفرنسيين على المستوى المحلي والولاية العامة والعسكريين، لهذا لم تكن له لقاءات كثيرة مع الوطنيين الجزائريين، سوى تلك التي جمعته مع فرحات عباس في 7 نوفمبر 1942، وحول هذا اللقاء ذكر روبر ميرفي في مذكراته: (...تلقيت زيارات عديدة، بعضها غير منتظرة بما في ذلك زيارة فرحات عباس، الذي كان في هذه المرحلة وطنيا متشددا وتحدث معي في مرات عديدة عن استقلال الجزائر، ولما كنت عائدا من واشنطن كان يسعى لمعرفة الموقف الأمريكي من مسألة الجزائر المستقلة، وكنت أجيبه دائما أن الأمريكيين يدعمون كل رغبات الاستقلال، لكن أهدافنا في أفريقيا محددة بحالة الحرب، ولم يكن لدينا سوى هدف واحد هو إلحاق الهزيمة بالنازيين....)<sup>2</sup>.

#### ب- عرض المسألة الجزائرية أمام الحلفاء:

تزامننا هذا مع الاتصالات التي كان يقوم بها فرحات عباس، ففي 20 ديسمبر 1942 قام بتقديم مذكرة إلى السلطات الجديدة (الحلفاء) - المسؤولة - ومما جاء فيها: (...إن ممثلي المسلمين الجزائريين شعورا منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية:

(...إن الحرب بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة، تمتد اليوم إلى الجزائر فإذا كانت هذه الحرب، كما قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، هي حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز للجنس والدين فان المسلمين الجزائريين، ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري وهم بذلك يضمون التحرر السياسي لأنفسهم كما يضمون تحريرا في نفس الوقت للقوى المهددة من

<sup>1</sup> - في الجزائر نلاحظه من خلال نشاط واتصالات عباس بالأمريكان التي أفضت إلى إصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فبراير 1943، وفي المغرب تأسس حزب الاستقلال في مطلع عام 1944، للمزيد أنظر:

-Hubert Deschamps, Méthodes et Doctrines Coloniales de la France, ed, Armand, colin, 1953. p179.

<sup>2</sup> - حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص، 86.

قبل المحور...) <sup>1</sup>، من خلال هذه المذكرة طالب فرحات عباس، تنظيم مؤتمر يضم المنتخبين والممثلين للمنظمات الإسلامية لتقديم مشروع إصلاحات كفيلة بإعادة الثقة للجزائريين، وتؤدي بهم إلى المشاركة في الجهود الحربية لتحرير فرنسا <sup>2</sup>.

رفضت السلطات الفرنسية المذكرة ومطالبها لأن الفرنسيين رأوا أنها وجهت إلى السلطات الأمريكية، وهم في نظرهم هيئة غير مختصة بالمسائل الداخلية لفرنسا، إن إدراك عباس لمسألة السيادة التي أصبحت واقع جديد منذ نزول الحلفاء، وخضوع الجزائر والمغرب العربي لقيادة مشتركة للحلفاء، لذا كان الغرض من اتصاله بممثل الإدارة الأمريكية هو قطع الطريق أمام الأعدار التي كانت تقدمها الإدارة الأمريكية بجهلها لشأن الجزائري <sup>3</sup>، حول هذا الموضوع يضيف المؤرخ روجيه لوتورنو (Roger le Tourneau): (....) إن غضب السلطات الفرنسية من فرحات عباس، حين وجه مذكرة إلى السلطات المسئولة، هو بسبب الاعتراف بالسلطات الأمريكية والانجليزية في الجزائر، وكان هدف فرحات عباس هو إضفاء الطابع الدولي على المسألة الجزائرية.... <sup>4</sup>.

وعليه فإن الرفض الفرنسي جاء دون انتظار عن طريق الحاكم العام "أيف شاتال"، الذي رفض الرسالة واعتبر عبارة "السلطات المسئولة" عبارة مهينة لفرنسا <sup>5</sup>، ورفضت السلطات الفرنسية أيضا الربط بين المشاركة الجزائرية في الحرب إلى جانبها، وبين إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية المتمثلة في مطالب الجزائريين المتعلقة بحل مشاكل الجزائر السياسية الاجتماعية والاقتصادية، بعد الحرب واعتبرت السلطات الفرنسية هذا الربط بالمساومة التي لا يمكن قبولها <sup>6</sup>، رفض الحلفاء هم بدورهم المذكرة بحجة أنها تخص الشأن الفرنسي فقط، هذه الحادثة كشفت بوضوح الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية فالشعارات التي كانت تنادي بها لم تعمل على تكريسها ميدانيا في الجزائر.

وبعد ما لمس فرحات عباس رد فعل فرنسا العنيف على هذه المبادرة، وخوفه من عواقبها على تطور المسألة الجزائرية في اتجاه آخر، غير فكرة الفيدرالية التي كانت حين ذاك تتبلور في ذهنه، و أراد أن يصحح طريقة تعامله مع السلطات الفرنسية، من خلال توجيه مذكرة ثانية يوم 22 ديسمبر 1942، ولكن

<sup>1</sup> - انظر نص المذكرة في أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1920-1954)، (تر)، عبد القادر بن حراث، ج5، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص72.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص51.

<sup>4</sup> - Roger le Tourneau, évolution politique de l'Afrique du nord Musulmane (1920 - 1961), libraire, Armand colin, paris, 1962, p339.

<sup>5</sup> - أني راي غولدزيغر، المرجع السابق، ص228.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص260.

وجهها هذه المرة للفرنسيين دون سواهم، المذكرة الثانية هي الأخرى كان مصيرها الرد السلمي، حيث لم يتلقى عباس أي رد خاصة عندما صرح الجنرال جيرو (Giraud) القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر قائلاً: (... على اليهود أن يبقوا في دكاكينهم وعلى العرب مع محاربتهم وأنه لم يعد بحاجة إلى جنود ليواصل الحرب...)<sup>1</sup>.

### - بيان الشعب الجزائري (10 فيفري 1943):

يكتسي بيان الشعب الجزائري أهمية تاريخية كبيرة في تطور الحركة الوطنية، باعتباره الحدث الأكثر أهمية بعد نزول الحلفاء، حيث استطاع أن يكون رأي عام على المستوى الوطني<sup>2</sup>، يطالب بتسوية وإيجاد حل للمسألة الجزائرية، حرره فرحات عباس بعد مشاورات مسبقة مع قادة التشكيلات السياسية، ما عدا الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم تشمله هذه المشاورات، بسبب معارضته لفكرة إنشاء دولة جزائرية بدون وجود أمة جزائرية، الشيء الذي يؤدي حسب اعتقاده إلى الوقوع في أيدي الامبريالية الأمريكية<sup>3</sup>.

بعد تجاهل السلطات الفرنسية للمذكرتين التي وجهها فرحات عباس لهم، عمد هذا الأخير مع مجموعة من رفاقه و عناصر أخرى تنشط في السرية، وتنتمي إلى حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المحظورين عن النشاط السياسي آنذاك بالضغط على الفرنسيين حتى يتخذوا موقفا واضحا من مطالبهم الوطنية، و شرع فرحات عباس بإجراء اتصالات موسعة مع باقي تشكيلات الحركة الوطنية لتشاور حول المبادرة الجديدة، حيث اتفق مع ابن جلول على عقد اجتماع في مكتب المحامي بومنجل بالجزائر العاصمة، حضر الاجتماع شخصيات بارزة من مختلف التنظيمات السياسية<sup>4</sup>، وتم تكليف فرحات عباس بصياغة -المطالب- التي خرجوا بها من الاجتماع في شكل بيان، عرف باسم بيان الشعب الجزائري وحول هذه النقطة يقول عباس نفسه على مجريات هذا اللقاء

<sup>1</sup> -Mahfoud Kaddache, Histoire....., op.cit., p641.

<sup>2</sup> - حسين ايت احمد، المصدر السابق، ص32.

<sup>3</sup> - حول مراحل صياغة البيان وإعداده راجع، فرحات عباس، ليل الاستعمار...، المصدر السابق، ص167.

<sup>4</sup> - من هؤلاء تامزالي، احمد فرنسيس، قاضي عبد القادر، الأمين دباغين، الشيخ خير الدين، الشيخ احمد توفيق المدني، ابن جلول، محمد الهادي، الدكتور سعدان، للمزيد من التفصيل أنظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1945)، م، ج، 1985، ص115.

(...اتفق هؤلاء النواب عن خطط مبدئية وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري فكلفت أنا بتحريره....)<sup>1</sup> .

أما يوسف بن خدة فذكر: (... انه مع بداية شهر أكتوبر 1942، التقى فرحات عباس مع "لمين دباغين"، بسطيف حيث تم إبرام اتفاق سياسي واسع وعرض على عباس فكرة كتابة وثيقة يكون عنوانها: (...إلى الدولة المحتلة، أيا كانت...) وكتب نصا متطرفا عن قصد، وسلمه إلى عباس وهو يعلم أن هذا الأخير، سيقلل من حدته بما انه ميال للتسوية...)<sup>2</sup>.

و في نفس السياق تقول المؤرخة "أني راى غولدزيغر: (...إن هذه الوثيقة التي حررت في نوفمبر 1942، باقتراح من حزب الشعب الجزائري، نقحها عباس وخفف من حدتها ووقع عليها حزبه (الوحدة الشعبية الجزائرية) الذي أنشئ في جويلية 1938، مع جمعية العلماء ممثلة في أمين صندوقها احمد معيزة وكذا الدكاترة بن جلول، شوقي مصطفى، احمد فرنسيس، ولقد استعملت هذه الوثيقة فيما بعد كأساس لتحرير "البيان" في فيفري 1943...)<sup>3</sup>.

مهما يكن فان عباس قد حرر البيان في مدينة سطيف مسقط رأسه وأعطاه عنوان: (...الجزائر أمام الصراع العالمي، بيان الشعب الجزائري...)، وبعدها انتهى من تحريره قال عنه مايلي: (...إن هذا البيان كان بمثابة عصارة جهد لخصت فيها بصفة موضوعية ونزيهة حوصلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، فاستقرت فيه التاريخ الاستعماري وعبرت فيه عن مطامح شعبنا الوطنية، وصغنا بلا حقد ولا عنف المشكل الجزائري، في إطاره الحقيقي غداة نزول القوات الأنجلو أمريكية في بلادنا...)<sup>4</sup>.

طرح عباس في مقدمة البيان المشكلة الجزائرية في سياق جديد، حيث نقرأ في نص البيان: (... منذ 8 نوفمبر 1942 أصبحت الجزائر، تحت احتلال القوات الانجلو أمريكية، ليحتل فرنسيو الجزائر الواجهة بواسطة" السباق نحو السلطة" لجماعات متعارضة، حيث يتجاهل كل واحد وجود ثمانية ملايين ونصف مليون من الأهالي، لذا فان ممثلهم يطرحون مشكلة مستقبلهم ويطالبون بحقوقهم في الحياة قبل حلول السلم...)<sup>5</sup>، ومن أهم النقاط التي ركز عليها فرحات عباس أثناء

<sup>1</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 167.

<sup>2</sup> - Ben youcef Ben khadda, les origines du 1<sup>er</sup> novembre 1954, ed, Dahlab, Alger, 1989, p90-91.

<sup>3</sup> - أني راى غولدزيغر، المرجع السابق، ص 227.

<sup>4</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 167.

<sup>5</sup> - أني راى غولدزيغر، المرجع السابق، ص 228.

تحريره لبيان الشعب الجزائري، الذي انتهى من صياغته يوم 10 فبراير 1943، وتركز حول النقاط الأساسية التالية:

- إدانة الاستعمار بكل أشكاله ومحاربه
- تطبيق حق تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها.
- منح الجزائر دستور خاص بها يضمن لها المساواة، الرفاهية والرخاء و يعترف باللغة العربية كلغة رسمية، وحرية الصحافة والتعليم الإجباري المجاني لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- حرية الدين لجميع السكان وفصل الدين عن الدولة، ومشاركة الجزائريين في حكم بلادهم مشاركة فعلية عاجلة.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بدون استثناء.

لقد عبرت هذه المطالب عن تطور مهم في تفكير النواب وجمعية العلماء المسلمين، حيث أصبحوا يطالبون بدولة جزائرية ذات دستور خاص بها<sup>1</sup>، ونلاحظ أن فرحات عباس أثناء صياغته للبيان، فانه استند إلى تصريحات روزفلت المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث جاء في نص البيان ما يشير إلى ذلك في الفقرة التالية: (... لقد أعطى الرئيس الأمريكي روزفلت، تأكيدا في تصريح أدلى به باسم الحلفاء بان حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة، ستكون محترمة في تنظيم العالم الجديد، إن الشعب الجزائري الذي يجد له قوة في هذا التصريح يطلب منذ اليوم، كي يتجنب كل سوء تفاهم وكي يقطع الطريق على الغايات والمطامح التي يمكن أن تنشأ غدا...)<sup>2</sup>.

من الأفكار المهمة التي وردت في نص البيان، تلك التي انتقدت سياسة الحلفاء والموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية ومسألة الاستعمار بشكل عام وبهذا الخصوص نقرأ في نص البيان: (... ولقد أغفل مؤتمر أنفا "ANFA"<sup>3</sup>، رغم انعقاده على ارض شمال إفريقيا مشكلة الاستعمار، وان الصيغة التي تقول إننا يجب أولا أن نحارب لم ينتج عنها في صلح 1919، إلا خيبة الأمل ولم ترضي أحد واضطرت شعوب مثلنا، تحملت تضحيات جسيمة في نهاية الحرب الكبرى، أن تعاني محنا قاسية، دون أن تنال مع ذلك الحرية التي مات من اجلها أبناؤها، إن الشعب الجزائري الذي

<sup>1</sup> - الأمين شريط، التعددية الحزبية، تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، د، م، ج، الجزائر، 1985، ص44.

<sup>2</sup> - أنظر النص الكامل للبيان في:

- Collot Claude et Henry Jean Robert ,Le mouvement National Algérien, Textes 1912-1954, Alger, OPU, 1981 .p 154 .

<sup>3</sup> - المقصود هنا مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب الأقصى عام 1943.

يعلم مصير الوعود التي أعطيت له أثناء الحرب الأولى، يريد أن يرى مستقبله مكفولا بانجازات ملموسة وعاجلة وهو يقبل كل التضحيات وعلى السلطات المسئولة أن تسلم بحريته...<sup>1</sup> .

في يوم 31 مارس 1943 قام وفد ضم السادة فرحات عباس، الدكتور بن جلول، وتامزالي، ابن علي الشريف و الاخضري، بتسليم نص البيان إلى الوالي العام مارسيل بيروتون "Marcel peyrouton"، وفي اليوم الموالي سلموا نسحا منه، إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وروسيا، وبعثوا نسحا أخرى إلى زعيم لجنة فرنسا الحرة الجنرال ديغول وإلى الحكومة المصرية<sup>2</sup>، وحول هذا الموضوع يقول محفوظ قداش: (... أنه عندما انتهى عباس من صياغة البيان قدم نسخة منه لإدارة جيرو في 10 فيفري 1943...) ويضيف قداش أن جيرو رد عليه بقوله: (... لا أحترف السياسة، إنني أخوض حربا، لن يكون هناك إصلاحات، بل أريد انضمام الأهالي إلى صفوف الجيش الفرنسي. .<sup>3</sup> .

ما يمكن ملاحظته هو أن الحاكم العام مارسيل بيروتون، لم يستقبل البيان الذي استلمه في 31 مارس 1943 بنفس الموقف السلبي، المتهجم الذي اتخذته سلفه "دارلان"، إزاء مذكريتي 20 و22 ديسمبر 1942، فانه ولاشك قد اكتشف رائحة قوية من "الفيدرالية"، التي اعتقد أنها نشأت في مكتب السيد روبرت ميرفي، الذي رحب بالبيان فقط لإحراج غريمه ديغول<sup>4</sup>، بالرغم من أن بيروتون كان مرتابا من نوايا عباس، فانه أبلغ أصحاب البيان أنه مستعد لدراسة مطالبهم بعناية، على شرط أن يجرروا ملحق إضافي للبيان وأتبع بيروتون سياسة المسالمة واتخذوا قراراتين سياسيين هامين:

**القرار الأول:** صدر في 3 أبريل 1943 ويقضي بإنشاء "لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية"

**أما القرار الثاني:** تضمن إطلاق سراح المساجين السياسيين الجزائريين ومن بينهم مصالي الحاج. بالعودة إلى ملحق البيان الذي سهر فرحات عباس، على صياغته وتحوير بعض أفكاره التي لم تكن واضحة للجانب الفرنسي في النص الأول، وبالتالي فان عباس أراد من هذا الملحق أن يقنع مصالي الحاج بوجهة نظره، أنه تخلى عن أفكاره القديمة الاندماجية، وحول هذا الموضوع تذكر بعض المصادر المعاصرة للحدث، أن عباس قد التقى بمصالي الحاج خلال هذه الفترة وتناقش معه حول محتوى

- Collot Claude et Henry Jean Robert ,op.cit.p154.

<sup>1</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 173.

- Mahfoud Kaddache, Histoire..., op.cit.p641.

-IBID.p651.

<sup>2</sup>

<sup>3</sup>

<sup>4</sup>

البيان، وما يحمله من أفكار وتضيف أن مصالي الحاج قد تنبه لأغراض وأهداف السلطة الفرنسية، عندما قال لفرحات عباس كلمته المشهورة: (... أني أثق فيك لإقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، وفي المقابل لا أثق أبدا في فرنسا، إنها لن تعطيك شيئا وأنها لا تتنازل إلا بالقوة ولن تعطي إلا ما ينتزع منها.....)<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى أراد أن يوصل رسالة إلى السلطات الفرنسية مفادها، أنه ليس لفرنسا الوقت لكي تضيعه وأنها يجب أن توافق على الأقل على جزء من الإصلاحات التي يطلبها، ذلك أن هذه المطالب التي تقدم بها لا تهدف بأي حال من الأحوال، إلى فصل الجزائر عن فرنسا ولمح انه لا يستطيع في حالة عدم وجود هذه الإصلاحات، أن يمنع مصالي الحاج وأتباعه من إشعال نار ثورة شاملة، وحدد ملحق البيان التأكيد على المطالب السابقة، مركزا على أهمية إعطاء الجزائر دستورها الفيدرالي، ومشاركة الأهالي في الحكومة كحق دستوري، وهو مطلب أقرب ما يكون إلى الحكم الذاتي وبالتالي نوعا ما غريب عن أفكار وأراء الأحزاب الوطنية-حزب الشعب الجزائري- ذو التوجه الاستقلالي التام عن فرنسا، ولما كانت فترة جירו ومساعدته مارسيل بيروتون قصيرة، لم يعطوا للبيان وملحقه أهمية مكثفين فقط بإعطاء وعود وتشكيل لجان لدراسة البيان.

اجتمعت لجنة الدراسات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مرتين: ففي الاجتماع الأول الذي عقد يومي 14 و17 أبريل، أما الاجتماع الثاني فعقد من 23 إلى 26 جوان 1943، بحضور المدير العام للشؤون الإسلامية "أوغسطين بيرك" (Augustin Berque)، وتم تحرير ملحق البيان يوم 26 جوان من نفس السنة، وتضمن ملحق البيان فصلين:

الفصل الأول: متعلق بإصلاحات آجلة لن يتم إنجازها إلا بعد نهاية الحرب، ومما جاء في هذا الفصل: (... عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف كافة الجزائريين ...)<sup>2</sup>.

أما الفصل الثاني فانه نص على إصلاحات عاجلة طالب الشعب الجزائري بتنفيذها في الحين، و سلم ملحق البيان إلى الجنرال ديغول ونسخة منه إلى ديوان الجنرال كاترو (Catroux)، ولما أصبح هذا الأخير واليا عاما على الجزائر في 30 جوان 1943، رفض بشدة أن يلتزم بتعهدات سابقه وضرب عرض الحائط كل جهود عباس وجماعته وصرح بأنه مشغول بالحرب لا بالسياسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Mahfoud Kaddache, Histoire..., op.cit,p669.

<sup>2</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار.....، المصدر السابق، ص، 174.

<sup>3</sup> - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، (تر)، سليم منحي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 316 و317.

## ج- حركة أحباب البيان والحرية وفقدان الأمل في الوعود الأمريكية:

أمام تنامي موجة غضب الوطنيين الجزائريين جراء رفض السلطات الفرنسية المتوالي للمطالب الوطنية المعبر عنها في البيان وملحقه، وغياب الإرادة السياسية للجنة فرنسا الحرة في معالجة المسألة الجزائرية، وإهمالها بشكل واضح من خلال تأكيدات الجنرال ديغول في الكثير من المحطات على بقاء الجزائر كجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية الفرنسية، تأكد هذا في خطاب قسنطينة 1943 وبعد ذلك في مؤتمر برازافيل 1944، وبذلك أراد قطع الطريق على أصحاب البيان ومساعي فرحات عباس لتشكيل جمهورية جزائرية مرتبطة مع فرنسا بحكم فيدرالي.

حتى يقلل ديغول من غضب الوطنيين الجزائريين فإنه اصدر مرسوم 7 مارس 1944، لأنه لم يستوعب ما كان يجري في الجزائر من تزايد الشعور الوطني نحو الاستقلال، وضرورة إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية يتحقق معها الاستقلال، ولم يقبل بمطالب الجزائريين وظل تفكيره متأثراً بوحدة الإمبراطورية الفرنسية، وهي الأسباب المباشرة التي جعلته يعلن عن هذه الإصلاحات، وهي في حقيقة الأمر مستوحاة من "مشروع بلوم فيوليت"، ومن أبرز ما جاء في المرسوم هو حق منح المواطنة الفرنسية لعدد من الجزائريين وإنشاء غرفة برلمانية خاصة بالجزائر<sup>1</sup>.

في خضم هذه الأحداث اتجه الرفضون لمرسوم 7 مارس 1944، والمتمسكون بمطالب البيان إلى التفكير في إنشاء إطار تنظيمي للدفاع عن مطالب البيان، بحيث لم يمضي أسبوع واحد عن صدور المرسوم حتى ظهرت "حركة أحباب البيان والحرية"، حيث قام فرحات عباس بإجراء اتصالات واسعة مع التشكيلات السياسية الأخرى، ودار النقاش حول هذا المشروع الجديد، فالاتصالات شملت جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري على وجه الخصوص، ولم تتأخر جمعية العلماء في الموافقة على المبادرة، بالرغم من مخاوف الشيخ الإبراهيمي من سياسة فرحات عباس المطالبة باتحاد فيدرالي مع فرنسا، التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية على مستقبل الحركة الوطنية<sup>2</sup>.

1- نلاحظ أن المعمرون رأوا في مواد المرسوم انه يحمل تنازلات كبيرة لفائدة الوطنيين، وبالتالي لم يؤيدوا الإصلاحات المرتقبة وقد عبرت صحيفة "لا

ديباش الجيريان" عن رفض المعمرون لمرسوم 7 مارس 1944. للمزيد راجع، جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 57.

2- شايب غزواتي قدادرة، المرجع السابق، ص، 163.

أما حزب الشعب الجزائري فيذكر فرحات عباس، أنه أجرى اتصالات مع مصالي الحاج بعد إطلاق سراحه في مارس 1943، ويذكر انه قضى يوما في بيته بسطيف، ثم بعد إقامة قصيرة في الجزائر العاصمة، وضع تحت الإقامة الجبرية في " بوغار بقصر الشلالة"<sup>1</sup> وزاره عباس بإقامته الجبرية مرتين أخرها في 23 ديسمبر 1944<sup>2</sup>، حيث أبدى مصالي موافقته على هذه المبادرة لكنه سجل له بعض التحفظات<sup>3</sup>. وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري فقد رفض الانضمام إلى الحركة، بحجة أن فرحات عباس قد تسرع في تأسيس الحركة وفي المقابل أسسوا حركة خاصة بهم أطلقوا عليه اسم "أصحاب الديمقراطية"، وكانوا يصرحون بأن هدفهم هو محاربة النازية وحماية فرنسا أولا، أما المسألة الجزائرية فهي في نظرهم ستسوى بعد الحرب، وهذا ما يتضح من خلال تصريح "عمار اوزقان"، في العدد الأول من "جريدة الحرية"، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، لقد أثمرت اتصالات عباس مع الجمعية وعناصر حزب الشعب على التوحد لإنشاء حركة أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1944 بمدينة سطيف<sup>4</sup>، وكان الهدف من تأسيسها هو تحقيق مطالب البيان، وعن أهداف الحركة فيلخصها عباس كما يلي<sup>5</sup>:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة، وهي الدفاع عن البيان.
- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا .
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها، ثم حددنا وسائل نشاط حركتنا كما يأتي:
- إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد .
- إقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار يؤازر البيان .
- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة، مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن في الجزائر بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء.
- سهل ترسيم الحركة بعد إيداع ملف اعتماد قانونها الأساسي، من نجاحها فالإدارة الفرنسية استحسنت المبادرة، فحسب توصيات اوغستين بيرك (...). الحركة هذه مسموح لها ويعتقد

<sup>1</sup> - تابعة إداريا حاليا لولاية المدية.

<sup>2</sup> - حول هذه الاتصالات أنظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار...، المصدر السابق، ص، 182.

<sup>3</sup> - Mahfoud Kaddache, Histoire..., op.cit, p 669.

<sup>4</sup> - شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص، 327.

<sup>5</sup> - فرحات عباس، ليل الاستعمار...، المصدر السابق، ص، 182.

الحاكم العام شاتينو جازما انه بالإمكان استغلال هذه الحركة لإرجاع فرحات عباس إلى المعسكر الفرنسي...<sup>1</sup>، أما الإطارات الشيوعية والأقدام السوداء فاعتبروها حركة خطيرة، واعتبروا فرحات عباس زعيما خطيرا لأنه يتمتع بدعم كبير في الوسط السياسي الفرنسي، وله القدرة على إقناع الرأي العام العالمي، خاصة بعد أن أصبح كثير التردد على مكتب "روبير مورفي".

حققت الحركة في ظرف وجيز نجاحا كبيرا، من خلال الإقبال الكبير للجزائريين في الانخراط فيها، وتعبئتهم للالتفاف حول مطالب البيان، حيث وصل عدد المنخرطين فيها إلى حوالي 500 ألف منخرط<sup>2</sup>، معتمدة في ذلك على جريدة "المساواة لسان حالها في بث دعايتها، ووفرت الحركة الغطاء السياسي الشرعي لعودة نشاط أعضاء حزب الشعب المحظور للعمل السياسي<sup>3</sup>، فكيف سيكون عمل الحركة في ظل التناقض الإيديولوجي الموجود داخل تيارات المشكلة الحركة؟

عقدت الحركة مؤتمرها الأول في الأسبوع الأول من شهر مارس 1945، بالجزائر العاصمة وحضرته التشكيلات الثلاث المشكلة لهذا التحالف، نلاحظ أن المؤتمر قد سادته جو من التفاهم على مبدأ تحقيق الاستقلال، غير أن الملفت للانتباه أنه خلال المؤتمر وأثناء المناقشات ظهر تطور جديد على مستوى المطالب التي كانت الحركة قد طالبت بها منذ تأسيسها، حيث انه خلال المؤتمر لم يبقى الحديث عن جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا، بل أصبح الحديث عن برلمان جزائري وحكومة جزائرية، حيث أعلن المؤتمر بأغلبية ساحقة معارضته لأي نظام فيدرالي مع فرنسا، وترك الحرية للدولة الجزائرية المقبلة في اختيار النظام الذي ترضاه وتراه مناسبا لها.

توصل المؤتمر إلى إصدار التوصيات التالية: (...). يصرح أعضاء حركة أحباب البيان والحرية، بأن بيان الشعب الجزائري المحرر يوم 10 فيفري 1943، والذي قدم إلى الحكومة الفرنسية لازال القاعدة الأساسية لإعمالهم...<sup>4</sup>، وركز المؤتمر على عدة مسائل هامة نذكر منها:

- تبديل المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
- الاعتراف بالعلم الوطني.
- تبديل الولاية العامة بحكومة جزائرية.
- إطلاق سراح مصالي الحاج بدون أي قيد أو شرط .

<sup>1</sup> - أي ري غولدزيغر، المرجع السابق، ص 281.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 228.

<sup>3</sup> - الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 77.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920 - 1936)، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 300، 301.

شكلت مبادرة عباس في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، ومواصلة برنامجه المعلن لتحقيق مطالب البيان صدمة عميقة في وسط الرأي العام الفرنسي، وكان سبب هذه الصدمة هو تحول عباس من التوجهات الاندماجية مع فرنسا والولاء المستमित لها، إلى التوجهات الفيدرالية القريبة من أطروحات الاتجاه الاستقلالي، وبقراءة أخرى فان الوطنيين الجزائريين هم أيضا صمموا على انطلاقة جديدة في نضالهم السياسي الوطني، بعد أن فشلت جهودهم في تليين مواقف الاستعلاء لقوات الحلفاء والاستعمار الفرنسي تجاه مسألتهم الوطنية<sup>1</sup>.

منذ انعقاد المؤتمر الأول للحركة أثبت حزب الشعب الجزائري، انه القوة الوحيدة المسيطرة داخل الحركة من القمة إلى القاعدة، حيث كانوا يديرون الخلايا والمقاطعات ويتحكمون في زمام أمورها، القيادة الحقيقية للحركة لم تكن بيد فرحات عباس وجماعته، لان إشارات حزب الشعب الأصغر سنا والأكثر ديناميكية وجرأة اضطلعوا بمسؤولية تحضير المؤتمر، سيحصلون على سلسلة من النجاحات التي ستدمر إستراتيجية فرحات عباس ومحاولاته المعتدلة (الثورة بالقانون).

وننتج عن هذا الوضع أن أصبحت جماعة عباس أقلية على كل المستويات داخل الحركة، والمذكورة الخاصة بإقامة جمهورية مستقلة في إطار فيدرالي مع فرنسا وجزائر مستقبلية تحت رعاية فرنسا باتت مرفوضة، لان اقتراح حزب الشعب القاضي بإنشاء برلمان جزائري وحكومة جزائرية لا علاقة لها بفرنسا، لقي ترحيب ومباركة الجميع<sup>2</sup>.

تتفق الكثير من الدراسات الغربية على تأثير السياسة الأمريكية في الساحة السياسية الجزائرية، أثناء الحرب العالمية الثانية كان محسوسا وواضحا على الحركة الوطنية في الجزائر، فقد أصبحت الجزائر منذ نزول الحلفاء بها في خريف 1942 وإلى غاية 1944، قاعدة للإستراتيجية الأمريكية بالمتوسط، وفي هذا الإطار تذهب الباحثة بول ماري دو لاغروس إلى القول: (... أن فترة الغليان الوطني التي عرفتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، قد غذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الانطلاقة هي ميثاق الأطلسي وان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية استوحت من هذا الميثاق، فالخطة التي عازمت على تطبيقها في الجزائر كان قد اقترحها مركز الدراسات الأمريكية القريب من الحزب الديمقراطي، ففي تقرير له في بداية الحرب، اقترح تحويل كل المستعمرات إلى بلدان توضع تحت الوصاية الدولية، تبنى روزفلت في البداية اقتراحات هذا التقرير، لكنه

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 55.

<sup>2</sup> - أني ري غولدزيغر، المرجع السابق، ص، 287.

مالبت أن تخلى عنها، لصعوبة تطبيق هذه المقترحات، واصطدامها بعراقيل تعود في الأساس إلى تناقضات السياسة الأمريكية، ورفض الدول الاستعمارية الكبرى فرنسا وبريطانيا- للهيمنة الأمريكية من جهة أخرى..<sup>1</sup>، وفي نفس الإطار يرى جاك بيرك: (... مع الإنزال الأمريكي فان صورة فرنسا التقليدية في المغرب الكبير قد تلاشت....)<sup>2</sup>.

إن إنزال الأمريكيين ثم إقامة معسكراتهم بالجزائر، كان له صدى كبيرا عند السكان بغض النظر عن أصولهم ثقافتهم ومستواهم الاجتماعي، إن التفوق المادي والتقني للجيش الأمريكي أثار إعجاب كل سكان المغرب العربي، لأنهم اكتشفوا جيش منتصر يتجاوز بكثير الجيش الفرنسي المتقهقر، الغير المكيف لخوض حرب عصرية نظرا لسوء تسليحه، إن هزيمة جوان 1940 بعيدا عن شمال إفريقيا، لم يكن وقعها مؤثرا مثل هزيمة الثلاثة أيام في خريف 1942، التي بقيت ذكراها في الأذهان، لان الجزائريين عاشوها عن قرب<sup>3</sup>.

وفي هذا الشأن يذكر حسين أيت احمد وهو احد المعاصرين للأحداث: (... كان الجنود الأمريكيون يدخلون الأحياء الممنوعة عليهم، مشيران مشاجرات مع الفرنسيين، رغم ذلك أو بالأحرى ربما لذلك كان الجزائريون يتعاطفون مع الجيش الأمريكي، كان هناك نوع من الطابع الديمقراطي في سلوك الجنود والضباط الأمريكيين، ولم نكن آنذاك نلقي بالا للدعاية وكنا نؤمن حرفيا بالأوهام التي تمخض عنها لقاء محمد الخامس و روزفلت خلال مؤتمر أنفا<sup>4</sup> يمكن للباحث المتمعن أن يستنتج أن السلوك الأمريكي في الجزائر، عبر شخصية روبر ميرفي الذي استطاع استغلال عباس لترويج أفكار وشعارات الأطلسي بين الجزائريين، ووقع بذلك في فخ السياسة الأمريكية المبنية أساسا على التناقض، فالتصريحات العلنية لسانة الأمريكان تظهرها أنها نصيرة القضية الجزائرية والشعوب المستعمرة بشكل عام، لكن ما كانت تخفيه كان في خدمة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والغريب في الأمر بقاء فرحات عباس وبعض أعضاء الحركة الوطنية الملتفين حول حركة أحباب البيان والحرية، مشدودين إلى الوعود الأمريكية حتى عشية مجازر الثامن مايو 1945، رغم أن حقيقة

<sup>1</sup> - Paul Marie de La Gorce, L empire Ecartelé, ed, Denoël, Paris, 1988, p344.

<sup>2</sup> - Jacques Berque, Memoirs des deux rives, seuil, paris, 1989, p101.

<sup>3</sup> - أي راي غولديغر، المرجع السابق، ص، 146.

<sup>4</sup> - حسين ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح، 1942-1952، تر، سعيد جعفر، منشورات البربخ، 2002، ص، 32.

الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية، قد اتضح بجلاء منذ توقيع اتفاقية كلارك-دارلان السالفة الذكر<sup>1</sup>.

والأكثر غرابة هو أن عباس إلى غاية شهر أفريل 1945، كان لا يزال يطمح في الحصول على هذا التأييد، والدليل على ذلك الخطاب الجماهيري الذي ألقاه بمدينة سطيف، يوم 29 أفريل 1945 وكان ينتظر أن يشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو، حيث صرح: (... بأن هذا المؤتمر سيضمن الحرية لجميع الشعوب وان الشعب الجزائري سيكون من بينها..).<sup>2</sup>، وكان أيضا متحمسا لفكرة حضور أشغال مؤتمر سان فرانسيسكو، معتمدا على الوعد الصادر عن الحلفاء من أن الشعوب المستعمرة سيكون لها حق المشاركة في مؤتمر السلام وان تعبر عن نفسها بكل حرية<sup>3</sup>، نفس القناعة كانت عند الشيخ البشير الإبراهيمي، الذي صرح من مدينة تلمسان في 16 مارس 1945 قائلا: (... بان مؤتمر سان فرانسيسكو سيجلب استقلالاً جزئياً لشعوب شمال إفريقيا..)، ولعل على هذا العوامل هي التي جعلت الجزائريون يعلقون أمالهم على الولايات المتحدة الأمريكية، في فرض منطقتها على فرنسا بعد الانتصار على النازية وإنهاء الاستعمار الفرنسي من الجزائر<sup>4</sup>.

وضمن نفس الاعتقاد ذكرت مصالح الاستخبارات الفرنسية العامة في مارس 1945، أن اجتماعاً لأحباب البيان انعقد بوهران، تحدث فيه الأمين العام للحركة محمد صالح بن رجم قائلا: (...توجد أمة أجنبية وراءنا إنها أمريكا، فأعتقد الجميع انه ثمة دعم أمريكي حقيقي للمسألة الجزائرية.<sup>5</sup>)

وفي المقابل نلاحظ أن أعضاء حزب الشعب الجزائري، قد فقدوا الأمل في الحصول على تأييد الأمريكيين للمسألة الوطنية ونيل الاستقلال حيث اكتشفوا خبث السياسة الأمريكية، ويؤكد هذه المسألة احد ابرز مناضلي حزب الشعب خلال هذه الفترة، المرحوم الشاذلي المكي حيث ذكر: (... أن ممثلي حزب الشعب قاموا بنفس المهمة، التي قام بها فرحات عباس حيث اتصلوا هم أيضا بالمسئول الأمريكي روبر ميرفي، الذي قال لهم إن المعلومات المستقاة من مصادر

<sup>1</sup>- راجع محتوى هذا الاتفاق في الملحق السابق رقم(7):

- Agreement between General Mark Clark and Admiral François Darlan, Algiers, November, 22.1942.F.R.U.S 1942.II.453

<sup>2</sup>- وفقا لشهادة محمد ممشاوي أنه تحدث مع عباس في نهاية شهر ابريل 1945 بحضور خليفة بن عمار واحمد بومنجل، وشوقي مصطفى وأكد لهم

عباس "بان لديه وعود من الجانب الأمريكي، بتشكيل حكومة جزائرية"، راجع: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني...، المرجع السابق، ص3.

<sup>3</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص197.

<sup>4</sup>- بنيامين سطورا، مصالي الحاج 1898-1974، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصة للنشر الجزائر 1999. ص، 183.

<sup>5</sup>- أني ري غولديغر، المرجع السابق، ص284.

مختلفة تدل على أن حركتكم لا تمثل أغلبية الشعب الجزائري، وان هذا الأخير لن يتبعكم ولن يعطيكم ثقته في حال استشارته...<sup>1</sup> .

في هذا الجو المشحون بالغضب المتصاعد بين أوساط المجتمع الجزائري، وداخل قيادته الوطنية استطاع حزب الشعب الجزائري، من تحذير وغرس أفكاره بين المجتمع الجزائري الأكثر حرمانا مستغلا في ذلك الغطاء السياسي الذي منحتة إياه حركة أحباب البيان والحرية، في هذه الأجواء المتميزة بتزايد وتيرة العنف والتصادم بين المعمرين والجزائريين وقعت مجازر 8 ماي 1945، فالظرف الدولي الذي وقعت فيه المجازر والمتسم ببداية ظهور ملامح عالم جديد بقوى جديدة، جعل الولايات المتحدة الأمريكية، تتزعم مجموعة دول أوروبا الغربية-الحلفاء أثناء الحرب- ورأينا كيف كان تدخلها في شمال إفريقيا منقذا لفرنسا من دول المحور.

وبالرجوع إلى الدور الذي لعبه فرحات عباس في تشكيل حركة أحباب البيان والحرية، فان تلك الوعود التي تلقاها من طرف الأمريكيين والمتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتشكيل حكومة جزائرية التي أصبحت حديث العام والخاص، وازدياد تعلق الشعب الجزائري بوعود الأمريكان، فانه لم يدرك مدى الاختلاف الذي كان بين الفرنسيين فيما بينهم من جهة، ومع الانجلو ساكسون من جهة أخرى، حول الحصول على مناطق النفوذ والمصالح الإستراتيجية داخل المستعمرات، واستعمال موضوع معالجة المسألة الاستعمارية كورقة ضغط من طرف الإدارة الأمريكية في تحقيق مآربها الامبريالية، والخلاف الذي كان بين لجنة فرنسا الحرة والإدارة الأمريكية في الجزائر واحد منها.

ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة الرئيس روزفلت تتبنى الخيار المعادي للاستعمار على الأقل ظاهريا، من خلال الميثاق الأطلسي الذي نص على السلم المبني على قاعدة التنمية والتبادل الحر بين كل دول العالم والمساواة بين الشعوب، اعتقد الوطنيون الجزائريون أن الميثاق الأطلسي هو دعوة صريحة من طرف أمريكا لحق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>2</sup>، هذا الاعتقاد ازداد عندما صرح نائب كاتب الدولة الأمريكي "سيمنر ويلس"، وكاتب الدولة لشؤون الخارجية "كوردال هال" لصالح استقلال الشعوب المستعمرة فقد صرح "سيمنر. ويلس" قائلا: (... إن انتصارنا لا بد أن يقترن أيضا بحرية جميع الشعوب من الهيمنة الاستعمارية التي انتهت، حق الشعوب في الاستقلال لا بد أن يعترفوا به... ) أما كوردال هال فقد صرح هو أيضا: (... لقد قلت إن الرئيس وأنا وكل الحكومة نتمنى

<sup>1</sup> - محاضرة ألقاها السيد الشاذلي المكّي، في النفق الجامعي، الجزائر العاصمة، يوم 8 ماي 1969، حيث أكد انه كان شخصا ضمن الوفد الذي ضم إلى جانبه كلا من حسين عسلة والحاج شرشالي.

<sup>2</sup> - Mahfoud Kaddache, Histoire..., op, cit, p628.

الآن الحرية لجميع الشعوب المستعمرة وأيضا في اقرب الآجال.....)<sup>1</sup>، إن مبدأ روزفلت المعادي للاستعمار والذي عبر عنه أثناء مؤتمر الدار البيضاء 1943 "أنفا" بالمغرب الأقصى جانفي 1943، تحول إلى اعتراف بضرورة التفاوض بخصوص تطوير الشعوب المستعمرة، التي أصبحت مؤهلة للحصول على الاستقلال، مقابل الخدمات المقدمة أثناء الحرب، بالرغم من التواجد الأمريكي في الجزائر (1942) إلى غاية عام 1944)، الذي لعب دورا هاما في دفع وتشجيع الحركة الوطنية إلى المطالبة بتسوية المسألة الجزائرية، والحصول على الاستقلال في إطار الحكم الفيدرالي بفضل حملته الدعائية وقوة إمكانياتها<sup>2</sup>، غير أن مواقفها من المسألة الجزائرية قد تأكدت بوضوح عندما أفصح ممثلها السيد روبرت ميرفي، عقب اتصاله بقائد القوات الفرنسية، آنذاك الجنرال جيرو حيث حدد له أهداف السياسة الأمريكية بشمال إفريقيا وهي امتداد للاتفاقيات السابقة (ويقان-ميرفي) و(كلارك-دارلان)، والأهداف التي حددها الطرفين هي:

- إعادة السيادة الفرنسية في جميع مناطق التي سبق للعلم الفرنسي أن رفر عليها قبل سنة 1939 سواء في فرنسا أو في مستعمراتها.

- و في حالة القيام بعمليات عسكرية في المنطقة التابعة لفرنسا (أي داخل التراب الفرنسي أو في المستعمرات)<sup>3</sup>، فإن السلطات الأمريكية لن تتدخل بأي طريقة في هذه القضايا لأنها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية، والإدارة القومية الفرنسية<sup>4</sup>.

بالرغم من أننا نسجل بعض حالات الفتور في العلاقات الفرنسية الأمريكية، بسبب سوء التفاهم الحاصل بين روزفلت والجنرال ديغول وبسبب أن هذا الأخير أراد أن يقطع الطريق أمام المشاريع الأمريكية في الجزائر، ويعتبر مؤتمر برازافيل أول فرصة للجنرال ديغول في التعبير عن ذلك، ومعارضة الطموحات الأمريكية داخل المستعمرات الفرنسية، وظهر ذلك جليا في الجزائر عندما أعلنت السلطات الفرنسية، أنها ترفض منح الجزائر الحكم الذاتي داخل المجموعة الفرنسية (الاتحاد الفيدرالي)، وهي الفكرة التي طالما طالب بها عباس كما رأينا مع البيان وملحقه، والحقيقة أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المسألة الجزائرية، قد اتضح قبل وقوع مجازر الثامن مايو عندما قامت

<sup>1</sup> - Mahfoud Kaddache, Histoire..., op, cit, p629.

<sup>2</sup> - أني ري غولدزيغر، المرجع السابق، ص 148.

<sup>3</sup> - Mahfoud Kaddache, Histoire..., op, cit, p651.

<sup>4</sup> - إن النقطة الأخيرة من هذا الاتفاق تعطينا فكرة عن الموقف الأمريكي، من مجازر الثامن مايو عشية انتصار الحلفاء على النازية، ودورها الفعال في الحفاظ على الوحدة الترابية للإمبراطورية الفرنسية، حيث استعملت فرنسا العناد العسكري الأمريكي من سلاح الطيران وكذا وقعت المجازر أمام أعين الفرق العسكرية التي لازالت متواجدة بالجزائر .

حكومة النحاس باشا "بالمملكة المصرية، خلال شهر ابريل 1945 بمساءلة الجنرال ديغول حول حقوق الشعب الجزائري وطالبته رسميا بمنح الاستقلال للجزائر وتونس والمغرب، وقدم نسخ من هذا الطلب إلى حكومات كل من أمريكا وبريطانيا وبلجيكا وروسيا للضغط على الحكومة الفرنسية<sup>1</sup>.

اعتبرت الحكومة الأمريكية الطلب المصري لا يحتاج حتى عناء الإجابة عليه، والسبب في ذلك أنها كانت تعيب على الحكومة المصرية موالاتها لألمانيا، ويزداد وضوح الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية عقب وقوع مجازر الثامن مايو، فالاطلاع على وثائق الخارجية الأمريكية خصوصا تلك المتعلقة بمراسلات عزام باشا باسم الجامعة العربية إلى رئيس البعثة الأمريكية بالقاهرة السيد **تاك**، محتوى الرسالة أشار إلى مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، فيما وقع في الجزائر من مجازر على اعتبار أنها كانت لها السلطة في الجزائر، وأنها تدخلت في الجزائر عام 1942 وانقذت فرنسا من سيطرة المحور وأعدت السيادة الفرنسية على شمال إفريقيا<sup>2</sup>.

عندما اطلعت الخارجية الأمريكية على نص المراسلة، فإنها اتصلت بسفيرها بباريس السيد **جيفرسون كافري**، وطلبت منه التدخل لدى السيد **جورج بيدو** وزير الخارجية الفرنسية، حيث شككت الخارجية الأمريكية في صحة الأرقام، التي قدمها وزير الداخلية الفرنسي السيد **تكسيه** بخصوص ضحايا القمع الذي عرفته الجزائر في الثامن مايو<sup>3</sup>.

وقالت الخارجية الأمريكية أن هذه الأرقام غير صحيحة، وأن القمع قد تجاوز الحدود وأن هناك أخطر الاحتمالات التي يمكن حدوثها في المستقبل، المراسلة توضح أن الإدارة الأمريكية حاولت منذ البداية التهرب من مسؤولية ما وقع في الجزائر من مجازر، فقد أصروا على عزام باشا، أنهم لم يتحركوا إلا استجابة لطلبه الشخصي وليس لطلب الجامعة العربية كمنظمة دولية، هذا يعني أن الإدارة الأمريكية كانت لا تريد تدويل القمع الفرنسي للجزائريين في الثامن مايو، والملاحظة الأخرى التي يمكن استقراءها من خلال هذه المراسلة أيضا، أن الإدارة الأمريكية قد تعاملت مع ملف **مجازر الثامن مايو 1945**، بنوع من التحفظ والحذر الشديد من منطلق أنها كانت تملك سلطة المشورة والرأي في المغرب العربي خلال هذه المرحلة خصوصا ما تضمنته قرارات مؤتمر الدار البيضاء 1943، هذا بالإضافة إلى

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 64.

<sup>2</sup> - قام الدكتور أبو القاسم سعد الله بشرح محتوى هذه المراسلات في كتابه: "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 199.

<sup>3</sup> - راجع النص الأصلي لهذه المراسلة في الملحق رقم (12).

أن الجيش الفرنسي قد استعان بالطائرات الأمريكية والانجليزية، في قبلة قرى ومد اشتر الشرق الجزائري أثناء هذه المظاهرات السلمية<sup>1</sup>

خلال خمسة عشر يوما تدخلت 28 طائرة أمريكية وانجليزية وأخرى مسترجعة، ثم تدعمت بطائرات قدمت من مكناس والجديدة بالمغرب الأقصى، تستعمل في العادة لنقل الجيش والعتاد لكن خلال هذه المرة استعملت كوسيلة للقصف وقبلة الجزائريين عن طريق الغارات الجرد منخفضة، والتي يتخللها قصف أهداف معينة بالرصاص، ولأول مرة أعلن الجيش الفرنسي عن استعماله لأسلحة رشاشة وبنادق<sup>2</sup>. Colt حرب ومسدسات أمريكية من نوع كولد

وبهذا الخصوص نشرت مجلة ستارز وهي لسان حال الجيش الأمريكي في تقرير لها بأن الفرنسيين قد استعملوا الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين، وفي ظرف يوم واحد طار الطيارون الفرنسيون نحو 300 مرة واستخدمت القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة، ثم طارت خلفها الطائرات الفرنسية والبريطانية الصنع لتسحق السكان الهاربين من المنازل، ورمي المخابئ العربية في الجبال بالقنابل<sup>3</sup>، وعليه فان المجازر وقعت أمام أعين الأمريكان ولم يتحركوا لإيقاف بشاعة القمع الذي لحق بالشعب الجزائري.

رغم كثرة شعاراتهم المعادية للاستعمار بل البعض من رأى في التواجد الأمريكي في الجزائر، أثناء وقوع المجازر بمثابة إشارة مطمئنة للفرنسيين على مساعدتهم عند ظهور أي طارئ<sup>4</sup>، بل إن تصريحات السفير الأمريكي في القاهرة، قد أثارت غضب الجنرال ديغول الذي اعتبر المسألة الجزائرية شأن داخلي يخص فرنسا وحدها، وفرنسا لا تقبل المساس بسيادتها وكان رد ديغول على الأمريكان التهديد بإغلاق قواعدهم في الجزائر ودكار بالسنغال<sup>5</sup>، فهل كان التهديد الفرنسي فعلا كافيا لإسكات أمريكا عن فضائع مايو 1945؟ أما أنها فضلت السكوت مقابل الحصول على مصالح إستراتيجية في المستعمرات الفرنسية؟

من خلال قراءة الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية، أثناء النزول وبعد مجازر الثامن مايو 1945، يتضح زيف الشعارات والوعود الأمريكية المتعلقة بتأييد قضايا التحرر ومسألة تصفية الاستعمار

<sup>1</sup> - Redouane Aïnad Tabet ,8 mai 1945 en Algérie,o.p.u Alger, p318.

<sup>2</sup> - أي ري غولدزيفر، المرجع السابق، ص 370-374.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 239.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 61.

<sup>5</sup> - سعدي بوزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 141.

حيث كان هدفها اقتصادي وسياسي في آن واحد، فعلى المستوى الاقتصادي البحث عن المواد الأولية والأسواق الخارجية، أما على المستوى السياسي فإنها كانت تعمل على إضعاف الدول الأوروبية المنافسة لها، لقد استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من تجربة الحرب العالمية الأولى، حيث أن دخولها الحرب هذه المرة لم يكن لمساعدة الدول الأوروبية على الاحتفاظ بإمبراطوريتها الاستعمارية فقط، بل أن أمريكا وظفت شعارات ومبادئ الميثاق الأطلسي على نطاق واسع لضغط على الدول الأوروبية الاستعمارية (فرنسا-بريطانيا)، في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وفي تنمية المصالح الأمريكية داخل المستعمرات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

بالرغم من خلافاتها العميقة مع سياسة الجنرال ديغول، فإنها اضطرت أمام مصالحها قبوله على مضض حيث بدأت تفكر في فترة ما بعد الحرب، ويظهر هذا جليا في الجزائر ذلك أن روبر مورفي منذ وصوله إلى الجزائر، ترأس لجنة خبراء اقتصاديين كانت مهمتها التحضير لتطوير المصالح الأمريكية المستقبلية في الجزائر، فخلال فترة حكم الجنرال جيرو تم الاتفاق على أرضية عمل وتعاون تجاري فرنسي أمريكي مستقبلي.

في هذا الإطار نلاحظ انه مع بداية عام 1943 كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد سيطرة على السوق التجارية الفرنسية، خصوصا سوق المواد الخام ونظام العملة والأكثر من ذلك فان السياسة الاقتصادية المخصصة للجزائر، فإنها بنيت على أساس برنامج إعادة الأعمار، يتم تمويله من طرف الشركات التابعة للحلفاء وليس من ميزانية الحكومة الفرنسية<sup>1</sup>.

إن اهتمام الإدارة الأمريكية بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، كان ذو أبعاد إستراتيجية مصليحه وتوسعية، وهذا نلاحظه مباشرة بعد نهاية الحرب حيث نجدها قد سيطرة على شبكة هامة من القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية في كامل تراب المغرب العربي، من ضمنها 25 مطارا لصالح قواتها الجوية، من بينها ثلاثة مطارات أساسية بالجزائر، ونظرا لأهمية هذه المصالح تم إيفاد لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي مختصة في البرامج الدفاعية، إلى المغرب العربي منذ مطلع عام 1945، ونقرأ في تصريح مقرري اللجنة مايلي: (..... يمكن الاستفادة تجاريا من هذه المصالح، ليس فقط لأعمال الصيانة والبيع وإنما بإمكاننا رسم سياسة خارجية في هذا الجانب....)، و هناك تقرير آخر صادر عن وزارة الخارجية يثمن تقرير لجنة مجلس الشيوخ، ويوصي بالاهتمام بنتائج التي توصلت إليها اللجنة، التقرير أوصى مجلس الشيوخ بمايلي: (... بان يضمن في المناطق الفريدة من نوعها في

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص62.

شمال إفريقيا، والشرق الأوسط أن تتبع الحكومة الأمريكية سياسة نشيطة عن طريق ربط علاقات صداقة مع الحكام المتحالفين معنا أثناء السلم مثلما كانت أثناء الحرب..<sup>1</sup>، ويضاف إلى هذا فان الجزائر قد احتلت أهمية خاصة في أجندة السياسة الأمريكية، خلال هذه الفترة باعتبار أنها تحتل منطقة إستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية توليه أهمية خاصة، خصوصا مع بداية إرهابات الخلاف الإيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك اقتنعت الإدارة الأمريكية، بضرورة إبعاد الاتحاد السوفيتي عن منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبهذا الخصوص يصف احد الباحثين هذه المسألة: (..مع نهاية عام 1945 بدأت سياسة التحالف الثلاثي في المتوسط تتلاشى تتطلب خيارا جديدا، هذا الخيار الجديد كان محوره هو منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على مناطق إستراتيجية في البحر المتوسط...)<sup>2</sup>، إن السياسة الأمريكية في الجزائر خلال فترة الحرب (1939-1945)، وهي مرحلة حكم الرئيس " فرنكلين روزفلت، اتسمت سياسته في الجزائر بالتناقض، ففي الوقت الذي كانت ترفع فيه الولايات المتحدة الأمريكية شعارات حق الشعوب في تقرير مصيرها وتطمئن الشعوب المستعمرة على إنهاء الاستعمار، نجدها تعمل بجهد لإعادة بناء الاستعمار الفرنسي من جديد في الجزائر، وهذا من اجل المصلحة الأمريكية فيما بعد الحرب، في الأخير يمكن رصد نتائج السياسة بالجزائر في النقاط التالية:

- بعد نزول الحلفاء بالجزائر، وبفضل جهود فرحات عباس أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على اطلاع بالمسألة الجزائرية.
- استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من تواجدها بالجزائر (من اجل إعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية)، وتحويل مجهودها العسكري في الجزائر الى استثمار استراتيجي مستقبلي.
- مجازر الثامن مايو 1945 كشفت لرأي العام الجزائري زيف الشعارات والوعود الأمريكية
- دور أمريكا في تثبيت سلطة الجنرال ديغول ومدى مسؤوليتها في الوضع الذي آلت إليه أوضاع الحركة الوطنية الجزائرية أثناء هذه الفترة.

إن التبعية الاقتصادية والضعف السياسي في فرنسا خلال الفترة ما بين 1944-1945، جعلت فرنسا توجه أنظارها إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدعم الاقتصادي، هنا نسجل أن

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 63.

<sup>2</sup> - William Reitzell ,The Mediterranean,Its Role in America Foreign Policy,New York Kennedy Press.1969p73

المستشار السابق للجنرال جيرو القريب من الإدارة الأمريكية، السيد جون موني هو الذي وضع قواعد التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ففي شهر نوفمبر 1944 وضع برنامج استيراد يمتد إلى غاية مطلع سنة 1946، أصبحت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية تغطي حاجيات فرنسا بـ 50% من المنتجات الفلاحية والغذائية و 25% من الفحم والمواد الأولية و 80% من المواد النصف المصنعة و 90% من المواد الجاهزة<sup>1</sup>، في هذا السياق التاريخي ما يمكن ملاحظته على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية أنها بدأت تتجه نحو التفاهم بعد أن شهدت أسوأ حالاتها أثناء الحرب، بسبب الخلافات الكبيرة بين روزفلت وديغول ومما زاد في تعزيز هذه العلاقات مباشرة بعد نهاية الحرب، يرجع إلى ذلك الصراع الذي سيظهر بين المعسكرين الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، في إطار ما سمي بالحرب الباردة وستصبح الدول الأوروبية الاستعمارية مهددة بالمد التحري، المدعوم من طرف المعسكر الشيوعي .

و أمام هذا الوضع انضوت الدول الاستعمارية تحت عباءة الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرأسمالية الغربية الجديدة، وهذا كان من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية على أوروبا، التي فقدت ريادتها للعالم بسبب خسائر الحرب، استطاعت الإدارة الأمريكية بفضل المساعدات المقدمة لآوروبا من اجل الأعمار - مشروع مارشال - وتشكيل التحالف العسكري الأطلسي الناتو، مكن الولايات المتحدة من قيادة المعسكر الغربي بعد الحرب الثانية.

ترى في خضم هذه المتغيرات الدولية ما هو المآل الذي ستؤول إليه العلاقات الفرنسية الأمريكية بعد نهاية الحرب؟ وما هي التأثيرات هذه المرحلة على الجزائر؟ إذن هذه أهم التساؤلات التي سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي إنشاء الله.

---

- André Kaspi, La mission de Jean Monnet a Alger, Mars- octobre 1943, Publications de la Sorbonne, 1971.

# الفصل الثاني:

## التحالف الامريكى الفرنسى فى الجزائر 1945-1954

### \* - عناصر الفصل الثانى:

- 1- التحالف الامريكى الفرنسى فى مواجهة الشيوعية العالمية .
- 2- المشاريع الامريكىة نحو الجزائريين.
- 3- الدعم الامريكى للسياسة الفرنسية فى الجزائر.
- 4- جهود الحركة الوطنية فى تدويل القضية الجزائرية و مواجهة الإستراتيجية الامريكىة.

سمحت تجربة الحرب العالمية الثانية للإدارة الأمريكية من التعرف على الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر في الحوض الغربي للمتوسط، إن المساعدات الأمريكية لفرنسا المحاربة في إحكام قبضتها على الجزائر كان عربونه، فتح أبواب الجزائر على مصراعيها أمام الإستراتيجية الأمريكية، وتمثلت في السيطرة على شبكة واسعة وهامة من القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية، ليس فقط في الجزائر ولكن في كامل المغرب العربي، من بينها 25 مطارا لصالح قواتها الجوية، منها ثلاثة مطارات أساسية في الجزائر، زيادة على ذلك فإن الجزائر قد احتلت أهمية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار موقعها الاستراتيجي في الحوض الغربي للمتوسط، الذي أصبحت توليه أهمية خاصة مع بداية ظهور الخلاف الإيديولوجي بينها وبين الاتحاد السوفيتي، هذا ما وصفه احد الباحثين عندما قال انه مع بداية عام 1945، بدأت سياسة التحالف الثلاثي في المتوسط في التلاشي وتطلب خيارا جديدا، هذا الخيار الجديد كان محوره هو منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على مناطق استراتيجية في المتوسط.

إن ما تمخض عن الحرب العالمية الثانية من نتائج وخيمة على فرنسا، جعلها في وهن سياسي واقتصادي لا مثيل له، أدى بها اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية، للحصول على الدعم الاقتصادي لمواجهة آثار الحرب، وفي هذا الإطار أسهمت جهود الخبير الفرنسي الكبير جون موني، في تثبيت قواعد التبعية الاقتصادية والسياسية الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب، وفي هذا السياق يمكن ملاحظة انه على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية، أنها بدأت تتجه نحو التفاهم، ومما زاد في تعزيز هذه العلاقات ذلك الصراع الذي سيظهر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم، وكان دعمها لفرنسا مشروط دائما بعدم تمكين الأحزاب اليسارية من الوصول إلى السلطة في باريس.

ومن اجل الحفاظ على المصالح الغربية في شمال إفريقيا، فإن الإدارة الأمريكية كانت أكثر وعيا بهذه المسألة، مثلما يثبتته احد التقارير الصادر عن مجلس الأمن القومي (N.S.C)، والموجه إلى الرئيس هاري ترومان، ويمكن أن نقرأ في هذا التقرير العبارة التالية: (...بسبب أهمية إفريقيا الشمالية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المقاطعات الثلاث، الجزائر، وتونس والمغرب الأقصى.. يشكلون مع بعض وحدة سياسية وجغرافية لشمال إفريقيا الفرنسي، والمغرب الأقصى هو الأكثر أهمية، باعتباره ركيزة أساسية كحجر بين الأطلسي والمتوسط...)، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة تعتبر نفسها معنية بشكل مباشر، بقضية حفظ الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، ومواجهة أي تهديد شيوعي محتمل ضد التواجد الفرنسي، تجسيدا لهذه الغاية فقد أدمجت الجزائر في المخططات الأمريكية - مشروع

مارشال 1947 و معاهدة حلف الشمال الأطلسي عام 1949-، وأصبحت أمريكا مطالبة بتقديم الدعم الاقتصادي لفرنسا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، وعليه يمكن القول أن المخططات الأمريكية منحت فرنسا وسائل جديدة في تشديد قبضتها على الجزائر، دون أي اعتبار لمطالب الحركة الوطنية. إن السياسة الأمريكية في الجزائر كانت تهدف من جهة أخرى إلى احتواء اقتصادي وعسكري وسياسي للمسألة الجزائرية، ولهذا الغرض فإنها نظمت سلسلة من المؤتمرات والندوات حول شمال إفريقيا، أبرزها ندوة طنجة أكتوبر 1950 حيث استطاع الدبلوماسي الأمريكي ماك غي من تقديم خلاصة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وحدد موقفها بوضوح من مطالب الوطنيين المغاربة الاستقلالية، وتوافقت النظرة الأمريكية مع الرأي الفرنسي القائل بان المغاربة عموما غير مؤهلين لتسيير شؤونهم بأنفسهم في حال منحهم الاستقلال.

ولكن في نفس الوقت كانت الإدارة الأمريكية تدرك مدى الضعف السياسي الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة، وتحجر سياستها في الجزائر رغم إعطائها قانونها الخاص لعام 1947، لكن لوبي المعمرين عمل على إبقائه مجرد نصوص قانونية لم تجد طريقها إلى التنفيذ، إلا ما يخدم مصالحها في الجزائر، أمام استمرار الانسداد السياسي في الجزائر بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، تثير مخاوف الفرنسيين وتطالبهم بضرورة تطبيق قانون الجزائر على أرض الواقع، دون اللجوء إلى إصلاحات جديدة لتفادي ما هو أسوأ في المستقبل، إن تجربة فرنسا الفاشلة في الهند الصينية جعلتها مرة أخرى تسارع في طلب العون من حلفائها الغربيين، لمواجهة المد الشيوعي في مستعمراتها الإفريقية، واقترحت عليهم دمج اقتصاديات المستعمرات الإفريقية في الاقتصاد الأوربي، نتيجة لذلك ظهر مشروع اورا أفريقيا، وبواسطته ضمنت إشراك الدول الغربية في مسألة الحفاظ على مستعمراتها من الزحف الشيوعي.

تميزت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، بالتناقض فمن جهة تعمل من اجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، ومن جهة أخرى كانت تستثمر في المبادئ الأمريكية الداعمة لتقرير المصير لصالح المستعمرات، وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى ردود فعل فرنسية قوية ضد نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين، وأجبروهم على الالتزام بدعم السياسة الفرنسية في الجزائر فقط، وما يلاحظ انه خلال هذه المرحلة، فان المسألة الجزائرية والمطالب الوطنية كانت لازالت لم ترسخ كانشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وهذا ما أدى بالوطنيين الجزائريين إلى فقدان تلك الرغبة التي كانت تحدهم في السابق بشأن تدخل أمريكي لصالح قضيتهم، وذلك بسبب استمرارها في دعم

التواجد الفرنسي، الملفت للانتباه أن الخبراء الأمريكيين ظلوا طوال فترة الرئيس هاري ترومان 1945-1954، يستثمرون في توظيف التهديد الشيوعي ضد التواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، والغرض واضح من ذلك هو الحصول على المزيد من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، بل وصل بهم الأمر إلى حد اتهام الوطنيين الجزائريين بالميوولات الشيوعية، رغم إدراكهم أن الجزائريين لم تكن تربطهم صلات بالشيوعية، مقارنة باتصالاتهم المكثفة مع الولايات المتحدة، وقامت بتضخيم قوة الحزب الشيوعي الجزائري، وصورته على أنه القوة السياسية الوحيدة في الجزائر، التي بمقدوره تهديد التواجد الفرنسي في الجزائر، رغم معرفتها التامة بمحدودية تأثيره في الساحة السياسية الجزائرية، فالمتعارف عليه لدى العام والخاص أن مواقفه كانت متناقضة مع مبادئ وتاريخ الشعب الجزائري، وأفكاره تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية الاستقلالية، وكان يطالب ببقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية، لذا وجد نفسه بعيدا عن تحقيق آمال الشعب الجزائري وفي عزلة عنه.

أمام تناقض وتضارب التقارير الأمريكية بخصوص الوضع في الجزائر، يبقى الباحث متسائلا عن دواعي هذا التناقض رغم امتلاكهم معلومات كثيرة حول الجزائر، واتصالاتهم المستمرة مع الوطنيين الجزائريين، لكنهم في المقابل لم يتمكنوا من تتبع ما كان يجري من تحول داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتتبع تلك المجموعة النشطة التي بدأت تتحرك بهدف إشعال فتيل الثورة لتجاوز أزمة الحركة، لذلك كان حدث اندلاع الثورة بالنسبة للإدارة الأمريكية بمثابة الأمر المفاجئ والغير المتوقع، وحتى عشية اندلاع الثورة أكدت التقارير الأمريكية، إن الجزائريين غير مهيين لتنظيم الثورة ضد الوجود الفرنسي.

كل هذه الموضوعات سنحاول الإجابة عليها بالتفصيل في هذا الفصل الذي سيتناول العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال الفترة 1945-1954 وتأثيراته على الجزائر.

## 1- التحالف الأمريكي الفرنسي في مواجهة الشيوعية العالمية:

ذاقت شعوب العالم بأكملها تقريبا ويلات الحرب العالمية الثانية، فقد شاركت فيها العديد من الشعوب، ودارت الحرب في عدة مناطق من العالم، في أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا، وبذلك عمت آثارها العالم كله، وبالإضافة إلى خسائر الحرب المادية والبشرية تغييرات موازين القوى، فقد اختفت الدول العظمى ذات الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى من مجال التأثير الأحداث، كبريطانيا وفرنسا،

وانتقلت موازين القوى إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بعد أن كسبت قوة مادية ومعنوية من الحرب، وكان تضامن هاتين الدولتين أثناء الحرب مؤقتاً ومرتبطة بمصالحها الآنية، سرعان ما أنفك بعد نهاية الحرب، وظهر الاختلاف الإيديولوجي بين المعسكرين بشكل جلي، وحاول كل معسكر أن يجلب إليه الأعوان ومناطق النفوذ، تعقدت الأوضاع إذا أرادت الدول الغربية التحكم في نتائج الحرب، باعتبارها هي التي حققت النصر على اليابان، وأنهت الحرب لصالحها<sup>1</sup>.

سارع الاتحاد السوفيتي منذ عام 1948 إلى الزحف على شرق أوروبا بأكمله، فبسط نفوذه على ألمانيا الشرقية وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا وألبانيا، عن طريق معاهدات سياسية وقعت خلال الحرب تضمن إقامة أنظمة شيوعية في تلك البلاد موالية للاتحاد السوفيتي، وتنص هذه المعاهدات على تقديم تلك الدول العون لبعضها البعض ضد أي عدوان من قبل ألمانيا أو حلفائها، وان يقوم بينها تعاون اقتصادي وثقافي<sup>2</sup>، قامت في تلك الدول نظم حكم جديدة تحت اسم الديمقراطية الشعبية، تعتمد على نفس الأسس التي قام عليها الحكم السوفيتي، وقد وقفت دول الغرب مكتوفة الأيدي أمام الانقلابات الداخلية التي حدثت لصالح الاتحاد السوفيتي في الدول التابعة له، لأنها لم تكن تستطيع القيام بعمل مجد لوقف التدخل الروسي هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت أن دول شرق أوروبا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمن الاتحاد السوفيتي وسلامته، كما هو الحال في دول غرب أوروبا بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وسلامتها، أي أن الولايات المتحدة قبلت سياسة الأمر الواقع في دول شرق أوروبا كنوع من تقسيم النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفيتي، لكن عندما بدأ هذا الأخير يتطلع إلى اليونان وقفت له الولايات المتحدة بالمرصاد ومما شجع الاتحاد السوفيتي على التدخل في شؤون تلك البلاد الدور الكبير الذي قامت به المنظمات الشيوعية في مقاومة النازية<sup>3</sup>، إن تلك التطورات الجارية في شرق أوروبا تركت صدى سيئ في نفوس الغربيين، لذلك رأوا في ثورة اليونان والتهديد التي تعرضت له تركيا خطر يزعزع مركزهم الاستراتيجي، ومن هنا ظهر مبدأ ترومان ومن بعده مشروع مارشال، أما مبدأ ترومان فقد تضمنته الرسالة التي وجهها، إلى الكونغرس الأمريكي في شهر مارس سنة 1947، يلفت فيها النظر إلى تدهور الوضع الدولي والمخاطر التي باتت تهدده<sup>4</sup>.

1 - محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص 136.

2- محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 185.

3- محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 187.

4 - محمود حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات اللام، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1969، ص 39.

وهكذا لم تكن المساعدة الأمريكية بمحض الإحسان أو عملا اقتصاديا خالصا بل كانت معونة عسكرية قدمت في صورة أدوات حربية وخبراء عسكريين<sup>1</sup>، وكانت مناطق الصراع الأساسية هي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، فحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على كسب هذه المنطقة إلى جانبها فأقامت أحلانا ظاهرها مصلحة هذه البلدان وباطنها محاصرة وتطويق خصمها الاتحاد السوفيتي من جهة، ومواجهة حركة التحرر واستغلال ثروات الشعوب المستعمرة من جهة أخرى، وعليه فقد أحدثت الحرب تغييرات أساسية في الوضع الدولي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- فنظام الحكومات الأوروبية القديمة، الذي أضعفته أحداث الحرب العالمية الأولى قد قضى عليه تماما بعد الحرب العالمية الثانية، فانتهدت فرنسا بعد الحرب مباشرة كدولة كبرى في العالم، ودب الضعف في النفوذ البريطاني في العالم، ولم تعد بريطانيا قادرة على إبتاع سياستها التقليدية التي تقوم على توازن القوى عندما كان لها الكلمة النافذة في هذا الشأن بين دول القارة.

- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هما الدولتين الوحيدتين اللتين ترسمان سياسة العالم وتتنافسان على السيطرة عليه، بعد أن كانت هذه الصفة مقصورة على الدول الأوروبية الغربية فقط، وزاد من قوة نفوذها أنهما تزعمتا العالم في أبحاث الذرة والتقدم التكنولوجي.

- تم اكتشاف أسلحة جديدة قلبت النظم العسكرية القديمة وأحدثت ثورة في الأفكار القديمة المتعلقة بالجغرافية العسكرية، إذ أصبحت الدول الصناعية المنيعه في الغرب وعلى الأخص بريطانيا، عرضة للهجوم والتدمير في عصر السلاح الذري.

- انتعاش القومية وانتشارها في آسيا وإفريقيا ومطالبتها بحق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار وذلك أدى إلى تغيير الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها<sup>2</sup>.

1 - نفسه، ص 39.

2- عمر عبد العزيز، محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1950)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1991، ص 490.

دخل ديغول إلى فرنسا ولم تخفي نشوة الانتصار لدى الشعب الفرنسي، المآسي التي يعيشها، إذا شمل الخراب كل شيء وصار السمة المميزة لحياة العامة في المجتمع الفرنسي، مما زاد في تعقيد الوضع، سيادة الفوضى وعدم التقيد بالقانون والنظام العام<sup>1</sup>، كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (GPRF)، برئاسة الجنرال ديغول تواجه وضعاً سياسياً داخلياً صعباً، زاد من تعقيد عدم تجانس تشكيلة الحكومة، التي أملت ضرورات المقاومة منذ انهزام فرنسا، تشكيلها على أساس ائتلافي، لم يصمد طويلاً إذ بدأ التصدع في الحكومة بين مختلف الاتجاهات المكونة لها بدءاً من سنة 1944، لقد كان لانهزام فرنسا، وانقسام المجتمع الفرنسي إلى مقاومين من مختلف التيارات الاجتماعية الراضية للاستسلام، والعاملين من أجل التحرر من جهة والمستسلمين للهزيمة من جهة أخرى، أن أفرز نتائج متناقضة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى إبراز التناقضات السياسية في فرنسا، وأعطت الصراع السياسي سمات جديدة، إذ حدث أول صدام بين الفرنسيين الأحرار الذين أتوا من لندن

<sup>1</sup> - جماعة من المؤلفين الفرنسيين، تاريخ عصرنا منذ 1945، (تر) نو الدين حاطوم، دار الكويت 1974، ص 08.

والجزائر ومقاومي الداخل المجتمعين حول مجلس المقاومة القومي (C.N.R) الذي كان يرأسه جورج بيدو<sup>1</sup>.

وعليه فإن الأحزاب السياسية الفرنسية، التي تشكلت من جديد في السر مثلت في مجلس المقاومة القومي، وأخذت مقاعدها في المجلس الاستشاري في الجزائر، وكان لها بضعة رجال في الحكومة المؤقتة، لكن منذ اللحظة الأولى حدث التصدع في هذا الجهاز الحكومي، فقد اعتبر اليمين ضالعا مع المحتل النازي وبالتالي تم إقصائه، وكان الوسط غائبا وأراد الفرنسيين جميعهم أن يكونوا في اليسار، ولم تعرف الحياة السياسية في فرنسا استقرارا، إذ أن الحكومة الائتلافية التي كانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين، سرعان ما تداعت أركانها نتيجة التصادم بين أطرافها، والذي أدى في النهاية إلى انسحاب الشيوعيين، لعدم موافقتهم على سياسة الحكومة (الإصلاحات)، بشكل عام ونتيجة تحول خط السياسة الخارجية الفرنسية نحو الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الاستفادة من مشروع مارشال، وبانسحاب الشيوعيين تمكنت أحزاب الوسط (الاشتراكيين، الجمهوريين الشعبيين)، من السيطرة على الحياة السياسية إلى غاية عام 1951، لتدخل بعدها فرنسا في سلسلة من الأزمات الحكومية التي ازدادت وتيرتها، إلى أن أصبحت ظاهرة ملازمة للحياة السياسية الفرنسية طيلة فترة الخمسينات<sup>2</sup>.

ما يمكن ملاحظته على الحياة السياسية في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، هو ذلك التحول الذي عرفه النظام السياسي الفرنسي، فقد تحول من نظام سياسي مبني على الشخصية الكارزمية للجنرال ديغول، إلى نوع آخر من الحكم وهو سيطرة الأحزاب السياسية الكثيرة، وهي أهم ميزة عرفتها فرنسا خلال مرحلة الجمهورية الرابعة<sup>3</sup>، فالنظام السياسي الفرنسي عقب الحرب العالمية الثانية، أصبح يواجه مشاكل هيكلية داخل مؤسساته التشريعية والتنفيذية، بسبب تداخل الصلاحيات، مما أدى إلى عدم الاستقرار الحكومي، يؤكد هذا الجنرال ديغول في مذكراته حيث كتب يقول: (... إن الجمهورية

<sup>1</sup> - جورج بيدو (1899-1983)، كان استناد في التاريخ ثم تحول إلى السياسة منذ أن شارك في المقاومة حتى ترأس المجلس الوطني للمقاومة CNR سنة 1943، شغل سنة 1946 رئاسة الحكومة المؤقتة ثم وزيرا أولا ما بين 1947-1950 دخل المعارضة السياسية منذ 1954 حيث أصبح مناصر للجزائر الفرنسية لجأ سنة 1964 إلى المنفى وعاد إلى فرنسا بعد 1968.

<sup>2</sup> - شهدت الفترة الممتدة ما بين (1946-1954)، تعاقب أربعة وعشرين حكومة على السلطة في فرنسا، مما نتج عنه نوعا من الشلل الإداري المزمن. كان أثار ذلك الجمود أكثر وضوحا في أجهزة التخطيط وتنفيذ البرامج.

<sup>3</sup> - Irwin .M.Wall, L influence américaine ..., op.cit,P56.

الفرنسية الرابعة، أصبحت تعاني أزمة هيكلية في نظامها، تمثلت أساساً في تعارض الجهاز التنفيذي مع الجهاز التشريعي...<sup>1</sup>.

بعد اعتزال ديغول الحكم في نهاية سنة 1946، قرر الديمقراطيون والمسيحيون (الحركة الجمهورية الشعبية MRP)، البقاء في الحكومة وهذا حتى لا تبقى الساحة فارغة لحزبي اليسار (الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي)، وحينها التزم كل من روبرير شومان<sup>2</sup>، وهنري تيغين وجورج بيدو وموريس شومان على التعاون في إطار الحكومة، مع زعماء الحزب الاشتراكي، ليون بلوم وغي موليه<sup>3</sup>، وجول موش وفيليكس غوان، وهذا يعني إقصاء الشيوعيين وعندما عين فانسان أوربول<sup>4</sup> الاشتراكي بول رامادية على رأس الحكومة عام 1947، عمد هذا الأخير إلى إقصاء الشيوعيين الذين عارضوا التدخل الفرنسي في الهند الصينية وسياسة الحكومة الاجتماعية، هذا الانقلاب السياسي ساهم في تقرب وجهات النظر الفرنسية-الأمريكية، وعبد الطريق لتطبيق خطة مارشال في فرنسا وجعل فرنسا تختار المعسكر الذي تنتمي إليه<sup>5</sup>.

أما الوضع السياسي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، فيتمثل في تلك الروح التحررية التي انتشرت بين شعوب المستعمرات الفرنسية، التي صارت تطالب بحقوقها في تقرير مصيرها، وهو ما يعني بالنسبة للطبقة السياسية الفرنسية يسارها ويمينها على حد سواء، التسليم به يعني زوال الإمبراطورية الفرنسية، وهو ما لم يكن مقبولاً من كل الاتجاهات السياسية في فرنسا، مما جعل السلطات الاستعمارية الفرنسية، تلجأ إلى استعمال القوة وسياسة القمع في الكثير من الأحيان ضد شعوب المستعمرات الراغبة في حق تقرير مصيرها، ومنها شعوب الهند الصينية، مدغشقر، المغرب العربي

<sup>1</sup> - Charles de Gaulle, Mémoire de guerre, III, Le salut, Paris, plon, 1959.

<sup>2</sup> - روبر شومان (1886-1963)، سياسي وكاتب فرنسي كان نائباً في الجمعية الوطنية ثم أصبح وزيراً أول ما بين 1947-1948 ووزيراً للخارجية ما بين 1948-1953 فكان صانع التقارب الأوروبي تعرض إلى انتقادات لإذاعة أجبرته على الانسحاب، بعدما كلف بوزارة العدل ما بين 1956-1957 ألف عدة كتب منها (من أجل أوروبا)، للمزيد انظر:

Robert Paul (sous la direction), le petit robert dictionnaire illustre des noms propres, édition revue, 1996. P1891

<sup>3</sup> - غي موليه، سياسي فرنسي (1905-1975) رئيس الحكومة الفرنسية خلال الفترة ما بين جانفي 1956 ومارس 1957 والأمين العام لـ SF10 ما بين 1946-1969. للمزيد انظر:

- Robert Paul, op. cit. P1438.

<sup>4</sup> - فانسان أوربول (1848-1966)، محامي وسياسي، أشرف على عدة وزارات، المالية سنة 1936 والعدل سنة 1937 في عهد حكومة الجبهة الشعبية، لجأ إلى بريطانيا سنة 1943 وبعد التحرير ترأس المجلس التأسيسي مرتين خلال المرحلة الانتقالية، ثم انتخب رئيساً للجمهورية سنة 1947 إلى غاية 1954. للمزيد انظر:

- Robert Paul, op. cit, P148.

<sup>5</sup> - بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر (1945-1991) (تر) يوسف صومط، دار الجيل الطعة الأولى، بيروت لبنان، (د.ت)، ص71.

وخصوصا في الجزائر، حيث كانت سياسة القمع الفرنسية أكثر وضوحا، بالمقارنة مع المستعمرات الفرنسية الأخرى، أما على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن فرنسا قد فقدت مكانتها كقوة عالمية، حيث أن الحرب أنهت دورها العالمي كدولة كبرى في العالم، ويمكن ملاحظة ذلك منذ مؤتمر طهران نوفمبر 1943، الذي جمع الثلاثة الكبار الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولم توجه الدعوة إلى فرنسا، ويتكرر الأمر أيضا أثناء مؤتمر يالطا شهر فيفري 1945، عندما لم توجه الدعوة لفرنسا لحضور أشغال هذا المؤتمر، مما ترك الانطباع لدى عامة الفرنسيين بزوال مكانتهم الدولية، والحدث الأكثر إثارة على فقدان فرنسا لمكانتها العالمية، حين قام الرئيس الأمريكي روزفلت بدعوة الجنرال ديغول، للالتقاء به في مدينة الجزائر، لكن ديغول رفض الاستجابة لهذه الدعوة وكتب عن سبب الرفض في مذكراته يقول: (..الرئيس الأمريكي دعا رئيس فرنسا، للقيام بزيارة فرنسا!!، متسائلا كيف يمكن لديغول قبول هذه الدعوة؟، في منطقة تعتبر من أهم نقاط التراب الفرنسي من طرف رئيس دولة أجنبية....)<sup>1</sup>.

هذه القضية أثارت ضجة كبيرة<sup>2</sup>، إذ أن المعادلات الدولية الجديدة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، أفرزت قوى دولية جديدة وأصبحت السيادة الدولية لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكيفي التدليل على ذلك، أن فرنسا كانت من الدول المعنية بشكل مباشر بمشروع مارشال، الذي سيأتي الحديث عنه في العناصر اللاحقة، فالوضع السياسي الفرنسي المتأزم بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى صعود الشيوعيين إلى الحكم، إثر انتخابات شهر أكتوبر 1945، حيث تحصلوا على أهم الحقائق الوزارية<sup>3</sup>، وكيفي أن نذكر في هذا الصدد أن وزير الدفاع الفرنسي لعام 1947 كان عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي وفضلا عما تقدم، كان الشيوعيين يسيطرون على اتحاد العمال المركزي، وبالتالي بإمكانهم إعلان الإضراب في أي قطاع من قطاعات الإنتاج وفي أي وقت يريدون<sup>4</sup>.

وهذا لا يعني حسب جيفرسون كافري (J. Caffery)، إن التحالف الجديد لليساير سيوجه الاقتصاد الفرنسي نحو وجهة الاقتصاد المغلق، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم مسابته مع أهداف السياسة التجارية الأمريكية، فحضور الشيوعيين في الحكومة الفرنسية، أصبح يطرح مشاكل جدية بالنسبة للإدارة الأمريكية، أثناء المفاوضات المزمع إجراؤها في المستقبل مع الطرف الفرنسي، حول

<sup>1</sup> - انظر بلاغ رئاسة الحكومة الفرنسية بشأن رفض ديغول التقاء روزفلت في مدينة الجزائر في الملحق رقم (13):

<sup>2</sup> - Irwin .M.Wall, L influence américaine ..., op.cit, p45.

<sup>3</sup> - Ibid,p45.

<sup>4</sup> - جون فوستر دالاس، حرب أم سلام، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 139.

المسائل الاقتصادية المتعلقة بمشكل الديون وتصفية ديون الحرب، وفتح اعتمادات جديدة إلى فرنسا (المساعدات والقروض)، بواسطة بنك الاستيراد والتصدير ومن جهة أخرى، وفتح الإنتاج السينمائي الأمريكي أمام الشاشات الفرنسية<sup>1</sup>، من المخاوف التي طرحها المفاوض الأمريكي، هو انتهاج الخارجية الفرنسية لسياسة ذات وجهين، أي أنها أصبحت تلعب على حبلين كما يقال (double jeu)، فمن جهة أخرى ترتبط مع موسكو وهذا حينما وقع الجنرال ديغول مع نظيره جوزاف ستالين، الميثاق الفرنسي السوفيتي في 10 ديسمبر 1944، ومن جهة أخرى أصبح ديغول يلح على ضرورة الحفاظ على الدعم الأمريكي لفرنسا، لقد حاول ديغول تبرير هذه السياسة حيث كتب يقول في مذكراته: (...). كان يبدو لي أن المرحلة الجديدة، قد تسمح لي بالبدء في تنفيذ المخطط الواسع الذي كنت قد وضعتة من أجل بلادي، أن أو من لفرنسا الأمن في أوروبا الغربية وذلك بمنع إمكانية ظهور خطر راينج جديد، وأن أتعاون مع الغرب والشرق، وأن اعقد عند الضرورة تحالفا مع البعض أو مع الآخرين، ومن دون أن أقبل أبدا، أي نوع من التبعية وأن أحصل على تحويل الاتحاد الفرنسي تدريجيا إلى شريك حر...<sup>2</sup>.

الملاحظ على تطور العلاقات الفرنسية الأمريكية، قبل رحيل الجنرال ديغول عن الحكم مع أواخر سنة 1945، أن هذا الأخير أصبح يبحث عن تطوير علاقات حكومته مع واشنطن<sup>3</sup>، وضمن هذا المسعى نسجل اللقاءات التي جمعت شارل ديغول، مع نظيره الأمريكي الرئيس هاري ترومان شهر أبريل عام 1945، وعن هذه الزيارة كتب ديغول في مذكراته يقول: (...). قبل افتتاح مؤتمر لندن حيث كان يترتب على وزراء الخارجية وضع أساس للاتفاق المشترك، توجهت إلى واشنطن فمئذ ثلاثة أشهر، كان هاري ترومان يطلب مقابلي، وربما كان الرئيس الجديد يود محو الأثر السيئ، الذي خلفته دعوة روزفلت لي غداة مؤتمر يلطا، ورفضني لتلك الدعوة غير أن ترومان كان يريد قبل كل شيء أن يطلع مباشرة، على نوايا فرنسا في بداية ذلك السلام العسير...<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Irwin .M.Wall, L influence américaine ..., op.cit, p45.

<sup>2</sup> - انظر نص المراسلة في الملحق رقم (14):

<sup>3</sup> - Message au président Truman, paris, Le 29 mai 1945. In Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris, Ed, plan 1959, p464-465.

<sup>3</sup> - في هذا الإطار تأتي محادثات الجنرال ديغول مع مبعوث الرئيس روزفلت وبحضور جيفرسون كافري لتعديد الدفء للعلاقات الفرنسية الأمريكية قبل رحيل روزفلت حول الموضوع راجع الملحق (15):

- Entretien avec M.Harry Hopkins,envoye spécial du président Roosevelt, rue saint-dominique, le 27 janvier 1945, In Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, pp428 a 432.

<sup>4</sup> - قبول دعوة ترومان لزيارة واشنطن : Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, p471.

فالبرقيات الكثيرة والمتعددة بين ديغول وترومان، دليل على رغبة الطرفين في بناء علاقات جديدة، وعليه جاءت لقاءات ديغول وترومان، لتبحث مستقبل العلاقات الفرنسية-الأمريكية على أسس جديدة، ففي برقية موجهة من ديغول إلى الرئيس ترومان مؤرخة في 29 مايو 1945، أعرب ديغول على رغبته في مقابلة ترومان وينتظر من هذه المقابلة الخير الكثير من أجل مستقبل البلدين، وفي صالح الجميع وتأكدت رغبة ديغول، عندما وجه له ترومان دعوة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة مؤرخة في آخر جويلية عام 1945<sup>1</sup>.

أثناء هذه اللقاء وجدت واشنطن الفرصة المواتية للإفصاح لطرف الفرنسي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقدم المساعدات إلى فرنسا، إلا بعد حصولها على ضمانات في السير إلى جانبها<sup>2</sup>، مجهودات ديغول في إبعاد الشيوعيين عن الوزارات الحساسة، اعتبرته الإدارة الأمريكية بالعمل بالجدير بالملاحظة، ساهم هذا العمل في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، في معالجة القضايا المشتركة التي تهم البلدين، وهذا ما أدى إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فيما بعد، خصوصا بعد زيارة ديغول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خلال شهر أوت 1945 والمحادثات التي أجراها مع ترومان، والتي قد أذابت الجليد على الكثير من المسائل، التي كانت تشكل حجرة عثرة في علاقات البلدين خاصة المسألة الألمانية، التي كانت موضع خلاف بين البلدين، والتزام أمريكا بتقديم مساعدات لفرنسا<sup>3</sup>.

إن التقارب الفرنسي الأمريكي الذي جاء بعد هذه الزيارة، جعل المسألة الألمانية ثانوية بالنسبة للإدارة الأمريكية، بالمقارنة بالمسألة السوفيتية التي أصبحت تشغل السياسة الأمريكية في أوروبا بشكل عام وفي علاقاتها مع فرنسا على وجه الخصوص<sup>4</sup>، والرغبة المتزايدة من طرف موسكو في دعم الحزب الشيوعي الفرنسي، لمواجهة تطور المصالح الأمريكية في فرنسا، جعلت الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية والأمريكية، تكثف من مراقبتها على الشيوعيين في فرنسا، حيث أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي تحت المراقبة منذ عام 1947، من طرف مصالح المخابرات الفرنسية (SDECE)، التي وصلتها تقارير تفيد بأن

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم (16) :

Message au président Truman, paris, le 5 juillet 1945, in Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, p471

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p61. - 2

<sup>3</sup> - راجع فحوى هذه المحادثات في الملحق رقم (17) :

- Entretien avec le président Truman, le 24 août 1945, in Charles De gaulles, Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, pp490-492.

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p67. - 4

الشيوعيين يحضرون لقيام بعمل من أجل الوصول إلى الحكم في فرنسا، عن طريق تنظيم سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات، وحسب هذا التقرير فإن اللقاءات المكثفة، التي أصبحت تجمع زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس توريز (M.Thorez)<sup>1</sup> وديميتروف Dimitrov هو دليل على ذلك<sup>2</sup>، أما الأجهزة المخابرات الأمريكية، فإنها هي الأخرى قامت بعمل ضخم للحد من التأثير الشيوعي بفرنسا، والحيلولة دون وصولهم إلى السلطة، وهنا نسجل الدور الكبير الذي قامت به الهيئة الجديدة المسماة (CIG) (Central Intelligence Group)<sup>3</sup>، توصلت هذه الهيئة إلى خلاصة مفادها أنه في الوقت الراهن بفرنسا، لا يمكن قيام أي حكومة بدون وجود مشاركة الشيوعيين فيها، وتضيف أنه بإمكان التوقع أن الشيوعيين، بمقدورهم الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب<sup>4</sup>، وضمن نفس التدابير الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي، في فرنسا وأوروبا بشكل عام خلال هذه الفترة تم إرسال رئيس الفيدرالية الأمريكية للعمال: (AFL) (American fédération of Lobour) السيد أرفينغ براون (Irving Brown)، بهدف العمل مع النقابات الغير الشيوعية وتنظيمها، وهذا لمواجهة النقابات الشيوعية، وفي هذا الإطار أقترح السفير بوهلير على ناظر الخارجية الفرنسية أنه مستعد إلى دفع مبالغ مالية كبيرة بطريقة سرية إلى النقابيين الراغبين في ترك الكونفيدرالية العامة للعمال CGT وهذا بغية تشكيل نقابة عمالية جديدة باسم القوة العمالية<sup>5</sup>.

أسند هذا العمل إلى اتحاد العمال الأمريكي، الذي قام بفتح مكاتب له في أوروبا<sup>6</sup>، هذا العمل أعطى ثماره حيث أننا نسجل أن الكونفيدرالية العامة للعمال (CGT)، وخلال دورتها في 19 ديسمبر 1947، اعترفت بعدم مقدرتها على تهيئة الجهود من أجل تحسين الأداء الدعائي، في مواجهة الإمبريالية الأمريكية، التي أصبحت تستعمل النقابات المستقلة لكسر شوكة النقابة العمالية<sup>7</sup>، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على العمل الدعائي الضخم عن طريق السينما على وجه الخصوص، حيث استطاعت

<sup>1</sup> - موريس توريز: (1900-1964)، زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي، كان عضوا في الحزب منذ تأسيسه سنة 1920، ثم عضوا في المكتب السياسي سنة 1925، وبعدها ارتقى إلى الأمانة العامة لحزب سنة 1930.

<sup>2</sup> - Vincent Auriol Journale du septemnat.15 sept. 1947, A, colin, 1970

<sup>3</sup> - هذا الجهاز سيتحول فيما بعد إلى وكالة المخابرات المركزية (CIA) (central intellegency Agency)

<sup>4</sup> - Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p67,68.

<sup>5</sup> - الكونفيدرالية العامة للعمال، تأسست في ليموج عام 1895، استطاعت تحقيق الوحدة النقابية في مؤتمر مونبيلية عام 1902، حلت سنة 1940 من طرف حكومة فيشي، بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تحت تأثير الشيوعيين فانخرطت في الأهمية النقابية لذلك انسحب منها مجددا الفوضيون والاشتراكيون والإصلاحيين، للمزيد أنظر: -Robert.Paul.op.cit.496.

<sup>6</sup> - بيار ميكال، المرجع السابق، ص71.

<sup>7</sup> - Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p69.

الإدارة الأمريكية الترويج لنموذج الأمريكي الإمبريالي، وبدأت سياستها تعطي ثمارها في أوروبا الغربية، لقد فتحت الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وأمريكا-ونقصد هنا اتفاقيات بلوم بايرن<sup>1</sup> (les accords Blum-Burnes)-لبداية تدفق المساعدات والقروض الأمريكية على فرنسا، كان الهدف السياسي من هذه المساعدات هو وضع حد نهائي لتهديد الشيوعي على فرنسا، ففي 23 جانفي 1946 وجه ليون بلوم (L'leon Blum)، رسالة سرية إلى السيد جيفرسون كافري (Jefferson caffery)، لإعلامه عن زيارته المرتقبة إلى واشنطن هذه الزيارة كان هدفها هو تقديم عرض أمام الحكومة الأمريكية، حول ما تنتظره فرنسا من حاجات اقتصادية مع ربط هذا بتوجيه للاقتصاد الفرنسي، ويلاحظ كافري أن بلوم ليون ذاهب أيضا ليطمئن محدثيه -مفاوضيه- الأمريكان بأن فرنسا لن تصبح دولة حمراء أي شيوعية<sup>2</sup>.

كانت زيارة ليون بلوم إلى واشنطن زيارة عمل ناجحة، بالنسبة لمستقبل العلاقات الفرنسية-الأمريكية، حسب وصف الإدارة الأمريكية عليها عندما صرحت: (... بأن فرنسا أرسلت أحسن المحامين -في إشارة منها إلى رئيس الوزراء بلوم ليون- للحصول على القروض والمساعدات...)، لقد أكد كاتب الدولة الأمريكي جيمس بايرن James Byrnes، أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها أن تبدأ سياسة جديدة تجاه فرنسا، لتقديم المزيد من القروض وأضاف بأنه في المستقبل يكون لنا فرص كثيرة لقراءة ومناقشة المسائل السياسية حول القروض ومنها ما يتعلق بالسياسة النقدية والتجارية ورغبة واشنطن في تطوير عملة الفرنك، ودعم أعضاء الحكومة المؤهلين والمرحبين بالسياسة الليبرالية، وكانت الرغبة الأمريكية أيضا في أن تصبح المستعمرات الفرنسية، مفتوحة أيضا أمام التجارة الأمريكية<sup>3</sup>، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها مرة أخرى، مضطرة إلى إنقاذ فرنسا من مخالب الزحف الشيوعي والفوضى السياسية، التي أصبحت تعيشها مع ميلاد الجمهورية الرابعة.

<sup>1</sup> - للمزيد من التفصيل حول هذه الاتفاقيات راجع:

-Annie Lacrois-Riz, Négociation et signature des accords Blum-Byrnes (octobre 1945-mai 1946), d après les archives du ministère des affaires étrangères, Revue d'histoire moderne et contemporaine, 31 Juillet, septembre, 1984, pp417-448.

-Annie Lacrois-Riz, L entrée de la France dans la guerre froid, (1944-1947) Chiers d'histoire d'l'institut de recherche Marxiste, 13, 1983, PP4-24.

- Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit, p74.

-IBID, p74.

لقد استطاعت هذه الأخيرة تجاوز خسائر الحرب وإعادة الأعمار، بفضل العون المتواصل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup> لقد وقعت الحكومة الفرنسية مع نظيرتها الأمريكية، خلال إدارة الرئيس هاري ترومان اتفاقيتين أساسيتين هما:

- اتفاقية التعاون الثنائي سنة 1948، هذا الاتفاق تطور فيما بعد إلى مشروع مارشال.

- ارتباط الدولتين باتفاق للدفاع المشترك من خلال معاهدة حلف الشمال الأطلسي الموقع سنة 1949.

إذ نلاحظ أنه خلال فترة رئاسة ترومان (1945-1953)، كانت الإدارة الأمريكية راضية على الجمهورية الرابعة وعلى مشروع الاتحاد الفرنسي، لكن بقيت حذرة من التهديد الشيوعي لفرنسا وعلى مستعمراتها في آن واحد، لقد تعهدت إدارة ترومان بمتابعة مصير فرنسا بعد الحرب، وعبر الرئيس هاري ترومان شخصيا عن هذا الالتزام لوزير خارجية فرنسا جورج بيدو: (... إن الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية، يدركون بأن الأمة الفرنسية برهنت على عزمها وقدرتها على الالتحاق بمركزها الطبيعي، بين الأمم التي ستحظى بأكبر قدر من المسؤوليات في الحفاظ على السلم في عالم ما بعد الحرب...)<sup>2</sup>.

إن النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، مثلت تغييرا جذريا في ميزان القوى الدولية، تمثل في ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى، أو شكاً أن يحقق نظرية ماكيندر بسيطرتها على وسط وشرق أوروبا عقب الحرب<sup>3</sup>، حيث أدركت الولايات أن دورها في الحرب العالمية الثانية، لن ينتهي بانتهاء تلك الحرب، وإنما سيextend إلى أمد بعيد، فإذا كانت حاجة دول أوروبا الملحة خلال فترة الحرب إلى السلاح الأمريكي، فإن حاجتها إلى المساعدات الأمريكية للبناء والتعمير في فترة ما بعد الحرب كانت أشد، فالفراغ السياسي والانهيار الاقتصادي وحالة الفقر والضياع التي خلقتها الحرب، قد قربت بين الجماهير الجائعة وبين أساليب الدعاية الشيوعية، فنشطت التنظيمات الشيوعية في مختلف دول

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 82.

<sup>3</sup> - صاحب هذه النظرية هو هالفورد ماكيندر، وخلاصة نظريته هو أن قلب العالم ومحوره يتمركز في وسط وشرق أوروبا، ثم البحر المتوسط وشمال إفريقيا، أي المنطقة العربية بأسرها في المشرق والمغرب للمزيد من التفصيل راجع:

- بكر صباح نيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل، مركز

دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، بيروت، مايو 1985، ص 101.

- محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال وإلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب:

مصر 2005، ص ص 205، 206.

أوروبا، واجتذبت إليها عدد غير قليل من الناس حيث وجدنا أن أولى انتخابات أجريت في غرب أوروبا في أعقاب الحرب، تمخضت عن حصول الحزب الشيوعي الإيطالي على ثلث أصوات الناخبين، وفي فرنسا حصل الشيوعيون على ربع الأصوات وليست الدولتان ذات الحكم الشيوعي.

عندما أحست الولايات المتحدة الأمريكية بازدياد النفوذ الشيوعي في دول شرق أوروبا، أدركت الخطر الجسيم الذي بات يهدد مصالحها التجارية في العالم، وشعرت بحاجتها إلى وضع سياسة بعيدة المدى لمواجهة هذا الخطر، وقد استطاع الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بمعاونة جورج كنان الحبير الأمريكي في الشؤون السوفيتية، من رسم سياسة جديدة أطلق عليها اسم سياسة كبح الجماح أو سياسة الحصر وتقوم تلك السياسة على دعامتين أساسيتين إحداهما اقتصادية والأخرى حربية<sup>1</sup>، تمثلت في مشروع مارشال ومشروع الحلف الشمال الأطلسي العسكري، والذي جاء خصيصا لإنقاذ دول غرب أوروبا من المد الشيوعي.

حيث دعا مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ، وهو الذي سمي المشروع باسمه إلى وضع برنامج واسع النطاق، لتقديم معونات اقتصادية لدول أوروبا في صورة منح بشرط أن يقوم بينها تعاون اقتصادي، فالتكامل الاقتصادي فيما بينهما وبين بعضها أمر ضروري لإنعاشها من جديد، حيث قدرت الولايات المتحدة الأمريكية الأموال اللازمة لتنفيذه في حدود 5000 مليون دولار سنويا، وذلك لفترة أربع سنوات أو خمس سنوات، فالمشروع من وجهة النظر الأمريكية سوف يقف في وجه الشيوعية التي تحاول أن تستغل الجوع والبؤس المنتشرين بين هذه الشعوب التي تمثل ثلثي عدد سكان العالم، ومن الناحية الاقتصادية فإن المشروع سوف يوسع دائرة الأسواق التي تستوعب منتجات الدول الغربية<sup>2</sup>.

كان مشروع مارشال علاجاً سريعاً لوقف التدهور الأوروبي، ومحاولة عاجلة للإبقاء على كيان دول أوروبا ومعاونة لها على بناء اقتصادياتها من جديد، حتى تستطيع الوقوف على أقدامها لتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان، ورغم ذلك لم يحل تنفيذ المشروع دون تقدم النفوذ الشيوعي، خشيت بريطانيا وفرنسا من هذا الخطر، فلم تنتظر ما تسفر عنه مشاورات ومناقشات رجال السياسة والحرب في الولايات المتحدة، فوقعتا معا معاهدة دنكرك في مارس 1947 لتنظيم الدفاع عنهما، ضد أي عدوان وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لحلف الشمال الأطلسي، وتأكدت مخاوف

<sup>1</sup> - يطلق عليها بالإنجليزي ب: (Policy of containment) -

<sup>2</sup> - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 257.

الدولتين بعد حدوث الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا لصالح الاتحاد السوفيتي في فبراير من عام 1948، مما دفع دول غرب أوروبا إلى الإسراع في توقيع معاهدة الدفاع الذاتي الجماعي "في بروكسل مارس 1948، بين بريطانيا وفرنسا وهولندا، لكسمبورغ، بلجيكا<sup>1</sup>.

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاهدة وأيدتها، وأعلن الرئيس ترومان في ذلك الوقت، أن هذه المعاهدة تعد خطوة هامة وأساسية في سبيل منح الدولة الحرة المعاونة التي تطالبها، وبذلك التقت وجهة النظر الأمريكية مع وجهة نظر دول غرب أوروبا، حول إيجاد تكتل عسكري غربي لحمايتها من خطر المعسكر الشيوعي كان عام 1949 حاسما في مستقبل دول غرب أوروبا، ففي شهر أبريل تم التوقيع على ميثاق منظمة حلف الشمال الأطلسي<sup>2</sup>.

لقد عولت الولايات الأمريكية منذ إنشائها لحلف الشمال الأطلسي، على أن تتصرف في الشؤون الدولية وفق ما تمليه عليها مصلحتها الخاصة، دون أن تكثر كثيرا لهيئة الأمم المتحدة، وقد عبر عن هذا الاتجاه الجنرال إيزنهاور، عندما كان يشغل منصب القائد العام للقوات المتحالفة في أوروبا في جوان 1952 بقوله: (...اعتقد أنه يجب علينا ألا نلزم أنفسنا بأي خط جغرافي أو نربط أنفسنا بأي عائق، على أي نحو ولا أومن بوجود غسل أيدينا وتصفيد أنفسنا ببيانات تسبق أعمالنا، إذا يتعين علينا أن نكون متأهبين للعمل وفقا لمصالحنا، عندما يحين الوقت المناسب لذلك وطبقا لمصلحتنا الذاتية، مصلحتنا الذاتية المستتيرة بالقياس إلى العالم الحر...)<sup>3</sup>

هذا على مستوى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية، مع دول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أما على مستوى علاقات السياسة الأمريكية الخارجية في حد ذاتها، فعرفت تغييرا مهما في أدوات عملها والأهداف التي أصبحت تبحث عنها، فقد لعب مارشال دورا مهما في ابتكار وسائل جديدة لمواجهة تحديات الحرب الباردة، ففي جويلية 1947 أدى قانون الأمن القومي إلى إنشاء هيئة جديدة تمثلت فيما يعرف بمجلس الأمن القومي، وذلك لتنسيق السياسة العسكرية والخارجية لمصلحة الدفاع والأمن القومي، ورغم اعتراف هذه الهيئة بهيمنة السلطات المدنية في تقرير السياسة الخارجية، إلا أنها أعطت أهمية جديدة إلى العوامل العسكرية<sup>4</sup>

1 - محمد محمود السروجي، المرجع السابق ، ص210.

2 - نفسه، ص211.

3 - نفسه، ص212.

4 - مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1985، ص52.

وكان وزير الخارجية عضوا في المجلس، ولكن يبدو أنه كان محاطا ومطوقا بالوزارات العسكرية لأن وزراء الدفاع والجيش والبحرية والقوات الجوية، كانوا أعضاء أيضا في المجلس ولما كان مارشال نفسه رجلا عسكريا، ولما كان هناك عسكريون آخرون يحتلون مناصب دبلوماسية مهمة، فقد بدا للنقاد أن العسكريين قد انتزعوا حقا السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية<sup>1</sup>.

الضرورة الإستراتيجية قادت روزفلت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى إدخال تعديلات جذرية على مذهبه المعادي للاستعمار، فالموقف الأمريكي الجديد تأكد مع ميثاق سان فرانسيسكو، مارس 1945، الذي عالج قضايا الأقاليم المستعمرة في مجالات محدودة وضيقة، ولم يناقش إلا قضايا المستعمرات الموضوعية تحت نظام الوصاية الدولية، وهذا يعني تراجع السياسة الأمريكية المعادية للاستعمار<sup>2</sup>، إن تأثير الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضطر إلى تعديل موقفها من قضية إنهاء الاستعمار، وهذا بسلوك سياسة تمزج بين المصالح والمبادئ، في غالب الأحيان استرضاء تارة للدول الاستعمارية الراضية في الإبقاء على الوضع الراهن، باعتبار أن المستعمرات تمثل في إطار الصراع بين الشرق والغرب حاجزا في وجه انتشار الشيوعية، طالما أنها باقية تحت سيطرة الدولة الاستعمارية الأعضاء في منظمة الحلف الشمل الأطلسي، وتركها يعني إتاحة الفرصة للاستيلاء عليها لصالح الشيوعية، ومسايرة للتيار التحرري وذلك حسب اتجاه آخر في السياسة الخارجية الأمريكية، يقول بتفويت الفرصة على الشيوعية المساندة لحركة التحرير، بتشجيع هذه الأخيرة على إقامة الأنظمة الديمقراطية ببلدانها، وهذا من جهة أخرى، وبالتالي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت عدم اتخاذها لأي موقف نهائي، وعملت بدور الموقف بين التيار الاستعماري والتيار المعادي للاستعمار (التحرري) منذ عهد ترومان، ففي هذا المجال كانت السياسة الخارجية الأمريكية، إذن تحاول إيجاد نوع من التوازن، الأمر الذي عرضها لتهمة ممارستها السياسة ذات وجهين، أو ما يسمى في عرف الدبلوماسيين ب: اللعب المزدوج (DOUBLE JEU)، فبينما يؤاخذها ممثلو حركات التحرر على دعمها للدول الاستعمارية من خلال مشروع مارشال وحتى على التحالف معها، في الوقت الذي كان ينبغي عليها استعمال كل نفوذها لضغط على الدول الاستعمارية لوضع حد للاستعمار، وفي الوقت ذاته كانت الدول الاستعمارية تلقي عليها باللائمة لكونها تشجع على الثورات في المستعمرات، بهدف أن تحل محلها بعد تحرر هذه المستعمرات .

<sup>1</sup> - مروان بحيري، المرجع السابق، ص52.

<sup>2</sup> - Henri Grimal , la décolonisation de 1919 a nos jours, ed, complexe, Bruxelles, 1985, p135.

### المشاريع الأمريكية نحو الجزائريين : 3

لا يمكن فهم السياسة الأمريكية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، إلا بربطها بالسياسة الأمريكية في كامل المنطقة العربية عموماً وفي شمال إفريقيا تحديداً، لذلك يمكن ملاحظة أنه طرأ تغيير استراتيجي أساسي في السياسة الأمريكية الخارجية، وذلك نتيجة عاملين اثنين، -سبقت الإشارة إليهما في العناصر السابقة-، أولهما: ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية، والثاني هو خروج حلفاء أمريكا وخاصة فرنسا وبريطانيا ضعيفتين اقتصادياً وعسكرياً، في الوقت الذي كانت فيه سيطرتهم على المستعمرات، قد بدأت تتزعزع بل تنهار<sup>1</sup>.

كشفت الحرب العالمية لثانية عن الأهمية الإستراتيجية، للمستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا أثناء الإنزال الأمريكي بالجزائر، مما حقق هزم المحور وكان هذا عاملاً مهماً في زعزعة القوات الألمانية وأدى إلى فتح جبهة ثانية عام 1944 في أوروبا الغربية، وعليه فإن التجربة الأمريكية في إفريقيا الشمالية، لم تكن لتذهب سداً أمام أعين الخبراء الأمريكيين خصوصاً مع بداية ظهور إرهابات مواجهة جديدة في الأفق ضد الاتحاد السوفيتي<sup>2</sup>، ومن أجل الحفاظ على المصالح الغربية في إفريقيا الشمالية، فإن القادة الأمريكيين كانوا أكثر وعياً بهذه المسألة، مثلما يثبت أحد التقارير الموجهة إلى الرئيس هاري ترومان، وإلى كتابة الدولة للدفاع والجيش والبحرية وسلاح الجو وقيادة المارينز، مصدر التقرير مجلس الأمن القومي (NSC)، التقرير يقدم رؤية شاملة حول السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا، ويرفع القناع خاصة على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الوطنية في المغرب العربي<sup>3</sup>، وفي هذا التقرير السري يمكننا أن نقرأ خصوصاً: (... بسبب أهمية إفريقيا الشمالية الإستراتيجية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المقاطعات الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، يشكلون مع بعض وحدة سياسية وجغرافية لشمال إفريقيا الفرنسي، والمغرب الأقصى هو الأكثر أهمية، باعتباره ركيزة أساسية كجسر بين الأطلسي والمتوسط...)<sup>4</sup>.

منذ صدور هذا التقرير أصبحت الإدارة الأمريكية، ترى نفسها أنها معينة بشكل مباشر بقضية ضمان الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، ودافعهم الأساسي في ذلك الأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسبها، ظهر هذا الاهتمام خصوصاً مع بداية المد الشيوعي وانتصار الجيش الأحمر في أوروبا

<sup>1</sup> - بكر صباح تنيرة، المرجع السابق، ص 105.

<sup>2</sup> -Mohieddine Hadhri, L'URSS et le magrheb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie (1917-1962), ed, l'harmattan, 1985-p 99.

<sup>3</sup> -Ibid, p99.

<sup>4</sup> - Ibid, p99.

الشرقية، واندماج كامل هذه المنطقة ضمن نطاق النفوذ السوفيتي، وكانت المفاجئة أيضا مع تقدم الشيوعية عام 1946 في الصين، بقيادة ماوتسي تونغ (Mao. TSE. Ting) وتزامن هذا مع اندلاع الثورة الفيتنامية، مما أصبح يدل على بداية تضعف الإمبراطورية الاستعمارية الغربية في إفريقيا وآسيا، لقد تميزت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بالتناقض فمن جهة تعمل من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، ومن جهة أخرى كانت تحاول تطبيق المبادئ الأمريكية الداعمة لتقرير المصير لصالح المستعمرات، وهذا ما جعل فرنسا تثور ضد السياسة الأمريكية، ووضعوا الفرنسيين أمريكا أمام خيار واحد فقط لإتباعه وكان هذا الخيار هو دعم السياسة الفرنسية في الجزائر وفي باقي المغرب العربي<sup>1</sup>.

وضمن هذا السياق بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، في توطيد علاقاتها مع فرنسا وهذا للحصول على مكاسب في منطقة شمال إفريقيا، خاصة مع بداية الحرب الباردة وهو الأمر الذي قوى إرادة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان وضعية مستقرة في شمال إفريقيا وخصوصا في المغرب العربي، من خلال الحصول على قواعد عسكرية بها خاصة بعد الزيارة المتكررة للوحدة البحرية الأمريكية لموانئ طنجة والجزائر وتونس<sup>2</sup>.

والملاحظ أن الصحافة السوفيتية كانت تتابع باهتمام تطور السياسة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، فالأكثر التعاليق تداولها في الصحافة السوفيتية تؤكد أنه من بين شروط توقيع خطة مارشال، هو حصول الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد عسكرية في المغرب العربي، وحسب الصحافة السوفيتية دائما، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى الأقاليم الفرنسية، في شمال إفريقيا بمكانة خاصة في إستراتيجيتها العسكرية، مؤكدين في ذلك على أنها قامت ببناء 40 قاعدة في المغرب الأقصى و 50 قاعدة في الجزائر و 15 قاعدة في تونس و 70 قاعدة في إفريقيا السوداء<sup>3</sup>.

لخص الدبلوماسي الأمريكي الكبير جورج كينان استنتاج جورج مارشال البليغ، عند مغادرته الاتحاد السوفيتي، عقب انتهاء أشغال مؤتمر موسكو<sup>4</sup>، حيث قال: (... كانت أوروبا في حالة من الفوضى، وكان لا بد من فعل شيء ما، ولو أن مارشال لم يتخذ تلك المبادرة، لكان للآخرين أن

-Mohieddine Hadhri, L'URSS et le Maghreb....,op.cit, p100.

- Ibid,p101.

-Ibid,p103.

4 - هذا المؤتمر جمع وزراء خارجية أوروبا، عقد بموسكو في شهر أبريل 1947 لبحث مستقبل ألمانيا.

يتخذونها...<sup>1</sup>، فالمبادرة التي يقصدها هي الإعلان عن مشروع مارشال لدعم أوروبا، اعتمدت الولايات المتحدة هذا البرنامج، لإعادة بناء اقتصاد أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، على اعتبار أنها كانت أكثر المتضررين من دمار الحرب والأكثر تعرضا للتهديد الشيوعي، ظهر المشروع منذ شهر جوان 1947، وبسرعة تحول إلى محور أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية في أوروبا الغربية، أصبح سلاحا قويا خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث ذهب ممثل الرئيس الأمريكي في أوروبا السفير هاريمان، في عام 1949 إلى حد وصف المشروع بأنه عملية لإطفاء الحرائق<sup>2</sup>.

أما الباحث ألفرد غروسر (Alfred Groser)، فقال إن فكرة مشروع مارشال كانت بالنسبة للإدارة الأمريكية، رهان جديد لرأسمالية صناعية جديدة، أي ليبرالية جديدة (Neo.Liberal)، وأصبحت أمريكا تعمل على تصدير هذا النموذج إلى أوروبا<sup>3</sup>، وتنفيذا لهذا المشروع أصبحت الإدارة الأمريكية مطالبة بتزويد فرنسا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، بشحنات من القمح بلغت حوالي 1.087.000 طن هذا في شهر جويلية عام 1947، واعتبرت الجزائر عميلا مشاركا في هذا البرنامج، غير أننا نسجل رغبة واشنطن في اقامة برنامج مستقبل لبناء اقتصاديات إفريقيا الشمالية في إطار خطة مارشال، هذه الرغبة لم تجد التجاوب من السلطات الفرنسية<sup>4</sup>.

إن الفصل الثالث من نص الاتفاق الثنائي الأمريكي الفرنسي، ركز على الجزائر بصفة خاصة بتوضيح وضعها كما يلي: (... ضمن مصطلحات هذا الاتفاق، أن فرنسا تعني الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية مع المناطق والأراضي التابعة لإدارتها، وفق تفويض دولي أو انتداب دولي بما في ذلك الاتحاد الفرنسي...)، وتدخل الجزائر تحت تعريف الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية، وبالتالي تخضع لكل بنود الاتفاق، لقد منح مشروع مارشال وسائل جديدة لفرنسا، وترك لها حرية التصرف دون أي اعتبار لأي معارضة يمكن أن تبرز من طرف الوطنيين الجزائريين، من هنا يمكننا الاستنتاج أن خطة مارشال، كانت تهدف من جهة أخرى إلى احتواء اقتصادي للمسألة الجزائرية<sup>5</sup>، ولدمج الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا في المخططات الأمريكية، مشروع مارشال ومعاهدة

<sup>1</sup> - ديفيد دبليو إيلوود، مشروع مارشال إستراتيجية أثبتت نجاحها (يو.أ.س. أيه) (U.S.A journal) أجنحة السياسة الأمريكية الخارجية المجلد 2 العدد، 1 أبريل 2006.

<sup>2</sup> - نفسه، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - Alfred Grosser, les occidentaux, les pays d'Europe et les états- unis, depuis la guerre, éd, Fayard, Paris, 1978.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 84.

<sup>5</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 85.

الحلف الشمال الأطلسي، نظمت الإدارة الأمريكية سلسلة من المؤتمرات حول شمال إفريقيا، ولعل أبرزها ندوة طنجة خلال شهر أكتوبر 1950، والتي جاءت لكي تحدد إطار السياسة الأمريكية في المنطقة وترسم الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في المنطقة<sup>1</sup>.

أمام تنامي المد الشيوعي كانت فرنسا في حيرة من أمرها، من الأطماع الشيوعية تجاه مستعمراتها خلال فترة الحرب الباردة، وانطلاقاً من تجربتها الفاشلة في الهند الصينية، فإنها دأبت على الاستعانة بالحلفاء من خلال اتفاقيات التعاون للوقوف في وجه المد الشيوعي في المستعمرات الفرنسية، حيث جاء في مراسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1950، طلبت فيه الخارجية الفرنسية من الحلفاء توحيد جهودهم لمنع الزحف الشيوعي في إفريقيا، عن طريق دمج مصالحهم الاقتصادية في القارة السمراء والجزائر جزء من القارة، وهذا الاقتراح هو متمم ومكمل لمشروع مارشال، وأصبح نواة لمشروع (أورا إفريقيا) وختاماً لهذا العنصر، فإن المرحلة أكدت على أهمية المساعدات الأمريكية في نجاح مشروع أورا إفريقيا، كان هدفه دمج اقتصاديات المستعمرات الإفريقية في الاقتصاد الأوروبي ومن هنا جاءت أصوات تطالب بدمج شمال إفريقيا في مخطط شومان المتعلق بالوحدة الأوروبية<sup>2</sup>.

بالرغم من المساعدات المالية الضخمة التي قدمها المشروع لفرنسا، إلا أن الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري، ظلت مزرية في صورة شبه مقدره حيث استمرت البطالة وسياسة الأجور المتدنية سمة يومية للفرد الجزائري، وكانت هذه الحالة أكثر انتشار بين العمال الجزائريين مقارنة بما كان يعيشه المعمرين أو الطبقة العمالية في فرنسا، وفي المقابل نلاحظ تواصل استهلاك واستنزاف الثروات الجزائرية، لفائدة الاقتصاد الفرنسي والغربي بشكل عام، وبالتالي فقد ازدادت الفوارق الاجتماعية بين أبناء الشعب الجزائري والمستوطنين الأوروبيين بشكل ملحوظ<sup>3</sup>.

مثلما رأينا في العنصر السابق، لاحظنا كيف مثل مشروع مارشال الجانب الاقتصادي من السياسة الأمريكية في أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية، أما الجانب العسكري لهذه السياسة، فتمثل في تشكيل التحالف العسكري لدول الشمال الأطلسي، أو ما يعرف بمعاهدة حلف الشمال الأطلسي<sup>4</sup>، ظهر هذا التحالف عندما اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي

<sup>1</sup> - انظر الملحق رقم (18) : MC Ghee, Summary of conclusion of Tangier conference 24/10/1950.F.R.U.S, 1950V. pp1571-1573.

<sup>2</sup> - محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول، ومطامح الشعوب ط2 دار الكلمة لنشر 1983.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص126.

<sup>4</sup> - حلف الشمال الأطلسي: (NATO)

والشيوعي، وازدياد النفوذ السوفيتي باتجاه أوروبا لذلك رأت كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وللكسمبورغ، أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في 17 مارس 1948، ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفيتيا في الغرب دون المساعدة الأمريكية، لذا تم إجراء مفاوضات ومشاورات جمعت كل من الحكومة الأمريكية وحكومات أوروبا الغربية، أفضت إلى توقيع معاهدة التحالف الشمال الأطلسي في واشنطن في يوم الرابع من شهر أبريل 1949، أما جذور هذا الحلف فهي تعود إلى - مبدأ ترومان -، السالف الذكر -، الذي يمكن تلخيصه في التعهد الذي أخذه على عاتقه في الدفاع عن العالم الغربي (العالم الحر)، حيث جاء في هذا التعهد: (... أنه من الواجب على السياسة الأمريكية أن تقوم بمساعدة الشعوب التي تناضل ضد الاستعباد، من طرف أقليات (عصابات يسارية)، مسلحة أو ضغوطات خارجية...)<sup>1</sup>.

تزامن توقيع معاهدة هذا التحالف مع التهديد الشيوعي للاستعمار الفرنسي في آسيا، حيث كانت تقع أحداث الثورة الفيتنامية سنة 1946، الأمر الذي كان وراء إسراع فرنسا، إلى الانضمام إلى التحالف دون تردد لقد ترسم التحالف العسكري الفرنسي الأمريكي مباشرة بعد توقيع المعاهدة، وأثناء هذه المناسبة صرح "هنري كوي" عن رضا فرنسا لهذا التحالف حيث قال: (... إن بنود المعاهدة، تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا...)، أول دفعة تسلمتها فرنسا كانت عبارة عن مجموعة من الطائرات الحربية، وصلت خلال شهر مارس 1950 وكان من نتائج انضمام فرنسا إلى الحلف الأطلسي هو إلحاق الجزائر بمنظومة الحلف الأطلسي، فقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة على: (.. اعتبار أي هجوم (اعتداء) المسلح على أراضي عضو أو أكثر من أعضاء التحالف، تعني الاعتداء على الأراضي التابعة للأعضاء في أوروبا، أو أمريكا الشمالية أو المقاطعات الجزائرية التابعة لفرنسا، أو إقليم تركيا أو الجزر الخاضعة لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي...)<sup>2</sup>.

كان الفرنسيون حريصين على قيام توازن داخل التحالف، عبر إشراك دولة متوسطة يتيح لها طلب إشراك المقاطعات الفرنسية في الجزائر، كما اشترطوا التزود بالسلاح فورا، ونشر القوات الأمريكية فوق أراضيها، وافقت الإدارة الأمريكية على تجهيز ثلاث فرق فقط من فائض المخزون الأوروبي، وقد

<sup>1</sup> - محمد عزيز شكري، الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، العدد 07، جويلية 1978، ص 94.

<sup>2</sup> - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 36.

أعلن جورج مارشال خلال زيارته لباريس في تشرين الأول 1948، أمام رئيس مجلس الوزراء الفرنسي هنري كوي، بأن يكتفي الفرنسيون فقط بتقديم قوات برية فيما تتكفل الولايات المتحدة الأمريكية بالقوات البحرية والجوية، غير أن الإدارة الأمريكية كانت تدرك أهمية الموقع الفرنسي الاستراتيجي المركزي في قلب أوروبا، ولا تدخر جهدا للتأثير في الحياة السياسية والرأي العام، وقد تلقت فرنسا ما يقارب نصف المساعدة العسكرية المرصودة قدرها 1450 مليون دولار<sup>1</sup>.

احتلت إفريقيا الشمالية مع مطلع الخمسينات أهمية خاصة، تقريبا مثل الدور الذي لعبته أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أنها ساهمت فعليا في مواجهة المد الشيوعي، لقد سمحت مستعمرات الاتحاد الفرنسي للرئيس فانسان أوريول بأن يقول: (.. بأن إفريقيا الشمالية باستطاعتها تقديم 47.000 مجند سنويا لدعم الجيش الفرنسي).<sup>2</sup>

أصبحت إذن الجزائر ضمن حدود التدخل العسكري الأمريكي، فالمعاهدة حملت اعترافا جماعيا بسيادة فرنسا على الأراضي الجزائرية من جهة، وتركت حرية استعمال القوة ضد الخطر المحتمل لتقديرات أعضاء المنظمة من جهة أخرى، وما أن ألحقت الجزائر بالحلف الأطلسي حتى أصبحت للسياسة الدفاعية الأمريكية مصلحة هامة في شمال إفريقيا، بل أصبحت الجزائر أهم من تونس والمغرب في السياسة الدفاعية الأمريكية على المدى البعيد<sup>3</sup>.

بحكم بنود المعاهدة تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية، على امتيازات جديدة في الجزائر تمثلت في محطات وقود الطائرات وهيكل عسكرية بحرية في الموانئ الجزائرية، واستفادت أيضا من مدارج للطائرات والمطارات وميادين الرمي والتدريب للجيش الأمريكي، ببساطة فإن التراب الجزائري أصبح قاعدة تدريب وعبور وتموين للقوات الأمريكية لأجل غير مسمى، بعد أن تمت المصادقة على منح الولايات المتحدة الأمريكية هذه المصالح في 27 جوان 1950، ونظير هذه الامتيازات المتحصل عليها في الجزائر، فإن فرنسا مع بداية سنة 1950 أصبح بمقدورها استعمال أسلحة الناتو في الجزائر، فباعتراف وزير الدفاع الفرنسي جاك شوفاليه، فإنه بحلول سنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية، كانت فرنسا توظف 10% من أسلحة الناتو لديها في كل من الجزائر وتونس<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بيار ميكال، المرجع السابق، ص 96.

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 108.

<sup>3</sup> - معمر العايب، الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية 1942-1962، مجلة المصادر، العدد 15، 2007.

<sup>4</sup> - انظر التقرير في الملحق رقم (19):  
-F.R.U.S, 1952-1954, XI-I, Nov 12, p397-398.

إن الدعم الذي خطيت به فرنسا من طرف الإدارة الأمريكية، كان من أجل الحفاظ على المصالح الاستعمارية الغربية في الجزائر، وكان هذا الدعم مشروطا دائما بعدم وصول الأحزاب الشيوعية إلى الحكم في فرنسا، فالخارجية الأمريكية كانت ترى أن الخطر الشيوعي أصبح منتشرًا على أوسع نطاق داخل فرنسا، وحتى داخل مستعمراتها بل أصبحت شمال إفريقيا هي الأخرى مهددة بالمد الشيوعي، فحسب تحليل مفصل من نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى القنصل الأمريكي بالرباط موريس باسكي، أنه في شهر جويلية: (... كانت لديهم معلومات تفيد بأن الشيوعيين يعملون للوصول إلى السلطة في فرنسا، ولضمان سلامتهم فإنهم اتبعوا خطة إصلاحات تدريجية لفائدة الأهالي - يقصد الجزائريين -، تبدأ بمنحهم الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال الفوري، وبما أن هذه الإصلاحات تأتي باسم فرنسا الشيوعية، فإن الإستراتيجية النهائية ستكون سيطرة الاتحاد السوفيتي على شمال إفريقيا....)<sup>1</sup>، غير أن هذا التهديد لم يصل إلى درجة التهديد الشيوعي، الذي أصبحت عليه المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية<sup>2</sup>.

وفي سنة 1947 صدر تقرير آخر للخارجية الأمريكية يعترف بوجود تهديدات تستهدف المنطقة ومما جاء فيه: (.. بأن فرنسا ليس بمقدورها الحفاظ على الجزائر، ووضع سياسة موجهة لإيجاد حلول لأهم المشاكل المطروحة في الجزائر، وهذا ما سيطرح مشاكل جدية لفرنسا في المنطقة مستقبلا خصوصا مع تزايد نشاط الوطنية العربية....)<sup>3</sup>.

ضمن نفس السياق جاءت تحذيرات دين أشسون (Dean Acheson) والتي جاءت كنتيجة للمخاوف الناتجة عن الزحف الشيوعي، وهي المخاوف نفسها التي كانت تشغل بال الحكومة الفرنسية، لذلك نجد أن الحاكم العام في الجزائر العاصمة، إيف شاتينو (Yves chatayneau) أبدى قلقه عن تداعيات زيارة أندري مارتى André Marty، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي إلى الجزائر، وما ترتب عنها من نتائج على مستقبل الخط السياسي للحزب الشيوعي الجزائري، الذي يسير في فلك توجهات الحزب الشيوعي الفرنسي وفي هذا الإطار أشار إيف شاتينو، إلى أن تغيير هام قد

<sup>1</sup> - F.R.U.S.1946, VII, P52-51

<sup>1</sup> - أنظر التقرير في الملحق رقم (20):

<sup>2</sup> - Irwin.M.wall, L influence américaine ..., op.cit,p 382.

<sup>2</sup>

<sup>3</sup> - F.R.U.S.1947, VII,p 531.

<sup>3</sup> - أنظر التقرير في الملحق رقم (21):

يحدث في الجزائر من خلال محاولة الاتحاد السوفيتي والشيوعيين في تقديمهم لمشروع تحالف عرض على الوطنيين الجزائريين، تشترك فيه كل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية<sup>1</sup>، ويضيف ايف شاتينو: (... أنه إذ تم هذا التحالف فإن الحركة الوطنية الجزائرية، بإمكانها استغلال الصحافة القوية التي يمتلكها الشيوعيون، ومن الأمور التي أصبحت تثير مخاوف السلطات الفرنسية، أيضا هو التخوف من احتمال حدوث تقارب بين الاتحاد السوفيتي والجامعة العربية...<sup>2</sup>، ظل إيف شاتينو متخوف من الضغط والتأثير الشيوعي على الحركة الوطنية الجزائرية، خصوصا مع تلاشي القطيعة بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري، وأصبح شاتينو يرى من الضروري القيام بعمل لكبح التأثير السوفيتي على الوطنيين عن طريق تحريك أبلجوساكسون<sup>3</sup>.

خلال عام 1948 واصلت الخارجية الأمريكية تتبع تطور الوضع في الجزائر، حيث أعدت تقرير شرحت فيه السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا (Policy planing Staff) أكدت فيه: (... على أن فرنسا إذ لم تقم بإصلاحات في المنطقة، فإن الأطراف الشيوعية ستستغل الوضع المتدهور في الجزائر وتوظفه لصالحها، واصلت الإدارة الأمريكية من تحذيراتها للسلطات الفرنسية، من تزايد التوجهات الوطنية المطالبة بالاستقلال، وفي التقرير أيضا إشارة إلى أن الإدارة الأمريكية، كانت دائما تذكر السلطات الفرنسية بأنها لا تعمل من أجل تفجير الاستعمار الفرنسي من أجل تعويضه في المنطقة...<sup>4</sup>، نلاحظ أن الخارجية الأمريكية عمدت إضافة هذه الملاحظة، لأنها كانت تدرك الهواجس التي أصبحت عند الفرنسيين، جراء تزايد نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين في المنطقة، فحسب التقارير التي تحصلت عليها الخارجية الفرنسية، أن الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة مبعثه الرغبة في الحصول على قواعد عسكرية لاستغلالها، في حالة أي هجوم شيوعي على أوروبا، غير أن الفرنسيون أصبحوا يشبهون في نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين بتشجيعهم للوطنيين المغاربة في المطالبة بالاستقلال<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المقصود هنا المشروع الذي تبناه ودعا إليه الحزب الشيوعي الجزائري منذ عام 1946، حول تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية راجع:

-Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p20.

-Ibid, p20

-Ibid, p21

-F.R.U.S, 1948, III, pp 682-687.

<sup>4</sup> - أنظر التقرير في الملحق رقم (22):

<sup>5</sup> -Note de renseignement sur les préparatifs anglo-saxons, 03/07/1947MEA, série B.Amérique 1944-1952

-état unis.P81.

الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن ترغب في تكرار تجربة الهند الصينية في شمال إفريقيا، ووقوع هذه المنطقة تحت التأثير السوفيتي<sup>1</sup>، لذا نجدها قد نظمت ندوة للممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين في شمال إفريقيا، الذين اجتمعوا في باريس خلال شهري مايو 1948، وأكدوا في هذه الندوة على أنه من المستحيل النظر إلى الجزائر، بنفس الرؤية إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب الأقصى)، وقد أوصت الندوة على ضرورة قيام الحكومة الأمريكية بطلب من نظيرتها الفرنسية في الإسراع في تطبيق الإصلاحات الجارية في الجزائر، - يقصد تطبيق القانون الأساسي 1947-، وأن الإدارة الأمريكية لا تطالب بإجراء إصلاحات جديدة<sup>2</sup>.

إن المصالح المشتركة التي أصبحت تربط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بحكم الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين، والمتعلقة باستغلال ثروات المستعمرات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة، فإن مستقبل العلاقات الفرنسية الأمريكية قد تطورت وازدهرت وعرفت أحسن فتراتها أثناء إدارة هاري ترومان، وبطبيعة الحال فقد كان هناك تأثير سلبي في تعامل الإدارة الأمريكية مع الحركة الوطنية الجزائرية ومطالبها (المسألة الجزائرية)، حيث أصبحت الإدارة الأمريكية بعيدة عن معرفة حقيقة تطور الحركة الوطنية<sup>3</sup>، وما يجري بداخلها من تحولات عميقة خاصة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي ظهر من بين صفوفها مجموعة تؤمن بالعمل المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق الاستقلال، في المقابل أصبح للإدارة الأمريكية والحكومة الفرنسية نفس الرؤية حول مستقبل المستعمرات (المسألة الاستعمارية)، من خلال الحكم على أن شعوب المستعمرات غير مؤهلة للحصول على الاستقلال الفوري أو حتى على الحكم الذاتي، نلاحظ هذا التوافق في الرؤية من خلال تصريح ممثل وزير الخارجية الفرنسي "غي دو لاتورنال" على هامش قمة ثلاثية بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر مايو 1950: (.. حيث توقع من احتمال ظهور الفوضى والدمار وعدم الاستقرار، إذ ما تم منح الشعوب الإفريقية الاستقلال، دون التحضير لذلك، الموقف الفرنسي كان يستند إلى تبرير بانعدام الكفاءة لدى الأفارقة وعدم مقدرتهم على تسيير أحوالهم...)، بالرغم من حصول الولايات المتحدة الأمريكية، على معلومات من طرف استخباراتها بوجود روح وطنية في بلدان شمال إفريقيا بتأثير من الجامعة العربية، إلا أنها شككت في مدى تمثيل الوطنيين الجزائريين لطموحات الشعب الجزائري، ورغم اقتناع المخبرين الأمريكيين أيضا بأن الجزائريين

<sup>1</sup> -Irwin.M.wall, op.cit, p93.

<sup>2</sup> -Samya el machat, les états unis et l'Algérie....,op.cit,p20.

<sup>3</sup> -جمال فرحات، المرجع السابق، ص ص 118-119.

أصبحوا في حالة عداء لكل ما هو فرنسي وأمريكي في آن واحد، وهذا نتيجة للعلاقات الثنائية الإستراتيجية التي تربط البلدين، وهناك إشارة أيضا إلى أن الروح القومية في الجزائر هي القوة الحقيقية المستقبلية<sup>1</sup>، إلا أنها أصبحت تدعم الوجود الفرنسي في المنطقة بشكل مباشر وتعمل على إبعاد أي تهديد شيوعي على المنطقة خصوصا وأن المرحلة في نظر الإدارة الأمريكية، أصبحت حرجة وهذا لانشغالهم في الهند الصينية وفي كوريا، فمن غير المرغوب أن تنتقل عدوى الهند الصينية إلى إفريقيا الشمالية<sup>2</sup>.

في شهر نوفمبر من عام 1950 صدر تقرير آخر عن الوكالة المركزية الأمريكية (CIA)، التقرير لا يكاد يذكر أي وجود للروح الوطنية لمناضلين الجزائريين، وما لاحظته هو وجود كتل وطنية صغيرة تمثل بؤر إزعاج للإدارة الفرنسية، هذه الجماعات في نظر المخبرين الأمريكيين تتحرك باستعمال ورقة الانتماء إلى الشيوعية، والتقرير يخلص إلى نتيجة مفادها أن الجزائريين والمغاربة عموما فإنهم مازالوا لا يستوعبون مفاهيم الاستقلال والحرية، عند وصول الضباط الأحرار في مصر إلى الحكم في جويلية 1952، بعد عملية انقلابية ضد حكم الملك فاروق، أصبح هذا يشكل انشغالا كبير لدى الفرنسيين والأمريكان في آن واحد، حيث تأكد لهم بأن القادة الجدد في مصر سيوحدون قضيتهم، مع الوطنيين من مناضلي حركة الانتصار للمستقرين في القاهرة<sup>3</sup>، لهذا الغرض فإن جيفرسون كافري السفير الأمريكي في مصر، بعث برسالة إلى وزير خارجيته جون فوستر دالاس، يوضح فيها المخاطر التي أصبحت تهدد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، خصوصا إذا ما تحولت القاهرة إلى مسرح مركزي لقرارات الحركة الوطنية الجزائرية<sup>4</sup>.

الحاكم العام ليونار (Leonard) هو بدوره أصبح يثير بعض المخاوف الناجمة عن بعض الإشاعات، المتعلقة بقيام الجنرال نجيب بعقد لقاءات مع قادة الحركة الوطنية المغاربية، المتواجدين في القاهرة وكان الحاكم العام ليونار لا يتمنى أن تتضامن الثورة المصرية، مع قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي<sup>5</sup>، في شهر سبتمبر 1952 صدر تقرير عن وكالة المخابرات الأمريكية، لاحظ التقرير عودة نشاط الوطنيين الجزائريين إلى الواجهة، مما جعل المستوطنين (الجزائريين من أصل أوروبي) يتسألون عن

<sup>1</sup> -F.R.U.S, May, 3.1950.III, pp 949-950.

<sup>1</sup> - أنظر التقرير في الملحق رقم (23):

<sup>2</sup> - راجع الملخص الذي قدمه ماك غي حول ندوة طنجة عام 1950 في الملحق السابق رقم 19

<sup>3</sup> -Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p24 .

<sup>4</sup> -Ibid, p22 .

<sup>5</sup> -Ibid,p22.

المشكل الجزائري وهو مسألة حسبهم حيوية يستعصى حلها، بالمقارنة مع المشكلة التونسية والمغربية، حسب التقرير فإن الوضعية غير مستقرة وقد تؤدي إلى ظهور تمرد في يوما من الأيام على السلطة الفرنسية، يجبرها على ترك الجزائر وحسب التقرير دائما فإن هذا التاريخ (أي تاريخ التمرد) يبدو أنه مازال بعيد الأمد<sup>1</sup>، بينما كانت تسود الانتفاضة في تونس والمغرب الأقصى، كانت الجزائر يسودها الهدوء في أغلب أنحاءها، فالقنصل الأمريكي بالجزائر العاصمة (Lockett)، يرى أنه لا يمكن الانشغال الآن بالوضع في الجزائر، بالمقارنة بالفوضى الموجودة في تونس ولا يمكن توقع حدوث شيء، مادامت فرنسا تقوم بمراقبة البلاد<sup>2</sup>.

ويستند (Lockett) في تحليله إلى قوة فرنسا وضعف وسائل الجزائريين، ويضيف كذلك أنه عندما يتأكد الجزائريين من مساعدة وتأييد الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لقضيتهم فإنهم لا يختارون التوجه نحو العنف<sup>3</sup>، القنصل (Lockett) حاول تقديم (خلاصة) نظرة إجمالية حول المشكل الجزائري فقد نبه إلى انزعاج الجزائريين، من استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وأنهى تقريره بأن أكبر شريحة من الشعب الجزائري، غير جاهز وغير مهياً لإتباع القادة الوطنيين تجاه العمل المباشر (أي الثورة)<sup>4</sup>.

يمكن ملاحظة أن القنصل الأمريكي بالجزائر السيد كلارك، راح يؤكد حتى عشية اندلاع الثورة التحريرية على انعدام احتمال تهديد للتواجد الفرنسي في الجزائر، فحسب تقرير أعده وهو مؤرخ في 19 ماي 1954، أي قبل خمسة أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية، التقرير أشار إلى الانقسام الذي أصبحت عليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)، وأن الجزائر في استقرار عام<sup>5</sup>، وفي شهر سبتمبر 1954 صدر تقرير آخر عن تطور الوضع في الجزائر، حيث جاء فيه أن الحركة الوطنية الجزائرية خلال هذه الفترة أصبحت في مرحلة فتوتها، ولا تحمل في برامجها غير أهداف محدودة ولن يكون

<sup>1</sup> - راجع الملحق رقم 24:  
-F.R.U.S, 1952-1954-XI,p382.

<sup>2</sup> -Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p22.

<sup>3</sup> -Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p22

<sup>4</sup> -IBID, p22

<sup>5</sup> - F.R.U.S, August 31, 1952-1954, XI-I, p.391

<sup>5</sup> - أنظر التقرير في الملحق رقم (25):

بوسعها إحداث اضطرابات عنيفة ضد فرنسا في القوات الراهن، ما يلاحظ أنه حتى هذه المرحلة، فإن المسألة الجزائرية والمطالب الوطنية، كانت لازالت لم تترسخ كانشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وهذا رغم رغبة الوطنيين الجزائريين في تدخل أمريكي لصالح قضيتهم مثلما كانوا في السابق- تجربة الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب استمرار الإدارة الأمريكية في دعم التواجد الفرنسي بالجزائر.<sup>1</sup>

### 3- الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت فرنسا في حيرة من أمرها، بشأن التوفيق بين ضرورة إصلاح وضع المستعمرات والعمل على إبقاء الاتحاد الفرنسي تحت سيطرتها، كان هاجسها الوحيد هو الاستماتة في الحيلولة دون وصول المستعمرات إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي، تماشياً مع مبادئ مؤتمر الكونغو برازافيل لسنة 1944، لكن سرعان ما بدأ التغيير يفرض نفسه عليها إذ أن نكبة فشلها في الهند الصينية، تحولت إلى سابقة إنذار بإمكانية فشلها في إفريقيا الشمالية، وفي هذا الإطار كتب يقول المنظر الدستوري ديفرجيه، Duverger Maurice<sup>2</sup>: (... أن سياسة تصفية الاستعمار هي من أهم أحداث النصف الثاني من القرن العشرين، فشعوب المستعمرات السابقة اتجهت نحو الاستقلال وسيادة الجنس الأوروبي لم تعد مقبولة، وأخذنا نسير نحو الاعتراف الفعلي لا النظري فحسب بالمساواة بين الأجناس البشرية وقد انتهجت فرنسا منذ سنة 1947، سياسة متقلبة بين القمع بالقوة والجنوح إلى منح حق تقرير المصير والحرية من جهة أخرى...)<sup>3</sup>. فما هي طبيعة السياسة الفرنسية؟ وما هي مواقفها من السياسة الأمريكية في الجزائر أثناء هذه الفترة.

<sup>1</sup> -Samya el machat, les états unis et l'Algérie...op.cit,p27.

<sup>2</sup> -Maurice Duverger, Droit constitutionnel et institutions politiques ,Tom2, presses universitaires de France,1959,p491.

<sup>3</sup> - محمد حسنين، المرجع السابق، ص94.

شعرت فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الإفريقية، ببداية مطالبة شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية، خصوصا بعد أن شاركوا بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازي، فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى اتحاد فرنسي، وكأنها تسخر من شعوب هذه المستعمرات بادعائها عليهم أنها ستعاملهم معاملة يتساوى فيها الجميع ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنولث البريطاني، واقتبست منه المظهر دون الجوهر وكان الاستعمار الفرنسي في ذلك أكثر رجعية وجمودا من الاستعمار البريطاني<sup>1</sup>.

ففي الجزائر وجد الجنرال ديغول نفسه محاصرا بمطلب الاستقلال الذي أصبحت تنادي به اغلب تشكيلات الحركة الوطنية منذ الحرب العالمية الثانية، وعليه أصبحت الإمبراطورية الفرنسية في حاجة إلى إعادة تنظيم بما يتماشى وأوضاع فترة ما بعد الحرب، كانت الجزائر محل اهتمام كبير من قبل الإدارة الفرنسية، بعد أن ضعفت العلاقات بين الجزائريين وفرنسا، وفقدت الثقة في الوعود الفرنسية خصوصا بعد مجازر 8 مايو 1945، وتلاشت هيبة فرنسا كقوى لا تقهر بعد سقوطها السريع تحت الاحتلال النازي، كان على الجنرال ديغول أن يواجه الفراغ السياسي الناتج عن انهيار الجمهورية الثالثة في جوان 1940، لقد سارعت فرنسا إلى معالجة هذه المسائل حتى أنه مع حلول سنة 1947، ظهر عددا من المشاريع كان الغرض منها إيجاد تسوية لهذه المشاكل، في هذا الظرف بدأت فرنسا تعمل على إعادة الإعمار، وبناء ما خربته الحرب واعتمدت في ذلك على علاقاتها المتميزة مع الإدارة الأمريكية وعلى إمكانيات مستعمراتها، وهذا ما جعلها مجبرة على التوفيق بين سياستها الخارجية وسياستها تجاه المستعمرات<sup>2</sup>.

ونتح عن هذه المسألة أن أصبحت المستعمرات الفرنسية، عرضت لتحديات جديدة بفعل المخططات الأمريكية، التي أنظمت إليها فرنسا وتداعيات الحرب الباردة وتنافس المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، حول تقاسم النفوذ من دون شك أن هذا الوضع الجديد سيكون له الأثر على واضع الجزائر<sup>3</sup>، لقد وضع ديغول سياسة فرنسا تجاه مستعمراتها، للرئيس الأمريكي هاري ترومان بشكل جلي حيث كتب يقول في هذا الصدد: (...أعلنت بأن العصر الجديد حسب رأي سيسجل حصولها (المستعمرات) على الاستقلال، مع البيان بأن طرق ذلك الاستقلال ستكون متنوعة

<sup>1</sup> - يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، دار المعرفة (د.ت)، ص 305.

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 70.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 71.

وتدرجية، وعلى الغرب أن يدرك ذلك وأن يرغب فيه، ولكن لا بد أن تجري الأمور مع الغرب وليس غيره، وإلا فإن الشعوب التي مازالت بدائية والدول غير الوطيدة الدعائم سيثير كراهية الأجانب والبؤس والفوضى، وكان من اليسير أن تتنبأ سلفاً من الذي سيستفيد في العالم من ذلك...<sup>1</sup>، ويضيف قائلاً: (... وقد قلت لرئيس ترومان أننا مصممون على السير بالدول التي تقع تحت سيطرتنا نحو التصرف الذاتي، وقد يمكن الإسراع في ذلك بالنسبة للبعض، بينما يتطلب البعض الآخر وقتاً أطول والحكم في ذلك يعود لفرنسا وحدها، وليس أكثر مدعاة للأسف من مناقشات الدول الغربية، في هذا المجال ومن سوء الحظ أن هذا هو ما حدث في المشرق العربي، ورحت أشرح أسباب غضبي من المساندة التي قدمتها الولايات الأمريكية، مؤخراً لعملية الاحتيال التي قام بها البريطانيون...)<sup>2</sup>.

أمام هذا التوافق الأمريكي الفرنسي، ازدادت الهوة اتساعاً بين السلطة الاستعمارية والشعب الجزائري خصوصاً بعد مجازر 8 مايو 1945، وأصبحت الحكومة الفرنسية تبحث عن مخرج لهذه الأزمة، ومحاولاً استعادة ثقة الجزائريين وهذا من خلال تطبيق سياسة إصلاحات جديدة، غير أنها وجدت نفسها أمام وطنيين جزائريين عازمين على مواصلة التحدي، والاستمرار في النضال الوطني لقد باشرت الحكومة الفرنسية، سياسة بناء الاتحاد الفرنسي الذي كان يهدف إلى ربط المستعمرات بالوطن الأم فرنسا في نظام إداري واحد، يرفض كل تجزئة لأقاليمه بحيث لم يترك أي مجال لفكرة الفيدرالية أو الاستقلال، وكانت أول خطوة في هذه السياسة الجديدة هو إعلان حق التمثيل البرلماني للجزائريين مع نهاية سنة 1945، ثم تبعتها الخطوة الثانية بقرار إنشاء الغرفة الانتخابية في سنة 1946، كبادرة أولى من نوعها سمحت للجزائريين بالتمثيل المحلي ولكن هذا البرلمان، كان في واقع الأمر يخضع لسيطرة الجمعية الجزائرية التي تعد البرلمان الحقيقي، والتي تقع تحت سيطرة النواب المعمرين بحكم الصلاحيات المخولة لهم، لقد ركز مشروع الدستور الجديد الذي لم يحظى بالثقة أثناء التصويت عليه في 5 مايو 1946<sup>3</sup>، وكانت هناك محاولة ثانية في جوان 1946، مما أتاح للأحزاب والتنظيمات الوطنية في مختلف المستعمرات الفرنسية، الفرصة للتعبير عن رأيها حول الموضوع، حيث برز خيارين الأول يطالب بالحكم

<sup>1</sup> - ديغول شارل، مذكرات الحرب، الخلاص (1944-1946)، (تر) خليل هندواوي، إبراهيم مرجانة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة 3، 1982، ص 305-306.

<sup>2</sup> - ديغول، الخلاص .....، المصدر السابق، ص 306.

<sup>3</sup> - Charles Robert ageron , France coloniale au parti colonial, presses universitaires de France, 1<sup>er</sup> édition, 1978-p287.

الفيدرالي في الإطار الفرنسي ويمثله في الجزائر تيار فرحات عباس والخيار الثاني يطالب بالاستقلال ويمثله في الهند الصينية هوشي منه.

ورغم اعتبار فرنسا أن الجزائر أرضا فرنسية، واعتبارها أن مقاطعات الجزائر الثلاث (وهران، الجزائر، قسنطينة)، تكمل مقاطعات فرنسا نفسها، نجد أن فرنسا رغم ذلك لم تحاول إعطاء الجزائر نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، بل طبقت عليها من الناحية التشريعية نفس النظام الذي طبقته في دول الاتحاد الفرنسي، من حيث التمثيل السياسي رغم إصرارها على أن الجزائر أرض فرنسية من الناحيتين الإدارية والسياسية<sup>1</sup>.

انعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر أوت 1947، وكان أمامها أربعة مشاريع تتعلق بوضع الجزائر القانوني، وكانت هذه المشاريع قد قدمت من طرف الحكومة الفرنسية ومن الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري<sup>2</sup>، وقام نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعرض وجهات نظرهم حول هذا القانون، الذي كان ينص على منح الجزائر الاستقلال الذاتي مع ارتباطها مع فرنسا بعلاقات اتحادية فيدرالية، الحكومة الفرنسية لم تهتم بمقترحات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المجلس الجمهوري، ولا باقتراحات حركة الانتصار أثناء المناقشة في الجمعية الوطنية في 27 أوت 1947<sup>3</sup>، ولم تعر الإدارة الفرنسية الاستعمارية للمواقف المعبر عنها من قبل نواب الاتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار، أدنى اهتمام فكان أن صادق البرلمان على القانون الأساسي الخاص بالجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1947 والذي تقدمت به الحكومة الفرنسية، هذا القانون يقضي بإيجاد مجلس جزائري يتمتع أساسا بصلاحيات مالية، ويشتمل على قسمين قسم جزائري وقسم أوروبي لكل واحد منهما 60 نائبا، ويحتفظ الحاكم العام للجزائر بحق المراقبة على المجلس، الأمر الذي يكرس تفوق الأوروبيين، إلا أن هناك أربعة تراتيب تحتوي ضمنا على إمكانية تقديمية هي:

- إلغاء البلديات المختلطة.

- استغلال الشعائر الدينية الإسلامية.

- تدريس اللغة العربية في جميع مراحل التعليم.

<sup>1</sup> - يحي جلال، المرجع السابق، ص 306.

<sup>2</sup> - جوان جليسي، المرجع السابق، ص 306.

<sup>3</sup> - حكومة جورج بيدو (G.Bidult): هي التي قامت بإعداده في شهر سبتمبر 1946 وقبل أسابيع من المصادقة على قانون الجزائر 1947، تدخل الجنرال ديغول شخصيا ليذكر الحكومة الفرنسية ليطالب بضرورة الحفاظ على سيادتها في المستعمرات وخاصة العمل على الحيلولة دون وصول الجزائريين إلى السيطرة السياسية في الجزائر، للمزيد أنظر: جمال فرحات، المرجع السابق، ص 78.

- حق التصويت للمرأة الجزائرية.

لكن تطبيقها يبقى مرتبطا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس<sup>1</sup>، ونتيجة لذلك قام نواب الاتحاد الديمقراطي بتقديم استقالتهم من المجلس الجمهوري، احتجاجا على المصادقة على مشروع القانون المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية، وكان رد فرحات عباس على هذا القانون حين صرح: (... ليس هذا القانون إدماجيا، في حين أنه يسعى لأن يكون كذلك، وليس فيه شيء ديمقراطي بالرغم أنه ولد في أسي التحرير العظيم، وليس تقدما حيث يأخذ بيد ما يعطيه بالأخرى، وهو قانون بلا شخصية وبلا أصالة ميت لا تدب فيه الحياة، وأصالته الوحيدة إذ كانت له أصالة، هي أنه استبقى تحت شكل جديد الامتيازات القديمة لكبار ملاك الأرض، إنه فقط استبدل سلسلة ذهبية بالسلسلة الحديدية التي تقيدنا فعلا...)<sup>2</sup>.

رغم ردود الفعل التي رافقت طرح هذا القانون، فإن المجلس الوطني الفرنسي صادق عليه وشرع في تطبيقه ابتداء من شهر أبريل 1948، وإذا كان الأوروبيون لم يرتاحوا لفكرة المساواة النظرية التي جاء بها القانون، والتي تعطي الجزائر نظريا بعض الحقوق التي تجعل منهم متساوون مع المعمرين الأوروبيين، مساواة قائمة على تقديم الأقلية على الأكثرية، فإنهم من جهة أخرى كانوا يرون فيه فرصة عظيمة للاستيلاء التام، على دواليب الإدارة والاقتصاد وقطع الطريق، أمام قوانين فرنسا ومنعها من أن تطبق في الجزائر، بحجة أن الجزائر أصبحت لها شخصيتها الخاصة.<sup>3</sup>

ومهما قيل عن هذا القانون فإنه لم يأتي بشيء جديد، للخروج من الأزمة السياسية أو لامتناس غضب النواب الجزائريين الممثلين للمجموعتين الانتخابيتين على حد سواء، بل إن القانون جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين والأمريات الاستعمارية، التي فرضت على الجزائر منذ السنوات الأولى للاستعمار الفرنسي، فالمتمعن في هذا القانون يرى أنه يشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة، وأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى فصل من يسمون بالنخبة التي تتمتع بحق المواطنة، عن الجماهير الشعبية التي ترغب سلطات الاستعمارية، على إبقائها في حالة التبعية الدائمة، لأجل ذلك فإنه لاقى معارضة مطلقة من جميع المنتخبين الجزائريين، على اختلاف مشاربهم السياسية وعلى الرغم من أنه لم

<sup>1</sup> - محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، سلسلة صاد، موفم للنشر 1994، ص13، للمزيد من التفصيل حول هذا القانون راجع: محمد حسنين،

الاستعمار الفرنسي، المصدر السابق، ص318-320.

<sup>2</sup> - جوان جليسي، المرجع السابق، ص87.

<sup>3</sup> - نفسه، ص98.

يغير شيئاً، من وضع الشعب الجزائري المزري، فإن ممثلي المجموعة الانتخابية الأوروبية، قد حاربوه بكل ما أتوا من قوة، وعلى غرار النواب الوطنيين فإن المستنطين هم بدورهم رفضوا التصويب عليه<sup>1</sup>.

لقد فتح قانون الجزائر لسنة 1947، أبواب حقوق الجنسية الفرنسية، للجزائريين ولو بشكل انتقائي، لكنه على أرض الواقع ظل هذا القانون حبراً على ورق، كسابقه من القوانين الإصلاحية، التي اتخذتها فرنسا لامتناس غضب الجزائريين، مثل مرسوم 7 مارس 1944 وإصلاحات الاتحاد الفرنسي لسنة 1946<sup>2</sup>.

اعتمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، على أسلوب المماطلة والتقاعد حتى غاب أمر القانون تدريجياً، والنتيجة لم يطرأ أي تغيير على حياة البؤس والتدهور الاجتماعي، الذي كان يعيشه الجزائريون إلى غاية اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954<sup>3</sup>، وهذا ما جعل ديغول يكتب عن سلبات السلطات الاستعمارية في عدم تطبيقها لهذا القانون، وما أضر عنه من جمود في السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث ذكر في مذكراته يقول: (... أنه منذ يناير عام 1944، رسمت باسم فرنسا أثناء مؤتمر برازافيل الاتجاه اللازم حول مستقبل المستعمرات واتبعت خطة سنة 1945، إذ منحت حق التصويب في الجزائر....) ويضيف قائلاً: (... إن المسألة الجزائرية هي التي أربكت النظام الفرنسي بأقصى شكل ممكن، حيث ظلت الحكومات المتعاقبة في باريس تتبع أسلوب المراوغة إلى غاية اندلاع الثورة، بالرغم ما أقره النظام الفرنسي عام 1947، فيما تعلق بالقانون الأساسي للجزائر، الذي أحدثت بموجبه جمعية وطنية تنتخب بالاقتراع العام، وتملك صلاحية التصويت على الميزانية ومناقشة القضايا التي يتولاها الحاكم العام، لقد كان ذلك خطوة هامة في الطريق السوي، لو توخوا إنجاز خطوات أخرى، لانتجعت الجزائر بشكل سلمي نحو تسلم سكانها الأصليين، دفعة شؤون البلاد ونشوء دولة جزائرية تتحد تدريجياً مع الجمهورية الفرنسية...<sup>4</sup>). إن هذا القانون لقي معارضة من الأوروبيين ومن كل ممثلي الشعب الجزائريين المعتدلين والراديكاليين، لقد حاول الحاكم العام الاشتراكي "إيف شاتينو"، إدخاله حيز التطبيق ولكنه لم يلبث أن عزل من منصبه، تحت ضغط الأوروبيين الذين طلبوا بذلك، أما خلفه الاشتراكي

1 - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص 118.

2 - Henri Grimal, op.cit, p313.

3 - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 126.

4 - شارل ديغول، مذكرات الأمل (التجديد)، (1958-1962)، (تر) سموي فوق العادة، الطبعة 1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 20.

"مارسيل إدمون نايجلان"، فقد استهدف الحركة الوطنية مستعملا كل ما لديه من وسائل قانونية وغير قانونية<sup>1</sup>، لتحطيمها والقضاء عليها لكنه عزز ذلك من حيث لا يدري، الحركة الأكثر جذرية داخل التيار الاستقلالي، وبقى اسمه مرتبطا في تاريخ الجزائر المعاصر بالتزوير الانتخابي، وظل هذا القانون حبرا على ورق طيلة سبع سنوات، ومن نتائج هذه الوضعية أن فقد زعماء الحركة الوطنية مصداقيتهم هذا من جهة ومن جهة أخرى بدأوا في البحث عن وسائل ثورية أخرى، للتصدي ومواجهة الاستعمار الفرنسي<sup>2</sup>.

لقد استطاع غلاة الكولون (المعمرين) الذين لم يكونوا مستعدين للتعامل مع أي طرف من أطراف الحركة الوطنية، لقد تمكنوا من التغلغل بسهولة في أوساط الأغلبية الحاكمة في فرنسا، وزيادة على تجذيرهم في تلك الأوساط لفكرة الجزائر فرنسية، فإنهم استطاعوا أن يكونوا ممثلين في حكومة روبراشومان (Robert Schuman)، بواسطة واحد منهم وهو نائب قسنطينة (René Mayer) "روني ماير"، الذي أدت ضغوطاته إلى استبدال (Yves chatagneau) بالسيد مارسيل إدمون نايجلان (Marcel edmon Nagelen)، حاكما عاما على الجزائر ابتداء من يوم 11 فيفري 1948، كان هذا الأخير اشتراكيا في مذهبه السياسي، لكنه بالنسبة للجزائر كان يمينا متطرفا يرى في استقلال الجزائر، نهاية للإنجازات الفرنسية وحتى لا تحدث هذه الكارثة حسبه، فإنه شرع في وضع الأسس الأولى لمدرسة التزوير والتزيف الانتخابي<sup>3</sup>.

استغلت فرنسا فرصة انضمامها إلى المخططات الأمريكية، عقب الحرب العالمية الثانية وراحت تلوح بمشاريع إصلاحية في مستعمراتها، وهذا لقطع الطريق أمام الأطماع الخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى في نفس الوقت فإن السلطات الاستعمارية، راحت تشرك مستعمراتها في هذه المخططات، حتى يتسنى لدول الغربية هي الأخرى، من الاستفادة من خيارات المستعمرات الفرنسية، لذا أصبحت إدارة الرئيس هاري ترومان، راضية على الجمهورية الفرنسية الرابعة، وعلى دستور الاتحاد الفرنسي كخطوة إيجابية، في نظرها من شأنها المساهمة في إرساء السلم في فرنسا، وفي أوروبا بشكل عام<sup>4</sup>، فالاقتصاد الفرنسي قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الاقتصادية، التي تزخر بها الجزائر، فمن هذه الأخيرة كانت تستخرج المواد الخام ويتم إرسالها إلى فرنسا، لكي تحول إلى مصنوعات ثم تعود إلى

1 - محمد حربي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 14.

2 - نفسه، ص 14.

3 - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص 125.

4 - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 81.

الجزائر مرة أخرى، لتوزع ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع أو إقامة نظام اقتصادي آخر، يساعد على تطوير الجزائر وقيام الصناعة فيها، ومع انضمام فرنسا إلى الحلف الأطلسي، وجدت أن مكاسبها ستزداد إذ ما كانت الجزائر جزءاً منه، وأفاد هذا فرنسا من ناحية أخرى، من حيث أن الدول الأخرى في الحلف الأطلسي، قد أعادت اعترافها بالجزائر كأرض فرنسية<sup>1</sup>.

إن سعي فرنسا إلى التمسك والاحتفاظ بالجزائر، كان من أجل تسخيرها لخدمة أغراضها الاستعمارية، وخدمة أغراض الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، ومن ثمة استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية ووضعها تحت تصرف الدول الغربية، هذا ما جعل فرنسا تسعى إلى إعطاء الجزائر نظاماً يجمع ما بين الاتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضاً فرنسية، محاولة بذلك عزل الحركة الوطنية الجزائرية عن نظيرتها في المغرب العربي (تونس والمغرب)، وبينها وبين الحركة التحررية العربية في المشرق العربي، فنتج عن هذا الوضع المعقد الذي أفرزه دستور الجزائر لعام 1947، الذي حاولت فرنسا التمويه به على الشعب الجزائري، وضرب الحركة الوطنية وتفتيتها واستغلال هذا الوضع لمواصلة بسط سيادتها على الجزائر نهائياً<sup>2</sup>.

أصبح الرسميون الفرنسيون متفقون على أن الانسداد السياسي، الذي عرفته السياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1945-1954)، كان أحد الأسباب التي أدت إلى تفجير ثورة الفاتح نوفمبر 1954، وفي هذا الإطار كتب بيار مندائس فرانس في جريدة (L'éclair de l'est) خلال عام 1956 يقول: (... إن عدم تطبيق قانون الجزائر لعام 1947، هو سبب المأساة التي تعيشها الجزائر...) وأضاف قائلاً: (... بأننا أعطينا وعوداً وفتحنا مجال العنف الخطأ أصبح جسيماً، خصوصاً بعد عام 1947، لم نطبق قانون الجزائر، لقد قمنا بتحطيم ثقة الجزائريين، في تلك الوسيلة الكفيلة بالتطور والإنجازات، والنتيجة كما هو معروف تشقق الأحزاب وانتخابات مزورة وفقدان الأمل وانتفاضات وقمع...) <sup>3</sup>، وعليه يمكن تأكيد الاستنتاج الذي وصل إليه المجاهد عبد الرحمن كيوان، حين كتب يقول: (... أنه يمكن القول أن فرنسا الاستعمارية، منذ مؤتمر برازافيل 1944 وبعد مؤتمر سان فرانسيسكو المتعلق بميثاق الأمم المتحدة عام 1945، قد استعدت في

<sup>1</sup> - يحي جلال، المرجع السابق، ص 306.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 307.

<sup>3</sup> - Samya el machat, les états unis et l'Algérie, ..., op.cit, p25.

سرية تامة لتحضير عملية من أجل عرقلة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة في الجزائر بكل الوسائل...<sup>1</sup>.

عمل النظام الاستعماري الفرنسي بعد مجازر 8 مايو 1945، على تهيئة الوضع السياسي الجزائري من جديد وإيجاد جو من الثقة واحتواء غضب الوطنيين الجزائريين، لذلك وجدت الإدارة الفرنسية نفسها مضطرة إلى تلطيف الأجواء، لاستمالة الوطنيين وامتصاص غضبهم، تنفيذا لهذا المخطط الجديد، قامت بفتح باب الترشح للبرلمان الفرنسي أمام الجزائريين، من خلال دعوتهم إلى المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول، الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945- أي بعد خمسة أشهر من مجازر 8 مايو 1945، ويتولى هذا المجلس وضع الدستور الأول المؤسس للجمهورية الرابعة<sup>2</sup>.

خلال هذه الفترة لم يكن ينشط في الساحة السياسية الجزائرية، سوى الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتجين المسلمين الجزائريين تحت رئاسة زعيمها الدكتور بن جلول، في حين أن رئيس حركة أحباب البيان والحرية، السيد فرحات عباس وكذا زعيم حزب الشعب الجزائري السيد مصالي الحاج، ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي، كانوا كلهم رهن الاعتقال السياسي<sup>3</sup>، طالبت حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري الناشطين في السرية مقاطعة هذه الانتخابات، بسبب الظروف الصعبة الناتجة عن مجازر 8 مايو 1945 فكانت استجابة الشعب الجزائري لنداء المقاطعة، استجابة واسعة حيث كانت المشاركة في هذه الانتخابات مشاركة ضئيلة لم تجاوز 705000 من جملة 1350000 مسجل في القوائم الانتخابية<sup>4</sup>.

من نتائج انتخابات المجلس التأسيسي الأول أنه فور تنصيبه أصدر قرار العفو القائم في 16 مارس 1946، الذي نص على إطلاق جميع المساجين السياسيين، وبمقتضى هذا القرار أطلق سراح زعماء الحركة الوطنية المعتقلين في السجون الفرنسية، ومن إجراءات تلطيف الساحة السياسية في الجزائر أن قامت السلطات الفرنسية، بإبعاد مجموعة من الموظفين الساميين، الذين ثبت تورطهم في عملية القمع الوحشي المرتكب في حق الجزائريين أثناء المظاهرات السلمية في شهر مايو 1945، هذا ما سمح لزعماء الحركة الوطنية للرجوع من جديد إلى مباشرة العمل السياسي، فكيف ستتعامل الحركة الوطنية الجزائرية مع هذا الواقع الجديد؟.

<sup>1</sup> - Abderrahmane Kowane, aux sources immédiates du 1<sup>er</sup> Novembre 1954, édition, Dahlab, 1996-p17.

<sup>2</sup> - جوان جليسي، المرجع السابق، ص81.

<sup>3</sup> - Ahmed Mahassas, le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la 1<sup>er</sup> guerre mondiale à 1954. Algérie, 1994, P235.

<sup>4</sup> - André Noushi, la naissance du nationalisme Algérien (1914-1945), ed, minuit, paris, 1962, P143.

#### 4- جهود الحركة الوطنية في تدويل القضية الجزائرية ومواجهة الإستراتيجية الأمريكية:

أدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشكل خاص، أهمية العمل الدبلوماسي في التعريف وشرح المسألة الجزائرية لرأي العام العالمي، وجاء هذا الوعي بعد تطور الوضع الدولي وتغيير موازين القوى عقب الحرب العالمية الثانية، وعلى الخصوص في البلدان الراضحة تحت السيطرة الأجنبية، حيث يمكن ملاحظة بداية نمو وتطور حركات التحرر الوطني، في معظم هذه البلدان، مما أدى إلى نتيجة حصول كثير من هذه البلدان على استقلالها الوطني حسب ظرف كل بلد، مثل ما حصل في سوريا ولبنان والهند وباكستان وأندونيسيا، وكانت الفيتنام تخوض حرباً تحررية ضد الاستعمار الفرنسي، وحققت عليه انتصارات باهرة وأصبحت الثورة الفيتنامية، نموذجاً تقتدي به الشعوب التي تريد الاستقلال والتحرر، وهكذا تحركت شعوب مدغشقر عام 1947، التي ارتكبت الاستعمار الفرنسي ضدها جريمة بشعة راح ضحيتها حوالي 7000 قتيل.

وتحركت أيضاً الحركة الوطنية في المغرب الأقصى، وصممت على وضع حد للحماية الفرنسية، حيث خرج الشعب المغربي في مظاهرات سلمية، في الدار البيضاء شهر أبريل 1947 وكان رد فرنسا من خلال الإجراءات القمعية والاضطهاد للشعب المغربي، وكانت النتيجة هلاك المئات من المغاربة وفي تونس وقع نفس الأمر فقد رفض الشعب التونسي الإصلاحات الفرنسية، فقد تحول إضراب مدينة صفاقس إلى مظاهرات سلمية ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير لم يتمالك نفسه وراح يطلق النار على المتظاهرين فقتل وجرح المئات منهم<sup>1</sup>، أمام هذه المستجدات بدأت الحركة الوطنية الجزائرية، تفكر في اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1946، حيث برزت الحاجة إليها كملاذ أخير، بعد انتشار حالة اليأس لدى الشعب الجزائري أمام تحجر السياسة الفرنسية، بفعل تداعيات مجازر 8 مايو 1945 التي زادت من تعميق الهوة بين الجزائريين والسلطة الفرنسية، وعلاقة ذلك أيضاً بظهور الحركات المطالبة بالاستقلال، في العالم وتحديدًا في الهند الصينية وشمال إفريقيا<sup>2</sup> نبه مصالي الحاج على ضرورة تدويل المسألة الجزائرية، حيث ذكر أثناء مؤتمر الإطارات في شهر أكتوبر 1946، أن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية نصحه بالإسراع في التعريف بالمشكل الجزائري وقال له: (... إن مشكلتكم غير معروفة، عرفوا بها إذا أردتم أن تخرجوا، من الحوار الثنائي مع فرنسا وتدويلها، دعوا الرأي العام العالمي يقف إلى جانبكم....)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - احمد محساس، المصدر السابق، ص 279.

<sup>2</sup> - Hocine Ait Ahmed, La guerre et l'après la guerre, Paris, les éd, minuit, 1964, P11.

<sup>3</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني... المرجع السابق، ص 42.

عملا بهذه التوجيهات نلاحظ أن السيد مصالي الحاج، قام خلال شهر ديسمبر 1948، بتوجيه نداء إلى الأمم المتحدة يفضح فيه عدم تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وطالب بتطبيق هذا المبدأ المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة<sup>1</sup>، وعندما أقحمت فرنسا الجزائر في معاهدة حلف الشمال الأطلسي، دون استشارة الجزائريين احتجت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحررت مذكرة هامة وجهتها إلى الأمم المتحدة، للفت انتباهها إلى هذا الإجراء التعسفي الفرنسي، الذي لم يستشر فيه الشعب الجزائري، ولم يؤخذ برأيه ولم يراعي حتى شعوره<sup>2</sup>، سعت حركة الانتصار سعيا حثيثا، لكي تصل إلى أقصى مدى في تدويل المسألة الجزائرية، ولأجل ذلك عملت على المشاركة في كل التظاهرات التي كانت تهتم بالمسائل الاستعمارية، لذا نجد الحركة تشارك في شهر جويلية سنة 1948، في المؤتمر المعادي للامبريالية لشعوب إفريقيا وآسيا، هذا الأخير توج أشغاله ببيان ختامي قدم لهيئة الأمم المتحدة، لصالح المجلس التأسيسي الجزائري، كامل السيادة وهو المطلب الذي كانت تطالب به حركة، منذ تأسيسها سنة 1946<sup>3</sup>.

وبعيدا عن أي انتماء لشيوعية لم تضيع حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، فرصة حضورها في مؤتمر السلام، الذي نظم تحت إشراف الأحزاب الشيوعية، خلال شهر أبريل عام 1949، وهنا يمكننا أن نسجل أيضا نشاط التنظيمات والفروع، التي كانت منضوية تحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتعمل لصالح القضية الجزائرية، وكان لها نشاط كثيف على المستوى الخارجي ونذكر هنا المنظمات الطلابية والشبابية وكذلك الكشافة الإسلامية الجزائرية SMA، ومشاركتها في عدة تظاهرات نذكر منها المهرجان الدولي للشبيبة في براغ (Prague) سنة 1947، ثم في بودبست (Budapest) سنة 1949، أين عرضوا موقف حركة الانتصار ورفعوا العلم الوطني الجزائري<sup>4</sup>.

بعد تأسيس المنظمة الخاصة ولتوفير الشروط الأساسية لقيام الكفاح المسلح، فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عقدت مؤتمر في شهر ديسمبر 1948 بمنطقة زدين، حيث ناقشت التقرير الذي قدمه عضو المنظمة الخاصة السيد حسين آيت احمد، الذي حاول تنبيه الجميع على ضرورة استغلال الوضع الدولي لصالح المسألة الجزائرية، وكان هذا التقرير بمثابة المرشد الذي حدد المحاور

<sup>1</sup> - وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائرية (1830-1962) سلسلة ندوات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص83.

<sup>2</sup> - أنظر نص مذكرة حزب الشعب الجزائري الاحتجاجية إلى أعضاء هيئة الأمم المتحدة في يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص277-288.

<sup>3</sup> - Kaddache (M), Histoire..., op.cit, p819 .

<sup>4</sup> - Kaddache (M), Histoire..., op.cit, p820.

الكبرى للسياسة الداخلية والخارجية، ووسط إستراتيجية الحركة مع تحديد التحالفات القادرة على إنجاح الكفاح المسلح، وقد سعى ضمن النشاط الخارجي إلى تحقيق هدفين أساسيين<sup>1</sup>.

1- تحقيق وحدة الكفاح على المستوى المغاربي.

2- جلب المساندة السياسية والمادية والمعنوية الضرورية لتفجير الثورة واستمرارها.

واقتنع في الأخير المؤتمرون على ضرورة الاستفادة من التضامن العربي، من أجل إخراج الحركة الوطنية الجزائرية من العزلة، باعتبار العالم العربي الحليف الموضوع والأمثل للجزائر<sup>2</sup>، يقول حسين آيت احمد في مذكرات محارب: (.. أنه تنفيذ لتوصيات هذا المؤتمر، قامت حركة الانتصار بإيفاد محمد الأمين دباغين ممثلاً عنها إلى مصر خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1949، لبحث إمكانية تزويد المنظمة الخاصة بالأسلحة، وكذا معرفة مدى إمكانية الدول العربية والجامعة العربية تقديم المساندة عند تفجير الثورة في الجزائر...)<sup>3</sup>، ولنفس المهمة تقريباً نذكر زيارة زعيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلى المشرق العربي خلال شهر سبتمبر 1951، حيث قام بجولة إلى البلدان العربية، تحدث مصالي الحاج عن فحوى هذه الزيارة في مقابلة مع جريدة الجزائر الحرة عام 1954، حيث قال: (... بعد تأدية فريضة الحج في البقاع المقدسة، قمت بزيارة القاهرة وهنا خصصت وقتي كله لتعريف بالمشكل الجزائري، بجميع مظاهره سواء لقادة الجامعة العربية أو لممثلي البلدان العربية الإسلامية، وحرصت على الخصوص على توضيح الطموحات العميقة للشعب الجزائري في الاستقلال، وشرحت لمحدثي العديدين جميع أوجه المسألة وألححت خاصة على المساعدة المعنوية التي ننتظرها منهم...)<sup>4</sup>.

غير أنه يبدو أن مصالي الحاج لم تتح له إمكانية إتمام مهمته في مصر، وهذا لتزامن تواجده بها مع قرب انعقاد دورة الأمم المتحدة في باريس، لذا رأى من الضروري قطع رحلته المشرقية و العودة إلى باريس، حيث على هامش أشغال دورة الأمم المتحدة عرض مصالي الحاج المسألة الجزائرية، على مندوبي الدول العربية والإسلامية وكان هذا النشاط موجه إلى الرأي العام العربي والإسلامي لإطلاعه بموضوعه على ما يجري في الجزائر<sup>5</sup>.

1 - انظر التقرير في: Rapport de Ait Ahmed, in Mohamed Harbi, les archives de révolution algérienne, les éditions

jeune Afrique, paris 1981, p16.

-Ibid, P16.

2 - وحدة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 84.

3 - بنيامين سطورا، مصالي الحاج، المرجع السابق، ص 205.

4 - نفسه، ص 205.

وفي نفس السياق جاءت قرارات المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، المنعقدة أيام 4 و6 أبريل 1953 بالجزائر العاصمة، حيث ركز المؤتمر على أهمية النشاط السياسي الدولي للحركة وتفعيله، وهنا أبرز أهمية العمل في نطاق الكتلة العربية الأسيوية، التي أصبحت حسب رؤية الحركة تمثل أبرز ظاهرة على المستوى الدولي، وهذا نظرا لاهتمامها بمسائل شمال إفريقيا، ومساندتها للقضية الجزائرية بشكل خاص، ونتيجة لذلك فإن حركة الانتصار قد تيقنت بان الكتلة العربية والأسيوية، أصبحت أهم سند خارجي للجزائر<sup>1</sup>، لذا جاءت قرارات المؤتمر المتعلقة بالجانب الدبلوماسي كالتالي:

1- اهتمام الحركة بتتبع تطور الوضع الدولي وتوظيفه لصالح المسألة الجزائرية.

2- تزويد الحركة بالموارد البشرية والمادية، الكفيلة بإعانتها على نشاطها الخارجي.

3- البقاء على الحياد المتيقظ إزاء المعسكرين المتنافسين.

وبناء على هذه القرارات فإن الحركة ركزت اهتمامها تجاه المشرق العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية 1951، وهذا لتحقيق مهمتين أساسيتين:

أولهما - التعريف بطبيعة الصراع في الجزائر، وحقبة الوضع والتصدي لكل أوجه التشويه وثانيهما - نقل التنسيق المغاربي مكانا وأهدافا، أي من فرنسا إلى المشرق العربي، ومن النضال الوطني المطلي إلى الدعوة على الكفاح لمسلح والاعتماد على المساعدة العربية، فإنه بحلول سنة 1951 انتقلت حركة الأنصار إلى رؤية جديدة في تعاملها مع المشرق العربي، معتبرة إياه حليفا موضوعيا، فبعد أن كانت العناصر القيادية في الحركة تختار المنفى لها في حالة الضرورة خارج الرقعة العربية، أصبحت مصر ملجأ للعناصر القيادية المطاردة من طرف السلطات الفرنسية، وهكذا فقد حل محمد خيضر إلى القاهرة يوم 5 جوان 1951، وفي نفس السنة التحق به حسين آيت احمد ليلتحق بهما أحمد بن بلة، بعد فراره من سجن البليدة وقد تولى هذا الأخير المسائل العسكرية لتكوين الفدائيين و توجيه السلاح نحو الجزائر، في حين تولى آيت أحمد مهمة الناطق الرسمي باسم حركة انتصار الحريات في الندوات المعادية للاستعمار<sup>2</sup>.

بدأت هذه المجموعة تتحرك من اجل تحضير الظروف المواتية للإعلان عن تفجير الثورة وكسب التأييد العربي لها، وفي هذا الاتجاه تحرك محمد خيضر، رئيس فرع الجزائر بمكتب المغرب العربي، حيث بعث بمذكرة إن اللجنة السياسية للجامعة العربية، أشار فيها باسم حركة انتصار حريات الديمقراطية

- Mohamed Herbi, Les archives..., op.cit, p51.

- 1

- 2 - عامر رخيعة، انفتاح التيار الاستقلالي على الفضاء العربي، المصادر، العدد 06، مارس 2002، ص42.

التي يمثلها، بأن الوضع في المغرب وتونس لا يجب أن يحول دون النظر في مسألة الجزائر وما يجري فيها، فالجزائريون يطالبون بنشاط سياسي عربي وأسيوي، يهدف إلى تدويل المسألة الجزائرية وتسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، خاصة بعد أن تم عرض القضيتين المغربية والتونسية<sup>1</sup>.

ساهمت هذه الجهود في تحضير القواعد الخلفية، التي ستحتضن الثورة الجزائرية في الخارج والتي ستكون السند المعنوي والمادي لها حتى تصل إلى مبتغاها، ولعل أن كل الظروف الخارجية كانت في صالح العازمين على إشعال فتيل الثورة في الجزائر، خصوصا بعد ظهور الضباط الأحرار في مصر عام 1952، وانطلاق الانتفاضة في تونس والمغرب الأقصى في نفس السنة تقريبا، هذا ما جعل نشطاء المنظمة الخاصة يتسابقون مع الزمن، لإشعال الثورة وكانت الخطوة الأولى نحو هذا الهدف، مع تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، التي ستنبثق عنها جبهة التحرير الوطني التي ستفجر الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 وتقودها إلى غاية تحقيق الاستقلال عام 1962.

أما نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد اتسع هو الآخر بعد سنة 1945، في الداخل والخارج ولعل بقاء الشيخ البشير الإبراهيمي في الخارج من سنة 1952 إلى غاية 1962، يوضح السمعة العالية التي أصبحت تتمتع بها الجمعية في الأوساط العربية الإسلامية، ويتجلى ذلك في المساعدات المادية والمعنوية التي كانت تقدمها البلدان المضيفة للإبراهيمي وزملائه<sup>2</sup>، وعليه فإن نشاط الجمعية الخارجي كان يهدف إلى تنوير الرأي العام العالمي، بالمسألة الجزائرية وتدويلها، وكانت خطتها في ذلك تعتمد بالخصوص على العالم العربي والإسلامي، وفي اتجاه العالم الغربي بشكل عام وفرنسا على وجه التحديد، ففي هذا الإطار انتقل الشيخ البشير الإبراهيمي إلى باريس في مستهل شهر ديسمبر 1951، للمشاركة مع قادة التشكيلات الوطنية وهذا بالاتصال بالوفود العربية والإسلامية، المشاركة في أشغال هيئة الأمم المتحدة، المنعقدة في باريس وقد كان لوجود رئيس الجمعية في باريس، أثر بالغ الأهمية في تحسيس كثير من الشخصيات العربية والإسلامية، وكان لوفد الجمعية نشاط حثيث في المساعي الرامية، إلى إقامة حفل كبير احتفاء بالوفود العربية الإسلامية في يوم 8 ديسمبر 1951، غير أن السلطات الفرنسية قررت منع هذا الاحتفال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -Mohamed Herbi, Les archives....., op.cit, p51.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص253.

<sup>3</sup> - العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص211.

بالمقارنة مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فإن نشاط الخارجي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان محدودا ومقتصرا على نشاطات زعيمه فرحات عباس، الذي قام بالعديد من المبادرات الهادفة إلى تدويل المسألة الجزائرية، وهنا يجدر بنا التذكير بلقاءاته مع ممثل الرئيس الأمريكي السيد روبرت ميرفي، والتي تطرقنا إليها في الفصول السابقة، وهي تلك الاتصالات التي شجعت على صياغة بيان الشعب الجزائري، الذي قدمه إلى الحلفاء وكانت هذه أول خطوة نحو تدويل المسألة الجزائرية، وواصل فرحات عباس من تكثيف لقاءاته مع الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة الأمريكية المعتمدين بالجزائر العاصمة، بشكل الذي جعل الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، تستهجن هذه الاتصالات المشبوهة التي أصبح يقوم بها فرحات عباس مع ممثلي السفارة الأمريكية بالجزائر<sup>1</sup>، هذا وقد أبدى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هو الآخر تأييده للقضية الفلسطينية وكان عضوا في لجنة المساندة، التي ظهرت في جوان 1948 بمبادرة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مع حركة الانتصار، وشارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جويلية 1948، مع حركة الانتصار في المؤتمر المعادي للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا، وفي مؤتمر الاتحاد المنعقد في شهر سبتمبر 1949 دعا الاتحاد هيئة الأمم المتحدة، إلى حفظ الحرية والسلم والحضارة وإلى التنديد بالنظام الاستعماري، وطالب فرحات عباس خلال سنة 1950 من الولايات المتحدة الأمريكية، بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار، وذكر بالالتزامات الموقعة من طرف الأمم المتحدة من أجل تحرير الشعوب المستعمرة، وأبدي احتجاجه على الحرب الفيتنامية، والقمع المسلط على شعوب المغرب العربي وإفريقيا، وتجاهل الأمم المتحدة لمطالب وقضايا الشعوب المستعمرة<sup>2</sup>.

ويضاف إلى هذا أن الجزائريين كانت لهم جهود مشتركة مع إخوانهم من المغرب العربي لتدويل قضيتهم، وهي تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية من خلال تكثيف اتصالاتهم والتشاور فيما بينهم، بهدف إيجاد صيغة مشتركة لتوحيد نضالهم السياسي، ومن أجل تحقيق ذلك فإنهم تكتلوا في جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، التي تأسست في 18 فيفري 1944 بالقاهرة، تحت رئاسة شيخ الأزهر محمد الأخصر حسين وكتبه الشيخ الفضيل الورثلائي، وكانت تطالب بتحقيق الاستقلال التام لبلاد المغرب العربي<sup>3</sup>.

- Samya el machat, les états - unis et l'Algérie...., op.cit, p17.

- Kaddache (M), Histoire....., op.cit, p 849.

<sup>3</sup> - أما الرشيد إدريس فيرى أن هذه الجبهة، لم تكن لها صلة مع الحركات الوطنية في المغرب العربي، وأن نشاطها كان محدودا، للمزيد من التفصيل حول جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا راجع:

إن الأحداث التي شهدها المغرب العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جعلت قادة الحركة الوطنية في المنطقة، يقتنعون بعدم جدوى مسايرة الاستعمار الفرنسي، بالطرق القديمة خاصة بعد مجازر 8 مايو 1945 في الجزائر، والقمع الذي شهدته قريتي زمردين وبني حسان في تونس في 30 جوان 1946، والحوادث التي عرفتها مدينة مكناس 1945<sup>1</sup>.

منذ هذا التاريخ أصبح المغاربة يفكرون بجدية، في ضرورة التنسيق والعمل فيما بين الحركات الوطنية الثلاث، وهذا لتدويل قضية المغرب العربي ومن العوامل التي ساعدت على ذلك، هو تأييد الحكومة المصرية لقضايا المغرب العربي، منذ فترة حكومة النحاس باشا التي قامت في شهر أبريل 1945، بمسألة الجنرال ديغول حول حقوق الشعب الجزائري، حيث تقدمت بطلب رسمي لمنح الاستقلال للجزائر وتونس والمغرب، وقد قدم هذا الطلب إلى ممثلي الحكومات التالية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، روسيا) وهذا لضغط على الحكومة الفرنسية، أما العامل الأكثر أهمية والذي عول عليه المغاربة كثيرا، هو ظهور الجامعة العربية عام 1945، التي وفرت مقرا مناسباً لنشاط الوطنيين المغاربة، بالقاهرة لتنسيق جهودهم المشتركة من أجل التحرر الوطني.

ففي اجتماع مجلس الجامعة العربية خلال شهر ديسمبر 1945، وبعد الاستماع إلى أمينها العام السيد عزام باشا، أصدر مجلس الجامعة قراراً نص على تعهد الأمانة العامة للجامعة، باتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساعي سياسية لأجل تخفيف التعسف والاضطهاد المسلط على شعوب المغرب العربي<sup>2</sup>، واصلت الجامعة العربية اهتمامها بالكفاح العربي في المغرب العربي، حيث أصدرت العديد من القرارات، ومنها تشكيلها "اللجنة السياسية والقانونية لبحث شؤون المغرب العربي"، ودراسة مشاكله في شتى الجوانب، وقد كانت هذه الدراسات وسيلة في يد الوطنيين المغاربة في شرح قضاياهم على المستوى الدولي<sup>3</sup>.

لقد أيدت الجامعة العربية بدون تحفظ قضايا شعوب المغرب العربي، فأثناء زيارة عزام باشا لباريس خلال شهر أكتوبر 1946، أعلن أن شعوب شمال إفريقيا هي شعوب عربية، ومن أجلها نطالب ما تطالب به كل الشعوب، الحرية والحق في تحقيق المصير<sup>4</sup>، لقد ساهمت الجامعة العربية في التحضير

– الفضيل الورثاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة (ب ت)، ص 276.

– الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1981، ص 13.

1 – جون واتروري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، (تر)، ماجد نعمه وعبود عطية، ط 1، دار الوحدة، لبنان 1982، ص 47.

2 – هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس 1980، ص 101.

3 – نفسه، ص 101.

4 – وحدة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص 81.

لانعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، ودامت أشغاله من 15 إلى غاية 21 فيفري عام 1947، تحت رئاسة عزام باشا الأمين العام لجامعة العربية، وبحضور عدد كبير من الشخصيات العربية والإسلامية، إلى جانب ممثلي الحركات الوطنية المغاربية، وفي المؤتمر ألقى الأمين العام للجامعة العربية، كلمة الافتتاح التي أشار فيها إلى ما يكابده المغرب العربي، تحت نير الاستعمار الفرنسي وأعلن بصراحة عن تأييد ودعم الجامعة العربية لقضية المغرب العربي، بغية تحريره من الاستعمار<sup>1</sup>.

لقد أولى المؤتمر عناية خاصة بمسألة تدويل مسألة الاستعمار الفرنسي والاسباني، في المغرب العربي وجاء بهذا الخصوص ضرورة عرض قضية المغرب العربي على الهيئات الدولية<sup>2</sup>، ومن القرارات التي خرج بها المؤتمر، هو إعلانه عن تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ومن بين أهدافه، تنسيق أنشطت النضال الوطني في المغرب العربي.

وفي شهر جانفي 1948 استطاع المكتب من تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، التي أسندت رئاستها إلى الزعيم الريفي عبد الكريم الخطابي، لقد عمل مكتب المغرب العربي منذ تأسيسه على عرض قضية المغرب العربي على الأمم المتحدة، فوجه هو وفروعه المنتشرة في العديد من الدول عدد كبير، من البرقيات إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة المعسكر الغربي الذي تنتمي إليه فرنسا، فبتاريخ 2 نوفمبر 1948 أرسل المكتب، مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة، أدان فيها السياسة الفرنسية في المغرب العربي، وضمن نفس التوجه وجه أعضاء المكتب ولجنة تحرير المغرب العربي، مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة، على محاكمة المعتقلين السياسيين الجزائريين في سجن البليدة (جماعة المنظمة الخاصة)، مطالبين بإطلاق سراح هؤلاء المساجين ووجه الرويسي برقية إلى رئيس هيئة الأمم المتحدة، المنعقدة بباريس سنة 1951، أطلعه فيها على الوضع المتدهور في منطقة المغرب العربي، وما يتعرض إليه الشعب في المنطقة من قمع استعماري رهيب<sup>3</sup>.

منذ شهر ديسمبر 1946 توجه الحبيب بورقيبة، باسم زملائه في القاهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، للتعريف بقضية تونس والمغرب العربي، ليعود منها إلى القاهرة في شهر مارس 1947، ولعل هذه الزيارة هي التي مهدت الطريق لفتح فرع مكتب المغرب العربي في نيويورك، وكان بورقيبة كلف السيد عبد الكريم عثمان، لتمثيل حزب الدستور الجديد التونسي وحزب الشعب الجزائري بالولايات

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1920-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، نوقشت بمعهد التاريخ، جامعة الجزائر.

<sup>2</sup> - محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 373.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 386.

المتحدة الأمريكية، أما المهدي بنونة فوصل نيويورك في 27 جوان 1947، ولم تمضي على إقامته إلا بضعة أيام، حتى أسس مكتب للمغرب العربي هناك، أشرف عليه بنفسه وأصبح المكتب بداية من سنة 1952 تحت إشراف السيد أحمد بلافريج، وكان هدف فتح فرع مكتب نيويورك للمغرب العربي، هو استمالة الرأي العام الأمريكي لقضايا المغرب العربي<sup>1</sup>.

يبدو أن لجنة المغرب العربي وزعيمها عبد الكريم الخطابي، كان لها نشاط دولي موازي لما يقوم به مكتب المغرب العربي، حيث نلاحظ قيام عبد الكريم الخطابي المتواجد بالقاهرة، بتوجيه برقية في شهر ابريل 1949، إلى كل من trygvelie والى د. اشسون Acheson وبيفن Bevin، حيث أكد معارضته لإشراك الجزائر في الحلف الأطلسي، وهذا حسب رأيه يتعارض مع مبادئ العدالة والحرية الممنوحة للشعوب، وعند مناقشات التصديق على معاهدة الحلف الأطلسي، خلال اجتماع الكونغرس في شهر جويلية 1949، فإننا نجد عابد بوحافة abed bouhafa، مندوب لجنة تحرير المغرب العربي بواشنطن، هو الآخر قد احتج بأكثر حدة، من خلال تقديمه لعريضة سلمت إلى الرئيس ترومان، باسم كامل المغرب العربي، ضد دمج المقاطعات الفرنسية في الحلف الأطلسي، فالمادة الرابعة منه تضمن للاحتلال الفرنسي الحصول على المساعدة العسكرية في حال قيام ثورة أو تمرد في الجزائر<sup>2</sup>، إن رسالة عابد بوحافة لم تلقى استجابة إعلامية في الصحافة الأمريكية، وهذا افرح هنري بونو Henri bounet ممثل السلطات الفرنسية، ولم تنشر هذه العريضة إلا في صحيفة الواشنطن بوست (wshington post).<sup>3</sup>

إن تتبع نشاط ومواقف الحزب الشيوعي منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، من شأنه أن يعطينا إجابة واضحة على حقيقة الادعاءات الأمريكية حول مزاعم التهديد الشيوعي للتواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، لقد انخرط الشيوعيون الجزائريون في خلايا المقاومة، التي أنشأتها لجنة فرنسا الحرة ضد المحور، وأثناء نزول الحلفاء شهر نوفمبر 1942 كان الشيوعيون الجزائريون من أشد المعارضين للبيان الجزائري ولبرنامج حركة أحباب البيان والحرية، ولأفكارها المتعلقة بالاستقلال وإنشاء دولة جزائرية<sup>4</sup>، حيث سارعوا إلى تأسيس حركة مضادة، أطلقوا عليها اسم أحباب الديمقراطية، ضبطوا لها مجموعة من الأهداف تأتي في مقدمتها محاربة الانفصاليين (يقصدون الحركة الوطنية) وتعبئة المسلمين الجزائريين في سبيل تحرير فرنسا، وفي هذا الإطار ذهب السيد **عمار اوزقان** إلى ابعده من ذلك، عندما

<sup>1</sup> - نفسه، ص 393.

<sup>2</sup> - Samya el machat, les états - unis et l'Algérie..., op.cit, P29 .

<sup>3</sup> - Ibid,p29

<sup>4</sup> - الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية 1998، ص 51.

قال عن أقطاب الحركة الوطنية: (...إنهم تخلوا عن حمار النازية ليركبوا بآخرة الميثاق الأطلسي...) <sup>1</sup>

وفي مناقشات الندوة المركزية التي نظمها الحزب الشيوعي الجزائري، يوم 23 سبتمبر 1944 صرح أوزقان: (...إن مصلحة الجزائر لا تكمن في الانفصال عن فرنسا الجديدة، لأن الاستقلال مستحيل وهو لا يخدم سوى إمبرياليات أجنبية أخرى...) <sup>2</sup>، هذه المواقف مكنت الشيوعيين من المشاركة الفعلية في تسيير الحكومة الوطنية التي أقامها الجنرال ديغول، واعتبر الشيوعيون الجزائريون ذلك انتصارا لهم وأصبحوا يتعاملون مع الإدارة الفرنسية الاستعمارية، ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الجزائري باعتباره شريكا فعليا وقويا في الحكومة الفرنسية، يتحمل أكبر جزء من المسؤولية في ما وقع من مجازر في 8 مايو 1945، والغريب في الأمر أن قيادة الحزب الشيوعي لا تنكر ذلك بل إن محفوظاته الرسمية، تؤكد أنها كانت منذ اللحظات الأولى قد طالبت بتسليط أشد العقوبات على منظمي هذا التمرد وأعاونهم، ممن قادوا المظاهرات في الشرق الجزائري <sup>3</sup>.

تأثر الحزب الشيوعي الجزائري بشكل مباشر، بالنتائج العكسية التي أصابت الحزب الشيوعي الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن اختارت فرنسا الانضمام إلى المعسكر العربي، هذا ما جعل الشيوعيين ينسحبون السلطة، خصوصا بعد مغادرة الجنرال ديغول الحكم، كان الحزب الشيوعي الجزائري في نظر غالبية الشعب الجزائري الأقرب إلى الأطروحات الفرنسية، وكان في نظرهم مجرد فرع تابع للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي تخلى عن مبادئ الأمية الشيوعية لصالح النضال الوطني في إطار المقاومة الفرنسية <sup>4</sup>، هذا ما انعكس على الحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي بعيدا كل البعد عن الواقع الجزائري، منجذبا فقط وراء نظريات الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان بدوره تابعا كليا للحزب الشيوعي السوفيتي، ويؤكد هذا أحد أعضائه البارزين السيد العربي بوهالي حيث قال: (...كان الشيوعيون في الجزائر يعيشون في عزلة عن الحركة النضالية بل وفي تناقض معها...) <sup>5</sup>، هذا ما دفعه بعد الحرب العالمية الثانية إلى مراجعة سياسته تجاه المسألة الجزائرية، ولا شك أن تغيير موقفه بهذه

<sup>1</sup> - العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 226.

<sup>2</sup> - نفسه العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 226.

<sup>3</sup> - راجع بخصوص هذا الموضوع: نص بيان الحزب الشيوعي الجزائري، بعد مجازر 8 مايو 1945 يوم 13 أوت 1945 وهو منشور في: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945) ج 2، م.و.ك الجزائر، 1984، ص 358-360.

<sup>4</sup> - العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 227.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 230.

الطريقة السريعة والمفاجئة، يعود إلى الإستراتيجية الجديدة التي اخذ يعمل بها الحزب الشيوعي الفرنسي خلال هذه الفترة<sup>1</sup>، لذا وجدنا أن التطور السياسي للحزب الشيوعي الجزائري، كان مواكبا لهذه الإستراتيجية ويمكننا التذليل على ذلك، من خلال مراجعة محاضر اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشيوعي الجزائري، المنعقدة يومي 20 و 21 جويلية عام 1946، التي توجت أشغالها بتوجيه نداء إلى الشعب الجزائري، حمل العنوان التالي: "الحرية، الأرض، الخبز، جبهة وطنية ديمقراطية"<sup>2</sup>.

والملاحظ أن الخطوط العريضة لهذا النداء، ستشكل محور سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، طيلة الفترة الممتدة من 1946 إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية<sup>3</sup>، حيث جاء في هذا النداء: (... إن الحزب الشيوعي الجزائري، هو الحزب الوحيد الممثل للأمة الجزائرية، التي هي في طور التكوين وعلى هذا الأساس فهو يرى أن الحل الأوحده والأكثر ديمقراطية بالنسبة للمسألة الجزائرية، إنما يتمثل في تحويل الجزائر إلى شريك لفرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي....)<sup>4</sup>، وهذا يعني أن الحزب الشيوعي الجزائري أصبح يشارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، نفس المطلب أي المطالبة بحكم فيدرالي للجزائر، هذا بالإضافة إلى أن الحزب الشيوعي الجزائري أصبح يطالب بفكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية، أي أنه أصبح يدعو إلى توحيد القوى الوطنية في كتلة واحد لمواجهة السياسة الاستعمارية.

بعد أن فقد الحزب الشيوعي الفرنسي الأمل، في استعادة مكانته في أعلى هرم السلطة الفرنسية، بسبب موقف الاتحاد السوفيتي من مخطط مارشال سنة 1947، اعتمد الشيوعيون على أسلوب الحركة السلمية، كخطة جديدة تهدف إلى التغلغل داخل الأوساط الشعبية، لكن بعد إبعادهم من حكومة بول رمادية سنة 1947، ضاعفوا من معارضتهم لنظام الفرنسي، دفاعا عن ميولاتهم الاشتراكية، حيث تمكنوا سنة 1950 من تكوين جبهة شعبية، ضمت كل من الحزب الشيوعي والنقابة العمالية العامة (CGT)، وهذا جاء كمحاولة لاحتواء جميع التيارات اليسارية المعارضة داخل فرنسا وفي مستعمرات الاتحاد الفرنسي، بغرض توسيع قاعدة الجبهة اليسارية وتبعا لهذه التوجيهات أعاد الحزب

<sup>1</sup> - حول هذا الموضوع راجع:

-Mohieddine Hadhri, L'URSS et le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917-1962, ed, L'Harmattan, Paris, 1985, PP, 105-108.

<sup>2</sup> - قامت بنشره جريدة الحرية في 25 جويلية 1946 وهو يغطي الخطوط العريضة لبرنامج الحزب الشيوعي الجزائري وأصبح يطالب بمجلس وحكومة جزائرية مع بقاء الخارجية والدفاع من اختصاص السلطات الفرنسية.

<sup>3</sup> -Mohamed teguia, l'Algérie en guerre, o, p, u, (SD), P110.

<sup>4</sup> - العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص230.

الشيوعي الجزائري هو الآخر، النظر في مواقفه تجاه الحركة الوطنية الجزائرية التي برهنت الانتخابات على تجذرها في الأوساط الشعبية.

بالرغم من التغيير الذي طبع إستراتيجية الحزب الشيوعي الجزائري، وتقريب مواقفه حول المسألة الجزائرية من أطروحات الحركة الوطنية، إلا أن هذه الأخيرة شككت في نواياه وبقيت متحفظة من علاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي المشبوهة، ورفضت العرض الذي قدمه بشأن تكوين جبهة وطنية ديمقراطية.

ومشكلة الحزب الشيوعي الجزائري، هو أنه لم يكن يمثل بالنسبة للجزائريين حزبا جزائريا أصيلا ولهذا لم يتمكن من تجنيد الجماهير ونيل ثقتهم<sup>1</sup>، ومن الأسباب التي أدت بالحركة الوطنية لعدم الاستجابة إلى مطلبه حول تشكيل جبهة ديمقراطية موحدة، بالرغم من أن كل تيارات الحركة الوطنية حينها كانت تسعى إلى هذا المطلب و يمكن حصر هذه الأسباب في النقاط التالية<sup>2</sup> :

- 1- تمسك الحزب الشيوعي الجزائري بأيديولوجيته، المتعلقة بفكرة الجزائر أمة في طور التكوين.
- 2- رفض الحزب الشيوعي الجزائري، للغة العربية وللعروبة والإسلام ونظرته إلى هذه المكونات على أنها لا تشكل الموروث التاريخي لكل السكان الجزائري ففي اعتقادهم أن مليون أوروبي مجهلون اللغة العربية أما العروبة والإسلام حسب الأيدولوجية الشيوعية فإنها مثال للتخلف والرجعية.
- 3- الحزب الشيوعي الجزائري، يرى أن حل المسألة الجزائرية لا يكون إلا بإلحاقها بالاتحاد الفرنسي الذي يبقى بالنسبة إليهم الحل الواقعي الوحيد.
- 4- انحياز الحزب الشيوعي الجزائري، إلى الاتحاد السوفيتي وإلى إيديولوجية الشيوعية، غير أن الحركة الوطنية الجزائرية كانت ترفض الإمبريالية الفرنسية وتحاربها، فإنها لا ترى أي أمل في الانضواء تحت لواء الإمبريالية السوفيتية، التي تستعمر شعوبا إسلامية كثيرة والتي لا يختلف موقفها عن موقف الامبرياليات الغربية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تهم الوطن العربي وخاصة منها القضية الفلسطينية.
- 5- اعتراف الحزب الشيوعي الجزائري، على غرار الاتحاد السوفيتي والأمية الشيوعية بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين المغتصبة من أصحابها بتواطؤ الدول العظمى، أما الحركة الوطنية بكل تشكيلاتها فإنها اعتبرت القضية الفلسطينية، قضيتها الأساسية ومنذ الوهلة الأولى قامت

<sup>1</sup> - الأمين شريط، المرجع السابق، ص 51.

<sup>2</sup> - راجع علاقات الحزب الشيوعي الجزائري بالحركة الوطنية الجزائرية: العربي الزيري، المرجع السابق، ص 217

بتعبئة الشعب الجزائري للاسترجاع البقاع المقدسة، في أراضي فلسطين وهذا ما حدث في حرب 1948.

رفض الحزب الشيوعي الجزائري لفكرة المغرب العربي الموحد، على اعتبار أنها تتناقض مع إيديولوجية المتعلقة بالجزائر أمة في طور التكوين، أما الحركة الوطنية فإنها ترى أنه لا يمكن فصل الجزائر عن المغرب العربي، والعكس صحيح لاشتراكهم في المصير الواحد الذي وحدته الجغرافيا والتاريخ واللغة والإسلام. بالرغم من الإغراءات الكثيرة، التي كان المعسكرين الشيوعي والرأسمالي يقدمانها لقادة الحركة الوطنية، من أجل الانضمام تحت لواءهم غير أن الجزائريين، رفضوا كل تبعية إلى أي إيديولوجية، سواء كانت غربية وهي في صراع معها، أو شيوعية تهدف إلى استغلالها واستخدامها كعمول في صراعها ضد الغرب، لذا نلاحظها تتعد عن كل شبهة تضعها في خانة أحد المعسكرين، حيث التزمت سياسة الحياد ثم الحياد الإيجابي، عندما اختارت الحليف الموضوعي الذي تخدقت معه في كتلة واحدة ألا وهي الكتلة العربية الأسيوية<sup>1</sup>.

لقد أدرك الوطنيون الجزائريون كغيرهم من المغاربة، على أهمية منطقة المغرب العربي في الصراع الدولي، خاصة بالنسبة للمعسكر الغربي الذي يعتبر المنطقة، ضمن نطاق نفوذه منذ أن ألحقت الجزائر بمعاهدة حلف الشمال الأطلسي<sup>2</sup>، وبالتالي وجب عليه الحفاظ على مصالحه فيها من أي تهديد خارجي، لذا نلاحظ أن الوطنيون المغاربة منذ أن أدركوا هذه الحقيقة، فإنهم حاولوا توظيفها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الغربي، وهذا لإجبارها في الضغط على فرنسا لمنح المنطقة استقلالها، وحسبهم في هذا حتى لا تقع المنطقة تحت السيطرة الشيوعية، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن النداء الذي وجهه الابن الصغير للأمير عبد القادر، سعيد عبد القادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل دعم الحركة الوطنية في الجزائر، غير أن هذا النداء لم يكن له صدى إعلامي كبير<sup>3</sup>، وضمن نفس المساعي نذكر مراسلة محمد خيضر والدكتور شوقي مصطفىاوي وهم عضوين في حركة الانتصار، حيث رافعوا لصالح تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتمنوا أن فرنسا بمقابل المساعدة التي تتلقاها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تقبل طلب تغيير سياستها في الجزائر<sup>4</sup>، فمذ سنة 1946 بدأ الوطنيون المغاربة، يتوجهون نحو الولايات المتحدة الأمريكية، محاولين كسب موقفها تجاه

<sup>1</sup> - عامر الرخيلة، انفتاح التيار...، المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> - Samya el machat, Les états Unis et la Tunisie de l'ambiguïté à l'entente, (1949-1945), L'Harmattan 1996 , pp18-19.

<sup>3</sup> - Samya el machat, les États-Unis et l'Algérie..., op.cit,p28.

<sup>4</sup> - IBID,p29.

قضيتهم،وهنا أيضا يمكننا إدراج زيارة الحبيب بورقيبة إلى أمريكا خلال نفس السنة ضمن هذا الإطار<sup>1</sup>،ونلاحظ كذلك نشاط فرع مكتب المغرب العربي في نيويورك منذ 1948،الذي سعى إلى كسب الرأي العام الأمريكي من خلال إطلاعه على حقيقة الوضع في المغرب العربي،والانتهاكات التي ترتكبها فرنسا في المنطقة<sup>2</sup>،وفي هذا الاتجاه حاولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي الأخرى الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية،من أجل كسب موقفها إزاء المسألة الجزائرية ،حيث نلاحظ أنها تلجأ إليها عندما تقوم الإدارة الاستعمارية بتزوير انتخابات شهر أبريل 1948،حيث قامت بإرسال مذكرة احتجاج باسم لجنة تحرير المغرب العربي، إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان وجاء في هذه البرقية:(..إن حماية الاحتلال الفرنسي بفضل دعم مشروع مارشال،ليس فقط يخل بأهداف هذا المشروع ولكن يقدم خدماته لأعدائه الشيوعيين في الجزائر،عن طريق قيادته الفرنسية الروسية،وهذا ما سيفتح المجال للاتحاد السوفيتي في التطلع إلى هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم...)<sup>3</sup>،غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعر اهتمامها لنداءات الوطنيين الجزائريين،نتيجة اعتقادها أن الحركة الوطنية الجزائرية،مازلت لا تشكل خطرا على التواجد الفرنسي بالجزائر،وأنها أيضا أصبحت في علاقات إستراتيجية مع فرنسا (مشروع مارشال-معاهدة الحلف الشمالي الأطلسي).

وهذا يعني انه خلال هذه الفترة، لم يكن بوسع الولايات المتحدة الأمريكية،إبداء مواقف تعضب شريكها فرنسا التي بدأت تتحسس من أي تدخل أمريكي في شؤون شمال إفريقيا،وعلى الرغم من الاتصالات الكثيرة،التي كان يجريها الوطنيون مع ممثلي الدبلوماسية الأمريكية في الجزائر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية،قابلت الوطنيون باهتمامهم بالميلوات الشيوعية،والولاء للاتحاد السوفيتي<sup>4</sup>،لذا نلاحظ أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ مؤتمرها الثاني المنعقد خلال شهر أبريل 1953،أكدت على ضرورة مراعاة الظروف الدولية،وضرورة إبراز للعالم أن حركة الانتصار لا تنتمي إلى الشيوعية وليس لها أي ولاء مع اتحاد السوفيتي،وفي نفس الوقت فإنها ترفض الدخول في صف الرأسمالية،وتؤكد أن نضالها نابع من مطلب الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره، فالنضال الوطني للحركة الوطنية هو رد فعل على السياسة الاستعمارية،وبالتالي فهي حركة تحررية وعليه فإنها تستمد شرعيتها من الحق الطبيعي ومن الأخلاق العالمية،التي تدين كل اضطهاد وترى أنه ليس من

- Samya el machat, Les états Unis et la Tunisie...., P193.

- راجع: محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص393.

- Mohamed Tegua, op.cit,p115.

- Samya el machat, les états unis et l'Algérie.... , op.cit, p18.

المقبول أن يكون هنالك إنسان أو شعب ما، مضطهدا من قبل إنسان أو شعب آخر، وهي في ذلك تستند إلى مبدأ القوميات وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهما حقان مكرسان تاريخيا في استقلال المستعمرات البريطانية القديمة في أمريكا الشمالية عام 1876، ومبادئ الثورة الفرنسية لعام 1789، ومبادئ ولسون ومعاهدة الصلح لعام 1919، والميثاق الأطلسي لعام 1941 وميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1949، وبفضل هذه المستندات استطاعت الحركة الوطنية، أن تبعد على نفسها كل تهمة بالانتماء إلى الشيوعية، أو أي إيديولوجية أخرى، وأصبحت بعيدة عن أي استعمال أو توظيف خارجي يبعتها عن أهدافها أو يرهن قراراتها<sup>1</sup>.

وعليه فيمكن الإقرار بأنه منذ بداية الحرب الباردة، حسب شهادة المجاهد محمد يزيد: (.. أن الحركة الوطنية منذ سنة 1948، سلكت سياسة الحياد تجاه المعسكرين، وعارضت إلحاق الجزائر بمعاهدة الحلف الشمال الأطلسي وصرحت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي...)<sup>2</sup>، وعارضت أيضا توجهات الحزب الشيوعي الجزائري ومبادئه المنافية لتاريخ الشعب الجزائري، والذي اعتبرته أداة في خدمة أهداف الحزب الشيوعي الفرنسي والشيوعية السوفيتية، وأنه لا يهتم بالمسألة الوطنية إلا في نطاق السياسة الاستعمارية، ومواقفه البعيدة كل البعد عن طموحات الشعب الجزائري، فبالرغم من العروض التي كان الحزب الشيوعي الجزائري، يقدمها من أجل تكوين جبهة ديمقراطية، إلا أن حركة انتصار الحريات، رفضت هذه العروض جملة وتفصيلا، ولعل من الأسباب التي جعلت حركة انتصار الحريات، تبتعد عن الشيوعية لأنها كانت ترى لا أمل في الانضواء تحت لواء الامبريالية السوفيتية، التي تستعمر شعوبا إسلامية كثيرة، والتي لا يختلف موقفها عن موقف الامبريالية الفرنسية، فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تمه الوطن العربي، وخاصة منها القضية الفلسطينية حيث اعترف الاتحاد السوفيتي والأمية الشيوعية بالكيان الصهيوني، على أرض فلسطين وهذا يتناقض تماما مع توجهات الحركة الوطنية الأصيلة، التي بدأت تعبئ الجماهير الشعبية للمساهمة في تحرير البقاع المقدسة منذ سنة 1948<sup>3</sup>، ونفس الموقف نجده عند الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي رفض الانتماء إلى الشيوعية، وبالنسبة إليه فإن الامبريالية الأمريكية في نظر قيادة الاتحاد لا تشكل خطرا على بلدان شمال إفريقيا، وخلّاص الجزائر غير منتظر لا من الجامعة العربية، ولا من روسيا ولا من

<sup>1</sup> - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، (تر) محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص52.

<sup>2</sup> - أنظر شهادة محمد يزيد في: وحدة التوثيق والبحث، المرجع السابق، ص107.

<sup>3</sup> - العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص232.

الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>، وقد صرح السيد فرحات عباس بتاريخ 17 سبتمبر 1950 (... بأنه لا يريد أن يتعاون مع حزب تابع لستالين...)، وعليه فبالنسبة للاتحاد أن التوقيع إلى جانب الاتحاد السوفيتي، يتناقض مع مصلحة الشعب الجزائري، إذا أخذنا في الاعتبار الموقف الشيوعي من تقسيم فلسطين، والعمل على فصل الجزائر المسلمة عن الوطن العربي<sup>2</sup>.

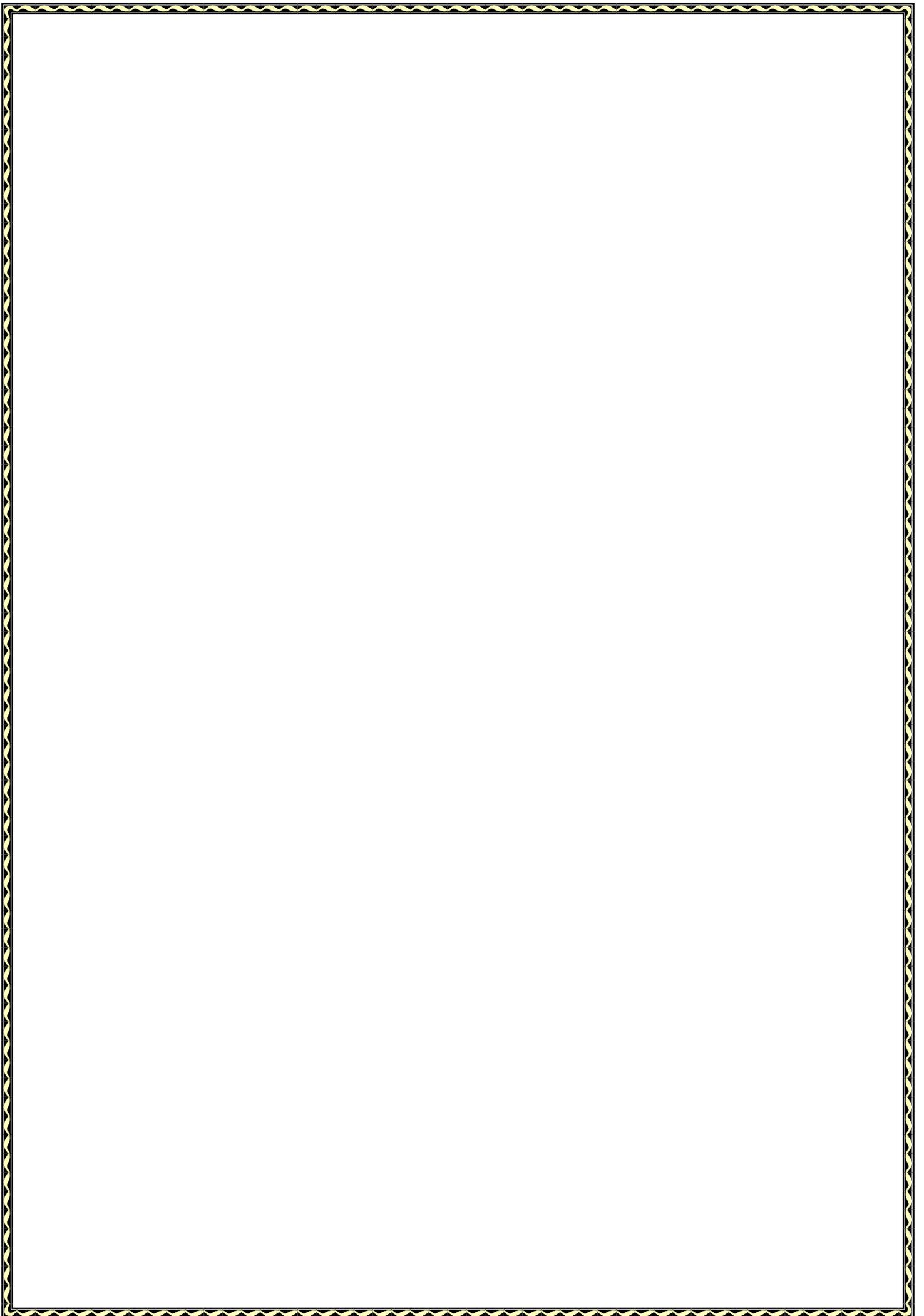
أما على مستوى لجنة تحرير المغرب العربي، فإنها قد التزمت منذ تأسيسها سياسة الحياد، تجاه المعسكرين فمنذ بداية الحرب الباردة، كان على رئيس لجنة تحرير المغرب العربي، الزعيم الريفي عبد الكريم الخطابي مواجهة طموحات وأطماع القوى العظمى، التي حاولت استقطابه إلى جانبها واتخاذها وسيلة لتحقيق مآربها السياسية في منطقة المغرب العربي، في إطار الصراع القائم آنذاك بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، فلم يمض أسبوع على بيان تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، حتى اتصلت بالخطابي جهات سوفيتية، تعرض عليه المال والسلاح وتضع تحت رهن إشارته ربع مليون من مسلمي الاتحاد السوفيتي، لإعلان ثورة عارمة ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، كما اتصلت به في نفس الوقت شخصية أمريكية عن طريق سفير أفغانستان في القاهرة، عرضت عليه المال والسلاح وتترك له الحرية في اختيار الوسيلة التي يجر بها الشعوب المغاربية، مقابل إعلانه العداء للشيوعية والموافقة على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في المغرب العربي، لكن الخطابي رفض العرضين السوفيتي والأمريكي، ومن خلالهما تبين للخطابي مدى اهتمام القوى العظمى بمشروعه التحريري، والغاية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها من تقديم الدعم المادي والمعنوي، لبطل الثورة الريفية، كما تبين له كذلك أن رفضه لعروضها سيدفع بالقوتين، لا محالة إلى إجهاض مبادرته بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لها<sup>3</sup>.

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أن الإدارة الأمريكية، قد استطاعت توظيف تحالفها مع فرنسا في مواجهة الشيوعية العالمية، بغرض الاستفادة من المصالح التجارية والإستراتيجية وأدخلت الجزائر عنوة ضمن المشاريع الأمريكية رغم معارضة الجزائريين لها، وفي المقابل فإن السياسة الأمريكية تجاه الحركة الوطنية كانت سلبية، حيث تجاهلت مطالب الحركة الوطنية واتهمتها بانتماؤها للشيوعية.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 133: نقلا عن جريدة الجزائر الجمهورية، عدد يوم 1950/03/04.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 133.

<sup>3</sup> - زكي مبارك، محمد بن عبد الكريم الخطابي وحركة التحرر المغاربية (1947-1956)، جامعة تونس 1، الملتقى الدولي التاسع، حول تصفية الاستعمار، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، العدد 09.



# الفصل الثالث:

## القضية الجزائرية بين سياسة التحرر والاستعمار 1954-1958

\* - عناصر الفصل الثالث:

- 1 - علاقة الثورة بحركات التحررية.
- 2 - موقف أمريكا الداعم لفرنسا في الجزائر.
- 3 - أمريكا تبحث عن حل للقضية الجزائرية.
- 4 - حدود فعل فرنسا على السياسة الأمريكية.

شكل حدث اندلاع الثورة بالنسبة للإدارة الأمريكية بمثابة الأمر المفاجئ والغير المتوقع، وحتى عشية اندلاع الثورة أكدت التقارير الأمريكية، إن الجزائريين غير مهئين لتنظيم الثورة ضد الوجود الفرنسي، وبعد اندلاعها سايرت التقارير الأمريكية، الطرح الفرنسي القائل أن ما وقع من أحداث الفاتح نوفمبر 1954، ما هي إلا أحداث معزولة من تدبير عصابات موجهة من أيدي خارجية تعمل لصالح الشيوعية والقومية العربية، وان بمقدور فرنسا استعادت الهدوء والأمن إلى ربوع الجزائر، لكن مع مرور الوقت ولجوء فرنسا إلى المزيد من التعزيزات العسكرية، مستعملة في ذلك العناد العسكري للحلف الأطلسي على أوسع نطاق، أدى بالإدارة الأمريكية إلى التحفظ حول ما يقع في الجزائر، واضطرت أثناء وقوع هجمات 20 أوت 1955، إلى منع قنصلها في الجزائر العاصمة من التعليق عليها، هذا الإجراء اعتبرته السلطات الفرنسية بمثابة التخلي الصريح لأمريكا عن التزاماتها بنود معاهدة حلف الشمال الأطلسي، التي تضمن حسبها التغطية العسكرية في حال وقوع اعتداء على الجزائر.

بل ذهب الأمر بالفرنسيين إلى ابعاد من ذلك، عندما اتهموا الولايات المتحدة بالوقوف وراء الثورة الجزائرية، وهم من دبرها من اجل تعويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر، هذا الاتهام أصبح حديث الصحافة الفرنسية، وأمام هذه الشكوك اضطرت الإدارة الأمريكية، عن طريق سفيرها في باريس دوغلاس دايلون عام 1956، إلى تقديم تصريح علني حدد بوضوح الموقف الأمريكي الرسمي من الثورة الجزائرية، التزمت فيه بتأكيد استمرار دعمها للوجود الفرنسي في الجزائر، واعتبرت أن ما يجري في الجزائر هو شأن فرنسي داخلي و لا يحق لأي احد التدخل فيه، ومنذ هذا التاريخ أصبحت تمثل الثورة الجزائرية انشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وخصصت قسما خاصا يعنى بالشؤون الجزائرية. وعليه فان هذا التصريح قد شكل نقطة البداية للسياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، واثار ذلك بدأت فرنسا تتلقى الدعم الأمريكي على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد العسكري قامت بتزويدها بأحدث الطائرات والمروحيات، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإنها ما فتئت تعمل على عرقلت مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة، بحجة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية وضرورة إعطاء فرنسا الوقت الكافي لإيجاد حل عادل وسلمي للمسألة الجزائرية، وسارعت أيضا للحد من النتائج الوخيمة المترتبة على السياسة الفرنسية، تجاه الثورة الجزائرية، بعد تورطها في العديد من الجرائم الدولية التي كانت تهدف من ورائها القضاء على الثورة، على غرار أزمة قناة السويس واختطاف قادة الثورة 1956، والعدوان على قرية ساقيه سيدي يوسف 1958، كلها أحداث حاولت الولايات المتحدة تقزيم أثارها على المستوى الدولي، حتى لا تستفيد منه الثورة على الصعيد

الدبلوماسية، ولا يستغل من طرف الشيوعية في صراعها مع الغرب، أما على الصعيد السياسي فان الولايات المتحدة عملت على دعم السياسة الفرنسية في الجزائر، من خلال تزكية مختلف المشاريع الفرنسية الموجهة للقضاء على الثورة الجزائرية، مثل إصلاحات جاك سوستال و خطة غي موليه الثلاثية وقانون الإطار، واستمرت في تأييد سياسة ديغول الجزائرية، كلها مشاريع كانت تصب في التصور الأمريكي لتسوية المسألة الجزائرية، داخل الإطار الفيدرالي المغربي المرتبط مع فرنسا، وعمليا أصبحت الثورة الجزائرية في مواجهة أكيدة مع التحالف الفرنسي الأمريكي، هذا ما تبينه الأرقام أن حوالي 80 % من العتاد العسكري المستعمل ضد الجزائريين كان من صنع أمريكي، ومن ناحية أخرى ساهم هذا الدعم في إطالة عمر الأزمة وتعقيدها والزج بها في رحى الحرب الباردة.

مع تواصل الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر طوال فترة الرئيس ايزنهاور، لجأت الإدارة الأمريكية إلى تصنيف الثورة الجزائرية، في خانة صراع الغرب مع الشرق وهذا لتبرير الدعم المقدم لفرنسا، الذي كانت جبهة التحرير الوطني تطالب بإيقافه، لقد تفتنت قيادة الثورة إلى هذا الجانب المهم في العلاقات الدولية، لذلك نجدها تعود إلى مرجعياتها وتلتزم سياسة الحياد تجاه المعسكرين المتنافسين محاولة استغلال الطرفين لصالح القضية الوطنية، دون الارتقاء في أحضان أي منها، حتى لا ترهن مصير قراراتها وتنتى بالقضية الجزائرية عن التأثيرات السلبية للتجاذب الإيديولوجي بين المعسكرين، فإنها اتجهت تبحث عن الدعم عند حليفها الطبيعي والموضوعي العالم العربي والإسلامي، الملتف حول الكتلة الافرو آسيوية التي تشكلت عقب مؤتمر باندونغ 1955، ساهمت الكتلة الافرو آسيوية مساهمة ايجابية في دعم الثورة الجزائرية، على كافة المستويات والدفع بها نحو تحقيق أفاقها النهائية، كان دورها فعالا خصوصا أثناء جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث استطاعت إقناع الهيئة الأومية بأحقية الشعب الجزائري في نيل استقلاله واسترجاع سيادته المغتصبة، الغريب في الأمر أن الإدارة الأمريكية ظلت تختبئ وراء فكرة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية، بالرغم من وقوفها على مدى الضعف الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلوا الأخرى، بسبب الانعكاسات السلبية لاستمرار الثورة الجزائرية في استنزاف الاقتصاد الفرنسي وشل كيانه من الداخل، إن عدم الاستقرار السياسي في فرنسا وسيطرة لوبي المعمرين والعسكريين المتطرفين، على سلطة القرار في باريس كلها قرائن على تهور السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، وما أحداث قناة السويس وتحويل الطائرة المقلدة لقيادة الثورة

والاعتداء على قرية سيدي يوسف الحدودية، والانقلاب على الجمهورية الرابعة، إلا دلائل عن عجز السلطات الفرنسية في إيجاد حل للمسألة الجزائرية، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

## 1- علاقة الثورة بحركات التحرر:

انتهى المخاض الصعب الذي عرفته الحركة الوطنية خلال سنوات 1950-1954 إلى ميلاد حركة ثورية عرفت باللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A في مارس 1954، وهي تلك اللجنة التي أوكل إليها الإعداد لتفجير الثورة في خريف نفس السنة، وفي سبيل ذلك كانت أولى الخطوات العملية في

تنظيم اجتماعات سياسية أشهرها اجتماع ال22 وتشكيل لجان ال6 وال9 في صائفة سنة 1954<sup>1</sup>، وأهم نتيجة يمكن استخلاصها فيما يتعلق بمسار تطور التيار الثوري في الحركة الوطنية، حتى اندلاع الثورة تتمثل في تجاوز وضع التأزم<sup>2</sup>، كان بشكل آخر ارتقاء في وضع محاض صعب جديد أكثر خطورة ومصيرية ليس بالنسبة للنخبة الجريئة، التي اختارت أسلوب المواجهة مع الاستعمار فحسب وإنما بالنسبة للشعب الجزائري ككل<sup>3</sup>.

اندلعت الثورة الجزائرية في آخر ليلة من ليالي شهر أكتوبر سنة 1954 في وقت كان الفرنسيون يحتفلون بعيد القديسين والجزائريون ينتظرون المولد النبوي الشريف، إن رمزية هذه المقاربة تظهر الأمر وكأنه كان يعبر عن إرهاب على انبعاث ومولد الشعب الجزائري من جديد، ونهاية عهد استعماري، إن اندلاع الثورة الجزائرية كان بمثابة عاصفة في سماء زرقاء صافية، بالنسبة للرأي العام الفرنسي في الجزائر وفي فرنسا، لكنه لم يكن مفاجأة للإدارة الاستعمارية في الجزائر، التي كانت تتوقع حدوث حركة تمردية من قبل بعض النشطاء الجزائريين<sup>4</sup>، إن حدث اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، تكمن خطورة تداعياته على الوجود الفرنسي في الجزائر وفي شمال إفريقيا ككل، فمن خلال ثلاثين عملية عسكرية في ليلة 31 أكتوبر 1954، كانت كافية للتعبير عن مطلب سياسي و الإفصاح جهاراً عن قضية شعب يريخ تحت الطغيان الفرنسي.

وأسفرت أحداث صبيحة أول نوفمبر 1954، عن وضع جديد تميز ببدء مرحلة جديدة طبعته مواجهة شرسة بين ثوار امتلكوا العزيمة والإيمان رغم قلة الإمكانيات، وبين قوة استعمارية كانت تعد من بين أهم القوى العالمية عسكرياً وسياسياً<sup>5</sup>، وتبوأ العناصر الثورية النشيطة مراكز قيادة الثورة في المناطق الخمس، التي كانت تقسم التراب الوطني، فتزعم مصطفى بن بولعيد المنطقة الأولى في الأوراس وديدوش مراد المنطقة الثانية ( الشمال القسنطيني)، بينما أسندت المنطقة الثالثة ( بلاد القبائل) إلى كريم بلقاسم والمنطقة الرابعة ( العاصمة والوسط) إلى رابح بيطاط وكلف العربي بن مهيدي بقيادة المنطقة الخامسة ( القطاع الوهراني)<sup>6</sup>، إلى جانب ذلك تم تعيين محمد بوضياف منسقاً وطنياً بين قادة

1 - Mohamed Harbi, la guerre commence en Algérie, ed, complexes Bruxelles, 1984, p p 20, 23.

2 - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 210.

3 - Ahmed Mahsas, le mouvement révolutionnaire en Algérie l'harmattan, Paris - 1979, p 310- 311

4 - Yves courrier, la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, Fayard, Paris, 1968, p219.

5 - Philippe tripier, l'autopsie de la guerre d'Algérie, ed, France empire, Paris, 1972, p35.

6 - محمد لحسن أزغيددي، مؤتمر الصومام وتطورات ثورة التحرير الوطني 1956 - 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 61.

مناطق الداخل والوفد الخارجي للثورة المتواجد بالقاهرة منذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي<sup>1</sup>، أبرز ميزة تميز بها النشاط الثوري خلال المرحلة الأولى من الثورة (1954 - 1956) تمثل في كونه ظل وليدا للمبادرة الفردية لمجموعات الثوار والقيادات المحلية للمناطق، وكان خاضعاً بصورة مباشرة وكبيرة للامكانيات المادية لكل منطقة ومستوى التنظيم، وكذا لعبقريّة قيادة الثورة حسب شهادة ضباط الجيش الفرنسيين<sup>2</sup>.

وعليه فقد اندلعت الثورة الجزائرية في ظل معطيات داخلية ومستجدات إقليمية ودولية، بالغة الأهمية ولعل أبرزها الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، هذا الطرف سمح بتسيخ فكرة الثورة عندما تحولت إلى واقع معاش في الجزائر، وعندما استطاعت أن تعلن عن مشروع ومطلب سياسي يتمثل في تحقيق الاستقلال عن طريق وضع حد للهيمنة الاستعمارية الفرنسية التي تجاوزت القرن وربع القرن من الزمن، بعد فترة وجيزة استطاعت الثورة أن تدفع الشعب الجزائري في أتون معركة استرجاع السيادة الوطنية، وكان ذلك في هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 حيث شهدت الجزائر أول استعراض شعبي للتحدي في وجه الاستعمار الفرنسي في شكل التحام رائع مع الثورة، رغم جسامه التضحيات وخطورة المغامرة التي أقدم عليها الشهيد زيغود يوسف<sup>3</sup>، يضاف إليها الانتصارات العسكرية الباهرة في الجرف والونشريس وجبال الظهرة وجرجرة، حيث تمكنت الثورة الجزائرية من تثبيت نفسها داخلياً بامتلاك تنظيمات محلية خاضعة لقيادات ذات تجربة نضالية تعود إلى سنوات المنظمة الخاصة، أمثال العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد وغيرهم من الثوار الرواد.

كما امتلكت الثورة الجزائرية وفداً سياسياً للتمثيل الدبلوماسي، تشكل من رواد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة الثورية للوحدة والعمل ومن قدماء المنظمة الخاصة ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أمثال محمد خضير، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، الأمن وباغين وقد اتخذت هذه المجموعة من القاهرة مركزاً هاماً للدعاية للثورة الجزائرية منذ سنة 1954<sup>4</sup>، و تصبح القاهرة نقطة انطلاق لحملات التأييد العربية للثورة الجزائرية على موجات إذاعة صوت العرب<sup>5</sup>

1 - عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (1947 - 1954) ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 463 - 464.

2 - انظر اعترافات الضباط الفرنسيين في:

-Erwin Bergot, les dossiers rouges, services secrets contre F.L.N, ed Bernard Grosset, Paris, 1990, p41

3 - عثمان الطاهر عليه، الثورة الجزائرية، أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،

1996، ص 81 - 82.

-Philippe Tripiet, op.cit,p56.

4 -

5 - حول هذا الموضوع أنظر:

-Yves courrier, la guerre d'Algérie en images, Fayard, Frances, 1972, p76.

بالرغم ما حققته الثورة من مكاسب سياسية وعسكرية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 وإلى غاية 20 أوت 1956، فإن الثورة دفعت في نفس الوقت الثمن باهظا حيث فقدت العديد من القادة الرواد الذين فجروا الثورة عام 1954، في هذا الصدد يمكن ذكر من بين هؤلاء، الشهيد باجي مختار أستشهد يوم 8 نوفمبر 1954، ومصطفى بن بلعيد في 22 مارس 1956، وديدوش مراد استشهد في جانفي 1955، وابن عبد المالك رمضان استشهد عام 1955 وغيرهم من القادة الشهداء الرواد، وأمام هذه التحديات التي كانت تواجه الثورة في عامها الأول، فإن السلطات الاستعمارية حاولت استغلال هذا الظرف الصعب الذي كانت تمر به الثورة، لكي تلصق بها العديد من الصفات والتهم وتعتبرها غير أصيلة وهي بإيعاز من أيدي خارجية مثل صفة التمرد *Rébellion*، لذا فإن قيادة الثورة انتبعت مبكرا لهذا الأمر، وبالنسبة لهم أن استمرار عدم وضوح هيكله القيادة والمؤسسات الناطقة باسمها، قد يساعد على استمرار وضع الالتباس بالنسبة للأطراف الدولية على اختلاف مواقفها، في هذه الأثناء بدأ التفكير نحو العمل في اتجاه عقد مؤتمر وطني ينظم الثورة، وضمن هذا التوجه أخذت العناصر المتواجدة داخل الجزائر من أمثال عبان رمضان وعمر أوعمران زمام المبادرة وذلك بالتنسيق مع محمد العربي بن مهيدي في القطاع الوهراني وبن طوبال وزينغود يوسف في الشمال القسنطيني وكريم بلقاسم وعميروش في القبائل وتم إشعار الوفد الخارجي بالقاهرة بفكرة الاجتماع، لذلك غادر أحمد بن بلة القاهرة نحو مدريد لمتابعة ما سيجري في الصومال<sup>1</sup> .

وقد شهد العالم في القرن العشرين عدة انتفاضات ثورية في مختلف القارات، نتج عنها تغيير مجرى التاريخ في البلدان التي حدثت بها هذه الثورات، حيث أطاحت هذه الانتفاضات الشعبية بالأنظمة السياسية الفاسدة، وأقامت بدلا منها أنظمة ثورية جديدة، ونتيجة لهذه الانتفاضات برزت قوة اجتماعية جديدة وذلك بصفاتها مجموعة من الآراء تعبر عن المطامح الإنسانية للجماعات البشرية، التي تسعى للتخلص من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تتخبط فيها واستبدالها بنظام جديد يستجيب لرغبات الجماهير المتطلعة لحياة أفضل<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس فإن الأفكار السياسية التي تتحول إلى مذهب وإيديولوجية وطنية تحمل في طياتها كافة مظاهر الحياة الروحية والقيم الوطنية

<sup>1</sup> - محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، 1971، ص 162.

<sup>2</sup> -عمار بوحوش، خصائص الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 1993/1994، ص 105-115.

والإستراتيجية الجديدة، لتغيير أهداف المجتمع وأوضاعه وإذا سرت فكرة في أوساط جماعة سرعان ما توحد أشقاتها وتشد أزرها وتكمن بنياها، فيقودها إيمانها إلى مجابهة عظام الأمور بعزم لا يقل<sup>1</sup> من هذا المنطلق فان إيديولوجية الثورة الجزائرية، كانت إحدى الوسائل التي ارتكز عليها قادة الثورة، لكي يوحدوا كلمة الشعب الجزائري ويهيئوا الوسط الاجتماعي الصالح لنجاح الفكر الثوري، المضاد للسياسة الاستعمارية بالبلاد، وبتجنيد الجميع لخوض معارك المصير المشترك واسترداد السيادة والكرامة للوطن<sup>2</sup>، وعليه فان الفاتح نوفمبر 1954، لم يكن عهدا جديدا NEW DEAL بل مهدت له إيديولوجية ثورية، فحدث ائتلاف ولقاء حول بيان موجه إلى كافة الشعب الجزائري، والذي أعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، التي سطرت الأهداف والأولويات وهي إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية وفق المبادئ الإسلامية، وحددت الوسائل من عسكرية وسياسية ودبلوماسية ومجال العمل في الداخل والخارج .

إن بيان أول نوفمبر 1954، هو تحول في أسلوب المقاومة وهو إعلان عن بداية ثورة شعبية ضد الاحتلال الأجنبي، قادتها عناصر وطنية بسلطة مركزية صارمة، اعتمدت على ازدواجية العمل بالداخل والخارج، واجهت من خلاله الاستعمار الفرنسي وحلفائه، انطلقت من الريف وانتقلت إلى المدينة بل وصلت عملياتها الفدائية حتى إلى داخل التراب الفرنسي - بداية من شهر أوت عام 1958 - وحسب الإعلام الرسمي لجبهة التحرير الوطني، فان الثورة الجزائرية هي معركة تحررية غير مستوحاة لا من القاهرة ولا من لندن ولا من موسكو ولا من واشنطن<sup>3</sup>، ويجمع اغلب مؤرخو الثورة الجزائرية على أنها حركة تحررية، وفي هذا الإطار يذهب محمد بجاوي بان: (...جبهة التحرير الوطني هي حركة ثورية وهي دليل الأمة ومحرك الثورة ..)، أما محمد عباس فانه يرى: (...أن جبهة التحرير الوطني حركة وطنية ثورية، هدفها ليس مجرد الحصول على الاستقلال، بل القضاء على النظام الكولونيالي وقلب أوضاع البلاد والعباد رأسا على عقب ..)<sup>4</sup>، أما بالنسبة لمصطفى الأشرف فانه يرى أن جبهة التحرير الوطني كانت في بدايتها، تعبيرا جديدا عن وطنية جزائرية تحررية ديمقراطية واجتماعية، مبدئها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال<sup>5</sup>.

1- فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص26.

2- عمار بوحوش، خصائص الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص، 105.

3- Ageron.C.R.(sous dir),L ère des décolonisations (colloque),ed,karthala,paris,1995,p62.

4- محمد عباس، الاندماحيون الجدد، الكتاب الثالث، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص44.

5- Mostefa Lacheraf ,L Algérie Nation et Société,ed,Maspero,paris,1965,p134.

وفي نفس السياق يرى عمار بوحوش بان ثورة الجزائر لعام 1954، بأنها ليست انقلابا ضد نظام وطني برجوازي، مثل الثورة الروسية، أو الصينية أو الكوبية، وإنما هي ثورة شعبية ضد الغزاة الأجانب الذين جاءوا من مختلف البلدان والجنسيات، للإقامة في الجزائر والاستيلاء على خيراتها وتسليط جميع أنواع الاضطهاد ضد سكان هذا البلد، والأكثر من ذلك فان المعمرين في الجزائر قد اعتبروا أنفسهم متفوقين عرقيا وحضريا وفكريا عن الجزائريين، ولذلك كانت خططهم تقتضي بان تكون العلاقات الموجودة بين المعمرين الوافدين إلى الجزائر وأبناء البلد الأصليين دائما علاقة سيد بعيده<sup>1</sup>.

وإذا كانت إستراتيجية فرنسا بالجزائر تهدف إلى التحكم في أوضاع البلاد، وإخضاعها للنفوذ الفرنسي والقضاء على الشخصية الجزائرية، فان هذه الإستراتيجية كانت خاطئة، حيث أنها هي التي ساهمت في خلق قاعدة أساسية وأرضية مشتركة لجميع الجزائريين، لتشكيل جبهة مشتركة هدفها الأساسي هو سحق العدو المشترك، أما عمار اوزقان فيقول عن جبهة التحرير الوطني بأنها برزت إلى الوجود عام 1954، هي المنظمة الوطنية الوحيدة التي استقطبت جميع الاتجاهات والبوتقة التي انصهرت فيها جميع الفئات والهيئات السياسية المتواجدة بالبلاد<sup>2</sup>، من اجل هدف واحد هو تحقيق الاستقلال الوطني.

سعت جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد تفجير الثورة المسلحة، في التحرك على الصعيد الخارجي بشكل موازي بما تقوم به على الصعيد العسكري والتعبوي للجماهير من أجل فك العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، طيلة قرن والرابع القرن<sup>3</sup> ومن ثم فإنّ طرح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، لم يكن وليد الصدفة ولا نتيجة توافق ظروف معينة ولكنه كان تطبيقا لسياسة الجبهة في الميدان الخارجي، حيث تضمن بيان أول نوفمبر الموجه إلى الشعب الجزائري والرأي العام العالمي مبدئين أساسيين هما:

1- تدويل القضية الجزائرية

2- كسب تأييد الحلفاء الطبيعيين للجزائر

هذا ما اكسب جبهة التحرير الوطني مواقف تأييد من دول الحوار العربية<sup>4</sup>، وبعض الدول الصديقة في المجموعة الافرو آسيوية وهو الأمر الذي أهلها لتغدو بعد اقل من سنة على اندلاعها ممثلا

<sup>1</sup> - عمار بوحوش، خصائص الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص106.

<sup>2</sup> - عمار اوزقان، الجهاد الأفضل، بيروت، دار الطليعة، 1962، ص134.

<sup>3</sup> - احسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى ( 1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص151.

<sup>4</sup> - مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص187.

شرعيا وحيدا للقضية الجزائرية، وممكنها بفعل الدعم العربي والإفريقي الآسيوي من إخراج المسألة الجزائرية إلى الفضاء الدولي بعدما احتضنها لأول مرة مؤتمر باندونغ شهر ابريل 1955، فما هي يا ترى أهمية مؤتمر باندونغ في تدويل وتشكيل كتلة مساندة للقضية الجزائرية؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

### أ- علاقة الثورة بالمجموعة الأفروآسيوية

لقد كانت القضية الجزائرية أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية الآسيوية منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، ويعود هذا إلى دور جبهة التحرير الوطني في تنمية نشاطها الدبلوماسي في الخارج من جهة، وإلى دور الذي قام به بعض الزعماء العرب والآسيويين من جهة أخرى، كالرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس نهرو، والرئيس الاندونيسي احمد سوكارنو، وكان للبلدان الإفريقية الآسيوية مواقف هامة لصالح القضية الجزائرية التي أخرجتها من إطارها الضيق الفرنسي الجزائري إلى إطار أوسع يدخل في مجال الصراع بين قوى الاستعمار والتسلط وقوى التحرر والسلام. وقد اعترفت جبهة التحرير الوطني بالمجهود الذي بذلته الشعوب الإفريقية والآسيوية في نضالها من اجل التحرر والاستقلال، وكتبت المجاهد في هذا الشأن منوهة بهذا الجهد حيث قالت: (...إن الشعوب الإفريقية الآسيوية تضم شتاتها الممزق لتكون كل ما عندها من عواطف النبل وما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة..)<sup>1</sup>.

### أ-1- تشكل كتلة باندونغ:

في ظل الحرب الباردة والصراع على مناطق النفوذ من طرف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل دبلوماسية البحث عن أحلاف عسكرية وجلب الدول الصغيرة إليها<sup>2</sup>، اجتمع في شهري أبريل ومايو 1954، رؤساء خمس دول آسيوية هي الهند وأندونيسيا ورومانيا، وسيريلانكا وباكستان في مدينة كولومبو-سيريلانكا- لبحث الوضع في الهند الصينية، وأشاروا إلى أن هناك مواضيع أخرى تشغل بالهم، ثم اجتمعوا مرة أخرى في بوغور الاندونيسية شهر ديسمبر من السنة نفسها وهناك قرروا الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع البلدان الإفريقية والآسيوية.

أفتتح مؤتمر باندونغ يوم 18 أبريل 1955 وبحضور حوالي 600 مندوب، جاؤوا من دول أفريقيا وآسيا قاسمها المشترك هو أنها دول متخلفة خرجت حديثاً من الهيمنة الاستعمارية وهي تعيش نقصاً في

<sup>1</sup> - المجاهد، العدد 21، ابريل 1958، ص 01.

<sup>2</sup> - عبد القادر خليف، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 08، مايو 2003، ص 219.

التغذية والصحة وانتشارا للأمية وتضخمًا في السكان<sup>1</sup>، جمع المؤتمر حوالي 29 بلدًا بعضها تحرر حديثًا وبعضها لازال تحت نير الاستعمار الأجنبي، وبعضها لم يكن عضوا في هيئة الأمم المتحدة وشاركت بعض الوفود كملاحظين مثل وفود المغرب العربي الثلاث وقبرص ومفتي فلسطين<sup>2</sup>، في الرابع والعشرين أبريل من عام 1955 حضر وفد جبهة التحرير الوطني أشغال مؤتمر باندونغ بصفته ملاحظ من أجل طرح القضية الجزائرية، أمام المجتمعين وإخراجها من دائرة المحيط الفرنسي وربطها بقضيتي الشعبين الشقيقين تونس والمغرب، وكذلك بداية السعي لترحها أمام هيئة الأمم المتحدة<sup>3</sup> على الرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل بصفة رسمية في مؤتمر باندونغ إلا أن وجود وفد جبهة التحرير الوطني في المؤتمر يعد انتصارًا كبيرًا، حيث مثل الجبهة كل من السيدين حسين آيت أحمد ومحمد يزيد<sup>4</sup>، وكانت النتائج التي تمخض عنها مؤتمر باندونغ جد إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية، حيث صادق المؤتمر على لائحة بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي جاء فيها: (... إن مؤتمر الدول الأفروآسيوية يؤيد حقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها....)<sup>5</sup> .

## أ-2- الدعم الافروآسيوي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم والمحافل الدولية:

وبذلك أكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، حيث وجه مندوبو 14 دولة افريقية وآسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 29 جويلية 1955، تضمنت مطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما اعتبر انتصارا دبلوماسيا لقيادة الثورة ورفع من معنوياتها، وحفزهم هذا النصر على التفكير الجدي، في مضاعفة النشاط الدبلوماسي على المستوى الدولي لتحقيق انتصارات دبلوماسية أخرى<sup>6</sup>، وكان من نتائج مؤتمر باندونغ أن وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ شهر سبتمبر 1955 القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وعندئذ انسحب الوفد الفرنسي من أشغال الجمعية العامة وهكذا تم توجيه ضربة قاسمة للحكومة الفرنسية باعتراف مسؤوليها، حيث صرح جاك

<sup>1</sup> - نفسه، ص 219.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 220.

<sup>3</sup> - احسن بومالي، إستراتيجية الثورة.....، المرجع السابق، ص 153.

<sup>4</sup> - عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 220.

<sup>5</sup> - احسن بومالي، إستراتيجية الثورة.....، المرجع السابق، ص 153.

<sup>6</sup> - عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 255.

سوستال:.... أن هذا الحدث ذا قيمة معنوية كبيرة لدى الجزائريين أكثر من الحصول على السلاح....)<sup>1</sup>.

اغتازت السلطات الفرنسية من القرارات الصادرة عن مؤتمر باندونغ، بحيث أعتبرها ادغارفور- Edgar faure- رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي نشطها بباريس: (... بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في شمال إفريقيا، فالمؤتمر حسب قوله خص بالذكر قضية القطر الجزائري والحال أن هذا القطر هو جزء لا يتجزء من فرنسا..)<sup>2</sup>، وهذا دليل على أن مؤتمر باندونغ قد شكل منعطفًا تاريخيًا في ميدان التضامن العالمي مع قضية الشعب الجزائري، ومن خلاله أعلنت جبهة التحرير الوطني بضرورة تحقيق استقلالها الوطني، وأبرزت للعالم نوعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري كما أكدت على ضرورة كسب مساندة الشعوب التي كانت بالأمس القريب تحت السيطرة الاستعمارية<sup>3</sup>، وعليه فقد استطاعت دبلوماسية الثورة، بفضل حيويتها وحضورها القوي في المؤتمرات الدولية والإقليمية والجهوية، أن تدحض الدعاية الفرنسية وأن تجني أولى ثمارها على الصعيد الدولي في هيئة الأمم المتحدة، بعد إصدار هذه الأخيرة في دورتها سنة 1957 لائحة سياسية تضمنت دعوتها لفرنسا إلى ضرورة إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية، وهو ما اعتبر بمثابة اعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره<sup>4</sup>.

إن النشاط الدبلوماسي للثورة كلل ببروز تضامن قوي مع القضية الجزائرية، فقد كان للانتصار الذي حققته دبلوماسية الثورة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، عقب إضراب الثمانية أيام جانفي 1957، حافز للدول الآفروآسيوية في تبني مسألة الدفاع عن القضية الجزائرية، والحقيقة أن الثورة الجزائرية قد استغلت تطور فكرة التضامن الإفريقي الآسيوي منذ مؤتمر باندونغ عام 1955- السالف الذكر- ومن المفيد توضيح أن مجموعة البلدان الافروآسيوية كانت موافقها أكثر حساسية من القضايا ذات الطابع الاستعماري، حيث نتج عنه ظهور العديد من المؤتمرات الخاصة بالشعوب الإفريقية والآسيوية، وأغلب هذه المؤتمرات عاجلت القضية الجزائرية ودافعت عنها وساهمت في تدويل القضية الجزائرية، هذا ما سنحاول التعرض إليه في العنصر الموالي.

- Alistair Horne, Histoire de la guerre d Algérie, Albin Michel, paris, 1987, p255.

- 1

- 2- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة.....، المرجع السابق، ص 154.

- 3 - أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة.....، المرجع السابق، ص 154.

- 4- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 83.

## ب- الثورة الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية:

اعتباراً من بداية عام 1962 وهو عام إفريقيا تقوم جبهة التحرير الوطني ممثلة بالحكومة المؤقتة بنشاط دبلوماسي كثيف باتجاه إفريقيا، لكي تمارس ضغطاً دولياً على فرنسا وتجد جبهة التحرير الوطني في شخص فرانز فانون ممثلاً رائعاً فشخصيته القوية، ونشاطه الذي لا يكل، وبلاغته المقنعة، كل ذلك يجعل منه ناطقاً عظيماً لصالح القضية الوطنية في كل إفريقيا، فمقالاته في المجاهد ومدخلاته في المؤتمرات العديدة والملتقيات الإفريقية الجامعة، ساهمت في إظهار صوت الثورة الجزائرية على مختلف الأصعدة، وتضمن إصغاء كبيراً ونجاحات عديدة على المسرح الدولي الإفريقي، ومنذ أن عين بدء من مارس 1960 ممثلاً دائماً للحكومة المؤقتة في أكرا، فإنه سيبدل من مقره في غانا، نشاطاً سياسياً مكثفاً يمتد إلى كوناكري وليوبولدفيل، ويقوم خلال صيف 1960 بمهمة استطلاعية خطيرة شمال مالي من أجل إنشاء قاعدة تسمح بإيصال الأسلحة عن طريق الصحراء الجزائرية<sup>1</sup>، وقبل هذه الفترة حظيت القضية الجزائرية باهتمام الدول الإفريقية ويتضح هذا من خلال مختلف المؤتمرات الإفريقية هذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في العنصر الموالي.

### - مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة:

(26 ديسمبر 1957 - إلى 01 جانفي 1958)

شارك الوفد الخارجي للثورة في أشغال هذا المؤتمر، ممثلاً في شخصية المجاهد السيد محمد الأمين دباغين، وناقش المؤتمر القضية الجزائرية، وتدخلت عدة وفود لشرح وجهة نظرها، وبعد نهاية المداورات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها<sup>2</sup> وعندما نقرأ نص قرارات المؤتمر في شقها السياسي، نجد أنه خصص قراراً خاصاً بالقضية الجزائرية، ولقد جاء فيه: (.. نظراً لحق الجزائر الشرعي في الاستقلال والسيادة القومية ونظراً لأن الحكومات الفرنسية المتعاقبة، تستمر في خوض حرب استعمارية تهدف إلى إبادة الشعب الجزائري، ونظراً لأن هذه الحرب، قد أثارت سخط واحتجاج قسم هام من الرأي العام الفرنسي والعالم، ونظراً لأنها تسببت في خسائر مادية وفي الأرواح وأدت إلى هجرة مئات الآلاف من السكان إلى تونس والمغرب وتحولهم إلى وضعية لاجئين أصبحوا في حاجة ماسة لمساعدة

1- تجدر الإشارة أن جبهة مالي قام بفتحها عملياً المجاهد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، رفقة مجموعة من المجاهدين لتصبح قاعدة خلفية للثورة خارج حدودنا الجنوبية متصلة مع إفريقيا.

2- عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 217-229.

عاجلة، ونظرًا لإصرار فرنسا على الرغم من توصيات هيئة الأمم المتحدة، حينما عرض كل من جلالة الملك محمد الخامس والحبيب بورقيبة وساطتهما بين الطرفين المتصارعين<sup>1</sup>.

نظرًا لأنّ هذه الحرب التي فرضت على الشعب الجزائري، تهدد أمن شعوب إفريقيا والسلام العالمي فإنّ مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة قرر ما يلي:

1) يستنكر الحرب الاستعمارية التي تشنها القوات الاستعمارية الفرنسية والجرائم التي تقتربها ضد الشعب الجزائري، الذي يكافح في سبيل استقلاله.

2) يؤكّد تعضيدته للكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري.

3) يطالب المؤتمر بـ:

أ- الاعتراف بجهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري.

ب- المبادرة إلى إجراء مفاوضات على أساس الاستقلال التام للجزائر بين الحكومة الفرنسية من جهة وجهة بجهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب الجزائري.

ت- الإفراج فورًا عن الزعماء الخمسة للثورة وجميع الوطنيين الجزائريين الموجودين في السجون والمعتقلات الفرنسية.

4) استنكار تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر ويوجهون نداء إلى هؤلاء، كي يرفضوا مقاتلة إخوانهم الجزائريين.

5) يطلب من جميع شعوب العالم، وخاصة شعوب أفريقيا وآسيا أن ينظموا حملات صحفية وأن يقوموا بمظاهرات وأن يتخذوا جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتعبئة الرأي العام الدولي ضد حرب الإبادة في الجزائر، وحمل فرنسا على احترام حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين الحرب.

<sup>1</sup> - محمود حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة، 1969، ص 154.

وفي هذا الإطار قدمت الدول الأفروآسيوية توصية للدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة، ديسمبر 1958 نصت على: ( الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين المتصارعين الجزائريين والفرنسي)<sup>1</sup> .

### - مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بأكرا من 15 - 22 أبريل 1958 .

شكلت الثورة الجزائرية وقضيتها، النقطة الأساسية في جدول أعمال هذا المؤتمر، وخصوصية هذا المؤتمر، باعتباره أول مؤتمر ينعقد في قلب القارة الإفريقية، للنظر في قضايا شعوبها والدفاع عن حقوقهم، حيث أولى المؤتمر أهمية قصوى لمناقشة القضية الجزائرية، وفي هذا المؤتمر تم التأكيد على أنّ جبهة التحرير الوطني الجزائرية هي الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، ولهذا فإننا نحث فرنسا على الدخول في مفاوضات عاجلة معها للوصول إلى تسوية نهائية وعادلة للمشكلة، والمطالبة بأن تدرك فرنسا أن الدول المشاركة في المؤتمر عقدت العزم على بذل كل محاولة ممكنة لمساعدة الشعب الجزائري في نيل استقلاله، وأوصى المؤتمر بتأليف بعثة إفريقية للقيام بجولة في عواصم العالم لكسب تأييد الحكومات لهذا المؤتمر<sup>2</sup> .

### - مؤتمر مونروfia ( ليبريا ) من 4 إلى 8 أوت 1959 .

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وشارك وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كعضو رئيسي في المؤتمر، حيث رُفِر العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة التسع فحقق بذلك انتصاراً على الصعيد الدبلوماسي وترسخت فعالية الدبلوماسية الإفريقية للثورة الجزائرية<sup>3</sup> .

### - مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة جوبلية 1960 أديسا بابا:

شاركت فيه الثورة ومن بين قراراته تأكيده على حق تقرير المصير واستقلال الشعب الجزائري، كأساس يؤدي إلى تسوية عادلة، حيث أوصى المؤتمر حكومات الدول الإفريقية والأمم المتحدة، الاستمرار في تأييد القضية الجزائرية من الناحية المادية والدبلوماسية، وتكوين وفود من ممثلي الدول

<sup>1</sup> - محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص، 155.

<sup>2</sup> - محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص 210.

<sup>3</sup> -

الإفريقية المستقلة للتنقل في عواصم العالم لشرح وتأييد القضية الجزائرية، وأستنكر المؤتمر أيضا سياسة فرنسا الخاصة بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية والصحراء الإفريقية<sup>1</sup>، وأوصى المؤتمر الدول الإفريقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجارب الذرية في الصحراء أو في أي بقعة إفريقية<sup>2</sup>

### - مؤتمر أقطاب إفريقيا الدار البيضاء المغرب الأقصى 4 - 7 جانفي 1961

هذا المؤتمر دعا إليه المغفور له الملك محمد الخامس، وشارك فيه الرئيس كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا، والرئيس أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا وموديو كنياتا رئيس جمهورية مالي، والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان فرصة أخرى لجبهة التحرير الوطني لكسب المزيد من التأييد والمساندة والدعم من البلدان الإفريقية، فجاءت قراراته معبرة عن هذا الدعم حيث نجد في لائحة القرارات أن القضية الجزائرية احتلت الصدارة وكانت كالتالي:

- 1- مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقتة في النضال من أجل الاستقلال.
- 2- دعوة الدول إلى العمل على زيادة المساعدة السياسية و الدبلوماسية والمادية للثورة.
- 3- استنكار المساعدة التي يقدمها الحلف الأطلسي إلى فرنسا في حربها من أجل إعادة استعمار الجزائر.
- 4- دعوة الدول الغربية وغيرها لمنع استخدام أراضيها في العمليات الموجهة ضد الشعب الجزائري.
- 5- المطالبة بسحب القوات الإفريقية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر فورًا.
- 6- قبول المتطوعين الإفريقيين في جيش التحرير الوطني.
- 7- دعوة الحكومات التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية على الاعتراف بها.
- 8- إعلان أن المضي في حرب الجزائر يترتب عليه أن تعي الدول المشتركة في المؤتمر النظر في علاقاتها مع فرنسا .
- 9- معارضة مشاريع فرنسا لتقسيم الجزائر ورفض أي حل يصدر عن طرف واحد ورفض أية محاولة لرفض أو منح دستور للجزائر.
- 10- استنكار أي استفتاء تشرف عليه فرنسا وحدها في الجزائر.

<sup>1</sup> - نظرا لأهمية المؤتمر فان وزارة الحربية الفرنسية أعدت تقريرا مفصلا عنه انظر الملحق رقم (26):

-Compte rendu français La conférence d addis abeba, juin 1960, ministre des armées, SHAT, IH1164-1, In Mohammed harbi et Gilbert Meynier, Le F LN Documents et Histoire, ed, casbah, Alger, 2004, p755.

<sup>2</sup> - محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص 209 - 210.

## -مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث- القاهرة 31 مارس 1961.

كشف هذا المؤتمر عن المناورات الفرنسية في الجزائر وأطماعها في فصل الصحراء عن الجزائر، حيث دافع ممثل وفد جبهة التحرير الوطني في المؤتمر، بشدة عن القضية الجزائرية وعن الوحدة الترابية للجزائر، وفي هذا الشأن قرر مؤتمر القاهرة تقديم الدعم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري<sup>1</sup>، وبعد دراسة لتطورات الأخيرة للوضع في الجزائر فإنّ المؤتمر أصدر القرارات التالية:

(1) - مساندة الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية لوضع مبدأ تقرير المصير موضع التنفيذ.

(2) - توصي الدول الإفريقية بتكثيف مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية في المرحلة الحالية لفتح للشعب الجزائري تحقيق سيادته الكاملة ويفرض احترام سيادة أراضيهِ القومية الجزائرية.

3- مساندة موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مساندة تامة فيما يتعلق بقضية الصحراء الجزائرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي القومية الجزائرية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - EL Moudjahid, N° 79, 15 avril 1961, p 448- 449

<sup>2</sup> - محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص 220 - 221.

-علاقة الثورة الجزائرية بحركة عدم الانحياز:

### -مؤتمر بريوني يوغسلافيا المنعقد في 18-19 جويلية 1956

اصدر أقطاب السلام،جمال عبد الناصر والرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس نهرو بيانا مشتركا ثلاثيا عقب اجتماعهم في بريوني يومي 18-19 جويلية 1956،نورد منه ما تعلق بالقضية الجزائرية حيث بحث رؤساء الدول الثلاث الموقف في الجزائر،وهو يعتبر في رأيهم بالغ الأهمية بل يتطلب اهتماما كبير من وجهة نظر الحقوق الطبيعية للشعب الجزائري،ولدعم السلام في هذا الجزء من العالم ونظرا لإيمان رؤساء الدول الثلاث بان السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقا فضلا عما يترتب عليها من أضرار بالحاكمين والمحكومين معا،فإنهم يرون من واجبهم التعبير عن عطفهم التام على رغبة الشعب الجزائري في الحرية ،ويدركون انه يوجد في الجزائر عدد كبير من الأشخاص الذين هم من أصل أوربي الذين يجب حماية مصالحهم،على انه يجب ألا يقف هذا في طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري،كما أنهم يؤيدون كل الجهود والمفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الجزائرية،خصوصا وقف أعمال العنف ويجب أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى المفاوضات بين الأطراف التي يعينها الأمر،وتسوية سلمية للمشكلة<sup>1</sup>

### - المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز بلغراد من 1 - 6 سبتمبر 1961.

أنعقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في العاصمة اليوغسلافية في بلغراد،بتاريخ أول سبتمبر 1961،وحضره ممثلو 24 دولة أفريقية وآسيوية وأوروبية وأمريكية ( أمريكا اللاتينية)،وهذه الدول هي أفغانستان، الجزائر، سوريا، كمبوديا، سيلان، الكونغو، كوبا، قبرص، إثيوبيا، المغرب، نيبال، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، تونس، يوغسلافيا وأرسلت دول بوليفيا والبرازيل وإكوادور، مندوبين لها كمراقبين مهمتهم تتبع أحداث المؤتمر دون الاشتراك في أي قرار أو التصويت أو المناقشات،ركز أشغاله حول موضوع الاستعمار وخصوصا مسألة القواعد العسكرية المفروضة على الدول النامية والشعوب المحتلة وطالب المؤتمر في قراراته وقف كل العمليات المسلحة ضد الشعوب المستعمرة فوراً،وأعلن أيضا معارضته للتجارب النووية في الجزائر ووقفها فوراً،وقد أيد المؤتمر في قراراته نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال ووحدة أراضيه ففي ما يتصل بالقرارات حول الجزائر جاء ما يلي:

<sup>1</sup> - محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص117.

- تعتبر الدول المشتركة في المؤتمر، كفاح شعب الجزائر كفاحاً عادلاً ودستورياً من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال، وكذلك من أجل وحدة أراضيها القومية بما في ذلك الصحراء، ولهذا فهي مصممة على فكرة الاستقلال، وان رؤساء الدول والحكومات يسعدهم خاصة أنه يمثل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة والممثل الشرعي لها<sup>1</sup>.

وعليه فان ظهور مجموعة دول عدم الانحياز أصبحت تمثل منافسة جدية للدول الغربية في الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة من جهة، وتهديدا لمصالحها القومية من جهة أخرى.

### - علاقة الثورة الجزائرية بالعالم العربي :

لقد أظهرت دول المشرق العربي دعمها وتأييدها للثورة الجزائرية، منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954، رغم تفاوت أهمية هذا الدعم باختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشرق وتأتي مصر في طليعة الدول العربية تأييداً ومساندة للقضية الجزائرية، باعتبارها قد تبنت النضال ضد الاستعمار والامبريالية وحاملة شعار الوحدة العربية الشاملة، ويضاف إليها النظام السوري والعراقي، الذي أيد وساند الثورة دون تردد، وإدراكاً منها لدور هذه القوى العربية في دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية خاصة مصر، فقد سعت فرنسا إلى اتهامها بالضلوع في الثورة وخلق المشاكل في الجزائر، ومما زاد في تأكيدها على ذلك احتجازها للباخرة أتوس القادمة من ميناء الإسكندرية المصري يوم 17 أكتوبر 1956<sup>2</sup> والحملة بسبعين 70 طناً من الأسلحة المصرية والموجهة إلى الثورة الجزائرية، هذه المعطيات أقنعت فرنسا بضرورة تحطيم هذه القوة العربية، وذلك بمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر رفقة بريطانيا وإسرائيل في خريف 1956، لكن فشل هذا العدوان زاد من قوة مصر وعزز من التضامن العربي وهو ما استفادت منه الثورة الجزائرية عربياً وتعززت سمعتها دولياً<sup>3</sup>.

لقد ساهمت الدول العربية بقوة في عملية تدويل القضية الجزائرية في إطار الكتلة الأفرو آسيوية، لدورها الفاعل ضمن الدول العربية والإسلامية والمحبة للسلم والمناهضة للإمبريالية، خاصة داخل هيئة الأمم المتحدة من خلال إعداد اللوائح المعدة للمصادقة في الجمعية العامة<sup>4</sup>

### - علاقة الثورة الجزائرية بالمعسكر الاشتراكي:

<sup>1</sup> - محمد محمود حلمي مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص 121.

<sup>2</sup> - فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل القاهرة، 1984 ص 237.

<sup>3</sup> - محمد الميلي، مجلة المستقبل، العدد 330، يوم 18/06/1983.

<sup>4</sup> - محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 - 1958، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

1954، الجزائر، 2007، ص 78.

تعد مناهضة الدول الاشتراكية للاستعمار الأوربي الأمريكي، مبدأ أساسي في سياسيتها وهذا منذ قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر 1917، وظهور الاتحاد السوفيتي الذي دعم شعوب العالم الثالث، للانتفاض ضد الاستعمار الرأسمالي الأوربي، فقدم الدعم للثورة الصينية والهند الصينية، وقد زاد توجه هذه الدول في هذا الاتجاه بعد تجدد صراعها الإيديولوجي عقب الحرب العالمية الثانية مع النظم الرأسمالية الغربية، وقد أخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة مثل السباق نحو التسليح (القنبلة الذرية)، والمشاريع الاقتصادية ( مشروع مارشال 1947)، وإنشاء الأحلاف العسكرية ( حلف الشمال الأطلسي 1949)، وغيرها من الأحلاف الأخرى.

لكن منذ وفاة الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين في 05 مارس 1953، تغيرت معطيات الصراع وخفت حدته ليظهر ما يعرف بمحاولات التعايش السلمي، وهو ما ميز العلاقات الدولية عند اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954<sup>1</sup>.

اتسم الموقف السياسي للإتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي في السنوات الأولى من عمر الثورة بالغموض والتردد، في إطار مواكبة التحولات في الصراع مع الغرب الرأسمالي وهو ما سعى الفرنسيون إلى استغلاله، حيث أوهما الإتحاد السوفيتي، بأنها ستتتهج سياسة مستقلة عن المعسكر الغربي وعن الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، وكذا التقارب الذي حدث في فرنسا بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، نتج عنه منح الحزب الشيوعي الفرنسي، موافقته على السلطات الاستثنائية الممنوحة للاكوست في الجزائر، وكذلك لتخوف الإتحاد السوفيتي من أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في الجزائر، في حال انسحاب فرنسا منها<sup>2</sup>، ومع مرور الوقت اتضح الرؤية أكثر، فبعد تطور وانتشار الثورة داخلياً وخارجياً وتطور نشاطها الدبلوماسي بواسطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تغير الموقف السوفيتي خاصة منذ نهاية عام 1957 وبداية سنة 1958، وتجسد هذا التغيير منذ أن صرح سفير الإتحاد السوفيتي في باريس معبراً عن انشغال حكومته عن الوضع في الجزائر، عقب العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف عام 1958، واهتمام الإتحاد السوفيتي بعملية إحلال السلم في الجزائر<sup>3</sup>، ثم تقدم مساعدات مادية للاجئين الجزائريين، ورغم عدم اعتراف الإتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا الفترة، إلا أنه أعلن عن قبوله بمدها بالمساعدات المادية وبالأسلحة كذلك، وهو ما يتجسد خلال سنتي 1960 و1961، لقد ساهم

1 - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 50.

2 - جريدة المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19 يوم 01 مارس 1958.

3 - Henri Alleeg, la guerre d'Algérie, T2, édition, temps actuel, paris, 1981, p 582. -

الاتحاد السوفيتي رفقة جمهورية الصين الشعبية، بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربع شحنات أسلحة قدر وزنها بـ 25000 طناً، كما قدم شحنتين إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب بلغ وزنها الإجمالي 1500 طناً<sup>1</sup>.

### - علاقة الثورة الجزائرية بدول أمريكا اللاتينية:

أثناء اندلاع الثورة الجزائرية كان وضع أمريكا اللاتينية شبيهاً بوضع القارة الإفريقية، وعليه جاءت مؤتمرات السلام كذلك مؤيدة لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية، وكان دخول هذه الأخيرة في اللقاءات والتظاهرات الإفروآسيوية متأخراً مقارنة بإفريقيا وآسيا المجتمعين في باندونغ منذ عام 1955، وحضورها كان مع مؤتمر بلغراد السالف الذكر، ونشير هنا أن كوبا وثلاث دول أمريكية حضرت المؤتمر بصفة مراقب وهي، بوليفيا والبرازيل والإكوادور، وهذا يعتبر إشارة لتوسع التجمع الآسيوي الإفريقي باتجاه تجمع القارات الثلاث، وقد تأكد هذا في المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد ب: موشي<sup>2</sup> من 3 إلى 11 فيفري 1963، وفي المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز المنعقد بالقاهرة في جويلية 1964<sup>3</sup>، في واقع الأمر أن التحاق أمريكا اللاتينية بالمجموعة الإفروآسيوية، كان مع انطلاق الثورة الكوبية التي كانت إيذاناً لالتحاقها بحركة التحرير الواسعة في العالم الثالث، حيث توحدت القارات الثلاث لمجابهة الامبريالية.

وفي هذا الإطار كتبت المجاهد تقول: (... إن العالم الثالث لم يعد إفريقيا وآسيا فقط وهذا هو الاكتشاف الذي حصل عام 1960، فالقوى الحية لأمريكا اللاتينية تلك التي تبرهن لنا منذ عشر سنوات على دعمها الدائم في نضالنا، تعرف اليوم بالتجربة أن النضال المعادي للاستعمار هو نفسه النضال المعادي للامبريالية، وهو نضال واحد...)<sup>4</sup>، وتجدد الإشارة إلى أن من المهام المؤكدة لمكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك، هو القيام بالنشاط الإعلامي والدعائي بدول أمريكا اللاتينية لصالح القضية الجزائرية، حيث ربط اتصالات متواصلة مع مراسل متطوع اسمه فاتيح أغا بوعياذ المقيم بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية، وباللجنة الشيلية من أجل الجزائر التي كان يشرف عليها السيد عمر بوميفيرا المقيم بالعاصمة سانتياغو.

1 - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي ....، المرجع السابق، ص 51.

2 - MOSHI

3 - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 475.

4 - المجاهد، أمريكا اللاتينية والجزائر، العدد 69، يوم 8 سبتمبر 1960

كما أن وزارة الخارجية بدورها كانت تراسل باستمرار السيد بوعبياد، وبفضل هذه العلاقات تمكن القائمون على المكتب من تنظيم جولة دعائية لصالح القضية الجزائرية قادها القسيس الأب بيرنغر إلى أمريكا الجنوبية تحت حماية الهلال الأحمر الجزائري هذه الجولة التي بدأت في بداية سبتمبر 1959<sup>1</sup>، كان لها صدى كبير في هذا الجزء من العالم، وأدت إلى رد فعل عنيف من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية التي حاولت إلحاق الضرر بالقسيس الفرنسي الأب بيرنغر خصوصاً أثناء مروره بالعاصمة البيروفية لميا<sup>2</sup>.

## 2- موقف أمريكا الداعم لفرنسا في الجزائر:

### - الدعم السياسي الرسمي:

لقد احتلت فرنسا مركزاً أساسياً في الإستراتيجية الدفاعية للحلف الأطلسي في أوروبا، أثناء فترة الحرب الباردة، حيث مثلت للولايات المتحدة الأمريكية محور خطتها الدفاعية ضد المعسكر الاشتراكي، و هذا ما جعل السياسة الفرنسيين يعتقدون أن انتماء فرنسا للحلف الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، هو ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها<sup>3</sup>. وعلى هذا الأساس فإن شركاء فرنسا داخل منظومة الحلف الأطلسي، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دعم فرنسا في حربها ضد الجزائر بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق

<sup>1</sup> - حول هذا الموضوع راجع:

Mohammed harbi et Gilbert Meynier, Le F LN Documents et Histoire..., op.cit, p796 a 799.

<sup>3</sup> - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي.....، المرجع السابق، ص 182.

<sup>3</sup> - Hartmut Elsenhans, La guerre d Algérie 1954-1962, La Transition d une France a une autre , le passage de la IV a la V République, éditions bublissud, paris , 1999, p109.

قاعدة واسعة لدعم فرنسا بطريقة غير مباشرة و في سرية تامة، وشمل هذا الدعم المجالات السياسية و العسكرية و الدبلوماسية، هذا ما يقودنا إلى الحديث عن الدعم الأمريكي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية<sup>1</sup>، تذكر الباحثة التونسية سامية المشاط في كتابها الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية، بأنه طوال فترة الثورة (1945-1962)، فإن الإدارة الأمريكية كانت ترفض كل فكرة لدعم الوطنيين وبعدهم جبهة التحرير الوطني ولم تترك لهم مجال في دعم مطالبهم<sup>2</sup>، أما المؤرخ شارل.ل. قيدز فيذكر: (... أن الرئيس إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالس، كانوا متفقين على ضرورة تأييد الإدارة الأمريكية لفرنسا و هذا لكي تستعيد فرنسا مكانتها كقوى عظمى في العالم، وكان الاثنان مقتنعين بأهمية فرنسا ومستعمراتها في إيقاف تقدم النفوذ السوفيتي و الشيوعية العالمية و هذا كان محور السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الخمسينات و بالتالي كانت عاملا حاسما في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع شعوب الشرق الأوسط و شمال إفريقيا...)<sup>3</sup>.

عند اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، والتي فاجأت السلطات الأمريكية ففصلها بمدينة الجزائر (كلارك)، ذكر في تقريره كته (... أن ما وقع ليلة الفاتح نوفمبر، له صلة مباشرة بالأيدي الشيوعية و موسكو (...)) وأضاف: (... بأن زعماء هذه الهجومات ينتمون إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية و تحركاتهم جاءت تحت ضغط الجامعة العربية...)<sup>4</sup>، أما السفير الأمريكي بفرنسا دوكلاس دايلون، فقد كتب يقول: (... بالرغم من أن شيوعي إفريقيا و شيوعي فرنسا أو حتى موسكو حاولوا تفادي دعم الثوار الجزائريين، إلا أن فرنسا لديها دلائل بأن الثورة مراقبة من بعيد من طرف الشيوعيين، وأن هناك تونسيين متواجدين الآن في روسيا و تشيكوسلوفاكيا...)<sup>5</sup>، ذهب الخبراء الأمريكيين إلى أبعد الحدود في تحليل ما وقع في الجزائر ليلة الفاتح نوفمبر 1954، حيث لاحظوا أن هناك تشابه في الخطط التكتيكية مثل تلك التي اتبعها المحاربون

<sup>1</sup> - جريدة المجاهد، العدد، 14، تاريخ 15/12/1957، ص3.

<sup>2</sup> - Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit., p31.

<sup>3</sup> - شارل.ل. قيدز، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد، 63/62، أكتوبر-نوفمبر، 1978، صص، 100-101.

<sup>4</sup> - انظر التقرير في الملحق رقم (27):

F.R.U.S, 1952-1954, p396-397. volume, XI.

<sup>5</sup> - Samya El machat, Les Etats -Unis et la guerre d Algérie ..., op.cit, p31.

الفيتناميون، والحصص الإذاعية لصوت العرب التي تبث من القاهرة وحصص إذاعة بودابست، كل هذه الدلائل أكدت لدابلون D. Dillon، بأن الشيوعيون هم من يقف وراء الثورة الجزائرية، و لكي يثبت بان الثورة تسير وفق توجيهات شيوعية،فانه حاول الرجوع إلى مسار الحزب الشيوعي الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية،وفي هذا الشأن قال:(... أنه منذ 1945 أصبح ذا اتجاه استقلالي و زكى جمهورية جزائرية مرتبطة مع فرنسا...) <sup>1</sup>

وفي نفس السياق ذكر المؤرخ أروين وال، أن الثنائي إيزنهاور وجون ف. دالاس كانوا يملكون رؤية واحدة حول الثورة الجزائرية، مفادها أن أيدي الكرملين و الشيوعية هي من تقف وراء الثورة في الجزائر و يضيف أن الرئيس إيزنهاور، لم يفرق بشكل واضح الاختلاف الموجود بين الشيوعية والوطنية الثورية العربية<sup>2</sup>، ومن جهتها فإن الصحافة الفرنسية قد ربطت أحداث الجزائر خلال شهر نوفمبر 1954، بالصراع الدائر في الشرق الأوسط و الحرب الباردة و قالت:(... بأن كل ما يقع في الجزائر مصدره مصر و القاهرة و من راديو بودابست...) <sup>3</sup>.

وعليه يمكننا الملاحظة أن الموقفين الفرنسي والأمريكي قد توافقا حول رؤية موحدة تجاه الثورة الجزائرية، وهذا ما جعل الفرنسيين يسارعون إلى كسب الدعم الأمريكي في التصدي للثورة ومواجهتها، ففي هذا الصدد قال كوف دوماريفيل Couve de Murville : (... بالرغم من أن أحداث الجزائر قد جلبت انتباه العالم، حول الشأن الجزائري، (... لا يمكننا إلا أن نشكر الموقف الأمريكي المتفهم.... كانت شروحاتنا لرأي العام العالمي حول الطبيعة المحدودة للعمليات الإرهابية ( يقصد هجمات الفاتح نوفمبر)، ويشير أيضا للأيدي الخارجية التي تحرك هذه المؤامرة على حد تعبيره ... وحسب رأيه ان الشعب الجزائري بقي هادئ ووفي...) <sup>4</sup>.

وفي تعليقها على أحداث الجزائر ذكر القنصل الأمريكي، أن مصلحة بلاده هي عودة الهدوء إلى الجزائر<sup>5</sup>، نلاحظ هذا في أول تصريح لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس، حول المسألة الجزائرية جاء أثناء استقباله لسفير السوري لدى واشنطن السيد فريد زين الدين، حيث أعلن له بأنه

<sup>1</sup> -Ibid,p24.

<sup>2</sup> -Irwin.M.Wall,Les Etats-Unis et La guerre d Algérie,(tr),Philippe Etienne ravirat,ed,soleb,paris, 2006,p36.

<sup>3</sup> - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p25.

<sup>4</sup> - Samya El machat,Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p25.

<sup>5</sup> - انظر الملحق رقم (28):

مرتاح للنوايا الفرنسية الطيبة تجاه الجزائر، والحقيقة أن دالاس قد حصل على هذه النوايا الطيبة من مندائس فرانس، الذي زار الولايات المتحدة الأمريكية وكان له لقاء مع دالاس في 30 نوفمبر 1955، وتكرر هذا الموقف أيضا مع دالاس عندما التقى بالسفير اللبناني شارل مالك في واشنطن، وبيدوا أن التحرك الأمريكي تجاه الدول العربية، جاء بناء على طلب من السلطات الفرنسية، حيث بدأت واشنطن تلعب دور الوسيط لتهدئة الرأي العام العربي، ذلك أن دالاس كان قد طلب من السفير السوري السعي لدى الحكومة المصرية، لوقف بثها للحصص الإذاعية المؤيدة للثورة الجزائرية من القاهرة وكان يأمل في أن تعطي الإذاعات العربية، الفرصة لكي ينجح مندائس فرانس في إتمام خططه في الجزائر، بدلا من زيادة تأجيج الوضع في شمال إفريقيا<sup>1</sup>.

لقد استمر التنسيق والمشاورات بين الحكومتين الفرنسية والأمريكية، حول سبل مواجهة المسألة الجزائرية، عبر مراحل تطور الثورة الجزائرية، والتي احتلت حيزا كبيرا وأخذت قسطا وافرا من اهتمام الطرفين بداية من الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي مندائس فرانس - السالفة الذكر - إلى واشنطن وطلب فيها من السلطات الأمريكية أن تلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لإيقاف دعمها للقضية الجزائرية<sup>2</sup>، وعليه فإننا نلاحظ أن الحكومة الفرنسية توجهت بشكل مباشر إلى البحث عن دعم سياسي أمريكي لتأثير على القاهرة، حتى توقف دعمها للثورة الجزائرية فالسفير الأمريكي بالقاهرة Jefferson Caffery جيفرسون كافري، حاول الحصول على وعد مصري لوقف الهجمات ضد فرنسا وتخفيض الحصص التي تتناول موضوع الجزائر<sup>3</sup>، يبقى الموقف السياسي الأمريكي البارز والصريح حول المسألة الجزائرية، وهو ذلك الذي صدر عن السفير الأمريكي المعتمد لدى فرنسا دوكلاس دايلون D.Dillon في 20 مارس 1956، الذي استهل خطابه بالإشارة إلى تدهور الوضع في الجزائر، مؤكدا دعم بلاده لفرنسا في مواجهة الوضع.

إن مضمون تصريح دايلون جاء لتصفية الأجواء بين باريس وواشنطن، حول سوء التفاهم حول المسألة الجزائرية، حيث أن فرنسا لم تكن راضية عن التأييد الأمريكي لسياستها الجزائرية من جهة، كما أنها كانت تشك في وجود نية لدى الولايات المتحدة للحلول محلها في شمال أفريقيا من جهة أخرى، هذا التصريح جاء لطمأنة الحكومة الفرنسية حتى أن دايلون اضطر للتذكير بالأدلة على صدق نوايا الولايات المتحدة، في تأييدها لفرنسا حيث أكد أن الولايات المتحدة ترى أن الجزائر هي مشكلة

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص. 133.

<sup>2</sup> - Hartmut , La guerre d Algérie ...., op.cit,p113.

<sup>3</sup> - Samya El machat, Les Etats -Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit,p30.

فرنسا داخلية، وأن الحكومة الأمريكية استجابة فورا لطلب فرنسا، المتعلق بتسليمها لطائرات مروحية المضادة لحرب العصابات<sup>1</sup>، ما يمكن ملاحظته على تصريح دايلون هو أنه تصريح تبريري، جاء ليؤكد المساعدة الأمريكية الغير المشروطة والكاملة لفرنسا، ورغبة أمريكا في استمرار الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، هذا الموقف تبناه الرئيس إيزنهاور، حيث صرح في مقابلة صحفية مع مارغريت هيجينس Margaret Huggins، حول المسألة الجزائرية (... حيث أكد موافقته على تصريحات دايلون ورأى أن المشكلة الجزائرية، كانت عويصة وكان في نفس الوقت متخوف من التدخل الشيوعي في المنطقة و حذر من إمكانية تأثير الحزب الشيوعي الجزائري على الثوار الجزائريين...)<sup>2</sup>.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن الإدارة الأمريكية لم تصنف المسألة الجزائرية، ضمن المسائل المتعلقة بمكافحة الاستعمار والتحرر، ولكن صنفتها ضمن صراع الحرب الباردة بين المعسكرين، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية إلى مساندة و تأييد فرنسا، في حربها ضد التأثير الشيوعي في المنطقة و من جهة أخرى، اعترف تصريح الحلف الأطلسي الذي نشر في صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 28 مارس 1956 بأهمية الجزائر بالنسبة للدفاع والأمن الغربيين، لذا أعطي الضوء الأخضر بطريقة ضمنية لفرنسا لسحب قواتها من أوروبا وتسخيرها لإخماد الثورة الجزائرية، التي كانت تعتبر تهديدا للولايات المتحدة و لإستراتيجية الحلف الأطلسي في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط<sup>3</sup>.

والواقع أن موقف دايلون من المسألة الجزائرية، كان منتشرا بشكل واسع بين كبار قادة الإدارة الأمريكية، أمثال ريتشارد نيكسون وج. ف. دالاس، وبخصوص الأول والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، فإنه لم يكتف أن يشير إلى مسألة في غاية الحساسية، مثل المسألة الجزائرية بعد تقديم تقريره إلى الرئيس إيزنهاور، إثر زيارته قاداته إلى شمال إفريقيا، في نهاية سنة 1957، غير أن هناك أقوال أخرى صدرت عن ريتشارد نيكسون، تفيد بأنه أوصى في تقريره بالتعاون مع الرئيس الحبيب بورقيبة لإنهاء المسألة الجزائرية، بطريقة تحفظ وجود المصالح الغربية في شمال إفريقيا<sup>4</sup>، أما وزير الخارجية جون فوستر دالاس، فكان هو الآخر أكثر عداء للمسألة الجزائرية، فهو من جهة كان يفضل أن تبقى بلاده بعيدة عن المشكلة الجزائرية، على اعتبار بأنها مشكلة فرنسية داخلية ومن جهة أخرى كان يرفض إلزام

1- جمال فرحات، المرجع السابق، ص 147.

2- عبد الكريم بلخيري، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1954-1980)، (تر)، سمير حشاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 62-64.

3- عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص 64.

4- جمال فرحات، المرجع السابق، ص 149.

فرنسا بشرط يجبرها عدم استعمال الأسلحة الأمريكية في الجزائر، ومع ذلك نجد يتشبث برأيه القائل بضرورة ترك الحرية لفرنسا لكي تتصرف في المسألة الجزائرية كيفما شاءت<sup>1</sup>، وعليه يمكن رصد الموقف الأمريكي المساند والداعم لفرنسا في سياستها الجزائرية بشكل واضح، من خلال بعض الأحداث البارزة خلال هاته المرحلة وهي:

- معارضة الإدارة الأمريكية لتصريحات السيناتور الديمقراطي جون كينيدي حول المسألة الجزائرية.

- دعم الإصلاحات الفرنسية ( الخطة الثلاثية - قانون الإطار).

- الاعتداء على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 و مهمة المساعي الحميدة.

كان جون .ف.دالاس من أهم المعارضين لتصريحات الديمقراطي السيناتور جون كينيدي، إثر خطابه المناهض للاستعمار الفرنسي في الجزائر، أمام أعضاء الكونغرس في 2 جويلية 1957، حيث جاء رد فعل الإدارة الأمريكية بشكل مستعجل على لسان جون فوستر دالاس<sup>2</sup>، الذي وجه انتقاداته بطريقة غير مباشرة إلى ج. كينيدي، حيث صرح بأنه هناك بعض النواب يريدون تقديم خطة لتمرير قرار من مجلس الشيوخ، يطالب إدارة إيزنهاور بالعمل على إيجاد حل للمسألة الجزائرية، عن طريق منح الجزائر حكم الذاتي أو فيدرالي وذلك بالاعتماد على الحلف الأطلسي أو بالتعاون مع تونس و المغرب<sup>3</sup>.

ولمواجهة خطة كينيدي وعرققتها فإن الإدارة الأمريكية عن طريق جون.ف.دالاس، واصلت سلسلة انتقاداتها لكينيدي وفي هذا الشأن صرح دالاس: (... أن الإدارة الأمريكية تتعاطف مع الشعوب المستعمرة وأنه يدرك مدى صعوبة المسألة الجزائرية، معبرا بأنه لا توجد قيادة وطنية لتمثيل الجزائريين، وبذلك أنكر دالاس وجود جبهة التحرير الوطني كقيادة وطنية تمثل الثورة والشعب الجزائري...) <sup>4</sup>، ولتبرير معارضته لخطة كينيدي في إيجاد مخرج للمسألة الجزائرية، راح دالاس أمام مجلس الشيوخ يشير إلى وجود حالات استعمارية في روسيا، تعتبر في رأيه أسوأ من حالة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وعليه يمكن القول أن الإدارة الأمريكية لم ترحب بمشروع كينيدي حول المسألة الجزائرية<sup>5</sup>، وقد ارتاحت الإدارة الفرنسية من الموقف الرسمي الأمريكي، ضد خطة كينيدي وعبرت الخارجية الفرنسية

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 149.

<sup>2</sup> -Maxime de person, Kennedy et L Algérie, Revue de recherches contemporaines, N03, 1996, p210.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 150.

<sup>4</sup> - نفسه، ص، 150.

<sup>5</sup> - نفسه، ص، 150.

عن ارتياحها، عن طريق سفيرها بواشنطن هارفي ألفاند Alphonse Herve حيث قال: (.... بأن الإدارة الأمريكية قامت بما كان ننتظره منها....)<sup>1</sup>

ومواصلة في دعمها اللامشروط لفرنسا سارعت الإدارة الأمريكية، إلى الترحيب بالإصلاحات الفرنسية التي عازمت تطبيقها في الجزائر، وهذا في محاولة منها للقضاء على الثورة حتى أن الولايات المتحدة، أزاحت بذلك الغموض عن موقفها من السياسة الفرنسية في الجزائر، وفي هذا الإطار نبه القنصل الأمريكي أشيلي في باريس، بأن قوة التدخل الأمريكي تدافع عن الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا ولكن شرط قيام فرنسا بإجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تقوم بتطبيقها لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر<sup>2</sup>، حتى أن القادة الجزائريين رأوا في قانون الإطار، على أنه مقترح أمريكي لكونه يحمل حلا فيدراليا حسب الرؤية الأمريكية لحل المسألة الجزائرية<sup>3</sup>، دافعت الولايات الأمريكية عن قانون الإطار، الذي نص في بنده الأول أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وهذا ما يؤكد مرة أخرى أن الإدارة الأمريكية، بعد مرور أربعة سنوات من الحرب استمرت في مساندة فكرة الجزائر فرنسية، وبقائها متمسكة بفكرة إيجاد حل ليبرالي و ديمقراطي للمسألة الجزائرية<sup>4</sup> إن الإدارة الأمريكية كانت تشجع على الحلول الليبرالية المقدمة من طرف فرنسا لتسوية المسألة الجزائرية، والمتمثلة في الإصلاحات وكان ذلك في تصريح رسمي خلال شهر مايو عام 1956<sup>5</sup>، ونشير إلى أن تأييد أمريكا للإصلاحات السياسية الفرنسية في الجزائر، امتد حتى داخل هيئة الأمم المتحدة، ففي الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة طلب كابوت هنري لودج، إعطاء فرنسا فرصة لتطبيق برنامجها الإصلاحي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - Maxime de person, op.cit, p210.

<sup>2</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p40.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 151.

<sup>4</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 113.

<sup>4</sup> - Yves courrier, la guerre d' Algérie en images, Fayard, Frances, 1972, p913.

<sup>6</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 164.

تضاعف التقارب الفرنسي الأمريكي و تنسيق المواقف بين الدولتين حول المسألة الجزائرية، حتى أصبح قادة الثورة يعتقدون أنهم يواجهون الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي وليس فرنسا وحدها، ويتضح هذا بشكل واضح عندما وقع الاعتداء الجوي الفرنسي على الساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958<sup>1</sup>، حيث بدا واضحا لأمريكا أن الثورة الجزائرية، باتت تهدد السلم الدولي و ذلك لانعكاسات أثارها على الدول المجاورة المستقلة حديثا (المغرب وتونس)، و حاولت الحكومة الفرنسية منذ البداية، تحديد مهمة الوساطة الأمريكية الإنجليزية - أصحاب المساعي الحميدة - في ثلاث نقاط هي:

- وضعية الجنود الفرنسيين بتونس.

- مراقبة الحدود الفرنسية التونسية.

- استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي التونسي وخاصة فيما يتعلق بالجيش الفرنسية. ولعل من الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعرض وساطتها لحل الخلاف التونسي الفرنسي عقب الاعتداء على الساقية، هو ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأثير سياستها الجزائرية على استقرار الحلف الأطلسي، أما السبب الثاني: هو الخطر الذي يمثله النظام الفرنسي على سلامة فرنسا و الحلف الأطلسي.

وعليه جاء استنتاج جون ف. دالاس، كالتالي بالنسبة للسياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر، تؤدي إلى استمرار الحرب و هذا يعني بالنسبة للإدارة الأمريكية، خسران البلدان المجاورة للجزائر أي تونس و المغرب و ليبيا، وستجد فرنسا حينها نفسها في حرب مع كامل المغرب العربي، المدعوم من طرف مصر جمال عبد الناصر و الدول العربية ومسلحة وممولة من طرف الإتحاد السوفيتي و الشيوعية العالمية<sup>2</sup>، وتنفيذا لتوجيهات الفرنسية بخصوص مهمة المساعي الحميدة، فقد أوصى دالاس

<sup>1</sup> - لعبت الإدارة الأمريكية دورا هاما في تقزيم تداعيات أزمة العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وهذا حتى لا يستغل من طرف جبهة التحرير الوطني لكسب تأييد إضافي لصالح المسألة الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة حول هذا الموضوع راجع:

-j.f.Dulles, les U.S.A, esperient minimiser les conséquence, combat, le 12/02/1958.

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et la Grand Bretagne, L affaire de sekiet sidi Youssef, Revue d Histoire Diplomatique, ed, Apedone, paris, 1996, p308.

بإنشاء دوريات بوليسية، على الحدود الفرنسية التونسية مشتركة أو قوات أممية لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية ومنع عمليات تسلل المجاهدين بين البلدين<sup>1</sup>

الغريب في الأمر أن الولايات المتحدة اتخذت من هذا الاعتداء، مبررا لمحاولة فرض حصار على المسألة الجزائرية وخنقها حيث قررت إدارة الرئيس إيزنهاور التعامل مع الأزمة، دون الحديث عن المسألة الجزائرية، وهذا ما اعتمده جون ف. دالاس، كخطة لاحتواء آثار تداعيات الأزمة على المستوى الدولي وحتى لا يترك الفرصة للثورة الجزائرية و قيادتها لاستغلالها لصالح المسألة الجزائرية في الخارج<sup>2</sup>، وهذا ما تنبه له الرئيس الحبيب بورقيبة مما جعله يعبر للوسطيين أصحاب المساعي الحميدة، روبرير ميرفي Robert Murphy مساعد وزير الخارجية الأمريكي و الإنجليزي هارولد بيلي Harold Beeley مساعد كاتب الدولة للخارجية البريطانية، عند مقابلتهما قائلا: (... إن مهمتكما ستفشلان حتما إذا لم تتطرق بعمق لجوهر القضية وهي مسألة الجزائر....)، وعلى إثرها التقى الحبيب بورقيبة، بقيادة جبهة التحرير الوطني وكانا الاثنان حريصين على أن تشمل محادثات أصحاب المساعي الحميدة المسألة الجزائرية<sup>3</sup>، وعليه فإن الحكومة التونسية لم تأخذ بالموقف الأمريكي من الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، وهذا تأكيدا على مساندتها للثورة الجزائرية.

لم تكفي الولايات المتحدة بدعم فرنسا سياسيا و عسكريا، بل امتد الدعم و التأييد إلى داخل كواليس هيئة الأمم المتحدة وذلك بالاعتراض على عرض القضية الجزائرية، في أشغال دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والعمل على عرقلة جدولتها، متناسية في ذلك أنها كانت من الدول التي ساهمت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، ولكن رغم هذا كانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي بحثتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها ما بين سنوات 1956 و 1961، رغم معارضة فرنسا وادعائها بأن المسألة الجزائرية هي مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها<sup>4</sup>، من خلال تمعن محاضر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي سبعة دورات مواكبة لمسار تطور الثورة الجزائرية (1961/1955)، حيث نرى بوضوح الطريقة المتناسكة و المنسقة بين مندوبي فرنسا و الولايات المتحدة داخل الهيئة الأممية حول موضوع المسألة الجزائرية<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 159.

<sup>2</sup> - نفسه جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 151.

<sup>3</sup> -

<sup>4</sup> - محمد حسنين، المصدر السابق، ص، 453.

<sup>5</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 66.

-Historia ,Bombardement de sekiet sidi Youssef,1972.

ساندت الإدارة الأمريكية بكل حزم فرنسا خلال سنتي 1955-1956 و دعمت الرأي الفرنسي القائل:(... بأن النزاع الجزائري ليس أمرا دوليا بل أمر داخلي يخص فرنسا وحدها..)،ومن ثمة عارضت منذ البداية إدراج القضية الجزائرية، في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة<sup>1</sup>، بعد طلب المجموعة الآفرو-آسيوية في 26 جويلية 1955، والمتضمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة، استنادا إلى توصيات مؤتمر باندونغ وطبقا للمادة العاشرة من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ألحقت المجموعة الافرو-آسيوية طلبها بمذكرة توضيحية، تؤكد فيها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبعدها أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية العامة لدراستها في 22 سبتمبر 1955، وهنا نسجل أن ممثل فرنسا ووزير خارجيتها كريستيان بينو، ورئيس الوفد الفرنسي في الدورة العاشرة للجمعية العامة، قد اعترض على عرض القضية في جدول أعمال الدورة، وقام بحملة دبلوماسية واسعة النطاق خارج أروقة الأمم المتحدة، وبداخلها لإحباط هذا المسعى و اعتبر أن موضوع الجزائر هو شأن فرنسي داخلي<sup>2</sup>، إن معارضة فرنسا لهذا القرار وجد مساندة أمريكية مطلقة، حيث صوت مندوب أمريكا هنري كابوت لودج، سلبيا على القرار باعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا، لهذا فإنه تحجج بالفقرة الثانية من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة<sup>3</sup>.

وهذا ما جعل اللجنة السياسية للأمم المتحدة، توصي من جانبها بتاريخ 22 سبتمبر 1955، بعدم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، وقد اتخذت اللجنة قرارها بأغلبية ثمانية أصوات مقابل خمسة وامتنع اثنان عن التصويت<sup>4</sup>، وكرد فعل انتقد مؤيدي القضية الجزائرية في الكتلة الآفرو-آسيوية، معارضة أمريكا لمناقشة المشكل الاستعماري، و هذا ما أدى بالكتلة الآفروآسيوية إلى إعادة طرح الموضوع على الجمعية العامة في 30 سبتمبر 1955، مما دفع ممثل فرنسا في الهيئة الأممية، أنطوان بيناي بتهديد بالانسحاب من أشغال الدورة.

أما ممثل الولايات المتحدة فإنه لم يتردد في التصويت بسحب الموضوع من جدول أعمال الدورة مرة ثانية، لهذا جاءت نتائج التصويت بالرفض كالأتي 28 صوت مقابل 27 مع امتناع خمسة أصوات اعتبرت النتيجة تجديدا للثقة لصالح فرنسا، و هذا ما جعل أنطوان بيناي يتراجع عن قراره المتعلق

<sup>1</sup> - محمد علوان، المصدر السابق، ص44.

<sup>2</sup> - أحمد سعيود، الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المصادر، العدد 13، 2006، ص214.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص161.

<sup>4</sup> - احمد سعيود، المرجع السابق، ص221.

بمقاطعة أشغال الجمعية العامة<sup>1</sup>، ونفس السلوك اتخذته الدبلوماسية الأمريكية مع فرنسا في الدورة الحادية عشر، فقد صوتت ضد مشروع قرار تقدمت به 18 دولة من الكتلة الآفرو-آسيوية، التي طالبت فرنسا بالاستجابة لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ودعت الحكومة الفرنسية وقيادة الثورة الجزائرية، في البدء في مفاوضات مباشرة، وأوضح ممثل الولايات المتحدة أن تصويته فيما يتعلق بمشروع القرار هو بعيد الاحتمال<sup>2</sup>.

ومن خلال هذه الدورة يتضح أن مجلس الأمن، قد عارض جدولة القضية الجزائرية بناء على تصويت سبعة أعضاء بالسلب، مقابل اثنان و امتناع عضوين، ولتفسير الموقف الأمريكي السليبي من المسألة الجزائرية، صرح سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة هنري كابوت لودج: (... بأن بلاده تعتقد بأن عرض المسألة الجزائرية لا يساعد على إيجاد حل للأزمة...)<sup>3</sup>، لكن المجموعة الآفرو-آسيوية دون كلل، أعادت طرح القضية الجزائرية في 13 أكتوبر 1956، وأخيرا تم قبولها في 15 نوفمبر 1956، بتأييد فرنسي أما السفير الفرنسي كريستيان بينو، فقد برر ذلك بأن بلاده أرادت أن تستغل الفرصة للإجابة على منتقديها، ولإثبات وجود تدخل أجنبي في الأزمة الجزائرية، وأكد تمسك بلاده بمبدأ السيادة الفرنسية و تطبيق إصلاحات حكومة غي موللي -الثلاثية- السالفة الذكر في الجزائر، عرضت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية والأمن في 6 فيفري 1957 حيث قام هنري. ك. لودج بالاستدلال بتصريحات جون. ف. دالاس، للدفاع عن الموقف الفرنسي، حيث طالب بإعطاء الحكومة الفرنسية الفرصة، لكي تطبق برنامجها الإصلاحي وناقشت اللجنة، مشروعين حول القضية الجزائرية

فالمشروع الأول: قدم من طرف 18 دولة من الكتلة الآفروآسيوية<sup>4</sup>، أما المشروع الثاني: تقدمت به كل من دول: اليابان، تايلاند، الفيليبين وتمت صياغته وفق رغبة الأمم المتحدة في التعبير عن قلقها، في استمرار العنف و معانات الشعب الجزائري، والغريب في الأمر أن الموقف الأمريكي على لسان مندوبها، عارض المشروعين بسبب انتقادهم لسياسة الفرنسية في الجزائر، وفي شرحه لسبب معارضته للمشروع الأول أعلن هنري. ف. لودج، بأن نص المشروع يحتوي على فقرات ليس من شأنها

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 162.

<sup>2</sup> - محمد علوان، المصدر السابق، ص، 80.

<sup>3</sup> - نفسه، ص، 80.

<sup>4</sup> - أهم مطالب المشروع هي: - حث فرنسا لمخاطبة الجزائريين، حول أحقيتهم من الاستفادة من مبدأ حق تقرير المصير.

- دعوة فرنسا لفتح مفاوضات سلام مع الجزائريين والعمل على وقف إراقة الدماء.

- تحميل الأمين العام الاممي واجب مساعدة الطرفين والتبليغ عن نتائج مسعاه في الدورة الثانية عشرة.

للمزيد من التفصيل حول الموضوع راجع: محمد علوان، المصدر السابق، ص، 100.

تسهيل إيجاد حل للمشكلة الجزائرية، وعليه فإن المتأمل في تصريحات هينري كابوت لودج، يقف مستغرباً من الموقف الأمريكي والتي أصبحت تعمل بشتى الوسائل لعرقلة عمل الأسرة الدولية، الهادف إلى إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية<sup>1</sup>.

وفي مناورة مكشوفة وبعيدة عن الواقع قام المندوب الأمريكي ومعه الدول الغربية وبعض دول أمريكا اللاتينية، بالتصويت لصالح مشروع ثالث رغم ضعف محتواه: حيث ورد في وثيقة المشروع : (... إن الجمعية العامة تعبر عن أملها في أن يتم فتح محادثات ثنائية بين طرفي النزاع في إطار التعاون المثمر و أن تتم الاستعانة بوسائل إضافية للوصول إلى حل للمسألة الجزائرية....)، والملاحظ انه تم اعتماد المشروع الثالث في 5 فيفري 1957، وأريد به إعطاء المزيد من الوقت لفرنسا، لتمكينها من ترتيب أمورها في القضاء على الثورة الجزائرية<sup>2</sup>.

بالرغم من كل هذه العراقيل التي نجحت الإدارة الأمريكية في لعب أدوارها، فإن الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، اقترنت كبير من تدويل المسألة الجزائرية، وهذا رغم اعتدال نص المشروع الثالث-السالف الذكر-، والنتيجة التي تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني، هي أن المنظمة الدولية أصبحت تشعر بالتهديد الخطير التي بات يهدد السلم العالمي<sup>3</sup>، أم الدورة الثانية عشرة التي جاءت في ختام سنة 1957، حيث كانت آخر جمعية تناولت القضية الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، ففي شهر جويلية سنة 1957، تقدمت اثنتان و عشرين دولة من الكتلة أفرو-أسيوية، بطلب جدولة القضية الجزائرية وأثناء انعقاد الجمعية العامة في شهر سبتمبر 1957، جدد السفير السوري لدى الأمم المتحدة، تحذيره من إمكانية الاستعانة بالتدخل الأجنبي لحل المسألة الجزائرية، ونشير في هذا الإطار أنه في هذه الدورة حضر ممثل الحكومة الفرنسية، لدى الأمم المتحدة جورج بيكو بشكل رمزي، لمتابعة أشغالها و ليس للمشاركة فيها وبرر حضوره بإبلاغ الوفود المشاركة بأن سياسة فرنسا في الجزائر، لا تتغير واكتفى الوفد الفرنسي بعرض نتائج إستراتيجية التهدئة مركزا على محاولة تشويه الثورة والمجاهدين واتهامهم بارتكاب جرائم وحشية<sup>4</sup>.

لقد حث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الجمعية العامة، أثناء هذه الدورة على تجنب أي خطوة قد تعوق التقدم نحو حل سلمي، وذكر أن قانون الإطار الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية، يعد

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 164.

<sup>2</sup> - نفسه، ص، 164.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، (تر)، محمد حافظ الجمالي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص، 437.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 165.

خطوة هامة نحو تطور السياسي في الجزائر، غير أننا نسجل أن الموقف الأمريكي قد بدأ يتغير ببطيء عندما أشار المندوب الأمريكي على موافقته على الوساطة التي تقدمت بها كل من تونس و المغرب في محاولة منهم لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية، لكن نلاحظ أن فرنسا قد رفضت هذه الوساطة التونسية المغربية، وهذا بحجة أن البلدين طرفين في الأزمة الجزائرية<sup>1</sup>.

و يمكن الإشارة أيضا إلى أنه بالرغم من انتقادات الديمقراطيين داخل الكونغرس ممثلة في مانسفيلد وجون. كنيدي، وقرار مجلس الشيوخ 153 المعتمد في جويلية 1957، إلا أنه لم يحدث تغييرا في الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية داخل هيئة الأمم المتحدة، حيث واصل هنري ك. لودج وبالرغم من هذه المواقف الداعمة، فإن الجانب الفرنسي كان ينظر إليها، على أنها غير صريحة، أما قيادة الثورة الجزائرية ومن ورائها الدول العربية و الكتلة الأفرو-آسيوية، فإنهم نظروا إلى الموقف الأمريكي، على أن أمريكا قد تخلت عن مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي ساهمت هي في صياغته و هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>2</sup>.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تلقت فرنسا دعما عسكريا، وتعزز بعد توقيع معاهدة الحلف الشمالي الأطلسي عام 1949- الذي اشرنا إليه في العناصر السابقة- ومن خلال تصريح القادة الفرنسيين، نقف على أهمية هذا الدعم بالنسبة لفرنسا و المعسكر الغربي، في مواجهة تداعيات الحرب الباردة وفي هذا الإطار صرح هنري كوي، عن رضا فرنسا بهذا التحالف حيث قال: (... إن بنود المعاهدة تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا....)، حيث بعد توقيع المعاهدة مباشرة بدأ الدعم العسكري الأمريكي يتهاطل على فرنسا، فأول دفعة تسلمتها فرنسا كانت عبارة عن مجموعة من الطائرات الحربية سلمت لها سنة 1950 وبموجب المعاهدة أيضا ألحقت الجزائر بمنظومة الحلف الأطلسي حسبما نصت عليه المادة الرابعة من بنود المعاهدة<sup>3</sup>.

وعندما اندلعت الثورة التحريرية أصبح ممثل فرنسا في الحلف الأطلسي، ألكسندر برودي Alexander Parodi يلح على ضرورة نقل مراكز المخاطر للقوات الفرنسية، في أوروبا إلى إفريقيا الشمالية من أجل مواجهة التهديد الجديد القادم من الجنوب، فالجزائر وانكلترا اعتبرت قاعدة أساسية في الإستراتيجية

<sup>1</sup> -Maurice Vaisse, La Guerre Perdue a L O N U ? In Jean pierre Rioux, la guerre d Algérie et les français, ed, Fayard, France, 1990, p455.

<sup>2</sup> - محمد علوان، المصدر السابق، ص، 84.

<sup>3</sup> - محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص، 36.

العسكرية للحلف الأطلسي، منذ تجربة الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup> وتنفيذا للمعاهدة تحصلت فرنسا على ما يقارب نصف المساعدات العسكرية المرصودة و قدرها حوالي 1450 مليون دولار<sup>2</sup>.

حيث نلاحظ أنها تلقت عام 1952 على مساعدات بلغت حوالي 1520 مليون فرنك منها 1070 مليون فرنك مساعدات اقتصادية، والباقي خصص للدعم العسكري وفي عام 1953 ارتفعت المساعدات إلى 1950 مليون فرنك، منها 1030 مليون فرنك كمساعدات اقتصادية والباقي مساعدات عسكرية<sup>3</sup>، واضطرت فرنسا لتغطية العجز في الجانب العسكري في الجزائر، إلى تجميع العديد من عتاد الإسناد الثقيل الأمريكي الصنع والذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ابتداء من F47 ترندربولت إلى B52 مروراً ب AD4 سكايرايدر والتحققت بها طائرات كورسير، التابعة للملاحة الجوية و الطائرات النفاثة التابعة للفرق الثلاث المطاردة، التي نشرت في شمال إفريقيا ولإشارة أن هذه الطائرات استعملت كلها في الحرب الجزائرية<sup>4</sup>، هذا بالإضافة إلى أن فرنسا قد قدمت طلبية أخرى، للولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس و أبريل 1956 لشراء 300 طائرة جديدة من طراز T6، وهي في الأصل طائرة تدريب تم تعديلها للقيام بعمليات حربية، وذلك بتصفيح قمرتها وتسليحها برشاش وراجمة صواريخ وقنابل، حتى أصبحت الطائرات النموذجية للإسناد الخفيف في الجزائر إلى غاية عام 1960<sup>5</sup>.

ونظراً للأهمية التي أصبحت تحتلها منطقة المغرب العربي في الإستراتيجية الغربية، خلال فترة الخمسينات باعتبارها إحدى الميادين المتنافس عليها من قبل المعسكرين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب معاهدة الحلف الأطلسي فقد تحصلت على العديد من الامتيازات العسكرية في المنطقة، هذا ما سمح لفرنسا منذ عام 1950 من استعمال أسلحة الحلف الأطلسي في الجزائر، وباعتراف وزير الدفاع الفرنسي جاك شوفاليه، فإنه بحلول سنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها

<sup>1</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p46.

<sup>2</sup> - بيارميكال، المرجع السابق، ص، 26.

<sup>3</sup> - انظر جدول المساعدات الأمريكية الممنوحة إلى فرنسا في:

<sup>4</sup> - Hartmut La guerre d Algérie..., op.cit, p122.

<sup>4</sup> - F47: مطاردة أمريكية الصنع، ذات مقعد واحد ومحرك واحد، تم تجهيز العديد من الوحدات القوات الجوية الفرنسية، منذ سنة 1943،

- B52: هي مقنبله متوسطة ذات محركين، أمريكية الصنع اقتنتها فرنسا أثناء حرب الهند الصينية.

- AD4: مطاردة مقنبله ذات المدى البعيد، أمريكية الصنع وذات محركين ومقعد واحد تم تصميمها في نهاية الحرب العالمية الثانية، واقتنتها القوات

الجوية الفرنسية، خلال الثورة الجزائرية، للمزيد من التفصيل راجع: ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر، وزارة المجاهدين، دار القصة

للنشر، الجزائر، 2008، ص، 9

<sup>5</sup> - ميشال فورجي، المصدر السابق، ص، 63.

الثورة الجزائرية كانت فرنسا توظف حوالي عشرة بالمائة (10%) من أسلحة الناتو التي كانت موجودة بجوزتها في كل من الجزائر و تونس<sup>1</sup>

بالرغم من الخلافات الفرنسية الأمريكية والتي ظهرت بسبب استعمال فرنسا المتزايد لأسلحة الناتو الموجودة في أوروبا واستعمالها في الجزائر، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الكثير من الامتعاض والقلق، حول الإجراء الفرنسي خصوصا بعد أن أثبتت هذه المسألة من طرف الوطنيين في شمال إفريقيا و في المشرق العربي، الذين اعتبروا أن الإدارة الأمريكية، أصبحت تشارك بشكل فعلي في مواجهة الثورة الجزائرية، وهذا ما أدى بالإدارة الأمريكية على لسان وزير الدفاع بالمطالبة بمنع استعمال عتاد الحلف الأطلسي في الجزائر، وطالب بإرجاع و عودة القوات و التجهيزات العسكرية إلى أوروبا<sup>2</sup> والجدير بالذكر أنه منذ اندلاع الثورة الجزائرية، فإن الإدارة الأمريكية أصبحت تطرح مشكل العتاد العسكري للحلف الأطلسي، ومستقبل التحالف وهذه المسألة كانت موضوع المحادثات الفرنسية الأمريكية التي تمت بين د.دايلون والكاتب العام للدفاع الفرنسي جاك شوفالييه و بين جون ف.دالاس ومنداس فرانس في واشنطن، حتى أصبح أمر التحالف الأطلسي أحد الانشغالات الأساسية للإدارة الأمريكية، حيث كانت هذه الأخيرة تلح على ضرورة عدم إضعاف الحلف الأطلسي بعد سحب رجاله و عتاده من الجبهة الأوربية<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق أبلغ شوفالييه كاتب الدولة للدفاع الفرنسي، دايلون بأن تقويت وتدعيم التواجد الفرنسي العسكري بالجزائر، أصبح أمرا ضروريا وأضاف بأن الوحدات الموجهة إلى إفريقيا الشمالية، ستعود إلى أوروبا في حالة قيام أزمة في أوروبا، في الأخير وضح بأنه ما يقارب من 10 % من العتاد العسكري المستعمل في تونس و الجزائر مصدره الحلف الأطلسي<sup>4</sup>، بالرغم من مواصلة الإدارة الأمريكية تحذيراتهما لخطورة سحب قوات الناتو و عتاده من أوروبا، لما يشكله ذلك من أهمية في خط المواجهة ضد الزحف الشيوعي في شرق أوروبا، فإن فرنسا قد استمرت في مواجهة الضغوط الأمريكية<sup>5</sup>. وتأكيذا لرغبتها في استعمال عتاد الحلف الأطلسي فإنها قامت بنقل فرقا عسكرية، بأكملها من جبهتها الغربية الأوربية إلى الجزائر، وأصبح غرب أوروبا بغير قوات دفاعية كافية واستخدمت الأسلحة الدفاعية الأطلسية في الحرب ضد الشعب الجزائري، والذي لم تكن له علاقة بالشيوعية وإن امر

<sup>1</sup> - انظر التقرير في الملحق رقم (29):.F.R.U.S, 1952-1954, XI-I, NOV12, p397-398.

<sup>2</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p35.

<sup>3</sup> -IBID,p36.

<sup>4</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit,p36.

<sup>5</sup> -Ibid,p36.

سحب الفرقتين الثانية و الثالثة من ألمانيا وإرسالهما بمعداتها الأمريكية إلى منطقة سبدو، بمقاطعة تلمسان في أقصى غرب الجزائر<sup>1</sup>، - لمراقبة الحدود الغربية ومنع المعونة و المدد الذي يأتي للمجاهدين من المغرب الأقصى، للدليل على ذلك-وعليه فان موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الإجراء، تم دون مناقشة الموضوع داخل المؤسسات التشريعية الأمريكية والغربية وهذا ما يبين التواطؤ الكبير بين أعضاء الحلف الأطلسي وفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية هذا رغم تعريض الجبهة الأوربية للخطر، وهذا دليل آخر على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الحرب و لو بصورة غير مباشرة<sup>2</sup>، واصلت الحكومة الفرنسية من تبريراتها لاستعمالها المتزايد للعتاد العسكري الأطلسي، واستمرارها في طلب المزيد من الدعم العسكري، فمن وجهة نظر رئيس الحكومة الفرنسي منداس فرانس، فإن السياسة الفرنسية تهدف إلى تحقيق استتباب النظام والأمن في شمال إفريقيا، وهذا من أجل الدفاع عن المصالح الغربية، موضحا في هذا الإطار بأن المادة الرابعة من بنود الأطلسي تضمن التغطية الدفاعية للجزائر وعليه فإن تحقيق السلم في شمال إفريقيا فهي مسؤولية الجميع<sup>3</sup>، أما بالنسبة لجون ف. دالاس فإنه رفض مناقشة المسألة الجزائرية، على قاعدة المادة الرابعة و أكد في بيان له أن هذه المسألة لا تعالج إلا مع باقي أعضاء التحالف، وواصل الحديث بالتذكير بأنه من الخطأ تقديم وعرض المسألة الجزائرية أمام المجلس الأطلسي، وإن حدث هذا فهو خطأ جسيم لقد رد منداس فرانس على تصريحات جون ف. دالاس، حيث قال: (... بأن فرنسا لا تنتظر الرفض لسياستها الجزائرية وإنما تنتظر الدعم ضد الهجمات الخارجية...)<sup>4</sup>.

مع تزايد تدهور الوضع في الجزائر، بدا واضحا كيف أصبحت المسألة الجزائرية، تهدد سلامة الحلف الأطلسي وهذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف، إلى تغيير سياستها تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر، خاصة وأنها كانت تريد تجنب ظهور هند صينية جديدة في شمال إفريقيا، وبعد تطابق وجهات النظر الفرنسية والأمريكية حول المسألة الجزائرية، وذلك من خلال الاتفاق على صيغة الحل الليبرالي للمسألة الجزائرية<sup>5</sup>، والحل الليبرالي حسب المنظور الأمريكي، يتمثل في القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الجزائر- وهذا ما كانت تقوم به السلطات الفرنسية في الجزائر- و

<sup>1</sup> - منطقة سبدو هي إحدى الدوائر الإدارية التابعة حاليا لولاية تلمسان بأقصى الغرب الجزائري.

<sup>2</sup> - يحي جلال، المغرب الكبير، حركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص، 1226.

<sup>3</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p36.

- Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p36.

-Ibid, p38.

<sup>4</sup>  
<sup>5</sup>

يهدف هذا الإجراء إلى إعطاء الحكومة الفرنسية، المزيد من الوقت لتنفيذ هذه الإصلاحات وتحقيق مشروع التهدة (القضاء على الثورة) ومن ثمة المحافظة على المصالح الغربية في المنطقة، وعلية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم فرنسا بشكل مباشر ومكشوف في الجزائر وبالتالي ضمنت فرنسا المزيد من الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي.

وتنوع مصادره وهنا نسجل موافقة الإدارة الأمريكية، على شروط تحويل ونقل العتاد العسكري وتجهيزاته من الهند الصينية إلى الجزائر، وكذلك قرار الحكومة الأمريكية والقاضي بوضع في متناول فرنسا ثمانية مروحيات (هليكوبتر) المضادة لحرب العصابات<sup>1</sup>، وكانت الإدارة الأمريكية تتمنى من الرأي العام والنظام الفرنسي، أن يتفهم مساعي الإدارة الأمريكية في تلبية طلبات فرنسا حسب الإمكان<sup>2</sup>.

وعن حقائق الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا جاء على لسان الحاكم العام للجزائر، جاك سوستال عندما كتب يقول: (...لم يكن لفرنسا سوى طائرة واحدة من نوع بيل وأما الطائرات سيكور سكاى وبنان، فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلا وفي أوائل 1955، ارتفع عدد الطائرات المستعملة لمواجهة الثورة الجزائرية إلي حوالي 60 طائرة خفيفة و30 طائرة عمودية من صنع أمريكي ولم يكد يحل شهر أوت 1956، حتى أرتفع عدد الطائرات ارتفاعا مذهلا حتى بلغت 500 طائرة و150 هليكوبتر...)<sup>3</sup>، لقد استمر الدعم الأمريكي لفرنسا إلى غاية عام 1958، مما سمح بتوسيع الأسطول الجوي الفرنسي في هذا النوع من الطائرات، التي كانت تستعملها في الأراضي الوعرة كالجبال والأودية ضد المجاهدين، وقد قارب هذا الأسطول حوالي 250 وحدة منها 204 وحدة مصدرها الولايات الأمريكية<sup>4</sup>، أمريكية الصنع T28 وفي شهر جانفي 1960 تسلمت فرنسا حوالي 60 طائرة هارفارد، وتم الاتفاق على طلب ثاني يقضي بتسلم فرنسا حوالي 96 طائرة إضافية<sup>5</sup>، وتفيد مختلف المصادر بأنه خلال فترة إدارة الرئيس إيزنهاور (1952-1960)، قد دفعت الإدارة الأمريكية بكميات كبيرة من المعدات العسكرية عن طريق البيع والتأجير والإعارة للاستعمال في الجزائر.

<sup>1</sup> - تمت هذه الصفقة بتاريخ 9 جوان 1955

<sup>2</sup> - Samya El machat, Les Etats -Unis et la guerre d Algérie ...., op.cit, p42.

<sup>3</sup> - جريدة المجاهد، العدد، 20، يوم 15 مارس 1958، ص10.

وحول نفس الموضوع راجع: ميشال فوجي، المصدر السابق، ص، 64.

<sup>4</sup> - جريدة المجاهد، العدد، 20، المصدر السابق، ص، 10.

<sup>5</sup> - El moudjahid, N=79 ,25sepembre, 1960.

يمكن تصنيف هذه الأسلحة بشكل تقريبي حسب الجهة المستلمة من طرف وزارة الدفاع الفرنسية حسب الترتيب التالي<sup>1</sup>:

- سلاح القوات البرية :

- السلاح الفردي : - مسدسات 45 أمريكية

- بنادق قاران

- بنادق أمريكية 17

- رشاشات أمريكية (مطور)

- رشاشة طومسون

- بازوكا(أر.س RS)

- السلاح نصف الثقيل :- مدافع رشاشة 12/7

- مدافع رشاشة 30

- مدافع هاون 81

- مدافع هاون 60

- بنادق رشاشة

---

<sup>1</sup> - حول هذا الموضوع راجع: جريدة المجاهد، العدد، 82، يوم 14/11/1960، ص، 9.

-الدبابات :- الدبابات الرشاشة (م 8)

- الدبابات الخفيفة ( شافي )
- الدبابات الثقيلة (باطون)
- الدبابات المتوسطة (شيرمان)

-سلاح القوات الجوية :

- (أ) طائرات المراقبة و الهجوم:

- طائرات ( سطاينغ ت 6 -ب47)
  - طائرات القذف الثقيلة ( ب26-ب29)
  - طائرات النقل (داكوتا)
  - طائرات البحر المستعملة في حراسة الشواطئ  
وفي مساندة القوات البحرية وهي طائرات كورسير، نبتون، بريفيتيل، أنجانجير قرومان-ف407
  - (ب)- الطائرات العمودية : -الطائرات العمودية الخفيفة  
-الطائرات العمودية للنقل
  - الطائرات العمودية للإتصال و المراقبة (بيل 47-19)
  - الطائرات العمودية الثقيلة ( سيكور سكي -بياسيك)
  - الطائرات الثقيلة العمودية (سيكورسكي -بياسيك)
- وكل هذه الطائرات مزودة بالذخيرة والقنابل الأمريكية الصنع، وكذلك قنابل النابالم، أما الطيارون الذين يستعملون هذه الطائرات، فيجري تدريبهم في مراكز التدريب التابعة للحلف الأطلسي في إحدى

القواعد الجوية الأمريكية بألمانيا وفي أواخر سنة 1959 اشترت فرنسا 27 طائرة عمودية، من الولايات المتحدة الأمريكية و60 طائرة ت28 لتحل محل الطائرات ت6<sup>1</sup>

### - سلاح القوات البحرية:

معظم السفن الحربية العصرية كانت تستعملها فرنسا في حراسة الشواطئ الجزائرية، وهي تابعة في الأصل للحلف الأطلسي وهي تقدر ب 94575 طنا من مجموع 700 ألف طن، التي يتكون منها سلاح الحلف الأطلسي البحري، وهي تساهم في حرب الجزائر بشكل مباشرة و هي تتوزع حسب الترتيب التالي:

- اثنين 02 من حاملات الطائرات و تبلغ حمولتها 22 ألف طن.
- حاملات طائرات واحدة من نوع ( أورو-مانش ) 14 ألف طن.
- 23 سفينة من نوع ( غيشون الإيطالي و شاطورونو )، حمولة الواحدة 3360 طن.
- 11 سفينة أمريكية حمولة الواحدة 1300 طن.
- 13 سفينة إنجليزية حمولة الواحدة 1550 طن.
- 16 مركبا أمريكيا لحراسة الشواطئ حمولة الواحدة 325 طنا.
- 4 غواصات ألمانية.
- 3 غواصات إنجليزية.
- 80 غواصة مضادة للألغام

بالإضافة إلى هذا فإن العتاد الصحي والمثونة يستورد أغلبها من أمريكا، زد على ذلك أن لوازم الصيانة والتجهيز كانت مضمونة من طرف أمريكا، لقد كانت تقريبا كل الأسلحة و الطائرات العمودية تابعة للحلف الأطلسي و معظمها مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت تستعمل ضد الثوار الجزائريين، واستفادت فرنسا من الطائرات المقنبلة ذات التكنولوجيا الأمريكية المتطورة، إن تحليل وضعية العتاد العسكري الجوي الفرنسي في الجزائر، يبين بأن ثلاثة أرباع  $\frac{3}{4}$  من الطائرات المستعملة ضد الثورة الجزائرية عام 1957، كانت طائرات أمريكية الصنع<sup>2</sup>، وباللغة الأرقام يمكننا تتبع مدى أهمية الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي المقدم إلى فرنسا، حيث نجد أنه في عام 1954 بلغ

<sup>1</sup> - جريدة المجاهد، العدد، 82، يوم 14/11/1960، ص9.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص93.

حوالي 2730 مليون فرنك منها 1090 مليون فرنك للدعم العسكري والباقي وزع على شكل مساعدات متنوعة.

وفي عام 1955 وصل حجم المساعدات حوالي 2060 مليون فرنك فرنسي، منها 1200 مليون فرنك للدعم العسكري، والمبلغ المتبقي للمساعدات الأخرى، لكن نلاحظ انه مع بداية عام 1955 نجد أن حجم المساعدات العسكرية بدأ في الانخفاض، حيث وصلت في نفس السنة إلى حوالي 980 مليون فرنك، منها 310 مليون للدعم الاقتصادي أما الباقي فكان موجهًا إلى الدعم العسكري. وفي عام 1957 انخفضت المساعدات الأمريكية لفرنسا لتصل إلى حوالي 480 مليون فرنك، منها 190 مليون للمساعدات الاقتصادية<sup>1</sup>.

لم يقتصر الدعم الأمريكي لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري على مجرد تزويدها بالعتاد الحربي والسكوت على نقل هذا العتاد إلى الجزائر، بل أمدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا بمعونات اقتصادية كبيرة و لولا هذه المساعدات لما استطاعت فرنسا مواصلة الحرب ضد الثورة الجزائرية طيلة سبعة سنوات ونصف، وهذا ما أدى إلى رفع كلفت الحرب على فرنسا، وأصبحت باهظة حيث قدرت بحوالي ثمانية مائة (800) مليار فرنك فرنسي، أي ما يقارب ملياران من الدولارات الأمريكية في السنة، وهذا نتيجة احتفاظ فرنسا بسبع مائة ألف جندي في الجزائر، يضاف إليهم حوالي ستون ألف 60000.00، جندي سحبوا من ألمانيا ومائة وأربعون ألف جندي احتياطي فرنسي نقلوا إلى شمال إفريقيا وهذا كله يدخل بطبيعة الحال ضمن المشاريع العسكرية الفرنسية الهادفة إلى التهدئة وإخماد الثورة الجزائرية<sup>2</sup>.

هذه التكاليف الباهظة كان من نتائجها إفلاس الخزينة الفرنسية، ولجوء الحكومة الفرنسية إلى سياسة القروض الداخلية، وسياسة فرض الضرائب وأخيرا اللجوء إلى الاستدانة عن طريق القروض الدولية، وكانت ألمانيا الغربية من أولى الدول التي أقرضت فرنسا، وهي في الحقيقة رؤوس أموال أمريكية موجودة بألمانيا، حولت بطريقة غير مباشرة إلى قروض لفرنسا، ثم جاءت أمريكا نفسها وأقرضت فرنسا بشكل مباشر<sup>3</sup>، وفي هذا الإطار تمكن الاقتصادي جون موني، من الحصول عام 1957 على قرض

- Hartmut Elsenhans, La guerre d Algérie..., op.cit, p123.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 93.

<sup>3</sup> - يحي جلال، المرجع السابق، ص، 1227.

سخي من الإدارة الأمريكية، قدر بحوالي (650) ستة مائة وخمسون مليون دولار من الحكومة الأمريكية<sup>1</sup>، هذا ما أدى في نهاية المطاف إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للحكومة الفرنسية. نتج عن هذا الوضع ارتفاع ديون فرنسا، فالولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، وصلت مستحقات ديونها على فرنسا عام 1959، إلى حوالي 1585.4 مليون فرنك، وفي عام 1960 بلغت حوالي 1466.7 مليون فرنك، أما في عام 1961 فقد وصلت 1392.70 مليون فرنك<sup>2</sup>، إن هذه الأرقام بلا شك تبين بوضوح حجم و ضخامة الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية، ولولا هذا الدعم لما استطاعت فرنسا موصلة حربها ضد الثورة الجزائرية.

و بعد سرد هذه الحقائق يمكننا أن نقدم باختصار الأسباب الرئيسية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم و تؤيد وتلي رغبات الحكومة الفرنسية في الحصول على الدعم اللوجستيكي لمواجهة الثورة الجزائرية، بهدف القضاء عليها وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- بسبب تأييد بريطانيا و الولايات المتحدة لها أصبحت فرنسا من أشد أنصار تمسكا بمنظمة معاهدة الحلف الأطلسي، وهي منظمة أسست لحماية أوروبا الغربية من التوغل الشيوعي و من مخططات الإتحاد السوفيتي، فقد كان الاعتقاد السائد هو أن تأثير الولايات المتحدة و تشجيعها للوطنيين الجزائريين يعتبر اهانة لفرنسا، وقد يكون من نتائجه تبعاً لذلك إضعاف الحلف الأطلسي.

- لقد صرح ممثلو الولايات المتحدة في الأمم المتحدة و في فرنسا، مرارا وتكرارا بأن المسألة الجزائرية إنما هي مسألة فرنسية داخلية.

- كان كبار الموظفين و المسؤولين الأمريكيين يشعرون، بقلق عميق إذا ما اضطرت فرنسا للخروج من الجزائر، فإن هذه الأخيرة ستكون عاجزة عن حماية نفسها عسكريا و سيكولوجيا، و بذلك تقع تحت تأثير النفوذ السوفيتي، أو تحت سيطرة الدول الشيوعية مجتمعة و اعتبارا لأهمية الجزائر الإستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، لم يكن من الممكن السماح بهذا التطور في نطاق سياسة التصدي لزحف الشيوعي.

- كان يسود قلق حقيقي ولو أنه في الواقع خاطئ، حول مصير الأقلية الأوربية (المليون و النصف من المسيحيين)، الذين كانوا يقيمون في الجزائر بين الأغلبية من المسلمين، وعلى الرغم من أن هذا العامل لم ينص عليه صراحة في الوثائق المتوفرة حاليا، فهو يمثل انحرافا و تحيزا دينيا مؤسفا على أساس

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 93.

<sup>2</sup> -

اعتقاد خاطئ، بأنه لا يمكن للمسلمين و المسيحيين أن يتعايشوا مع بعض ويعملوا جنبا إلى جنب بطريقة ودية.

- يوجد إدارك بأن فرنسا هي أقدم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها هي التي ساعدت الثوار الأمريكيين في ثورتهم و تبعاً لذلك، ينبغي أن لا تقوم بعمل من شأنه أن يعكس صفوا هذه الصداقة التاريخية، بالاختلاف معها في إصرارها على رفض منح الاستقلال للجزائر.

### 3- أمريكا تبحث عن حل للقضية الجزائرية:

يذكر المؤرخ شارل ل. قيدز، أنه منذ اندلاع الثورة الجزائرية، لم يكن يوجد سوى عدد قليل من المواطنين الأمريكيين، الذين كانوا يؤمنون بسبب قناعتهم بحق الشعوب المظلومة في الثورة على الحكم الاستعماري، وبضرورة منح الجزائريين الحق في تقرير مصيرهم، ولكن عدد آخر من الأمريكيين كانوا يستنكرون أعمال القمع التي كان يقوم بها المعمرين و القوات الفرنسية المسلحة تجاه الثورة الجزائرية، أما تأثير هذه العناصر على الشعب الأمريكي فهو أمر مستحيل تحديده، ولكن من الممكن التأكيد بدون تردد بأن هذه العناصر لم يكن لها تأثير على الإطلاق على كبار القادة الأمريكيين<sup>1</sup>.

فعلى نقيض السياسة الرسمية التي انتهجتها إدارة الرئيس ايزنهاور، تجاه المسألة الجزائرية كان هناك قسم من الرأي العام الأمريكي، يعارض موقف سياسة الأمريكية وفرنسا تجاه الثورة الجزائرية ولعل في هذا المقام يجدر بنا الإشارة إلى تصريحات بعض قادة الحزب الديمقراطي في جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي، فهي تعود إلى تصريحات السيناتور مايك مانسفيلد، عضو مجلس الشيوخ و يعتبر أحد المهتمين بمنطقة شمال إفريقيا وخبير في المجال السياسية الخارجية، ألقى خطاب في مجلس الشيوخ بتاريخ 20 مارس 1956، و تزامن مع الإعلان الرسمي لاستقلال تونس وأيضاً تزامن مع تصريحات دوكلاس دايلون المساندة والداعمة لفرنسا، ففي خطاب له صرح قائلاً: (... لا يمكننا أن نكون طرفاً في أي

<sup>1</sup> - شارل ل. قيدز، المرجع السابق، ص 100.

خطة لقمع التطلعات الشرعية للشعوب المحتلة في شمال إفريقيا، ولكن في نفس الوقت لا يمكننا التخلي عن فرنسا حرة في وقت الحاجة الكبيرة الماسة...<sup>1</sup>.

وتذكر بعض المصادر أن الديمقراطي جون كنيدي، ظل متحفظا ولم يدلي بأي تصريح حول المسألة الجزائرية منذ اندلاعها، وتذهب هذه المصادر إلى أن ج. كنيدي كان مؤيدا للوجود الفرنسي في الجزائر، وحتى عندما بدأ يتحدث عن ضرورة إنهاء الاستعمار، فإنه لم يشأ إثارة مشكل مستقبل الأقليات الأوربية الموجودة في شمال إفريقيا<sup>2</sup>، ولا شك أن مجهود مايك مانسفيلد بشأن المسألة الجزائرية، قد عبد الطريق لتصريحات سيناتور جون كنيدي، ليتبنى الموضوع في السنوات التي سبقت وصوله إلى الرئاسة الأمريكية سنة 1960، فعكس مايك مانسفيلد الذي كان يستعمل عبارة شمال إفريقيا، فإن كنيدي أصبح يتكلم بشكل مباشر عن المسألة الجزائرية وحدها، وبحكم منصبه القيادي في الحزب الديمقراطي ونظرا أيضا لطموحاته السياسية<sup>3</sup>، فقد كان يتمتع بتأثير كبير في الوسط السياسي و كانت له شعبية كبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا كانت معارضته لإدارة الرئيس إيزنهاور صريحة ووجه انتقاداته بشكل خاص إلى وزارة الخارجية<sup>4</sup>، فاجئ خطاب جون كنيدي حول المسألة الجزائرية في الكونغرس يوم 2 جويلية 1957، الفرنسيون وإدارة إيزنهاور واحتل الصفحات الأولى في كبريات الصحف العالمية، وروج لمناقشة طويلة في الكونغرس وفي كامل الولايات المتحدة الأمريكية حول المسألة الجزائرية، وهذا ما أرضى كثيرا وفد الثورة الجزائرية في نيويورك، ففي الخطاب الذي ألقاه جون كنيدي أمام نواب الكونغرس صرح :

(... أنه بالنظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، نالت استقلالها بوسائل ثورية ينبغي أن تكون سياستنا واضحة ومؤيدة لاستقلال الجزائر، بدلا من عرقلة الشعب الجزائري في استرجاع سيادته، وذلك حتى لو أدى الأمر إلى فقدان صداقة فرنسا..) وأضاف قائلاً: (... إن فرنسا قد جندت جيشا يتكون من أربعون ألف مقاتل في الجزائر، وتنفق مبالغ طائلة من المال و تلتف كثيرا من العتاد العسكري في محاولة إخضاع الثورة الجزائرية، والتي أصبحت السبب الرئيسي في ضعف الجمهورية الفرنسية ومعها الحلف الأطلسي من جهة أخرى...)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 82.

<sup>2</sup> - Maxime de person, Kennedy et L Algérie, Revue de recherches contemporaines, N03, 1996, p208.

<sup>3</sup> - معرفة أوسع حول الموضوع راجع: --Maxime de person, op.cit, p 207

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 154.

<sup>5</sup> - شارل.ل. قيدز، المرجع السابق، ص، 102.

وبتأييد من طرف عدد من أعضاء مجلس الشيوخ قدم جون كينيدي، مشروع قرار جاء فيه (...).  
يصرح لرئيس الولايات المتحدة و لوزير الخارجية، بموجب هذا القرار و يشجعان على وضع  
نفوذ الولايات المتحدة وراء جهود تبذل، إما في نطاق منظمة الحلف الأطلسي أو بواسطة  
مساع حميدة يقوم بها رئيس وزراء تونس وسلطان المغرب، للوصول إلى حل ينظم شخصية  
مستقلة للجزائر و يقيم أسسا لتسوية مستقلة مع فرنسا و الأمم المجاورة...<sup>1</sup>

إن خطاب جون كينيدي جاء لدعم مبادرة إيجاد حل للمسألة الجزائرية، ويلاحظ أن هذا التصريح  
جاء بعد دراسة معمقة حول المسألة الجزائرية استغرقت خمسة عشر شهرا<sup>2</sup>، في تصريحه وجه انتقاداته  
إلى الفرنسيين و الأمريكان على السواء، وذلك لتقصيرهم في إيجاد حل ليبرالي للمسألة  
الجزائرية، وبخصوص فرنسا فإنه نبه الفرنسيين على الأثر اللوجستيكي الذي تستنزفه الحرب، وأثارها على  
فرنسا وذكر أن هذه الأخيرة، قد جندت أربعمائة ألف جندي مستعينة في ذلك بجيوش منظمة الحلف  
الأطلسي، ويضيف إلى أن فرنسا أصبحت تخاطر بمشاريع الوحدة الأوربية الاقتصادية والدفاعية وهذا  
بسبب استنزاف مواردها المالية و البشرية في مواصلة الحرب الجزائرية<sup>3</sup>.

وأشار أيضا إلى الانعكاسات التي أصبحت تفرزها الثورة الجزائرية، على المستوى الدولي منذ  
دخول القضية الجزائرية أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يرى جون كينيدي أن المسألة  
الجزائرية قد أخذت بعدا دوليا متزايدا، و يرجع اللوم على الحكومة الفرنسية لإتباعها سياسة متصلبة في  
الجزائر، بل انتقد رؤساء الحكومات الفرنسية والحكام العامون في الجزائر، على افتقارهم للأساليب اللينة  
والمرونة الكفيلة بحل الأزمة.

وفي هذا سياق وجه نقده لسياسة الفرنسية في الجزائر، مشيرا إلى تراجع المسؤولين الفرنسيين في  
تطبيق بنود قانون الجزائر العام سنة 1947، ويشير أيضا إلى زيف الوعود الفرنسية للجزائريين، في تطبيق  
مختلف البرامج الإصلاحية الكثيرة المخصصة للجزائر، وفي نهاية المطاف يؤاخذ الفرنسيين على رفضهم  
لقبول الوساطة التونسية - المغربية لإنهاء الأزمة الجزائرية<sup>4</sup>، أما بخصوص الولايات المتحدة

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 102.

<sup>2</sup> - اختلفت المصادر حول مصدر الوثائق التي اعتمد عليها كينيدي في صياغة خطابه، فهناك من يقول انه استفاد من تقرير ريتشارد نيكسون، الذي كان  
قد قام بجولة إلى إفريقيا و قدم تقرير إلى ايزنهاور، وهناك البعض الآخر يقول هي من تأثير ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك السيد عبد القادر  
شندرلي، ويذهب البعض الآخر إلى استفادة كينيدي من خدمات احد موظفي الخارجية الأمريكية هو من أمده بهذه الوثائق للمزيد حول الموضوع راجع:  
-Maxime de person, op.cit, p210.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 154.

<sup>4</sup> - نفسه، ص، 155.

الأمريكية، فقد وجه كيندي انتقاداته بشكل خاص إلى إدارة الرئيس إيزنهاور وإلى وزارة الخارجية و السفراء المقيمين لدى باريس و منظمة الأمم المتحدة، على السواء و تحميلهم مسؤولية تخطيط و تنفيذ السياسة الأمريكية تجاه الجزائر.

و صرح انه لم يستطع هضم حقيقة إهمال المسألة الجزائرية من طرف المسؤولين الأمريكيين، على الرغم من علمهم بخطورة الوضع المتزايدة موجهها أصابع الاتهام إلى الإدارة الأمريكية، المتواطئة مع الحكومة الفرنسية بهدف إنكار المسألة الجزائرية وحق الجزائريين في نيل استقلالهم<sup>1</sup>، وتتويجا لهذه المواقف فان الحزب الديمقراطي داخل الكونغرس اصدر بيان مؤيد للقضية الجزائرية، وقعه 16- ستة عشر عضوا من الديمقراطيين في الكونغرس، وهو بيان مشترك موقع بتاريخ 10 أوت 1959، أعربوا فيه عن عميق اهتمامهم بالحالة في الجزائر<sup>2</sup>.

و من المواقف الأمريكية الأخرى المساندة للثورة الجزائرية، نذكر تلك المواقف البارزة للإتحادات العمالية و الجمعيات الاجتماعية، هنا جدير بنا التذكير بالمواقف التي أظهرتها الفيدرالية العمالية الأمريكية AFL.CIO، والتي كانت تمثل قوة سياسية هامة ونظرا لامتدادها وانتشارها الواسع، فقد اتخذت هذه النقابات عدت مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر، وأدانت العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا في الجزائر واستنكرت الدعم الذي أصبحت تتلقاه من الحلف الأطلسي<sup>3</sup>، ومن بين هذه المواقف نجد ما قام به رئيس هذه النقابة السيد جورج ميني Georges Meany، عندما احتج في رسالة موجهة إلى الوزير دالاس، ضد توقيف واعتقال قادة الثورة الخمس خلال شهر أكتوبر 1956، وطالبت النقابة أيضا الحكومة الأمريكية بدعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وهذا لمساندة الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 156.

<sup>2</sup> - انظر نص هذا البيان في الملحق رقم (30):

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص، 451.

<sup>4</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ....., op.cit, p64.

وفي شهر مايو 1956 قام ممثل الفيدرالية العمالية الأمريكية في أوروبا السيد ارفينغ براون<sup>1</sup>، بمطالبة الإدارة الأمريكية التبرؤ من تصريحات دوغلاس دايلون المؤيدة لفرنسا، وهذا حتى لا تتضرر صورة الولايات المتحدة في البلدان العربية، و ساهمت النقابة الأمريكية في تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وبسبب المساعدات التي كانت تقدمها لصالح القضية الجزائرية، فإن السلطات الفرنسية قد أصدرت قرارا بمنع دخول ارفينغ براون Irving Brawn إلى التراب الجزائري<sup>2</sup>، ونشير أيضا إلى موقف النقابي والتر.ب. رويشر Walter P.Reather الذي بعث بمراسلة جريئة إلى جون .ف.دالاس اتهم فيها بلاده، بتسليم فرنسا طائرات عمودية عسكرية، تستعمل ضد المجاهدين الجزائريين الأبرياء والعزل<sup>3</sup>، وضمن نفس السياق وجه رئيس الفيدرالية الأمريكية للعمال جورج مني شهر جويلية 1956، رسالة تنديد للإدارة الأمريكية وهذا نظرا لاستعمال فرنسا مروحيات الحلف الأطلسي ضد ثوار الجزائر<sup>4</sup>.

وطالب بإيجاد حل للمسألة الجزائرية في إطار نظام فيدرالي يضم كامل شمال إفريقيا، وفي المؤتمر الخامس لرابطة الدولية للنقابات الحرة<sup>5</sup>، والتي كانت النقابة الأمريكية أحد أبرز أعضاءها، فإنها أصدرت توصية طالبت من خلالها بإيجاد حل للمسألة الجزائرية، عن طريق فتح مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، حول قاعدة حق الشعب الجزائري في الاستقلال و تقرير مصير<sup>6</sup>، وهناك منظمة أمريكية ذات طابع إنساني تسمى (اللجنة الأمريكية من أجل شمال إفريقيا)، وهذه اللجنة ظلت تعمل لصالح القضية الجزائرية، لوقت طويل ففي شهر مايو 1956، طالب رئيسها (جورج هاوس) إدارة الرئيس إيزنهاور، بالتحرك لوقف إراقة الدماء في الجزائر.

1 - ارفينغ براون شخصية نقابية أمريكية سبقت الإشارة إليه في الفصول السابقة.

2- جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 157.

3- عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 55.

4- جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 157

5- تعرف اختصارا بـ ( CISL) - Confederation International des Syndicates Libres

6- Pierre Melandri ,La France et le jeu double des états unis, in jean pierre Rioux,op.cit,p434.

وعند اختطاف قادة الثورة فإنها دعت إيزنهاور، بالتدخل في سبيل إطلاق قادة الثورة المختطفين<sup>1</sup>، أما المنظمات الطلابية الأمريكية CSNSA، هي الأخرى لم تبخل بقراراتها المؤيدة لاستقلال الجزائر، وتقديماً منها دراسية للطلاب الجزائريين ودعمها المقدم إلى الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين دليل على ذلك، الأمر الذي جعل التنظيم الطلابي الجزائري ينظم إلى المنظمة الطلابية العالمية، السائرة في الفلك الغربي ( CIE.COSES )<sup>2</sup>.

إن اتحاد الطلبة الأمريكيين أصبح يدعم بشكل مباشر نشاطات فرع الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) في نيويورك، وفي هذا الإطار نجده، يرأسل ويحتج لدى وزارة العدل الفرنسية، بعد أن تدهورت الحالة الصحية لطالب أحمد طالب الإبراهيمي يوم 9 أكتوبر 1960 هذا نصها: (.... إن الإتحاد الوطني للطلبة الأمريكيين يحتج على اعتقال الطالب، أحمد طالب الإبراهيمي بطريقة غير لائقة، واستمرار بقائه محتجزاً بدون محاكمة لمدة 5 سنوات، إن الإتحاد يطلب منكم الإفراج بسرعة عن الرئيس السابق للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين....)، هذا و قد قدمت الولايات الأمريكية، 81 منحة دراسية للطلبة الجزائريين منها 29 منحة ساهم فيها مساهمة مباشرة اتحاد الطلبة الأمريكيين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 158.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص، 452.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، شاهد عيان على مشاركة طلبة الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين في ثورة تحرير الجزائر (1954-1962)، من فرعي - الكويت

والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المصادر، العدد، 16، الجزائر، 2007، ص151

رأينا في العناصر السابقة كيف كان الموقف الرسمي الأمريكي من الحرب الجزائرية، قبل تاريخ 1957 مؤكدا التورط العلني للولايات المتحدة الأمريكية، في الصراع الفرنسي الجزائري بالرغم من أن الإدارة الأمريكية عن طريق سفيرها **دوغلاس دايلون**، كانت مرغمة خلال شهر مارس 1956، على إبداء ذلك التصريح الرسمي الشهير المؤيد لفرنسا، وكان هذا نتيجة للمزاج العام للحكومة الفرنسية وتفنيد الإشاعات حول رغبة أمريكا في إزاحة فرنسا من شمال إفريقيا وهذا ما جعل أمريكا تضطر إلى تقديم تصريح علني عن تأييدها لفرنسا، فالأمريكان كانوا في حقيقة الأمر يلعبون دورا مزدوجا، في التأثير لتغيير الوضع في الجزائر وهذا لتفادي تفاقم الوضع لذا كان هدفها هو إيجاد حل سلمي و ديمقراطي للمسألة الجزائرية، وكشفت على نيتها في إنهاء الحرب بطريقة سريعة ومرضية لفرنسا، وليس بالضرورة أن تكون منسجمة مع أهداف جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>

لكن مع استمرار الثورة الجزائرية اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تعديل سياستها تجاه المسألة الجزائرية، وذلك من خلال سلوك سياسة التوازن بين تحالفها مع فرنسا، وإرادة استغلال ما يسمى بالميراث المعادي للاستعمار، وهذا لاستعادة علاقتها مع الكتلة الافرو-آسيوية في هيئة الأمم المتحدة، وهذا لمنع إفريقيا الشمالية و إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا، من الوقوع تحت التأثير الشيوعي والسوفيتي<sup>2</sup>، حسب تقديرات **جون ف. دالاس** أن فرنسا لا يمكنها تحقيق انتصار في حربها الجزائرية، وأن سياستها أصبحت كارثية في الجزائر، وهذا لانعدام الواقعية لدى الساسة الفرنسيين في كيفية معالجة المسألة الجزائرية، والحل الوحيد بالنسبة للمسألة الجزائرية في نظر جون ف. دالاس، هو منح الاستقلال للجزائر<sup>3</sup>، وحسب رأيه دائما كلما استمرت الحرب في الجزائر، كلما تأخر الوصول إلى حل للمسألة وزاد في تعقيدها، وينتج عنه استفادات المصالح الشيوعية من الوضع، و يضيف أن الخطر أصبح يهدد أيضا الجمهورية الفرنسية الرابعة، واحتمال إمكانية سقوطها عن طريق انقلاب تقوده العناصر اليمينية المتطرفة<sup>4</sup>.

إن وصول الإدارة الأمريكية إلى هذه القناعات، جاء بعد وقوع عدة أحداث خطيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة سياسة العنف التي لجأت إليها فرنسا في محاولة يائسة منها للقضاء على الثورة الجزائرية، والغريب في الأمر أن فرنسا من حيث لا تدري، قد ساهمت بإتباعها هذه السياسة في تدويل المسألة الجزائرية وجعلها تأخذ أبعاد أخرى، وهو ما أصبح يطرح على الإدارة الأمريكية -

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 90.

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ...., op.cit, p49.

-Ibid ,p49.

- Ibid ,p49

\_2

\_3

\_4

باعتبارها زعيمة المعسكر الغربي- بشكل جدي ضرورة تغيير سياستها تجاه المسألة الجزائرية، وهذا من أجل المحافظة على المصالح الغربية في شمال إفريقيا<sup>1</sup>.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية أصبحت منشغلة بشكل أساسي بموضوع الجزائر، هو استمرار الثورة الجزائرية، دون حسمها ميدانيا لصالح فرنسا مما أدى إلى ازدياد المخاوف بامتدادها إلى تونس والمغرب الأقصى، إن من الأحداث التي أصبحت تقع في الجزائر وتحدث صدا دوليا تستفيد منها الثورة الجزائرية، ولعل أبرزها هو اختطاف قادة الثورة الجزائرية، شهر أكتوبر 1956 وهم متجهين من الرباط إلى تونس، للمشاركة في مؤتمر قمة بتونس لبحث موضوع الوساطة التونسية المغربية، قصد إيجاد تسوية للقضية الجزائرية ومعالجة المشروع الفيدرالي الشمال الإفريقي المرتبط مع الإتحاد الفرنسي كأساس لهذه التسوية<sup>2</sup>، الملاحظ أن هذا المشروع كانت تزكيه الإدارة الأمريكية، وتراه مناسبا وكفيلا في إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، حيث كانت ترى في الوساطة التونسية المغربية، عاملا مشجعا من شأنه التأثير على الميولات الأكثر راديكالية لقيادة الثورة، واعتبرت الوساطة أيضا عاملا فعالا في بناء المغرب العربي المستقل عن الشيوعية<sup>3</sup>.

إن حادث اختطاف الطائفة و اعتقال قادة الثورة الجزائرية، من قبل السلطات الفرنسية أصبحت مؤشرا بالنسبة للإدارة الأمريكية، على غياب إرادة سياسية فرنسية في حل القضية الجزائرية، خصوصا أن هذا الحادث جاء بعد فشل حكومة غي مولي، في تطبيق إصلاحاتها السياسية في الجزائر، والتي كانت قد زكتها الإدارة الأمريكية والهادفة إلى إيجاد حل للمسألة الجزائرية وفق خطة ثلاثية تمحورت حول ثلاث نقاط هي:

- وقف إطلاق النار

- إجراء انتخابات

- ثم إجراء المفاوضات

إن زيارة غي مولي إلى الجزائر واستقباله من قبل المعمرين الساخطين على سياسته، والذين رشقوه بالطماطم، تبين حينها أن غي مولي أصبح سجين مواقف اليمين المتطرف، وهي الحقيقة التي أدركتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها<sup>4</sup>، لذلك أصبحت متخوفة من استمرار تأييدها

<sup>1</sup> - حول هذا الموضوع راجع: عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، الجزء الثاني 1956، الطبعة الأولى، منشورات وزارة المجاهدين، بدون تاريخ، ص395.

<sup>2</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p89.

<sup>3</sup> - Ibid ,p89.

<sup>4</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p55.

لفرنسا، وما ينجر عنه من ابتعاد تونس و المغرب عن المعسكر الغربي وكانت تدرك أن الزعماء المغاربة كانوا ملزمين سياسيا ومعنويا بإعانة المجاهدين الجزائريين، وعليه فإن الأهداف الرئيسية لإدارة الأمريكية حينها، هو منع المغرب الأقصى وتونس من الانضمام إلى تيار القومية العربية (مشروع جمال عبد الناصر الوحدوي)، وبغية منها في إيقاف انتشار التأثير المصري والسوفيتي والشيوعي في منطقة شمال إفريقيا، كان عليها أن تحرز أيضا على تعاطف البلدان المستقلة والتي قررت أن تلتحق بالمعسكر الغربي<sup>1</sup>

لقد أقام الفرنسيون علاقة سببية مباشرة ما بين ما يجري من تطورات، في مصر والثورة الجزائرية بالنسبة لهم فإن جمال عبد الناصر، هو أصل موجة الوطنية العربية الراديكالية التي اكتسحت كامل الشرق الأوسط، العداء الفرنسي لعبد الناصر وجد صداه في بريطانيا بشكل كبير، لكن واشنطن كانت أكثر تردد حول طريقة التعامل مع عبد الناصر فأزمة قناة السويس كانت حلقة حاسمة في إعادة بناء العلاقات الفرنسية الأمريكية من جديد<sup>2</sup>.

بالنسبة لبريطانيا وخصوصا لشخص إيدن، فإنه رأى أن السياسة الأمريكية المعادية للاستعمار، تشكل عائقا لتهدة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وأن سياسة الجامعة العربية ومشروع الوحدة العربية، أصبح يشكل مصدر خطر للعالم ويمكن مقارنتها بالشيوعية السوفيتية<sup>3</sup>

أثارت مساعدات جمال عبد الناصر للثورة الجزائرية، استياء المسؤولين الفرنسيين إلى حد كبير و بدأت وسائل الإعلام الفرنسية، من صحف وإذاعات في شن حملة إعلامية عنيفة ضد الرئيس عبد الناصر، عمدت من خلالها إلى الاقتناع بأنه لولا المساعدات المصرية للثوار الجزائريين لكان بالإمكان إخماد ثورة في أسرع وقت، و راحت وسائل الإعلام الفرنسية تركز حملتها على بعض الأنباء، التي تتحدث عن كميات كبيرة من الأسلحة الروسية، أرسلها عبد الناصر لثورة الجزائرية، و قيل أن ضباط مصريين وعراقيين هم الذين يديرون ويخططون ويقودون العمليات الثورية، في الجزائر ضد الجيش الفرنسي، وأن دور مصر في الجزائر أصبح يماثل دور الصين الشيوعية في الهند الصينية<sup>4</sup>

على الرغم من حدة هذه الحملة الدعائية الفرنسية على الرئيس المصري، إلا أنه مضى في دعم الثورة الجزائرية، ولم يكن أمام المسؤولين الفرنسيين سوى التفاوض مع مصر، كمحاولة لإثباتها عن

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 91.

<sup>2</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p63.

<sup>3</sup> - IBID, p68.

<sup>4</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945-2000)، دار الجامعة الجديدة

للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص، 105.

موقفها المساند للثورة الجزائرية، ففي هذا الاتجاه قام وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو، بزيارة القاهرة يوم 14 مارس 1956، لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث تقدم لك. بينو باقتراح فرنسي مضمونه: (.. أن تتخذ فرنسا موقفا محايدا من حلف بغداد فتتأى بنفسها، عن المحاولات التي تقوم بها الدول الغربية الأخرى، لضم دول جديدة من الشرق الأوسط إلى حلف بغداد، على أن يكون ذلك مقابل أن تكف مصر عن تقديم المساعدات للثورة الجزائرية...)، إن الاقتراح الفرنسي، يدل على أن فرنسا هي الأخرى لم تكن لتتهم بالشرق الأوسط، سوى من أجل مصالحها الذاتية فقط، أما مصالح حلفائها الآخرين المتصلة بالمنطقة فان فرنسا لم تكن تكثر لها، إذ أصبح هم الفرنسيين هو إخماد الثورة الجزائرية، التي تقلق مضاجعهم في الجزائر وتكبدتهم خسائر فادحة في الأرواح والعتاد<sup>1</sup>.

مثلما كان متوقعا عند الكثيرين آنذاك فإن جمال عبد الناصر، رفض الاقتراح الفرنسي وبالتالي فقد استمر في تقديم المساعدات للثوار الجزائريين، وفي المقابل تزايدت مشاعر الغضب والعداء عند الفرنسيين، وعلى رأسهم كريستيان بينو الذي راح يبحث عن وسيلة أكثر فعالية للتعامل مع عبد الناصر، وفي اجتماع خاص لمجلس الوزراء الفرنسي تقدم الحاكم العام في الجزائر، الوزير المقيم روبرت لاکوست بعرض تقرير عن الصراع الدائر في الجزائر بين القوات الفرنسية والثوار الجزائريين جاء فيه: (... ينبغي علينا أن نسعى إلى زعزعة ثقة الجزائريين في مقدرتهم على إخراجنا من الجزائر بقوة السلاح، وهذا لن يتأتى إلا إذا قمنا بتوجيه ضربة لمصر والى رئيسها جمال عبد الناصر، فإذا ما قامت فرنسا بفضح حقيقة قوته وتقليل أظافره، فإن هذا سيؤدي إلى إحباط معنويات الجزائريين إلى حد كبير، عندئذ يمكن لفرنسا أن تتفاوض معهم إن أرادت من موقع القوة)<sup>2</sup>.

لاقت فكرة استخدام القوة ضد مصر ورئيسها جمال عبد الناصر رواجاً واسعاً، حيث نسجل انه عندما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي غي مولي، أمام البرلمان عن عزمه لاستخدام القوة ضد عبد الناصر، نلاحظ انه قد وجد مساندة من طرف حوالي 367 عضو من أعضاء البرلمان الفرنسي، ولم يعارضه سوى 182 عضو فقط، وأشارت استطلاعات الرأي العام الفرنسي التي أجريت في فرنسا أن هناك مساندة كبيرة لسياسة غي مولي، لاسيما بعد أن أصبح هذا الأخير، يدعو في كل تصريحاته أمام

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 107.

<sup>2</sup> - نفسه، ص، 108.

الشعب الفرنسي على أن عبد الناصر لا يختلف عن الديكتاتور أدولف هتلر، أو موسوليني كما أن كتابه فلسفة الثورة يجب أن يحمل اسم كفاحي<sup>1</sup>.

منذ ربيع 1956 فإن المشروع الناصري الوجودي، أصبح مصدر قلق لكل من بريطانيا وفرنسا، وهما نسجل إن غي مولي قد أبدى عطف استثنائي تجاه الكيان الإسرائيلي، والتقت المصالح المشتركة بين فرنسا وإسرائيل في ضرب الثورة الجزائرية ومصر العربية، وهما يمكن فهم فكرة هذا التعاطف الحاصل بين فرنسا وإسرائيل ضد الثورة الجزائرية<sup>2</sup>.

حيث رأى غي مولي انه بات من الضروري لفرنسا أخلاقياً، أن تساعد الدول العبرية على الرغم من أن هذا الدعم سيفقدها الصداقة العربية، وسيقر بأن فرنسا أصبحت في حالة عداء مع العالم العربي<sup>3</sup>، فكلما أصبحت الثورة الجزائرية أكثر قوة و نشاطاً، إلا وقيل أن الدعم المصري وراء ذلك، هذا الموقف وان كان في واقع الأمر تبرير العجز والفشل أمام تصاعد النشاط الثوري في الجزائر، أصبح أكثر تداولاً بين القادة الفرنسيين، وعليه فإنهم كانوا يرون أن مستقبل الجزائر، أصبح رهينة لقرارات و طموحات جمال عبد الناصر، لذا نجد أن (أبل توماس) Abel Thomas مدير ديوان موريس بورجيس منيبوري Maurice bourges Manaury، وزير الداخلية ثم وزير الدفاع بين سنتي 1955-1956، ثم مباشرة عين مسئول الشؤون الجزائرية عام 1955، في هذا المنصب تلقى كل معلومات الاستعلامات الفرنسية حول الثورة الجزائرية، والتي سمحت له أن يلاحظ أن كل الحركات والميولات وكل قادة شمال إفريقيا أصبحوا موجودين في القاهرة، وعليه إن أمر تعاطف الحكومة الفرنسية تجاه إسرائيل لم يكن أمراً جديداً، ولكن ظهر بشكل قوي عندما تلقى عبد الناصر شحنات من الأسلحة السوفيتية<sup>4</sup>.

وفي شهر أكتوبر 1955 طلب الإسرائيليين أسلحة من فرنسا، ونلاحظ أن فرنسا قد سارعت إلى منحهم بعض طائرات الميستر وميستر 5 المتطورة Mystere IV modernise، واستفادت إسرائيل من تعاطف أعضاء الحكومة الفرنسية بشكل فردي معها، ومن الأسباب التي أدت بحكومة غي مولي، للمشاركة في العدوان الثلاثي والتحالف مع إسرائيل ضد مصر، هو تطور الثورة الجزائرية خصوصاً بعد انتصاراتها وصدى هجمات 20 أوت 1955 وتنظيم الثورة مؤتمرها التنظيمي 20 أوت 1956، وما نتج عنه من

<sup>1</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، 117.

<sup>2</sup> - حول الموضوع راجع: -Samy Cohen, De Gaulle Les Gaullistes et Israël, ed, Alain mareau, paris, 1974, pp47-73.

<sup>3</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p64.

<sup>4</sup> - Ibid, p64.

تفعيل للنشاط الثوري داخليا وخارجيا، ففي الداخل كانت معركة الجزائر 1957 قد حققت مبتغاها وخارجيا استمر تدويل المسألة الجزائرية وعرضها على أشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. هذه الأحداث كانت عاملا أساسيا دفع حكومة غي مولي، بسلوك سياسة العنف والقوة بهدف عزل الثورة الجزائرية عن حليفها الطبيعي الشعوب العربية في المشرق العربي<sup>1</sup>، وتمهيدا للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر أي بتاريخ 29 أكتوبر 1956، اشتكت فرنسا رسميا لمجلس الأمن للأمم المتحدة، من التأثير المتزايد لرئيس جمال عبد الناصر على حرب الجزائر، وهذا جاء كخطوة استباقية، حيث زعموا في نفس السياق على أنهم أوقفوا سفينة في عرض الشواطئ الجزائرية، محملة بكمية مهمة من الأسلحة و الذخائر الموجهة للثوار الجزائريين، وعليه يمكن القول إن العدوان الثلاثي جاء كرد فعل على قرار عبد الناصر القاضي بتأميم قناة السويس، ويمكن تلخيص أهداف فرنسا من العدوان على مصر فيما يلي:

- أرادت فرنسا أن تصون مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط، وجعل قناة السويس مجرى مائي دولي.

- أرادت كسر شوكة الثورة الجزائرية وقطع التمويل عنها.

- الإطاحة بالرئيس بحمال عبد الناصر، ومحاولة تخويله و هذا بسبب الإعانة الدبلوماسية والمادية التي كان يمدّها للجزائريين<sup>2</sup>.

الأمر الغير المتوقع بالنسبة للعديد من المراقبين هو أن الإدارة الأمريكية، قد أدانت العدوان ورفضت أن تتعاون مع حلفاءها فيه، وكان الفائز الأكبر من هذا العدوان هي الكتلة الافرو-آسيوية، ومن وراءها جبهة التحرير الوطني، التي استغلت هذا الحادث على المستوى الدولي من خلال ربط ما يقع في الشرق الأوسط بأحداث الثورة الجزائرية، وكنتيجة مباشرة لهذا العدوان فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، قد فقد صداقة الكثير من الأصدقاء وقد أعطى برهان قاطع آخر على مشروعية الصراع السوفيتي ضد الرأسمالية والإمبريالية الغربية، ومن نتائج فشل العدوان الثلاثي هو تحرك العالم الثالث، ضد الإمبريالية الفرنسية والغربية ونتج عن هذا الفشل ازدياد الخلاف داخل الحلف الأطلسي، وتحصلت القضية الجزائرية على بعد دولي جديد<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p64

<sup>2</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 60.

<sup>3</sup> - نفسه عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 61.

رأينا كيف أن الإدارة الأمريكية قد أدانت بشكل صريح لرأي العام الدولي، العدوان الثلاثي وهدد الأمريكان الإنجليز باتخاذ إجراءات اقتصادية متشددة ضدهم، وهذا لإرغامهم على إيقاف العدوان والانسحاب، والضغط على الإنجليز للاختيار ما بين فرنسا و أمريكا، فإذا اختارت صف واشنطن فهذا يعني القطيعة النهائية مع باريس<sup>1</sup>، وهذا ما سيقع بالفعل فالملاحظ أن أزمة السويس هي أصل التوجه الاستقلالي في السياسة الخارجية الفرنسية، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الجمهورية الرابعة والذي استمر بعد مجيء الجنرال شارل ديغول، وستحاول فرنسا أن تتجه نحو أوروبا و(مشروع أور أفريك) Eurafrique، بأمل تعويض ما ستفقدته في حال الضغط الأنجوساكسون، ففي حالة توقف الدعم الأمريكي للاستعمار الفرنسي، ربما يكون بمقدور الأوربيين تقديم هذا الدعم<sup>2</sup>، أما بالنسبة للموقف الأمريكي المناوئ لحلفائها في أزمة السويس، فكان يهدف إلى هدفين رئيسيين هما:

- الظهور بمظهر الدولة المعادية للاستعمار وبالتالي اكتساب ثقة دول العالم الثالث عموما و الدول العربية، خصوصا على نحو يهيئ لاستقطاب تلك الدول، في السير في فلك السياسة الأمريكية.

- تعويض الاستعمار البريطاني و الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا السياق صرح الرئيس إيزنهاور قائلا: (... إنني أؤمن إيمانا راسخا بأن هاتين القوتين في حالة أفول، وطالما تنتهجان هذه السياسات-يقصد العدوان-وقال من ناحية أخرى كيف لنا أن ندعم بريطانيا وفرنسا إذا كنا سنخسر العالم العربي بأسره بدعمنا لهما...)<sup>3</sup>، ونظرا لهذا الوضع المتوتر بدأت الانتقادات ترتفع في مختلف الدوائر الأمريكية، مثلا في شهر جوان 1956 قام الجنرال قرونشر، مدير المنطقة الغربية لمكتب الأمن العالمي، بالتحذير من إمكانية مراجعة الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها إذا ما استمرت فرنسا في حربها في الجزائر<sup>4</sup>، وفي مذكرة لمجلس الأمن القومي، خلال شهر أكتوبر 1956: (...اعتبر أن امتداد الحرب الجزائرية، مخالف للمصالح الأمريكية في شمال إفريقيا...)

بالنسبة لأمريكا هو قلقهم الوحيد من الخوف من التغلغل الشيوعي في الجزائر والعواقب الوخيمة على المصالح الأمريكية في كامل إفريقيا والتهديد الذي أصبح يطرحه على المغرب الأقصى و تونس

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p64.  
- Ibid, p64.

<sup>3</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 134.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 144.

القريبين من الغرب<sup>1</sup> وذكر ألن دالاس<sup>2</sup>، رئيس وكالة المخابرات المركزية: (... بأن هذه الأخيرة وصلت إلى خلاصة مفادها بأن الفرنسيين سيجبرون على ترك الجزائر...)<sup>3</sup>، وجاء في تقرير السيناتور الديمقراطي مايك مانسفيلد ممثل ولاية (مونتانا)، إثر جولة استكشافية قاده إلى الجزائر مع نهاية عام 1957 مايلي: (... إن الحرب تسببت في الأمراض الاقتصادية الفرنسية الحالية إلى حد كبير، لقد زرعت في الوطن الفرنسي أسباب الفوضى، و عدم الاستقرار ولقد هزت جو التضامن في هيكل الناتو، حتى الجذور...)<sup>4</sup>، ونظرا لكل هذه الأحداث فإن الإدارة الأمريكية، أصبحت متحفظة من المبادرات الفرنسية لحل المسألة الجزائرية سياسيا، وقد عبرت عن أسفها لتثبيت الحكومة الفرنسية بفكرة الجزائر الفرنسية، و قد تم إعلام الحكومة الفرنسية، بذلك إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أبريل من عام 1957<sup>5</sup>.

إن غياب أي مبادرة فرنسية جديّة وسريعة لتسوية القضية الجزائرية، وتماطلها في ذلك و استمرارها في طلب دعم وجودها العسكري بالجزائر من قبل شركائها، جعل مصداقيتها تزداد في الانخفاض بين الدول والشعوب المحبة للسلام والأمن الدوليين، وهذا ما أثار حفيظة الإدارة الأمريكية، التي تربطها علاقات وطيدة مع بعض الأنظمة العربية، التي تبنت الدفاع عن القضية الجزائرية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وفي إطار الجامعة العربية، طالبت الدول العربية من الإدارة الأمريكية باعتبارها حليفة فرنسا في شهر مايو من عام 1957، الضغط على الحكومة الفرنسية لإيجاد حلول سريعة وموضوعية للقضية الجزائرية<sup>6</sup>.

يبدو أن الإدارة الأمريكية أصبحت أكثر قلقا على الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مع نهاية الخمسينات وما من شك فإن العدوان الثلاثي على مصر، انتهى في صالح المشروع الناصري ومبدأ الوحدة العربية، ونتيجة له بدأت التنظيمات السياسية القومية العربية، تتحول إلى تهديد حقيقي للمصالح الفرنسية والغربية في المنطقة العربية، وأمام هذا الوضع أعلنت الإدارة الأمريكية عن مشروع

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 90.

<sup>2</sup> - ألن دالاس هو مؤسس وكالة المخابرات المركزية المعروفة اختصارا ب: CIA، وهو شقيق جون ف. دالاس الذائع الصيت.

<sup>3</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ...., op.cit, p50.

<sup>4</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 144.

<sup>5</sup> - Hartmut ,la guerre d Algérie....., op.cit, p110.

<sup>6</sup> - Hartmut ,la guerre d Algérie....., op.cit,p110.

إيزنهاور المتعلق بالشرق الأوسط - المعروف بمبدأ إيزنهاور<sup>1</sup> - في نهاية سنة 1957، كتعهد بالوقوف إلى جانب الحكومات المهتدة بالتدخل الخارجي، حيث أن التهديد المقصود يتمثل في التنظيمات القومية و اليسارية المحلية أي الأحزاب الشيوعية العربية بالتحديد- وصل التخوف الأمريكي إلى حد اعتبار الشرق الأوسط، كأحد المناطق الحساسة في العالم بسبب توافق المصالح السوفيتية مع رؤى القومية العربية في المنطقة<sup>2</sup>.

#### 4 - ردود فعل فرنسا على السياسة الأمريكية :

شهدت سنوات عقد الخمسينات من القرن الماضي، تدهورا متناميا في العلاقات الفرنسية الأمريكية وكان سبب هذا التدهور هو اعتقاد الفرنسيين أن حلفاءهم الأمريكان، طالما اتخذوا مواقف مناوئة للمصالح الفرنسية، خلال العديد من الأزمات التي تعرضت لها فرنسا و قد صاحب هذا الاعتقاد مشاعر سخط متزايدة، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط الرأي العام الفرنسي<sup>3</sup>، هذا ما لاحظته قنصل الأمريكي في مدينة الجزائر، حيث سجل تطور حالة الغضب المعادية للأمريكان من طرف

<sup>1</sup>- نص هذا المشروع أو المبدأ على تحويل الرئيس الأمريكي إيزنهاور سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم في منطقة الشرق الأوسط عامة ومساعدتها على تنمية اقتصاد قوي يهدف إلى صيانة الاستقلال القومي، والمشروع يعد صورة مصغرة لمشروع مارشال وهدفه هو إبعاد المنطقة العربية عن النفوذ السوفيتي للمزيد راجع:

- محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص، 355.

<sup>2</sup>- جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 188.

<sup>3</sup>- ليلي مرسي، المرجع السابق، ص، 143.

المستوطنين الأوروبيين وخاصة جماعة اليمين المتطرف، الذي رأى أن الميولات المعادية للاستعمار المعبر عنها من طرف واشنطن، تعتبر مؤامرة أمريكية موجهة ضد الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا<sup>1</sup>.

لقد كان الأمريكيان يصرون دائما على أن لا تبدوا الولايات المتحدة الأمريكية، في نظر العالم كمساندة لفرنسا الاستعمارية وكان الفرنسيين يدركون هذه الحقيقة، الأمر الذي كان يثير استيائهم إلى حد كبير، لاسيما و أنهم كانوا يعتقدون بأن نزوع أمريكا لمناوئة الاستعمار آنذاك ليس وليد رغبة أصيلة في زوال الظاهرة الاستعمارية، وإنما هو محاولة من جانبها للحلول محلها في مستعمراتها، وفي هذا الصدد صرح غي مولي شهر جويلية 1956: (.. بأن الولايات المتحدة الأمريكية، قد انتهجت سياسة ذات وجهين<sup>2</sup>، فمن جهة هم يساندون فرنسا في جهودها لإيجاد علاقة جديدة بالجزائر وهو ما اعتبروه أحسن الحلول...)<sup>3</sup>، لكن من جهة أخرى فإنهم أصبحوا يحضرون الميدان لإضعاف فرنسا ومنح الجزائر الاستقلال التام و هذا حسب واشنطن حتى تحمي وتنقذ المغرب العربي من تهديد الشيوعية العالمية...<sup>4</sup>.

حسب الخارجية الفرنسية أن الأمريكيان قد انتهجوا سياسة غير بريئة تجاه الجزائريين، وهي مبنية على إغراء الوطنية العربية، بالنسبة إليهم فإن عدم التدخل يدل على حماية المواطنين و المصالح الأمريكية وسياسة معاداة الاستعمار، هو للبحث عن المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية و في نفس الوقت تركت الباب مفتوح أمام الوطنيين المعادين لفرنسا<sup>5</sup>، لاحظت الخارجية الفرنسية أيضا أن المنظمات الاجتماعية الأمريكية، زاد اهتمامها بوضع اللاجئيين الجزائريين و ضحايا الحرب الجزائرية، وأن المنظمات الوطنية الجزائرية المعادية للإمبريالية، أصبح لها حرية العمل والتحرك في نيويورك حيث أصبح قادة هذه المنظمات، بمقدورهم الدخول إلى التراب الأمريكي والخروج منه بكل حرية، بالرغم من تنقلهم بجوازات سفر سلمت لهم بالتواطء مع بعض الدول العربية الأخرى، وأن دبلوماسيي الخارجية الأمريكية قاموا بإجراء مقابلات واتصالات مع قادة الثورة الجزائرية، وأن الشركات البترولية الأمريكية هي الأخرى، اعترفت بشكل مسبق بانتصار جبهة التحرير الوطني<sup>6</sup>.

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p44.-

<sup>2</sup> - تعرف عند السياسيين سياسة اللعب المزدوج ( Un Double Jeu )

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p51

-Ibid, p51

-Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p51

-Ibid,p52.

اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي في شهر نوفمبر 1954، أي بعد أقل من شهرين من خروج فرنسا من الهند الصينية، وهو الأمر الذي جعل من قضية الحفاظ على الجزائر، قضية مصيرية بالنسبة للفرنسيين، إذ كان هناك ما يشبه بالإجماع الوطني في فرنسا على اعتبار أن الجزائر مصلحة قومية حيوية، وقد عبر عن هذا أحد الساسة الفرنسيين في منتصف الخمسينات حيث قال: (... إن مشكلة الجزائر ليست في صلبها مشكلة حزبية أو موضوعا سياسيا، يحتمل الخلاف و الانقسام حوله، وإنما هي مصلحة قومية حيوية وأي تدخل فيها إنما هو التدخل في شؤون فرنسا الداخلية، وأي حليف لفرنسا يأخذ بوجهة نظر مغايرة لهذه الحقيقة يصبح عدوا لنا، فالموقف لا يحتمل أن لا يكون لفرنسا حلفاء يناؤنها في هذه المشكلة ومن ليس معنا فهو علينا...)<sup>1</sup>.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجزائر كانت تمثل للفرنسيين، في منتصف الخمسينات البقية المتبقية من هيبة فرنسا كقوة استعمارية، أصبح يدب فيها الوهن و على الرغم من الدعم الذي حظيت به فرنسا من طرف أمريكا في مواجهة الثورة الجزائرية، إلا أنها كانت متخوفة من تنامي الطموحات الأمريكية، في السيطرة على المنطقة في حال خروجها منها، هذا ما سبب سوء التفاهم حول العديد من القضايا، التي كانت محور العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء هذه الفترة ومنها على سبيل المثال للحصر رفض أمريكا الإجراءات الفرنسية المتعلقة بسحب قوات الحلف الأطلسي من الجبهة الأوربية، ونقلهم إلى الجزائر<sup>2</sup>، بل وأصبحت أمريكا من خلال تصريحات بعض قادتها تظهر تمسكها بمبادئها التقليدية القاضي بمناوئة الاستعمار<sup>3</sup>.

والحق أن مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية للاستعمار، كانت تثير سخط الفرنسيين إذ أنهم كانوا يعتقدون أن نزوع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مناهضة الاستعمار الفرنسي، ليس سوى رغبة منها في أن تحل محلها في مستعمراتها، وقد تركز الجانب الأكبر من سخط الفرنسيين في هذا الصدد على وزير الخارجية جون. ف. دالاس، الذي أتهم من قبل الفرنسيين بالترويج للدعايات المناهضة للاستعمار، بغرض الاستهلاك المحلي في العالم العربي، وتثبيت المصالح البترولية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و كسب العناصر القومية في تلك المنطقة، الأمر الذي كان يعد من وجهة نظر

<sup>1</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، 151.

<sup>2</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ..., op.cit, p44.

<sup>3</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، 151.

الفرنسيين بمثابة خيانة كبرى من أمريكا لمصالح حلفاءها<sup>1</sup>، ومن هذا المنطلق فإن الحكومة الفرنسية كانت لها ردود فعل مستمرة وقوية، تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة واعتبرتها ضد الصداقة الأمريكية الفرنسية، ورأت السلطات الفرنسية أن العديد من الجهات الأمريكية، أصبحت تعمل ضد المصالح الفرنسية في الجزائر ووجهت أصابع الاتهام إلى اللجنة الأمريكية للنقابات الحرة، التي أصبحت تقدم دعم غير مشروط لتطوير النقابات الوطنية في المغرب العربي.

حسب الاستعلامات الفرنسية فإن القناصل الأمريكيان في البلدان المغاربية، أصبحوا في صلات شخصية مع قادة حزب الاستقلال بالمغرب وحزب الدستور في تونس ومع مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر، ويضاف إلى ذلك أن فرنسا أصبحت تشته في نشاط شركات المناجم و شركة ( ستندار أويل أوف نيوجرسي)<sup>2</sup>، وكوكاكولا وحتى البعثة البروتستانتية الأمريكية الموجودة في المغرب العربي، شاركت بمجهود كبير في إضعاف الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، لصالح إحلال الوجود الأمريكي محلها<sup>3</sup>.

ازدادت مشاعر السخط لدى الفرنسيين تجاه أمريكا، حدة بازدياد حدة المعارك في الجزائر، التي كانت تلقي دعما كبيرا من جانب جمال عبد الناصر، ففي شهر مارس عام 1956 وصلت العديد من التقارير إلى وزارة الخارجية الأمريكية من فرنسا، تشير إلى تزايد مشاعر السخط لدى الفرنسيين تجاه الإدارة الأمريكية، ومن بينها التقرير الذي أعده مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت ميرفي بعد زيارته لفرنسا في 3 مارس 1956، جاء فيه على الخصوص: (... بالرغم من أنني لم أقضي في باريس سوى ثلاثة أيام، إلا أنني تيقنت من وجود موقف فرنسي غريب يحاول أن يلقي بعبء المأزق الفرنسي في الجزائر على الولايات المتحدة الأمريكية....)<sup>4</sup>.

وفي تقرير آخر ورد إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مرسل من قبل سفير الولايات المتحدة في باريس، أكد ما جاء في تقرير روبرت ميرفي-السالف الذكر- حيث ورد في تقرير السفير الأمريكي: (... إن ثمة تصاعد للمشاعر المعادية لأمريكا هنا- بفرنسا- بسبب ما يتصوره الرأي العام الفرنسي عن

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 152.

<sup>2</sup> - اسمها الأصلي : (Standard Oil of Now Jersey)

<sup>3</sup> - هناك اتهامات أخرى وجهت للشركات البترولية الأمريكية، منها شركة، L ARAMCA، على أنها أصبحت تعمل لصالح الثورة للمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر:

-Pierre Melandri, La France et le jeu double des états unis, in jean pierre Rioux, op.cit, p434

<sup>4</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص، 152، وانظر أيضا:

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ...., op.cit, p54.

سياستنا في شمال إفريقيا، وان الأزمة الجزائرية هي المسئولة إلى حد بعيد عن هذا التفجير في مشاعر الفرنسيين، وكان ثمة اعتقاد بأننا نسعى إلى طرد الفرنسيين من شمال إفريقيا، وقد بدأ هذا الاعتقاد بالانتشار منذ السنوات الأولى الماضية، وقد أنتشر هذا الاعتقاد بصورة كبيرة الآن..<sup>1</sup>، فحسب هاربرت هوفر Herbert Hoover نائب كاتب الدولة الأمريكي للخارجية قال: (... في الحقيقة أن موجة العداء الفرنسي للسياسة الأمريكية، لم يكن وليد الأزمة الجزائرية ولكن يعود إلى فترة الثورة الفيتنامية وضعف مكانة فرنسا على المستوى الدولي...)<sup>2</sup>

لقد شرع الساسة الفرنسيون في توجيه الانتقادات للموقف الأمريكي من مصالحهم الاستعمارية، فعلى سبيل المثال كان أحد هؤلاء الساسة قد أعلن عن تشكيكه فيما تدعيه الولايات المتحدة، من قيم مثالية بصدد الظاهرة الاستعمارية حيث قال: (... إن دعم ثقتنا بنوايا الولايات المتحدة تفوق تخوفنا من روسيا، ونحن الآن في حاجة إلى تفهم النوايا الأمريكية أكثر من حاجتنا إلى معرفة نوايا الإتحاد السوفيتي، إن تمسك أمريكا ببعض القيم الهزيلة قد جعل من تصرفاتها مثارا للفوضى والجدل و الارتباك..)<sup>3</sup>، وضمن نفس القياس انتقد وزير الخارجية كريستيان بينو، في شهر فرنسا 1956 في تصريح له موقف الولايات المتحدة تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث عبر عن شكوكه في نوايا أمريكا في الجزائر وقال: (... لدينا انطبعا بأن هناك رغبة تراود قوى بعينها في ابتلاع ميراث فرنسا..)، وأضاف: (... بالرغم التحالف و بالرغم من كل التأكيدات إلا أنه لا توجد اليوم سياسة فرنسية و بريطانية وأمريكية حقيقية مشتركة...)<sup>4</sup>

وعليه فإن غموض تصريحات الأمريكان حسب الفرنسيين، لم تكن تأتي إلا بطرح تساؤلات وإستفهامات الفرنسيين وتغذي مشاعر الفرنسيين المعادية للأمريكان<sup>5</sup>، هكذا فقد شهدت سنوات عقد الخمسينات أزمة ثقة كبيرة بين فرنسا و الولايات المتحدة و قد نشأت هذه الأزمة إبان حرب فرنسا في الهند الصينية، وتعمقت مع اندلاع الثورة الجزائرية، ثم ازدادت عمقا إبان أزمة العدوان الثلاثي على مصر، فأثناء هذه الأزمات جميعا كان الفرنسيون يشعرون بأن حلفاءهم الأمريكيين، قد أداروا لهم الظهر في أكثر المواقف حرجا وبطبيعة الحال فقد أثرت الأزمة على العلاقات الأمريكية

<sup>1</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 153.

<sup>2</sup> - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p54

<sup>3</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 153.

<sup>4</sup> - نفسه، ص، 153، وانظر أيضا: عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 63.

<sup>5</sup> - Samya El machat, Les Etats –Unis et la guerre d Algérie ..., op.cit, p45.

الأوربية<sup>1</sup>، وأدى ذلك إلى ظهور داخل فرنسا عقب العدوان الثلاثي على مصر، اتجاهات قوية تدعو إلى خروج فرنسا من الحلف الأطلسي، حيث راح العديد من الساسة الفرنسيين ينتقدون الحلف الأطلسي بشدة، ويشككون في جدواه بالنسبة لمصالح فرنسا ففي ديسمبر 1957، وشن العديد من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، هجوما عنيفا على الحلف الأطلسي والإدارة الأمريكية حيث قال أحدهم: (... إن حلف الشمال الأطلسي لا يعدو أن يكون أداة للدفاع عن أمن الولايات المتحدة تحت توجيه أمريكي...)<sup>2</sup>، وانتقد عضو آخر الموقف الأمريكي إزاء السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث قال: (... إننا لا يمكن أن نقبل تحاذل حلفائنا عن مساعدتنا في تلك الأقاليم المشمولة بحماية الناتو، ولذا فإنه يجب علينا أن نعيد النظر في أمر عضويتنا في هذا الحلف، إذ أنه ليس من المعقول أن نكون حلفاء حول جبال الألب في الوقت الذي نتعادى في الجزائر...)<sup>3</sup>

ومرد هذه الانتقادات هو بقاء الولايات المتحدة متحفظة بشأن تصريحات قادتها حول المسألة الجزائرية، وهذا حتى لا تثير حفيظة أي طرف من أطراف النزاع، ففي عام 1955 رفضت كتابة الدولة الأمريكية للخارجية، السماح للقنصل الأمريكي بالجزائر من إدانة هجمات 20 أوت 1955، التي قادها الشهيد الرمز زيغود يوسف و هي الهجمات التي أوقعت العديد من القتل في صفوف الجيش الفرنسي وفي صفوف المستوطنين في مناطق الشمال القسنطيني بالمنطقة الثانية<sup>4</sup>، ونظرا لبداية تأثير هذه التصريحات على العلاقات الفرنسية الأمريكية، اضطرت الإدارة الأمريكية عن طريق سفيرها بفرنسا دوغلاس دايلون، تقديم تصريح علني ورسمي تثبت فيه دعمها ومساندتها لفرنسا في حربها في الجزائر، وتكذيب كل المزاعم التي تقول بأن أمريكا تسعى لاستخلافها في الجزائر<sup>5</sup>.

جاء هذا بعد توجيه فرنسا مراسلة إلى الحلف الأطلسي بشأن الجزائر، مما أدى بدايلون في إرسال برقية مهمة أبرز فيها أهمية الخطاب الفرنسي المعادي للأمريكان، وكان مضمونها يدور حول فكرة أن واشنطن تحاول تعويض فرنسا في شمال إفريقيا، ويضيف أنه في باريس هناك حديث عن تضحيات الفرنسيين من أجل محاربة الشيوعية العالمية، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لتحقيق

<sup>1</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 154.

<sup>2</sup> - نفسه، ص، 154.

<sup>3</sup> - نفسه، ص، 154..

<sup>4</sup> -

<sup>5</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 154.

مصالحها الخاصة و السيطرة على المنطقة، ففي نظر دايلون كان هذا سببا في تصاعد موجة الغضب الفرنسية المعادية للأمريكان، وهذا راجع إلى السياسة الأمريكية المنتهجة في شمال إفريقيا<sup>1</sup> واعتبر دايلون بان الموقف الفرنسي سيؤثر على الحلف الأطلسي بالسلب، وهو ما أشار إليه فانسان أوريول، الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية حيث دعا الأمريكان إلى كسر العقدة، وتساءل حول إمكانية فرنسا الاعتماد على التضامن الذي أقامه الحلف الأطلسي<sup>2</sup>، هذا ما جعل السفير دايلون ينصح إدارته على الضرورة القيام في الوقت الراهن بإصدار بيان رسمي مساند ومؤيد لفرنسا في سياستها الجزائرية، ففي نظره أن كل الفرنسيين أو معظمهم أصبحوا يعتقدون أن واشنطن ترغب في انسحاب فرنسا من شمال إفريقيا<sup>3</sup>.

إن سنة 1956 وما وقع فيها من أحداث، أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة تقييم سياستها من تجاه فرنسا، وفي هذه الأثناء جاء تصريحها العلني والغير المتردد في مساندة فرنسا، إن السياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية يمكن أن يلخصها التصريح التبريري للسفير دايلون في 20 مارس 1956، الذي أكد على المساندة الأمريكية الكاملة والغير مشروطة لفرنسا وتأكيد على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في رؤية استمرار الوجود الفرنسي بالجزائر<sup>4</sup>، هذا التصريح هو أول تصريح رسمي يصدر عن الإدارة الأمريكية، بشأن المسألة الجزائرية ويكشف الوجه الحقيقي للسياسة الأمريكية وأهدافها في شمال إفريقيا، والتي كانت مخفية في لغة دبلوماسية خبيثة .

أثار تصريح دايلون ضجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان له دعاية كبيرة في فرنسا حتى أصبح الفرنسيين مطمئنين من المساندة الأمريكية لهم، وقبل السفير دايلون الطرح الفرنسي القائل بأن الجزائر هي إقليم فرنسي، والأبعد من ذلك فإن دايلون سارع إلى الإفصاح للعالم بأن أمر الدفاع عن الجزائر، أصبح مضمون ومن مهام الحلف الأطلسي وكل أعضاء الحلف الأطلسي هم معنيون بقضية دعم فرنسا في الجزائر<sup>5</sup>.

استمرت الاتصالات بين الجزائريين والأمريكين بهدف كسب مساندتهم لإيجاد حل للقضية الجزائرية، وتواصلت تلك الاتصالات حتى عشية اندلاع الثورة الجزائرية<sup>6</sup>، ففي شهر ديسمبر

- Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et La guerre d Algérie ..., op.cit, p55.

-Ibid,p55.

-Ibid , p55.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 62.

<sup>2</sup> - نفس، ص، 62.

<sup>3</sup> - بخصوص هذه الاتصالات راجع الفصل الأول والثاني

1954، تمت مفاتحة السفير الأمريكي بالقاهرة جيفر سون كافري وكان الغرض من ذلك، توضيح جوانب المشكلة الجزائرية وتطورها عبر العقود، جاءت هذه المراسلة تحت عنوان ملاحظات قانونية حول المشكلة الجزائرية، وفي صيغة تحليلية لرد على ادعاءات فرنسا على سيادتها على التراب الجزائري<sup>1</sup>، لكن الملاحظ أن هذه الاتصالات واللقاءات لم تتم على نتائج لصالح القضية الجزائرية، وفي المقابل نجد أن الإدارة الأمريكية، قد انتهجت سياسة الكيل بمكيالين تجاه القضية الجزائرية، فتارة تثير حفيظة حليفها فرنسا سياسياً وتارة أخرى ترضيها عسكرياً بالدعم الحربي ضد الثورة ونتيجة لهذه السياسة ظلت جبهة التحرير الوطني، غاضبة على موقف إدارة الرئيس ايزنهاور تجاه القضية الجزائرية. ونلاحظ هذا الموقف الغاضب في مناسبتين على الأقل:

**المناسبة الأولى:** أثناء الحديث الصحفي للمجاهد كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق التنفيذي مع إذاعة كولومبيا شهر مايو 1958، عندما أجاب عن سؤال حول آماله في الإدارة الأمريكية، حيث أجاب كريم بلقاسم: (... بأن جبهة التحرير الوطني، تدرك بأن الحكومة الأمريكية ضمنت لفرنسا متطلبات أربع سنوات من الحرب، مثلما ضمنت دعمها لها في الأمم المتحدة....)، وأضاف كريم بلقاسم قائلاً: (... بأنه يتمنى من الولايات المتحدة الأمريكية، أن تصغي لنداءات شعوب شمال أفريقيا، بما يتناسب واجتماع مؤتمر طنجة...)<sup>2</sup>.

**أما المناسبة الثانية:** فقد جاءت في 5 أوت 1958، تزامناً مع أحداث المشرق العربي، حيث صرحت جبهة التحرير الوطني، وقتها بأن أمريكا، تتحمل مسؤولية خاصة على الخسائر الفادحة للجيش الجزائري على ميدان المعركة، ولتفسير ذلك أعلنت الجبهة بأن 80 بالمائة من خسائرها كانت بسبب أسلح أمريكية<sup>3</sup>، وفي المناسبة نفسها وجهت قيادة الثورة نقدها لمبدأ ايزنهاور ونددت بالتدخل الأمريكي في لبنان حيث صرحت: (... إن الشعب الجزائري يتحد مع الدول العربية التي تتعرض للعدوان الأجنبي....) ويواصل التصريح نقده للدول الغربية الامبريالية، بالربط بين اعتداء قناة السويس والتدخل الأمريكي في لبنان، وأثناء أزمة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 كان لجبهة التحرير الوطني، رد فعل عنيف وناقد للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، حيث اعتبرت الجبهة بأن الولايات الأمريكية، شريكة في العدوان، وفي هذا الصدد صرحت الجبهة: (... بأنه بدون أسلحة

<sup>1</sup> - المجاهد، العدد 14 يوم 15/12/1957، ص 03.

<sup>2</sup> - El Moudjahid, N°24, 29 Mai 1958, P468-469.

<sup>3</sup> - Mohamed Harbi, les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981, p206.

الحلف الأطلسي والدعم الدبلوماسي، فإنّ فرنسا لا يمكنها القيام باتخاذ مثل هذا القرار الخطير والجريء ضد مدنيين أبرياء.<sup>1</sup>

ومن غير المفاجئ أنه ابتداء من شهر فيفري 1958، نجد انه لم يكاد يظهر في جريدة المجاهد مقال دون نقده للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، حيث تطرقت جريدة المجاهد إلى الإعانة الغير المشروطة لفرنسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وجاء بهذا الخصوص: (... الغرب الذي فرنسا جزء لا يتجزء منه، كان بإمكانه أن يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها الشمال الإفريقية، وتبني حل عادل في الجزائر، غير أن الذي يحدث هو العكس تمامًا، حيث تستمر فرنسا في تبني موقف معادي للجزائر، وعليه فإنّ الغرب يتصرف كشريك بجرائمه مع الاستعمار الفرنسي وهذا بإمداده المعونة المالية والعسكرية والدبلوماسية لفرنسا..)<sup>2</sup>، ما حير قيادة الثورة الجزائرية، هو الموقف الأمريكي السليبي تجاه الثورة الجزائرية، حيث كانوا ينتظرون من الولايات المتحدة الأمريكية كونها مستعمرة سابقة فإنها ضد الاستعمار فطريًا، لكن بعد مضي عام من الكفاح المسلح فهم قادة الثورة، أنه رغم بعض الاختلافات الموجودة بين البلدان الغربية، فإنهم كلهم يتفقون على نفس المصالح والأهداف، وأنا الولايات المتحدة الأمريكية تتظاهر فقط بسياسة مضادة للاستعمار، وهذا من أجل إحباط التهديد الشيوعي فقط.<sup>3</sup>

وكانت خيبة الأمل كبيرة عند قيادة الثورة الجزائرية، عندما لم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات دولية أخرى، على مستوى الأمم المتحدة من إيجاد حل لقضيتهم وإعانتهم للتخلص من الاستعمار الفرنسي، بل حدث العكس إنّ الإدارة الأمريكية، رفضت حتى الاعتراف بممثلي الثورة الجزائرية، وفي المقابل نجدها تستمر في دعم ومساندة فرنسا من النواحي الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية ومنحها إعانات مالية واقتصادية ضخمة، أدت هذه السياسة المتبعة من قبل واشنطن بقيادة الثورة إلى الوصول إلى استنتاج مفاده أنه عند تجريد التصريحات التي يدلي بها صناع القرار الأمريكي ونقارنها مع المواقف الدبلوماسية الراهنة تجاه الثورة الجزائرية، نلاحظ أنه رغم الإدعاءات المعلنة في حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية، تهدى لحلفائها الأوروبيين الاستعماريين، ثقل تصويتها الفعال وتتغاضى عن مطالب شعوب المستعمرات.<sup>4</sup>

-El Moudjahid , « les responsabilités de l'occident » N° 18- fev, 15, 1958, p317- 318- \_1

- El Moudjahid , « les responsabilités de l'occident ... ,op.cit, p 322. \_2

-El Moudjahid, la politique internationale des blocs et la guerre d'Algérie, N° 18, Feb15 \_3

-El Moudjahid, les U.S.A devant le problème Algérienne N=18, feb, 15- 1958, P324 \_4

ولم تترك قيادة الثورة الفرصة تمر دون أن تشير إلى أن الإدارة الأمريكية، قد غضت الطرف عن استعمال فرنسا للمروحيات الأمريكية في حملة التهدئة في الجزائر، وضمن هذا الإطار رأى قادة الثورة أن نصف الجيش الفرنسي الذي يسير على أرض الجزائر، من أجل إبادتهم كان يستعمل أسلحة الحلف الأطلسي وقد أعتزف جورج ف. آلن نائب وزير الخارجية المكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهذه الحقيقة، حيث كان يؤمن بأنّ الفرنسيين بفضل استعاملهم لعتاد الحلف الأطلسي سيصلون إلى إيجاد حل ليبرالي للمسألة الجزائرية<sup>1</sup>.

من خلال تتبع تطور السياسة الأمريكية في الجزائر، منذ اندلاع الثورة والى غاية عام 1958 تاريخ عودة الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، يمكن الحكم على أن السياسة الأمريكية تميزت بتحيّزها ودعمها للسياسة الفرنسية، وتبين هذا بوضوح في توافقها مع المواقف الفرنسية داخل منظمة الحلف الأطلسي وهيئة الأمم المتحدة، واقتنعت أن تأثير الثورة الجزائرية سيكون له انعكاسات سلبية على مستقبل وحدة وتماسك الحلف الأطلسي، بسبب استمرار فرنسا في تسخير إمكانيات الحلف العسكرية في مواجهة الثورة، مما أضر بسمعة وصورة أمريكا على المستوى الدولي، في حين استطاعت الثورة توظيف تناقضات العلاقات الفرنسية الأمريكية لصالح تدويل القضية الجزائرية، واستعانت في ذلك بحليفها الطبيعي العالم العربي والإسلامي والكتلة الأفروآسيوية.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص 69

# الفصل الرابع:

الوجه الجديد لسياسة الدولية الامريكية نحو الثورة الجزائرية 1958-1962

\* - عناصر الفصل الرابع:

- 1- القضية الجزائرية تتصدى لفرنسا.
- 2- القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

شكلت عودت الجنرال ديغول إلى الحكم نقطة تحول حاسمة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، والمعروف عليه حساسيته المفرطة تجاه الطموحات الأمريكية، لذا فإنه لم يتأخر في توجيهه

سهامه نحوها بتقصيرها في تقديم الدعم الكافي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية، ومنذ الوهلة الأولى راح ديغول يعمل من اجل استعادت مكانة فرنسا الدولية الضائعة، مقتنعا أن المزايم الأمريكية حول التهديد الشيوعي للعالم الحر باتت غير مقبولة، أتاح له ذلك الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي حالت دون تخلص فرنسا من مشاكلها المستدامة، من هذه المنطلقات بدأ الجنرال ديغول في ترسيخ ركائز الجمهورية الفرنسية الخامسة، المتميزة عن الجمهوريات الفرنسية السابقة، أتجه نحو استعادت دور فرنسا داخل التحالف الغربي وفي العالم، وذلك من خلال تفعيل مشروع الوحدة الأوروبية وتزعمها، والسعي لاكتساب السلاح النووي والتخلص من الهيمنة الأمريكية، وكان عليه أيضا أن يتخلص من المسألة الجزائرية، التي نخرت جسد الدولة الفرنسية وكبريائها حاول في البداية تجريب سياسة سابقه، إلا انه اقتنع في الأخير بعدم جدواها واضطر على مضض الجلوس مع الجزائريين حول طاولة المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقيات الاستقلال التام للجزائر.

حدث هذا أثناء مرحلة الرئيس جون كنيدي، الذي خيب آمال قيادة الثورة عند وصوله إلى الرئاسة الأمريكية وعدم التزامه بتصريحاته المؤيدة لتسوية المسألة الجزائرية عام 1957، مما اثبت أن تلك التصريحات بالرغم من صداها القوي، إلا أنها لم تكن في واقع الأمر سوى نتاج تنافس حزبي عابر بين الجمهوريين والديمقراطيين، وهو الأمر الذي جعل قيادة الثورة تحسم مواقفها من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، والنتيجة أن الجزائر المستقلة اختارت النهج الاشتراكي في تسيير منظومة الحكم، هذه جملة من المواضيع التي سنتطرق إليها في هذا الفصل الأخير من البحث.

## 1- القضية الجزائرية تتصدى لفرنسا:

لقد أصبحت المسألة الجزائرية محل اهتمام كبير للإدارة الأمريكية، خصوصا بعد أن استطاعت جبهة التحرير الوطني إقناع الحكومة التونسية، بضرورة تأسيس قواعد خلفية للثورة الجزائرية فوق أراضيها، هذا مع تزايد الاشتباكات بين فرق جيش التحرير و الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية

التونسية ابتداء من صائفة عام 1957<sup>1</sup>، لذلك فإن الحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر منذ عام 1954، أصبحت حقيقة ملموسة في تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكل من تونس والمغرب الأقصى، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تدرك هذه الحقيقة، وتسارع إلى حماية أنظمة تعتبرها حليفة للغرب والرأسمالية، في حين كانت فرنسا تعتبر هذه الأنظمة عبارة عن قواعد خلفية للثورة الجزائرية وبالتالي فإنها تهدد وجودها في الجزائر، أمام هذا الوضع المشحون في المنطقة أبلغت الإدارة الأمريكية، كل الأطراف عن رغبتها في التدخل لحل المسألة الجزائرية<sup>2</sup>، وفي هذا الإطار علق جون ف. دالاس عن هذه الأحداث قائلاً: (... إن السياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر، ستجر كل المنطقة إلى حرب تشمل كل المغرب العربي بداية من تونس ثم المغرب الأقصى وليبيا وستجد فرنسا نفسها داخل حرب مع كل دول المغرب العربي، المدعمة من طرف مصر وباقي الدول العربية، ومعززة عسكرياً و مالياً من طرف الإتحاد السوفيتي...)<sup>3</sup>، وتضامنت الإدارة الأمريكية مع تونس، فقد أدرجت الساقية في إطار مواجهة الشرق مع الغرب ومكافحة الشيوعية.

واعتبرت الساقية بمثابة قناة سويس جديد خمسة عشر شهر بعد حدوثه، وقال فوستر دالاس في مكالمته هاتفية مع الرئيس إيزنهاور يوم 9 فيفري: (... إن قبلة مدينة مفتوحة يوم سوق أسبوعية، وتقتيل نساء وأطفال، هي قضية قدرة... وانه لا يرى حقيقة مآل كل ذلك بالنسبة إلينا، إن الفرنسيين اظهروا عجزهم في إدارة الوضع في شمال إفريقيا، ونحن بدأنا نرسم سبيلاً مع أناس من المغرب وتونس، راغبين أن يكونوا من جانب الغرب... إن الوضع أصبح غير مراقب من قبل الفرنسيين، فالعداء الجزائري اتسع إلى تونس، وإذا لم يوجد حل لهذا النزاع، فقد نخسر تونس، ليبيا، والمغرب وكل الدول الإسلامية وجنوب الإتحاد السوفيتي... )<sup>4</sup>، كانت مبادرة أمريكا في دعم الأنظمة العربية - مبدأ إيزنهاور -، التي تعتبرها حليفة للغرب الرأسمالي وعلى رأسها تونس برئاسة الحبيب بورقيبة، تجسد في تقديم الدعم العسكري لها والذي استفادت منه تونس ما بين شهري أكتوبر

1- لقد تلقى الجيش الفرنسي ضربات موجعة عديدة، من طرف فرق جيش التحرير الجزائري، ضد قواعد العسكرية الموجودة على الشريط الحدودي، المتاخم للأراضي التونسية، حيث استطاعت الكتيبة الثالثة لجيش التحرير الوطني يوم 20 أكتوبر 1957، بالقاعدة الشرقية تحت قيادة لعياشي حواسنية وعبد الوهاب صوالحية، من شن هجمات متلاحقة على ثلاث قواعد عسكرية فرنسية، وحطمتها نهائياً، وتم خلالها تحرير الجزائريين المحتجزين والتحق جميع أفراد الكتيبة، بالمنطقة الحدودية قرية ساقية سيدي يوسف، للمزيد من التفاصيل انظر:

- المنصف بن فرح، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، المغرب للنشر، تونس، 2002، ص، 22. وانظر أيضاً:

- Henri le mire, Histoire militaire de la guerre d Algérie, ed, Albin Michel, paris, 1982, p195

- Hartmut , la guerre d Algérie...., op.cit, p111.

- Irwin M. Wall, les Etats-Unis et la grande Bretagne..., op.cit, p308.

<sup>2</sup> - الهادي بكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، تر، احمد العايد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 52 وانظر

<sup>3</sup> -journal de geneve, L Amérique donne encore une chance a la France, le 12/02/1958.

أيضاً :

و نوفمبر عام 1957، وكان هدف أمريكا من دعمها العسكري لتونس هو تمكينها من تحقيق الاستقرار السياسي داخل تونس تحت حكم النظام البورقيبي وإثبات نيتها في ربط علاقات صداقة مع تونس، إن السياسة المعتمدة من طرف الرئيس بورقيبة والمعادية للاستعمار والمعسكر الشيوعي، هي التي جعلت تونس تشكل بالنسبة للإدارة الأمريكية موضوعا هاما لمصلحتها الخاصة، وآملا لمشاريع أمريكية مستقبلية في منطقة المغرب العربي<sup>1</sup>، وفي بلدان العالم الثالث حيث أصبحت تونس نموذجا لنجاح الرأسمالية، وقطبا لاجتذاب بقية الدول نحو التقدم منتهجة النظام الرأسمالي<sup>2</sup>.

ويضاف إلى ذلك الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا الشمالية ككل، من وجهة نظر الدفاع عن أوروبا<sup>3</sup>، أدى هذا الإجراء إلى رد فعل فرنسا عنيف على الإدارة الأمريكية، حيث استنكرت الدعم الأمريكي لتونس، على اعتبار أن تونس فتحت قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري فوق أرضها للقيام بعمليات عسكرية ضدها، وهذا ما دفعها في الوقت نفسه إلى مطالبة الحكومة الأمريكية بالإجابة على استفساراتها، وطلبت توضيحات حول قضية المساعدات العسكرية الموجهة إلى تونس.

إن خطورة الأوضاع في شمال إفريقيا خصوصا بعد تأزم العلاقات الفرنسية التونسية، عقب التطورات الحاصلة على الحدود الجزائرية التونسية وارتباطاته مع المسألة الجزائرية، دفعت الحكومة الفرنسية إلى الاعتداء على السيادة التونسية، بضرب أراضيها حيث تعرضت قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية، إلى هجوم جوي عنيف من طرف سلاح الجو الفرنسي، ومن نتائجه المباشرة سقوط العديد من الشهداء الأبرياء<sup>4</sup>، حسب التقارير الأمريكية فأن عملية العدوان على قرية الساقية، لم تكن خطأ عسكري اقترفته السلطات الفرنسية، وإنما كانت حكومة فيليكس غايار على علم مسبق بذلك وكان العدوان مرخصة من طرف إدارة روبر لاكوست الحاكم العام للجزائر، وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي جاك شبان دولماس Jacques chaban delmas ومن

طرف مجلس الوزراء الفرنسي<sup>5</sup>.

العدوان الفرنسي على الساقية وضع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في وضع حرج فتونس تعتبر بالنسبة للجيش الفرنسي قاعدة إستراتيجية في تطويق ومراقبة نشاط جيش التحرير الوطني، وقيادة

<sup>1</sup> - معمر العايب، حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958، وبداية الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي، حولية المؤرخ، العدد، 4/3، السنة 2005.

<sup>2</sup> - حول دور بورقيبة في مواجهة مشروع عبد الناصر الوجودي انظر:

- Georges Lamy Pereire, Les américains considèrent Bourguiba comme le contrepoids de Nasser, le combat, 15/02/1958.

<sup>3</sup> - لمياء بورقيوة، العلاقات الجزائرية التونسية، 1954-1962، أطروحة دكتوراه، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة وهران، 2006، ص 243.

<sup>4</sup> - حول حجم الخسائر وعدد ضحايا هذه المجزرة راجع: المنصف بن فوج، المرجع السابق، ص 395.

<sup>5</sup> - Irwin M. Wall, les Etats-Unis et la grande Bretagne..., op.cit, p308.

الثورة الجزائرية لا تريد أن تصبح تونس جزء من الإستراتيجية العسكرية الفرنسية، لمحاصرتهم، لذلك لم يكن بورقيبة قادرا على اتخاذ موقف الحياد وهو يشعر أن تحقيق التحرير الشامل لتونس وتحقيق السيادة أصبح مرتبطا بتطور الحرب في الجزائر، وهذا ما جعله يعلن مباشرة بعد وقوع العدوان على بداية المطالبة ببداية تصفية القواعد العسكرية الفرنسية في تونس، والمطالبة بالإخلاء التام للأقاليم التونسية من القواعد الفرنسية دون استثناء.

ونتيجة لهذا العدوان اصدر بورقيبة قرار بغلق خمسة مكاتب قنصلية، و طرد المزارعين الفرنسيين في الأراضي المجاورة للحدود الجزائرية، وقرر رفع عريضة احتجاج لمجلس الأمن لاستنكار هذا الهجوم، وطلب من واشنطن أن تقف إلى جانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر، إذ قال مستشار الرئيس إيزنهاور لشؤون إفريقيا الشمالية روبرت مورفي: (...إن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية...)<sup>1</sup>.

فالاكتفاء الفرنسي على السيادة الترابية التونسية جعل الإدارة الأمريكية تدرك مدى ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، بل وعجزها في إيجاد حلول سلمية لها من خلال اعتمادها على القوة العسكرية من جهة وسياسة الكرسي الشاغر في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة ثانية، هذا التطور الخطير في العلاقات التونسية الفرنسية، دفع الحكومة التونسية إلى المطالبة بردع الخطر الفرنسي، من خلال تدخل الأمم المتحدة في حل المشكل الحدودي، وهو ما سمح مرة أخرى للإدارة الأمريكية من عرض وساطتها لحل الخلاف التونسي- الفرنسي، في إطار ما عرف بمهمة (المسامي الحميدة)، والذي أعلن عنه رسميا المكلف بقضايا الشرق الأوسط، ريتشارد جيمس هذه الوساطة قبل بها الرئيس التونسي بورقيبة وبالتالي تخلى عن فكرة تدويل المشكل الحدودي<sup>2</sup>، إن مهمة المسامي الحميدة كانت تعني رسميا الأزمة الفرنسية-التونسية والمتعلقة بخرق الحدود، دون إثارة المشكلة الجزائرية أي حافظت لفرنسا على حقوقها في متابعة وملاحقة المجاهدين بالأراضي التونسية، دون تدويل الأزمة حتى لا تكون هناك فرصة لتدويل المسألة الجزائرية، ولم يعجل العدوان الفرنسي على القرية الحدودية تدويل المسألة فحسب، بل عكس كل التوقعات ساهم في إظهار الخلاف الفرنسي الأمريكي إلى العلن، وكان العدوان أيضا حافزا للإدارة الأمريكية للتدخل كطرف هام في أزمة شمال إفريقيا.

<sup>1</sup> - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 244.

<sup>2</sup> - Hartmut , la guerre d Algérie....,op.cit,p112.

إن الدور الجديد للإدارة الأمريكية أصبح ظاهراً منذ أن عرضت إدارة الرئيس إيزنهاور مساعيها الحميدة رفقت بريطانيا لحل الخلاف الفرنسي التونسي، بتاريخ 17 فيفري 1958 - و هو تاريخ الإعلان عن المساعي الحميدة-، كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا، على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز، في عدده الصادر 18 فيفري 1958، حيث كتبت تقول: (...لم يهدف العدوان الفرنسي على القرية الحدودية إلى ملاحقة فرق جيش التحرير الجزائري، داخل التراب التونسي أو معاقبة الحكومة التونسية على تعاطفها مع الثورة الجزائرية، بقدر ما أرادوا التعبير عن عدم رضاهم على السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا والعلاقات الأمريكية التونسية المشبوهة في نظر الفرنسيين...)<sup>1</sup>.

إن سبب هذا الخلاف في واقع الأمر يعود إلى شهر نوفمبر 1957، عندما انسحب الوفد الفرنسي من مؤتمر الحلف الأطلسي، وهذا احتجاجاً على التصرف الأمريكي البريطاني، بعد تسليمهم شحنة من الأسلحة إلى تونس، حيث رأى الفرنسيون أن هذه الأسلحة ستصبح في متناول الثوار الجزائريين المتواجدين فوق التراب التونسي، وعليه نلاحظ أن أي تسوية للنزاع الفرنسي - التونسي كان عليها أن تأخذ المسألة الجزائرية بعين الاعتبار، بعبارات أخرى أصبحت الإدارة الأمريكية، لأول مرة متورطة بشكل مباشرة في الحرب الجزائرية، لقد وضع الرئيس بورقيبة أسباب العدوان الفرنسي على القرية الحدودية في منظوره الخاص، في استجواب له مع مراسل جريدة لوموند الفرنسية حيث قال: (... للتوصل إلى حل للمسألة من جذوره علينا أن نتناول بالبحث المسألة الجزائرية...)<sup>2</sup>.

إن التخوفات التي أصبحت تثيرها الإدارة الأمريكية حول تدهور الوضع في الجزائر دلت على تحول جديد في سياستها تجاه المسألة الجزائرية، ففي تصريح (لواتر ليمان) قال: (...إن الأحداث في شمال إفريقيا كانت تخص الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأن الأسلحة أمريكية قد استعملت في العدوان الفرنسي على الساقية، ولكن لأن شمال إفريقيا الذي يحتل أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح تحت تهديد امتداد الحرب الجزائرية، و عليه فإنه يصبح من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية، أن لا تتدخل (...))، ثم واصل حديثه حيث قال: (...).

<sup>1</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 106.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 109.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها من جهة أن تزود الحكومة الفرنسية بالأسلحة و العملة الصعبة، ومن جهة أخرى تزعم أن الحرب في شمال إفريقيا لا تهمها...<sup>1</sup>.

أ- دعم أمريكا لمشروع اتحاد فيدرالي مغاربي مرتبط مع فرنسا :

لقد اعتبر تاريخ 8 فيفري 1958، نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا وبالتالي كانت ذات دلالة لتحول هام في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، رغم الإدعاء الرسمي بأن الحرب الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية، لم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية أن لا تتدخل في شأن المسألة الجزائرية، بعد أن أصبحت تونس و المغرب الأقصى مهددين بامتداد الحرب إليهما<sup>2</sup>، فتح العدوان الفرنسي على الساقية المجال واسعا، لواشنطن للتدخل المباشر في حرب الجزائر، وفي هذا الإطار صرح جون ف. دالاس قائلاً: (... إن واشنطن سوف تبلغ باريس بأن الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تفعل كل ما تستطيع من أجل المحافظة على شمال إفريقيا من أجل أمن الغرب...)<sup>3</sup>.

ففي المرحلة الأولى من سياستها في المنطقة كانت واشنطن تأمل لعب دور هام في حل القضية الجزائرية، حسب ما اقترحه الرئيس بورقيبة وهو إقناع فرنسا أن تستجيب لوقف إطلاق النار في الجزائر، وفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، في إطار مؤتمر دولي تحضره كل من تونس، المغرب، ليبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، هدفه منح الاستقلال الداخلي للجزائر، وفي حالة رفض فرنسا، فإن أمريكا ستوقف الدعم عن فرنسا في دور هيئة الأمم المتحدة، عند احتجاج تونس عن سياستها، كما ستبني أمريكا سياسة نشطة من أجل الدعم الاقتصادي والعسكري لكل من تونس والمغرب، وهذا في نظر بورقيبة سيعرض المصالح الفرنسية للخطر، في المنطقة جراء التأثير الأمريكي<sup>4</sup>، وضمن هذه الرؤية شرح الرئيس الحبيب بورقيبة لمخاوره روبرت مورفي قائلاً: (... إنني لست محايداً في هذا الصراع، لأن وقوفي إلى جانب الثورة الجزائرية سيجعلها دائماً قريبة من الغرب وأما فيما يتعلق بوجود الجيش الفرنسي بتونس، فإنني أطلب بانسحابه بلا شروط وفي أقرب وقت ممكن...)، وبعد اللقاء الذي جمع بورقيبة بمبعوث الإدارة الأمريكية روبرت مورفي، بعث هذا الأخير برأيه إلى واشنطن حيث يرى: (... بأن تقبل فرنسا بسحب قواتها من تونس ما عدا بنزرت، لأن تواجد القوات

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 109.

<sup>2</sup> - نفسه، ص، 106.

<sup>3</sup> - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 244.

<sup>4</sup> - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 245.

الفرنسية على التراب التونسي، لا يتماشى وسيادة هذه الأخيرة وفرنسا لا تستطيع أن تحافظ على قاعدة بنزرت البحرية، إلا إذا سحبت قواتها من بقية التراب التونسي...<sup>1</sup>.

وتبعاً لنفس الجهود وجه الرئيس الحبيب بورقيبة خطاباً إلى الرئيس إيزنهاور<sup>2</sup>، نشرت فحواه جريدة نيوزويك جاء فيه بالخصوص: (... أنا مع الغرب و لن أقبل أبداً بإعانة من جمال عبد الناصر أو من الإتحاد السوفيتي، ولكنني لن أضمن لكم ما يمكن أن يفعله الشعب التونسي، إذا ما ازداد الوضع تآزماً ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية، وسائر بلدان العالم الاستجابة لمطالبتي العاجلة في خصوص تقديم الإعانة الاقتصادية لتونس وإنهاء حرب الجزائرية...)<sup>3</sup>.

في خضم هذا الأحداث بدأت تتحرك الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية واقترحتا على فرنسا وتونس وساطة بقيادة أمريكية وبريطانية، وقد ضبطت الحكومة الفرنسية منذ البداية مهمة الوساطة الأمريكية البريطانية في ثلاث نقاط أساسية :

- وضعية الجنود الفرنسيين بتونس.

- مراقبة الحدود الفرنسية التونسية.

- استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي-التونسي وخاصة فيما يتعلق بالجيوش الفرنسية

الموجودة على التراب التونسي

كانت تعني مهمة المساعي الحميدة بالنسبة لفرنسا، هو الاحتفاظ بجيوشها في بنزرت وعودة العلاقات بين تونس وفرنسا وأما في رأي الحبيب بورقيبة، فلا بد أن تتسع مهمة المساعي الحميدة لتشمل المسألة الجزائرية<sup>4</sup>، لقد كانت الإدارة الأمريكية على علم بعمق الخلاف الفرنسي-التونسي لذلك رأت أن الخلاف يمكن تسويته في إطار إقليمي واسع وذلك بإنشاء أحلاف إقليمية، من خلال إقامة حلف متوسطي، تترجمه الولايات المتحدة الأمريكية -توسيعاً لنفوذها في المنطقة-، ويضم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وتركيا وتونس والمغرب والجزائر مندجحة بشراكة فرنسية مغاربية، عرض المشروع على رئيس الحكومة الفرنسية فيليكس غايار، الذي رآه مناسباً ويسمح حسب اعتقاده بأن تقبل جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، بسياسة جديدة وقد اعتقد الوزير الفرنسي أن المشكل الجزائري،

<sup>1</sup> - Irwin M.Wall, les Etats-Unis et la grande Bretagne..., op.cit, p309.

<sup>3</sup> - حول دور الرئيس بورقيبة بالنسبة للقضية الجزائرية يمكن الرجوع إلى:

<sup>2</sup> -Anthony Nutting, Le Role de Bourguiba, Now- York Herald Tribune, 19 Février 1958.

<sup>3</sup> - المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 212.

<sup>4</sup> - المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 193.

يمكن أن يحل بأقل حساسية إذا ما عولج في إطار أوسع، ضمن المشاكل الأخرى للغرب في منطقة البحر المتوسط.

ونتيجة لموقف ف.غايار من المشروع الأمريكي، ازداد وضع الوزير الفرنسي حرجا عندما أتهمه بعض النواب في المجلس الوطني الفرنسي، بالضعف أمام المناورات الأمريكية والإنجليزية من أجل تدويل الصراع الجزائري، وهذا ما عجل بسقوط حكومته يوم 15 أبريل 1958، من قبل المجلس عقب نقاش حاد أنهى عمل أصحاب المساعي الحميدة<sup>1</sup>، وعجل بانقلاب المتطرفين اليمينيين في باريس، وكانت أحداث 13 مايو 1958 نتيجة مباشرة للعدوان الفرنسي على الساقية والتدخل الأمريكي في معالجة المسألة الجزائرية<sup>2</sup>

إن التدخل الغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، في الحرب الجزائرية قد انطلق من الحدود الجزائرية التونسية وخصوصا عند عرض وساطتها لحل أزمة الخلاف الفرنسي - التونسي، ثم انتقلت رويدا وبثبات إلى معالجة جوهر المسألة الجزائرية، بما أنها كانت مجبرة على تحمل أكثر مسؤولية النزاع الفرنسي - الجزائري، خصوصا عندما أصبح العالم بأسره قلق بشأن وضع الجزائر، و تزايد عدد البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقيامها بهجوم دبلوماسي ضد فرنسا وحلفائها الغربيين.

فالإدارة الأمريكية لم يكن بوسعها أن تتجنب التورط في النزاع، وقد عبرت عن قلقها حول الوضع في شمال إفريقيا، وهذا ما يدعوا إلى تصديق الرأي القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية، عكس التصريحات المعلنة المؤيدة لفرنسا، كان لها مصلحة راسخة في إنهاء الحرب الجزائرية بطريقة مرضية<sup>3</sup>، هذا ما دفعها إلى مراجعة سياستها تجاه المسألة الجزائرية، ففي شهر جانفي 1958 استقبل موظفون سامون في كتابة الدولة الأمريكية، وفدا رسميا عن جبهة التحرير الوطني وكان ذلك لأول مرة منذ تدويل المسألة الجزائرية عام 1955.

وفي نفس السياق تلقى السفراء الأمريكيون في العديد من الدول أمرا من حكومتهم، يخول لهم الدخول في اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، وهذا يدل أن الإدارة الأمريكية أدركت أن مزاعم حليفتها فرنسا في القضاء على الثورة و استرجاع الأمن داخل الجزائر، مجرد أكذوبة وبالتالي

<sup>1</sup> - حول فشل مهمة المساعي الحميدة لحل الخلاف التونسي الفرنسي انظر:

-Henri pierre, washtngton double échec de la politique de conciliation américaine, le monde, 13/02/1958.

<sup>2</sup> - المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 213. وأيضا، الهادي بكوش، المرجع السابق، ص، 52، 56.

-اضطر وزير الخارجية الأمريكي ج.ف.دالاس عقب هذه الأحداث إلى تقديم تصريح أزاح فيه مخاوف فرنسا من أن تحل أمريكا محلها في إفريقيا الشمالية حول الموضوع راجع:

-Le petite Matin -Tunisie, Dalles : Les U.S.A Ne veulent pas prendre la place de France en Afrique, 16/04/1958.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 109.

لابد من محاولة كسب ممثلي الشعب الجزائري قبل الوصول إلى الاستقلال، حتى لا تسقط الجزائر في كنف الشيوعية، و تصبح بالتالي خطر يهدد مصالحها في منطقة المغرب العربي .

تبين التصريحات المتعاقبة لسانسة الأمريكان، بأنهم كانوا يميلون إلى دعم تكتل جهوي شمال إفريقي، يعادل ذلك الذي بدأ يظهر في أوروبا من اتحادات وفدراليات قومية، بدلا من خيار الاستقلال التام الذي كانت تنادي به الثورة الجزائرية، حيث نجد مثلا ذلك في تصريح لنائب وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية **جايمس.ك.بنفيلد**، حيث ذكر انه يفكر في صيغة تشبه فيدرالية شمال إفريقيا أو المغرب الكبير، بما يتناسب والقرارات التي صدرت عن مؤتمر طنجة 1958<sup>1</sup>

في ظل اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين وظهور العالم الثالث كتكتل جديد، قررت الولايات المتحدة الدخول في لعبة سياسية جديدة تجاه المسألة الجزائرية، التي أصبحت تشغل بال واشنطن وجاءت هذه السياسة كنتيجة لمعارضة ديغول للمشاريع والمخططات الأمريكية في المنطقة، حيث أصبحت الإدارة الأمريكية تستعمل نفوذ أصدقائها التونسيون لضغط على جبهة التحرير الوطني لرضوخ إلى توجيهاتها.

إن هذه السياسة الجديدة جاءت كنتيجة توصيات تقرير مجلس الأمن القومي المؤرخ في شهر نوفمبر 1959<sup>2</sup> - سبقت الإشارة إليه -، والذي اقترح على الإدارة الأمريكية: (... أن تشجع عبر قنوات ملائمة محادثات بين المجاهدين والحكومة الفرنسية من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، وإيجاد قوة ثالثة تلعب دور مشابه ومساهم في حل المسألة الجزائرية، و يتمثل الطرف الثالث بكل وضوح في الجمهورية التونسية ورئيسها الحبيب بورقيبة...)<sup>3</sup>.

الجدير بالذكر أن الرئيس بورقيبة قد أيد في 15 أكتوبر 1960، المقترحات الخاصة بإنشاء اتحاد بين تونس والجزائر كطريق يمكن من إنقاذ الموقف ولتجنب الحرب الباردة في شمال إفريقيا، وحدّر بورقيبة الولايات المتحدة والدول الغربية، من التأخر في التحرك سيقود الثوار إلى نقطة لا رجوع بعدها في

<sup>1</sup> - انعقد المؤتمر ما بين 27 و30 ابريل 1958 بمدينة طنجة المغربية وحضرته الأحزاب المغاربية الثلاث. فمثل تونس حزب الدستور الجديد، ومثل المغرب الأقصى حزب الاستقلال ومثل الجزائر جبهة التحرير الوطني وصدرت عنه ثلاث قرارات تاريخية هامة تمثلت :

- قرار حول الثورة الجزائرية

- قرار حول تصفية القواعد العسكرية الأجنبية من المغرب العربي

- قرار حول إنشاء اتحاد فيدرالي للمغرب العربي

للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر انظر: معمر العايب مؤتمر طنجة 1958 رسالة الماحستير، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001

<sup>2</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص 128.

<sup>3</sup> - Jean Maurice Herman, pour les Besoins de leur politique arabe, les américains present la France de prendre contact avec le F.L.N, Libération -France-, 19/04/1958.

مفاوضتهم مع الكتلة السوفيتية، وأضاف أن احتمال التدخل الشيوعي قريب جدا وأن الغرب يخاطر بخسارة الثقة الأدبية فيه<sup>1</sup>.

لكن فيما يبدو أن هذه السياسة قد جاءت متأخرة لأن بورقيبة فقد ثقة جبهة التحرير الوطني، في مشاريعه وانحيازه بشكل مطلق للغرب وللإدارة الأمريكية بشكل خاص، إن مواقف بورقيبة من المسألة الجزائرية ومحاولته تجسيد الدور الناطق باسمها مما أدى بقيادة الثورة الجزائرية، إلى اعتباره كدمية للاستعمار الفرنسي والامبريالية الأمريكية، وفي هذا الإطار اشتكى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، السيد يوسف بن خدة أثناء زيارته لصين لمضيفيه الصينيون من الميولات الغربية لرئيس بورقيبة وموقفه المعادي للوطنيين الجزائريين حيث قال: (... إننا نعتقد أن بورقيبة هو تحت ضغط الإدارة الأمريكية لكي يجعلنا نقبل الحكم الذاتي، في حين نحن ننادي بالاستقلال التام..)<sup>2</sup>.

#### ب- رغبة ديغول في التخلص من الهيمنة الأمريكية:

إن الوضع الفرنسي الداخلي المتأزم، كان وراء وصول الجنرال شارل ديغول إلى سدة الحكم<sup>3</sup> في فرنسا، بعد الحركة الانقلابية التي قادها الجنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر، بقيادة الجنرال "جاك ماسو" في 13 مايو 1958، عقب مظاهرات قامت بها جماهير المستعمرين في الجزائر، الذين تملكهم الغضب والخوف من أن تتحل عنهم الحكومة الفرنسية، ومشوا في مدينة الجزائر منادين بأن يتولى الجيش الحكم هاتفين بحياة الجنرال ديغول<sup>4</sup>، فأغلب المتبعين لتطورات السياسة الفرنسية خلال هذه الفترة، كانوا يتوقعون عودة الجنرال ديغول إلى الحكم، ففي مقال نشره، "موريس دوفيرجيه" في جريدة لومند le monde بعنوان متى؟ جاء فيه مايلي: (... بعد حديث مع مانديس فرانس وفرونسوا ميتينان، لم يعد المهم أن نعرف ما إذا كان ديغول سيعود إلى الحكم ام لا؟ لكن المهم أن نعرف في أي وقت وبأي شرط يعود..)<sup>5</sup>، وتتضح رغبة الفرنسيين في عودة ديغول بشكل جلي فيما كانت تكتبه مجلة أسبري ذات الميول الاستعمارية مناشدة بصراحة اللجوء إلى الجنرال ديغول<sup>6</sup>.

وعن ظرف عودته إلى الحكم كتب ديغول في مذكرته قائلا: (... في شهر ماي 1958 أي عشية تمزق الأمة الفاجع، وأمام اضمحلال نظام مسئول مبدئيا عن الوضع الراهن فقد اضطر ديغول

<sup>1</sup> - محمد حسنين، المصدر السابق، ص 514

<sup>2</sup> - Mohamed Harbi, les archives..., op. cit, p 522.

<sup>3</sup> - Bernard droz et evelgne lever, histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 éditions, seuil, paris 1982p180

<sup>4</sup> - Pouil gerin, l'Algérie du 13 mai , ed, Gallimard, 1958,p 230

<sup>5</sup> - جان لاكتور، ديغول، ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار لنشر بيروت 1969 ص 143-144

<sup>6</sup> - نفسه، ص، 144

إلى تسلم زمام مصير البلاد، بعد أن بلغ حينه الأفاق وإنما كان مجردا من أي وسيلة باستثناء شرعيته...<sup>1</sup>، أمام هذا الوضع المتدهور استلم ديغول مقاليد الحكم في فرنسا، وراح يعمل منذ البداية على إعادة المنظومة السياسية الفرنسية وذلك بإعلانه عن استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة، وهذا مباشرة بعد قيامه بجولة إلى المستعمرات الفرنسية الإفريقية<sup>2</sup>.

وعرض عليها الاستقلال إما عن طريق اقتراع للدستور الذي سي طرح في 28 سبتمبر 1958، أو في أي وقت تشاء بعد الانضمام إلى المجموعة الفرنسية الإفريقية، لكن الجزائر لم تحظى بهذا الخيار، وإنما قررت أن تشترك في الاستفتاء، فالحكومة الفرنسية عندما قررت إجراء استفتاء جعلته يدور في الأقاليم الإفريقية، الداخلة في الاتحاد الفرنسي حول السؤال التالي: (هل تريد البقاء في الاتحاد؟ أم تريد الاستقلال؟) أما في الجزائر فكان السؤال الموجه هو النفس السؤال الموجه في الأقاليم الفرنسية وهو: "هل توافق على الدستور أم لا؟".

من خلال هذا الاستفتاء يفهم أن ديغول أراد أن يقول للعالم أنه لا توجد حرب في الجزائر وإنما هي مطاردة لأناس خارجين عن القانون وأن الجزائر، هي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي<sup>3</sup>، فمنذ وصوله إلى الحكم وجه ديغول مجهوده لإيجاد الحل للمشكلة الجزائرية، التي اعتبرها بمثابة الشوكة المغروسة في الجسد الفرنسي والتي أصبحت تؤثر على كل الجسم، وفي رأيه أن الأزمة الجزائرية، هي التي أصبحت تمنع فرنسا من أخذ مكانتها الحقيقية في العالم، لذا فإن ديغول قرر أن لا يقع في تكرار الأخطاء السابقة وتضيع الوقت والقوة والأموال التي كانت تهدر في الجزائر<sup>4</sup>.

أن رجوع ديغول إلى الحكم أحدث تحولا كبيرا في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية، وارتبطت هذه السياسة الديغولية بهدف رئيسي يتمثل في السعي إلى استعادة الأجماد الفرنسية العليا، إذا كان يصر دائما على التأكيد على عراقية بلاده وعظمتها، كما كان يؤكد دوما على أنه بإمكان الفرنسيين العودة إلى سابق مجدهم<sup>5</sup>، ويرى أن عودت فرنسا لمكانتها الدولية اللاتئة كدولة عظمى وعريقة، يمكن أن يتحقق من خلال تزعمها لأوروبا الغربية المتحدة وقد كانت فكرته عن وحدة غرب أوروبا، تستقيم مع فكرته عن استعادة فرنسا لعظمتها عن طريق تزعمها لهذه الوحدة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - شارل ديغول، مذكرات الأمل، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، لبنان، 1971 ص 51

<sup>2</sup> - Leon Noele, De gaulle et les débuts de la V république (1958-1965), collection, espoir paris 1976

<sup>3</sup> - أزغيد محمد لحسن، مرجع السابق، ص 110

<sup>4</sup> - Melandri, la boîte à chagrin, in la guerre d'Algérie et les français..., op.cit p369-381.

<sup>5</sup> - ليلي مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 196.

<sup>6</sup> - بطرس غالي، الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة، مجلة السياسة الدولية، العدد 04، أبريل، 1966، ص 50-51

يرى أن تنفيذ هذه السياسة لا يكون ممكناً إلا من خلال إبعاد الانجلوسكسون، عن التدخل في شؤون هذه أوروبا الغربية، لذلك كان ديغول يرفع شعار **أوروبا للأوروبيين**، ولذلك أيضاً كان ديغول دائم الانتقاد للحلف الأطلسي، والذي كان يعتبره وسيلة أمريكية لإخضاع أوروبا لإدارة "الانجلوسكسون"، ومن هنا فقد وجه جانب كبير من انتقاداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث كان يقول عن الولايات المتحدة الأمريكية، بأن سياستها تخفي مطامعها خلف عبارة المجموعة الأطلسية، وذلك بهدف إذابة الكيان الأوروبي وإخضاع الأوروبيين لإرادتها، وعليه جاءت سياسة فرنسا الخارجية في عهد ديغول في عمومها، سياسية استقلالية مرتبطة بالمصلحة القومية وغير مكتثرة باعتباريات التحالف الأطلسي، حيث كان ديغول يرى في هذا الصدد كما ورد في أحد خطاباته: (... إن فرنسا لأنها فرنسا يجب أن تكون لها سياستها العالمية، التي يكون لها بمقتضاها موقفاً ذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء....)<sup>1</sup>، ونتيجة لذلك فقد جاءت قرارات ديغول كلها وعلى مختلف المحاور السياسية والعسكرية والاقتصادية والإيديولوجية، مرتبطة بالمصلحة القومية والمعنة في الاعتراف بالذات الفرنسية، ورافضة للهيمنة الأمريكية على شؤون التحالف الغربي و متحدية لهذه الهيمنة.

وبخصوص ما يتعلق بموضوع الحلف الأطلسي، مباشرة بعد وصوله إلى الحكم في 19 سبتمبر 1958 أسرع ديغول إلى تقديم مذكرتين لحكومي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، طالبا من الدولتين بتعديل هيكل الحلف الأطلسي وجهازه العسكري، بحيث تصبح القيادة فيه لمجلس ثلاثي مكون من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، و دعا ديغول إلى أن يكون هناك نوع من التشاور فيما بين أعضاء التحالف الأطلسي عموماً، وأعضاء القيادة الثلاثية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا الدولية، سواء تلك التي تتعلق بمنطقة الشمال الأطلسي أو التي تتعلق بأي منطقة أخرى من مناطق العالم.<sup>2</sup>

الملاحظ أن مذكرة ديغول هذه لم تلقى أي قبول أو اهتمام من جانب حليفتي فرنسا الكبيرتين، الأمر الذي أثار غضب الرئيس الفرنسي، وجعله أكثر إصراراً في المضي قدماً في انتهاج سياسته الاستقلالية، فرد على الرفض الأمريكي والبريطاني على مذكرته بإعلانه في مارس 1959، عن اتخاذه لعدد من القرارات استهدفت تخفيض مساهمة فرنسا العسكرية في الحلف الأطلسي من

<sup>1</sup> - إسماعيل صبري، قضايا دولية معاصرة، مؤسسة الصباح، الكويت 1980

<sup>2</sup> - شارل ديغول، مذكرات الأمل، ... المصدر السابق، ص، 224-225

ناحية، وتقليص تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، ونصت قرارات ديغول على ما يلي:

- سحب الأسطول الفرنسي الموجود في البحر الأبيض المتوسط من قيادة الحلف الشمال الأطلسي .

- عدم السماح للقوات الأمريكية بالاحتفاظ بالقنابل الذرية على الأراضي الفرنسية.

- رفض إنشاء أي قواعد أو منصات أمريكية لإطلاق الصواريخ فوق الإقليم الفرنسي

- إعادة العديد من وحدات الدفاع الجوي إلى القيادة الفرنسية.

- رفض التخلي عن الوحدات العسكرية الفرنسية، العائدة آنذاك من شمال إفريقيا للحلف

الأطلسي، على الرغم من تعهد الفرنسيين المسبق بإعادة هذه الوحدات إلى الحلف.

محمل القول في شأن قرارات ديغول هذه، أنها قد أدت إلى تقليص مساهمة فرنسا العسكرية في

الحلف الأطلسي إلى حد كبير، ذلك فضلا على أنها قيدت حركة القوات الأمريكية المتواجدة على

الأراضي الفرنسية، الأمر الذي اثر سلبا على العلاقات الفرنسية الأمريكية، ولم تفلح جهود الرئيس

إيزنهاور الذي زار فرنسا في سبتمبر 1959 من تنقية أجواء التوتر<sup>1</sup>.

استمر ديغول في انتهاج سياسة استقلالية بمنأى عن حلف الأطلسي، حيث شرع في إنشاء قوة

نووية فرنسية مستقلة وعلى الرغم من التكاليف المرتفعة لامتلاك القوة النووية، فإن ديغول أصر على

المضي قدما في إنشاء القوة النووية الفرنسية الخاصة، حيث كان يهدف من وراء ذلك إعلاء شأن

الكرامة الفرنسية بدخول فرنسا النادي النووي، وبالتالي تأكيدها لزعامة أوروبا الغربية، والحق أن

الولايات المتحدة الأمريكية قد انتقدت بشدة برنامج فرنسا النووي، حيث كان هذا البرنامج يتعارض

مع إستراتيجية الرد المرن التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتجها آنذاك.

لقد وصف الرئيس جون كينيدي البرنامج النووي الفرنسي، بأنه معاد للحلف الأطلسي ومن هنا

فإن مشروع ديغول في بناء القوة النووية الفرنسية قد احدث توتر في العلاقات الفرنسية الأمريكية مع

بداية عقد الستينات، ومعالم هذا التوتر كانت بارزة أثناء زيارة الرئيس جون كينيدي إلى فرنسا في

جوان 1961<sup>2</sup>، حيث اتضح من خلال اجتماعه بديغول أن ثمة خلافات واسعة بين الطرفين تجاه

أغلب المشاكل الدولية التي شملتها المباحثات، وكان ديغول مصرا على متابعة سياسته

<sup>1</sup>- ليلي مرسى، أحمد وهبان المرجع السابق ص 160

<sup>2</sup>- نفسه ، ص 161.

الاستقلالية، وعلى أن تكون لفرنسا سياستها العالمية باعتبارها إحدى الدول الكبرى في العالم، حتى وإن تعارضت هذه السياسة مع مصالح حلفائها<sup>1</sup>.

إذا انتقلنا إلى موقفه من الاتحاد السوفيتي، فس نجد أن ديغول قد اتبع إزاءه سياسة مستقلة، ومغايرة تماما لسياسات الغربية التقليدية التي كان ينتهجها حلفاؤها الأطلسيون، وهي السياسات التي كانت تتماشى مع حقيقة مفادها، أن الحلف الشمال الأطلسي قد انشأ أساسا للوقوف في وجه المد السوفيتي، أما ديغول فقد كان يرى أن الاتحاد السوفيتي :

(... هو جزء من أوروبا وأنه سيعود إلى القارة عاجلا أو آجلا...)<sup>2</sup>، كان ديغول يشكك في القول بأن من بين أهداف الاتحاد السوفيتي، هو الاستيلاء على غرب أوروبا، وإذا كان الحلف الأطلسي قد نشأ ارتباطا بهذا القول فإن الظروف عام 1958، أي عند مجيء ديغول إلى الحكم، قد تغيرت ولم تصبح تلك الظروف التي رافقت إنشاء الحلف الأطلسي عام 1949.

عبر ديغول عن وجهة نظره في مذكراته التي نشرت عام 1958 حين كتب يقول:

(... إن الموقف الآن في عام 1958، قد تغير عن الموقف الذي كان سائدا إبان إنشاء الحلف الأطلسي، وأنه لم يعد مقبولا القول بأن الاتحاد السوفيتي سيقوم بشن حملة عسكرية لانتزاع غرب أوروبا، وبالتالي فإن من لا يريد أن يشن الحرب من الممكن أن يصنع السلام، إن روسيا السوفيتية تمثل بالنسبة لنا نحن الفرنسيين، بلدا عظيما فهي حليفتنا في حربين عالميتين، وبشجاعتها وتضحياتها التي لا تحصى تؤكد لنا النصر في النهاية، وبدون جهودها العظيمة هذه ربما ما كنا الآن نعيش في سلام....)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 162

<sup>2</sup> - شارل ديغول، مذكرات الأمل المصدر السابق ص 223

<sup>3</sup> - ليلي مرسي، احمد وهبان، المرجع السابق، ص، 172

## ج-مخطط ديغول لتسوية المسألة الجزائرية:

إن ملامح هذه السياسة بدأت مباشرة بعد زيارة ديغول إلى الجزائر، حيث لمح لمستقبله في مدينة وهران يوم 06 جوان 1958، من الأوروبيين أنه يتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية، يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار، فاعتمد في سياسته تجاه الجزائر بالجمع بين وسيلتين هما، مضاعفة الجهود العسكري ووضع مشاريع ذات صبغة اجتماعية واقتصادية هدفها إضعاف الثورة<sup>1</sup>.

عند تولي ديغول الحكم اسند قيادة القوات الفرنسية إلى الجنرال شال، الذي أعد مشروعاً جديداً للقضاء على الثورة الجزائرية، ويقوم هذا المشروع أساساً على أن جيش التحرير الوطني ما يزال في مرحلته الأولى، وأن قيادة الولاية مستقلة استقلالاً كاملاً عن قيادة الولايات الأخرى، وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة، لن تتدخل في الأمر عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة، ووسط الجنرال شارل مخططة حسب الخطة التالية وتمثلة في:

**أولاً:** تهدئة الولاية الخامسة، ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

**ثانياً:** تهدئة الولاية الثالثة وأخيراً تهدئة الولاية الثانية.

إلى جانب هذا حاول ديغول جر قيادة الثورة في الداخل إلى سياسة جديدة، والمتمثلة في دعوتهم إلى تسليم أنفسهم إلى القوات الفرنسية بشكل تلقائي، في إطار المشروع الذي أعلن عنه يوم 23 أكتوبر 1958 والمعروف بـ **سلم الشجعان - paix des braves** وكان هدفه هو زرع الشقاق والخلاف بين قادة الثورة في الداخل والخارج وإرغام الحكومة المؤقتة على التفاوض مع فرنسا من موقع ضعيف<sup>2</sup>.

من خلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجنرال ديغول على المؤسسة العسكرية، يمكن الاستنتاج أنه كان كسابقيه، يريد الوصول إلى حل عسكري سريع وحاسم للمسألة الجزائرية وذلك بالقضاء عليها ورفض كل فكرة تفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وأصبح يدعو إلى فرض

<sup>1</sup> - محمد لحسن أزغيدى، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص، 86

<sup>2</sup> - Mohamed yousfi, les otages de la liberté, presse de sena graphique, .Algérie, (sd) .p 39

الإدماج<sup>1</sup>، ففي الكثير من المناسبات عبر ديغول عن الإدماج حيث صرح: (.. بأنه سيجعل الجزائريين فرنسيين ... ويعمل على إيجاد جنسية فرنسية واحدة لكل سكان الجزائر....) وفي 04 جويليه 1958 وجه خطابا للجزائريين قائلا: (.. سندمج الجزائر تماما في فرنسا..)<sup>2</sup>.

ردت جبهة التحرير الوطني على سياسة ديغول في عدة مناسبات، حيث أدانت سياسة الإدماج في بلاغ مشترك بين الأقطار الثلاثة أثناء انعقاد ندوة المهديّة في جوان 1958 كما رفضت كذلك مشروع الصلح الذي قدمه ديغول في إطار ما سماه "بسلم الشجعان"، وحددت جبهة التحرير الوطني بصفة قطعية شروطها القائمة على أساس الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر دون قيد أو شرط كأساس لتفاوض<sup>3</sup>.

تكملة للمشروع العسكري الذي أتبعه ديغول في الجزائر، فإنه اضطر إلى تنفيذ مشروع اقتصادي واجتماعي، حمل في ظاهره أهدافا اجتماعية لكن في باطنه كان يصب من أجل القضاء على الثورة، أثناء زيارة ديغول إلى الجزائر يوم 03 أكتوبر 1958 ألقى ديغول خطابا في مدينة قسنطينة، أعلن فيه عن مشروعه الذي عرف بمشروع قسنطينة، الذي يمتد ما بين 1959-1963، وهو مخطط حماسي يعتمد هذا المشروع أساسا على الثروات الباطنية للصحراء الجزائرية، التي عززت فرنسا استغلالها لهذه الثروات منذ عام 1957<sup>4</sup>.

وذلك بتخصيص وزارة لصحراء وتأسيس المنظمة المشتركة للاستغلال الثروات الصحراوية *l'organisation commune des régions Sahariennes O,C,R,S*، واستغل ديغول هذه الهيئة ذات الطابع الاقتصادي وحاول في الكثير من المناسبات استدراج الدول الإفريقية للانضمام إليها، من خلال التلويح لها بعدة مشاريع تشرك فيها دول المنطقة لاستغلال الثروات الصحراوية<sup>5</sup>.

وحتى تكثف فرنسا مجال استثماراتها البترولية في الصحراء الجزائرية، فإن ديغول أصدر قانون البترول *code de pétrole*، الذي يمنح امتيازات واسعة للشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء الجزائرية<sup>6</sup>، إن جلب الاستثمارات الأوروبية الغربية على الخصوص، كان غرضه سياسي بالدرجة الأولى وهذا

<sup>1</sup> محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط2، دار الكلمة لنشر، 1983، ص73.

<sup>2</sup> - شارل ديغول، مذكرات الأمل...، المصدر السابق، ص25

<sup>3</sup> - المجاهد، حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، العدد 32، يوم 19/11/1958 ص6-7

<sup>4</sup> - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية، سلسلة الملتقيات الوطنية

سنة 1998، ص262-265

<sup>5</sup> -Hartmut elsehans ,échec d une stratégie Néocoloniale , in centre nationale d'étude historique les retentissement de la révolution algérienne 24-28-nov 1984,ed,ENAL,1985p295

<sup>6</sup> - Georges audard ,Union française, René gulliard, paris ,1985,p 135-145

حتى لا تغير هذه الدول مواقفها من فرنسا في حربها ضد الجزائر، وحول هذا القانون كتبت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 23 نوفمبر 1958 مايلي: (... إن هذا القانون خطوة هامة إلى الأمام في تطور الصحراء، التي يمكن أن تصبح منبع ثروة منتجة ليس بالنسبة لفرنسا فقط و لكن بالنسبة لحلفائها وشركائها في العالم الغربي...)<sup>1</sup> .

أما فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية فإن ديغول سعى بدوره إلى رسم معالم إستراتيجية، ليحقق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وفئات المستوطنين في الجزائر، والمتمثل في القضاء على الثورة وتقويض دعائمها على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لذلك فقد وضع خطة شملت الميادين العسكرية و الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا العنصر، كان هدف الدبلوماسية الديغولية في بادئ الأمر العمل على محو الخسائر الدبلوماسية التي ورثها عن سابقه، وسببها اعتمادهم المفرط على القوة وتمثل أهمها في :

- حادث اختطاف الطائرة المقلدة لأبرز قادة الثورة يوم 1956/10/22

- العدوان الثلاثي على مصر في 05 نوفمبر 1956

- العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف يوم 08 فبراير 1958.

عبر روبيير لأكوست عن هذه الهزيمة الدبلوماسية واصفا إياها بـ **ديان بيان فو دبلوماسي**، وقال ايف كوريير -وهو احد ابرز المتبعين للأحداث الثورة الجزائرية- عن العدوان على ساقية سيدي يوسف: (.. ومرة أخرى أملت الجزائر سياسيتها على فرنسا، وهذه المرة كارثة والجزائر تفتخر بأنها سيده بباريس...)<sup>2</sup>.

ذاع صيت الثورة الجزائرية واكتسبت تعاطفا ودعما كبيرين على الصعيد الدبلوماسي خاصة في منطقة المغرب العربي حيث أدى هذا العدوان إلى حصول تقارب بين الجزائر وجاراتها تونس والمغرب الأقصى ودعم إضافي من خلال رفع القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، ومن ثمار هذا الانتصار الدبلوماسي تقدم الأمريكيين والإنجليز بعرض وساطة روبيير مورفي وهارولد بيلي لحل الخلاف التونسي الفرنسي الذي سببه العدوان<sup>3</sup>.

إن التحول الذي بدأ يظهر في الموقف الأمريكي والذي ظهر مع مبادرة الوساطة الأمريكية الإنجليزية إنما هو في الحقيقة بسبب الحرب في الجزائر، التي أصبحت تثير شمال إفريقيا بأكملها ضد

<sup>1</sup> - الغالي الغربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية والدولية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء... المرجع السابق، ص، 263.

<sup>2</sup> - Yves courier, la guerre d'Algérie, op. cit, p 179 .

<sup>3</sup> - المجاهد، عرض الوساطة مسؤولية العالم الحر، العدد 19، يوم 1958/03/01.

الغرب ومزيد من التعاطي الفرنسي مع هذه القضية بالقوة، سيضيع الشمال الإفريقي كله لفائدة المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وهذا ما سيزيد من حدة الضغط الأمريكي على فرنسا، مخافة من انتشار الثورة وتزايد حدة الصراع بين المعسكرين في حوض المتوسط والشرق الأوسط، إن ما ورد في رسالة الرئيس إيزنهاور إلى الرئيس الحكومة الفرنسية فيليكس غايار بتاريخ 11 أبريل 1958 والذي تضمن النقاط التالية :

- تأكيد الدعم الأمريكي للدول العربية المناهضة لشيوعية بما فيها، تونس، والمغرب الأقصى، وهذا حتى تقطع الطريق أمام التقدم الخطير الذي تحرزه الدول العربية الموالية لشيوعية، بزعامة مصر الناصرية في الوطن العربي

- ضرورة حل المشكلة الجزائرية حلا تقبله الدول العربية، الموالية للغرب وبخاصة تونس والمغرب الأقصى.

- عدم تدخل الأمريكي في الخلاف بين فرنسا والشمال الإفريقي.

- إن لجوء فرنسا إلى مجلس الأمن سينتج عنه فسح المجال واسعا أمام الدعاية السوفيتية ويظهر الاتحاد السوفيتي متحمسا ومتبنيا للقضايا العربية<sup>1</sup>، واصلت الدبلوماسية الديغولية على خطى سابقها، في إشاعة البهتان بواسطة دبلوماسيها وصحافتها، قصد إظهار الثورة الجزائرية بمظهر الثورة التي لا قيادة لها ولا تملك رؤية واضحة، ووقوف القوة الأجنبية من ورائها، كما عمدت الدبلوماسية الفرنسية في هذه الفترة إلى اعتماد أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من طرف الدول مثلما فعلت تجاه دول أمريكا اللاتينية، حيث أوفدت مسئولين ومثقفين للدفاع عن أطروحتها الاستعمارية ومواجهة النشاط الدبلوماسي الجزائري بها المتمثل بالخصوص في البعثات التي أصبحت تجوب بلدانها.

كما اعتمدت أسلوب التهديد والوعيد والضغط على دول العالم الثالث، التي تعترف بحكومة الجزائرية المؤقتة، مثلما حدث مع جمهورية اندونيسيا فبعد اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة، قامت ببرمجة زيارة لوفدها برئاسة عباس فرحات حينها، تدخلت الحكومة الفرنسية وطلبت من الحكومة الاندونيسية إلغاء الزيارة وسحب اعترافها بالحكومة الجزائرية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المجاهد، أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا، العدد 22، يوم 15/04/1958

<sup>2</sup> - عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، رسالة ماجستير نوقشت بقسم التاريخ، جامعة الجزائر 2002

ودعم ديغول إستراتيجيته بأمر جديد في شكلها، لكنها قديمة من حيث أهدافها والمتمثلة في المشاريع والمبادرات الخادعة، قصد زعزعة الصفوف وإضعاف موقف الجبهة، وإحراجها أمام الشعب الجزائري، ثم أمام الرأي العام العالمي وهذا انطلاقاً من قناعة صرح بها في مذكراته عندما كتب يقول: (... ) ولقد صرح زعماء جبهة التحرير الوطني، أنهم مستعدون مبدئياً للدخول في المفاوضات ولكن لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة والمزايدات والانقسامات...<sup>1</sup>، هذا ما تنبته له قيادة الجبهة عن طريق وزير الخارجية المستقيل محمد لمين دباغين الذي نصح قيادة الثورة على ضرورة إخفاء صراعاتهم وانقساماتهم لكي لا يستغلها الخصم<sup>2</sup>. وفي محاولة منه للاستغلال الظروف التي كانت تمر بها الثورة، قام بعدة مبادرات أو مشاريع من أبرزها "سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958 - السالف الذكر - وحق تقرير المصير المعلن عنه في تصريح 16 سبتمبر 1959 وتصريح 10 نوفمبر 1959 والهدف المتوخى من هذه المبادرات المفخخة هو زرع الانقسام بين صفوف الثورة والقضاء عليها، ثم كسب الرأي العالمي خاصة في هيئة الأمم المتحدة<sup>3</sup>، نلاحظ انه برغم فشل مبادراته "سلم الشجعان، لم ييأس في الضغط على الحكومة والجبهة، حيث أقدم في جانفي 1959 على إطلاق سراح مصالي الحاج، في محاولة منه التأثير على الثورة ودفعها لقبول التفاوض بالصيغة التي يريدتها ويخطط لها<sup>4</sup>.

#### د- موقف الإدارة الأمريكية من سياسة ديغول الجزائرية:

إن عودة ديغول إلى السلطة الفرنسية قد حمل أفكاراً وبرامج جديدة، سواء بخصوص الثورة الجزائرية أو فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الأمريكية الفرنسية، لكن هدفه الأول كان بدون شك العمل على التخلص من الأزمة الجزائرية، التي أصبحت تهدد مستقبل الدولة الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فإن ديغول أعاد النظر في علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يتماشى ومصصلحة فرنسا

<sup>1</sup> - الجنرال ديغول، مذكرات الأمل...، المصدر السابق، ص 95

<sup>2</sup> - عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 39

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1996، ص 282-284

<sup>4</sup> - عمر بو ضربة، المرجع السابق، ص 39

خاصة بالنسبة لعضويتها في الحلف الأطلسي وموقفها من الحرب الباردة<sup>1</sup>، ونظرا لسمعة ديغول بين الدول فقد حاول بفضل سياسته الجديدة، تقزيم الثورة الجزائرية، والتقليل من الضغط الدولي على بلاده بسبب المسألة الجزائرية، هذه المستجدات دفعت بالحكومة الأمريكية إلى دعم المبادرات الرامية إلى حل المسألة الجزائرية إقليميا، معتمدة على تصريحات ديغول حول إقامة الحكم الذاتي في الجزائر وسياسة تقرير المصير<sup>2</sup>.

رحبت إدارة الرئيس إيزنهاور بعودة الجنرال ديغول للعمل السياسي من جديد، حيث كان يأمل إلى إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية وفي المقابل فإن ديغول بدوره كان سعيدا، بالعودة إلى العمل مع الرئيس إيزنهاور حاملا معه ذكريات تعاونهم أثناء نزول الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر عام 1942<sup>3</sup>، وكانت واشنطن تأمل في إيجاد حل للمسألة الجزائرية داخل أطار فيدرالي شمال إفريقي<sup>4</sup> عاد ديغول إلى الحكم بقناعة مفادها انه على فرنسا استرجاع السلطة القرار، بخصوص مصالحها الوطنية وفقا لأسلوبها الخاص، كان يرى أن عضوية فرنسا في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل الحلف الأطلسي ومجموعة الدفاع الأوروبية، قد أصبحت حاجزا لاسترجاع سلطة القرار الفرنسي. وبالموازاة مع هذه الاهتمامات فإن ديغول أعطى أولوية خاصة لبناء مؤسسات الجمهورية الفرنسية المتعطلة لمواجهة مشاكل فرنسا السياسية المزمنة<sup>5</sup>، على ضوء الموقف الأمريكي الداعم للسياسة الفرنسية في الجزائر والمنتكر للقضية الجزائرية، فإن المجال بات مفتوحا لجنرال ديغول لفرض آرائه دون اعتبار لأي معارضة لمشاريعه<sup>6</sup>.

والغريب في الأمر أن الإدارة الأمريكية سارعت بالترحيب بمشروع قسنطينة، ففي جوان 1958 أعلن جورج ألن G. ALLEN مدير الوكالة الأمريكية للإعلام، أمام جمعية الصداقة الأمريكية الفرنسية، بأن بلاده راضية على سياسة فرنسا في الجزائر، والأكثر من ذلك كان يرى بأن مشروع قسنطينة يمثل خطوة إلى الأمام لحل المشكلة الجزائرية، ورحبت الإدارة الأمريكية أيضا بمشروع التهدة المتعلق بسلم الشجعان<sup>7</sup>، عندما تأكد ديغول بأن جبهة التحرير الوطني لا تقبل أي شيء ما عدا الاستقلال

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 182 .

<sup>2</sup> - Bernard droz et evelgne lever ,op,cit,p220-221.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 184

<sup>4</sup> - Samya el machat ,les états unis et la guerre... ; op,cit., p 197.

<sup>5</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 185،

<sup>6</sup> - نفسه، ص، 194،

<sup>7</sup> - Samya el mâchât, les états unis et la guerre... ; op.cit, p203.

التام، فإنه ألقى خطابه التاريخي في 16 سبتمبر 1959، والذي كان أول إشارة لبداية انفراج المسألة الجزائرية، حيث تعهد ديغول بالبدء في سياسية تقرير المصير الشعب الجزائري<sup>1</sup>.

وهنا نلاحظ أن الإدارة الأمريكية أصبحت تواقفة لإنهاء الحرب الجزائرية، حيث تلقت تصريح ديغول بقدر كبير من الاهتمام، ورأى إيزنهاور في تصريح ديغول بالمؤشر الحقيقي لحل المسألة الجزائرية، على أساس انه تضمن وعد بمنح حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وهذا في نظر إيزنهاور يتوافق مع السياسة الأمريكية في حل المسألة الجزائرية في إطار حل عادل وليبرالي وبهذا الخصوص صرح قائلاً: (...بأنني جد متفائل بسبب التصريح الشجاع والقيادي لجنرال ديغول، نتمنى أن يؤدي ذلك إلى حل سريع يعكس جهود الجنرال ديغول...)<sup>2</sup>، نلاحظ في تصريح إيزنهاور حول مشروع قرر سياسة تقرير المصير، أنه لم يشر إلى وجود الحكومة المؤقتة أو أي دور يتعلق بها من حيث كونها شريك في العملية السياسية، مكتفياً فقط بالإشادة بمجهود ديغول تاركاً له مجال التصرف بكل حرية<sup>3</sup>.

لكن هذا لم يمنع الإدارة الأمريكية من منح ثلاث تأشيريات دخول إلى ترابها سلمت إلى كل من بومنجل ومهري وفرانيسيس، مما أثار غضب السلطات الفرنسية ممثلة في ميشال دوبري Michel Debré<sup>4</sup>، حيث تشاءم من مستقبل التعاون الفرنسي الأمريكي داخل إطار التحالف الأطلسي<sup>5</sup>، فالثورة الجزائرية في عامها الرابع أصبحت تشكل مصدر قلق الأمريكيين، فكانوا يتخوفون من تزايد تقارب قيادة الثورة مع البلدان الشيوعية وخصوصاً مع جمهورية الصين الشعبية، على اعتبار أن العالم العربي أصبح يمثل مصدر قوة بالنسبة لأمريكا، لأنها تأكدت من أهمية الثروة البترولية التي تزخر بها المنطقة العربية، تواصل ضغط الحزب الديمقراطي على إدارة الرئيس إيزنهاور لتغيير السياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، وفي هذا الإطار أظهر 16 برلماناً ديمقراطياً داخل الكونغرس رغبتهم في السلام، عن طريق التفاوض في أقرب الآجال وطلبوا من الرئيس الأمريكي إيزنهاور، ضرورة القيام بخطوة نحو تحقيق تسوية عادلة للقضية الجزائرية.

<sup>1</sup> - Ibid, p 203 .

<sup>2</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 121

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 211

<sup>4</sup> - يمكن ملاحظة هذه الانتقادات بشكل صريح في الرسالة التي وجهها الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى سفير الولايات المتحدة في فرنسا، الرسالة أصلها باللغة الفرنسية، انظر الملحق رقم ( 31 ):

-Lettre From Prime Ministre Debré to the Ambassador in France,(Houghton),F R U S,1958-1960,vol,XIII,p652.

<sup>5</sup> -Samya el mâchât, les états unis et la guerre..., op.cit, p205.

وعلى ضوء الضغوطات الممارسة على الرئيس الأمريكي، تلقى ديغول ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رسالة من إيزنهاور يطلب منهما التفاوض لإنهاء الحرب، ومع بداية شهر سبتمبر قام هذا الأخير بزيارة إلى فرنسا وتجاوز مع الرئيس ديغول، حول كيفية إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن دور الإدارة الأمريكية كان مهماً، في تغيير سياسة ديغول تجاه المسألة الجزائرية<sup>1</sup>، لذا نلاحظ أن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة، التزم بتنفيذ سياسة إيزنهاور الجديدة لسياسة الديغولية.

فالمندوب الأمريكي كان يأمل أن لا يصدر أي قرار من شأنه أن يعطل مشاريع ديغول في تحقيق حل عادل وسلمي في الجزائر، بعد إعلانه عنه في تعهده بمنح حق تقرير المصير للشعب الجزائري، إن ترحيب إيزنهاور بصدور قرار منح حق تقرير المصير، تحول إلى سياسة رسمية تقضي بمعارضة أي عمل لصالح المسألة الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وعليه فإن البيت الأبيض ووزارة الخارجية قد نسقت جهودهما مع بعض لدعم فرنسا، في مواجهة وفود الأمم المتحدة دون أخذ موقف الحكومة الجزائرية بعين الاعتبار، وبانتهاء سنة 1959، ظلت الإدارة الأمريكية تمثل المصدر لدعم الرئيس لفرنسا على مختلف الأصعدة، وعلى النقيض من ذلك فإنها ظلت تلح على معارضي فرنسا وخاصة الدول العربية بأن يعدلوا موقفهم منها<sup>2</sup>.

في الأخير اقتنعت الحكومة الفرنسية بان المفاوضات مع الحكومة المؤقتة هي المخرج الوحيد والصحيح، للخروج من المأزق الجزائري وعند البدء في تنفيذ هذه السياسة، بدأت بعض الأطراف تضع العراقيل لإجهاض هذه المباحثات وتوقيفها نهائياً، وكان من أهمها الانقلاب الذي استهدف ديغول شهر ابريل 1961، بعد هذه الحادثة أبدى ديغول حسن النية في استئناف المفاوضات مع الجزائريين، فأعلن عن إجراءات تهدف إلى التهدئة تمثلت في هدنة لمدة شهر من جانب واحد، وإعادة فرقة كاملة من الجيش وعدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا، والإفراج عن حوالي 6 آلاف جزائري معتقل ويبقى الإجراء الأهم هو الإفراج عن الخمسة التاريخيين<sup>3</sup>.

الملاحظ انه مند شهر مارس 1961 انطلقت المفاوضات بشكل جدي ورسمي، ويمكن التذليل على ذلك من النص الذي وجهه ديغول إلى المتفاوضين وجاء فيه: (... يعتبر الجنرال ديغول أن

<sup>1</sup> - Charles André Julien, une pensée anti-colonial, 1914-1979, Paris, éditions, Sindbad, 1979, p178.

<sup>2</sup> - جمال فرجات، المرجع السابق، ص 211

<sup>3</sup> - شارل ديغول، مذكرات الأمل.....، المصدر السابق، ص 126 .

المهم في الأمر هو أن يفتح نقاش رسمي، فلن يستطيع الطرفان أن يطلا على الحاضر ولا على المستقبل قبل أن يعرضاً وجهتي نظرهما كمسئولين، واقترحت على الحكومة الفرنسية أن تحصل المناقشة، علماً بأنه لكي تبدأ ينبغي ألا يثار أي شرط مسبق لا من هذا ولا من ذاك...<sup>1</sup>، هذا النص أنهى المرحلة الأولى من الاتصالات السرية التي كانت تقع بين الحين والآخر بين قادة الثورة وممثلي السلطات الفرنسية، وأصبحت الاتصالات الآن رسمية وبالتالي فتحت الطريق إلى مفاوضات إيفيان، التي تمخض عنها توقيع الاتفاقيات النهائية التي وضعت حداً للمسألة الجزائرية، وتوجت بوقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962.

إن قبول ديغول الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، زاد من انفتاح الإدارة الأمريكية مع ممثلي الثورة عن طريق سفرائها في العديد من دول العالم، وشجعت ممثليها في تونس والرباط بمقابلة ممثلي الثورة لكن يجب أن يكون التعامل بحذر شديد، فرغم انتقادات الحكومة الفرنسية على هذه اللقاءات إلا أن الإدارة الأمريكية كانت تصر أمام الطرف الفرنسي على ضرورة جمع المعلومات وبفضل هذه اللقاءات التي تمت في تونس والرباط أصبحت الخارجية الأمريكية تملك معلومات منتظمة للخطوط العريضة لسياسة جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.<sup>2</sup>

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى اللقاء الذي جمع ممثلي الحكومة المؤقتة، كل من السادة عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم و أمحمد يزيد، بالسفير الأمريكي بتونس السيد بلاك Blake، وهذا ما سمح لسفير الامريكي من معرفة موقف الحكومة المؤقتة من المفاوضات، حيث ذكر في تقريره: (...أن كريم بلقاسم أكد أن المفاوضات مع الحكومة الفرنسية تبقى هي الحل الوحيد... ولاحظ أن الحكومة المؤقتة مازالت متشددة...)<sup>3</sup>، ظلت الإدارة الأمريكية حذرة تجاه الانتقادات الفرنسية كان لديغول ولوزيره الأول ميشال دوبري حساسية خاصة من الموقف الأمريكي، فالساسة الديغوليين مثل سابقهم من المسئولين الفرنسيين، كانوا يرون بأن جهودهم في الجزائر تعتبر مساهمة في الدفاع عن أمن الدول الغربية.

هكذا نجد ميشال دوبري ظل يكرر الرأي حتى نهاية 1960، أي إلى غاية اعتماد سياسة تقرير المصير ومن بين تصريحاته في هذا الشأن: (... بأنه من خلال الحرب الجزائرية، ثبت تشبنا بروح منظمة الحلف الأطلسي وانه يتوجب على الدول الأخرى، أن يدعمونا في الجزائر...)، نجد هذا الكلام

<sup>1</sup> - رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، فارس غصوب، ط1، ش و ن ت، الجزائر، 2003، ص 163

<sup>2</sup> - Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit, p215.

<sup>3</sup> - Ibid, p215.

أيضا في تصريحات ديغول خصوصا أثناء أزمة بنزرت التونسية في جويلية 1961<sup>1</sup>، وبعد فشل المحاولة الانقلابية على ديغول علق دين راسك، وزير الخارجية الأمريكي على فشل الانقلاب بقوله: (... بأنه اغتبط لذلك وأنه يأمل في أن يتمكن ديغول من الدخول في المفاوضات سريعا مع الحكومة المؤقتة الجزائرية...)<sup>2</sup>.

وهناك من يرى أن الرد السريع وتأييد لديغول، جاء كنتيجة لاتهامات وجهتها الحكومة الفرنسية، لوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية (CIA) بإعانة قادة الانقلاب في الجزائر، وهذا ما جعل العلاقات الفرنسية الأمريكية حول المسألة الجزائرية تصل إلى أدنى مستوى لها بعد الحادثة، مما دفع المسؤولين الفرنسيين بالمطالبة بصورة غير رسمية من الحكومة الأمريكية، تنفيذ علنيا هذه الاتهامات<sup>3</sup>، ويلاحظ أن هذه المسألة قد أحيطت بالكثير من السرية، خاصة بعد تلقي وزير الخارجية الفرنسي تأكيدات تكذب الادعاءات الفرنسية، غير أنها تركت أثر سلبي وأساءت حسن النية بين الحليفين، وربما كانت حافزا لديغول لتعجيل بإيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، قبل أن تفلت الأمور من بين أيديه<sup>4</sup>.

ومما لا شك فيه فإن موقف الإدارة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، لم يكن في صالحها رغم معارضة السياسة المطبقة من طرف حكومة باريس، وحتى وان أصبح الخطاب السياسي الأمريكي مدهنا للقضية الجزائرية، تمهيدا لخدمة المصلحة الأمريكية في الجزائر بعد الاستقلال<sup>5</sup>، إن الخطابات الأمريكية الرنانة وإن حاولت جبهة التحرير الوطني استغلالها دبلوماسيا لصالح القضية الجزائرية، إلا أنها لم تكن في واقع الأمر إلا ورقة سياسية استعملها الحزب الديمقراطي في مواجهة الحزب الجمهوري خصوصا أنها تزامنت مع انتخابات الرئاسة الأمريكية.

فما أن وصل جون كيندي إلى كرسي الرئاسة الأمريكية في واشنطن، حتى تبين أن السياسة الخارجية لواشنطن لا تتغير رغم تغيير الأحزاب، ففي عهده تواصل الرفض الأمريكي لطرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرت واشنطن أنها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، وهي الوحيدة المخولة لإيجاد حل سلمي لها وضرورة منح ديغول الوقت الكافي لتنفيذ برنامجه الليبرالي، ورغم

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 200.

<sup>2</sup> - محمد حسنين، المصدر السابق، ص، 541.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 141.

<sup>4</sup> - حول هذا الموضوع راجع: المجاهد، العدد، 95، 08 مايو 1961، ص 08

<sup>5</sup> -

من وصول كيندي إلى الحكم إلا أن الرؤية الأمريكية لحل القضية الجزائرية، بقيت كما هي والمتمثلة في فتح المفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين ولكن من باب التفوق الفرنسي<sup>1</sup>.

لم يخفى على الإدارة الأمريكية التي اعترفت في شهر نوفمبر 1959، بأن جبهة التحرير الوطني قد ازدادت قوة وعددا وأنها أصبحت تمثل وحدة وطنية متنامية، وكان لانطلاق محادثات السلام الجزائرية الفرنسية صدى كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح وزير الخارجية دين راسك بتاريخ 06 فيفري 1961،: (..بان واشنطن تؤيد حق الشعب الجزائري في نيل استقلاله وحقه في تقرير مصيره..)، ولكنه أضاف: (.. بأن بلاده تسعى لتجنيب الجزائر الوقوع في صراع بين الشرق والغرب...)، الواضح من هذا التصريح بان الإدارة الأمريكية كانت تخشى أن تتحول الجزائر إلى نقطة ساخنة في الحرب الباردة مثلما حدث لكوبا وكوريا والهند والصين<sup>2</sup>.

ونلاحظ انه عندما تعثرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فإن الإدارة الأمريكية قد انزعجت لهذا الأمر، وأصبحت قلقة من تزايد الاهتمام الشيوعي بالمسألة الجزائرية، وتفاؤلا منها في مواصلة الطرفين المفاوضات، اعتبرت الإدارة الأمريكية الأمر مجرد تعليق مؤقت للمفاوضات، وليس توقفا نهائيا، وفي يوم 2 أبريل 1961 عبرت الإدارة الأمريكية، عن قلقها جراء تأخر العودة إلى المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وفي هذا الشأن صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: (.. بأن الحكومة الأمريكية ما زالت تأمل أن يتمكن الجانبين الفرنسي والجزائري من التغلب على الصعوبات التي طرأت على الاستعدادات الخاصة لمفاوضات الصلح بينهما، بحيث يمكن البدء في هذه المفاوضات في الموعد المحدد لها، وأن تكون نتائجها مثمرة...).

وتلا هذا التصريح اجتماع سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تونس، مع السيدين عبد الحفيظ بوصوف وأحمد يزيد عضوا الحكومة المؤقتة، وعقب هذا الاجتماع صرح أحمد يزيد عن موقف الحكومة المؤقتة من العودة إلى المفاوضات حيث قال: (..من أن الحكومة الجزائرية على استعداد للمفاوضات، إذا أظهرت الحكومة الفرنسية حسن نيتها وعدلت الأوضاع التي نشأت بعد تصريح لويس جوكس...)<sup>3</sup>، نوهت الحكومة الجزائرية المؤقتة بهذا الاجتماع، واعتبرته دليلا على أن الإدارة

<sup>1</sup> - المجاهد، العدد، 72، يوم 11 جويلية، 1960، ص 07 .

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 249.

<sup>3</sup> - تعثرت المفاوضات الفرنسية الجزائرية بسبب تصريح لويس جوكس، الوزير الفرنسي للشؤون الجزائرية، ورئيس الوفد الذي كان مقررا أن يفاوض الحكومة المؤقتة، حيث صرح من مدينة وهران يوم 30 مارس 1961، بأن الحكومة الفرنسية تعترم إجراء مفاوضات مع مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية MNA للمزيد حول الموضوع راجع: محمد حسنين، المصدر السابق، ص 532 .

الأمريكية قد اتخذت إجراء علينا لصالح الحكومة المؤقتة، أي في صالح المسألة الجزائرية وقال أحد المراقبين في نيويورك: (... أن هذا الاجتماع يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تقدمت خطوة واسعة نحو الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية...)<sup>1</sup>.

إن استمرار الحكومة المؤقتة الجزائرية في الاتصال بالبلدان الاشتراكية والشيوعية، جعلت الرئيس كينيدي يلمح إلى احتمال تدخل بلاده بشكل مباشر في المسألة الجزائرية، في حال قيام الصين وروسيا بمواصلة إمدادهم واتصالهم بقيادة الثورة، الملاحظ انه لم يحدث من قبل وأن وصل الأمر بمسؤول أمريكي، إلى هذا الحد في ربط ما يقع في الجزائر بالحرب الباردة، وهذا ما يكشف عن الوجه الحقيقي لموقف الرئيس جون كينيدي من المسألة الجزائرية، ويبين مدى سيطرة عقلية الحرب الباردة على أفكار وخيارات الرئيس كينيدي، الذي كشف بكل وضوح بأنه لا يقبل بذهاب الجزائر إلى المعسكر الشيوعي حتى وإن تطلب الأمر خوض الحرب من أجلها<sup>2</sup>.

عند إدراك الإدارة الأمريكية أن اقتراب استقلال الجزائر قد حان، فإنها أصبحت تتابع عن كثب تطور الأوضاع الجزائرية، ابتداء من شهر أكتوبر 1961، سلكت الإدارة الأمريكية سياسة التقارب مع أعضاء الحكومة الجزائرية<sup>3</sup>، حيث سمح الرئيس جون كينيدي لسفيره لدى تونس، والتر وولمسلي WALTER WALMSLEY، باستقبال أعضاء الحكومة الجزائرية بشكل رسمي، ففي شهر مارس 1961 جرى لقاء في تونس بين ويليامز و سعد دحلب و أحمد يزيد سمح هذا اللقاء للسفير الأمريكي، من معرفة التوجه السياسي للدولة الجزائرية المستقلة<sup>4</sup>.

وفي 16 سبتمبر من نفس السنة، استقبل ولمسلي في سرية تامة كريم بلقاسم وسعد دحلب وعبر لهما عن رغبة بلاده في وصول الحكومة المؤقتة إلى تحقيق المصير وارتياحها عن انخراطها في سياسة عدم الانحياز المعلن عنها في مؤتمر بلغراد والدار البيضاء<sup>5</sup>، وفي 20 ديسمبر 1961 أعلنت الإدارة الأمريكية عن قرارها باستقبال قادة الحكومة المؤقتة دون تردد عندما يطلبون ذلك<sup>6</sup>، و مع البدء في التحضير و الاستعداد لإجراء استفتاء تقرير المصير، في الفاتح جويلية دعت جبهة التحرير الوطني كل الجزائريين لتصويت ب نعم للاستقلال، وهذا ما جرى في أول جويلية 1962 حيث سارع الشعب

<sup>1</sup> - نفسه، ص، 533.

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 250.

<sup>3</sup> - Macsime de person ,op.cit,p 216.

<sup>4</sup> -Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie....., op.cit,p217.

<sup>5</sup> -Ibid, p218.

<sup>6</sup> -Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie....., op.cit, p 218.

الجزائري إلى مكاتب الاقتراع، والغريب في الأمر أنه حتى الأوروبيين تدفقوا بكثافة إلى مكاتب التصويت<sup>1</sup>، - عكس التوقعات الأمريكية بحدوث حرب عرقية بين المعمرين والجزائريين-، وأعطى الشعب الجزائري صوته للجزائر المستقلة.

بادر ديغول بنقل السيادة ومسؤولية الحكم إلى الجزائر، والنتيجة أبلغت فرنسا الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية بالوضع الجديد في الجزائر، وهكذا وافقت على إنشاء علاقات خارجية معها وقامت الحكومة الفرنسية ذاتها بتصفية مكتب الحاكم العام باعتباره يمثل السيادة الفرنسية، وعينت بدلا عنه سفيرا لها في الجزائر، هو جان مارسيل جيني -Jean Marce Jauneney، وأعلن عن الاستقلال يوم 03 جويلية سنة 1962.

الملاحظ أن الرئيس الأمريكي جون كينيدي لم يتأخر في الإعلان، عن اعترافه باستقلال الجزائر وعين قنصل الولايات المتحدة الأمريكية العام بالجزائر، قائما بأعمال السفارة الأمريكية بالجزائر هناك ريثما يعين سفيرا بدلا عنه، وعبر كينيدي عن ارتياحه العميق لأن حرية الاختيار بين الشعوب قد كسبت جولة أخرى، وأضاف أن اهتمامه الشديد بحرية الجزائر قد توج باستقلالها الرسمي، وقال انه يتكلم بوصفه رئيس الشعب الأمريكي وأنه يأمل أن تقوى الروابط بين الحكومة الأمريكية والشعب الجزائري مستقبلا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Bruno Etienne, les européens d'Algérie et l'indépendance algérienne, paris, c, n ,r ,s ,1968p 315.

<sup>2</sup> - محمد حسنين، المصدر السابق، ص 554 .

## 2- القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

كان الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية على المستوى الدولي، إلى غاية الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، غير مرضي بالنسبة للدول العربية ومن ورائها الدول العربية والكتلة الافروآسيوية، وكان نقدهم في ذلك أن موقف الإدارة الأمريكية هو تخل عن التكريس الأمريكي لمبادئ تقرير المصير، فالدول العربية كانت تريد من الولايات المتحدة أن تدعم حق الشعب الجزائري في الاستقلال، عرض الملف الجزائري للمناقشة في 8 ديسمبر 1958، ودرست اللجنة السياسية للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به سبعة عشر دولة من الكتلة الافرو آسيوية، من طرف المندوب التونسي السيد منحي سليم، الذي أوضح بأنه بالرغم من وعود فرنسا بإيجاد حل للمسألة الجزائرية، من خلال قانون الإطار لعام 1957، إلا أن الوضع ازداد تدهورا مركزا حديثه على ما وقع من ضحايا جراء العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف الحدودية، وانقلاب جنرالات فرنسا على حكم الجمهورية الرابعة، وحسبه هذا دليل آخر يثبت درجة التعفن الذي بلغه الوضع في الجزائر.

جاء صوت ممثل الولايات المتحدة الأمريكية كرسيتيان.أ. هارتر، سلبيا تجاه الملف الجزائري<sup>1</sup>، وفي 13 ديسمبر 1958 عقدت الجلسة العامة وبذلت الدول الراعية لهذا الاقتراح، مجهودا لرفع عدد المؤيدين وعدلت القرار بإسقاط الفقرة الخاصة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومع ذلك لم يصادق على القرار عند تقديمه للتصويت وفشل في الحصول على أغلبية الثلثين بصوت واحد فقط مع العلم أن الإدارة الأمريكية قد امتنعت عن التصويت بدلا من التصويت ضده وعرض المشروع القرار أمام اللجنة السياسية والأمنية، وهنا أيضا جاء صوت هارتر سلبيا وعند تفسيره لموقفه صرح قائلاً: (.إن

<sup>1</sup> - مارست الحكومة الفرنسية ضغوطات كبيرة على الإدارة الأمريكية أجبرتها على التأكيد بأنها لا تغير سياستها تجاه الجزائر، وان لفرنسا حرية اختيار الحل المناسب للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

-Le figaro, Washington, aucun changement dans la politique des États-Unis sur L Algérie, 19/04/1958.

الحكومة الأمريكية سعت للحفاظ على المصالح الفرنسية، أمام مشروع قرار المجموعة الافرواسيوية متشدد تمت صياغته في صالح الجزائر...<sup>1</sup>

أثناء التصويت من طرف الجمعية العامة تمكن المشروع من إحراز فوز هام بحصوله على 35 صوتا مقابل 18 وامتناع 28 عضوا، كاد يتم اعتماده من طرف هيئة الأمم المتحدة لو تحصل على صوت إضافي واحد، لكن هذه المرة فان ك. هارتر فضل الامتناع عن التصويت، وكانت هذه المرة الأولى التي تجبر الإدارة الأمريكية إلى تغيير صوتها من الرفض إلى الامتناع، بالتأكيد كان ذلك دليل على بداية تغيير في النظرة الأمريكية للقضية الجزائرية، وفي كل الأحوال فان الإدارة الأمريكية، قد لاحظت ميل الكفة لصالح الثورة الجزائرية واتساع صف المعادين للاستعمار على مستوى العالمي، يبدو إذن إن موقف الولايات المتحدة قد تحول تدريجيا خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الدعم الصريح لفرنسا إلى موقف أكثر أو اقل برفع اليد، واعتبر عدم دعم الولايات المتحدة لفرنسا، خاصة في الدورة الثالثة عشر نصرا للجزائريين، وهو ما اثر على معنويات فرنسا بطريقة غير مباشرة ويجعلها تتفاوض من اجل حل سلمي<sup>2</sup>.

أما في الدورة الرابعة عشرة فقد تم عرض المسألة الجزائرية، أمام اللجنة السياسية في نوفمبر 1959، من طرف ممثل الجمهورية التونسية السيد منجي سليم، بعد عرض مفصل لتطورات الحالة الجزائرية، أوضح بان سياسة تقرير المصير المعلن عنه لا تلي مطالب الحكومة المؤقتة، بعد ذلك تطرق في تحليله إلى الشروط المستحيلة التي وضعها ديغول خاصة المتعلقة بتنظيم انتخابات لاختيار ممثلين قبل فتح مفاوضات السلام، ونفس الرأي أكده أيضا ممثل الوفد السعودي السيد احمد الشكيري، الذي وضح محدودية سياسة تقرير المصير لتضمنها شروط تعجيزي.

بالنسبة للموقف الأمريكي فانه في الحقيقة قد تحدد قبل انعقاد أشغال الدورة، حيث أعلن ك. هارتر في 22 سبتمبر 1959<sup>3</sup>، أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي معارضة أي عمل تسعى إليه الجمعية العامة، وذلك لرغبته في إعطاء ديغول الوقت الكافي لتطبيق خطته، وتأكيدا لهذا الرأي أعلن

<sup>1</sup> - لعب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في تعديل نص هذا القرار خاصة الفقرة المتعلقة بالحكومة المؤقتة الجزائرية، بحجة أن هناك دول لم تعترف بها ومن بينها الولايات المتحدة، للمزيد حول الموضوع راجع نص البرقية في الملحق رقم (32):  
-Telegram From The Department of State To The Embassy in France, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p674.

<sup>2</sup> - محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، تر، علي تابلت، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص، 84.  
<sup>3</sup> - يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في نص البرقية الموجهة من طرف هارتر وزير الخارجية إلى البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة راجع الملحق رقم (33):  
-Telegram From The Department of State To the Mission at The United Nations, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p676.

مندوب الولايات المتحدة هنري كابوت لودج، بأنه سيكتفي بنصح اللجنة السياسية بتجنب المواقف الغير البناءة في نظره، كان على الجمعية العامة أن تركز مناقشاتها على آراء الأطراف المعنية فقط، بمعنى آخر أن خطة ه.ك.لودج ظلت تهدف إلى عرقلة الأمم المتحدة بشأن إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، وهي نفس مواقف أمريكا في الدورات السابقة للهيئة الأمية.

على اثر هذا الموقف وجه السيد احمد الشكري نقده مباشرة للمندوب الأمريكي، نتيجة تستره وراء مبرر التحفظ لفرض حالة الجمود على الجمعية العامة وبالرغم من ذلك فان المجموعة الافرو آسيوية، تقدمت بمشروع قرار استطاع أن يحصل على 38 صوتا مقابل 26 مع امتناع 17 عضوا، ويلاحظ هنا انه بينما صوت لودج سلبيا فان الاتحاد السوفيتي جاء ايجابيا<sup>1</sup>، وفي مداوات الجمعية العامة ليوم 12 ديسمبر 1959، تم التصويت على المشروع المقدم بعد تعديله، واحرز مشروع القرار على 39 صوتا مقابل 22 مع امتناع 20 عضوا.

من المؤكد أن القضية الجزائرية كانت تسجل نقاطا مهمة في مسيرتها نحو الهدف، لكن القوى الأطلسية وخاصة أمريكا كانت تعرقل تلك المسيرة في السر والعلن، لقد وضع لودج سبب امتناعه عن التصويت قائلا: (... إن الولايات المتحدة لم تصوت لصالح مشروع القرار لأننا نعتقد بأنه لا يساعد على إيجاد حل عادل وسريع.... ثم إن هذا المقترح لا يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات الجنرال ديغول المتبصرة...)<sup>2</sup>.

الملفت للانتباه أن تصريحات ه.ك.لودج كانت متوافقة مع وزير الخارجية الجديد ك.أ.هارتر، الذي خلف دالاس على رأس الخارجية الأمريكية، الملاحظ أيضا أن هارتر هو أيضا لم يتخلى عن ارث زميله دالاس في مساندة فرنسا من جهة ومن جهة أخرى، يتبين انه بالرغم من تغيير الوزراء إلا أن توجه الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية ظل واحدا، مما يدل على أن الرئيس إيزنهاور هو من كان يشرف منذ عام 1954 و إلى غاية 1960، على توجيه الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية، ويلاحظ كذلك انه بالرغم من الدعم والمساندة فان واشنطن ظلت متشككة في جدوى الإستراتيجية الفرنسية عموما، حيث ازداد القلق الأمريكي حول سياسة فرنسا الجزائرية وتوجهها الانفرادي في معالجة المشكل الجزائري، وهذا ما اثر سلبا على منظومة الدفاع الغربي الموجهة خصيصا للمواجهة الشيوعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 218.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 219.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 219.

وقبل الوصول إلى تاريخ انعقاد الدورة الخامسة عشرة، وجدت مشاريع الجنرال ديغول ترحيبا واسعا لدى الإدارة الأمريكية، وحتى داخل الغرفة التشريعية تحول هذا الدعم بطبيعة الحال أيضا إلى الهيئة الأممية، ومنذ البداية قد حددت إدارة إيزنهاور سياستها المؤيدة لفرنسا في الأمم المتحدة، بتاريخ 18 سبتمبر 1960 أعلن فرنسيس ويلكوكس، أي شهرين قبل افتتاح الدورة الخامسة عشر بان الحكومة الأمريكية لن توافق على أي قرار حول الجزائر إذ اتضح انه غير بناء<sup>1</sup>.

وفي 9 نوفمبر 1960 طلبت القيادة العسكرية الأمريكية من وزارة الخارجية أن تساند الجانب الفرنسي، في مداوات الأمم المتحدة بناء على توصيات تقرير عسكري اعد حول الجزائر<sup>2</sup>، عرضت المسألة الجزائرية للمناقشة أمام اللجنة السياسية في 5 ديسمبر 1960، افتتح المناقشة السيد منجي سليم موضحا حجم المأساة التي وصلت إليها الحرب الجزائرية، بعدها أشار إلى أن سياسة تقرير المصير تمثل صورة أحادية لحل الأزمة، إذ أنها أهملت رأي الحكومة الجزائرية مما أدى إلى فشل محادثات مولان Melun، وهي حسبه نتيجة محدودة سياسة ديغول التي تهدف إلى فرض حل فيدرالي يربط الجزائر بفرنسا<sup>3</sup>.

ما ميز هذه الدورة أن موقف الاتحاد السوفيتي كان اشد حدة في انتقاده للمعسكر الغربي، ففي تاريخ 13 ديسمبر 1960 تدخل السفير السوفيتي السيد فليريان أ. زورين أمام اللجنة السياسية متهما الدول الرأسمالية بنهب ثروات الشعب الجزائري في الصحراء، من نفط وغاز طبيعي في اعتداء صارخ على ملكية الشعب الجزائري، التدخل السوفيتي في المناقشة يؤشر على أن المسألة الجزائرية، أصبحت توظف كورقة سياسية في المواجهة بين الشرق والغرب أي الحرب الباردة.

1- هذا ما أشارت إليه المذكرة الموجهة من طرف ويلكوكس كاتب الدولة المكلف بشؤون المنظمات الدولية إلى نائب كاتب الدولة للشؤون السياسية انظر الملحق رقم (34):

-Mémorandum From The Assistant Secretary of State For International Affairs (Wilcox), to The Under Secretary of state for political Affairs (Merchant). F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p693.

2- انظر نص التقرير في الملحق رقم (35) (U.S.policy Toward Alegria, NSC, 5910/1):

- Mémorandum of Discussion at the 466th Meeting of the National Security council, washington, November, 7, 1960, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p706.

3- جمال فرحات، المرجع السابق، ص، 227.

في اليوم الثاني تقدمت الكتلة الافرو اسيوية بمشروع قرار للجنة السياسية مدعوما من طرف 24 دولة<sup>1</sup>، هذه المرة عبر عن الموقف الأمريكي السفير الجديد فرنسيس ويلكوكس، الذي أشار إلى صعوبة وتعقيدات القضية الجزائرية، وعبر في نفس الوقت عن تعاطفه مع مشروع القرار وحسبه أن القرار يعترف بوجود نوايا حسنة لدى المشرفين عليه، لكن استثنى الوفد السوفيتي حيث يرى ويلكوكس بان هذا الأخير مهمته العمل من اجل زرع الفوضى في المنطقة.

وبالمقابل مجد المندوب الأمريكي سياسة ديغول في الجزائر، ونتيجة لهذا أعلن معارضة بلاده على مشروع القرار المعروض للتصويت<sup>2</sup>، هذه الدورة سمحت للمعسكر الاشتراكي من تعزيز حضوره الدبلوماسي على حساب غريمه المعسكر الغربي، على اعتبار أن الولايات المتحدة فضلت مساندة الدول الاستعمارية دون مراعاة مطالب الشعوب المستعمرة، بل الأكثر من ذلك أن مناقشة القضية الجزائرية تزامنت مع عرض مشروع قرار يتعلق بمسألة إنهاء الاستعمار، في 14 ديسمبر 1960 حيث حصل مشروع القرار بـ 89 بدون معارض مع امتناع 9 أعضاء، التحأت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى إلى مجموعة الممتنعين، وأصبحت في مواجهة مباشرة مع قضايا التحرر داخل أشغال الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة، وهذا لكي لا تضيع المستعمرات الأوربية لصالح الاتحاد السوفيتي<sup>3</sup>. وبالمقابل فان الاتحاد السوفيتي صوت لصالح إنهاء الاستعمار واكسبه بذلك احترام الشعوب المستعمرة، ما يمكن استنتاجه في الأخير أن هناك اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وفرنسا حول سياسة تقرير المصير كخيار متفق عليه بينهما في التعامل مع المسألة الجزائرية .

1- تضمن المشروع القرارات التالية:

- ضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
- الاعتراف بوجود الحاجة إلى ضمانات حول تطبيق سياسة تقرير المصير واحترام الوحدة الترابية الجزائرية.
- تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة في المساهمة لإنجاح البرنامج.
- تكليف الأمم المتحدة بالإشراف على تنظيم الاستفتاء لضمان حرية التصويت في كامل التراب الجزائري.

2- حول الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة انظر الملحق رقم (36):

United states Vote in the General Assembly on the algérien question, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p714.

3- للمزيد من التفصيل حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة قضايا التحرر راجع :

-André Urban, Les Etats-Unis face au tiers monde a L O N U, de 1953 a 1960, aux origines d un affrontement, Editions L'harmattan, septembre 2005 ,504p.

و اعتبرت الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، التي انعقدت في السنة التي سبقت استقلال الجزائر، لذلك اعتبرها المختصون الامتحان الحقيقي للموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية، عرضت المسألة الجزائرية أمام اللجنة السياسية في 14 ديسمبر 1961، ضمن إطار مشروع تقدمت به أربعة وثلاثون دولة من الكتلة الافرو اسيوية<sup>1</sup>، عبر عن الموقف الأمريكي هذه المرة مندوبها الجديد شارل يوصت الذي خلف لودج، فأثناء تدخله أمام اللجنة السياسية بدأ حديثه بالإشادة ومدح سياسة الجنرال ديغول في الجزائر.

وذكر بان تحقيق السلم في الجزائر أصبح على الأبواب، منتقدا صياغة مشروع القرار رافضا إدراج اسم الحكومة المؤقتة بشكل مباشر متحججا بعدم اعتراف بعض الدول بها، وأبدى معارضته لصياغة نص البيان بطريقة تحدد مطالب الجزائريين من الهيئة الأمية مسبقا، لهذا فانه قرر الامتناع عن التصويت، وعليه فان موقف المندوب الأمريكي سبب رد فعل عنيف من طرف الوفود الافرو اسيوية، وظهر ذلك جليا في تدخل الجمهورية التونسية عن طريق رئيسها الحبيب بورقيبة، الذي انتقد بشدة، الموقف الأمريكي حيث ذكر بأنه حدثت حالات مشابهة لحالة الجزائر، ولم يعترض فيها على ذلك أسماء أنظمة لم تحرز أي اعتراف دولي بها.

في الأخير تم اعتماد مشروع القرار من طرف اللجنة السياسية لحصوله على 61 صوت دون معارض وامتناع 34 عضوا، قدم المشروع للجمعية العامة في 20 ديسمبر 1961، للتصويت عليه وكانت نتائج التصويت لصالح القرار حيث احرز 62 صوتا دون معارض وامتناع 38 عضوا، واكتفى المندوب الأمريكي بالامتناع عن التصويت، في المقابل فان الاتحاد السوفيتي صوت بالإيجاب على القرار، وباختتام الدورة السادسة عشر أغلق الملف الجزائري نهائيا، على اعتبار أن المسألة الجزائرية حققت ونالت تأييدا معنويا واسعا، يمثل رغبة عالمية يجب على فرنسا احترامها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الخاسر الأكبر، لعدم تكيفها مع الواقع الجديد مثلما رسمته وفود الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية.

1- أهم قرارات المشروع هي:

- الاعتراف بوحدة التراب الجزائري.

- ضرورة مواصلة المفاوضات لتحقيق سلام عادل.

وعليه يمكن ملاحظة أن الإدارة الأمريكية قد وقفت موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية، وتحمسد هذا في دعمها اللامشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكاً وحليفاً استراتيجياً، خصوصاً في إطار منظمة الحلف الأطلسي كما تعد قوة بارزة في الكتلة الرأسمالية الغربية<sup>1</sup>، واستطاعت فرنسا بدورها أن تستغل هذا العامل في تجنيد حليفها الأمريكية في ومواجهة الثورة الجزائرية بفضل نشاطها الدعائي<sup>2</sup> وبفضل المصالح المشتركة التي تربطها بفرنسا، وكان للإدارة الأمريكية دوراً هاماً في هيئة الأمم المتحدة لمنع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ثم بعدها أصبحت القضية الجزائرية تسجل بشكل عادي ومتكرر وهنا تغيرت مهمة الإدارة الأمريكية داخل الهيئة الأممية إلى العمل على منع إصدار لائحة بخصوص القضية الجزائرية.<sup>3</sup>

سعت قيادة الثورة إلى كسب الرأي العام الأميركي، وبعض الشخصيات الأمريكية مثل السيناتور جون كنيدي، الذي أبدى مساندته لإيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، وسعيها منها لإحداث تحول في الموقف الأمريكي حتى يصبح أقل عداء لها ولما لا إقناع الإدارة الأمريكية، بالضغط على الحكومة الفرنسية لتسوية المسألة الجزائرية، ضمن إستراتيجية الحكومة المؤقتة الساعية إلى عزل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين، والعمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية التي بدأت تتعاطف مع القضية الجزائرية لتأثير على الرأي العام الأمريكي، خاصة بين الفئات المثقفة والعمالية، كما عملت الحكومة الجزائرية، على توظيف العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية، لصالح تغيير الموقف الأمريكي، عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى السفراء الأميركيين<sup>4</sup>.

ساهمت تلك اللقاءات التي كانت تتم في تونس والرباط بين ممثلي الثورة والقناصل الأميركيين أو تلك التي كانت تتم مع مسئول مكتب نيويورك، كلها ساهمت بطريقة بطيئة في تليين الموقف الأمريكي الذي أصبح يؤمن بحق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره، ومن تلك اللقاءات نسجل مقابلة السيد

1- لقد أشرنا إلى هذا الموضوع في العناصر السابقة، من البحث.

2- نسجل في هذا الإطار على سبيل المثال أن السفارة الفرنسية في نيويورك قد لعبت دوراً دعائياً كبيراً في كسب الرأي العام الأمريكي وتوجيهه ضد الثورة الجزائرية، حيث عكفت على توزيع منشورات إعلامية تمجد الإصلاحات الفرنسية الجارية في الجزائر وتصف المجاهدين بالتمرديين والخارجين في القانون، حول الموضوع راجع جمال فرحات، المرجع السابق، ص 139.

3- لأخذ معلومات مفصلة عن الموقف الأمريكي داخل هيئة الأمم المتحدة من المسألة الجزائرية راجع الملحق رقم (37):

- **Alegria**, U.S.Concern About The Nationaliste Rébellion And Its impact on Nato And Relations With France ;U.S.policy Toward The FLN And The Provisional Algérien Government ;And U.S. Participation in U.N.Discussion of Alegria,F.R.U.S,1958-1960,Volume XIII.

4- عمر بوضرية، النشاط...، المرجع السابق ، ص 109.

عبد القادر شندرلي بالسيناتور جون كيندي في شهر أوت 1960<sup>1</sup>، ليساهم في بدء تغيير الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية، من العداء إلى القبول بفكرة منح الشعب الجزائري حق تقرير مصيره<sup>2</sup>، ولم يتأخر عبد القادر شندرلي في تنبيه السفير الأمريكي بتونس **walmsley** بان الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا ما أهملت التأثير الذي تركه ابتعادها عن إبداء موقف واضح من السياسة الفرنسية في الجزائر، وما سببته من أضرار لحقت بالشعب الجزائري، وفي نفس الوقت نبه إلى الاختلاف الواضح بين الموقف الأمريكي والسوفيتي، وحسبه أن هذا الأخير لم يتأخر في دعم القضية الجزائرية<sup>3</sup>.

إنّ تغيير الظروف الدولية والنشاط المكثف لدبلوماسية الثورة الجزائرية، بالولايات المتحدة الأمريكية وداخل هيئة الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى، أدى بالتدريج إلى تغيير الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية، حيث أصبحت منشغلة بالسياسة الفرنسية في الجزائر، بل وأصبحت ترى أنها تهدد مصالحها ومصالح الغرب كله، إذا ما استمرت الثورة الجزائرية.

وفي المقابل سارع الاتحاد السوفيتي لتبني قضية كفاح الشعوب وأبدى استعداده لدعم الثورة الجزائرية، ويدخل هذا ضمن المخطط السوفيتي في الانتشار في البلاد العربية، فالعلاقات العربية السوفيتية، خصوصاً مع الجمهورية العربية المتحدة والعراق، قد شهدت تطوراً مضطرباً، منذ تدخل الاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956<sup>4</sup>.

بدأت جهود الدبلوماسية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، في واقع الأمر بعد شهور قليلة من اندلاع الثورة، حيث توجه كل من حسين ايت احمد و محمد يزيد إلى نيويورك، بهدف التعريف

1- هناك من يرى أن المجاهد عبد القادر شندرلي ساهم في تقديم معلومات مهمة عن المسألة الجزائرية استنفاد منها جون كيندي في صياغة خطابه الشهر عام 1957 أمام الكونغرس، حول الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية، حول هذا الموضوع راجع:

-Maxime de person, op.cit, p216

2- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص 110.

3- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie...., op.cit, p214.

4- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص 110.

بالقضية الجزائرية، غير أن الظروف التي كانت تمر بها الثورة لم تسمح لدبلوماسية الثورة بالانتشار في الولايات المتحدة، خصوصا بعد اختطاف قادة الثورة، وبتاريخ 29 نوفمبر 1956، استقبل كل من السيد فرحات عباس وكيوان من طرف الخارجية الأمريكية وجرى اللقاء بحضور عن الجانب الأمريكي كل من السيد **Looram we.** و**Bovey AF** وأثناء اللقاء ذكر فرحات عباس بشروط جبهة التحرير الوطني، لقبول فكرة وقف إطلاق النار والمتمثلة في الاعتراف بالاستقلال التام، والإعلان عن عفو سياسي والاعتراف بحكومة مؤقتة جزائرية قبل التفاوض مع فرنسا<sup>1</sup>.

وعليه فان حضور الثورة في أمريكا بدأ عمليا عندما تقلد أحمد يزيد مسؤولية مكتب نيويورك، إلى غاية شهر ديسمبر 1958، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتعيين السيد محمد يزيد وزيراً للإعلام خلفه السيد عبد القادر شندرلي بصفة مؤقتة ويساعده السيد رؤوف بوجقجي في تسيير مكتب نيويورك<sup>2</sup>.

شمل نشاط مكتب نيويورك المناطق التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ، أمريكا اللاتينية، وتتمثل مهامه في القيام بالدعاية للثورة وشرح الوضع الحقيقي في الجزائر لرأي العام الأمريكي ،ومن جهة ثانية العمل الإعلامي وتمثيل الجزائر في الأمم المتحدة، وتتضمن نشاطات ممثل الجزائر في نيويورك إضافة إلى اتصالاته المتعددة والمستمرة بالبعثات الدائمة بالأمم المتحدة، والمساهمة الفعالة في مداورات وأعمال اللجان العربية والإفريقية وأسيوية بالأمم المتحدة<sup>3</sup>.

لم يكتفي ممثل الجزائر بعرض وجهة نظر الثورة في هذه الاجتماعات الهامة فحسب، بل نجح في المشاركة في لجان الصياغة المكلفة بتحضير الوثائق الرسمية الموجهة لمختلف الدوائر في الأمم المتحدة، وقد ركز ممثل الجبهة على الاجتماعات الخاصة باللجان على القضايا التالية:

<sup>1</sup> - Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit,p179.

<sup>2</sup> - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق ، ص 179.

<sup>3</sup> - أنظر تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة مؤرخ يوم 1960/01/05 في الملحق رقم (38):

1 - التحضير في إطار المجموعة الإفريقية القيام بجولة دعائية لفائدة القضية الجزائرية، من طرف البعثات الرسمية الإفريقية، إلى كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية، طبقا لما نصت عليه قرارات مؤتمر أكرا في أبريل 1958.

2 - التحضير لعقد مؤتمر منروfia في شهر أوت 1959، في إطار المجموعة الإفريقية، ونيويورك تم اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة، بتاريخ ومكان وكذا جدول أعمال المؤتمر وفي نيويورك دائما تم التحضير المادي للمؤتمر.

- وقد لعب السيد عبد القادر شندري دورا بارزا، في هذه الأعمال التحضيرية لمؤتمر منروfia، والتي استمرت من مارس إلى شهر جويلية 1959.

- مناقشة وتحضير وثيقة حول الجزائر، والتي قدمتها واحد وعشرون دولة من الكتلة الأفرو آسيوية، يوم 10 جويلية 1959، إلى مجلس الأمن الدولي للفت أنظاره إلى الأوضاع في الجزائر.

- تحضير مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسألة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وهذا في إطار الكتلة الأفرو آسيوية.

- تحرير طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة عشرة، والتدخل لدى دول الكتلة الأفرو آسيوية لتقديم هذا الطلب، وهو ما حقق نجاحا دبلوماسيا كبير، حيث وافقت خمسة وعشرون بعثة دبلوماسية على الطلب من أصل تسعة وعشرون، وعلى هامش هذه النشاطات المتعلقة أساسا بأشغال هيئة الأمم المتحدة حقق مكتب نيويورك إنجازات دبلوماسية ولعل أهمها<sup>1</sup>

- تقديم ملف الجزائر لوزير الخارجية الغاني، بمناسبة حلوله بنيويورك في شهر جوان 1959، وقدم مرافعة لفائدة اعتراف غانا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وهو ما ساهم في الحصول على اعتراف هذا البلد الشقيق يوم 10 جويلية 1959.

- الاتصال بالسفراء العرب بواشنطن، للقيام بمبادرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما تم فعلا في 15 أوت 1959، ويتمثل الهدف من هذه الخطوة من إظهار تضامن الدول العربية تجاه القضية الجزائرية، وبالتالي توجيه رسالة للولايات المتحدة الأمريكية بأن تأخذ بمعطياتها في صياغة موقفها تجاهها.

1- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي.....، المرجع السابق، ص 180.

- الحصول على منح مختلفة للطلبة الجزائريين بالولايات المتحدة الأمريكية، من طرف هيئات خاصة، وهذا بالتعاون بين مكتب نيويورك و الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين<sup>1</sup>

- استطاع السيد عبد القادر شندرلي وبالتعاون مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أن يربط صلات متينة مع أكبر و أقوى النقابات الأمريكية وهي الفيدرالية النقابية الأمريكية، ورئيسها جورج ميني وهو ما مكن من تنظيم حملة احتجاجات يوم 15 أوت 1959، ضد اغتيال الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي لاقت دعمًا كبيرًا من النقابة الأمريكية إضافة إلى ربط علاقات جيدة مع مكتب المنظمة الجهوية للنقابات الحرة لأمريكا اللاتينية، والذي قام بترجمة مذكرة أعدها مكتب نيويورك، حول موضوع اغتيال الشهيد عيسات ايدير إلى اللغة الإسبانية، وتم توزيعها في تسعة عشر دولة أمريكا اللاتينية<sup>2</sup>

- وبمناسبة احتضان نيويورك للمؤتمر العالمي للبترول من 30 مايو إلى 5 جوان 1959، طرح ممثل الجزائر وجهة نظر قيادة الثورة حول ما يعرف ببترول الصحراء الجزائرية، وبالتالي تصدي للدعاية الفرنسية، حيث سعى الفرنسيون لكسب دعم أوروبا و استمرارهم بإقناعهم بأن البترول الجزائري هام ليس فقط بالنسبة لفرنسا ولكن لمجموع أوروبا، وهو ما يبرز تأييد أوروبا الغربية كلها للموقف الفرنسي الذي يعتبر الصحراء فرنسية.

- وشارك ممثل الجزائر بنيويورك في يوم الصداقة الأفريقية الأمريكية، الذي جرت فعالياته بتاريخ 15 أبريل 1959 بمدينة نيويورك، حيث رفع العلم الجزائري لأول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب رايات الدول الإفريقية المستقلة.

- مشاركة الجزائر في المعرض الثقافي المخصص للثقافة الإفريقية، الذي احتضنتها العاصمة نيويورك من 6 إلى 12 أوت 1959، بهدف إظهار الخصوصيات الثقافية المتميزة للأمة الجزائرية، التي تعد جانبًا من جوانب الشخصية الجزائرية و المختلفة جذريًا عن الشخصية الفرنسية<sup>3</sup>

- الاتصالات العديدة مع الشخصيات السياسية الأمريكية البارزة، مثل اللقاء مع السيناتور جون كيندي، وعقد لقاءات مع أعوان الخارجية الأمريكية.

<sup>1</sup>- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص 181، حول هذا الموضوع راجع أيضا :

- عمار بو حوش، شاهد عيان على مشاركة...، المرجع السابق، ص 137-157.

<sup>2</sup>- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص 181.

<sup>3</sup>- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي....، المرجع السابق، ص 181.

إضافة إلى هذه الأنشطة السياسية و الدعائية،اهتم مكتب نيويورك أيضا بالنشاط الإعلامي، حيث نظم العديد من اللقاءات الصحفية مع كبريات الجرائد الأمريكية ومراسلي الصحافة الدولية،والتصريحات الموجهة للقنوات التلفزيونية والإذاعية سواء في الولايات المتحدة أو في كندا، إذ أصدر ذات المكتب عدة بيانات ومذكرات ومطبوعات باللغة الانجليزية،وأعد كراستين بالإنجليزية،أحدهم حمل عنوان - القضية الجزائرية- والكراس الثاني كان عبارة عن كتاب أبيض عن الانتهاكات الفرنسية لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر وأشرف ممثل الجزائر في نيويورك على تنظيم محاضرات بالجامعات الأمريكية،تهدف إلى تنوير الرأي العام الأمريكي حول مختلف مظاهر القضية الجزائرية<sup>1</sup>،هذا بالإضافة إلى القيام بالنشاط الإعلامي والدعائي بدول أمريكا اللاتينية،حيث ربط اتصالات متواصلة مع مراسل متطوع اسمه فاتيح أغا بوعياذ المقيم بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية،وباللجنة الشيلية من أجل الجزائر التي كان يشرف عليها السيد عمر بوميفيرا المقيم بالعاصمة سانتياغو، كما أن وزارة الخارجية بدورها كانت ترسل باستمرار السيد بوعياذ.

وبفضل هذه العلاقات تمكن القائمون على المكتب من تنظيم جولة دعائية لصالح القضية الجزائرية قادها القسيس الأب بيرنغر إلى أمريكا الجنوبية هذه الجولة التي بدأت في بداية سبتمبر 1959، كان لها صدى كبير في هذا الجزء من العالم،وأدت إلى رد فعل عنيف من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية،التي حاولت إلحاق الضرر بالقسيس الفرنسي الأب بيرنغر،خصوصاً أثناء مروره بالعاصمة البيروفية لميا.<sup>2</sup>

إن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى،حمل دلالة سياسية برهنت على نضج القيادة الثورية واستعدادها لتحمل مسؤولياتها أمام الشعب،تضمن بيان الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إشارة مهمة تمثلت في فكرة " إعادة بعث الدولة الوطنية " التي محاها الاحتلال الفرنسي منذ عام1830<sup>3</sup>،وعليه كان نبأ الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 من الناحية النظرية منعطفاً حاسماً في التطور السياسي للثورة التحريرية،وشكل مرحلة النضج السياسي

2- نفسه، ص 182.

3- نفسه،ص 182.

1- إن تحليل فرحات عباس للمغزى السياسي للإعلان عن الحكومة المؤقتة (تصريح بتاريخ 26 سبتمبر 1958 ) الذي نشرته جريدة المجاهد في العدد30 (10-10-1958) يسمح بالقول بأن قادة الثورة استدركوا الهفوة التي وقع فيها محررو بيان أول نوفمبر الذين أعلنوا أن الهدف كان يتمثل في إقامة الدولة الوطنية بدل الإشارة إلى فكرة إعادة بناء الدولة التي تضفي عليها أصالة تاريخية عريقة .

لثورة التحرير، التي انطلقت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الإمكانيات و تفتقد الدعم اللوجستيكي الخارجي في السنوات الأولى من اندلاعها، لكنها أصبحت منذ خريف 1958 حركة سياسية يقودها نخبة من السياسيين ذو الكفاءة العلمية والسياسية، و تمتلك قوة عسكرية تحولت من مجموعات من المجاهدين المتطوعين إلى وحدات عسكرية شبه نظامية طورت قدراتها في ظرف قياسي لم يتعدى سنتين فقط، إن عملية توسيع النشاط السياسي وتحسين الأداء الدبلوماسي في الخارج، لم يكن بالنسبة لقادة الثورة، انسحابا من المعركة المسلحة في الداخل، لكنه شكل دعم إضافي للثورة وتنوع أساليب مواجهة السياسة الاستعمارية والضغط عليها أكثر في المحافل الدولية<sup>1</sup>.

وبالتالي فإن تشكيل الحكومة المؤقتة كان يهدف إلى تحقيق جملة من المكاسب، على رأسها السعي لوضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية- من طرف تونس والمغرب ومصر على الثورة التحريرية-، وقطع الطريق على المناورات التي كانت ترمي إلى جر الثورة نحو الحلول الإعتدالية و المحاولات الهادفة إلى صرف قيادة الثورة والعدول عن تشكيل حكومة مؤقتة، لصالح فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الفرنسية الخامسة.<sup>2</sup>

وفي هذا السياق يمكن إدراج تلك المساومة من طرف النظام الملكي في المغرب الذي أثار مسألة الحدود مع الجزائر بصورة ملفتة في ربيع وصيف عام 1958، وقد تزامن ذلك مع صدور تصريحات رسمية مغربية مؤيدة بشكل كبير لفكرة التعاون " الأوروأفريقي" التي كانت تتقاطع ضمينا مع ما كانت ترمي إليه سياسة ديغول في دعوته إلى تدويل الصحراء الكبرى وجعلها منطقة حرة للتعاون بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية .

كما ارتمت تونس بوقبية في مشاريع استعمارية كانت تستهدف استغلال الصحراء الجزائرية، فبعد أسابيع قليلة من صعود ديغول للسلطة في فرنسا، قامت كل من تونس والمغرب بتوجيه تهديدات غير مباشرة إلى قادة الثورة عن طريق التضييق على حركة جيش التحرير الوطني في القواعد الحدودية، وبلغ التوتر ذروته في الجبهة الغربية في أوت 1958 أين حدثت صدامات مسلحة بين جيش التحرير

2 - يتفق عدد من الباحثين الجزائريين على أن فكرة تشكيل الحكومة المؤقتة كانت مقرونة منذ بداية الثورة بأفاق التفاوض مع فرنسا وبال حاجة الملحة إلى تطوير أدوات العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وتحسين أداؤها حول الموضوع راجع : جمال قنان ، " تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني " ، مجلة الذاكرة ، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد ، 1996 ، ص 25 .

3 - إن التوصية بتشكيل حكومة مؤقتة التي تضمنتها قرارات مؤتمر طنجة 1958، فاجئ الإدارة الأمريكية وأقلقها واستنكرتها وأصبحت تحت الحكومة التونسية والمغربية على عدم تشجيع أي محاولة في هذا الجانب حول هذا الموضوع راجع:

-Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie... ,op.cit,p209.

والقوات الملكية<sup>1</sup>، ويمكن القول أيضا أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان خطوة عملية في المسعى الرامي إلى رفض العروض والمشاريع الفرنسية المشبوهة، التي كانت تحاول تجنب كل اقتراح سياسي يدعو إلى الاستقلال، وكان أيضا مرحلة انتقالية حاولت من خلالها قيادة الثورة التي أكسبها العمل المسلح شرعية تمثيلية في أوساط الجماهير ولدى الرأي العام الدولي أن تجد لها مكانة سياسية رسمية في الساحة الدولية<sup>2</sup>.

إنّ النشاط المكثف للحكومة المؤقتة على الصعيد الدبلوماسي، كان فرصة لاتخاذ مواقف متعددة من قبل ممثلي دول وهيئات دبلوماسية لصالح الحكومة المؤقتة، نذكر في هذا الإطار الموقف الذي أتخذه خروتشوف رئيس اتحاد السوفييتي، فبعد اعتراف بلاده بالحكومة المؤقتة، أكد من جديد في تصريح أدلى به يوم الثامن أكتوبر 1960، أمام مراسلي الصحافة الدولية بنيويورك قائلاً: (.. يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة، اعترافاً عملياً بهذه الحكومة، وأحب أن أضيف أننا لسنا وحدنا الذين اعترفنا عملياً بهذه الحكومة، بل اعترف بها العالم أجمع ابتداءً من رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول الذي قيل التفاوض مع الحكومة المؤقتة...)<sup>3</sup>، منذ الوهلة الأولى حاولت الحكومة المؤقتة، الحصول على اعتراف من الإدارة الأمريكية من خلال مراسلة الرئيس ايزنهاور في 23 سبتمبر 1958، تناشده بالاعتراف الدبلوماسي لصالحها لكن الرئيس ايزنهاور لم يكثر بالمراسلة ولا حتى عناء الرد عليها ولو بالمعاملة مثلما يقتضيه العرف الدبلوماسي<sup>4</sup>.

الحقيقة أن الإدارة الأمريكية لم تكن مستعدة للترحيب بالحكومة المؤقتة، وفي هذا الصدد صرح جون.ف. دالاس، حول مؤتمر طنجة: (.... بأن هذا الأخير لا يعدو أن يكون لقاء أحزاب وليس لقاء حكومات، وبأن الحكومة الأمريكية لا تلقي أي اعتبار لنتائج هذا المؤتمر، وفي رده عن

1 - تشير بعض الكتابات إلى أن إقدام قادة الثورة على تشكيل الحكومة المؤقتة كان بهدف تجنب كل أشكال المساومة والضغط عليها من أجل الرضوخ والقبول بتسويات انحرافية أو بالاحتواء والوصاية حول الموضوع راجع: عبد الحميد مهري، مجلة الحوار، عدد مايو 1988، باريس، ص 45، وأنظر أيضا :

-Nicole Grimaud, la politique extérieure de l'Algérie, édition Rahma , Alger ,1994 p 176.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ , الجزائر تحمل السلاح , مرجع سابق , ص 90-91

<sup>3</sup> - أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16، 2007، ص 122.

<sup>2</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 193 وانظر:

-Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit,p212.

سؤال عما إذا كانت الحكومة الأمريكية لا تمنع من تكوين حكومة جزائرية، في المنفى أجاب دالاس بأنه لا يضيفي أي مصداقية على مثل هذه التكهنات..<sup>1</sup>

وأثناء محادثاته مع كوف دومورفيل أكد له دالاس بان حكومة بلاده ترفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة وسبب في ذلك قانوني، بالنسبة للإدارة الأمريكية انشغالها الأساسي كان يتمثل في كيفية إنجاح مشروع الاستفتاء الذي أعلن عنه ديغول وتعتبره الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل تفاوضي وعادل للمسألة الجزائرية<sup>2</sup>، وعندما لاحظت الإدارة الأمريكية ميل الكفة لصالح الثورة الجزائرية، وأتساع صف المعادين للاستعمار على المستوى العالمي وداخل هيئة الأمم المتحدة، بدأت تتفاعل مع القضية الجزائرية كقضية استعمارية.

أما بالنسبة للحكومة المؤقتة فإنّ الموقف الأمريكي من المسألة الجزائرية لم يكن يعني شيئاً حسب تصريح وزير الخارجية محمد لمين دباغين ففي مقابلة صحفية، مع إذاعة تونس في منتصف شهر ديسمبر 1958 حيث صرح قائلاً: (... بالنسبة لنا فإنه ليس هناك ما يقنعنا بوجود تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، حتى نشهد توقف إمدادها لفرنسا، بالأسلحة والدولارات التي تجعلها تواصل الحرب لإعادة احتلال الجزائر...).

غير أنه أعتبر التغيير الذي حدث في الموقف الأمريكي، بإجمل اعترافا ضمينا بان القضية الجزائرية قد حققت انتصارات جديدة، حتى وأن لم يأت ذلك من جهد أمريكي<sup>3</sup>، إن مواصلة لسياسة الحل العسكري في معالجة القضية الجزائرية، بعد مجيء ديغول جعل قيادة الثورة تقتنع بضرورة التوجه لكسب دعم المعسكر الاشتراكي، ففي هذا الصدد صرح محمد يزيد وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة، يوم 6 فيفري 1959 بأنّ وفدًا من قيادة الثورة توجه إلى الصين وكله استعداد لقبول أية مساعدة عسكرية بعض النظر عن مصدرها<sup>4</sup>.

يمكن القول أنّ السياسة الفرنسية الاستعمارية والموقف الأمريكي المساند لها، دفع بالثورة إلى التوجه صوب المعسكر الاشتراكي للبحث عن الدعم والتأييد، وفي هذا نسجل التقارب الصيني الجزائري الذي كان تأثيره واضحًا، في توسيع الهوة بين الحكومة المؤقتة والإدارة الأمريكية والغريب في

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق ، ص 194.

<sup>2</sup> - Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit, p212.

<sup>1</sup> - El Moudjahid, N° 34, interview de lamine dabaghine a radio Tunis, 24 Décembre 1958 p121-122,

<sup>2</sup> - ندوة صحفية نشطها محمد يزيد انظر: EL Moudjahid, N36, 06/02/1959. p164 .

الأمر أنه بالرغم من المخاوف الأمريكية، على الوضع في الجزائر إلا أنه لم ينتج عنه استجابة لمطالب الحكومة المؤقتة حول ضرورة إيقاف الدعم العسكري والدبلوماسي لفرنسا، ثم أنّ الإدارة الأمريكية لم تحاول استقطاب قادة الثورة الجزائرية ولو من باب المجاملة، وهو الأمر الذي فتح الباب واسعاً للمعسكر الاشتراكي لكي يهتم بموضوع دعم الثورة الجزائرية<sup>1</sup>.

بالرغم من محاولات ممثلي الثورة التقرب من الإدارة الأمريكية وطلب منه المساعدة، وفي هذا الإطار حاولت جبهة التحرير الوطني مع بداية 1959 الحصول على الأسلحة الأمريكية، ودخلت في اتصالات مع الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع، ونسجل هنا لقاء أمحمد يزيد مع ويليام بوتر **william porter** من قسم إفريقيا في الخارجية الأمريكية بتاريخ الثاني جانفي 1959 اللقاء كان فاشلاً، بوتر أكد لمحمد يزيد على ضرورة عدم التأكيد على هذا الموضوع<sup>2</sup>.

بعد هذا الرفض أصبح لقادة الثورة الحجة في البحث عن مصادر أخرى لسلاح وكانت الوجهة نحو الكتلة الشيوعية، وأيضاً حجة في انتقاد الحكومة الأمريكية التي استمرت في تقديم الدعم العسكري لفرنسا واستعماله ضد الجزائريين وهذا ما جعل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة هنري كابوت لودج في مقابلة له مع شندرلي بتاريخ 13 مايو 1959، حاول أن يوضح بان الأسلحة الأمريكية التي تمنح لفرنسا فهي تمنح من اجل الدفاع عن العالم الحر، وليس لاستعمالها في مواجهة المحاربين الجزائريين<sup>3</sup>.

إن ميول جبهة التحرير الوطني باتجاه الكتلة الشيوعية للحصول على السلاح و تقديم الدعم الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، أصبح يقلق الإدارة الأمريكية ففي تصريح لسفير د. دايلون رأى أن الجزائريين بسياساتهم هذه فإنهم يحاولون تبرير ميولهم إلى الكتلة الشرقية، وهذا من اجل الضغط على الإدارة الأمريكية لتدخل في المسألة الجزائرية، بالنسبة لدايلون أن جبهة التحرير الوطني أصبحت تعمل من اجل هدم صورة الولايات المتحدة على المستوى الدولي<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 207.

- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie...., op.cit, p213.

- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie...., op.cit, p214.

-Ibid, p 215.

تعزز التوجه نحو المعسكر الاشتراكي لدى قادة الثورة خصوصاً عندما قامت فرنسا بإجراء أولى تجاربها النووية بقلب الصحراء الجزائرية في 17 أوت 1959، وكانت هذه التجربة النووية بمثابة استفزاز لمشاعر الجزائريين، وهو ما دفع قيادة الثورة إلى استغلال هذا الحدث لتدويل المسألة الجزائرية، ففي الأسبوع الموالي لتجربة أدلى محمد يزيد بتصريح لصحيفة لاكا زيت دو لوزان قائلاً: (... بأن الجزائريين يوجهون أنظارهم إلى المعسكر الاشتراكي، من أجل الحصول على المساعدة، وأضاف قائلاً: (... إن الشعب يلتفت إلى الصين، التي تحتفل بعيدها ثورتها العاشر، ربما يأتي يوماً لن يبقى هنا أولئك الذين ينادون بحل على الطريقة الغربية...) ويضيف قائلاً: (... بأن هناك من سخروا منا إذا أخبروا، بأن هناك مساعدات شرقية ضخمة، قد وعدنا بها من طرف جمهورية الصين الشعبية...)<sup>1</sup>.

وهي نفس الملاحظة التي أوردتها البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة في البرقية التي وجهتها إلى الخارجية الأمريكية وأشارت إلى تلك التصريحات التي أدلى بها محمد يزيد في تونس<sup>2</sup>، إن صداقة الدول الاشتراكية للثورة الجزائرية، جاءت بطريقة عفوية وتطورت بشكل تلقائي، لوجود عامل مشترك لمناهضة الاستعمار والامبريالية بين الثورة والمعسكر الشرقي، في المحصلة أصبح لدى الحكومة المؤقتة قناعة بأن موقف الدول الاشتراكية كان مؤيداً للمسألة الجزائرية وبالمقابل فإنها تأكدت بان الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن مستعدة للتدخل من أجل إنهاء الحرب الجزائرية، وعلى العكس من ذلك فإن امدادات أسلحة الناتو لفرنسا ظلت مستمرة، كاشفة عن تصميمها في البحث عن حل عسكري ينهي الثورة الجزائرية بقوة السلاح، ولعل الهدف المقصود كان يشبه إلى حد بعيد ما وصلت إليه الحرب الكورية<sup>3</sup>. وعليه فإن السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة تجاه الإدارة الأمريكية، قد فقدت الأمل في تطورها إيجابياً نحو الجزائر بعد سنة 1959، الأمر الذي دفع بالحكومة المؤقتة على توثيق علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي، خاصة بعد زيارة الوفد الجزائري للجمهورية الصينية عام 1958، هذا ما لاحظته السفير

3- جمال فرحات، المرجع السابق، ص208.

<sup>2</sup> بخصوص هذه الموضوع راجع الملحق رقم (39):

-Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State, F R U S, vol, XIII, 1958-1960, p698.

<sup>3</sup> Mohamed Harbi, les archives....., op.cit, p487.

الأمريكي بالرباط ج.رووت J.Root بعد اللقاء الذي جمعه بعبد الحميد مهري وزير الشؤون الشمال الإفريقية في الحكومة المؤقتة بتاريخ 1959/05/10<sup>1</sup>.

صدر تقريرًا عقب زيارة الوفد الجزائري إلى الصين الشعبية، أوصى بضرورة تفعيل التقارب الآفروآسيوي مع المعسكر الاشتراكي بالثورة الجزائرية، وأوصى التقرير أيضا باستعمال الدعم الصيني والروسي لانتزاع عروض صداقة أحسن من الدول الغربية<sup>2</sup>، ما يمكن ملاحظته إلى غاية هذه المرحلة أن الحكومة المؤقتة أرادت توظيف الحرب الباردة بين المعسكرين لتسوية المسألة الجزائرية من خلال استغلال دعم احد الطرفين.

وللإشارة فان الحكومة المؤقتة قبل سعيها للحصول على الدعم من المعسكر الشيوعي، فإنها قد عرضت نفس الطلب على الإدارة الأمريكية عن طريق سفيرها في تونس وويليام بوترر William Porter عند استقباله محمد يزيد بتاريخ 1959/01/02-السالف الذكر<sup>3</sup>، ونفس الوقت نجد أنّ الحكومة المؤقتة ما فتأت تذكر دول العالم بتمسكها بالاتجاه العربي الإسلامي، من حيث هو الحليف الطبيعي الوحيد للقضية الجزائرية<sup>4</sup>.

استغلت قيادة الثورة مشاركتها في مؤتمر تونس لمجموع شعوب أفريقيا-تمت الإشارة إليه، المنعقد بتونس عام 1960 -، لصياغة بيان يدين السياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، حيث ركز المؤتمر نقده على السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، وفي هذا الإطار أصر المؤتمر على التأكيد بوجود تأثير سلبي مصدره أمريكي على المسألة الجزائرية، وأكد المؤتمر على أن الدعم الأمريكي لفرنسا تسبب في نتائج وخيمة على الشعوب الإفريقية.

ثم أن وفود المؤتمر كانت مقتنعة بأنّ الأسلحة الأمريكية، كانت تستعمل ضد الوطنيين الجزائريين وأن المعونة الأمريكية سمحت لفرنسا بمواصلة الحرب في الجزائر، ومن جهة أخرى فإنّ المؤتمر ندد بالدعم الدبلوماسي الأمريكي لفرنسا، في الأمم المتحدة مما شجعها على رفض الحلول العادلة والسلمية لتسوية

<sup>1</sup> - للمزيد حول الموضوع راجع:

- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit, p213.

<sup>2</sup>

-Mohamed Harbi, les archives, ....., op.cit, p381- 382.

- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit, p213.

<sup>3</sup>

<sup>4</sup> - تصريح فرحات عباس للمجاهد عقب عودته من آسيا والمشرق العربي:

El Moudjahid, N° 41 10 Mai 1959, p250-251.

المسألة الجزائرية، ودعا المؤتمر الولايات المتحدة إلى ضرورة تغيير سياستها تجاه المسألة الاستعمارية، بشكل عام والمسألة الجزائرية على وجه التحديد، حتى لا يؤدي ذلك إلى تضرر علاقات الصداقة بين شعوب إفريقيا والشعب الأمريكي<sup>1</sup>.

عند وصول جون كينيدي إلى الرئاسة الأمريكية، أعلن عن نيته في تغيير السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، وخلال رئاسة كينيدي يمكن التأكيد بان الروس والأمريكان دخلوا في تنافس لصالح الحكومة المؤقتة الجزائرية، وبالرغم من هذا التغيير فان الإدارة الأمريكية واصلت عدم اعترافها بالحكومة المؤقتة، لكن هذا لم يمنع من تواصل اللقاءات بين الممثلات الدبلوماسية الأمريكية، وأعضاء الحكومة المؤقتة وهنا نسجل لقاء مينان ويليامس **Mennen Williams**، نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الإفريقية وأعضاء الحكومة المؤقتة بتونس، وهذا ما أعاد قلق السلطات الفرنسية من هذه اللقاءات، ونتيجة لذلك صرح دين راسك حول اللقاء وقلل من أهميته وقال انه لا يشكل اعتراف بالحكومة المؤقتة، وأضاف بان الحكومة الفرنسية كانت على علم بانشغال الإدارة الأمريكية للقيام بعمل تجاه الحكومة الجزائرية، بمعنى آخر أن هذه اللقاءات كانت توفر معلومات دقيقة للجانب الفرنسي ويتحرك على ضوءها<sup>2</sup>.

إن استمرار الدعم الأمريكي لفرنسا بعد وصول جون كينيدي إلى سدة الحكم، جعل الحكومة المؤقتة تحس بخيبة أمل كبيرة وهي التي كانت تعلق آمال كبيرة على السيناتور كينيدي في تغيير السياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، وعبرت عن ذلك في انتقاد صريح لشخص الرئيس كينيدي وعلى طبيعة تعامله مع الثورة بعدو صوله لرئاسة الأمريكية وفي هذا كتبت المجاهد تقول: (... إن الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس كينيدي على الخصوص، الذي أعرب عن معارضته القوية للاستعمار في الجزائر منذ سنة 1957، لكنه الآن سارع إلى الانضمام إلى المعسكر الاستعماري كما هي عادة الزعماء الأمريكان...<sup>3</sup>).

ومما لاشك فيه فإنّ الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية، لم يكن في صالحها رغم معارضته للسياسة المطبقة من طرف الحكومة الفرنسية في الجزائر، وحتى وان جاء الخطاب السياسي الأمريكي مداهنا للقضية الجزائرية، إلا أنه في الأصل جاء ليخدم المصلحة الأمريكية في المنطقة<sup>4</sup>، فما أن وصل

El Moudjahid, N° 68- 05/01/1960.

- Samya el machat, les états unis et la guerre d Algérie..., op.cit, p217.

-El Moudjahid, N° 84- 28 /08/ 1961.

-Hartmut, la guerre d Algérie..., op.cit, p116.

\_1

\_2

\_3

\_4

جون كيندي إلى كرسي الرئاسة الأمريكية، حتى تبين أنّ السياسة العامة ل واشنطن أنّها لا تتغير رغم تغير الأحزاب، ففي عهده كان الرفض الأمريكي لطرح القضية الجزائرية، في الجمعية العامة للأمم المتحدة واستمرت واشنطن في اعتبار المسألة الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية، وفرنسا وحدها المخول لها إيجاد حل سلمي لها<sup>1</sup>، لم يكن خفياً على الإدارة الأمريكية، التي اعترفت في شهر نوفمبر 1959، بأنّ جبهة التحرير الوطني، قد ازدادت قوة وعداداً كما أنّها أصبحت تمثل وحدة وطنية، متنامية وقد كان لانطلاق المفاوضات الجزائرية- الفرنسية، صدى خاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبهذه المناسبة صرح وزير الخارجية الأمريكي " دين راسك" بأنّ واشنطن تؤيد تحقيق الشعب الجزائري لحريته وحقه في تقرير مصيره، لكنه أضاف بأن بلاده تسعى لتجنب الجزائر مخاطر صراع الشرق والغرب أي الحرب الباردة<sup>2</sup>، ونلاحظ أنه عندما تعثرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فإنّ الإدارة الأمريكية انزعجت لهذا الأمر، وأصبحت قلقة من تزايد اهتمام المعسكر الشيوعي بالمسألة الجزائرية، وفي هذا الصدد صرح المتحدث باسم وزير الخارجية الأمريكية يوم 2 أبريل 1961 قائلاً: (... بأنّ الحكومة الأمريكية مازالت تأمل أن يتمكن الجانبين الفرنسي والجزائري من التغلب على الصعوبات التي تعيق مفاوضات الصلح بينهما، والبدء مجدداً في المفاوضات في الموعد المحدد لها وأن تكون نتيجتها مثمرة لطرفين..).

وأعقب هذا التصريح لقاء السفير الأمريكي في تونس بالوزيرين الجزائريين عبد الحفيظ بوصوف ومحمد يزيد، ولقد نوهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بهذا الاجتماع، واعتبرته دليلاً على أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت إجراءً علنياً لصالح الحكومة المؤقتة أي في صالح المسألة الجزائرية، وقال أحد المراقبين في نيويورك أن هذا الاجتماع يعني أن الولايات المتحدة قد تقدمت خطوة واسعة نحو الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>3</sup>.

وعند إدراك الحكومة الأمريكية أن اقتراب تحقيق استقلال الجزائر، فإنها أصبحت تتابع عن كثب تطور أوضاع الجزائر، فإنه ابتداءً من شهر أكتوبر 1961 اعتمدت الإدارة الأمريكية، سياسة التقارب مع قادة الحكومة المؤقتة<sup>4</sup>، حيث سمح الرئيس جون كيندي لسفيره في تونس والنرو ولمسلي بالالتقاء مع قادة

<sup>1</sup> - المجاهد، العدد 11 جويلية 1960، ص 07.

<sup>2</sup> - جمال فرجات، المرجع السابق، ص 249.

<sup>3</sup> - محمد حسنين، المصدر السابق، ص 533.

<sup>4</sup> - Maxime de person, op.cit, p216.

الثورة الجزائرية، بشكل رسمي ابتداء من شهر مارس 1961، حيث جرى لقاء آخر في تونس بين ويليامز وسعد حلب و محمد يزيد<sup>1</sup>.

رغم فشل فرنسا في إيجاد تسوية سريعة للقضية الجزائرية، بعد استنفاذها وتجريبها لمختلف المشاريع السياسية والعسكرية، هذا لم يمنع الإدارة الأمريكية من مواصلة دعمها وتأييدها لفرنسا واستمر هذا الدعم خصوصا بعد رجوع الجنرال ديغول إلى الحكم .

وفي المقابل نجدها تصر على عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتتهمها بالانتماء للشيوعية وهذا لتبرير دعمها لفرنسا، رغم هذا فإنها لم تغلق باب الاتصالات مع ممثلي الثورة الجزائرية في الخارج والسماح لهم بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية وتأسيس مكتب لجهة التحرير الوطني بنيويورك، ويوحى هذا السلوك المتناقض المميز للسياسة للخارجية الأمريكية بشكل عام، أن الإدارة الأمريكية كان لها تصور لها الخاص في طريقة معالجة القضية الجزائرية، وذلك من خلال تمسكها بالحل الفيدرالي المرتبط مع فرنسا في إطار مغربي (الاستقلال الداخلي)، وهو الحل الذي يتناقض مع مبدأ الاستقلال التام للجزائر الذي كانت تطالب به جبهة التحرير الوطني في مختلف المحافل الدولية. ونتيجة لهذا السلوك نجد أن قيادة الثورة الجزائرية قد فقدت كل أمل في الحصول على تأييد أمريكي لصالح القضية الجزائرية، مما جعلها تحسم خيارها في التوجه صوب الكتلة الافرو آسيوية و المعسكر الاشتراكي للحصول على الدعم المادي والمعنوي لصالح القضية الجزائرية.

<sup>1</sup> - فرحات جمال، المرجع السابق، ص 250.

# الخاتمة

خاتمة:

تتويجا لهذا البحث وتقدم خلاصته العامة يمكن الاسترشاد بالتفسير الدقيق للعوامل العميقة المتحكمة في العلاقات الدولية، الذي أعطاه الأستاذ المرموق في تاريخ العلاقات الدولية **بيير رونوفان Pierre Renouvin**، حينما أولى أهمية قصوى للعامل الجغرافي في جلب قوى بعينها نحو منطقة معينة من العالم، ومثلما هو الحال مع موقع الجزائر في العلاقات الفرنسية الأمريكية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت الجزائر نقطة تحاور في العلاقات الفرنسية الأمريكية، منذ نزول الحلفاء ارض الجزائر خريف عام 1942.

وتميز هذا التحاور في الكثير من الحالات بالتوافق، الذي فرضته مقتضيات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ليتحول مع الوقت إلى مصالح متبادلة، لكن في أحيان أخرى تحول هذا التوافق إلى نقاط ظل واستفهامات كثيرة، حول دواعي الاهتمام المتزايد للأمريكان بالجزائر أو المناطق الفريدة من نوعها حسب تقارير خبراءهم، مما استنفر هواجس الفرنسيين على أنها رغبة أمريكية أكيدة في تقويض الاستعمار الفرنسي والحلول محله في الجزائر، وعليه لم تكن العلاقات الفرنسية الأمريكية بخصوص موضوع الجزائر، دائما متوافقة بل عرفت في الكثير من المحطات ردود فعل فرنسية عنيفة على السياسة الأمريكية في الجزائر.

برز الاهتمام الأمريكي بالجزائر منذ نزولهم بالساحل الجزائري خريف عام 1942، تنفيذ لعملية عسكرية (عملية المشعل) للسيطرة على المنطقة وصد دول المحور عنها، استدعى هذا من الإدارة الأمريكية إلى صياغة سياسة متكاملة حول منطقة المغرب العربي، كان محركها القنصل **روبير ميرفي** الممثل الخاص لرئيس روزفلت في شمال إفريقيا، واقتضت الضرورة أن تتعامل الإدارة الأمريكية، لأول مرة مع الوطنيين الجزائريين وتحاورهم حول مستقبل بلادهم السياسي، وتقدم لشعبهم المساعدات الغذائية والوعود نحو غدا أفضل الاستقلال القريب !!!، وبسرعة البرق مررت الإدارة الأمريكية وعودها وشعاراتها النابعة من روح الميثاق الأطلسي 1941 بخصوص حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بين الجزائريين، حتى أصبح الكل يعتقد ويكاد يجزم أن الجزائر ستنال استقلالها عندما تضع الحرب أوزارها.

في ظل الهالة الدعائية الضخمة وبريق الشعارات والتفوق الأمريكي العسكري الميداني، كانت تجرى اتفاقات دقيقة ومصيرية بين الفرنسيين والأمريكان - اتفاق ميرفي ويقان 1940 و اتفاق دارلان كلارك 1942- تحدد وتضبط طبيعة التواجد الأمريكي بالجزائر، رغم تشنج العلاقات الفرنسية

الأمريكية أثناء الحرب، بسبب الخلافات الشخصية بين روزفلت وديغول، إلا أن الفرنسيين فيشييين وأحرار اتفقوا على حصر مهمة الأمريكان في الجزائر، حول هدف واحد هو استعادة المستعمرات كاملة موحدة، ازدادت صرامة الفرنسيين تجاه الطموحات الأمريكية في الجزائر، عندما انفرد ديغول برئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، وانتصر على غريمه هنري جيرو المدعوم من طرف روزفلت. استعمل ديغول كامل صلاحياته باعتباره موحد الفصائل الفرنسية، في الحد من التأثير المتزايد للدعاية الأمريكية بالجزائر، عندما استعان بالشيوعيين ومنحهم المناصب العليا في الجزائر، بغرض توظيفهم ضد مطالب الوطنيين الملتفين حول البيان الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية، هذا العمل أنبا بقوة بديهية الجنرال ديغول في فهمه للتحويلات العميقة التي كان العالم يشهدها آنذاك قبل نهاية الحرب، من صراع إيديولوجي خفي بدأ يلوح في الأفق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والجزائر كانت منذ الوهلة الأولى ميدانا خصبا لهذا الصراع.

لذا لم يتوانى الجنرال ديغول في توجيه رسائله للأمريكان في الكثير من المناسبات، وكان مؤتمر برازافيل 1944، المناسبة الأولى لقطع الطريق أمام دعاة الفيدرالية في الجزائر وفي باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى، إذ أعاد هيكلة وتوحيد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، بما يتماشى والمصالح الفرنسية، وألزم الإدارة الأمريكية التقيد بالاتفاقات الموقعة معهم السالفة الذكر، حول ضرورة التدخل في حال تعرض المستعمرات الفرنسية لثورات وانتفاضات داخلية، كانت توقعات الفرنسيين في محلها، فما أن وقعت مجازر الثامن مايو 1945 حتى سارع الفرنسيون إلى تسخير العناد العسكري الأمريكي الثقيل، في قمع المظاهرات السلمية بالشرق الجزائري، وأمام أعين الأمريكان استشهد حوالي 45 ألف جزائري حسب التقديرات الأمريكية، ولم يجرؤوا ساكنا حول ما وقع في الجزائر واكتفوا بتقديم الدعم المتستر لفرنسا ونصحها بتفادي ثورة تكون اشد وطأ على مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر، حتى هذا النصح انزعج منه ديغول واعتبره تدخلا في الشأن الداخلي الفرنسي، ردا على تصريحات السفير الأمريكي بالقاهرة جيفرسون كافري، وهدد ديغول الأمريكان بإغلاق قواعدهم في الجزائر والسينغال.

فسر بعض الباحثين الموقف الأمريكي من مطالب الجزائريين الاستقلالية وحيال ما وقع في شهر مايو من قمع، على انه تم وفق صفقة سرية ابرمت مع السلطات الفرنسية، فحواها كسب الصمت الأمريكي المدعوم، مقابل الحصول على مصالح إستراتيجية في الجزائر، وتزامن هذا أيضا مع تحول موقف الولايات المتحدة تجاه المسألة الاستعمارية، التي كانت تطالب بتصفيتتها مع بداية الحرب، تحول هذا

الموقف بطريقة مفاجئة إلى النقيض من ذلك، فأصبحت من اشد المتمسكين بضرورة الحفاظ على المستعمرات الأوربية.

وعليه فقد فتحت أبواب الجزائر على مصراعيها أمام الإستراتيجية الأمريكية، وتمثلت في السيطرة على شبكة واسعة وهامة من القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية، ليس فقط في الجزائر ولكن في كامل المغرب العربي، من بينها 25 مطارا لصالح قواتها الجوية، منها ثلاثة مطارات أساسية في الجزائر. زيادة على ذلك فان الجزائر قد احتلت أهمية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار موقعها الاستراتيجي في الحوض الغربي للمتوسط، الذي أصبحت توليه أهمية خاصة مع بداية ظهور الخلاف الإيديولوجي بينها وبين الاتحاد السوفيتي، هذا ما وصفه احد الباحثين عندما قال انه مع بداية عام 1945، بدأت سياسة التحالف الثلاثي في المتوسط في التلاشي وتطلب خيارا جديدا، هذا الخيار الجديد كان محوره هو منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على مناطق استراتيجية في المتوسط.

إن ما تمخض عن الحرب العالمية الثانية من نتائج وخيمة على فرنسا، جعلها في وهن سياسي واقتصادي لا مثيل له، أدى بها اللجوء الى للولايات المتحدة الأمريكية، للحصول على الدعم الاقتصادي لمواجهة آثار الحرب، وفي هذا الإطار أسهمت جهود الخبير الفرنسي الكبير جون موني، في تثبيت قواعد التبعية الاقتصادية والسياسية الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب، وفي هذا السياق يمكن ملاحظة انه على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية، أنها بدأت تتجه نحو التفاهم، ومما زاد في تعزيز هذه العلاقات ذلك الصراع الذي سيظهر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم، وكان دعمها لفرنسا مشروط دائما بعدم تمكين الأحزاب اليسارية من الوصول إلى السلطة في باريس.

ومن اجل الحفاظ على المصالح الغربية في شمال إفريقيا، فان الإدارة الأمريكية كانت أكثر وعيا بهذه المسألة، مثلما يثبتته احد التقارير الصادر عن مجلس الأمن القومي (N.S.C)، والموجه إلى الرئيس هاري ترومان، ويمكن أن نقرأ في هذا التقرير العبارة التالية: (...بسبب أهمية إفريقيا الشمالية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فان المقاطعات الثلاث، الجزائر، وتونس والمغرب الأقصى.. يشكلون مع بعض وحدة سياسية وجغرافية لشمال إفريقيا الفرنسي، والمغرب الأقصى هو الأكثر أهمية، باعتباره ركيزة أساسية كجسر بين الأطلسي والمتوسط...)، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة تعتبر نفسها معنية

بشكل مباشر، بقضية حفظ الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، ومواجهة أي تهديد شيوعي محتمل ضد التواجد الفرنسي، تجسيدا لهذه الغاية فقد أدمجت الجزائر في المخططات الأمريكية- مشروع مارشال 1947 و معاهدة حلف الشمال الأطلسي عام 1949-، وأصبحت أمريكا مطالبة بتقديم الدعم الاقتصادي لفرنسا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، وعليه يمكن القول أن المخططات الأمريكية منحت فرنسا وسائل جديدة في تشديد قبضتها على الجزائر، دون أي اعتبار لمطالب الحركة الوطنية.

إن السياسة الأمريكية في الجزائر كانت تهدف من جهة أخرى إلى احتواء اقتصادي وعسكري وسياسي للمسألة الجزائرية، ولهذا الغرض فإنها نظمت سلسلة من المؤتمرات والندوات حول شمال إفريقيا، أبرزها ندوة طنجة أكتوبر 1950 حيث استطاع الدبلوماسي الأمريكي ماك غي من تقديم خلاصة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وحدد موقفها بوضوح من مطالب الوطنيين المغاربة الاستقلالية، وتوافقت النظرة الأمريكية مع الرأي الفرنسي القائل بان المغاربة عموما غير مؤهلين لتسيير شؤونهم بأنفسهم في حال منحهم الاستقلال.

ولكن في نفس الوقت كانت الإدارة الأمريكية تدرك مدى الضعف السياسي الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة، وتحجر سياستها في الجزائر رغم إعطائها قانونها الخاص لعام 1947، لكن لوبي المعمرين عمل على إبقائه مجرد نصوص قانونية لم تجد طريقها إلى التنفيذ، إلا ما يخدم مصالحها في الجزائر، أمام استمرار الانسداد السياسي في الجزائر بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، تثير مخاوف الفرنسيين وتطالبهم بضرورة تطبيق قانون الجزائر على أرض الواقع، دون اللجوء إلى إصلاحات جديدة لتفادي ما هو أسوأ في المستقبل.

إن تجربة فرنسا الفاشلة في الهند الصينية جعلتها مرة أخرى تسارع في طلب العون من حلفائها الغربيين، لمواجهة المد الشيوعي في مستعمراتها الإفريقية، واقترحت عليهم دمج اقتصاديات المستعمرات الإفريقية في الاقتصاد الأوربي، نتيجة لذلك ظهر مشروع اورا أفريقيا، وبواسطته ضمنت إشراك الدول الغربية في مسألة الحفاظ على مستعمراتها من الزحف الشيوعي.

تميزت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، بالتناقض فمن جهة تعمل من اجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، ومن جهة أخرى كانت تستثمر في المبادئ الأمريكية الداعمة لتقرير المصير لصالح المستعمرات، وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى ردود فعل فرنسية قوية ضد نشاط

الدبلوماسيين الأمريكيين، وأجبروهم على الالتزام بدعم السياسة الفرنسية في الجزائر فقط، وما يلاحظ انه خلال هذه المرحلة، فان المسألة الجزائرية والمطالب الوطنية كانت لازالت لم ترسخ كانشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وهذا ما أدى بالوطنيين الجزائريين إلى فقدان تلك الرغبة التي كانت تحدهم في السابق بشأن تدخل أمريكي لصالح قضيتهم، وذلك بسبب استمرارها في دعم التواجد الفرنسي.

الملفت للانتباه أن الخبراء الأمريكيين ظلوا طوال فترة الرئيس هاري ترومان 1945-1954، يستثمرون في توظيف التهديد الشيوعي ضد التواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، والغرض واضح من ذلك هو الحصول على المزيد من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، بل وصل بهم الأمر إلى حد اتهام الوطنيين الجزائريين بالميولات الشيوعية، رغم إدراكهم أن الجزائريين لم تكن تربطهم صلات بالشيوعية، مقارنة باتصالهم المكثفة مع الولايات المتحدة، وقامت بتضخيم قوة الحزب الشيوعي الجزائري، وصورته على انه القوة السياسية الوحيدة في الجزائر، التي بمقدوره تهديد التواجد الفرنسي في الجزائر، رغم معرفتها التامة بمحدودية تأثيره في الساحة السياسية الجزائرية، فالمتعارف عليه لدى العام والخاص أن مواقفه كانت متناقضة مع مبادئ وتاريخ الشعب الجزائري، وأفكاره تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية الاستقلالية، وكان يطالب ببقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية، لذا وجد نفسه بعيدا عن تحقيق آمال الشعب الجزائري وفي عزلة عنه.

أمام تناقض وتضارب التقارير الأمريكية بخصوص الوضع في الجزائر، يبقى الباحث متسائلا عن دواعي هذا التناقض رغم امتلاكهم معلومات كثيرة حول الجزائر، واتصالهم المستمرة مع الوطنيين الجزائريين، لكنهم في المقابل لم يتمكنوا من تتبع ما كان يجري من تحول داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتتبع تلك المجموعة النشطة التي بدأت تتحرك بهدف إشعال فتيل الثورة لتجاوز أزمة الحركة، لذلك كان حدث اندلاع الثورة بالنسبة للإدارة الأمريكية بمثابة الأمر المفاجئ والغير المتوقع، وحتى عشية اندلاع الثورة أكدت التقارير الأمريكية، إن الجزائريين غير مهيين لتنظيم الثورة ضد الوجود الفرنسي.

وبعد اندلاعها سايرت التقارير الأمريكية، الطرح الفرنسي القائل أن ما وقع من أحداث الفاتح نوفمبر 1954، ما هي إلا أحداث معزولة من تدبير عصابات موجهة من أيدي خارجية تعمل لصالح الشيوعية والقومية العربية، وان بمقدور فرنسا استعادت الهدوء والأمن إلى ربوع الجزائر، لكن مع مرور الوقت ولجوء فرنسا إلى المزيد من التعزيزات العسكرية، مستعملة في ذلك العتاد العسكري للحلف

الأطلسي على أوسع نطاق، أدى بالإدارة الأمريكية إلى التحفظ حول ما يقع في الجزائر، واضطرت أثناء وقوع هجمات 20 أوت 1955، إلى منع قنصلها في الجزائر العاصمة من التعليق عليها، هذا الإجراء اعتبرته السلطات الفرنسية بمثابة التخلي الصريح لأمريكا عن التزاماتها بنود معاهدة حلف الشمال الأطلسي، التي تضمن حسبها التغطية العسكرية في حال وقوع اعتداء على الجزائر.

بل ذهب الأمر بالفرنسيين إلى ابعدهم من ذلك، عندما اتهموا الولايات المتحدة بالوقوف وراء الثورة الجزائرية، وهم من دبرها من أجل تعويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر، هذا الاتهام أصبح حديث الصحافة الفرنسية، وأمام هذه الشكوك اضطرت الإدارة الأمريكية، عن طريق سفيرها في باريس دوغلاس دايلون عام 1956، إلى تقديم تصريح علني حدد بوضوح الموقف الأمريكي الرسمي من الثورة الجزائرية، التزمت فيه بتأكيد استمرار دعمها للوجود الفرنسي في الجزائر، واعتبرت أن ما يجري في الجزائر هو شأن فرنسي داخلي ولا يحق لأي أحد التدخل فيه، ومنذ هذا التاريخ أصبحت تمثل الثورة الجزائرية انشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وخصصت قسما خاصا يعنى بالشؤون الجزائرية.

وعليه فإن هذا التصريح قد شكل نقطة البداية للسياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، واثار ذلك بدأت فرنسا تتلقى الدعم الأمريكي على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد العسكري قامت بتزويدها بأحدث الطائرات والمروحيات، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإنها ما فتئت تعمل على عرقلت مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة، بحجة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية وضرورة إعطاء فرنسا الوقت الكافي لإيجاد حل عادل وسلمي للمسألة الجزائرية، وسارعت أيضا للحد من النتائج الوخيمة المترتبة على السياسة الفرنسية، تجاه الثورة الجزائرية، بعد تورطها في العديد من الجرائم الدولية التي كانت تهدف من ورائها القضاء على الثورة، على غرار أزمة قناة السويس واختطاف قادة الثورة 1956، والعدوان على قرية ساقيه سيدي يوسف 1958، كلها أحداث حاولت الولايات المتحدة تقزيم أثارها على المستوى الدولي، حتى لا تستفيد منه الثورة على الصعيد الدبلوماسي، ولا يستغل من طرف الشيوعية في صراعها مع الغرب، أما على الصعيد السياسي فإن الولايات المتحدة عملت على دعم السياسة الفرنسية في الجزائر، من خلال تزكية مختلف المشاريع الفرنسية الموجهة للقضاء على الثورة الجزائرية، مثل إصلاحات جاك سوستال و خطة غي موليه الثلاثية وقانون الإطار، واستمرت في تأييد سياسة ديغول الجزائرية، كلها مشاريع كانت تصب في التصور الأمريكي لتسوية المسألة الجزائرية، داخل الإطار الفيدرالي المغاربي المرتبط مع فرنسا، وعمليا أصبحت الثورة الجزائرية في مواجهة أكيدة مع التحالف الفرنسي الأمريكي، هذا ما تبينه الأرقام أن حوالي

80 % من العتاد العسكري المستعمل ضد الجزائريين كان من صنع أمريكي، ومن ناحية أخرى ساهم هذا الدعم في إطالة عمر الأزمة وتعقيدها والزج بها في رحى الحرب الباردة.

مع تواصل الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر طوال فترة الرئيس ايزنهاور، لجأت الإدارة الأمريكية إلى تصنيف الثورة الجزائرية، في خانة صراع الغرب مع الشرق وهذا لتبرير الدعم المقدم لفرنسا، الذي كانت جبهة التحرير الوطني تطالب بإيقافه، لقد تفتنت قيادة الثورة إلى هذا الجانب المهم في العلاقات الدولية، لذلك نجدها تعود إلى مرجعياتها وتلتزم سياسة الحياد تجاه المعسكرين المتنافسين محاولة استغلال الطرفين لصالح القضية الوطنية، دون الارتقاء في أحضان أي منها، حتى لا ترهن مصير قراراتها وتنتج بالقضية الجزائرية عن التأثيرات السلبية للتجاذب الإيديولوجي بين المعسكرين، فإنها اتجهت تبحث عن الدعم عند حليفها الطبيعي والموضوعي العالم العربي والإسلامي، الملتفت حول الكتلة الإفرو آسيوية التي تشكلت عقب مؤتمر باندونغ 1955، ساهمت الكتلة الإفرو آسيوية مساهمة إيجابية في دعم الثورة الجزائرية، على كافة المستويات والدفع بها نحو تحقيق أفاقها النهائية، كان دورها فعالا خصوصا أثناء جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث استطاعت إقناع الهيئة الأممية بأحقية الشعب الجزائري في نيل استقلاله واسترجاع سيادته المغتصبة.

الغريب في الأمر أن الإدارة الأمريكية ظلت تحتبئ وراء فكرة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية، بالرغم من وقوفها على مدى الضعف الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى، بسبب الانعكاسات السلبية لاستمرار الثورة الجزائرية في استنزاف الاقتصاد الفرنسي وشل كيانه من الداخل، إن عدم الاستقرار السياسي في فرنسا وسيطرة لوبي المعمرين والعسكريين المتطرفين، على سلطة القرار في باريس كلها قرائن على تهور السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، وما أحدث قناة السويس وتحويل الطائرة المقلدة لقيادة الثورة والاعتداء على قرية سيدي يوسف الحدودية، والانقلاب على الجمهورية الرابعة، إلا دلائل عن عجز السلطات الفرنسية في إيجاد حل للمسألة الجزائرية.

شكلت عودت الجنرال ديغول إلى الحكم نقطة تحول حاسمة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، والمعروف عليه حساسيته المفرطة تجاه الطموحات الأمريكية، لذا فإنه لم يتأخر في توجيهه سهامه نحوها بتقصيرها في تقديم الدعم الكافي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية، ومنذ الوهلة الأولى راح ديغول يعمل من أجل استعادة مكانة فرنسا الدولية الضائعة، مقتنعا أن المزاعم الأمريكية حول

التهديد الشيوعي للعالم الحر باتت غير مقبولة، أتاح له ذلك الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي حالت دون تخلص فرنسا من مشاكلها المستدامة، من هذه المنطلقات بدأ الجنرال ديغول في ترسيخ ركائز الجمهورية الفرنسية الخامسة، المتميزة عن الجمهوريات الفرنسية السابقة، أتجه نحو استعادت دور فرنسا داخل التحالف الغربي وفي العالم، وذلك من خلال تفعيل مشروع الوحدة الأوربية وتزعمها، والسعي لاكتساب السلاح النووي والتخلص من الهيمنة الأمريكية، وكان عليه أيضا أن يتخلص من المسألة الجزائرية، التي نخرت جسد الدولة الفرنسية وكبريائها حاول في البداية تجريب سياسة سابقه، إلا انه اقتنع في الأخير بعدم جدواها واضطر على مفض الجلس مع الجزائريين حول طاولة المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقيات الاستقلال التام للجزائر.

حدث هذا أثناء مرحلة الرئيس جون كنيدي، الذي خيب آمال قيادة الثورة عند وصوله إلى الرئاسة الأمريكية وعدم التزامه بتصريحاته المؤيدة لتسوية المسألة الجزائرية عام 1957، مما اثبت أن تلك التصريحات بالرغم من صداها القوي، إلا أنها لم تكن في واقع الأمر سوى نتاج تنافس حزبي عابر بين الجمهوريين والديمقراطيين، وهو الأمر الذي جعل قيادة الثورة تحسم مواقفها من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، والنتيجة أن الجزائر المستقلة اختارت النهج الاشتراكي في تسيير منظومة الحكم.

وجمل القول يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

1- استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، التي سمحت لها من إدراك الأهمية الإستراتيجية للجزائر في غرب المتوسط، ومن ثما بنت عليها إستراتيجيتها المستقبلية نحو الجزائر.

2- الحرب الباردة ومواجهة المد الشيوعي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية، من استغلال موقع الجزائر لتأمين مصالحها الحيوية في غرب المتوسط.

3- إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ومراقبتها للوضع الجزائري جعلها تدرك الحل المناسب للمسألة الجزائرية، والتي اختصرتها في التطبيق الفعلي لقانون الجزائر لعام 1947 الذي يمنح نوع من الحكم الفيدرالي للجزائر، وهو الحل الذي تمسكت به الإدارة الأمريكية كحل امثل وعادل في نظرها لتسوية المسألة الجزائرية طيلة عمر الثورة الجزائرية.

4- إن التزام الإدارة الأمريكية بمبادئ التحالف الأطلسي جعلها تستمر في دعم فرنسا وتأييدها رغم معارضتها لسياستها في الجزائر، وهذا ما أسفر في الاخير الى توجه الجزائر نحو الكتلة الاشتراكية

وعليه يمكن القول أن العلاقات الفرنسية الأمريكية المبنية على الروابط التاريخية والانتماء المشترك للتراث الروماني الإغريقي والمصالح المتبادلة، كلها عوامل جعلت نظرتها تتوحد تجاه المسألة الجزائرية، دون أي اعتبار لأي عامل إنساني وأخلاقي في تعاملهم مع الجزائريين طيلة مرحلة النضال الوطني.

وهي نفس النظرة التي لا زالت موجودة عند الفرنسيين والأمريكان إلى غاية اليوم، لذا علينا الانتباه من تلك الشعارات الغربية المنادية بضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وغيرها من الشعارات الأخرى، ما هي في حقيقة الأمر إلا أساليب أمريكية فرنسية قديمة في ثوب جديد، لنشر الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن، ومن ثمة الضعف والوهن الذي يصيب أجهزة الدولة ويفتح لتلك القوى بعينها من جديد، فرصة إعادة الاستعمار لكن بوسائله الجديدة.

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

- **الملحق رقم 01:** مراسلة موجهة من طرف كاتب الدولة للخارجية الأمريكية كوردال هال إلى القنصل العام بالجزائر السيد (كول)، 24 جوان 1941.
- **الملحق رقم 02:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالدار البيضاء السيد ، (Goold) إلى كاتب الدولة للخارجية الأمريكية، 7 سبتمبر 1940.
- **الملحق رقم 03:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالجزائر السيد (كول) إلى كاتب الدولة للخارجية الأمريكية، 26 جويلية 1942.
- **الملحق رقم 04:** تعليمات الرئيس روزفلت إلى ممثله الشخصي في شمال افريقيا روبير ميرفي، واشنطن 22 سبتمبر 1942.
- **الملحق رقم 05:** مذكرة السفارة البريطانية موجهة إلى الخارجية الأمريكية، 24 جانفي 1941.
- **الملحق رقم 06:** الشخصية التمثيلية لرئيس روزفلت السيد روبير ميرفي لدى الجنرال هنري جيرو.
- **الملحق رقم 07:** الاتفاقية الموقعة بين الجنرال مارك كلارك والأميرال فرانسوا دارلان، الجزائر العاصمة 22 نوفمبر 1942.
- **الملحق رقم 08:** مراسلة موجهة من طرف المكلف بالمملكة المتحدة السيد ماتوس إلى كاتب الدولة للخارجية، لندن 18 جانفي 1943.
- **الملحق رقم 9:** مراسلة موجهة من طرف دافيد اكليس السفير البريطاني إلى رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط السيد (Murray)، 2 جوان 1941.
- **الملحق رقم 10:** مؤتمر واشنطن 1941-1942 و الدار البيضاء 1943.
- **الملحق رقم 11:** محادثات الجنرال ديغول مع الجنرال إيزنهاور في فيلا غليسين (Glycines) الجزائر العاصمة 30 ديسمبر 1943.
- **الملحق رقم 12:** موقف الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية من مجازر 8 مايو.
- **الملحق رقم 13:** بلاغ رئاسة الحكومة الفرنسية بشأن رفض ديغول التقاء روزفلت في مدينة الجزائر.

- **الملحق رقم 14:** مراسلة موجهة من طرف الجنرال ديغول إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان، باريس 29 مايو 1945.
- **الملحق رقم 15:** محادثات الجنرال ديغول مع المبعوث الخاص لرئيس الأمريكي روزفلت، السيد هاري هوبكينس 27 جانفي 1945.
- **الملحق رقم 16:** مراسلة موجهة من طرف الجنرال ديغول إلى الرئيس هاري ترومان، باريس 05 جويلية 1945.
- **الملحق رقم 17:** محادثات الجنرال ديغول والرئيس الأمريكي هاري ترومان، في 24 أوت 1945.
- **الملحق رقم 18:** ملخص التقرير الذي قدمه ماك غي إلى الخارجية الأمريكية حول نتائج ندوة طنجة 24 أكتوبر 1950.
- **الملحق رقم 19:** مراسلة موجهة من طرف السفير الأمريكي بفرنسا، السيد دايلون إلى الخارجية الأمريكية، 12 نوفمبر 1954.
- **الملحق رقم 20:** انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بنشاط الشيوعيين والوطنيين في شمال إفريقيا، الخارجية الأمريكية عام 1946.
- **الملحق رقم 21:** تقرير البنتاغون حول الوضع في شمال إفريقيا لعام 1947.
- **الملحق رقم 22:** تقرير حول السياسة الأمريكية تجاه الاقاليم الفرنسية في شمال إفريقيا، 22 مارس 1948.
- **الملحق رقم 23:** خطاب وزارة الخارجية الأمريكية بالعاصمة البريطانية، لندن 3 مايو 1950.
- **الملحق رقم 24:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالجزائر لوكت (lockett)، إلى الخارجية الأمريكية 27 فيفري 1952.
- **الملحق رقم 25:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالجزائر لوكت (lockett)، إلى الخارجية الأمريكية، الجزائر 31 أوت 1952.
- **الملحق رقم 26:** تقرير فرنسي حول ندوة اديس بابا جوان 1960، وزارة الحربية الفرنسية.
- **الملحق رقم 27:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالجزائر السيد كلارك إلى الخارجية الأمريكية، 29 نوفمبر 1954.
- **الملحق رقم 28:** مراسلة موجهة من طرف القنصل العام بالجزائر السيد كلارك إلى الخارجية الأمريكية، 2 نوفمبر 1954.

- **الملحق رقم 29:** مراسلة موجهة من طرف السفير الأمريكي بفرنسا السيد دايلون إلى الخارجية الأمريكية، 12 نوفمبر 1954.
- **الملحق رقم 30:** البيان الموقع من طرف النواب الديمقراطيين داخل الكونغرس والمساند لإيجاد حل للمسألة الجزائرية، 3 أوت 1959.
- **الملحق رقم 31:** مراسلة موجهة من طرف الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري، إلى السفير الأمريكي بفرنسا السيد هيغتون (Houghton)، باريس 28 أبريل 1959.
- **الملحق رقم 32:** برقية الخارجية الأمريكية إلى البعثة الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة، واشنطن 29 سبتمبر 1959.
- **الملحق رقم 33:** برقية الخارجية الأمريكية إلى البعثة الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة، واشنطن 19 نوفمبر 1959.
- **الملحق رقم 34:** مذكرة مقدمة من طرف مساعد كاتب الدولة المكلف بشؤون المنظمات الدولية ويلكوس (wilcox)، إلى نائب كاتب الدولة للشؤون السياسية (Merchant)، واشنطن 7 سبتمبر 1960.
- **الملحق رقم 35:** مذكرة حول مناقشات الدورة 466 لمجلس الأمن القومي، واشنطن 7 نوفمبر 1960.
- **الملحق رقم 36:** مذكرة كاتب الدولة ل. هاندرسون، إلى الرئيس الأمريكي حول تصويت الولايات المتحدة على المسألة الجزائرية 15 ديسمبر 1960.
- **الملحق رقم 37:** تقرير حول الثورة الجزائرية وتأثيراتها على الحلف الأطلسي وعلاقته بفرنسا والسياسة الأمريكية تجاه جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية، ومشاركة الولايات المتحدة في مناقشات المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.
- **الملحق رقم 38:** تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حول نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك مؤرخ يوم 1960/01/05.
- **الملحق رقم 39:** برقية موجهة من طرف البعثة الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة، إلى الخارجية الأمريكية حول المسألة الجزائرية 26 سبتمبر 1960.

# الملاحق

– التعريف بالملاحق وأهميتها:

ملاحق البحث في معظمها وثائق أرشيفية صادرة عن الخارجية الأمريكية، وقد شكلت العمود الفقري لمصادر البحث، وهي منشورة في موقع مكتبة الخارجية الأمريكية\*، وللإشارة فان هذا الموقع قد نشر اغلب وثائق الخارجية الأمريكية والتي يعود تاريخها إلى القرن 19 و 20، وهي مهمة بالنسبة لموضوع البحث، حيث أنها تبين بوضوح طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية ومواقفها من المسألة الجزائرية، وهي تغطي تقريبا الفترة التاريخية التي يشملها البحث (1942-1960)، أما الملاحق ذات العلاقة بالوثائق الفرنسية فهي في حقيقة الأمر منشورة في مذكرات الجنرال ديغول، حاولت توظيف البعض منها والتي لها علاقة مع موضوع البحث، وإعادة قراءتها من جديد، وهناك بعض الملاحق ذات العلاقة بالوثائق الجزائرية وهي تبرز النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية ومواقفها من السياسة الأمريكية.

**-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, \***  
**<http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS>**

الملحق رقم (1) :

**-The secretary of state (HULL) to the consul General at Algiers (COLE) .Jun 24.1940.U.S department of Foreign relations of the united .states General and Europe.1940.(F.R.U.S).VOL II,p570-571-572.\* state.**

"Under instructions from my Government I have the honor to inform Your Excellency that my Government's attention has been called to a press item concerning an ordinance dated September 27, 1940 and signed by the Head of the Military Administration in France for the Commander in Chief of the Army which among other things is said to require the registration of Jews and the posting on Jewish enterprises of signs indicating the Jewish character of the enterprise. "My Government is confident that any such ordinance which may have been issued will not be applied in such a way as to damage or prejudice the interests of citizens of the United States who are Jews."

For purposes of clarity it would be desirable to cite the exact press organ in which the ordinance appeared.

MORRIS

851.4016/19 : Telegram

*The Acting Secretary of State to the Chargé in Germany (Morris)*

WASHINGTON, November 15, 1940—10 p. m.

3025. Your 4711, November 14, 6 p. m. After full consideration of the observations contained in your telegram under reference the Department desires that you proceed as instructed.<sup>28</sup> The question involved is fundamental and we do not propose to temporize.

WELLES

INTEREST OF THE UNITED STATES IN POLITICAL AND ECONOMIC  
CONDITIONS IN FRENCH NORTH AFRICA

740.0011 European War 1939/3066 : Telegram

*The Secretary of State to the Consul General at Casablanca (Goold)*

WASHINGTON, June 24, 1940—6 p. m.

21. Your 30, June 18, 10 p. m.<sup>29</sup> Please continue to keep the Department informed of all developments relating to the position of French Morocco toward the war.

HULL

740.0011 European War 1939/4174c : Telegram

*The Secretary of State to the Consul General at Algiers (Cole)*

WASHINGTON, June 24, 1940—7 p. m.

20. In view of the fact that the Consulate in Tunis has destroyed its confidential code it would be appreciated if you would telegraph the Department any information that may be obtainable concerning the

<sup>28</sup> A note was sent to the German Foreign Office on November 18, 1940, but no reply was received.

<sup>29</sup> Not printed.

..../...

used against Great Britain although if convinced of Italian good faith might accept disarmed internment.

Anti-British feeling growing. The situation is tense, depressed, unstable. Acknowledge.

COLE

740.0011 European War 1939/5100

*The Consul General at Algiers (Cole) to the Secretary of State*

No. 546

ALGIERS, July 2, 1940.

[Received August 13.]

SIR: I have the honor to refer to my telegram No. 27, June 25, 1940,<sup>40</sup> in which I gave the substance of a proclamation by General Noguès which was published in the Algerian press of June 25, 1940. This proclamation ran as follows:

PROCLAMATION OF THE GENERAL COMMANDER IN CHIEF TO THE  
POPULATION OF NORTH AFRICA

"The Armistice<sup>41</sup> is signed. But the Government in answer to urgent appeals representing the wishes of the whole of North Africa informs me officially that:

1. There can be no question of abandoning to a foreign power without a conflict the whole or any part of the territories over which we exercise either sovereign power or a protectorate.

2. The principle of a military occupation of any part of North Africa by a foreign power is rejected.

3. The Government is not disposed to agree to a reduction of the forces stationed in these territories.

For the moment the integrity of North Africa and its means of defense appears to be assured. In consequence I renew my appeal for calm, discipline, unity, and confidence in the future of our country.

Algiers, June 24, 1940"

Signed: Noguès

Since my despatch No. 542 of June 21, 1940<sup>42</sup> the question of continuing the resistance in North Africa has been actively discussed. According to the most reliable opinion it could have been undertaken with a reasonable prospect of success, but in view of the attitude of the Pétain<sup>42</sup> ministry, no one could be found who would assume the responsibility. The Governor General of Algiers was definitely opposed to it; the declarations of General Noguès, of which a specimen is given

<sup>40</sup> Not printed.

<sup>41</sup> Armistice agreement between France and Germany, June 22, 1940, and between France and Italy, June 24, 1940. For texts, see *Documents on American Foreign Relations*, July 1939-June 1940, vol. II, pp. 427 and 436, respectively. For text of the Franco-German agreement, see also *Documents on German Foreign Policy, 1918-1945*, series D, vol. IX, document No. 523, p. 671.

<sup>42</sup> Henri Philippe Pétain, French Premier; subsequently Chief of State.

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

:الملحق رقم (2):

740.0011 European War 1939/5420 : Telegram

*The Consul General at Casablanca (Goold) to the Secretary of State*

CASABLANCA, September 7, 1940—4 p. m.

[Received September 8—12:40 p. m.]

114. My telegram No. 106, August 30 [31], 5 p. m. The traffic via Oran has been interrupted. Two versions are current as to the causes. One is that it was a German order made because of the fear of developments in the situation here similar to those which occurred in Chad and in French Equatorial Africa. The other is increasing British naval activity, perhaps related to the fact that it is reported that 40 percent of whatever is landed at Marseille is earmarked for Germany and 20 percent for Italy.

The French steamer *Katiola* carrying frozen meat and white beans reached Bordeaux from Casablanca about a week ago, the captain having orders to scuttle if he fell in with the English, the sanction for failure to comply being the occupation of three additional French towns. The French steamer *Lipari* left today for the same destination also loaded with a cargo of frozen meats and escorted by a destroyer.

The crew to take the *Ville d'Oran* on the mission mentioned in my telegram 109<sup>59</sup> has not arrived. According to the Director General of the French Line, influential people in the French Government are working to bring about war with England and the changes in the Government announced this morning indicate to him that they are making progress.

If French West Africa follows Chad and French Equatorial Africa, there will be more likelihood of Morocco's joining the movement, and an effective blockade keeping out tea and sugar might well create a native pressure that would be hard to resist.

The London radio broadcast recently announced to Moors that they could have the required tea and sugar if they did the right thing. A British agent is here prepared to arrange the exchange of tea for phosphates.

The Protectorate authorities would like to have Moroccan credits in the United States released so that they could buy gasoline and they would like the British to let a French vessel bring it to Casablanca uncovered by navicert. If these desiderata could be tentatively arranged the Resident General would examine the possibility of giving an assurance that the gasoline would not leave Morocco.

GOULD

<sup>59</sup> Not printed.

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

:الملحق رقم (3)

FRANCE

345

123M956/386 : Telegram

*The Consul General at Algiers (Cole) to the Secretary of State*

ALGIERS, July 26, 1942—midnight.

[Received July 27—10:41 a. m.]

490. From Murphy. Your 220, July 24, 9 a. m. [p. m.] I do not foresee any difficulty returning to North Africa. I hold visas for the three French North African territories good until February 1943 and no visa is required for the Tangier Zone. [Murphy.]

COLE

862.24/733 : Telegram

*The Secretary of State to the Chargé in France (Tuck)*

WASHINGTON, July 27, 1942—9 p. m.

464. Reference is made to the assurances contained in the French Government's note of February 24, 1942, and confirmed in its note of March 14,<sup>3</sup> that no military assistance would be given to any of the belligerents in any theatre of operations and that no policy of open assistance to the Axis powers beyond the terms of the Armistice Conventions would be adopted. It was on the basis of these assurances that this Government agreed to resume the shipment of supplies to French North Africa.

The North African Accord voyages are now being resumed. You should therefore draw this fact to the attention of the French Government and state that we would appreciate having the assurances previously given renewed.

HULL

740.00112 European War 1939/6190 : Telegram

*The Consul General at Algiers (Cole) to the Secretary of State*

ALGIERS, July 29, 1942—1 p. m.

[Received 11:06 p. m.]

495. From Murphy. Your 219, July 24, 9 [8] p. m. It is difficult to comprehend the doubts entertained by the Board of Economic Warfare and the British Embassy regarding the advisability of the *Ile de Noirmoutier* and the *Ile d'Ouessant*, vessels of French registry, proceeding to Algiers. It is obvious that there must be elements in the political situation known to them of which we here are ignorant. Replying to the Department's question, as far as I am

<sup>3</sup> See telegrams No. 292, February 25, 10 a. m., and No. 390, March 14, 4 p. m., from the Ambassador in France, pp. 141 and 148, respectively.

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>.

../..

\* الملحق رقم (4): تعليمات الرئيس روزفلت إلى ممثله الشخصي في شمال إفريقيا

روبير ميرفي.

V. Plans for Securing French Assistance for the Landing in North Africa of American Military Forces (September–November)

128M956/4773

*Directive by President Roosevelt to Mr. Robert D. Murphy*<sup>60</sup>

FRANCE

379

public control of commercial port activities at Dakar, including customs, maritime and civilian police, transportation, passengers, cargoes and manifests. On the other hand, it is reported from another source that the Germans have, if only temporarily, postponed sending a military observer to Dakar. The opposition of Boisson was said to have been partially responsible for German decision to postpone the mission.

It is stated that there are indications that the Germans may now demand the right to establish a consulate at Dakar on the grounds that they are entitled to equal representation with us.

HULL

V. Plans for Securing French Assistance for the Landing in North Africa of American Military Forces (September–November)

128M956/4773

*Directive by President Roosevelt to Mr. Robert D. Murphy*<sup>60</sup>

[WASHINGTON,] September 22, 1942.

1. Upon the occupation of French North Africa by American Military Forces you will act as the Operating Executive head of the Civil Affairs Section and Advisor for Civil Affairs under General Eisenhower. Prior to the arrival of Military Forces in the Area, you will have the status of the Personal Representative of the President.

2. You will work in close cooperation with General Eisenhower, United States Army, Allied Commander in Chief, European Theatre, in the preparation and execution of plans of a civil and political nature for the occupation of French North Africa by American Military Forces. In the performance of this task you will retain your present status of Foreign Service Officer, Class I, assigned as Counselor of Embassy, Vichy. All communication between the President and you and between General Eisenhower and you will be carried out through such channels as General Eisenhower and you may arrange.

3. You will at an early date contact personally and through your Psychological Warfare and other assistants those French nationals whom you consider reliable, and give them the following information:

Information having been received from a reliable source that the Germans and Italians are planning an intervention in French North Africa, the United States contemplates sending at an early date

<sup>60</sup> Copy of this directive was sent to the Department by the White House on June 16, 1943. William L. Langer in his book *Our Vichy Gamble* states that President Roosevelt enjoined Murphy not to discuss plans for the North African campaign with the Department of State or with any but authorized Army or Navy officers. (*Our Vichy Gamble*, New York, 1947, p. 311.)

a sufficient number of American troops to land in that area with the purpose of preventing occupation by the Axis and of preserving French sovereignty in Algeria, and the French administrations in Morocco and Tunisia.

No change in the existing French Civil Administrations is contemplated by the United States.

Any resistance to an American landing will of course have to be put down by force of arms.

The American forces will hope for and will welcome French assistance.

The American forces will provide equipment as rapidly as possible for those French troops who join in denying access to French North Africa to our common enemies.

Money, in addition to that provided by French sources, will be made available for additional expense incurred through cooperation with American forces.

The American Government will guarantee salaries and allowances, death benefits and pensions of those French and other military, naval and civilian officials who join with the American expeditionary forces.

The proposed expedition will be American, under American command, and it will not include any of the forces of General de Gaulle.

After the necessary preparation is made by French patriots in French North Africa, which should be accomplished with the utmost expedition, at least twenty-four hours' notice will be given to our friends of the time of landings, and in your discretion of the approximate places.

4. Upon the receipt of the following message in code which will be despatched through at least two channels to insure delivery "Allotments approved effective (date)" you may in your discretion inform our friendly officials that landings by American troops will be made on that date as planned at approximate localities which are known to you. The date should be repeated in the message to avoid error.

5. As Political Advisor to General Eisenhower you will prepare and submit to the President for approval:

(a) Recommendations regarding policies to be followed by the American Government in the area, including economic supply and financial support, and such additional matters as you may deem appropriate.

(b) Drafts of proclamations to be issued to the inhabitants of the areas to be entered by Allied forces and recommendations regarding the means of transmitting them.

(c) Drafts of proclamations or messages to be addressed by the President to the French State and to officials in French North

..//..

-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/> \*

:الملحق رقم (5)

Memorandum (from)The British embassy to the department of state January -  
\*24.1941.F.R.U.S.1941,II,p,245,246.

It would be part of any arrangement that the proceeds of agreed exports from Morocco should not accrue to her in free foreign exchange, since the provision of free exchange would not only encourage her to purchase key commodities, but would indirectly be at the disposal of the Vichy Government.

Finally, His Majesty's Government point out that it would help greatly towards the establishment of a common policy to be carried out in agreement if the United States Government would state what kinds and what amounts of commodities they would like to export to and import from Morocco. For the reasons indicated above His Majesty's Government trust that it would be understood that in the case of Moroccan exports such commodities would be restricted to essential United States requirements. Moroccan imports from the United States on the other hand would necessarily be for local consumption only, it being understood that the importation into Morocco of key commodities could not be contemplated.

WASHINGTON, 24 January, 1941.

740.00112 European War 1939/2223

*The British Embassy to the Department of State*<sup>58</sup>

MEMORANDUM

1. His Majesty's late Ambassador<sup>59</sup> and Mr. Butler<sup>60</sup> duly reported to London their conversations with Mr. Sumner Welles on various dates in November and December, notably on November 27th,<sup>61</sup> December 23rd<sup>62</sup> and December 27th,<sup>63</sup> regarding the policy to be adopted towards dependencies of the Vichy Government, especially in blockade matters. Mr. Butler has now been instructed to explain to Mr. Sumner Welles the general policy of His Majesty's Government in the United Kingdom in this matter, and at the same time certain difficulties in the way of giving it full implementation.

2. On November 27th Mr. Sumner Welles informed Lord Lothian that it was the aim of the United States Government to increase the probability that, in the event of Germany trying to coerce the Vichy Government into adopting Monsieur Laval's<sup>64</sup> policy, an independent government, perhaps under General Weygand,<sup>65</sup> would be set up in

<sup>58</sup> Handed to the Under Secretary of State on January 28.

<sup>59</sup> Lord Lothian.

<sup>60</sup> Neville M. Butler, Minister-Counselor of the British Embassy.

<sup>61</sup> No record of this conversation found in Department files.

<sup>62</sup> For memorandum of conversation, see *Foreign Relations*, 1940, vol. iv, p. 245.

<sup>63</sup> Pierre Laval, former Vice President of the French Council of Ministers and Minister for Foreign Affairs.

<sup>64</sup> Gen. Maxime Weygand, Delegate General of the French Government in North Africa.

Algeria and would attract to it the French fleet from across the Mediterranean. His Majesty's Government appreciate the force of this argument. At the same time they feel that, if anything should happen either to Marshal Pétain<sup>65</sup> or to General Weygand no one can foretell the course of subsequent events. Even if nothing should happen to either of these leaders, were Germany to occupy the rest of France, it cannot be certain that the French forces in North Africa would actively resume the struggle unless they were themselves directly attacked either by Germany or by Italy. His Majesty's Government feel it necessary to have such possibilities in mind in framing their policy.

3. In this the following are the main guiding considerations:—

(a) They naturally are most desirous of avoiding any conflict of policy with the Government of the United States. Their object is, however, also to encourage the French authorities, wherever they exercise control, to feel that the future of France and of the French Empire depends on a British victory, that expediency and indeed honour demand that the French should contribute to that victory, and that therefore they should in the meantime do nothing directly or indirectly to delay or impede its achievement.

(b) The French capacity to resist Germany and Italy is everywhere greatly reduced. In those areas most vulnerable to German and Italian attack or exploitation, care must be taken not to allow the opening of a wide channel for dangerous supplies which might tempt the enemy or which might encourage German pressure on the Vichy Government. Moreover, there is a danger that if the blockade were to be relaxed, the French authorities would be enabled to obtain the best of both worlds by prolonging the *status quo*, and refraining from all further effort. This is particularly true in the case of the French dependencies in North and West Africa and of Syria.

(c) The reconciliation of (a) and (b) is a problem of great complexity, and may seem to involve inconsistencies between principle and practice. His Majesty's Government feel that they must maintain the principle of the blockade, but in practice they are prepared to admit elasticity, varying according to geographical conditions and to the strategical and political exigencies of the moment. For example, the distance of Indo-China from metropolitan France gives it a degree of independence which justifies exceptional treatment. In Morocco, however, the political and strategical situation is entirely different. The policy of His Majesty's Government is to blockade Morocco like any other territory owing allegiance to Vichy, but subject to such relaxations as may be desirable for specific reasons, and always of course subject to the existing limitations of their powers to enforce the blockade with all its rigour. A copy is attached of a separate memorandum dealing specifically with Morocco<sup>66</sup> which is being handed to Mr. Berle who discussed this aspect of the question with His Majesty's Embassy.

<sup>65</sup> Marshal Henri Philippe Pétain, French Chief of State.

<sup>66</sup> *Supra*.

.../....

-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, [http://digioll.library.wisc.edu/FRUS/\\*](http://digioll.library.wisc.edu/FRUS/*)

[Enclosure 3—Translation]

*The Personal Representative of President Roosevelt (Murphy) to  
General Henri Giraud*

NOVEMBER 2, 1942.

THE GENERAL: Referring to the declaration made on several occasions by President Roosevelt, and the obligations already undertaken by the American Government as well as by the British Government, I am able to assure you that the restoration of France to full independence, in all the greatness and vastness which it possessed before the war in Europe as well as overseas, is one of the war aims of the United Nations.

It is thoroughly understood that French sovereignty will be re-established as soon as possible throughout all the territory, metropolitan and colonial, over which flew the French flag in 1939.

The Government of the United States considers the French nation as an ally and will treat it as such.

May I add further that in case of military operations in French territory (whether in Metropolitan France or in the Colonies) in all instances where French collaboration may be found, the American authorities will not intervene in any way in those affairs which are solely within the province of the national administration or which have to do with the exercise of French sovereignty.

Insofar as the command is concerned, the Government of the United States has no other thought or desire than to place the military command of this area in the hands of the French as soon as possible. However, during those phases of the operation comprising the debarkation, establishing the security of French North Africa, and supplying the necessary base, it is considered essential that the American command and the organization which has been set up with such effort and difficulty, especially for this operation, remain unchanged. (The above clause is a result of the recent conference between the American and French representatives. It was drawn up before the receipt of your note of October 27<sup>24</sup> reading as follows:

"It is altogether normal, and it is understood, that all the operations of debarkation will be controlled by the General Staff of the American Army.

"The Inter-allied Command will begin to function after the debarkation, that is to say, for each point of debarkation, forty-eight hours after the hour set for the beginning of the initial landing operations of the first convoy. With respect to subsequent operations, the American troops will come under the Inter-allied Command as soon as they are landed."

<sup>24</sup> For full text of the note of October 27 (the "Agreement in Principle"), see enclosure 9, p. 419.

.../...

-Agreement between General Mark Clark and Admiral François Darlan, Algiers, November 22, 1942,  
F.R.U.S, 1942, II, 453. \*

FRANCE

453

851R.01/51

*Agreement Between General Mark Clark and Admiral François  
Darlan, Signed at Algiers, November 22, 1942*<sup>78</sup>

## PREAMBLE

The forces of the United States and their Supporting Allies have landed in French North Africa for the purpose of preventing the domination of this territory by German and Italian forces and their Allies and for carrying on the war for the defeat of the Axis powers.

By a common agreement among leading French officials in French North Africa, a High Commissioner in French Africa has been established in the person of Admiral of the Fleet François Darlan.

It has been agreed by all French elements concerned and United States military authorities that French forces will aid and support the forces of the United States and their allies to expel from the soil of Africa the common enemy, to liberate France and to restore integrally the French Empire. In order that this high purpose

<sup>78</sup> Copy transmitted to the Department of State by Mr. Murphy under covering letter of December 5; received December 28. A draft of the agreement, then titled "Protocol Number One," was circulated in the Combined Chiefs of Staff on November 20, 1942, and on the same day the Combined Chiefs of Staff informed General Eisenhower that the President had approved the draft but had added a condition regarding the avoidance, if possible, of the formal diplomatic term "Protocol" as the title of the agreement. The signed version varies slightly from the approved text. In C. O. S. 103/17, General Eisenhower's comments precede Article I. In his statement, the Supreme Allied Commander set forth his views as follows:

"Clear distinction must be drawn between the preamble to the agreement and the agreement itself. The first two paragraphs of the preamble merely recite facts that have led up to the present situation. The mention of Darlan's name therein does not imply any obligations on the part of the Allied CINC to perpetuate Darlan in any position or to support him therein. Paragraph three of preamble is a recitation of the purposes commonly agreed upon between the Commander in Chief and the North African Commission, for which the subsequent agreement is made. Purposes recited extend beyond the immediate responsibility, mission, (and) Territory of the Allied Commander in Chief, but they are taken almost verbatim from letters written by Murphy to various French officers in this region prior to November 8, when he was acting as the personal representative here of the President of the United States.

Attention is invited, also, to the fact that this agreement is merely one between a Commander in the field and a Commission which is exercising ordinary civil and military functions in the theater in which he is operating. Its terms are intended only to facilitate the operations of the Allied Forces brought here, although, naturally, accomplishment of this purpose involves certain economic and transportation features. Moreover, it should be pointed out that the Allied Commander in Chief, as the signatory authority on one side, is also the interpreter for his own force of the terms and language employed. In addition, the effort to gain the cooperation needed by the Allied force is not going to be the product of exact terminology and language. It is going to be represented in the success of the Allied Commander in Chief in galvanizing the local population and local military forces into action along the general lines indicated in this draft." (851R.00/108½).

may be accomplished, and to make appropriate arrangements for the presence in North Africa of large forces of the United States and its allies, the following agreement is entered into at Algiers this 22nd day of November 1942.

I—There shall be the closest cooperation between the Commander-in-Chief of the French Land, Sea and Air forces and the Commanding General United States Army and supporting forces to accomplish the purpose set forth above.

II—The status, command, functions, employment, rights and privileges of French land, sea and air forces will remain under French direction. Such forces will continue in the service of internal security and will be employed, in cooperation with the forces of the United States and its allies, in driving Axis forces from French African territory and in protecting it from further violation by them. All movements of French military, naval or air forces from their normal stations will be notified to the Commanding General of the United States Army by the French command.

III—French governmental personnel will continue in the performance of their functions with loyalty to the purpose of the forces under the command of the Commanding General, United States Army and supporting forces. Such government personnel will take such measures as are necessary for the maintenance of order and public administrative services throughout the territory in consultation with the Commanding General of the United States Army.

IV—The control and command of all landing and other facilities for aircraft, harbor and port facilities, defenses, fortifications and arsenals will be available to the Commanding General of the United States Army, and supporting forces, for the purpose set forth in the preamble hereof. The control of these facilities will not involve the use of French personnel without the consent of the French authorities.

V—Full information will be given as to the location of all facilities, installations, equipment and devices (such as airfields, anti-aircraft batteries, observation posts, radio-location and other technical observing stations, minefields, tank traps, military, naval and air force stores, fuel, supplies and equipment, etc.) which may be a hindrance or useful to the purpose of the forces under the command of the Commanding General, United States Army and supporting forces.

VI—All telecommunication services will be operated and maintained normally by the French authorities. The United States military forces and supporting Allies will have the unrestricted use of the telecommunication services insofar as may be required for military purpose.

...../.....

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

I once more pointed out that your proposal provided for "simple and direct talks between French leaders." He reverted to his fear of "pressure". He still hoped for a meeting with Giraud on his conditions, but I held out no hope of this and said results of his decision must be most unfortunate. He was throwing away an opportunity of an arrangement with Giraud with full support of two principal allied leaders, which would have greatly helped our war effort. Nothing, however, would move him and I have no alternative but to forward his message.

---

Roosevelt Papers : Telegram

*The President to the Secretary of State*<sup>1</sup>

[CASABLANCA,] January 18, 1943.

NEWBURG 29. To Hull from Alex.

We delivered our bridegroom, General Giraud, who was most cooperative on the impending marriage, and I am sure was ready to go through with it on our terms. However, our friends could not produce the bride, the temperamental lady de Gaulle. She has got quite snooty about the whole idea and does not want to see either of us, and is showing no intention of getting into bed with Giraud. We are going to do the best we can under these circumstances and I think can bring something out of this that will be pretty good. Giraud gives me the impression of a man who wants to fight and has no great interest in civil affairs.

Do you think Leger could be usefully used over here? I agree with what you have said about Monnet. Also please let me know what you think of Roger Cambon, who is universally respected and through his father knows much about North Africa.

Our military studies and plans are going very well.

---

<sup>1</sup> Transmitted via military channels.

---

851.01/947 : Telegram

*The Chargé in the United Kingdom (Matthews) to the Secretary of State*<sup>1</sup>

TRIPLE PRIORITY

LONDON, January 18, 1943—2 p. m.

460. General Catroux came to see me this morning at his request and said that Colonel Billotte and several other officers are leaving for

---

<sup>1</sup> This telegram was repeated to Algiers for Eisenhower and Murphy; it was received there on January 20, 3 p. m.

Algiers tonight (my telegram 415 January 16, 4 p. m.<sup>2</sup>). He, Catroux, expects to be in Gibraltar Friday (barring delays caused by bad weather) and said that he would like to have a conversation either with General Giraud himself, whom he knows well personally, or with one of his officers. He said that he would be quite willing to go on to Algiers if his presence there would not cause embarrassment at this particular time to General Eisenhower or General Giraud. It will be more satisfactory, he feels, if he can have a preliminary conversation with General Giraud or one of his officers before the meeting between de Gaulle and Giraud, and I told him that I fully agreed. He said that he wanted to get a picture of Giraud's ideas, for he realizes the difficulties both for General Eisenhower and for General Giraud in the present situation. He said that he thinks that it is high time that there should be some agreement between various French elements fighting the Germans and he saw no real obstacle to reaching a common accord with General Giraud. No questions of internal French politics, he said, should be allowed to come up for consideration now, and such matters should be left for decision after the war.

However he does believe there must be some central administrative organization exercising "French Sovereignty" to conduct negotiations during the war period, rather than various groups operating independently and often at cross purposes.

He asked what Peyrouton's position is to be (and though he did not specifically so state, it was clear to me that like the other Fighting French, he does not like him). I replied that I did not know. I said that I understood Hoppenot was en route to North Africa and that I had a high personal regard for him. He agreed that Hoppenot is a good man. He asked if I had any information as to when de Gaulle would visit Washington and I said that I had none.

He also talked a little of his ideas of general strategy, stating that he had always favored some offensive from Syria up into the Balkans and that he thought the Turks might be willing when the time comes to cooperate either by coming in to the war or permitting troop passage. He feels, he said, that the delay in cleaning out Tunisia, which he attributed entirely to the rain and mud, had the unfortunate effect of retarding plans for the Spring, but he expects that the Axis will be driven from Tunis in a month and a half time. He does not think that Rommel will attempt to make much of a stand at Tripoli but will fall back to try to occupy the Mareth line in Tunisia. I made

<sup>2</sup> Not printed; it reported that de Gaulle had decided to postpone the departure of the military mission he was planning to send to Algiers pending the receipt of formal guarantees from American military authorities that (1) he would be permitted to use his own secret cipher for communications with Giraud, and (2) that Eisenhower would give blanket approval to any agreement reached between de Gaulle and Giraud, whatever the terms might be (851.01/946).

.../...

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

– الملحق (9) :

Mr. David Eccles of the British Embassy to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) –

3. The French intend to conduct a certain amount of counter radio propaganda in opposition to the continuous De Gaulle radio broadcasts from Equatorial Africa which frequently indulge in vicious personal attacks on French West African officials.

The person mentioned in the Department's telegram is postponing his trip to French West Africa until June 7. He would be grateful if the Department could give some hint of what is happening to the plan of economic cooperation. [Murphy.]

COLE

740.00112 European War 1939/3756

*Mr. David Eccles of the British Embassy to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray)*

WASHINGTON, June 2, 1941.

DEAR MURRAY: London have sent us their comments on the draft letter I was to write to Marchal,<sup>90a</sup> covering our side of the United States-French North Africa trade arrangements, and have also made a number of changes in the schedule of quarterly quotas. Before I give you these in detail I think we ought to examine the general position in the light of the increasing evidence of Vichy's intention to collaborate with the Germans and the Germans' desire to press Vichy to attempt re-capture of the Free French Colonies. Both developments are beyond dispute. They must influence our treatment of Weygand, making us more cold-blooded and open-eyed, and at the same time more careful to safeguard the position in Equatorial Africa.

Lord Halifax was assured by Mr. Welles that Murphy would tell the General that your help to him was contingent on no attempt being made from French North and West Africa to attack the Free French Colonies. Should we go further, and cut the quarterly quotas in half, as a sign not to be mistaken that we are alive to the menace of a German-inspired campaign against Equatorial Africa? The Takoradi air-route is of paramount importance. It is something definite in the conduct of the Middle-Eastern campaign that we cannot afford to sacrifice for the sake of a remote hope that Weygand will resist the German drive to occupy the territories. We might abandon the quarterly quotas altogether, and proceed from hand to mouth as ships are available, but I understand from the French that this would greatly embarrass their purchasing programme and it would certainly lessen our chance of obtaining those guarantees expressed in the draft letter from the French Ambassador to Mr. Hull, and in my letter to Marchal.

<sup>90a</sup> Léon Marchal, Counselor of the French Embassy in the United States.

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

-The Conferences at Washington (1941-1942) and Casablanca,1943,F.R.U.S,p810- الملحق رقم 10 :  
816.\*

I once more pointed out that your proposal provided for "simple and direct talks between French leaders." He reverted to his fear of "pressure". He still hoped for a meeting with Giraud on his conditions, but I held out no hope of this and said results of his decision must be most unfortunate. He was throwing away an opportunity of an arrangement with Giraud with full support of two principal allied leaders, which would have greatly helped our war effort. Nothing, however, would move him and I have no alternative but to forward his message.

Roosevelt Papers : Telegram

*The President to the Secretary of State*<sup>1</sup>

[CASABLANCA,] January 18, 1943.

NEWBURG 29. To Hull from Alex.

We delivered our bridegroom, General Giraud, who was most cooperative on the impending marriage, and I am sure was ready to go through with it on our terms. However, our friends could not produce the bride, the temperamental lady de Gaulle. She has got quite snooty about the whole idea and does not want to see either of us, and is showing no intention of getting into bed with Giraud. We are going to do the best we can under these circumstances and I think can bring something out of this that will be pretty good. Giraud gives me the impression of a man who wants to fight and has no great interest in civil affairs.

Do you think Leger could be usefully used over here? I agree with what you have said about Monnet. Also please let me know what you think of Roger Cambon, who is universally respected and through his father knows much about North Africa.

Our military studies and plans are going very well.

<sup>1</sup> Transmitted via military channels.

<sup>1</sup> This telegram was repeated to Algiers for Eisenhower and Murphy; it was received there on January 20, 3 p. m.

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

– الملحق رقم (11):

\*-Entretien avec le général Eisenhower, a la villa des Glycines, Alger, Le 30 december 1943

*Entretien avec le général Eisenhower, à la villa des Glycines,  
le 30 décembre 1943.*

Le général DE GAULLE. — Je suis très heureux de vous voir, mon Général.

Le général EISENHOWER. — J'avais d'abord pensé, mon Général, rester quelque temps encore en Afrique du Nord. Cela m'aurait permis de vous rendre visite à loisir. Mais je suis appelé à partir immédiatement pour les Etats-Unis et, craignant qu'il me soit plus difficile, à mon retour, de venir vous voir, — il se peut que je ne repasse ici que quelques heures, — j'ai jugé souhaitable de vous faire aujourd'hui cette visite « impromptu ».

Le général DE GAULLE. — Je tiens à vous dire la satisfaction que nous, Français, éprouvons à vous voir prendre le commandement qui vient de vous être confié. Les opérations que vous allez avoir à diriger en France sont vitales pour mon pays.

Pour ce qui est des forces françaises, mon souci constant est celui-ci : qu'elles soient prêtes toutes et à temps. La réalité est que nous serons en mesure, le 1<sup>er</sup> avril, de mettre en ligne :

5 ou 6 divisions d'infanterie,

3 divisions blindées,

et 3 états-majors de corps d'armée.

Mon gouvernement et moi-même nous en tenons à cette réalité, pour modeste qu'elle puisse paraître.

Le général EISENHOWER. — Puisque vous me parlez : organisation, je m'excuse, mon Général, de dire ce que je pense et comme je le pense.

J'ai reçu avant-hier la visite du général de Lattre. Il m'a parlé de ce qu'il allait faire. Je n'en ai pas retenu le détail.

Le général EISENHOWER. — Il y aura peut-être une solution. Je ne sais pas ce que je vais trouver en Angleterre. Mais il se pourrait que j'y trouve du matériel disponible. Dans ce cas, il suffirait de transporter le personnel à partir d'ici. Cela simplifierait beaucoup le problème.

Le général DE GAULLE. — Vous verrez cela sur place. Mais, je vous le répète : « N'arrivez pas à Paris sans troupes françaises. »

Le général EISENHOWER. — Soyez certain que je n'imagine pas d'entrer à Paris sans vos troupes.

Je demanderai maintenant au général de Gaulle de me permettre de m'expliquer avec lui sur le plan personnel.

On me fait une réputation de brusquerie et je crois, mon Général, qu'à votre arrivée à Alger, vous vous êtes quelque peu fondé sur cette réputation dans vos rapports avec moi. J'ai eu, à ce moment-là, l'impression que vous me jugiez sans tenir suffisamment compte des problèmes qui se posaient à moi dans l'exécution de ma mission et vis-à-vis de mon gouvernement. Je n'ai qu'un but : mener la guerre à bonne fin. Il m'a semblé, alors, que vous ne vouliez pas m'apporter votre entier concours. Je comprenais bien que vous-même et le Comité français de la libération nationale aviez, en tant que gouvernement, vos très difficiles problèmes. Mais les responsabilités du Commandant en chef des forces alliées pour la conduite des opérations sur ce théâtre me semblaient dominer tout.

Je reconnais aujourd'hui que j'ai commis une injustice à votre égard et j'ai tenu à vous le dire.

Le général DE GAULLE. — *You are a man.*

...../.....  
Charles De gaulles, Mémoires de guerre, L'unité (1942-1944), T2, Paris ,Ed, plan, 1956..\*

\* الملحق رقم (12): موقف الأمريكي والجامعة العربية من مجازر 8 ماي 1945 .

APPROACH TO THE UNITED STATES BY THE LEAGUE  
OF ARAB STATES REGARDING THE UPRISING IN  
ALGERIA

851R.00/6-2145 : Airgram

*The Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State*

CAIRO, June 21, 1945.

[Received June 26—3 p. m.]

A-331. I received the visit yesterday of Abdul Rahman Azzam Bey, Secretary General of the League of Arab States, who said that he had come to me for advice as to what steps might be taken in obtaining the intervention of our Government with the French in connection with the serious situation now obtaining in North Africa. He had read in the press, and had heard from various other sources, that Arab leaders in North Africa were suffering severe persecution and that French Courts Martial had been set up in Algeria which were engaged in passing death sentences on numerous persons accused of fomenting the recent disorders.

Azzam Bey assured me that he wished, if possible, to avoid calling a meeting of the Council of the League of Arab States to consider the situation, although he reminded me that the Second Annex to the Conference of Arab States held in March, 1945 provides for cooperation with the Arab States not members of the Council of the League. Azzam Bey appeared to consider that a large degree of moral responsibility lay with the United States in the matter, inasmuch as it was the military forces of the United States which had saved the North African possessions for France and had re-established French domination over them. He therefore hoped that our Government might be willing to intervene with the French Government and counsel moderation and humane treatment for the alleged political disturbers. By so doing, he said, the United States could still save the lives of many Arabs in North Africa.

I recalled to Azzam Bey that he had previously stressed to me that the Council of the Arab League considered that the problem which faced it during its recent meeting was confined to the situation in the Levant. I offered the personal opinion that if the Council of the League were to be convened to consider the situation in North Africa, such a step might justify the belief that the Arab League was now disposed to bring up all questions relating to the Middle East which,

incidentally, was precisely what the French Government appeared anxious to do.

It was agreed that Azzam Bey should send me an informal letter setting forth his views which, I said, I would be glad to forward to the Department for its information. The Legation's airgram no. 330 of June 21<sup>1</sup> embodies the text of Azzam Bey's letter to me on this subject.

The Department may wish to give consideration to the possibility of approaching the French Government with a view to securing more lenient treatment by the French authorities in the suppression of the recent disorders in North Africa.

Copies to: Beirut, Baghdad, Damascus, Jidda, Jerusalem, Aden, Tunis, Algiers, Casablanca, Rabat, Paris and London.

TUCK

---

851R.00/8-345: Airgram

*The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Tuck)*

WASHINGTON, October 5, 1945.

A-490. For your strictly confidential information the following is a paraphrase of the Department's telegram no. 3551 of July 30, 6 p. m. to Paris<sup>2</sup> relative to the situation in Algeria as mentioned in your A-330<sup>2</sup> and A-331 of June 21, 1945, together with a paraphrase of the Embassy's reply (telegram 4684, August 3, 6 p. m.<sup>1</sup>):

*Begin paraphrase.* Cairo Legation has sent us the text of a letter from the Secretary General of the Arab League with respect to the situation in Algeria subsequent to the May 8 native uprisings and the repressive measures instituted by the French authorities thereafter. According to this letter the Arab League cannot in accordance with its pact indefinitely ignore an atrocious state of affairs in which Arabs are suffering from a terrorist regime of martial law, sending the people to jail and to death by hundreds and thousands and killing by thousands. You should orally inform Bidault<sup>2</sup> of the receipt of this letter and tell him that the existing Algerian situation under reference is a source of anxiety not alone to the Government of the United States but also to public opinion in this country, which is deeply conscious of the sacrifices in American lives and equipment expended in the liberation of North Africa, and the economic aid subsequently made available to that area and envisaged for the future. In this connection you may mention the fact that we have taken note of Tixier's broadcast address<sup>3</sup> after investigating the uprisings in which he said that the maximum number of Moslems killed was fifteen hundred.

<sup>1</sup> Not printed.

<sup>2</sup> Georges Bidault, French Minister of Foreign Affairs.

<sup>3</sup> On June 29. Adrien Tixier was French Minister of the Interior.

The casualties are estimated by the most reliable sources to have been far greater but even if this estimate of Tixier's were accepted it would indicate an excess of repressive measures, as well as the existence of a situation in which the most dangerous possibilities might be found to exist. In conveying this letter to Bidault's attention, you should stress, we are actuated by motives of the most friendly character as well as our anxiety lest there should arise a situation in North Africa which would have the most serious consequences not only to the French but to the relations between the Arab world and all the Western powers. Repeated to Algiers. *End paraphrase.*

Ambassador Caffery's reply was as follows:

*Begin paraphrase.* The information transmitted with the Department's telegram no. 3551 was at once brought by me to the attention of Bidault, who took note of it, sought to minimize the entire affair, gave the usual explanations, expressed understanding of our motives and so forth. Repeated to Algiers. *End paraphrase.*

In your discretion you may tell Azzam Bey for his strictly confidential information that we have not been inactive with regard to the subject matter of his letter to you and that we trust that our handling of the matter may have been helpful. You should make it clear to him, however, that our having shown an interest in the North African situation, to which he referred, should not be interpreted as acceptance on our part of his contention that the United States has acquired responsibility for developments in North Africa because of our military assistance in liberating the area.<sup>5</sup>

ACHESON

<sup>5</sup> In airgram A-596, November 13, 1945, the Chargé in Egypt (Lyon) stated that on the previous day "I took the opportunity to communicate to Azzam the gist of the Department's A-490, October 5, on the action taken by the United States Government with respect to the French repression of the Arab uprising in Algeria. He expressed his profound gratitude for our help and interest and indicated his intention of informing the Council of the League . . . with a view to proposing a vote of thanks. In view of possible repercussions, I urged him to exercise restraint and pointed out that the information transmitted by the Department's airgram under reference was for his strictly confidential information only. At his behest I have given him a written confirmation, not forgetting to stress the Department's caveat that our military assistance in the liberation of North Africa should in no wise be interpreted as acceptance of responsibility for subsequent political developments in that area." (890B.00/11-1345)

..../...

-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, [http://digioll.library.wisc.edu/FRUS/\\*](http://digioll.library.wisc.edu/FRUS/*)

الملحق رقم (13): بلاغ رئاسة الحكومة الفرنسية بشأن رفض ديغول التقاء روزفلت في مدينة الجزائر\* .

*Communiqué de la présidence du Gouvernement.*

Paris, le 20 février 1945.

Le 12 février à 17 heures, le général de Gaulle, président du Gouvernement provisoire de la République française, a reçu M. Jefferson Caffery, ambassadeur des Etats-Unis, qui lui a communiqué un message adressé à l'ambassadeur par le président Roosevelt.

Dans ce message, le président Roosevelt chargeait l'ambassadeur d'exprimer au général de Gaulle ses regrets de ne pouvoir se rendre à Paris, comme le Gouvernement français l'y avait invité depuis le mois de novembre 1944. En revanche, le président Roosevelt invitait le chef du Gouvernement français à se rendre à Alger pour l'y rencontrer. Si le général de Gaulle acceptait l'invitation, la date de la rencontre lui serait indiquée ultérieurement.

Le président du Gouvernement provisoire de la République française répondit à l'ambassadeur qu'il se félicitait d'apprendre que le président Roosevelt projetait de rendre visite à un port français. Le général de Gaulle ajoutait que l'invitation qui lui était adressée de se rendre dans ce port le prenait à l'improviste, dans un moment où beaucoup d'affaires exigeaient sa présence à Paris et au lendemain d'une conférence entre trois chefs de gouvernements alliés, leurs conseillers et leurs experts, conférence à laquelle la France n'avait pas pris part et dont elle ignorait encore les multiples objets. Le général de Gaulle pria l'ambassadeur d'assurer le président Roosevelt qu'il ne cessait d'espérer de le voir se rendre à Paris, où le gouvernement et toute la population seraient, à tout moment, extrêmement heureux de le voir.

On sait que, depuis cette date, le gouvernement travaille activement aux échanges de vues qui s'imposent entre la France et les gouvernements alliés au sujet des conclusions de la Conférence de Yalta.

المصدر \*: Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris,Ed, plan 1959,p433.:

الملحق رقم (14):-

\*-Message au président Truman,Paris,Le 29 mai 1945.

*Message au président Truman.*

Paris, le 29 mai 1945.

M. Bidault m'a mis au courant des entretiens qu'il a eus avec vous. Il m'a dit, notamment, que vous avez bien voulu lui exprimer le désir de me rencontrer et qu'il vous avait répondu que je souhaiterais moi-même cette rencontre. Je suis sûr qu'il en résulterait beaucoup de bien pour l'avenir des relations de nos deux pays dans l'intérêt de tout le monde. J'ignore si votre intention est de vous rendre prochainement en Europe. Au cas où vous projetteriez ce voyage, j'espère que vous passerez à Paris ou dans toute autre ville de France qui vous agréerait. Ce serait, pour moi, une excellente occasion de vous voir, et je puis vous assurer que le gouvernement et le peuple français en seraient, comme moi-même, très heureux. Si, au contraire, vous n'envisagez pas de quitter actuellement les Etats-Unis, j'irais très volontiers vous y rendre visite à la date que vous m'indiqueriez...

Que notre rencontre doive avoir lieu ici ou aux Etats-Unis, je sens que, pour produire tous ses bons effets et, en particulier, être accueillie par mon pays avec une confiance et une joie sans réserves, il conviendrait qu'elle n'ait pas lieu immédiatement avant ou immédiatement après une réunion qui se ferait entre vous-même, le maréchal Staline et M. Churchill. Je suis sûr que vous comprendrez les raisons qui m'amènent à vous indiquer cette impression.

DOCUMENTS

465

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à mes sentiments sincèrement dévoués.

..!...

\*- Charles De gaullès ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris,Ed, plan 1959,p464-465.

:الملحق (15)

- Entretien avec M.Harry Hopkins,envoyé spécial du président Roosevelt,rue saint-dominique,le 27 janvier 1945,\*

*Entretien avec M. Harry Hopkins, envoyé spécial  
du Président Roosevelt, rue Saint-Dominique, le  
27 janvier 1945.*

M. Caffery assistait à l'entretien.

M. HARRY HOPKINS indique qu'il a eu, dans l'après-midi, une conversation avec M. Bidault, au cours de laquelle un certain nombre de questions particulières ont été abordées. Ce qu'il voudrait, dans son entretien avec le général de Gaulle, c'est négliger les détails et aller au fond

DOCUMENTS

429

des choses. Il constate et déplore l'existence d'un malaise dans les rapports entre Paris et Washington.

Le GÉNÉRAL de GAULLE déclare que ce malaise existe, en effet.

M. HARRY HOPKINS voudrait que l'on ait recours à lui, non seulement à l'occasion de son court passage à Paris, mais également dans les semaines prochaines, pour dissiper ce malaise. La guerre atteint son point culminant. L'avenir du monde se dessine en ce moment et dépend dans une large mesure de l'action concertée des Etats-Unis et de la France. Il est donc nécessaire que les relations franco-américaines sortent de l'impasse actuelle. M. Hopkins désire contribuer personnellement à cette évolution. Sa bonne volonté est à la disposition du gouvernement français.

Le GÉNÉRAL de GAULLE demande à M. Hopkins de préciser les raisons du malaise dont il parle.

M. HOPKINS répond qu'il va s'exprimer très franchement. Le malaise est ancien. Il remonte à la défaite des armées françaises en 1940, défaite qui a stupéfait le public américain, et à la politique adoptée à cette époque par le gouvernement américain à l'égard du gouvernement de Vichy. Cette politique a, d'emblée, mécontenté ceux des Français qui, au-dedans ou au-dehors, avaient choisi de continuer le combat. Au fur et à mesure qu'elle se poursuivait, cette politique a, d'incident en incident, jusqu'en novembre 1942, provoqué l'irritation d'une fraction croissante du peuple français et aussi de l'opinion publique américaine. Pourtant, dans le même temps, les Etats-Unis construisaient leur puissance militaire et entraient en guerre contre l'Allemagne. Peu à peu, la poursuite du combat et la recherche des moyens propres à détruire l'ennemi devenaient l'unique préoccupation du peuple américain et de son gouvernement. Dans cette deuxième phase, l'attitude du général de Gaulle a parfois irrité le gouvernement américain. (M. Hopkins revient sur son propos et souligne que le mot « irrité » est peut-être excessif. En tout cas, aucun terme plus fort ne répondrait à la réalité.)

d'erreurs et de faiblesses dont elle porte la responsabilité, a engagé le combat en 1939 sans y être préparée. En 1940, le Gouvernement français, dont faisait partie le général de Gaulle, a fait en vain appel au président Roosevelt. Pourtant, de la réponse des Etats-Unis dépendait, pour beaucoup, le choix que le gouvernement allait faire entre la continuation de la lutte dans l'Empire ou la capitulation devant l'Allemagne. Ce fut, ensuite, la politique américaine à l'égard de Vichy, puis le débarquement en Afrique du Nord et les expédients auxquels le gouvernement américain crut devoir recourir. Ces expédients ne favorisèrent pas ceux des Français, qui, précisément, se faisaient l'idée la plus haute de la grandeur de la France. Ce furent, enfin, les réticences et les hésitations qui ont précédé le débarquement en France et l'installation à Paris du Gouvernement français.

Cette politique, d'ailleurs, n'est pas obligatoirement une politique déraisonnable. Tout dépend de l'idée que l'on se fait de la place de la France dans le monde. Mais, si l'avenir prouve que la France est appelée à reconquérir son rang de grande puissance, ne peut-on concevoir une autre grande politique américaine, qui eût consisté, dès 1940, à prendre parti pour la France, à refuser d'admettre sa défaite et à lui faire confiance ?

M. HOPKINS déclare qu'il est d'accord avec le général de Gaulle. Celui-ci vient de réduire le problème à ses données essentielles. Mais il reste que le peuple américain a été très frappé de l'étendue du désastre français en 1940. Au fur et à mesure qu'il fut mis au courant des dessous de la politique française avant la guerre, il a été effrayé des faiblesses qu'ils révélaient.

Le GÉNÉRAL de GAULLE reprend, qu'aujourd'hui encore, les Français n'aperçoivent pas clairement les desseins de la politique américaine à leur égard. Les troupes françaises se battent de leur mieux avec les moyens qu'elles ont. Ces moyens, dans une large mesure, leur ont été fournis par les Etats-Unis. Mais on n'a pas l'impression que les concours partiels que l'on nous donne, ici ou là, correspondent à une politique résolue de

.../...

\* - Charles De Gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris,Ed, plan 1959,p464-465.

- الملحق رقم ( 16 ) :

DOCUMENTS

471

par les ministres de l'Air, des Finances et de l'Économie nationale, des Travaux publics et des Transports, des Postes, Télégraphes et Téléphones, sur proposition d'une commission spéciale opérant conformément aux dispositions de la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

ART. 3, 4, 5, 6. — ...

Fait à Paris, le 26 juin 1945.

C. DE GAULLE.

*Message au président Truman.*

Paris, le 5 juillet 1945.

J'accepte avec grand plaisir l'aimable invitation que vous voulez bien m'adresser. Sauf circonstances de force majeure, je me rendrai donc aux États-Unis vers la fin du mois d'août. Nous conviendrons en temps utile des lieux et des dates exactes. Laissez-moi vous dire, dès à présent, que j'ai confiance que nos entretiens seront profitables aux relations entre nos deux pays amis et alliés et serviront à la paix du monde.

.../....

\*- Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris,Ed, plan 1959, p471.

الملحق رقم ( 17 ) :

- Entretien avec le président Truman, le 24 août 1945, in Charles De gaulles, Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, pp490-492.

*Entretien avec le président Truman,  
le 24 août 1945*

La conversation du président Truman et du général de Gaulle a eu lieu à 15 h 30, dans le bureau du président, à la Maison-Blanche. Y assistaient, outre le président et le général : MM. Byrnes, Bidault, Caffery, Henri Bonnet et Mathieu, interprète.

Le général de GAULLE a rappelé l'intérêt vital qui s'attache pour la France à voir régler le problème allemand d'une manière satisfaisante, notamment à ce que le bassin de la Ruhr soit placé sous un régime international et que les divers pays de la rive gauche du Rhin ne relèvent pas de la souveraineté du Reich. Il a aussi

DOCUMENTS

491

souligné la nécessité, pour la France, de recevoir une part importante du charbon allemand.

En ce qui concerne les autres problèmes politiques qui se posent immédiatement aux alliés, le général de Gaulle a déclaré qu'il désirait faire connaître au Président les vues d'ensemble de son gouvernement. Elles sont telles qu'elles doivent faciliter la coopération interalliée.

La France désire avoir, dans l'avenir, des relations d'amitié avec l'Italie. Elle ne demande donc pas que le traité de paix impose à cette dernière des conditions sévères. Pour le Val d'Aoste, la France, qui n'a jamais voulu l'annexer, est satisfaite des mesures prises par Rome pour donner l'autonomie à cette région. Tout ce à quoi la France prétend, c'est une légère rectification de frontière au sud. Cette rectification n'englobe que quelques communes, qui auraient dû être attribuées à la France en 1860 et pour lesquelles on peut, d'ailleurs, organiser un plébiscite. Nous ne réclamons pas Vintimille. Des conversations ont déjà eu lieu entre les deux gouvernements au sujet du nouveau tracé.

La France, d'autre part, n'appuiera pas des prétentions exagérées d'autres puissances au sujet des frontières italiennes, que ce soit dans le Haut-Adige (Tyrol du Sud) ou sur la frontière yougoslave. Tout en reconnaissant la légitimité de certaines revendications de Belgrade en Istrie, le gouvernement français est d'avis que le port de Trieste devrait rester aux mains des Italiens.

Pour ce qui est des possessions italiennes d'outre-mer, la France ne demande pas que l'Italie soit chassée de la Libye. Au contraire. Il n'y a pas, de l'avis du gouvernement français, d'avantage à chasser définitivement l'Italie de la Tripolitaine, ni même de la Cyrénaïque. Il semble qu'un mandat des Nations Unies, accordé à l'Italie pour un délai déterminé, pourrait être la meilleure solution.

Quant aux colonies italiennes d'Afrique orientale, la situation est plus délicate, en raison de leur proximité de l'Ethiopie. Mais le gouvernement français est prêt à se

..../....

- الملحق رقم (18) :

-MC Ghee, Summary of conclusion of Tangier conference 24/10/1950.F.R.U.S, 1950V.pp1570-1573. \*

The Tangier Conference, which extended over a period of six days, was attended by 60 representatives including Ambassador Lewis Clark, a representative of the Embassy at Cairo, and officials from ECA, the National Military Establishment, and the Departments of Agriculture, Labor and Commerce. Admiral Conolly, Commander-in-Chief of US Naval Forces in the Eastern Atlantic and Mediterranean, attended the meetings for one day. This was of considerable value to us since the security aspects of North Africa, as our most important interest therein, loomed large in the conference discussions.

North Africa, that is, the area north of the Sahara, is of considerable strategic importance since it commands the southern approaches to Europe and the western approaches to the Near East. Its population of 60 million represents only about 3 percent of the world's population.

The conference concluded that nationalism is an important factor in North Africa but one which has been exploited by the Arab League and by intellectual opportunists. Despite these factors, it constitutes the real force of the future in this area.

The conference considered North African problems against the background of military considerations, since it is probable that the area would play the same role in any future war as it played in the last war. Accordingly, special attention was given to local attitudes, which vary considerably depending upon the people concerned and the area in which they are located. The relatively few educated North Africans are nationalists. However, it is a moot question as to whether their aspirations are for the population at large or for reasons of personal opportunism. In this sense the area generally follows the pattern of other emergent areas. All these nationalist elements are strongly anti-French, and since our policies are frequently similar to those of the French because of our coinciding interests, they frequently oppose our policies as well.

The French *colon* in North Africa represents a strongly conservative element, who lives an uneasy existence because of his position of dominance over the resentful Arab population. He rules by repression and is accorded full support by the French Government. The *colon* is, in fact, more conservative than the metropolitan government, since there is in the former case no socialist pressure to temper his attitude.

The French ruling class on the whole approves of our policies, such as ECA, NAT, and MDAP, which have the effect of strengthening the position of metropolitan France. The local Arab elements are accordingly resentful of these policies because they play into French hands and strengthen French control of the area.

The conference observed no interest in the Palestine question.

.... / ....

US with respect to North Africa, although we can and should urge the French to give ground where they can.

The French should continue their reforms in Tunisia. If the French are sincere and the program is successful, such an approach could be used in time as an example for Morocco. Evolution in North Africa must start with economic, social and educational reforms, as a precedent to political reforms. To these ends, we can play a role through our Point IV and ECA leverage.

We face many difficulties in North Africa, primarily because of the attitudes of the Arab League and the UN. We cannot continue to support the French openly if they do not show sincerity in respect to reform. We are not at all convinced, moreover, that the French will show greater wisdom in the future, particularly with respect to eventual assimilation of French North Africa into the French Union, and it is always possible that the situation in North Africa may blow up in time. It is our hope that it will not do so during this critical period in world affairs.

The conference agreed that the UN could play a role in North Africa through technical assistance and stimulating economic development.

Although communism presents no menace at the present time, communist elements are well organized for sabotage and similar activities in the event of war, and the population is susceptible to communism. This situation must be kept in mind, particularly with respect to the use of North Africa in the event of war. The communists have not deluded the nationalists, who in general oppose them. However, French repression does tend to push the nationalists toward the communists, and there is always a possibility that they might attempt to use the communists for their own purposes. The communist organization in North Africa derives its strength chiefly from European elements, mainly French, who have entrenched themselves in the area.

The Italian colonies question was discussed by the conference, which recommended that we resist any French effort to set aside the UN Libyan resolution, and that we press with renewed vigor for a federation solution of the Eritrean problem.

Our technical assistance program should be dedicated to aiding the population, but it is unlikely that the French will permit it to function in this fashion. The ECA program is for the benefit of France and, accordingly, is resented by the population. Although it is difficult to isolate ECA funds for the dependencies from the metropolitan programs, it would appear that ECA funds in the dependencies are administered as loans to the dependencies by the metropolitan government. ECA is looking into the possibility of achieving more direct benefits

for the people themselves, perhaps by planning ECA programs on a project basis.

The conference concluded that private investment opportunities for American interests were small. It also concluded that there was little opportunity for inter-area trading with North Africa. Discrimination against American trade and investment is common throughout the area. The French refused to make any concessions to American resortissants in Morocco, and stated that they intended to take the controversy to the International Court of Justice. If, as is expected, the matter does go to the ICJ, it is possible that some of our present capitulatory rights will be lost.

In this area the USIE is handicapped because it is unable to go directly to the people. Accordingly its first priority target is French officials and citizens in the area; second, the nationalist elements; and third, the masses of the population.

It was recognized that Libya must be propped up with military and economic support if it is to become a viable state. Most of our technical assistance funds for this area will be diverted to Libya, since it lacks the benefits of an ECA program.

In conclusion, French North Africa and North Africa as a whole are anachronisms in the present period of history, since they are among the last areas in which imperialism of the old school is practiced, as a prestige instrument and for economic reasons. This factor dominates great power relations with respect to this area. There is little hope that the metropolitan powers in this area will voluntarily undertake reforms for the population at large. While the foregoing represents a pessimistic picture, there is one favorable factor, that of US strategic interests, since we are in position to utilize this area in time of war.

120.4371/11-650

*Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (McGhee) to the Secretary of State*<sup>1</sup>

SECRET

[WASHINGTON,] November 6, 1950.

Subject: Summary of the Tangier Conference.

The Northern African Diplomatic and Consular Conference which was held in Tangier, Morocco, October 2-7, 1950, under my direction, was attended by officials of our missions in Tangier, Paris, and Cairo,

<sup>1</sup> This memorandum was drafted by Director of the Office of African Affairs Bourgerie and Deputy Director of the Office of Near Eastern Affairs Kopper. The source text is initialed by Secretary of State Acheson.

and by our consular officers from Morocco, Tunisia, Algeria, Libya, Eritrea, and French West Africa, as well as by representatives of ECA, the Departments of Defense, Commerce, Labor and Agriculture. The meeting concerned itself with problems confronting the United States in its political, economic, military, cultural, labor, and consular relations with the countries in Northern Africa coming within the scope of the Conference area. On October 5 we were honored by a visit from Admiral Richard L. Conolly, Commander in Chief of United States Naval Forces in the Eastern Atlantic and Mediterranean.<sup>2</sup>

The principal observations of the conferees are summarized below<sup>3</sup>:

*Political*

*1. Local Attitudes toward the United States and its Foreign Policy.*

There continues to be a reservoir of goodwill and respect toward the United States throughout Northern Africa among all elements of the population, Arab and French. There is disagreement, however, with specific points of U.S. policy, which naturally varies among the different elements of the population. There is impatience among the Arabs with our apparent reluctance to give concrete recognition to Nationalist aspirations, and our apparent willingness to side with France in order to buy temporary security against the Russian menace. Our prestige is probably higher in Libya than in any other part of the area, because of U.S. support of Libyan independence.

There is uniform opposition to Soviet expansionism throughout the area, and an admiration for the vigor with which we have countered this threat in Korea and elsewhere. While the Arab Nationalist leaders have occasionally flirted with the Communists, they have done so not because of admiration for Communist tenets or as a reflection of ultimate solidarity with the Communists, but opportunistically to achieve their own aspirations.

<sup>2</sup>The Northern African Diplomatic and Consular Conference at Tangier, October 2-7, was one of 12 U.S. regional diplomatic and consular conferences held throughout the world during 1950. The West and East African Regional Conference had been held earlier at Lourenço Marques, February 27-March 2; see Assistant Secretary of State McGhee's memorandum to the Secretary of State, April 12, p. 1514. Sixty officials attended the Tangier Conference. The names of the 26-member delegation of officials from Washington were included in a statement issued to the press by the Department of State on September 6 announcing the convening of the Conference (Department of State *Bulletin*, September 25, 1950, pp. 515-516). For an authoritative article describing the procedures involved in convening the 12 regional diplomatic and consular conferences of 1950 and including a photograph of the participants in the Tangier Conference, see *The American Foreign Service Journal*, January 1951, pp. 13-15. The 105-page formal report on the Tangier Conference, not printed, is included in file 120.270/10-750. For an additional account of the proceedings and results of the Tangier Conference, see also the Summary of Remarks by Assistant Secretary of State McGhee, October 25, p. 1569.

<sup>3</sup>The summary that follows here is identical with pages 1 through 8 of the formal report on the Tangier Conference identified in footnote 2 above.

The French see in our encouragement of Libyan independence a vital threat to their hold on Algeria, Tunisia, and Morocco. North African Nationalists, on the other hand, view our Libyan stand as one of our few real contributions since the war to Arab aspirations in that area. Our Eritrean policy does not conjure up much interest pro or con in the rest of the Northern Africa area.

The Atlantic Pact, ECA and MAP are welcomed by the French colonials and officials. The Arab Nationalists, however, regard the ECA programs as a means of strengthening the French position in North Africa. Little is known about the Pact and MAP in the remainder of the area.

Articulate opinion in the area generally supports the UN's collective security concepts, but there is a sharp divergence of opinion on the UN's attitude toward dependent territories. The French are extremely sensitive to demands in the UN for further advances in dependent areas and to criticisms of their administration of dependent areas. They would resist any effort to have any aspect of the North African situation discussed in the UN. Arab Nationalist leaders on the other hand look to the UN as their hope for bringing their aspirations to world attention.

2. *Appraisal of the Political Situation in French and Spanish North Africa.*

There has been little change in the attitude of the French and Spanish authorities in Morocco since 1946. They both tend to look upon these territories as properties from which they intend to take full advantage. The two Zones are rigidly ruled by military regimes. Similarly, the French Government has not altered appreciably its policy with respect to Algeria. The Spanish are not willing to relinquish their claim to an area larger than the one they now control in Morocco, and consider Tangier to be legitimately Spanish. Largely because of Spanish objections, it appears unlikely that a definitive regime can be established in Tangier for some time to come.

Arab Nationalists could not at present threaten French control of North Africa by force, but agitation may develop unless steps are taken in all three areas under French administration to satisfy to a greater degree the Nationalist aspirations. To date, however, the French have shown little willingness to put into effect any reforms unless forced to do so. French Governing authorities are concerned over possible Arab League action with regard to North Africa.

The situation in Tunisia differs from Morocco and Algeria because France seems to have a more flexible attitude toward native aspirations, and the Tunisian Nationalists seem more willing to compromise. There is hope for substantial improvement in the Tunisian political

.../....

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

- The ambassador in France (Dillon) to the Department of state,F R U S :الملحق رقم ( 19 )  
 ,1952-1954,XI-I,NOV,12,1954,p397-398.\*

*The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State*

SECRET

PARIS, November 12, 1954—6 p. m.

2028. During luncheon at Embassy residence today, I had good talk with Chevalier (Secretary d'Etat for Army) regarding situation in Algeria. He said French were moving large forces to Algeria not so much because they would use them in present action, but because their mere presence would inhibit further troubles. He said present plans called for 4 battalions to be moved in addition to the full 25th division which has already arrived. They are also planning to bring back 3 regiments from Indochina for service in Algeria. Chevalier said that he thought there were three or four hundred Tunisian *Fellagahs*, in the Aures region, plus the population of these mountains which was always ready for trouble. He said that the French would make a real effort to clean up this area in the next 30 days prior to the full advent of winter, otherwise they may have to wait until spring to clear the region. Chevalier said that from the NATO and purely military point of view, he felt that something had been gained from this revolt, as now the French were fully cognizant of what would have happened in case of general war. Their plans now were to greatly increase their intelligence service in North Africa and to make certain troop dispositions which would make it easy to handle any future troubles. He said that the major units which had been moved to North Africa could be returned to continental Europe in case of war in time to meet their NATO dates.

Regarding the use of MDAP material,<sup>1</sup> he said that he personally realized that this was a politically important problem in the U.S. and that therefore he was following it carefully. He said that all that was necessary for operations in North Africa were light arms, rifles, machine guns and mortars, practically none of which were MDAP equipment. He said that he could state that MDAP equipment represented less than ten percent of the equipment presently in use in Tunis and Algeria. He said that he would continue to follow this problem personally and that U.S. could be assured that for all practical purposes MDAP equipment was not being used in the present operations in Algeria.

DILLON

---

<sup>1</sup> In telegram 1951 from Paris, Nov. 6, the Ambassador reported that he had been unable to see the Premier, who was campaigning in the Lille area. He suggested, however, that any serious representation to the Premier regarding French use of MDAP material in Algeria would be totally ineffective and would create serious risks regarding the French position in NATO. Since Algeria was legally part of Metropolitan France, the Ambassador strongly recommended against making any definite requests which the United States knew in advance would be unacceptable to the French and which would risk public rejection. (711.56371A/11-654)

---

751S.00/11-3054 : Telegram

../..

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digioll.library.wisc.edu/FRUS/>

INTEREST OF THE UNITED STATES IN COMMUNIST  
AND NATIONALIST ACTIVITIES IN NORTH AFRICA

881.00/7-1146

*The Acting Secretary of State to the Consul at Rabat (Pasquet)*

SECRET

WASHINGTON, July 11, 1946.

The Acting Secretary of State requests that, starting immediately upon the receipt of this instruction, the Consular Officer in Charge submit a fortnightly airgram on Communist activities in Morocco and on the Communist, or Communist-inspired, press and other forms of propaganda in that area. Similar instructions are being sent to the Consulate General at Tunis, the Consulate General at Casablanca, and the Consulate General at Algiers; and the Embassies at Paris and Moscow and the Legations at Tangier and Cairo are being informed.<sup>1</sup> Copies of the Consulate's airgrams should be sent to all of these offices.

When possible, and for purposes of consistency, the first part of the airgram should be devoted to Communist propaganda, tracing the line which is being followed and emphasizing such changes in the line as may be noted from time to time. The second part should contain a description of activities other than propaganda, showing in particular any trend which the activities may indicate and how they do or do not conform to the propaganda line. Special mention should be made of attempts, successful or otherwise, to recruit Moslems into the Communist or Communist-inspired parties or groups. The airgrams should be headed "Communist Activities—North Africa".

For the secret background information of the Officer in Charge and for the guidance of the reporting officer in preparing the required airgrams, there is outlined below a brief analysis of the extent, intensity, and possible future direction of Communist activities in North Africa. Any comments which the Officer in Charge wishes to make on this analysis will be appreciated.

In general, it may be stated that the Communists have not as yet undertaken activities on an intensive scale in French North Africa, nor have the Communist parties in that area met with outstanding success in recruiting Moslems. Theoretically, it would seem that such a wide ideological gap exists between Communism and Mohammedanism that no basic community of interests could be established between

<sup>1</sup> The Legation at Cairo was requested to bring this subject to the attention of its Attaché who acted as an observer in Libya for his guidance in reporting on similar activities in that area (8518.00/7-1146).

the two groups which would stand the test of time. In this connection, however, attention is drawn to the fact that there are substantial Moslem communities in the USSR, that these Moslems are permitted to practice their religious rites, and that, as a result of the improved conditions which these Moslems enjoy under Communist domination as compared with their lot during the reign of the Czars, there are no indications of serious unrest among these peoples. Furthermore, it is possible that the Nationalist groups in North Africa might conceivably come to feel that there is something to be gained by a temporary alliance with the Communists, especially if the impression grows on them that they can expect nothing from France, and little more from the Western Powers. Regardless of the apparent logic which might motivate such a policy, the dangers to the Nationalists of attempting such an alliance cannot be over-emphasized as such alliances almost invariably result in advantages for the Communists at the expense of the other party.

Information in the Department's possession indicates that at the present time the Communists still have hopes of gaining control in France and for that reason do not wish to endanger their future position by an open campaign seeking to stir up discontent or to raise hopes for independence among the natives of French North Africa. If the Communists were to gain control in France, however, it is probable that a full scale program would immediately be launched in North Africa to gain the support of the native inhabitants for Communism by means of granting certain reforms and nominal autonomy, which would be accompanied by intense propaganda to the effect that these reforms came to the Arabs solely as the result of the interest shown in them and the efforts made in their behalf by a *Communist* France. If such a program were successful, the ultimate strategic results would be the control of North Africa by Moscow.

On the other hand, it is quite conceivable that if the Communists once become convinced that they will be unable to gain control of France by peaceful means in the foreseeable future, they may, for that reason also, begin an intensive campaign of propaganda among the Moslems, the difference being that in this case the "line" would emphasize that the Arabs can expect nothing but oppression and the continued deprivation of all liberty so long as they are under the control of the French and that the Arabs should therefore strive for independence by agitation or by violent means, violence to be employed only as a last resort or under favorable circumstances. The object, of course, would be to weaken a France which would, in Communist eyes at least, have turned to the "western bloc".

.../..

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (21):

5) *Palestine:*

Palestine also presents a grave security problem as the trend develops toward extremism on both the Arab and Jewish sides.<sup>19</sup> This matter is discussed further under a following heading.

6) *French North Africa:*

French North Africa is important to the security of the US primarily because of its strategic geographical position, flanking US routes to Eastern Mediterranean oil as well as Great Britain's Mediterranean lifeline. A North Africa friendly to the United States and the Western Powers would, in the event of military action in the Middle East, contribute greatly to the security of the militarily important eastern Mediterranean area.

The security of the area is at the present time maintained by France. France's position there, however, is not firm. The aspirations of the Nationalists for independence and the machinations of the Communists, combined with the inability of France to conceive and implement a policy designed to solve the major political problems there, cast considerable doubt on the security of French North Africa in the future. If France herself comes under Communist control, it is highly probable that French North Africa will also. If the countries of French North Africa gain independence abruptly, there is grave danger that they would soon come under at least indirect Communist control, unless the US intervened directly and drastically to prevent it.

The only apparent solution to the problem is for the Government of a non-Communist France to come to an agreement on a *modus vivendi* between the peoples of France and North Africa. Without doubt this agreement will have to be based on a realistic appreciation of the fact that, in the not too distant future, the countries of North Africa will be largely independent.

*Comment:*

A review of all of these matters with the British would be advisable in order to make certain that our efforts are properly concerted in preventing these difficulties from becoming more serious. Thought should also be given to action which would be taken in the event that any of these problems should get out of hand.

b. *The Communist Problem:*

[Here follows a discussion of the Communist problem in Greece, Turkey, Iran, Syria and Lebanon, Iraq, Egypt, Saudi Arabia, Palestine, Ethiopia, and French North Africa, concluding with the comment that "This general subject should be discussed with the British with a view to exchanging factual information both now and in the

<sup>19</sup> For documentation on the participation by the United States in the Arab-Zionist controversy concerning the future status of Palestine, see pp. 999 ff.

..../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (22):

-United states policy with regard to french north africa, memorandum by the policy planing staff,  
F.R.U.S, march 22, 1948, III, pp 682-687.\*

UNITED STATES POLICY WITH REGARD TO FRENCH NORTH AFRICA<sup>1</sup>

8/8-NSC Files, Lot 63 D 351, NSC 12 Series

*Memorandum by the Policy Planning Staff*

TOP SECRET  
PPS-25<sup>2</sup>

[WASHINGTON,] March 22, 1948.

FRENCH NORTH AFRICA

682

FOREIGN RELATIONS, 1948, VOLUME III

limited means by attempting to build up her navy and air strength, and that on the contrary these means should be devoted primarily to the development of her ground forces, badly needed by the Western Union as a whole. In concluding, I told Mr. Queuille that I knew full well the bitter opposition that he would have to face from his air and navy Staffs but that I felt it was of the greatest importance that he steel himself and insist on the overall policy which I had outlined.

I told the French Prime Minister of our difficulties in connection with matériel and equipment left from the recent war. From 1945 on we had had no credits to care for or store this military equipment and that consequently it had largely remained in open air dumps. Another difficulty had resulted from the fact that this matériel had been picked over several times with a view to making shipments to Greece, Turkey and to China. I added that modest credits had been voted for this fiscal year but had been spent during the first three months thereof (with the consent of the Chairman of the Appropriations Committee) with good results; that not only had it been possible to complete shipments to Greece and make larger shipments to China, but it had also been possible to equip France's three divisions in Germany. Now we are faced with the problem of what we can do for French forces in France.

Mr. Queuille expressed appreciation for these views which he said would be of great assistance to him, and that he would bear them in mind in establishing France's military budget for the coming year. According to him these military expenditures would total about 300 billion francs and he would do his utmost to see that as much thereof as possible would be devoted to the development of France's ground forces.

UNITED STATES POLICY WITH REGARD TO FRENCH NORTH AFRICA<sup>1</sup>

8/8-NSC Files, Lot 63 D 351, NSC 12 Series

*Memorandum by the Policy Planning Staff*

TOP SECRET  
PPS-25<sup>2</sup>

[WASHINGTON,] March 22, 1948.

FRENCH NORTH AFRICA

THE PROBLEM

To outline a policy with regard to French North Africa which will operate to prevent that area from falling into the hands of elements

<sup>1</sup> For related documentation, see *Foreign Relations*, 1947, vol. v, pp. 669 ff.

<sup>2</sup> This text, circulated at the request of the Under Secretary of State to the National Security Council on May 28 as NSC 12, was based on a paper of January 30, 1948, by Mr. Henry S. Villard of the Policy Planning Staff.

hostile to this country or vulnerable to penetration by political forces outside the Atlantic community.

*Analysis*

1. French North Africa is important to the security of the United States primarily because of its strategic geographical position flanking U.S. routes to the Eastern Mediterranean and the Middle East as well as Great Britain's Mediterranean lifeline. Of the three territories forming the political and geographical unit of French North Africa—French Morocco, Algeria and Tunisia—French Morocco is particularly important because it serves as the keystone of a bridge between the Atlantic and the Mediterranean.

2. The strategic significance of the North African area to the U.S. was amply demonstrated during World War II. Our advance on the European continent was preceded by landings in French Morocco, Algeria and Tunisia. The ensuing military action not only denied this strategic area to the enemy but afforded a base of operations which led to the destruction of the enemy forces already in Africa. In French West Africa, Dakar was regarded as a potential enemy submarine base, resulting in the joint declaration of President Roosevelt and President Vargas of Brazil that Dakar should never again be a threat to the security of the Western Hemisphere.<sup>3</sup>

3. With the rapid development of air power, the geographical position of North Africa assumes added importance. In hostile hands, the air and naval bases of this area, especially those in French Morocco, could exercise control over the Atlantic approaches to the Mediterranean and the sea lanes down the West African coast. Such hostile bases could neutralize potential U.S. Atlantic bases in the Azores or other neighboring islands and cut the most direct line of access to the petroleum of the Middle East. North Africa, therefore, because of the greatly increased potential of modern air warfare, now lies within a logical expansion of the zones of minimum security previously maintained by this country.

4. Conversely, a North Africa in friendly hands could afford corresponding advantages to the U.S. It would be a valuable base for the launching of air attacks, naval operations or amphibious landings against an enemy-occupied Europe. Its utilization by the U.S. or a friendly power would complement and strengthen any U.S. bases in the Atlantic islands. The climate of the North African area is such as to favor the conduct of aerial operations the year round. In the event

<sup>3</sup> For the text of a statement released to the press by the White House on January 30, 1943, regarding a meeting two days earlier of Presidents Roosevelt and Vargas at Natal, Brazil, see Department of State *Bulletin*, January 30, 1943, p. 95. For additional information on the meeting, see *Foreign Relations*, 1943, vol. v, pp. 653 ff.

.../....

tionalist leaders in general are agreed on the objective of restoring national sovereignty under the reigning dynasty.

The French are unwilling to consider independence even as a distant goal, and appear resolved to integrate French Morocco politically into the French Union.

9. The communists in North Africa are exploiting the situation by attempting to form a united front with the nationalist parties, which the nationalist leaders have so far resisted. It may be assumed that communist policy is to gain control of the area for Moscow, either directly or indirectly. At present the communists are demanding "autonomy within the French Union", with immediate abolition of protectorate treaties, signing of new treaties, and universal suffrage. By advocating universal suffrage, the communists hope eventually to use the masses against the nationalist leaders themselves. Their future tactics, however, will depend upon the internal political situation in France, the position of the French Communist Party, and, ultimately, upon orders from Moscow.

A possible unified Nationalist-Communist independence movement must not be overlooked in spite of the current differences between communists and nationalists.

10. Notwithstanding the desire of responsible native leaders to refrain from violence, at least until one of the Arab states has succeeded in bringing the problem of French North Africa to the attention of the United Nations, a single outbreak accompanied by severe repressive measures could result in a widespread rebellion that both the nationalist leaders and the French Government would find difficult to control.

Even if such a rebellion should be successful, with or without communist assistance, it would be undesirable to have a Morocco abruptly independent. Moroccans are not yet ready for independence, having neither the personnel nor the technical knowledge to run their country without outside assistance, nor the means of maintaining their national security. A sudden severance of ties with France would, therefore, lead to the establishment of a weak state which would be vulnerable to subsequent domination by the communists.

11. In Spanish Morocco the situation is similar to, but not identical with, that in French North Africa. The Moroccan Independence Movement operating from its base in the Spanish protectorate, is in close touch with the nationalists and, it is believed, with the Sultan in French Morocco. It will be recalled that the fiercest resistance to foreign domination was offered by the Rifian Chieftain Abd-el-Krim in the wars culminating in 1926. Abd-el-Krim remains a symbol to his successors, who are attempting to carry the cause of Moroccan independence before the world through an appeal to the United Nations.

The Moroccan Policy of the Spanish Government is vacillating and ill-defined. If open revolt should take place, however, it is likely that the Rifian tribes in Spanish Morocco would be the first to resort to violence. In such an event there is a strong possibility that the violence would spread to all of North Africa.

The U.S. has never recognized the Spanish protectorate in Morocco. It is to our interest, however, eventually to establish our position in that territory because of the strategic location of the area and the possibilities it might offer for bases complementary to those in French Morocco. Such a development would of course depend on a change in our relations with the Government of General Franco; but from hints dropped by Spanish officials in Spanish Morocco it probably would not be difficult for us to reach a military understanding with respect to the area.

12. The special position of the United States in the International Zone of Tangier and our participation in its administration<sup>6</sup> are also of political and strategic importance to this Government. Tangier was the headquarters for the strategic preparatory work for the North African landings; there is now located in the International Zone the main Atlantic relay base in the RCA and Mackay world telecommunications systems, handling radiotelegraphic communications with the greater part of the Eastern Hemisphere except for the Far East; and Tangier will probably serve in the near future as one of the relay bases for the "Voice of America". Nowhere else on the Eastern side of the Atlantic do we have such facilities available to us *by right*, i.e. through our extra-territorial privileges.

The international regime in Tangier is the only one of its kind in the world today which is functioning as such in an orderly and peaceful manner and which gives promise of continuing to do so. United States participation in the international regime guarantees the United States additional control over our position in the area.

#### CONCLUSIONS

13. The development of the U.S. into a major world power together with the wars that have been fought by this country to prevent the Atlantic littoral of Europe and Africa from falling into hostile hands, the increasing strategic dependency of England upon the U.S. and the situation brought about by the rise of air power and other technological advances, have made it necessary that a new concept should be applied to the entire group of territories bordering on the Eastern

<sup>6</sup> For documentation on United States interest in Tangier, see *Foreign Relations*, 1945, vol. VIII, pp. 601 ff. and 1946, vol. VII, pp. 51 ff., and for related material, see Marjorie M. Whiteman (ed.) *Digest of International Law*, vol. 6, pp. 229 ff., on extraterritorial jurisdiction.

Atlantic at least down to the "Bulge" of Africa. The close interflexion of the French African territories bordering on the Mediterranean means that these further areas must also be considered an integral part of this concept.

14. This would mean, in modern terms, that we could not tolerate from the standpoint of our national security the extension into this area of the political system of any power which is not a member of the Atlantic community, or a transfer of sovereignty to any power which does not have full consciousness of its obligations with respect to the peace of the Atlantic area as a whole.

It means that the maintenance of stable and peaceful conditions in North Africa is of definite and legitimate concern to this country in the interest of its own security.

#### RECOMMENDATIONS

15. In view of the direct relationship of French Morocco to U.S. security under modern concepts, we should as a first step embark upon a dynamic policy to establish our interest in that area on as favorable a basis as possible. To that end we should work actively and continuously toward an understanding with the French which would reflect our desire to have France continue to bear the responsibility for the maintenance of peace and security in Morocco, and at the same time convince them that we have a legitimate interest in the stability of the region because of its relation to our national security and world peace in general.

We should at every opportunity point out to the French that we are not seeking to disrupt their empire or to place in jeopardy their position in North Africa. We should say that in our opinion the people of Morocco can best advance under French tutelage and that the established association between France and Morocco should not be broken. We should point out that in our view any disorders or untoward events in the Moroccan area would not only invite the danger of communist exploitation, but would be a matter of concern to us because of their adverse effect on France's own world position, which it is in our interest to maintain. We should stress the fact that we are prepared to cooperate in every feasible way with the object of combatting communism in the area.

16. While we should strongly support the position of France in Morocco, making it emphatically clear that we are not attempting to disrupt French rule, we should not lose sight of our policy to favor the gradual evolution of dependent peoples toward self-government in accordance with their training and capacity to manage their own affairs. We should therefore make every effort to persuade the French

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

Meetings of foreign ministers at london F.R.U.S,  
May, 3.1950.III, pp 949-950.\*

- الملحق رقم (23) :

out being pressurized by crises as we are elsewhere. He then summarized recommendations in D-4.<sup>2</sup>

La Tournelle expressed appreciation sympathetic attitude towards task colonial powers in Africa, and proceeded explain duality African problem for France, Mediterranean or North Africa on one hand and black Africa on other. Algeria already part of Metropolitan France, required careful handling in view important French population and interests. Tunisia, with large class evolved Moslems, was becoming ripe for greater degree self-government and reform program now under consideration in Paris. Morocco did not yet have elite ready to accept political responsibility, and would require longer preparation. He then asked Monod expound French thinking black Africa.

Monod stated Hare had underlined preoccupations held by French regarding this area, namely long-range aspect and slowness of accomplishing objectives. He added that French had given ample information to TC and GA on their method of administering these territories. Exploitation by noncolonial powers of questions causing repercussions in colonies cause of great concern for France.

Framework of French union, granting French citizenship, and representation in French Assembly offers possibility political development. Conditions for development of people depends on (1) peace and (2) time. Difficulties encountered with certain nationalist leaders, who do not understand real meaning independence. Task of French is find proper formula prepare people and Monod emphasized economic and social development must precede political.

Preliminary and modest beginning for improvement Africa peoples already initiated through multi-power technical committee for Africa where participation of US and other countries welcomed. More complete economic program, however, required. Project of Labonne for zonal development already under way in some areas and hoped extend scope. This would entail capital investment and financial assistance from outside. French would welcome participation American capital.

Monod ended on note that old style exploitation colonies for profit metropolitan states thing of past and by instituting economic and social program racial hatred, drummed up by immature political leaders would be dissipated.

Hare stated this information interesting and reassuring and considered our basic thoughts appeared close together. La Tournelle re-emphasized need of first stage of economic and social development, and warned that chaos and anarchy would ensue if political liberties

<sup>2</sup>The reference here is to document FM D D-4, April 20, entitled "Future of Africa." The full text of this document is scheduled for publication in volume v. The substance of the recommendations set forth in FM D D-4 comprise the United States statement on Africa included as Annex II to document MIN/TRI/P/21, May 9, p. 1063.

granted before solid preparation. Hare remarked political ideas sometimes develop out of proper sequence; some extremism inevitable which would require sympathetic handling by France.

Henri summarized importance of ECA funds in obtaining equipment for overseas France and expressed hope some formula would be devised for continuation this invaluable assistance after 1952. He saw in Point Four possible solution, and stressed that any large scale economic development of Africa would require assurance of substantial financing.

Sanders summarized main points in F-3<sup>2</sup> which would be discussed in subsequent bilateral talks with French, British and Belgians on colonial question. La Tournelle stated French had no other items to suggest for moment but stressed importance French attach to meeting with others to iron out difficulties in order present common front next GA.

After meeting LeRoy and Baudet lunched with Hare and Utter to discuss informally NE questions. In particular we stressed importance of French contribution to PRA and usefulness mutual exchange information on arms shipments NE countries. Favorable reaction received on both points.

<sup>2</sup> The reference here is to document FM D F-3, April 27, "Colonial Questions," not printed, which recommended that no conclusions on the matter of the colonial question in the United Nations be reached at the meetings of the Foreign Ministers inasmuch as bilateral (United States-United Kingdom, United States-France, and United States-Belgium) meetings on the subject before the next session of the United Nations General Assembly were already planned (CFM Files, Lot M-88, Box 149). For documentation on the origin of the Washington bilateral conversations in July 1950 on the colonial question in the United States, see vol. II, pp. 434 ff.

396.1 LO/5-450: Telegram

*The United States Delegation to the Tripartite Preparatory Meetings to the Secretary of State*

SECRET

LONDON, May 4, 1950—8 p. m.

Secto 128. From Jessup. US-UK bipartite meeting colonial questions took place yesterday<sup>1</sup> with following participants: US—Hare, Sanders, Stinebower, Palmer, Tibbetts; UK—Foreign Office—Wright, Parrott, Roger Allen, Hildyard; Colonial Office—Martin, Cohen, Galsworthy, Mathieson, Carter, Wilson.

Group considered following points:

1. UN and colonies. Following issues particularly worrying to British:

(a) Before detailed discussion specific issues Martin made parenthetic remark UK had impression US willingly or other-

<sup>1</sup> The meeting reported upon here was held in the India Office, May 3, 10:30 a. m.

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

-the consul general at algiers (lockett) to the department of state,algiers,february 27,1952,fr u  
s,1952-1954,xi,p382.\*

## ALGERIA

### UNITED STATES INTEREST IN THE POLITICAL SITUATION IN ALGERIA, IN PARTICULAR THE UPRISING BEGINNING IN NOVEMBER 1954

751S.00/2-2752

*The Consul General at Algiers (Lockett) to the Department of State*<sup>1</sup>

CONFIDENTIAL

ALGIERS, February 27, 1952.

No. 239

Subject: Observations on Stability of French Control in Algeria.

#### *Introduction*

Recent events in Tunisia and Morocco raise the question whether similar disturbances cannot be expected to occur in Algeria. That the possibility of outbreaks in this territory exists is certain, since there is no reason to believe that the character of the population has changed radically since 1945, and that circumstances identical to those existing at that time, or other circumstances of equal force, could not lead to the same violent results. This report attempts to examine what circumstances would be conducive to serious disorders in Algeria, and how serious such disorders could become.

It is the habit of French authorities to say, and it is substantially correct, that active nationalists represent a very small proportion of the native population of Algeria. The great mass, in vast majority rural people, are interested primarily in their own tranquility, and are largely indifferent to events which do not directly affect their daily lives. They seem to have little if any patriotic feeling for Algeria as such. If such a feeling existed it would be surprising since (as the prominent nationalist leader Ferhat Abbas pointed out in a famous quotation while he was still pro-French), no such entity as Algeria, by name and dimensions, existed before it was established by the French. They have also little or no patriotic feeling for France and like every mass, they can be whipped into emotion and action by agitators.

Possible outbreak of unrest in Algeria, therefore, can be said to depend on two groups of very unequal size, the Nationalist parties (in-

751S.32/1-2753

*The Consul General at Algiers (Lockett) to the Department of State*<sup>1</sup>

ALGIERS, January 27, 1953.

No. 167

Subject: French Action against Algerian Nationalists

A French court of appeals in Algiers heard cases against the following Algerian nationalist leaders on January 22nd:

Ahmed Mezerna, president of the MTLD<sup>2</sup> and director of the MTLD organ *L'Algérie Libre*

Ferhat Abbas, secretary general of the UDMA<sup>3</sup>

Larbi Demaghatrous, MTLD delegate to the Algerian Assembly.

Charged twice for *propagation de fausses nouvelles* and once for *diffamation*, Mezerna originally received sentences totalling 420,000 francs in fines. The court postponed for one week a decision on the appeal.

..../...

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

*Comment:*

It appears from the foregoing that there will be no significant change in the nature or scope of Algerian nationalist activities. Cooperation between nationalists and Communists remains, as in past months, nothing more than a Communist hope.

The apparent discrepancy between Ferhat Abbas' hope for help from the French people and *La République Algérienne's* distrust of what it calls real France is probably due to a belief (similar to that of many French intellectuals) that the advent of a left of center, and therefore more sympathetic, French Government is inevitable.

THOS. H. LOCKETT

*The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State*<sup>1</sup>

CONFIDENTIAL

ALGIERS, May 19, 1954.

No. 238

Subject: Political Situation in Algeria.

There is quoted below a memorandum of conversation I had with Governor General Leonard on May 18 from which it will be noted that although he believes he has the local nationalistic parties under control there may be trouble stirred up by terrorists from abroad, mentioning in this connection the recent exposure by his police of Spanish Communist activities. Likewise it will be noted the Governor General's belief in the seriousness of the economic situation in Algeria where the increase in population is not offset by the requisite increase in economic wealth, with resulting unemployment and decreased standards of living. His solution, to which he is devoting much time, lies in greater emigration to Metropolitan France under conditions which will make the émigrés friends of France rather than its enemies.

"In answer to my inquiry the Governor General said that the fall of Dien Bien Phu would undoubtedly have repercussions in Morocco and in Tunisia and that it was inevitable that there would be some repercussions in Algeria. The so-called 'anti-Colonialists' would be bound to seize upon the fall of Dien Bien Phu, he said, as an indication of the weakening of French control, with the resulting increased possibility of success for nationalistic activity.

"M. Leonard said that he did not anticipate any difficulty in Algeria of domestic origin. He said that the PPA, as he insists on calling the MTLD, and the Communists were not in a position to do anything. They were, of course, prepared, he said, to seize on any incident which might give them a possibility of causing dissatisfaction with the existing regime or disorders, much as an infectious germ would enter any open wound available.

<sup>1</sup> This despatch was also sent to Paris, Rome, and Valetta.

.../..

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (26):

COMPTE RENDU FRANÇAIS DE LA CONFÉRENCE D'ADDIS ABEBA

(juin 1960)

MINISTÈRE DES ARMÉES

Mardi 19 juillet 1960

SERVICE D'INFORMATION ET D'ÉTUDES

3<sup>e</sup> division

ÉDITORIAL N° 37

Référ.

920-CAB/DN/INF/3D.

du 28 Mars 1958

LA CONFÉRENCE D'ADDIS ABEBA

La « conférence des États africains indépendants » s'est tenue à Addis Abeba du 14 au 24 juin. Elle a réuni 250 délégués de 20 États. Le G.P.R.A. était représenté par son Ministre de l'Information, M. YAZID.

Indépendance et unité, condamnation du colonialisme et aide à ses victimes ont été, comme lors des réunions précédentes, les thèmes débattus par les délégués dont certains cependant ont pris, dans la capitale d'Éthiopie, des positions plus nuancées que celles du panafricanisme et manifesté des réserves à l'égard des idéologies totalitaires.

Cette réunion faisait suite à de nombreuses autres dont il est nécessaire de faire un rappel historique.

Une première conférence eut lieu à Accra en Mars 1957 à l'occasion de l'indépendance du Ghana; elle fut limitée à une prise de contact entre les six pays indépendants d'Afrique. La deuxième conférence d'Accra – la première selon la numérotation officielle – réunit les délégués de 8 gouvernements et lança le slogan : « Hands off Africa; Africa must be free. » Dans la capitale du Ghana, toujours, se tint la première « Conférence des Peuples Africains » (5-13 Décembre 1958), puis à Monrovia (Août 1959) se retrouvèrent les Ministres des Affaires Étrangères de 9 États. Enfin, à Tunis, s'ouvrait le 25 Janvier 1960 la seconde « Conférence des Peuples Africains ».

Ce sont ces deux « Conférences des Peuples Africains » qui méritent une mention particulière. L'indépendance et l'unité de l'Afrique du Nord en furent les thèmes. Les mêmes slogans et les mêmes diatribes furent lancés contre l'impérialisme, le colonialisme, la Communauté, le Commonwealth et les délégués préconisèrent « l'appel à ceux qui utilisent des moyens violents pour faire face aux méthodes violentes auxquelles ils sont soumis », sous la forme de création d'un corps de volontaires pour l'Algérie. Mais les lieux de réunion de ces conférences ont symbolisé l'opposition de l'Afrique Noire et de l'Afrique Blanche. Dans la capitale du Ghana, le nombre des délégués noirs leur permit de mener le jeu. Tunis fut la revanche et la situation était renversée au profit des délégués arabes qui, à propos des relations de la conférence avec le Secrétariat afro-asiatique du Caire, se virent répondre par la délégation du Ghana que « la conférence devait rester africaine ». Plus sensibilisés par le problème algérien, les délégués arabes se montrèrent plus extrémistes dans leurs discours et leurs résolutions que leurs collègues noirs. Au sein de ceux-ci, des oppositions se révélèrent à propos du leadership africain, du syndicalisme, du panafricanisme de M. N'KRUMAH, des frontières surtout. La première conférence, en effet, s'était fixé pour objectif la création d'un « Commonwealth des États indépendants d'Afrique » dont la première étape consistait en un réajustement des frontières artificielles arrêtées par les puissances coloniales. C'était raviver ainsi les différends entre le Maroc et la Mauritanie, le Ghana et le Togo, l'Éthiopie et la Somalie, etc...

La réunion d'Addis Abeba de Juin 1960 qui réserva une place prépondérante aux affaires algériennes, a confirmé le rôle modérateur de certains États et les oppositions déjà connues en les accentuant parfois. Elle a révélé le courant de méfiance de quelques-uns à l'égard d'un néo-colonialisme.

Les questions débattues, outre l'Algérie, visaient la politique d'« apartheid » et le Sahara. L'Afrique du Sud qui n'avait pas assisté aux réunions précédentes, fut prise à partie dès le premier jour par le délégué du Ghana. Les principaux orateurs qui lui succédèrent réclamèrent trois mesures contre l'Union Sud-Africaine : rupture des relations diplomatiques par les États Africains, boycottage des marchandises sud-africaines et dépôt d'une motion à l'O.N.U. C'est encore le Ministre des Affaires Étrangères du Dr N'KRUMAH qui aborda la question des essais nucléaires et insista pour que des mesures pratiques soient prises contre la France qui utilise le Sahara pour ses expériences. Ces mesures, selon le délégué guinéen, pourraient être le blocage des avoirs français dans les États indépendants africains.

Mais le problème algérien a dominé les débats. Si, dans son discours d'ouverture, l'Empereur HAILE SELASSIE évita d'y faire allusion, son Ministre des Affaires Étrangères qui lui succéda à la tribune aborda d'emblée la question. C'est le chef de la délégation guinéenne qui devait proposer les mesures concrètes à prendre. Création d'une caisse de soutien, retrait de toutes les troupes africaines d'Algérie, usage de la radio et de la presse pour informer l'opinion des « atrocités commises en Algérie » et reconnaissance du GPRA. Toutefois, le discours du 14 Juin<sup>1</sup> devait faire baisser le ton des diatribes contre la France et provoquer un changement d'atmosphère. Un esprit de conciliation se faisait jour à la suite de la décision de l'« Organisation Extérieure » d'envoyer une délégation à Paris, décision sur laquelle l'attitude de certains délégués semble avoir influé. Dans un télégramme adressé au général DE GAULLE, la conférence déclarait considérer le discours du Président de la République « comme une contribution à la cause de la paix en Algérie et dans le monde ». Il faut noter cependant l'attitude du délégué de la R.A.U. qui mit en garde l'assemblée en affirmant que « l'offre du général DE GAULLE n'était pas plus sincère que les précédentes » et que si la mise sur pied de brigades inter-

1. Discours du président de Gaulle qui allait être suivi de l'entrevue algéro-française de Melun.

nationales, comme le demandait la Guinée, n'a pas été retenue en définitive, la création d'un fonds spécial « pour ceux qui se battent » figure dans les décisions du communiqué final.

Un incident qui rappelle celui provoqué à Bandoeng par le Premier Ministre de Ceylan en lieu le 26. Le Ministre des Affaires Étrangères du Cameroun, M. OKALA, critiqua violemment la Guinée « où des armes tchèques sont utilisées pour assassiner de paisibles citoyens ». Le tumulte provoqué par cette déclaration amena le Président à ordonner l'ajournement de la conférence. M. OKALA avait d'ailleurs affirmé précédemment qu'« il serait vain et criminel de parler de libérer les masses africaines du colonialisme européen, simplement pour les livrer à un nouveau colonialisme, plus sordide parce qu'il n'apporterait rien au peuple ». Il avait également amené les invités à condamner en Afrique le pouvoir personnel et réclamé l'arrêt de toute activité de la part des États africains dans le but de susciter des troubles dans un territoire voisin. L'Éthiopie ne pouvait qu'approuver ce point de vue. La République Somalie, en instance d'être proclamée – elle le fut le 1<sup>er</sup> Juillet – manifestait déjà son intention de rassembler toutes les régions de peuplement somali. Or, trois d'entre elles sont encore sous tutelle étrangère : Djibouti (France), la région frontière du Kenya (Grande-Bretagne) et Ogaden (Éthiopie). L'étoile à cinq branches du drapeau national de la nouvelle république symbolisait, dès sa proclamation, ses revendications territoriales.

Si, comme l'avait déclaré en 1958 l'Empereur d'Éthiopie, « la tradition de Berlin et d'Algésiras est abandonnée et les peuples d'Afrique peuvent enfin délibérer de leurs propres problèmes et de leur avenir », la conférence d'Addis Abeba n'a pas atténué les oppositions. Celles-ci risquent de se multiplier en raison du nombre toujours croissant d'États indépendants. Mais la méfiance montrée par quelques dirigeants africains vis à vis de certaines formes d'idéologies totalitaires, est un élément positif qui représente pour la France et le monde libre « une grande occasion et un devoir nouveau ».

Pour le Ministre et par délégation  
Le Lieutenant-Colonel VAILLANT,  
Chef du Service d'Information et d'Études  
Du Ministère des Armées :

Signé : Vaillant

*Note* La reproduction de cet éditorial est interdite dans les journaux de presse ou publications d'associations, sauf en cas d'autorisation spéciale délivrée par le Service d'Information et d'Études du Ministère des Armées.

(source : SHAT 1H1164-1)

\*-Mohammed harbi et Gilbert Meynier, Le F LN Documents et Histoire, ed, casbah, Alger, 2004, p755.

F.R.U.S, 1952-1954 — vol, XI , p-397-396. \*

الملحق رقم 27 :

# FOREIGN RELATIONS, 1952-1954, VOLUME XI

7518.00/11-854 : Telegram

*The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State*<sup>1</sup>

CONFIDENTIAL

ALGIERS, November 9, 1954.

20. Following banning of MTL D by French Government<sup>2</sup> night sixth and subsequent arrest MTL D leaders Algeria and search their premises, planned terrorist activities were prevented and Moslem festival of Mouloud November 8 passed quietly despite cutting Algiers-Moroccan underground telephone cable near border and attack on mine near Tunis border. This time Government [*Governor*] General had been informed and took precautions including seizure two issues Communist organ *Alger Republicain*. Populace calm and stabilization situation continues with reinforcements from France obvious in streets Algiers and elsewhere. MTL D banning resulted arrests 54 activists in Algiers, 111 in Constantine, 31 in Oran. Officials claim terrorist organizations in three departments decapitated. MTL D-controlled property in Algeria sequestered. Government [*Governor*] General tells us confessions and evidence establish extremist wing MTL D committee revolution *Naired Unite et d'Action* (CRUA) as terrorist organization. Party leadership deeply implicated except for Messali who obviously shielded. Police unable to locate Ahmed Mezenna;<sup>3</sup> Hocine LaHouel<sup>4</sup> halted by police has also disappeared.

Countermeasures Aures progressing. Government [*Governor*] General stressing wild character terrain tells me plans are to surround Aures and by use of harassing tactics seek to kill off *Fellagah* leaders

<sup>1</sup> This telegram was repeated to Paris, Rabat, and Tunis.

<sup>2</sup> Telegram 1970 from Paris, Nov. 8, reported the Council of Ministers decided on Nov. 5 to dissolve the MTL D and related organizations on French territory. (7518.00/11-854)

<sup>3</sup> Member of the MTL D.

<sup>4</sup> Secretary-General and member of the Central Committee of the MTL D.

and persuade natives of region cease uprising and return to normal activities. He is not sanguine that this can be accomplished with rapidity and recalls simple bandit uprising in Aures two years ago which by use of similar tactics PP required six months to quell. Government [Governor] General has no definite evidence supplies being dropped *Fellagah* by plane but reported rumor as rumor. Have impression Government [Governor] General is still appalled by suddenness and scope of terrorists' activities and is grasping at any explanation for the failure intelligence services to provide adequate prior knowledge. However, except for the Aures which will require time, believe Government [Governor] General now has situation well under control, although as reported mytel 19, November 7<sup>5</sup> determined militants might still cause isolated incidents.

CLARK

---

<sup>5</sup> Not printed. (751S.00/11-754)

.../...

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

751S.00/11-254 : Telegram

*The Consul General at Algiers (Clark) to the Department of State* <sup>1</sup>

OFFICIAL USE ONLY

ALGIERS, November 2, 1954—11 a. m.

PRIORITY

12. Government radio announced noon November 1 thirty terrorist attacks had taken place during night.<sup>2</sup> Areas affected most are south-eastern part Constantine and Aures.

Several persons shot to death: One officer in Khenchela, two soldiers in Batna, a schoolteacher in Arris, Caid in [garble], native policeman in Kabylie and motorist near Mostaganem. Widespread bombing and arson attacks against police stations, guard-houses. Terrorists also attempted radio station and gasoline tanks Algiers. Most arson and bombing attempts ineffective owing obvious lack experience and crudeness means used.

Governor General tells us no incident reported since November 1. Authorities were warned some time ago but terrorist timing surprised them. Governor General is obtaining three additional companies security police and three battalions parachutists to strengthen existing security forces. No question in anyone's mind that terrorists are MTL-D-PCA members and attacks made under pressure from Arab League (see Algiers despatch 51 October 7, 1954).<sup>3</sup> Idea of connection between *Fellaghah* and terrorists discounted. Governor General's personal view is that attacks intended to call attention of UNGA to Algeria and help Arab propaganda.

No apparent sign of tension population Algiers and officials state there is no reason for alarm.

CLARK

<sup>1</sup> This telegram was repeated to Paris.

<sup>2</sup> Telegram 14 to Algiers, Nov. 1, said United Press had reported a serious terrorist outburst in Algeria and the dispatch of troops there from France. It requested the Consulate General to keep the Department informed. (751S.00/11-154)

<sup>3</sup> Not printed. (751S.00/10-754)

*The Ambassador in France (Dillon) to the Department of State*

SECRET

PARIS, November 12, 1954—6 p. m.

2028. During luncheon at Embassy residence today, I had good talk with Chevalier (Secretary d'Etat for Army) regarding situation in Algeria. He said French were moving large forces to Algeria not so much because they would use them in present action, but because their mere presence would inhibit further troubles. He said present plans called for 4 battalions to be moved in addition to the full 25th division which has already arrived. They are also planning to bring back 3 regiments from Indochina for service in Algeria. Chevalier said that he thought there were three or four hundred Tunisian *Fellagahs*, in the Aures region, plus the population of these mountains which was always ready for trouble. He said that the French would make a real effort to clean up this area in the next 30 days prior to the full advent of winter, otherwise they may have to wait until spring to clear the region. Chevalier said that from the NATO and purely military point of view, he felt that something had been gained from this revolt, as now the French were fully cognizant of what would have happened in case of general war. Their plans now were to greatly increase their intelligence service in North Africa and to make certain troop dispositions which would make it easy to handle any future troubles. He said that the major units which had been moved to North Africa could be returned to continental Europe in case of war in time to meet their NATO dates.

Regarding the use of MDAP material,<sup>1</sup> he said that he personally realized that this was a politically important problem in the U.S. and that therefore he was following it carefully. He said that all that was necessary for operations in North Africa were light arms, rifles, machine guns and mortars, practically none of which were MDAP equipment. He said that he could state that MDAP equipment represented less than ten percent of the equipment presently in use in Tunis and Algeria. He said that he would continue to follow this problem personally and that U.S. could be assured that for all practical purposes MDAP equipment was not being used in the present operations in Algeria.

DILLON

---

<sup>1</sup> In telegram 1951 from Paris, Nov. 6, the Ambassador reported that he had been unable to see the Premier, who was campaigning in the Lille area. He suggested, however, that any serious representation to the Premier regarding French use of MDAP material in Algeria would be totally ineffective and would create serious risks regarding the French position in NATO. Since Algeria was legally part of Metropolitan France, the Ambassador strongly recommended against making any definite requests which the United States knew in advance would be unacceptable to the French and which would risk public rejection. (711.56371A/11-654)

.../...

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

مقتطفات من البيان المشترك الذي أصدره ستة عشر عضوا من الكونغرس الأمريكي في  
3 أوت 1959 يعربون فيه عن انشغالهم بالحالة في الجزائر<sup>†</sup>

## نص البيان

نحن الموقعون أدناه أعضاء مجلس النواب والسيوخ نتابع باهتمام شديد الحرب في الجزائر التي  
ستدخل عامها السادس. نذكر بالقرارين اللذين نطقت بهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في  
الدورات المتعاقبة لسنة 1957، بأنه لا بد من إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل لإنهاء النزاع طبقا  
لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نعترف بحق الشعب الجزائري، ككل الشعوب، في تقرير المصير والاستقلال ولتحقيق هذا الحق،  
آلاف الجزائريين يموتون شهريا وآلاف أخرى من اللاجئين في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا  
وأماكن أخرى، ويبقى الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين.  
وعليه نقترح على حكومتنا الأمريكية أن تتولى المبادرة وتعمل على إنهاء النزاع بطريقة عادلة،  
وليس ذلك من أجل أسباب سلمية وخيرية فقط، بل من أجل إقامة علاقات طيبة بين الجزائر الحرة  
والشعب الأمريكي وحكومتيهما في السنوات القادمة.

نوصي بلدنا أن يستعجل حليفنا، فرنسا، أن تدخل في مفاوضات لإيقاف النزاع.  
نحث بلدنا ألا يمتنع مرة أخرى عن التصويت في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة،  
مثلما فعل في الدورة الثالثة عشر، عن قرار مسؤول يحث على مواصلة المفاوضات للوصول إلى  
حل ينهي النزاع.

نوصي بلدنا أن يقوم بتوفير بعض المواد الغذائية الفائضة للاجئين الجزائريين، ويقدم بعض المنح  
للطلبة الجزائريين، ونحث حكومتنا ووكالاتها ومواطنيها أن يستمروا في مساعدة هؤلاء اللاجئين.  
وهكذا لا نبقي صامتين أمام هذه الحرب المأساوية في الجزائر، ونطالب علانية على إجراء  
مفاوضات سلمية الآن بين الطرفين المعنيين.

<sup>†</sup> Alwan Mohamed, Algeria before the United Nations.  
New York: Robert Speller and Sons. 1959.

**290. Letter From Prime Minister Debré to the Ambassador in France (Houghton)<sup>1</sup>**

*Paris, April 28, 1959.*

MY DEAR AMBASSADOR: We have, since you have been at Paris, developed the habit of speaking to each other so frankly that I desire to do it again today to discuss with you American policy towards North Africa.

---

<sup>1</sup> Source: Department of State, Central Files, 751.13/4-2959. Confidential. The text, a translation of the letter which was written in French, was transmitted to the Department of State in telegram 3993 from Paris, April 29. Telegram 3993 noted that the

*Continued*

For our alliance, one of the most solid foundations of world stability, does not seem to extend, I must say, to North Africa.

We are fighting there, in the common interest of the free nations, a rebellion, the representatives of which enjoy in the United States—and most particularly at New York and at Washington—a great liberty of action; these men, provided with false passports and certain of whom have been convicted in the courts, can with impunity make propaganda and carry on against us an incessant action; was not the rebel flag allowed to float a few days ago at Carnegie Hall?

In Morocco I do not have the feeling that our action—whether it is a question of military bases or of furnishing of arms—is well coordinated.

In Tunisia, the rebel chiefs who have taken refuge there find an attentive audience for their propaganda in the officials who represent your country.

Will not all this soon separate us one from the other? But it is we who represent in North Africa the only chance of stability, of prosperity and of peace; it is we alone who can prevent this zone vital for the defense of the Western World from falling into anarchy and inevitably passing into the hands of the enemies of liberty. We are at the same time protecting their vital interests, doing it with all necessary energy.

You know well moreover that our ideals correspond to yours—did they not originally inspire them?—and that my government, like General De Gaulle, has the will to practice a policy of liberalism and of evolution, which alone is capable of reconciling harmoniously in Algeria the requirements of the two communities: The task cannot be accomplished in a few days.

But I must say to you, the seduction of young nationalisms, which often only disguises the mystical totalitarian appetites of a few leaders, must not be allowed to lead American policy to play with fire and to abandon its oldest and most faithful allies for the sake of movements—of which there have been many examples in the recent past—which only prepare the ground for international communism and which, thanks to a perpetual outbidding, obtain from the West the very arms with which they fight it.

In the underdeveloped world, we are facing a struggle with Marxism which will be decisive for our future; we must approach this battle united, knowing that together we hold the patrimony of liberty.

We are, for our part, profoundly convinced—and I speak for our entire public opinion—that we are defending this patrimony in North Africa, and we find it inconceivable not to be supported. Indulgence

---

Embassy had received the letter on April 29 and that its final paragraph was handwritten.

.../...

– الملحق رقم (32):

674 Foreign Relations, 1958-1960, Volume XIII

---

**301. Telegram From the Department of State to the Mission at the United Nations<sup>1</sup>**

*Washington, September 29, 1959—8:53 p.m.*

Gadel 24. Re order First Committee agenda. Department has given careful study to question of order First Committee agenda which this year is far more complicated than normally. French desire early treatment Algeria, while Afro-Asian group wants it last.

When Couve raised question with us last week<sup>2</sup> he made point that early consideration Algerian item might help capitalize on momentum generated by DeGaulle plan. We believe this consideration is perhaps valid. However, in view developments since then, we believe that while early consideration Algerian item perhaps desirable, it is not in French interest to insist that Political Committee consider Algerian item first or soon thereafter (on assumption Korean item would take about three days to complete). We are convinced that bitter procedural fight on timing would create unfavorable atmosphere for serious consideration DeGaulle plan and French insistence on early treatment would arouse suspicion they do not believe DeGaulle program will stand careful scrutiny. Moreover, we agree with your view<sup>3</sup> that Arabs should be permitted react naturally to DeGaulle plan without forcing them to take position in GA prematurely which could jeopardize prospects for later agreement.

If French and Afro-Asian group cannot agree on timing, we believe

..../...

If French and Afro-Asian group cannot agree on timing, US would be caught in middle. If we vote for early treatment, it will confirm Afro-Asian fears we are going all out in support of French, while negative vote or abstention would be regarded by French as inconsistent with our proclaimed support for DeGaulle's proclamation. Soviet bloc would line up with Afro-Asian group on this question to curry favor and could obtain maximum amount of credit for minimum expenditure effort.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Source: Department of State, Central Files, 320.11/9-2959. Confidential. Drafted by Sisco and Buffum on September 28; cleared by Nunley, Murphy, Merchant, McElhiney, Wilcox, S/AE, AF, and WE; and approved by Murphy. Repeated to Paris and London.

<sup>2</sup> A memorandum of Herter's September 18 conversation with Couve de Murville, SecDel/MC/21, is *ibid.*, Secretary's Memoranda of Conversation: Lot 64 D 199. Its substance was sent to the Department of State in Delga 20, also September 18. (*Ibid.*, Central Files, 751S.00/9-1859)

<sup>3</sup> Transmitted in Delga 46, September 23. (*Ibid.*, 320.11/9-2359)

<sup>4</sup> At this point in the source text, the following sentence was deleted before transmission: "Major hope for avoiding this pitfall lies in possibility that French and Arabs might agree on timing of debate."

.../...

In these circumstances, Department requests GADel inform French at earliest opportunity of following points and our intention to make them known to Murray (Secretariat) with view having him take appropriate steps re order agenda items.

1. In general, we do not disagree with French that early consideration of Algerian item desirable. However, in view strong interest in disarmament items stimulated by Khrushchev speech<sup>5</sup> we do not believe it possible to prevent disarmament from being considered before Algerian item.

2. Moreover, we share with French common interest in avoiding serious fight on timing Algerian item consideration. Bitter and acrimonious debate on timing consideration Algerian item will not serve interests of French and it likely prejudice favorable developments on part Algerians and Arabs in their reaction to DeGaulle plan. Moreover, such debate on timing would expend needlessly support of some of France's friends on procedural issue.<sup>6</sup>

3. Best possible climate for progress on Algerian question will be created if some reasonable agreement on timing is achieved which will give at least partial satisfaction to principal parties concerned. One possible suggestion which occurs to us would be<sup>7</sup> have disarmament items considered first on understanding Algeria would be considered second. Such arrangement would mean Algerian item would be considered about first of November rather than December as is being pressed by Arab-Asians. Such order would allow time for favorable developments among those principally concerned and would still permit consideration Algerian item sufficiently early to capitalize on momentum generated by DeGaulle declaration.<sup>8</sup>

**Herter**

<sup>5</sup> For text of Khrushchev's September 18 address, see U.N. Doc. A/PV.799.

<sup>6</sup> At this point in the source text, the following sentence was deleted before transmission: "Such support should be conserved since it will be needed subsequently on far more important question of substantive action by General Assembly."

<sup>7</sup> At this point in the source text, the words "for French agree" were deleted before transmission.

<sup>8</sup> At this point in the source text, the following sentence was deleted before transmission: "We believe French could accept such arrangement provided it is not expected to engage at this point in direct discussions with Tunisians and Moroccans on question of order of agenda."

During the 14th Session of the U.N. General Assembly, the First Committee considered the question of Algeria next to last.

**303. Telegram From the Department of State to the Mission at  
the United Nations<sup>1</sup>**

*Washington, November 19, 1959—10:05 p.m.*

Gadel 131. Re Algeria (Delga 415 and 431).<sup>2</sup> Department fully agrees that it would be much better from US point of view if no GA debate was held on Algerian item. Main reason is that, even though parties principally interested appear to be in moderate mood, it will be difficult for many to avoid temptation afforded by public forum to make statements of contentious character and thereby upset presently favorable developments. Feasibility of avoiding GA debate will depend in large measure whether French and Algerians have succeeded in making contact either directly or indirectly.

Department believes DeGaulle proposals represent highly important substantive effort toward resolution of Algerian problem. Moreover, prestige and leadership of DeGaulle are behind them. Such considerations have led to US statements made by President on September 17 and Secretary on September 24 [22] as follow up to DeGaulle proposals. Moreover, November 10 DeGaulle press statement is in our view another important step forward as is moderate reaction expressed by Bourguiba in his November 12 press statement.<sup>3</sup> We believe every

---

<sup>1</sup> Source: Department of State, Central Files, 751S.00/11-1359. Confidential; Priority. Drafted by Sisco on November 17; initialed by Cargo; cleared by Wilcox, Satterthwaite, Calhoun, and White; and approved and signed by Herter. Repeated to London, Paris, Tunis, Rabat, and Cairo.

<sup>2</sup> Delga 415, November 13, reported that Algerians at the United Nations wanted the UAR Representative to speak first on Algeria, and that they had asked him and the Irish Representative to praise de Gaulle's plan. (*Ibid.*) Delga 431, November 14, reported that Berard had asked the United States to help prevent a debate on Algeria. (*Ibid.*, 751S.00/11-1459)

<sup>3</sup> Regarding Eisenhower's and Herter's statements, see Document 299. For text of de Gaulle's November 10 assessment of the Algerian situation and prospects for a cease-fire, see *Major Addresses, Statements and Press Conferences of General Charles de Gaulle, May 19, 1958-January 31, 1964* (New York: French Embassy, Press and Information

*Continued*

opportunity should be given for process set in motion by DeGaulle proposals to be carried forward and we do not see how GA debate can contribute to this end.

Department believes that if French and Algerians have arranged for contact prior GA consideration Algerian question US should exert its influence through consultations with Tunisians, Moroccans, UAR, and others as may be appropriate, to avoid GA debate on Algerian question. In this connection, you will have noted in Deptel 420 (rptd Paris 1820, Tunis 553, Rabat 715, Algiers 137),<sup>4</sup> that Slim has expressed view that this would be possible "if official contacts already established between French and PAG before debate scheduled".

More likely situation in which we are apt to find ourselves at time Algerian item comes up is that no official contacts have yet been established but that efforts by those concerned are continuing to this end. In these circumstances, Department would still strongly prefer that no GA debate take place, while recognizing that achievement this not too likely in light Afro-Asian views. In these circumstances, we believe it will be both desirable and necessary, in view of statements by President and Secretary re DeGaulle proposals, to exert our influence so as to avoid substantive resolutions of character which our judgment would adversely affect future positive developments.

In light foregoing, Department requests that, unless you perceive serious objections, you see Berard and make following points on strictly confidential basis:

1. US agrees in principle that it would be desirable if GA would decide not debate Algerian item. Whether this possible will depend in large measure on whether Algerians accept French offer of contacts. If such contact made, among other things, it would be strongest possible argument in favor avoidance UN debate on Algeria. In such circumstances, US would be prepared exert its influence in manner which we deem appropriate, including consultations with Tunisians, Moroccans, UAR and other selected Dels, to bring about desired result in GA.

2. We have already sought exert our influence in direction of no debate by expressing this view to Tunisians (Deptel 420). While we would be prepared express this view once again to them and to Moroccans and UAR in next few days if French desire, our best judgment is that such approaches by us would be more effective at such time as question of contacts is clarified and at time shortly prior to scheduled consideration of Algerian item. At this moment appears Algerian item will be considered last and therefore there are at least two weeks before question comes before Political Committee.

---

Division), pp. 62-65. A summary of Bourguiba's November 12 statement is in telegram 683 from Tunis, November 13. (Department of State, Central Files, 772.11/11-1359)

<sup>4</sup>Telegram 420, October 29, transmitted the substance of Slim's October 28 conversation in the Department of State, during which he stated he would try to establish a moderate tone in the debate on Algeria. (*Ibid.*, 7515.00/10-2259)

3. If by time Algerian item scheduled for debate Algerians have not accepted French offer of official contacts, we believe it is not likely in light of expected Afro-Asian views, that debate on Algerian item can be avoided. While US would wish make final assessment in light of then prevailing situation, we would hope to be in position in those circumstances (provided efforts at making contact are continuing) to exert our influence so as to avoid substantive resolutions of character which in our judgment would adversely affect future positive developments.

4. Believe it important that US and France keep in close consultations on this matter. In this connection, essential that French not reveal our position to other delegations. US strongly believes that we should do this ourselves in circumstances we believe appropriate and in light of developing situation.

5. You requested inform UK of foregoing, informing French of our intention to do so on confidential basis.

FYI. In discussion with Berard, important avoid impression US pressuring French toward contacts with Algerian leaders, and particularly that US favors any specific formula or arrangement for contacts. This is especially important in that solution Algerian problem is primarily matter to be arranged between French and Algerians and because ball is now in Algerian court since de Gaulle press conference. Should confine comments this subject to simple observation of fact that effort call off debate more likely be successful if contacts already established than otherwise. When we have report of your conversation with Berard, we will wish consider what steps we should take with North Africans. <sup>5</sup> End FYI.

Herter

<sup>5</sup> Delga 500, November 21, advised that Lodge objected to a conversation with Berard and recommended instead that he suggest to him that a debate on Algeria would be easier to avoid if contacts between France and Algeria were established. (*Ibid.*, 751S.00/11-2159)

الملحق رقم (34):

**312. Memorandum From the Assistant Secretary of State for  
International Organization Affairs (Wilcox) to the Under  
Secretary of State for Political Affairs (Merchant)<sup>1</sup>**

*Washington, September 7, 1960.*

SUBJECT

Algerian Item—Your Memorandum of August 19<sup>2</sup>

Your memorandum on Algeria raises several points on which I should like to comment.

1. I agree with your view that discussion of the Algerian problem in the General Assembly this fall is likely to be unhelpful, and we will wish to make this position clear at the appropriate time.

2. It would clearly be contrary to our interest if the outcome of the General Assembly debate should make a solution of the Algerian problem more difficult. I believe, therefore, that the most useful role the United States can play is to try to keep the potential damage to a minimum. For example, a resolution which condemned France would, in my view, harden the position of both sides and diminish any chances for progress toward a solution of the problem; certainly we would want to do what we could to avoid this.

3. From the standpoint of UN procedures, there are serious disadvantages to our taking an advance position on a resolution before we know what its provisions are. It is quite conceivable, for example, that a resolution may emerge from the debate which would prove highly awkward for us to oppose. Moreover, even if it should be decided in advance of the debate that we will vote in a certain way on any resolution which might emerge, it undoubtedly would not be to our advantage to make this decision known. To do so could greatly restrict our influence on the outcome of the debate. In the past, the uncertainty as to how the United States would vote has had a definitely moderating influence, since the sponsors have been prepared to water down their resolution in the course of the session to avoid a negative

---

<sup>1</sup> Source: Department of State, Central Files, 751S.00/9-760. Secret. Drafted by Buffum, sent to Merchant through S/S, and initialed by Cargo and Wilcox. Also sent to Kohler, Satterthwaite, and Hare.

<sup>2</sup> This memorandum suggested the United States announce that although it would not oppose inscription of an item on Algeria on the U.N. General Assembly agenda, it would not participate in debate on the item and would vote against any resolution arising from it. (*Ibid.*, 751S.00/8-1960) Kohler initially agreed with this approach, but later suggested postponing any final decision on the U.S. position. (Memoranda to Merchant, August 24 and 29; *ibid.*, 751S.00/8-2460) Satterthwaite felt Merchant's suggestion would adversely affect U.S.-African relations. (Memorandum to Merchant, August 24; *ibid.*)

.../....

\*-foreign relations of the united stats(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

:(U.S.policy Toward Alegria, NSC, 5910/1)

:الملحق رقم (35)

706 Foreign Relations, 1958-1960, Volume XIII

---

3. *Significant World Developments Affecting U.S. Security*

4. *U.S. Policy Toward Algeria (NSC 5910/1)*<sup>2</sup>

[Here follows discussion of Sino-Soviet relations.]

Turning next to the situation in France and Algeria, General Cabell summarized de Gaulle's speech of November 4.<sup>3</sup> The reaction in France had been as expected with the leftist Faure describing the speech as "pure illusion" and Bidault characterizing it as "unacceptable". In Algeria the hostility of the Europeans had been reinforced by the speech. The Moslems were reluctant to comment, but their reaction was generally favorable. General Cabell observed that de Gaulle's stock in France was still high and that he could probably get wide support for broad negotiations. However, he was deterred from undertaking such negotiations by his obsession with the need for national unity.

Soustelle was organizing opposition to de Gaulle behind a wide economic program. The trial of Pierre Lagaille, and the other top Algerian rebel leaders<sup>4</sup> now going on in France provided a dangerous focus for Rightist sentiment. Within the army there was an increasing number who took the view that independence for Algeria was inevitable.

The Algerian Nationalists believe that the situation is moving in their favor. They had been outspoken in their rejection of de Gaulle's speech although official reaction awaited a meeting of the FLN today. Khrushchev's de facto recognition of the rebel regime and the possibility of Soviet and Chinese assistance would result in pressure on France's allies. NATO could become involved if de Gaulle invoked the Treaty. He was not likely to do so unless the USSR or Communist China sent large quantities of aid to the rebels. Bourguiba had reportedly urged the rebels to accept the mediation effort which was being made by the states of the French Community. General Cabell concluded this portion of his briefing by stating that the initiative now lay with the rebels.

[Here follows discussion of Laos and El Salvador.]

At the conclusion of the briefing, Mr. Gray turned to Secretary Merchant and suggested that we might possibly face in Algeria a problem of Soviet intervention involving movement of Soviet troops or arms into the country. He wondered whether we needed plans to deal with such possibilities. The President asked whether such intervention would not mean war. Secretary Merchant pointed out that the

---

<sup>2</sup> See Document 302.

<sup>3</sup> Regarding de Gaulle's November 4 address, see footnote 4, *supra*.

<sup>4</sup> Of the January 1960 insurrection in Algeria. [Footnote in the source text. Regarding the January 24 uprising, see Document 307.]

.../...

Soviets had promised matériel assistance and that this assistance might be accompanied by volunteer technicians. However, there was no present fear that the Soviets would introduce organized military units into Algeria. Such action would obviously be an invasion of NATO territory. Mr. Gray asked if this meant that, in such an eventuality, we would take action under the NATO Treaty. Secretary Merchant said that yes, we would if the Soviet action constituted an organized attack. General Cabell pointed out in this connection that the northern departments of Algeria were covered by the North Atlantic Treaty but that the southern departments were not. Secretary Merchant noted that the French had moved the boundary of the northern departments south about a year ago so that the northern area now included most of the population of Algeria.

[Here follows further discussion of El Salvador.]

*The National Security Council:*<sup>5</sup>

3. Noted and discussed an oral briefing by the Acting Director of Central Intelligence on the subject, with specific reference to Sino-Soviet relations; the situation with respect to Algeria; and the situations in Laos and El Salvador.

4. Noted that in the event of intervention in Northern Algeria by organized, identifiable units of the armed forces of the USSR, the provisions of the North Atlantic Treaty would be applicable.

[Here follows item 5.]

**Robert H. Johnson**

---

<sup>5</sup> Paragraphs 1 and 2 of this NSC Action were recorded in the portion of the memorandum not printed here.

.../...

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (36):

United states Vote in the General Assembly on the algérien question, F R U S,1958-1960,Volume XIII,p714.\*

714 Foreign Relations, 1958-1960, Volume XIII

**324. Memorandum From the Acting Secretary of State to the President<sup>1</sup>**

*Washington, December 15, 1960.*

SUBJECT

United States Vote in the General Assembly on the Algerian Question

For the past several days, the Political Committee of the United Nations has been debating the Algerian question.<sup>2</sup> The only resolution before the Committee is sponsored by 22 Afro-Asian states, and is expected to come to a vote Thursday evening, December 15. This resolution (copy attached)<sup>3</sup> contains several features which are objectionable: It calls for a United Nations referendum to which the French strongly object on grounds that this constitutes intervention in their own internal affairs; it endorses the concept that only "two parties" (the French and the FLN) are concerned in this dispute, thereby ignoring the interests of all other Moslem and European elements of the Algerian population; and it calls the present situation in Algeria "a threat to international peace and security", thereby opening the door to action in the United Nations under Chapter 7 of the Charter.<sup>4</sup> There are some other objectionable features in the resolution of a more minor character.

The Department, therefore, recommended to the Secretary that the United States vote against this resolution. A copy of the detailed recommendations of the Department are contained in the attached telegram.<sup>5</sup> The Secretary has reviewed this telegram in Paris, and this

morning telephoned his approval of the recommended position. The Secretary asked that you be informed.<sup>6</sup>

**Loy W. Henderson**

<sup>1</sup> Source: Eisenhower Library, Whitman File, Dulles–Herter Series. Confidential. The source text bears notations by the President: “approved D.E.,” and by Goodpaster: “15 Dec 60 Notified State Dept G.”

<sup>2</sup> These deliberations began December 5; see U.N. Doc. A/4660.

<sup>3</sup> U.N. Doc. A/C.1/L.265, not printed. Page 2 bears the following handwritten notation: “If 2 paras checked above should be deleted—we would abstain. DE.” Eisenhower had checked the resolution’s 9th preambular and 4th operative paragraphs, which stated, respectively: “Taking note of the fact that the two parties concerned have accepted the right of self-determination as the basis for the solution of the Algerian problem,” and “4. Decides that a referendum shall be conducted in Algeria, organized, controlled and supervised by the United Nations, whereby the Algerian people shall freely determine the destiny of their entire country.”

<sup>4</sup> Chapter VII of the U.N. Charter addresses action with respect to threats to the peace, breaches of the peace, and acts of aggression.

<sup>5</sup> Tosec 5 to Paris, December 14, not printed. A copy is also in Department of State, Central Files, 320/12–1460. Herter was in Paris to attend the North Atlantic Council Ministerial meeting, December 16–18.

---

<sup>6</sup> A memorandum of this telephone conversation is *ibid.*, 751S.00/12–1560. The First Committee decided on December 15 to recommend that the General Assembly adopt the draft resolution. A record of these deliberations is in U.N. Doc. A/4660. For text of the U.S. statement on the draft resolution, see *American Foreign Policy: Current Documents, 1960*, pp. 517–520.

..../...

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (37):

- Alegria, U.S.Concern About The Nationaliste Rébellion And Its impact on Nato And Relations With France ;U.S.policy Toward The FLN And The Provisional Algérien Government ;And U.S. Participation in U.N.Discussion of Alegria,F.R.U.S,1958-1960,Volume XIII. \*

# ALGERIA

## U.S. CONCERN ABOUT THE NATIONALIST REBELLION AND ITS IMPACT ON NATO AND RELATIONS WITH FRANCE; U.S. POLICY TOWARD THE FLN AND THE PROVISIONAL ALGERIAN GOVERNMENT; AND U.S. PARTICIPATION IN U.N. DISCUSSION OF ALGERIA <sup>1</sup>

### 269. Memorandum From the Secretary of State's Special Assistant for NATO (Holmes) to the Secretary of State <sup>2</sup>

*Washington, February 20, 1958.*

#### SUBJECT

United States Initiative on North Africa

Pursuant to your instructions conveyed orally to me by the Under Secretary, I submit the following suggestions.

Assuming that the immediate crisis in Tunisia<sup>3</sup> is surmounted, I feel that we must not miss the opportunity to endeavor to persuade France to make a fresh start in North Africa and reach a negotiated settlement of the Algerian problem. So long as the fighting continues there, the danger progressively increases of eruptions anywhere from Tobruk to Dakar, a fusion of the Algerian and Spanish Saharan conflicts, and inevitably the entire Maghreb amply and effectively supported by the Egyptian-Soviet axis against the West. Furthermore, the United States is increasingly regarded by the Africans as underwriting "colonialism" in the area and through the provision of MAP equipment as an active instrument in the present hostilities. The eventual effect of this state of affairs on Africa south of the Sahara is not difficult to forecast.

.... / .....

\*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

الملحق رقم (38): تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة مؤرخ يوم 1960/01/05 \*

SECTION AMERIQUE

Bureau de New-York

Le responsable du bureau de New-York a été M'Hamed YAZID jusqu'en Décembre 1958.

A partir de Décembre 1958, la responsabilité de ce bureau a été assumée à titre provisoire par Abdelkader CHANDELLI, assisté de Raouf BOUCHAKDJI.

Les activités du bureau de New-York sont doubles : elles consistent d'une part en un travail de propagande et de contacts aux U.S.A, au Canada et même en Amérique Latine, et d'autre part, en un travail d'informations et de représentation à l'O.N.U.

Il y a lieu de souligner, dès d'abord, que notre représentant à New-York n'est pas à proprement dit responsable de la politique du G.P.R.A. à l'O.N.U. Il n'a jamais pu d'ailleurs obtenir des directives quelconques à ce sujet malgré ses nombreuses demandes à cet effet sur lesquelles notre Ministère a attiré l'attention du Président du Conseil par lettre du 23 Juin 1959 et celle de tous les membres du G.P.R.A. par lettre du 5 Juillet 1959. A la dernière session de l'O.N.U, la responsabilité de l'action et de la politique algériennes à l'O.N.U, a été entièrement assurée par une délégation gouvernementale qui a été désignée en dehors du Ministère des Affaires Extérieures et sans son avis.

Cette situation n'a pas toutefois empêché notre représentant à New-York de poursuivre son travail d'information et de représentation auprès des différentes délégations permanentes à l'O.N.U et de préparer ainsi d'une façon sérieuse le dossier Algérie pour la 14ème session de l'O.N.U.

Les activités de notre représentant comprennent en dehors des contacts multiples et continuels qu'il entretient avec les diverses ~~diverses~~ délégations permanentes à l'ONU, une participation effective et de plus en plus déterminante aux délibérations et travaux des groupes arabe, africain et afro-asiatique de l'O.N.U.

./...

NOTES AYANT SERVI DE BASE A L'EXPOSE  
DU MINISTRE DE L'INFORMATION  
-:--:--:--

Introduction

Nommé Ministre de l'Information le 19 septembre 1958, j'ai été maintenu dans mes fonctions de Responsable du Bureau de New-York jusqu'à la fin de l'année. Après la Session de l'Assemblée Générale des Nations-Unies, lors du Conseil des Ministres de Janvier 1959, j'ai été chargé de mission auprès de la session spéciale de l'Assemblée Générale des Nations-Unies (Février-Mars), avec comme tâche principale la préparation de la Conférence des Etats Indépendants d'Afrique. Je n'ai pris effectivement possession de ma responsabilité de Ministre de l'Information qu'en Avril 1959.

Ce que l'on appelait le Ministère de l'Information n'était alors composé que de Bureaux de Presse (Le Caire, Tunis, Rabat). Il n'y avait pas de Services Centraux. Il a fallu monter ces Services et définir les attributions des Bureaux du Caire et de Rabat.

Le schéma de l'organisation des Services Centraux et des Bureaux du Caire et de Rabat est le suivant :

- Le Cabinet du Ministre : Composé de deux Directeurs et d'un Secrétaire ; les deux Directeurs étant également, l'un Chef de la Section des Liaisons et de la Coordination, l'autre Chef de la Section des Affaires Politiques.

- Les Services Centraux proprement dits ont été divisés en plusieurs Sections :

1°) Section de l'Administration et du Personnel. Cette Section a été chargée de l'administration générale et du fonctionnement du Ministère, ainsi que de la gestion du Budget du Ministère.

2°) Section des Affaires Politiques. A été chargée principalement de l'application de la politique du Gouvernement sur le plan de l'Information et notamment dans les publications du ressort du Ministère

( "El Moudjahid" et Bulletin Politique).

3°) Section de la Documentation. A eu pour tâche la classification et l'étude de toute la documentation intéressant l'Algérie ainsi que l'élaboration d'une Revue de Presse destinée aux cadres.

4°) Section des Liaisons et de la Coordination. Chargée de la liaison et de la coordination des activités du Ministère de l'Information avec les autres Ministères et les Bureaux extérieurs du Ministère.

5°) Section des Publications et de la Radio en langue arabe. Chargée de l'expression écrite et radiophonique de la politique du Gouvernement en langue arabe. Préside notamment à l'élaboration d'El Moudjahid édition arabe, ainsi qu'aux traductions des textes et publications émanant du Ministère.

6°) Section des Publications et de la Radio en langue française. Chargée de l'expression écrite et radiophonique de la politique du Gouvernement en langue française. S'occupe notamment de l'élaboration et de la rédaction des articles "El Moudjahid" édition française.

- La Commission des Comptes du Ministère. Cette Commission a été instituée en mai 1959, dès l'installation des Services Centraux. Sa mission est de contrôler tous les deux mois la comptabilité du Ministère (Services Centraux et "El Moudjahid").

- Les Bureaux Extérieurs

a) Le Caire : Ce Bureau est en relation avec la presse locale et étrangère. Il assure la diffusion, pour le Moyen Orient, des publications et textes officiels du Ministère et du C.P.R.A. Il procède en outre à la rédaction et à l'émission de 3 bulletins quotidiens à la Voix des Arabes et Radio le Caire.

b) Rabat : Le Bureau de Rabat a pour tâches essentielles; la relation avec la presse locale et étrangère, la réimpression et la diffusion d'El Moudjahid et du Bulletin Politique pour le Maroc, la reprise des communiqués et textes officiels émanant du Ministère et des différents Services du CPRA ainsi que l'élaboration de deux émissions

.../...

المصدر: الأرشيف الوطني المركزي، ع 10، م 2.

الملحق رقم (39):

**314. Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State<sup>1</sup>**

*New York, September 26, 1960—11 p.m.*

800. Re: Algeria.

1. Aside from Congo, problem of Algeria will create greatest emotional appeal in 15th GA. I consider it most important we not dissipate great gains we have made in Africa from Congo situation with rigid pro-French position on Algeria.

2. Algerians are already shifting sharply into anti-US posture and toward cooperation Soviet bloc. Comments Yazid (in Tunis) who normally pro-US, are convincing sign this is happening. So are observations of Sarper (USUN 801).<sup>2</sup> We must not allow Communists gain foothold in Algeria we are expending great effort to prevent in Congo.

3. French apparently intend for their usual ineffective policy in UN or refusing defend themselves in debate but expecting others, especially US, both to speak and vote for them.<sup>3</sup>

4. Whatever reasons may be, French have allowed much good will which they had in GA last year to evaporate through breakdown negot with FLN. Reports de Gaulle may break off aid to community states if they vote against France on Algeria<sup>4</sup> further indication viewpoint of French. With 13 new African states just admitted to UN, it is almost inevitable GA will adopt res this year on Algerian question.

5. Also note (London 1344)<sup>5</sup> that UK, which has consistently taken more pro-French position on Algeria than US, is leaving its position open.

6. In consequence these considerations I believe it most important US make absolutely no commitment to French either on degree US participation in Algerian debate or on what we will do on res.

7. Given overall US interests I also believe our ultimate objective, without involving US in drafting process, should be to encourage discreetly res on which US will at least be able abstain. What this will be cannot be predicted until we see Afro-Asian draft.<sup>6</sup>

**Wadsworth**

---

<sup>1</sup> Source: Department of State, Central Files, 751S.00/9-2660. Secret; Priority.

<sup>2</sup> Selim Sarper, Turkish Representative at the United Nations. Telegram 801 from USUN, September 26, reported that France had refused Tunisia's offer of good offices, that the Provisional Algerian Government had suggested uniting with Tunisia, and that Algeria might have to accept aid from the People's Republic of China. (*Ibid.*)

<sup>3</sup> Winckler told Merchant on September 13 that he expected France would not participate in the U.N. debate on Algeria, although Couve de Murville would probably state France's position in general debate and France would work on it in the corridors. (Telegram 1116 to Paris; *ibid.*, 320/9-1360)

<sup>4</sup> Reported in Secto 2 from USUN, September 20. (*Ibid.*, 751S.00/9-2060)

<sup>5</sup> Telegram 1344, September 14, reported the Foreign Office felt a debate on Algeria was "virtually certain" and that by not walking out when the item was inscribed and debated in previous General Assemblies France had in effect conceded Algeria was not a purely internal matter. (*Ibid.*, 751S.00/9-1460)

---

<sup>6</sup> Telegram 610 from Rabat, September 30, reported that the Embassy shared Wadsworth's apprehensions and endorsed his recommendations. (*Ibid.*, 751S.00/9-3060)

.... / ....

\*-foreign relations of the united states(1942-1960), F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

# قائمة المصادر والمراجع

1 - الوثائق المنشورة:

- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

- 1 -The secretary of state (HULL) ,to the consul General at Algiers (COLE),Jun 24.1940,U.S department of state, Foreign relations of the united states ,General and Europe.1940,F.R.U.S,VOL II, p570-571-572.
- 2 -The consul general at Casablanca (Goold).To the secretary of state F.R.U.S., R.U.S – Sep 7, 1940, II, p585. .F States sep, 7,1940.II, United States
- The consul General at Algiers (cole) to the to the secretary of state; July 3 - 26.1942.F.R.U.S. Europe.1942 II.p345.
- 4 -Directive by président Roosevelt to Mr.Robert D.Murphy, Washington, septembre 22,1942, F R U S, VoL, II, 1942, p379-380
- Memorandum (from) The British embassy to the department of state 5 - January 24.1941.F.R.U.S.1941, II, p, 245,246.
- 6 -Agreement between General Mark Clark and Admiral François Darlan, Algiers, November 22, 1942, F.R.U.S, 1942, II, p453, 454, 455, 456,457.
- the charge in the United kingdom (mattheos) to the secretary of state -7 London, January, 18.1943, p816-817.
- 8 -Mr. David Eccles of the British Embassy to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) , Juin2,1941, F.R.U.S,1941, vol,II,p359-360
- 9 -The Conferences at Washington (1941-1942) and Casablanca, 1943, F.R.U.S, p810-811.
- 10 -MC Ghee, Summary of conclusion of Tangier conference 24/10/1950.F.R.U.S, 1950V.pp1571-1573.
- 11 - Approach to The United states by The League of arab states Regarding The Uprising in ALGERIA, F R U S, Juin 21, 1945, VOL, II, 1945,p30,31,32.
- 12- The ambassador in France (Dillon) to the Department of state, F R U S, 1952-1954,vol, XI-I, NOV, 12, 1954, p397-398.
- 13 - Interest of the United states In communiste and Nationaliste activités in North Africa, –F.R.U.S.1946, vol, VII, P52-51.
- 14 - The pentagon talks of 1947, F.R.U.S.1947, vol, VII, p 531.

- 15 - United states policy with regard to french north africa,mémorandum by the policy planing staff, F.R.U.S,march 22, 1948,vol, III, pp 682-687.
- 16 - Meetings of foreign ministers at london F.R.U.S, May, 3.1950.vol, III, pp 949-950.
- 17 - the consul general at algiers (lockett) to the department of state,algiers,february 27,1952,f r u s,1952-1954,xi,p382.
- 18 -Lettre From Prime Ministre Debré to the Ambassador in France,(Houghton),F R U S,1958-1960,vol,XIII,p652.
- 19 -Telegram From The Department of State To The Embassy in France, F R U S,1958-1960,Volume XIII.p674.
- Telegram From The Department of State To the Mission at The United Nations, F R U S,1958-1960,Volume XIII,p676.
- 20 -
- 21 - Mémorandum From The Assistant Secretary of State For International Affairs (Wilcox),to The Under Secretary of state for political Affairs (Merchant). F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p693.
- 22 - U.S.policy Toward Alegria, NSC, 5910/1.  
- Mémorandum of Discussion at the 466th Meeting of the National Security council, washington, November, 7,1960, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p706.
- 23 - United states Vote in the General Assembly on the algérien question, F R U S, 1958-1960, Volume XIII, p714.
- 24 - Alegria, U.S.Concern About The Nationaliste Rébellion And Its impact on Nato And Relations With France ;U.S.policy Toward The FLN And The Provisional Algérien Government ;And U.S. Participation in U.N.Discussion of Alegria,F.R.U.S,1958-1960,Volume XIII.
- 25 -Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State,F R U S,vol,XIII,1958-1960,p698

– الوثائق الفرنسية:

- 1- Rapport du Delegeue général du Gouvernement en Afrique Française a Marchal de France chef de l'états, **objet :développement industriel de l Afrique du nord**,juillet 1941,SHAT,Dossier 1,p90.

2-Message au président Truman,paris,Le 29 mai 1945.In Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut (1944-1946), T3, Paris,Ed, plan 1959,p464-465.

3- Entretien avec M.Harry Hopkins,envoyé spécial du président Roosevelt,rue saint-dominique,le 27 janvier 1945, In Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut....,op.cit,pp428 a 432.

4- Message au président Truman,paris,le 5 juillet 1945,in Charles De gaulles ,Mémoires de guerre, Le salut....,op.cit,p471

5 - Entretien avec le président Truman, le 24 août 1945, in Charles De gaulles, Mémoires de guerre, Le salut..., op.cit, pp490-492.

6- Note de renseignement sur les préparatifs anglo-saxons, 03/07/1947MEA, série B.Amérique 1944-1952, Etat-unis.P81.

7- Compte rendu français La conférence d addis abeba,juin 1960,ministre des armées,SHAT,1H1164-1 ,In Mohammed harbi et Gilbert Meynier,Le F LN Documents et Histoire,ed,casbah,Alger,2004,p755.

#### - الوثائق الجزائرية:

1-Rapport de Ait Ahmed , membre du Bureau politique du PPA au comité central de décembre 1948,in Mohamed Harbi les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981.p16 – 50.

2 - Rapport au CCE de Krim Belkacem, considerations sur la situation au 5 août 1958, in Mohamed Harbi les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981, p 201 – 212.

3 – Rapport de G P R A sur les activités internationales,in Mohamed Harbi les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981,p 381-382.

4- Complément de L expose fait à la conférence Tenue à Damas, Des Représentants du G P R A dans les pays arabes, in Mohamed Harbi les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981, p 487.

5 – Entretien sino – Algérien à l'occasion du séjour de la délégation du G P R A en Chine populaire, in Mohamed Harbi les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981, p523- 525.

## 2- الكتب باللغة العربية:

- 1- البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.
- 2- البطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، دار النهضة العربية، بيروت، (د، ت).
- 3- إدريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1981.
- 4- الديب فتحي، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل القاهرة، 1984.
- 5- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.
- 6- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.
- 7- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1992.
- 8- العربي إسماعيل، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة (1776-1816)، ش و ن ت الجزائر 1978.
- 9- ( // ) ،فصول في العلاقات الدولية، م و ك، الجزائر، 1990.
- 10- الورثاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.
- 11- أرغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطورات ثورة التحرير الوطني 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 12- الملي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول، ومطامح الشعوب ط2 دار الكلمة لنشر 1983.
- 13- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثة مئة سنة بين الجزائر واسبانيا، (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- 14- ( // ) ،حياة كفاح، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ت.
- 15- أني راي غولد زيغر، جذور حرب الجزائر (1940-1945)، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، (تر) وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.
- 16- التيمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر، تونس، ليبيا (1816-1871) د.م.ج، الجزائر، 1985.
- 17- السروجي محمد محمود، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال والى غاية منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005.
- 18- القوزي محمد علي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2002.

- 19- الشيخ سليمان ،الجزائر تحمل السلاح، (تر)محمد حافظ الجمالي،منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال،وزارة المجاهدين،الجزائر، 2002.
- 20 - اوزقان عمار،الجهاد الأفضل،بيروت،دار الطليعة،1962.
- 21- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي،تاريخ الأقطار العربية المعاصر،(1917-1970)،الجزء الثاني،دار التقدم،موسكو،1976.
- 22- الإبراهيمي أحمد طالب،من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972،(ش،و،ن،ت)،الجزائر،دت.
- 23- بن العقون عبد الرحمن،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج1، (1920-1936)،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 1984.
- 24- ( // )،الكفاح القومي والسياسي من خلل مذكرات معاصر،الفترة الثانية ( 1936-1945م)،ج2،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1984.
- 25- ( // )،الكفاح القومي والسياسي ( 1947- 1954 ) ج3،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1986.
- 26- بن فرج المنصف ، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، المغرب للنشر،تونس،2002.
- 27- بو عزيز يحي،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2، دار الهدى للنشر والتوزيع،الجزائر،.2004
- 28- ( // )،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830-1945)،د،م،ج،1985.
- 29- ( // )،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب(1930- 1954)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،.1995
- 30- ( // )،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،الجزء الثاني،الطبعة الثانية،المتحف الوطني للمجاهد،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1996.
- 31- بوصفصاف عبد الكريم،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية ( 1925-1945م)،ط1،دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،. 1981
- 32- ( // )،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى،1931-1945،منشورات المتحف الوطني للمجاهد1996.
- 33- بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر،ط1،دارالغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1997.
- 34- بورنان سعيد،شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830-1962)،ج2،الطبعة 2،دار الأمل للطباعة،الجزائر. 2004.

- 35- بوزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- 36- بومالي احسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- 37- بلخيري عبد الكريم، العلاقات الجزائرية الأمريكية (1954-1980)، (تر)، سمير حشاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 38 - بكوش الهادي، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، تر، احمد العايد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008 .
- 39- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- 40- جلال يحي، المغرب الكبير، حركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.
- 41- ( // )، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، دار المعرفة (د.ت).
- 42 - جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الدار التونسية، تونس، 1976.
- 43 - جوان جليبيسي، ثورة الجزائر، تر، صديقي اوطالب عبد الرحمن، الدار المصرية لتأليف والترجمة (د،ت)
- 44- حربي محمد، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، سلسلة صاد، موفم للنشر 1994.
- 45 - ( // )، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954 - 1962)، ترجمة كميل قيصر داغر، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
- 46- حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 47- حلمي مصطفى محمود وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات اللام، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1969.
- 48- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999.
- 49 - ديغول شارل، مذكرات الأمل (التجديد)، (1958-1962)، (تر) سموي فوق العادة، الطبعة 1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- 50 - ديغول شارل، مذكرات الحرب، الخلاص (1944-1946)، (تر) خليل هنداي، إبراهيم مرجانة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة 3، 1982.
- 51 - رشيد هارون هاشم، جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس 1980.
- 52- رخيلة عامر، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 53 - زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د.ت).

- 54 ( // ) ،تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا واسيا،ديوان المطبوعات الجامعية،1997.
- 55 - سطورا بنيامين، مصالي الحاج 1898-1974،ترجمة صادق عماري،مصطفى ماضي،دار القصة للنشر الجزائر 1999.
- 56 - سعد الله عمر إسماعيل،تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر،م،و،ك،الجزائر،1986.
- 57 - سعد الله أبو القاسم،الحركة الوطنية الجزائرية،ج3،ط3،م،و،ك،الجزائر،1986
- 58 - ( // ) ،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث،ج1،ش،و،ن،ت،الجزائر 1978.
- 59 - ( // ) ،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر،ج2،ش و ن ت،الجزائر. 1978.
- 60 - سنو عبد الرؤوف،سياسة ألمانيا الإسلامية في حوض المتوسط،'1885-1918'،في العثمانيون والعالم المتوسطي،منشورات كلية الآداب،الطبعة الأولى،الرباط،المغرب،2003.
- 61 - شبل فؤاد محمد،الفكر السياسي،دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،.1974
- 62 - شريط الأمين،التعددية الحزبية، تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، د، م، ج، الجزائر، 1985.
- 63 - شكري محمد عزيز،الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة،العدد 07، جويلية 1978.
- 64 - صالح فرкос،تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال،المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنايه،2005.
- 65 - صاري جيلالي، قداش محفوظ،المقاومة السياسية(1920-1954)،(تر)،عبد القادر بن حراث،ج5،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر.
- 66 - صبري إسماعيل،قضايا دولية معاصرة،مؤسسة الصباح،الكويت 1980 .
- 67 - عبد العزيز عمر، القوزي محمد علي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1950)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1991.
- 68 - علية عثمان الطاهر،الثورة الجزائرية،أمجاد وبطولات،منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر،الجزائر، 1996.
- 69 - عباس محمد،الاندماجيون الجدد،الكتاب الثالث،مطبعة دحلب،الجزائر،1993.
- 70 - عبد القادر حميد،فرحات عباس- رجل الجمهورية، الجزائر، دار المعرفة، 2001.
- 71 - علوان محمد،القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2007.

- 72 - فاخرو شيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، (ب.ت)
- 73 - فرحات جمال، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب، 2006 .
- 74 - فرحات عباس، الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، تر، ابوبكر رحال، ج1، (ب.ت).
- 75 - فوستر دالاس جون، حرب أم سلام، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- 76 - فورجي ميشال، الحرب الباردة وحرب الجزائر، وزارة المجاهدين، دارالقصبة للنشر، الجزائر، 2008 .
- 77 - قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- 78 - قنان محمد، محفوظ قداش، نجم شمال إفريقيا (1926 - 1937)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 79 - لاكتور جان، ديغول، ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار لنشر بيروت 1969.
- 80 - ليسى دان، الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها، تر، سامي ناشد، ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966.
- 81 - ماتيو أندرسون، تاريخ أوروبا القرن الثامن عشر، (تر) نور الدين حاطوم، ط1، دار الفكر، 1977.
- 82 - مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- 83 - محساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، (تر)، مسعود الحاج، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- 84 - مرسي ليلي، وهبان أحمد، العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة (1945-2000)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 85 - مالك رضا، الجزائر في إيغان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، فارس غصوب، ط1، شون ت، الجزائر، 2003.
- 86 - نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- 87 - نديم شكري محمود، حرب إفريقيا الشمالية (1940-1942)، الطبعة 5، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1954.
- 88 - نعنعي عبد المجيد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط2، دار النهضة العربية بيروت 1974.
- 89 - واتروري جون، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، (تر)، ماجد نعمه وعبود عطية، ط1، دار الوحدة، لبنان 1982.

- 90 - يوسفى محمد، الجزائر فى ظل المسيرة النضالية، «المنظمة الخاصة» (تر)، محمد الشريف بن دالى حسين، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر، 2002.
- 91- شريط عبد الله، الثورة الجزائرية فى الصحافة الدولية، الجزء الثانى، 1956، الطبعة الأولى، منشورات وزارة المجاهدين، دون تاريخ.

### 3- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- Ageron Charles robert, L'Algérie des français, Paris, ed, seuil, 1993.
- ( // ), Histoire de l'Algérie contemporaine, Tome 2, P.U.F, 2 Paris, 1979.
- 3- ( // ), France coloniale au parti colonial, presses universitaires de France, 1er édition, 1978.
- 4-( // ), (sous dir), L ère des décolonisations, (colloque), ed, karthala, paris, 1995.
- 5- Ait Ahmed Hocine, La guerre et l'après la guerre, Paris, les éd, minuit, 1964.
- 6- Aiglion Raoul, De Gaulle et Roosevelt, Ed, Plon, paris, 1984.
- 7- Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, Albin Michel, paris, 1987
- 8 - Ainad Tabet Redouane ,8 mai 1945 en Algérie, o.p.u Alger
- 9- Alleeg Henri, la guerre d'Algérie, T2, édition, temps actuel, paris, 1981
- 10 - André Kaspi, La mission de jean Monnet a Alger, Mars- octobre 1943, Publications de la Sorbonne, 1971.

11 - André Noushi, la naissance du nationalisme Algérien (1914-1945), ed, minuit, paris ,1962.

12 - André Urban, Les Etats-Unis face au tiers monde a L O N U, de 1953 a 1960, aux origines d un affrontement, Editions L'harmattan, septembre 2005, 504p.

13 - Auriol Vincent, Journal du septennat. 15 sept, 1947, ed, A, colin, 1970.

14- Audard Georges, Union française, René gulliard, paris ,1985.

.15- Berque Jacques, Memoirs des deux rives, seuil, paris, 1989

16- Ben khadda Ben youcef, Les origines du 1<sup>er</sup> novembre 1954, ed, dahlab, Alger, 1989.

Collot Claude et Henry Jean Robert, Le mouvement National Algérien, -17 Textes 1912-1954, Alger, OPU, 1981.

- Courrier Yves, la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, Fayard, Paris, 18 1968, p219.

19 -( // ), la guerre d'Algérie en images, Fayard, France, 1972.

20 - Cohen Samy, De Gaulle Les Gaullistes ET Israël, Ed, Alain mareau, Paris, 1974

21- De gaulles Charles ,Mémoires de guerre, Paris : Ed, plan

\*( // )-L'Appel (1940-1942), T1, 1954.

\*( // )- L'unité (1942-1944), T2, 1956.

\* ( // )- Le salut (1944-1946), T3, 1959.

- Deschamps Hubert, Méthodes et Doctrines Coloniales de la France, ed, 22 .Armand, colin, 1953

.23- de La Gorce Paul Marie, L empire Ecartelé, ed, Denoël, Paris, 1988

24- Duverger Maurice, Droit constitutionnel et institutions politiques ,Tom2, presses universitaires de France, 1959.

25- droz Bernard et evelgne lever, histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962, .éd, seuil, paris 1982

26 -Etienne Bruno, les européens d'Algérie et l'indépendance algérienne, paris, C, N, R, S ,1968.

27 -Erwin Bergot, les dossiers rouges, services secrets contre F.L.N, ed Bernard Grosset, Paris, 1990.

Elsenhans Hartmut,La guerre d Algérie 1954-1962,La Transition d une -28 de la IV a la V République,éditions le passage France a une autre , bublisud,paris ,1999.

29- El machat Samya, Les états Unis et la Tunisie de l'ambiguïté à l'entente, (1949-1945), paris, L'Harmattan 1996.

30- ( // ), Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954-1962), paris, L'Harmattan 1996.

.31- Gerin Pouil, l'Algérie du 13 mai, ed, Gallimard, 1958

Grimaud Nicole, la politique extérieure de l'Algérie, édition Rahma, 32- .Alger ,1994

33-Grimal Henri, la décolonisation de 1919 a nos jours, ed, complexe, Bruxelles, 1985.

34- Grosser ALfred, les occidentaux, les pays d'Europe et les états- unis, depuis la guerre, ed, Fayard, Paris, 1978.

35 - Hadhri Mohieddine, L'URSS et le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie (1917-1962), ed, l'harmattan, 1985.

Haroun Ali,Messali de L E.N.A au M.N.A, aperçu D inparcours 36- Réflexions, ouvrage collectif,juin 1998.

- Harbi Mohamed, la guerre commence en Algérie, ed, complexes 37 Bruxelles, 1984.

38 - ( // ), les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981.

39- ( // ),Le F LN Documents et Histoire,ed,casbah,Alger,2004.

1954, 40 - Irwin.M.wall, L influence américaine sur la politique française1945 traduit par Philippe Etienne raviart, balland, 1989.

41- Julien Charles André, L Afrique du nord en marche, 3eme, ed, Julliard, paris, 1972.

- 42 - ( // ), une pensée anti- colonial, 1914-1979, paris, éditions, Sindbad, 1979.
- 43- Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, tome II, SNED, Alger, 1980.
- 44 - ( // ), L émir Khaled, Alger, 1987.
- .45- Kersaudy Français, de Gaulle et churchill, ed, plon, paris, 1981
- Kowane Abderrahmane, aux sources immédiates du 1<sup>er</sup> Novembre 1954, 46 édition, Dahlab, Algérie, 1996.
- .47 - Lacheraf Mustafa, L Algérie Nation et Société, ed, Maspero, paris, 1965
- 48 - La mire Henri, Histoire militaire de la guerre d Algérie, ed, Albin Michel, paris, 1982.
- Musulmane Le tourneau Roger, évolution politique de l'Afrique du nord 49 - colin, paris, 1962. 1961), libraire, Armand (1920 -
- 50 -Mahassas Ahmed, le mouvement révolutionnaire en Algérie,de la 1<sup>er</sup> guerre mondial a 1954.Algérie, 1994.
- 51 - Murphy Robert, diplomate parmi les guerriers, robert Laffont, paris, 1965.
- 52 - Melton George, Darlan amiral et homme d état française, 1881-1942, traduit de l américain, par louis hourcade, Pygmalion, Gérard watelet, paris, 2002.
- Noele Leone, De gaulle et les débuts de la V république (1958-1965) -53 ,collection ,espoir paris 1976 .
- 54 - Recham Belkacem, Les musulmans Algériens dans l'Armée française, (1919 – 1945), Paris, L'harmattan 1996.
- 55- Reitzell William, The Mediterranean,Its Role in America Foreign .Policy,New York Kennedy Press.1969
- .56 - Tegua Mohamed, l'Algérie en guerre, o, p, u, (SD)
- 57 - Tripier Philippe, l'autopsie de la guerre d'Algérie, ed, France empire, Paris, 1972.

#### 4- الدوريات والمقالات باللغة العربية:

##### أ- الدوريات :

- 1 - جريدة الجزائر الجمهورية، عدد يوم 04/03/1950.
- 2- جريدة المجاهد، العدد 21، ابريل 1958.
- 3- جريدة المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19 يوم 01 مارس 1958.
- 4- جريدة المجاهد، أمريكا اللاتينية والجزائر، العدد 69، يوم 8 سبتمبر 1960
- 5- جريدة المجاهد، العدد، 14، تاريخ 15/12/1957.
- 6- جريدة المجاهد، العدد، 82، يوم 14/11/1960.
- 7- جريدة المجاهد، حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، العدد 32، يوم 19/11/1958
- 8- جريدة المجاهد، عرض الوساطة مسؤولية العالم الحر، العدد 19، يوم 01/03/1958
- 9- جريدة المجاهد، أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا، العدد 22، يوم -15/04/1958
- 10- جريدة المجاهد، العدد، 95، 08 مايو 1961
- 11- جريدة المجاهد، العدد 72، يوم 11 جويلية، 1960.
- 12- جريدة المجاهد، العدد 11 جويلية. 1960.
- 13- مجلة المستقبل، العدد 330، يوم 18/06/1983.
- 14- مجلة الحوار، عدد مايو باريس 1988.

##### ب- المقالات:

- 1- الغربي الغالي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية والدولية، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية، سلسلة الملتقيات الوطنية سنة 1998.

- 2- إيلوود ديفيد دبليو، مشروع مارشال إستراتيجية أثبتت نجاحها (يو.أ.س.أيه) (U.S.A journal) أجنحة السياسة الأمريكية الخارجية المجلد 2 العدد، 1 أبريل 2006.
- 3- المليي محمد، مجلة المستقبل، العدد 330، يوم 18/06/1983.
- 4- بحيري مروان، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1985.
- 5- بوحوش عمار، شاهد عيان على مشاركة طلبة الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين في ثورة تحرير الجزائر (1954-1962)، من فرعي-الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المصادر، العدد، 16، الجزائر، 2007 .
- 6 - بوحوش عمار، خصائص الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد8، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 1993./1994
- 7- بومالي أحسن، أدوات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد16 ، 2007.
- 8- تنيرة بكر صباح، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، بيروت، مايو 1985.
- 9- خليفي عبد القادر، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 08، مايو 2003.
- 10- رخيلة عامر، انفتاح التيار الاستقلالي على الفضاء العربي، المصادر، العدد 06، مارس 2002.
- 11- زوزو عبد الحميد، التطور السياسي والإيديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا (1919-1939)، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، تونس، جانفي 1976.
- 12- سعد الله ابو القاسم، الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال"، مجلة المعرفة الجزائرية، العدد، 15، 16، 1964.
- 13- ( // )، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ جامعة الجزائر العدد 05.
- 14- سعيود أحمد، الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المصادر، العدد 13، 2006.
- 15- غالي بطرس، الدبلوماسية الديغولية والجمهورية الخامسة، مجلة السياسة الدولية، العدد 04، أبريل، 1966.
- 16- قاسمية خيرية، الولايات المتحدة والوطن العربي في فترة ما بين الحربين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1985.
- 17- قنان جمال، الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال في الفترة ما بين الحربين 1919-1939، مجلة المصادر، العدد، 2006، 13.
- 18- قنان جمال، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، العدد 04، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

- 19- قيدز شارل ل، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد، 62/63، أكتوبر-نوفمبر، 1978.
- 20- معلوف الإمام هيفاء، العلاقات الأمريكية الشمال الإفريقية في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية العدد 16، 15، جويلية 1975.
- 21- مناصرية يوسف، "مهمة ليون روش، في المغرب و محاولته الإيقاع بين السلطان عبد الرحمان و الأمير عبد القادر (1845-1847)"، مجلة التاريخ - عدد خاص (المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائري) .
- 22- ( // )، الشيخ صالح الشريف، المفكر الإسلامي 1859-1919، حولية المؤرخ، العدد الأول، 2002.
- 23- ( // )، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2003.
- 24- مهري عبد الحميد، مجلة الحوار، عدد مايو باريس 1988.
- 5- الدوريات والمقالات باللغة الأجنبية:**

#### أ-الدوريات:

#### أ-1 الدوريات الوطنية:

- 1- EL Moudjahid N°48, le 17/08/1959
- 2- EL Moudjahid, N° 79, 15 avril 1961.
- 3-El moudjahid ,25sepembre, 1960.
- 4- El Moudjahid, N°24, 29 Mai 1958.
- 5-El Moudjahid, « les responsabilités de l'occident » N° 18- fev, 15, 1958.
- 6-El Moudjahid, la politique internationale des blocs et la guerre d'Algérie, N° 18, Feb15.
- 7-El Moudjahid, les U.S.A devant le problème Algérienne N° 18, fev, 15- 1958.
- 8- El Moudjahid, N° 34, interview de lamine dabaghine a radio Tunis, 24 Décembre1958.
- 9- EL Moudjahid, N36, 06/02/1959.
- 10-El Moudjahid, N° 41 10 Mai 1959.
- 11-El Moudjahid, N° 68- 05/01/1960.
- 12-El Moudjahid, N° 84- 28/08/1961.

#### أ-2- الدوريات الأجنبية:

- 11-le combat, Georges Lamy Pereire, Les américains considèrent Bourguiba comme le contrepoids de Nasser, 15/02/1958.

12-journal de Genève, L Amérique donne encore une chance à la France, le  
12/02/1958.

13-Anthony Nutting, Le Role de Bourguiba, Now- York Herald Tribune, 19  
Février 1958.

13-Henri pierre, Washington double échec de la politique de conciliation  
américaine, le monde ,13/02/1958.

14-Le petite Matin –Tunisie, Dalles : Les U.S.A Ne veulent pas prendre la place  
de France en Afrique, 16/04/1958.

Jean Maurice Herman, pour les Besoins de leur politique arabe, les 15-  
américains pressent la France de prendre contact avec le F.L.N, Libération –  
France-, 19/04/1958.

16 -Le figaro, Washington, aucun changement dans la politique des États-Unis  
sur L Algérie, 19/04/1958.

17 - Historia, Bombardement de sekiet sidi Youssef, 1972.

Historia, De barquement en Afrique du nord, (Torche),3eme trimestre, 18 -  
N=44,paris,19sep, 1968.

19 - j.f.Dulles, les U.S.A, esperient minimiser les conséquence, combat le  
12/02/1958.

### **ب-المقالات باللغة الأجنبية:**

1 - Annie Lacroix –riz, Quand les américains voulaient gouverner la France,  
Voire : [www.Monde-diplomatique .FR./2003/05/lacroix-riz/10168](http://www.Monde-diplomatique.FR./2003/05/lacroix-riz/10168)

2 – ( // ), Négociation et signature des accords Blum-Byrnes  
(octobre 1945-mai 1946), d après les archives du ministère des affaires  
étrangers, Revue d'histoire moderne et contemporaine, 31 Juillet, septembre,  
1984.

3 – ( // ), L entrée de la France dans la guerre froid,  
(1944-1947) Chiers d'histoire d'l'institut de recherche Marxiste, 13, 1983.

4 -Basil liddellhart, Le point de vue britannique, historia, 2eme guerre mondial,  
N=44,19sep, paris, 1968.

5 - Charles Robert Ageron , La pétition de L émir Khaled au président willson  
(mai 1919), Revue d histoire maghrébine, octobre, Tunis, 1980 .

( // ), Contribution a l'étude de la propagande allemande au 6 - Mondial, Revue d'histoire maghrébine, Maghreb pendant la deuxième guerre N=7-8.jan.1977.

( // ), Frahat Abbas, et l'évolution politique de L Algérie 7-musulmane, pendant la deuxième Guerre mondiale, in revue d'histoire maghrébine n=4 Juillet 1975.

8 -Daniel lefeuver, Vichy et modernisation de l Algérie, Revue D Histoire, Année 1994, vol 42.

9 - Gérard bossiat, jean Monnet, la mesure d'une influence ,Vingtième siècle, Revue d'histoire, année, 1996, V.51.

10 -Hartmut elsehans, échec d'une stratégie Néocoloniale, in centre nationale d'étude historique les retentissement de la révolution algérienne 24-28-nov .1984, ed, ENAL, 1985

11- Hassine Raouf Hamza, Les États-Unis et la question tunisienne, 1939-1943 .dans I.S.H.M.N, Tunisie, 1989

12 - Irwin.M.Wall, Les Etats-Unis et la Grand Bretagne, L affaire de sekiet sidi .Youssef, Revue d'Histoire Diplomatique, ed, Apedone, paris, 1996

Kaspi, considérations sur la stratégie en méditerranée, . 13- J.B.Duroselle, A (colloque), ed, C N R S, paris, 1969.

14 -J.B duroselle, Le conflit stratégique anglo-américain de juin 1940 a juin 1944, revue d'histoire modern et contemporaine, Tome, X, juillet, septembre, 1963.

15 - Juliette bessis, Les États-Unis et le protectorat tunisien dans I.S.H.M.N.Tunisie1989.

16 - Maxime de person, Kennedy et L Algérie, Revue de recherches contemporaines, N03, 1996.

17 - Maurice Vaisse, La Guerre Perdue a L O N U ? , In Jean pierre Rioux, la .guerre d'Algérie et les français, ed, Fayard, France, 1990

18 - Mohieddine hadhri, L Afrique du nord en guerre, réflexion sur la stratégie, Des puissances, Belligérantes, Dans, I.S.H.M.N, Tunisie, 1989.

19 - ( // ), compétitions et rivalités entre les puissances européennes en méditerranée, L enjeu en tunisien, 1939-1945, (séminaire), I .S. H. M.N, Tunis, 1985.

20 - Pierre Melandri ,La France et le jeu double des états unis, In Jean pierre Rioux, la guerre d Algérie et les français, ed, Fayard, France, 1990

21 - ( // ) ,la boite a chagrin , In Jean pierre Rioux, la guerre d Algérie et les français, ed, Fayard, France, 1990

22 - Robert O.Paxton, Darlan, un amiral entre deux blocs réflexions sur une biographie récente,vingtième siècle, Revue d histoire, année 1992, Volume, 36, N36.

William Dean, Les américaine dans la rébellion du rif, revue historique des 23 - Unis—France—états armées, N=246.1/2007, Dossier [http ://www.cheminsdememoire.gouv.fr](http://www.cheminsdememoire.gouv.fr)

## 6-المنشورات والملتقيات:

- 1 - محاضرة ألقاها السيد الشاذلي المكي ،في النفق الجامعي،الجزائر العاصمة،يوم 8ماي 1969،حيث أكد انه كان شخصيا ضمن الوفد الذي ضم إلى جانبه كلا من حسين عسلة والحاج شرشالي .
- 2- وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائرية (1830-1962) سلسلة ندوات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- 3 - مبارك زكي،محمد بن عبد الكريم الخطابي وحركة التحرر المغاربية (1947-1956)،جامعة تونس1،الملتقى الدولي التاسع،حول تصفية الاستعمار،منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية.
- 4- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية، سلسلة الملتقيات الوطنية سنة 1998.

## 7- الرسائل والاطروحات الجامعية :

- 1- العايب معمر ، مؤتمر طنجة 1958 رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.
- 2- بلقاسم محمد،الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي(1920-1954)،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،نوقشت بمعهد التاريخ،جامعة الجزائر.
- 3- بوضرية عمر،النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف،رسالة ماجستير،قسم التاريخ،جامعة الجزائر،.2002

4 - بوقريوة لمياء،العلاقات الجزائرية التونسية،1954-1962،أطروحة دكتوراه،نوقشت بقسم التاريخ،جامعة وهران،2006.

5 - قدارة شايب غزواتي،الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945،رسالة ماجستير،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب،قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، الإسكندرية، 1991.

### 8- الموسوعات والقواميس باللغة العربية:

- 1- الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979.
- 2- ميكال بيار،تاريخ العالم المعاصر (1945-1991) (تر) يوسف صومط، دار الجيل الطعة الأولى، بيروت لبنان، (د.ت).
- 3- جماعة من المؤلفين الفرنسيين، تاريخ عصرنا منذ 1945، (تر) نو الدين حاطوم ، دار الكويت 1974.

### 9- القواميس باللغة الأجنبية:

Robert Paul(sous la direction), le petit robert dictionnaire illustre des noms 1 - propres,édition revue, 1996.

### 10- الوثائق الالكترونية:

1 - [www.lib-utexas-edu/maps/ams/algeria\\_city-plans](http://www.lib-utexas-edu/maps/ams/algeria_city-plans)

2 - [www.digicoll.library.wisc.edu/cgi-bin](http://www.digicoll.library.wisc.edu/cgi-bin)

3 - [www.monde-diplomatique.Fr./2003/05/Lacroix-riz/10168](http://www.monde-diplomatique.Fr./2003/05/Lacroix-riz/10168)

4 - [www.cheminsdememoire.gouv.fr](http://www.cheminsdememoire.gouv.fr)

5 - [www.persee.fr/index.do](http://www.persee.fr/index.do)

## فهرس المحتويات

الصفحة

ة

المحتوى:

-المقدمة: ..... أ - ذ

### المدخل:

العلاقات الفرنسية الأمريكية و أثرها على الوضع العام في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية

- 1- الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية ..... 16
- 2- موقع الجزائر في السياسة الأمريكية قبل الحرب ..... 23
- 3- الوضع العام في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين ..... 28

### الفصل الأول:

#### الصراع الأمريكي الفرنسي في الجزائر 1942 - 1945

- 1- انضمام أمريكا للحرب واهتمامها بالجزائر..... 41
- 2- موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الفرنسية في الجزائر ورد فعل فرنسا..... 59
- 3- موقف الفرنسيين من مطالب الحركة الوطنية..... 72
- 4- تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية وتأثيراتها على الحركة الوطنية..... 79

### الفصل الثاني:

#### التحالف الأمريكي الفرنسي في الجزائر 1945 - 1954

- 1- التحالف الأمريكي الفرنسي في مواجهة الشيوعية العالمية..... 109
- 2- المشاريع الأمريكية نحو الجزائريين..... 124
- 3- الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر..... 136
- 4- جهود الحركة الوطنية في تدويل القضية الجزائرية و مواجهة الإستراتيجية الأمريكية..... 145

### الفصل الثالث:

#### القضية الجزائرية بين سياسة التحرر والاستعمار 1954 - 1958

- 1- علاقة الثورة بحركات التحرر..... 167
- 2- موقف أمريكا الداعم لفرنسا في الجزائر..... 186
- 3- أمريكا تبحث عن حل للقضية الجزائرية..... 209
- 4- ردود فعل فرنسا على السياسة الأمريكية..... 224

### الفصل الرابع:

#### الوجه الجديد لسياسة الدولية الأمريكية نحو الثورة الجزائرية 1958 - 1962.

- 1- القضية الجزائرية تتصدى لفرنسا..... 236
  - 2- القضية الجزائرية في المحافل الدولية..... 264
- الخاتمة: ..... 287

297	..... قائمة الملاحق:
300	..... الملاحق:
379	..... قائمة المصادر
400	..... والمراجع:
	..... فهرس
	..... المحتويات:

## ملخص:

منذ نزول الحلفاء على أرض الجزائر خريف (1942)م، تحوّلت هذه الأخيرة بموجب ذلك إلى نقطة تحاور مهمّة في العلاقات الفرنسية الأمريكية؛ ذلك التّحاور الذي طُبِع بالتّوافق مرّة بفعل مقتضيات الحرب العالمية الثّانية، والحرب الباردة التي عقبتها مباشرة، وتوافق المصالح المشتركة بين الطّرفين ظرفيا؛ واتّسامه بالاختلاف والتّشجّج مرّة ثانية في ظلّ وسط سياسي مفعم بنقاط الظلّ، والاستفهام، حيث أصرّت فرنسا على اعتبار السّياسة الأمريكية المنتهجة تجاه منطقة الشّمال الإفريقي على أنّها رغبة أكيدة في تقويّض الاستعمار الفرنسي من الجزائر، ضمن ما يُعرف بـ "حرب المواقع"؛ هذا إذا عن الفحوى العام لموضوع هذه الأطروحة.

**كلمات مفتاحية:** الثّورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، الحركة الوطنية، التّنافس الاستعماري، الحرب الباردة، الحلف الأطلسي، نزول الحلفاء، حركات التّحرّر، السّياسة الخارجية الأمريكية، الحرب العالمية الثّانية، تصفية الاستعمار، حرب المواقع.

\*\*\*\*\*

## Abstract:

*From Allied landings on the Algerian soil in autumn (1942), Algeria has become an important point in Franco-American relations. They were both in uniform because the conditions of the 2nd World War, the Cold War Triggered just after, and the international exchange of conjectural interests of both countries.*

*Antagonist other times, in a political environment, full of shadow points and questions, So France still considered the Americans policy in the region of North Africa a real desire to hunt for French colonialism In Algeria, said the "war of positions". So this is the essential of this theme.*

**Keywords:** Algerian Revolution, French Colonization, Nationalist Movement, Competition Colonial, Cold War, (NATO), Allied landings, liberation movements, U.S. foreign policy, 2nd World War, Decolonization, War position.

\*\*\*\*\*

## Résumé:

*Depuis, Le débarquement des Allies sur le sol Algérien en automne (1942), l'Algérie est devenue un point important dans les relations Franco-américaines. Dont elles étaient par fois homogènes à cause les conditions de la 2eme guerre mondiale, la guerre froide déclanchée juste après, et de l'inter change des intérêts conjecturels des deux pays.*

*Utero gènes autres fois, dans un milieu politique, plein de points d'ombre et d'interrogations, dont la France considère toujours la politique menu par les Américains dans la région de l'Afrique du nord une véritable volonté pour chassé le colonialisme français sur l'Algérie Dans le dit « Guerre de positions ». Voila donc le thème essentiel de la présente thèse.*

**Mots clés:** Révolution Algérienne, Colonisation Française, Mouvement nationaliste, Concurrence Coloniale, Guerre Froide, (OTAN), Débarquement des allies, Mouvements de libération, Politique extérieure Américaine, 2eme Guerre mondiale, Décolonisation, Guerre de positions.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية



قسم التاريخ

\*\*\*\*\*

ملخص أطروحة الدكتوراه حول:  
العلاقات الفرنسية الأمريكية و المسألة الجزائرية  
1942 - 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:  
يوسف منصرية

إعداد الطالب:  
معر العايب

السنة الجامعية: 2008 - 2009 .

بقيت الكتابات التاريخية الجزائرية والأجنبية حول تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية رغم ثرائها وتنوعها، محصورة في معالجة الجوانب السياسية والعسكرية من تاريخ نضالنا الوطني، دون التطرق إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الجوانب الدبلوماسية المتعلقة بالنشاط الخارجي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، وموقف الدول الكبرى من القضية الجزائرية. ضمن هذا التصور جاء اختياري لموضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، كموضوع بحث الغرض منه محاولة الإجابة عن بعض المسائل التي ارتبطت بالعلاقات الفرنسية الأمريكية وكانت الجزائر إحدى محاورها الأساسية، ومحاولة معرفة أهمية موقع الجزائر في ميزان العلاقات الدولية خلال مرحلة النضال الوطني، على اعتبار أن هذا الموضوع يسمح بجمع معلومات حول نظرة القوى الكبرى للجزائر، وهي في اعتقادي كلها مسائل لازالت في حاجة إلى اهتمام الباحثين المهتمين بالدراسات التاريخية، والتطرق إليها لا يمكن أن يقوم به باحثا بمفرده وإنما يجب أن تتولاها مراكز البحث والمخابر المتخصصة في هذا الميدان من الدراسات التاريخية.

هذا عن الدوافع العلمية التي كانت وراء اختياري لهذا الموضوع دون غيره، أما الدوافع الذاتية فكان لها وقعها الخاص في تعلقي بالموضوع وهي تنطلق من التنافس الخفي الأمريكي- الفرنسي حول الجزائر، الذي بدأ يطفو على سطح العلاقات الفرنسية الأمريكية، عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، هذا ما زاد من تمسكي بالموضوع في محاولة البحث عن المرجعيات والمنطلقات المتحكمة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، ومحاورها المرتبطة بالجزائر، وعليه فان الرجوع إلى البحث التاريخي المتعلق بهذا الموضوع، كفيل بتقديم رؤية واضحة لأهمية موقع الجزائر على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية بشكل خاص، وعلى مستوى العلاقات الدولية بشكل عام.

1- إشكالية البحث:

إن موضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية خلال الفترة 1942 - 1962، يكتسي أهمية كبيرة في فهم بعض جوانب تاريخنا المعاصر لكونه يجيب على عدة تساؤلات ارتبطت بتاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، وعليه فان إشكالية البحث تتوقف على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية وهذه التساؤلات على شاكلة:

- ما هي طبيعة الصراع الأمريكي الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية؟ وما هي تأثيراتها على الجزائر؟
- ما هي دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر؟
- ما موقف فرنسا من السياسة الأمريكية في الجزائر؟
- هل تأثرت الحركة الوطنية بالسياسة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية؟
- كيف تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة؟
- بماذا تميزت العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة؟ وما هي انعكاساتها على الجزائر؟ وكيف تعاملت الحركة الوطنية معها؟
- هل استفادت فرنسا من تحالفها مع أمريكا في مواجهة الثورة الجزائرية؟
- بماذا تميز الموقف الأمريكي من السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية؟ وما هي ردود الفعل الفرنسية عليها؟
- ما هي الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعيد النظر في سياستها تجاه الثورة الجزائرية؟
- هل كان الجنرال ديغول دور في تغيير مسار العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء هذه الفترة؟ أما أن هناك أسباب أخرى ساهمت في هذا التغيير؟ وما هي تأثيراتها على القضية الجزائرية؟
- كيف تعاملت الثورة الجزائرية مع هذا الوضع الجديد؟

- محتوى البحث:

ومحاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع (خطة) تضمنت: مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وقائمة متنوعة باللغتين العربية والأجنبية من المصادر والمراجع.

ففي المدخل حاولت إعطاء فكرة عامة عن الجذور التاريخية للعلاقات الفرنسية الأمريكية وطبيعة تشكلها والعوامل المتحكمة فيها، وموقع الجزائر في السياسة الأمريكية، واثار السياسة الفرنسية على الوضع العام في الجزائر قبل الفترة التي يشملها البحث.

واشتمل الفصل الأول المعنون بـ **الصراع الفرنسي الأمريكي في الجزائر 1942 - 1945**، على ثلاثة عناصر، حيث تناول العنصر الأول موضوع انضمام أمريكا للحرب واهتمامها بالجزائر، أما العنصر الثاني فقد تطرقت فيه إلى موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود فعل فرنسا منها، وفي العنصر الثالث فقد حاولت فيه تحليل طبيعة تعامل الجزائريين مع السياسة الأمريكية.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان **التحالف الأمريكي الفرنسي في الجزائر 1945 - 1954**، وتفرغ إلى أربعة عناصر، أبرزت في العنصر الأول منه ظروف ظهور التحالف الفرنسي الأمريكي ودوره في مواجهة الشيوعية العالمية، أما العنصر الثاني فكان الحديث فيه عن المشاريع الأمريكية نحو الجزائريين، وفي العنصر الثالث فقد عالجت موضوع الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر، أما العنصر الرابع والأخير فقد تطرقت فيه إلى جهود الحركة الوطنية في تدويل القضية الجزائرية ومواجهة الإستراتيجية الأمريكية.

**الفصل الثالث** وتناول موضوع القضية الجزائرية بين سياسة التحرر والاستعمار 1954 - 1958، واشتمل على عناصر فرعية حيث تناول العنصر الأول علاقات الثورة الجزائرية بالحركات التحررية، ودورها في تقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، أما العنصر الثاني فكان الحديث عن موقف أمريكا الداعم للسياسة الفرنسية في الجزائر، وتحدثت في العنصر الثالث عن المحاولات الأمريكية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، أما العنصر الرابع شرحت فيه ردود فعل فرنسا على السياسة الأمريكية في الجزائر.

أما **الفصل الرابع** فتناول موضوع الوجه الجديد للسياسة الدولية الأمريكية نحو الثورة الجزائرية 1958 - 1962، واحتوى على عنصرين اثنين، الأول منه تناول القضية الجزائرية وتصديها لسياسة الفرنسية، أما العنصر الثاني فتطرق إلى القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

## - المنهج المتبع :

حاولت الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي خاصة في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها كرونولوجيا متصاعداً، لأنّ وصف الوقائع أو الظواهر في أي علم من العلوم الإنسانية والاجتماعية يكون سابقاً لغيره من المناهج الأخرى، ثم ملت إلى تحليل المادة الوثائقية المعتمدة وحاولت توظيفها بموضوعية علمية خاصة أن مصادر الموضوع في أغلبها عبارة على وثائق ومذكرات.

## - المصادر والمراجع:

تعتبر مصادر الموضوع في معظمها وثائق أمريكية ومثلت العمود الفقري للموضوع وقد تلتها الكتب والدراسات الأكاديمية، والمقالات العلمية المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، إضافة إلى الرسائل الجامعية، والقواميس والموسوعات، كما استفدت من بعض المواقع الالكترونية خصوصاً تلك المتعلقة بالمجلات الالكترونية المحكمة، وهي مرتبة في آخر البحث، نكتفي بذكر أبرزها وأكثرها استعمالاً في متون البحث.

## 2- الوثائق الأرشيفية:

عدت إلى وثائق الخارجية الأمريكية (1942-1960) Archives du département d'état - ويطلق عليه اختصاراً بـ FRUS (foreign relations of the United states) وهي منشورة عبر شبكة الانترنت، حيث قمت بتوظيف العديد من هذه الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، وهي عبارة عن برقيات وتقارير واتفاقيات وتغطية لأشغال مؤتمرات دولة كبرى، غطت تقريباً كل المرحلة المعنية بالدراسة (1942 - 1960)، وهي تقدم معلومات هامة عن السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر على وجه التحديد، وتبين أيضاً بوضوح طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية ومواقفها من المسألة الجزائرية، وعليه فلا يمكن لأي باحث في هذه الفترة أن يستغني عنها.

أما الوثائق الفرنسية فاكتملت بتوظيف مجموعة من المذكرات اليومية والبرقيات والتصريحات الصادرة عن اللجنة الوطنية الفرنسية واللجنة الفرنسية لتحرير الوطني (C.F.L.N) والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) وهي تغطي المرحلة الأولى من البحث (1942، 1946) وأغلب هذه الوثائق منشورة في مذكرات الجنرال ديغول، وهي أيضاً موجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس، وظفت عدداً منها في البحث خاصة تلك المتعلقة بالبرقيات المتبادلة بين القادة الفرنسيين والأمريكان أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وهي تبين بوضوح موقف فرنسا من السياسة الأمريكية وتسلط الضوء على طبيعة العلاقات الفرنسية خلال هذه المرحلة.

وبخصوص وثائق أرشيف الثورة الجزائرية وهي مجموعة من الوثائق المتعلقة بنشاط الثورة الجزائرية، وهي تغطي المرحلة الأخيرة من البحث الفصل الثالث والرابع، وتمثل جزء من نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A، وهي منشورة في كتاب أرشيف الثورة الجزائرية للمؤرخ محمد حربي، قمت بتوظيف ما له علاقة بصلب هذا البحث، على اعتبار أنها تبين بوضوح أيضاً موقف الثورة الجزائرية من السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية ونشاطها السياسي والدبلوماسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

## 2- المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع نجد مذكرات القادة السياسيين والعسكريين الذين عاصرو المرحلة وكانوا صناع أحداثها، ولعل أبرزها مذكرات الحرب لمؤلفها الجنرال شارل ديغول، وتعتبر هذه المذكرات مصدراً أساسياً في هذا البحث ولدراسة طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، خلال هذه المرحلة التي يغطيها البحث وكتاب ليل الاستعمار لمؤلفه فرحات عباس، وهي أيضاً تمثل مصدراً مهماً لهذا البحث حيث يتعرض صاحبها إلى نشاطه السياسي منذ الحرب العالمية الثانية وإلى غاية نهاية الثورة الجزائرية، أما كتاب أصول الفاتح نوفمبر 1954، لمؤلفه يوسف بن خدة، حاول من خلالها صاحبه البحث عن جذور التي كانت وراء اندلاع الثورة الجزائرية، وبالتالي قدم لنا معلومات قيمة عن نشاط الحركة الوطنية وعلى وجه الخصوص نشاط حزب الشعب الجزائري خلال مرحلة السرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ومواقفه من السياسة الفرنسية وأهمية نشاطه في تجذير فكرة الاستقلال الوطني لدى غالبية الشعب الجزائري، وكتاب الحركة الثورية في الجزائر، لصاحبه أحمد مهساس من الحرب العالمية الأولى وإلى غاية 1954، وهو أيضاً لا يمكن الاستغناء عنه في تتبع نشاط الحركة الوطنية الثورية.

أما الصحف فتنوعت بين فرنسية وأمريكية وتونسية وجزائرية، وهي تحتوي على معلومات مهمة تتعلق بموضوع البحث، وهي تحتوي على تصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والفرنسيين وهي تبين بوضوح طبيعة العلاقات الفرنسية الأمريكية، وموقف هذه الأخيرة من المسألة الجزائرية، ومن أهم هذه الصحف نذكر جريدة المجاهد وهي لسان الثورة الجزائرية وقد مثلت مصدراً أساسياً لمعرفة مواقف الثورة الجزائرية من السياسة الأمريكية تجاه الجزائر، حيث احتوت صفحات المجاهد على عدد هام من المقالات التحليلية للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الجزائرية، وقد برز ذلك خاصة في تصريحات قادة الثورة.

ومن أهم الكتب المعتمدة والتي استفدت منها بصفة خاصة نذكر:

- كتاب " التأثير الأمريكي على السياسة الفرنسية" لصاحبه اروين م. وال . *L'influence* .

**Irwin.M.Wall américaine sur la politique française ( 1945- 1954), ed, Bolland, 1989 p514**

ومؤلفه باحث أمريكي هو أحد أكبر المتخصصين في تاريخ العلاقات الفرنسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مرجع مهم في فهم العلاقات الفرنسية الأمريكية خلال هذه المرحلة، وهو يغطي فترة مهمة من مراحل البحث وله كتاب آخر ويحمل عنوان الولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية.  
- **Irwin.M.Wall, Les Etats Unis et la guerre d'Algérie, tr, Philippe Etienne raviraht, ed, Soleb, paris, sep 2006.**

وهو نتيجة بحث علمي دقيق أعتمد فيه خاصة على مجموعة من الوثائق الأرشيفية الصادرة عن الخارجية الفرنسية والأمريكية، ولهذا الباحث أيضا العديد من الإسهامات العلمية، من مقالات ودراسات أكاديمية، نشر في أهم المجالات العلمية على غرار تلك المنشورة في مجلة التاريخ الدبلوماسي  
- **Revue d'Histoire diplomatique N° 314, 1996.**

أما كتاب الولايات المتحدة والجزائر من عدم الاعتراف إلى الاعتراف ( 1954 - 1962 ) -

- **Somya el Machat, Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954-1962), paris, L'Harmattan 1996, 247.**

للباحثة التونسية المتخصصة في تاريخ المغرب العربي المعاصر، فهو نتاج بحث أكاديمي معتمد على وثائق دور الأرشيف الفرنسية والأمريكية والمراجع الأساسية لتاريخ الثورة الجزائرية، ولنفس الباحثة كتاب آخر يتناول الولايات المتحدة وتونس من الغموض إلى الوفاق ( 1945 - 1959 ):

- **Somya el Machat, Les états Unis et la tunise de l'ambiguïté a l'entente 1945- 1959, éditions l'Harmattan 1996, 213p.**

وتضمن معلومات هامة عن موضوع البحث، سلط الضوء على دور تونس وارتباطاتها بالثورة الجزائرية في العلاقات الفرنسية الأمريكية، خاصة ما تعلق بموضوع الاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف عام 1958.

- كتاب جذور حرب الجزائر (1940-1945)، من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، وهو من تأليف أني راي غولد زيغر وهو مرجع غزير بالمعلومات.

- كتاب السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها وأثارها، وهو للباحث فرحات جمال والكتاب يتتبع السياسة الأمريكية بالجزائر منذ عهد الرئيس روزفلت مرورًا بـ الرئيس هاري ترومان وإيزنهاور إلى غاية مرحلة الرئيس كيندي.

- كتاب العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954 - 1980 توازن بين المصلحة والمبدأ، وهو من تأليف الباحث الجزائري عبد الكريم بلخيري ويحوي على معلومات لها علاقة بالبحث خاصة في الفصول الأخيرة منه.

وكتاب العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ( 1945 - 2000)، وهو مؤلف مشترك لباحثين مصريين مختصين في التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية، وهما ليلي مرسي وأحمد وهبان، والكتاب يحوي معلومات قيمة حول طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية عام 2000.

دون أن أنسى الكتاب القيم للباحث التونسي محي الدين حضري الاتحاد السوفيتي والمغرب العربي من ثورة أكتوبر 1917 إلى غاية استقلال الجزائر 1962:

-Mohiédine Hadhri, L'URSS et le Maghreb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie (1917-1962), ed, l'harmattan, 1985-p 99.

وقد أبرز إستراتيجية الاتحاد السوفيتي نحو بلاد المغرب ويبين بوضوح كيف كان المغرب العربي ميدان للتنافس بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي.

واعتمدت أيضا على مجموعة من المقالات والدراسات المتخصصة لباحثين بارزين في التاريخ العلاقات الدولية تناولت موضوع العلاقات الفرنسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أذكر على سبيل المثال لا الحصر أسماء أبرز هؤلاء، شارل رويبر اجرون C.R Ageron، وجان باتيست دروزيل J.p Duroselle واني لاکرو ريز Annie Lacroix riz واندري كاسبي A.Kaspi وموريس فايس Maurice Vaisse وجوليت بيسيس Juliette Bessis، بالإضافة إلى كتابات باحثين جزائريين وتونسيين اهتموا بهذا الموضوع.

تتويجا لهذا البحث وتقديم خلاصته العامة يمكن الاسترشاد بالتفسير الدقيق للعوامل العميقة المتحكمة في العلاقات الدولية، الذي أعطاه الأستاذ المرموق في تاريخ العلاقات الدولية بيير رونوفان Pierre Renouvin، حينما أولى أهمية قصوى للعامل الجغرافي في جلب قوى بعينها نحو منطقة معينة من العالم، ومثلما هو الحال مع موقع الجزائر في العلاقات الفرنسية الأمريكية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت الجزائر نقطة تحاور في العلاقات الفرنسية الأمريكية، منذ نزول الحلفاء ارض الجزائر خريف عام 1942.

وتميز هذا التحاور في الكثير من الحالات بالتوافق، الذي فرضته مقتضيات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ليتحول مع الوقت إلى مصالح متبادلة، لكن في أحيان أخرى تحول هذا التوافق إلى نقاط ظل واستفهامات كثيرة، حول دواعي الاهتمام المتزايد للأمريكان بالجزائر أو المناطق الفريدة من نوعها حسب تقارير خبراءهم، مما استنفر هواجس الفرنسيين على أنها رغبة أمريكية أكيدة في تقويض الاستعمار الفرنسي والحلول محله في الجزائر، وعليه لم تكن العلاقات الفرنسية الأمريكية بخصوص

موضوع الجزائر، دائما متوافقة بل عرفت في الكثير من المحطات ردود فعل فرنسية عنيفة على السياسة الأمريكية في الجزائر.

برز الاهتمام الأمريكي بالجزائر منذ نزولهم بالساحل الجزائري خريف عام 1942، تنفيذ لعملية عسكرية (عملية المشعل) للسيطرة على المنطقة وصد دول المحور عنها، استدعى هذا من الإدارة الأمريكية إلى صياغة سياسة متكاملة حول منطقة المغرب العربي، كان محركها القنصل روبرت ميرفي الممثل الخاص لرئيس روزفلت في شمال إفريقيا، واقتضت الضرورة أن تتعامل الإدارة الأمريكية، لأول مرة مع الوطنيين الجزائريين وتحاورهم حول مستقبل بلادهم السياسي، وتقدم لشعبهم المساعدات الغذائية والوعود نحو غدا أفضل الاستقلال القريب !!!، وبسرعة البرق مرت الإدارة الأمريكية وعودها وشعاراتها النابعة من روح الميثاق الأطلسي 1941 بخصوص حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بين الجزائريين، حتى أصبح الكل يعتقد ويكاد يجزم أن الجزائر ستنال استقلالها عندما تضع الحرب أوزارها.

في ظل الهالة الدعائية الضخمة وبريق الشعارات والتفوق الأمريكي العسكري الميداني، كانت تجرى اتفاقات دقيقة ومصيرية بين الفرنسيين والأمريكان - اتفاق ميرفي ويقان 1940 و اتفاق دارلان كلارك 1942- تحدد وتضبط طبيعة التواجد الأمريكي بالجزائر، رغم تشنج العلاقات الفرنسية الأمريكية أثناء الحرب، بسبب الخلافات الشخصية بين روزفلت وديغول، إلا أن الفرنسيين فيشيين وأحرار اتفقوا على حصر مهمة الأمريكان في الجزائر، حول هدف واحد هو استعادة المستعمرات كاملة موحدة، ازدادت صرامة الفرنسيين تجاه الطموحات الأمريكية في الجزائر، عندما انفرد ديغول برئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، وانتصر على غريمه هنري جيرو المدعوم من طرف روزفلت. استعمل ديغول كامل صلاحياته باعتباره موحد الفصائل الفرنسية، في الحد من التأثير المتزايد للدعاية الأمريكية بالجزائر، عندما استعان بالشيوعيين ومنحهم المناصب العليا في الجزائر، بغرض توظيفهم ضد مطالب الوطنيين الملتفين حول البيان الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية، هذا العمل أنبا بقوة بديهية الجنرال ديغول في فهمه للتحويلات العميقة التي كان العالم يشهدها آنذاك قبل نهاية الحرب، من صراع إيديولوجي خفي بدأ يلوح في الأفق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والجزائر كانت منذ الوهلة الأولى ميدانا خصبا لهذا الصراع.

لذا لم يتوانى الجنرال ديغول في توجيه رسائله للأمريكان في الكثير من المناسبات، وكان مؤتمر برازافيل 1944، المناسبة الأولى لقطع الطريق أمام دعاة الفيدرالية في الجزائر وفي باقي المستعمرات الفرنسية الأخرى، إذ أعاد هيكله وتوحيد الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، بما يتماشى والمصالح الفرنسية، وألزم الإدارة الأمريكية التقيد بالاتفاقات الموقعة معهم السالفة الذكر، حول ضرورة التدخل في حال تعرض المستعمرات الفرنسية لثورات وانتفاضات داخلية، كانت توقعات الفرنسيين في محلها، فما أن وقعت مجازر الثامن مايو 1945 حتى سارع الفرنسيون إلى تسخير العناد العسكري الأمريكي الثقيل، في قمع المظاهرات السلمية بالشرق الجزائري، وأمام أعين الأمريكان استشهد حوالي 45 ألف جزائري حسب التقديرات الأمريكية، ولم يجرؤوا ساكنا حول ما وقع في الجزائر واكتفوا بتقديم الدعم المتستر لفرنسا ونصحها بتفادي ثورة تكون اشد وطأ على مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر، حتى هذا النصح انزعج منه ديغول واعتبره تدخلا في الشأن الداخلي الفرنسي، ردا على تصريحات السفير الأمريكي بالقاهرة جيفرسون كافري، وهدد ديغول الأمريكان بإغلاق قواعدهم في الجزائر والسينغال.

فسر بعض الباحثين الموقف الأمريكي من مطالب الجزائريين الاستقلالية وحيال ما وقع في شهر مايو من قمع، على انه تم وفق صفقة سرية ابرمت مع السلطات الفرنسية، فحواها كسب الصمت الأمريكي المدعوم، مقابل الحصول على مصالح إستراتيجية في الجزائر، وتزامن هذا أيضا مع تحول موقف الولايات المتحدة تجاه المسألة الاستعمارية، التي كانت تطالب بتصنيفتها مع بداية الحرب، تحول هذا الموقف بطريقة مفاجئة إلى النقيض من ذلك، فأصبحت من اشد المتمسكين بضرورة الحفاظ على المستعمرات الأوربية.

وعليه فقد فتحت أبواب الجزائر على مصراعيها أمام الإستراتيجية الأمريكية، وتمثلت في السيطرة على شبكة واسعة وهامة من القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية، ليس فقط في الجزائر ولكن في كامل المغرب العربي، من بينها 25 مطارا لصالح قواتها الجوية، منها ثلاثة مطارات أساسية في الجزائر. زيادة على ذلك فان الجزائر قد احتلت أهمية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، على اعتبار موقعها الاستراتيجي في الحوض الغربي للمتوسط، الذي أصبحت توليه أهمية خاصة مع بداية ظهور الخلاف الإيديولوجي بينها وبين الاتحاد السوفيتي، هذا ما وصفه احد الباحثين عندما قال انه مع بداية عام 1945، بدأت سياسة التحالف الثلاثي في المتوسط في التلاشي وتطلب خيارا جديدا، هذا الخيار الجديد كان محوره هو منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على مناطق استراتيجية في المتوسط.

إن ما تمخض عن الحرب العالمية الثانية من نتائج وخيمة على فرنسا، جعلها في وهن سياسي واقتصادي لا مثيل له، أدى بها اللجوء إلى للولايات المتحدة الأمريكية، للحصول على الدعم الاقتصادي لمواجهة آثار الحرب، وفي هذا الإطار أسهمت جهود الخبير الفرنسي الكبير جون موني، في تثبيت قواعد التبعية الاقتصادية والسياسية الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب، وفي هذا السياق يمكن ملاحظة انه على مستوى العلاقات الفرنسية الأمريكية، أنها بدأت تتجه نحو التفاهم، ومما زاد في تعزيز هذه العلاقات ذلك الصراع الذي سيظهر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم، وكان دعمها لفرنسا مشروط دائما بعدم تمكين الأحزاب اليسارية من الوصول إلى السلطة في باريس.

ومن اجل الحفاظ على المصالح الغربية في شمال إفريقيا، فان الإدارة الأمريكية كانت أكثر وعيا بهذه المسألة، مثلما يثبتته احد التقارير الصادر عن مجلس الأمن القومي (N.S.C)، والموجه إلى الرئيس هاري ترومان، ويمكن أن نقرأ في هذا التقرير العبارة التالية: (...بسبب أهمية إفريقيا الشمالية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فان المقاطعات الثلاث، الجزائر، وتونس والمغرب الأقصى.. يشكلون مع بعض وحدة سياسية وجغرافية لشمال إفريقيا الفرنسي، والمغرب الأقصى هو الأكثر أهمية، باعتباره ركيزة أساسية كجسر بين الأطلسي والمتوسط...)، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة تعتبر نفسها معنية بشكل مباشر، بقضية حفظ الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، ومواجهة أي تهديد شيوعي محتمل ضد التواجد الفرنسي، تجسيدا لهذه الغاية فقد أدمجت الجزائر في المخططات الأمريكية- مشروع مارشال 1947 و معاهدة حلف الشمال الأطلسي عام 1949-، وأصبحت أمريكا مطالبة بتقديم الدعم الاقتصادي لفرنسا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، وعليه يمكن القول أن المخططات الأمريكية منحت فرنسا وسائل جديدة في تشديد قبضتها على الجزائر، دون أي اعتبار لمطالب الحركة الوطنية.

إن السياسة الأمريكية في الجزائر كانت تهدف من جهة أخرى إلى احتواء اقتصادي وعسكري وسياسي للمسألة الجزائرية، ولهذا الغرض فإنها نظمت سلسلة من المؤتمرات والندوات حول شمال إفريقيا، أبرزها ندوة طنجة أكتوبر 1950 حيث استطاع الدبلوماسي الأمريكي ماك غي من تقديم خلاصة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وحدد موقفها بوضوح من مطالب الوطنيين المغاربة الاستقلالية، وتوافقت النظرة الأمريكية مع الرأي الفرنسي القائل بان المغاربة عموما غير مؤهلين لتسيير شؤونهم بأنفسهم في حال منحهم الاستقلال.

ولكن في نفس الوقت كانت الإدارة الأمريكية تدرك مدى الضعف السياسي الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة، وتحجر سياستها في الجزائر رغم إعطائها قانونها الخاص لعام 1947، لكن لوبي المعمرين عمل على إبقائه مجرد نصوص قانونية لم تجد طريقها إلى التنفيذ، إلا ما يخدم مصالحها في الجزائر، أمام استمرار الانسداد السياسي في الجزائر بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، تثير مخاوف الفرنسيين وتطالبهم بضرورة تطبيق قانون الجزائر على أرض الواقع، دون اللجوء إلى إصلاحات جديدة لتفادي ما هو أسوأ في المستقبل.

إن تجربة فرنسا الفاشلة في الهند الصينية جعلتها مرة أخرى تسارع في طلب العون من حلفائها الغربيين، لمواجهة المد الشيوعي في مستعمراتها الإفريقية، واقترحت عليهم دمج اقتصاديات المستعمرات الإفريقية في الاقتصاد الأوربي، نتيجة لذلك ظهر مشروع اورا أفريقيا، وبواسطته ضمنت إشراك الدول الغربية في مسألة الحفاظ على مستعمراتها من الزحف الشيوعي.

تميزت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، بالتناقض فمن جهة تعمل من اجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، ومن جهة أخرى كانت تستثمر في المبادئ الأمريكية الداعمة لتقرير المصير لصالح المستعمرات، وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى ردود فعل فرنسية قوية ضد نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين، وأجبروهم على الالتزام بدعم السياسة الفرنسية في الجزائر فقط، وما يلاحظ انه خلال هذه المرحلة، فان المسألة الجزائرية والمطالب الوطنية كانت لازالت لم تترسخ كانشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وهذا ما أدى بالوطنيين الجزائريين إلى فقدان تلك الرغبة التي كانت تحدهم في السابق بشأن تدخل أمريكي لصالح قضيتهم، وذلك بسبب استمرارها في دعم التواجد الفرنسي.

الملفت للانتباه أن الخبراء الأمريكيين ظلوا طوال فترة الرئيس هاري ترومان 1945-1954، يستثمرون في توظيف التهديد الشيوعي ضد التواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، والغرض واضح من ذلك هو الحصول على المزيد من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، بل وصل بهم الأمر إلى حد اتهام الوطنيين الجزائريين بالميلوات الشيوعية، رغم إدراكهم أن الجزائريين لم تكن تربطهم صلات بالشيوعية، مقارنة باتصالاتهم المكثفة مع الولايات المتحدة، وقامت بتضخيم قوة الحزب الشيوعي الجزائري، وصورته على انه القوة السياسية الوحيدة في الجزائر، التي بمقدوره تهديد التواجد الفرنسي في الجزائر، رغم معرفتها التامة بمحدودية تأثيره في الساحة السياسية الجزائرية، فالمتعارف عليه لدى العام والخاص أن مواقفه كانت متناقضة مع مبادئ وتاريخ الشعب الجزائري، وأفكاره تتعارض مع

مطالب الحركة الوطنية الاستقلالية، وكان يطالب ببقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية، لذا وجد نفسه بعيدا عن تحقيق آمال الشعب الجزائري وفي عزلة عنه.

أمام تناقض وتضارب التقارير الأمريكية بخصوص الوضع في الجزائر، يبقى الباحث متسائلا عن دواعي هذا التناقض رغم امتلاكهم معلومات كثيرة حول الجزائر، واتصالاتهم المستمرة مع الوطنيين الجزائريين، لكنهم في المقابل لم يتمكنوا من تتبع ما كان يجري من تحول داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتتبع تلك المجموعة النشطة التي بدأت تتحرك بهدف إشعال فتيل الثورة لتجاوز أزمة الحركة، لذلك كان حدث اندلاع الثورة بالنسبة للإدارة الأمريكية بمثابة الأمر المفاجئ والغير المتوقع، وحتى عشية اندلاع الثورة أكدت التقارير الأمريكية، إن الجزائريين غير مهيين لتنظيم الثورة ضد الوجود الفرنسي.

وبعد اندلاعها سايرت التقارير الأمريكية، الطرح الفرنسي القائل أن ما وقع من أحداث الفاتح نوفمبر 1954، ما هي إلا أحداث معزولة من تدبير عصابات موجهة من أيدي خارجية تعمل لصالح الشيوعية والقومية العربية، وأن بمقدور فرنسا استعادت الهدوء والأمن إلى ربوع الجزائر، لكن مع مرور الوقت و لجوء فرنسا إلى المزيد من التعزيزات العسكرية، مستعملة في ذلك العناد العسكري للحلف الأطلسي على أوسع نطاق، أدى بالإدارة الأمريكية إلى التحفظ حول ما يقع في الجزائر، واضطرت أثناء وقوع هجمات 20 أوت 1955، إلى منع قنصلها في الجزائر العاصمة من التعليق عليها، هذا الإجراء اعتبرته السلطات الفرنسية بمثابة التخلي الصريح لأمريكا عن التزاماتها بينود معاهدة حلف الشمال الأطلسي، التي تضمن حسبها التغطية العسكرية في حال وقوع اعتداء على الجزائر.

بل ذهب الأمر بالفرنسيين إلى أبعد من ذلك، عندما اتهموا الولايات المتحدة بالوقوف وراء الثورة الجزائرية، وهم من دبرها من اجل تعويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر، هذا الاتهام أصبح حديث الصحافة الفرنسية، وأمام هذه الشكوك اضطرت الإدارة الأمريكية، عن طريق سفيرها في باريس دوغلاس دايلون عام 1956، إلى تقديم تصريح علني حدد بوضوح الموقف الأمريكي الرسمي من الثورة الجزائرية، التزمت فيه بتأكيد استمرار دعمها للوجود الفرنسي في الجزائر، واعتبرت أن ما يجري في الجزائر هو شأن فرنسي داخلي و لا يحق لأي احد التدخل فيه، ومنذ هذا التاريخ أصبحت تمثل الثورة الجزائرية انشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وخصصت قسما خاصا يعنى بالشؤون الجزائرية.

وعليه فان هذا التصريح قد شكل نقطة البداية للسياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، واثار ذلك بدأت فرنسا تتلقى الدعم الأمريكي على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد العسكري قامت بتزويدها بأحدث الطائرات والمروحيات، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإنها ما فتئت تعمل على عرقلت مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة، بحجة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية وضرورة إعطاء فرنسا الوقت الكافي لإيجاد حل عادل وسلمي للمسألة الجزائرية، وسارعت أيضا للحد من النتائج الوخيمة المترتبة على السياسة الفرنسية، تجاه الثورة الجزائرية، بعد تورطها في العديد من الجرائم الدولية التي كانت تهدف من ورائها القضاء على الثورة، على غرار أزمة قناة السويس واختطاف قادة الثورة 1956، والعدوان على قرية ساقيه سيدي يوسف 1958، كلها أحداث حاولت الولايات المتحدة تقزيم أثارها على المستوى الدولي، حتى لا تستفيد منه الثورة على الصعيد الدبلوماسي، ولا يستغل من طرف الشيوعية في صراعها مع الغرب، أما على الصعيد السياسي فان الولايات المتحدة عملت على دعم السياسة الفرنسية في الجزائر، من خلال تزكية مختلف المشاريع الفرنسية الموجهة للقضاء على الثورة الجزائرية، مثل إصلاحات جاك سوستال و خطة غي موليه الثلاثية وقانون الإطار، واستمرت في تأييد سياسة ديغول الجزائرية، كلها مشاريع كانت تصب في التصور الأمريكي لتسوية المسألة الجزائرية، داخل الإطار الفيدرالي المغاربي المرتبط مع فرنسا، وعمليا أصبحت الثورة الجزائرية في مواجهة أكيدة مع التحالف الفرنسي الأمريكي، هذا ما تبينه الأرقام أن حوالي 80 % من العتاد العسكري المستعمل ضد الجزائريين كان من صنع أمريكي، ومن ناحية أخرى ساهم هذا الدعم في إطالة عمر الأزمة وتعقيدها والزج بها في رحى الحرب الباردة.

مع تواصل الدعم الأمريكي للسياسة الفرنسية في الجزائر طوال فترة الرئيس ايزانهاور، لجأت الإدارة الأمريكية إلى تصنيف الثورة الجزائرية، في خانة صراع الغرب مع الشرق وهذا لتبرير الدعم المقدم لفرنسا، الذي كانت جبهة التحرير الوطني تطالب بإيقافه، لقد تفتنت قيادة الثورة إلى هذا الجانب المهم في العلاقات الدولية، لذلك نجدها تعود إلى مرجعياتها وتلتزم سياسة الحياد تجاه المعسكرين المتنافسين محاولة استغلال الطرفين لصالح القضية الوطنية، دون الارتقاء في أحضان أي منها، حتى لا ترهن مصير قراراتها وتنتج بالقضية الجزائرية عن التأثيرات السلبية للتجاذب الإيديولوجي بين المعسكرين، فإنها اتجهت تبحث عن الدعم عند حليفها الطبيعي والموضوعي العالم العربي والإسلامي، الملتف حول الكتلة الافرو آسيوية التي تشكلت عقب مؤتمر باندونغ 1955، ساهمت الكتلة الافرو آسيوية مساهمة ايجابية في دعم الثورة الجزائرية، على كافة المستويات والدفع بها نحو تحقيق

أفاقها النهائية، كان دورها فعالا خصوصا أثناء جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث استطاعت إقناع الهيئة الأممية بأحقية الشعب الجزائري في نيل استقلاله واسترجاع سيادته المغتصبة. الغريب في الأمر أن الإدارة الأمريكية ظلت تحتبئ وراء فكرة أن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية، بالرغم من وقوفها على مدى الضعف الذي أصاب أجهزة الجمهورية الرابعة وتوالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى، بسبب الانعكاسات السلبية لاستمرار الثورة الجزائرية في استنزاف الاقتصاد الفرنسي وشل كيانه من الداخل، إن عدم الاستقرار السياسي في فرنسا وسيطرة لوبي المعمرين والعسكريين المتطرفين، على سلطة القرار في باريس كلها قرائن على تهور السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، وما أحدثت قناة السويس وتحويل الطائرة المقلدة لقيادة الثورة والاعتداء على قرية سيدي يوسف الحدودية، والانقلاب على الجمهورية الرابعة، إلا دلائل عن عجز السلطات الفرنسية في إيجاد حل للمسألة الجزائرية.

شكلت عودت الجنرال ديغول إلى الحكم نقطة تحول حاسمة في العلاقات الفرنسية الأمريكية، والمعروف عليه حساسيته المفرطة تجاه الطموحات الأمريكية، لذا فإنه لم يتأخر في توجيهه سهامه نحوها بتقصيرها في تقديم الدعم الكافي لفرنسا في مواجهة الثورة الجزائرية، ومنذ الوهلة الأولى راح ديغول يعمل من أجل استعادة مكانة فرنسا الدولية الضائعة، مقتنعا أن المزايم الأمريكية حول التهديد الشيوعي للعالم الحر باتت غير مقبولة، أتاح له ذلك الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي حالت دون تخلص فرنسا من مشاكلها المستدامة، من هذه المنطلقات بدأ الجنرال ديغول في ترسيخ ركائز الجمهورية الفرنسية الخامسة، المتميزة عن الجمهوريات الفرنسية السابقة، اتجه نحو استعادة دور فرنسا داخل التحالف الغربي وفي العالم، وذلك من خلال تفعيل مشروع الوحدة الأوروبية وتزعمها، والسعي لاكتساب السلاح النووي والتخلص من الهيمنة الأمريكية، وكان عليه أيضا أن يتخلص من المسألة الجزائرية، التي نخرت جسد الدولة الفرنسية وكبريائها حاول في البداية تجريب سياسة سابقه، إلا أنه اقتنع في الأخير بعدم جدواها واضطر على مضض الجلوس مع الجزائريين حول طاولة المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقيات الاستقلال التام للجزائر.

حدث هذا أثناء مرحلة الرئيس جون كينيدي، الذي خيب آمال قيادة الثورة عند وصوله إلى الرئاسة الأمريكية وعدم التزامه بتصريحاته المؤيدة لتسوية المسألة الجزائرية عام 1957، مما أثبت أن تلك التصريحات بالرغم من صداها القوي، إلا أنها لم تكن في واقع الأمر سوى نتاج تنافس حزبي عابر بين

الجمهوريين والديمقراطيين، وهو الأمر الذي جعل قيادة الثورة تحسم مواقفها من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، والنتيجة أن الجزائر المستقلة اختارت النهج الاشتراكي في تسيير منظومة الحكم.

و يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

1- استفادات الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، التي سمحت لها من إدراك الأهمية الإستراتيجية للجزائر في غرب المتوسط، ومن ثمة بنت عليها إستراتيجيتها المستقبلية نحو الجزائر.

2- الحرب الباردة ومواجهة المد الشيوعي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية، من استغلال موقع الجزائر لتأمين مصالحها الحيوية في غرب المتوسط.

3- إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ومراقبتها للوضع الجزائري جعلها تدرك الحل المناسب للمسألة الجزائرية، والتي اختصرتها في التطبيق الفعلي لقانون الجزائر لعام 1947 الذي يمنح نوع من الحكم الفيدرالي للجزائر، وهو الحل الذي تمسكت به الإدارة الأمريكية كحل امثل وعادل في نظرها لتسوية المسألة الجزائرية طيلة عمر الثورة الجزائرية.

4- إن التزام الإدارة الأمريكية بمبادئ التحالف الأطلسي جعلها تستمر في دعم فرنسا وتأييدها رغم معارضتها لسياستها في الجزائر، وهذا ما أسفر في الأخير إلى توجه الجزائر نحو الكتلة الاشتراكية وعليه يمكن القول أن العلاقات الفرنسية الأمريكية المبنية على الروابط التاريخية والانتماء المشترك للتراث الروماني الإغريقي والمصالح المتبادلة، كلها عوامل جعلت نظرتها تتوحد تجاه المسألة الجزائرية، دون أي اعتبار لأي عامل إنساني وأخلاقي في تعاملهم مع الجزائريين طيلة مرحلة النضال الوطني.

وهي نفس النظرة التي لا زالت موجودة عند الفرنسيين والأمريكان إلى غاية اليوم، لذا علينا الانتباه من تلك الشعارات الغربية المنادية بضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وغيرها من الشعارات الأخرى، ما هي في حقيقة الأمر إلا أساليب أمريكية فرنسية قديمة في ثوب جديد، لنشر الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن، ومن ثمة الضعف والوهن الذي يصيب أجهزة الدولة ويفتح لتلك القوى بعينها من جديد، فرصة إعادة الاستعمار لكن بوسائله الجديدة.